

١٤٢٥ هـ  
موسوعة

# الشَّهِيدُ الْأَوَّلُ

الجزء الخامس عشر

القواعد والفوائد



المركز العالمي للعلوم والثقافة الإسلامية

مركز إحياء التراث الإسلامي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مرکز تحقیقات کتب و اسناد ملی



مرکز تحقیقات کلیه چیز علوم اسلامی

# موسوعة الشهيد الأول

الجزء الخامس عشر

## القواعد والفوائد



مركز تحقيقات كمبيوتر علوم إسلامي

جمعداري اموال

دره تحقيقات كمبيوتر علوم اسلامي

۵۱۹۳۹

مركز العلوم والثقافة الإسلامية

مركز إحياء التراث الإسلامي





## مركز العلوم والثقافة الإسلامية

### موسوعة الشهيد الأول

الجزء الخامس عشر (القواعد والفوائد؛ وحاشية القواعد للشيخ بهاء الدين العاملي (ع))  
مجموعة من المحققين  
إشراف: علي أوسط الناطقي

الناشر: مركز العلوم والثقافة الإسلامية

معاونية الأبحاث لمكتب الإعلام الإسلامي في الحوزة العلمية، قم المقدسة

إعداد: مركز إحياء التراث الإسلامي

الطبعة: مطبعة نگارش

الطبعة الأولى ١٤٣٠ ق / ٢٠٠٩ م

الكتبة: ١٠٠٠ نسخة

سعر الدورة: ٢٠٠٠٠٠ تومان

العنوان: ١٠٠: التسلسل: ١٦٤

حقوق الطبع محفوظة للناسخ



العنوان: قم، شارع الشهداء (صفائية) رقم ٤٢

التلفون والفاكس: ٧٨٣٢٨٣٣، التوزيع: قم ٧٨٣٢٨٣٤، طهران ٥ - ٨٨٩٤٠٣٠٣

ص. ب: ٣٧١٨٥/٣٨٥٨، الرمز البريدي: ١٦٤٣٩ - ٣٧١٥٦

وب سايت: www.isca.ac.ir البريد الإلكتروني: nashr@isca.ac.ir

موسوعة الشهيد الأول (الجزء الخامس عشر: القواعد والفوائد؛ وحاشية القواعد للشيخ بهاء الدين العاملي (ع)) / مجموعة من المحققين  
إشراف: علي أوسط الناطقي؛ إعداد: مركز إحياء التراث الإسلامي - قم؛ مركز العلوم والثقافة الإسلامية ١٤٣٠ ق - ٢٠٠٩ م - ١٣٨٨ ش

٢١

ISBN: 978-600-5570-11-3 (ج ١) - (ج ١)  
ISBN: 978-600-5570-13-7 (ج ٢) - (ج ٢)  
ISBN: 978-600-5570-15-1 (ج ٣) - (ج ٣)  
ISBN: 978-600-5570-17-5 (ج ٤) - (ج ٤)  
ISBN: 978-600-5570-19-9 (ج ٥) - (ج ٥)  
ISBN: 978-600-5570-21-2 (ج ٦) - (ج ٦)  
ISBN: 978-600-5570-23-6 (ج ٧) - (ج ٧)  
ISBN: 978-600-5570-25-0 (ج ٨) - (ج ٨)  
ISBN: 978-600-5570-27-4 (ج ٩) - (ج ٩)  
ISBN: 978-600-5570-29-8 (ج ١٠) - (ج ١٠)  
ISBN: 978-600-5570-31-1 (ج ١١) - (ج ١١)

ISBN: 978-600-5570-12-0 (ج ١٢) - (ج ١٢)  
ISBN: 978-600-5570-14-4 (ج ١٣) - (ج ١٣)  
ISBN: 978-600-5570-16-8 (ج ١٤) - (ج ١٤)  
ISBN: 978-600-5570-18-2 (ج ١٥) - (ج ١٥)  
ISBN: 978-600-5570-20-5 (ج ١٦) - (ج ١٦)  
ISBN: 978-600-5570-22-9 (ج ١٧) - (ج ١٧)  
ISBN: 978-600-5570-24-3 (ج ١٨) - (ج ١٨)  
ISBN: 978-600-5570-26-7 (ج ١٩) - (ج ١٩)  
ISBN: 978-600-5570-28-1 (ج ٢٠) - (ج ٢٠)  
ISBN: 978-600-5570-30-4 (ج ٢١) - (ج ٢١)  
ISBN: 978-600-5570-32-8 (ج ٢٢) - (ج ٢٢)

٢/٠٠٠/٠٠٠ ريال (ج ٢٢)

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فيها  
کتابخانه

١. اسلام - مجموعه ها. ٢. فقه جمهری - قرن ٨ ق. - مجموعه ها. ٣. شهید لؤل، محمد بن مکیه ٧٢٤ - ٧٨٩ ق. - سرگزشتنامه، الفید  
ناطقي، علي أوسط، ب. د. مكتب الإعلام الإسلامي، مركز العلوم والثقافة الإسلامية مركز إحياء التراث الإسلامي

## دليل موسوعة الشهيد الأول

المدخل = الشهيد الأول حياته وآثاره

الجزء الأول - الجزء الرابع = ١. غاية المراد في شرح نكت الإرشاد

الجزء الخامس - الجزء الثامن = ٢. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة

الجزء التاسع - الجزء الحادي عشر = ٣. الدروس الشرعية في فقه الإمامية

الجزء الثاني عشر = ٤. البيان

الجزء الثالث عشر = ٥. اللمعة الدمشقية في فقه الإمامية

الجزء الرابع عشر = ٦. حاشية القواعد (الحاشية النجارية)

الجزء الخامس عشر = ٧. القواعد والفوائد

الجزء السادس عشر و الجزء السابع عشر = ٨. جامع البين من فوائد الشرحين

الجزء الثامن عشر = الرسائل الكلامية والفقهية

الرسائل الكلامية	الرسائل الفقهية
٩. المقالة التكليفية	١٤. أحكام الميت
١٠. الأربعينية في المسائل الكلامية	١٥. الرسالة الألفية
١١. العقيدة الكافية	١٦. الرسالة النفلية
١٢. الطلائعية	١٧. جواز السفر في شهر رمضان اعتباطاً
١٣. تفسير الباقيات الصالحات	١٨. المنسك الصغير
	١٩. المنسك الكبير
	٢٠. أجوبة مسائل الفاضل المقداد
	٢١. المسائل الفقهية

الجزء التاسع عشر = المزار والرسائل المتفرقة

٢٢. المزار	٢٨. الوصية (٣)
٢٣. الأربعون حديثاً (١)	٢٩. الإجازة لابن نجدة
٢٤. الأربعون حديثاً (٢)	٣٠. الإجازة لابن الخازن
٢٥. الأربعون حديثاً (٣)	٣١. الإجازة لجماعة من العلماء
٢٦. الوصية (١)	٣٢. الأسماء
٢٧. الوصية (٢)	

الجزء العشرون = الفهارس

## فهرس الموضوعات

٢٩	مقدمة التحقيق
٢٩	تمهيد
٣١	مقدمة الشهيد السيد هادي الحكيم
٣١	تدوين القواعد الفقهية
٣٢	المؤلفون في القواعد الفقهية
٣٥	كتاب القواعد والفوائد، منهجه
٣٧	مصادره
٣٩	تأريخ تصنيفه
٣٩	شروحه وحواشيه
٤٢	مخطوطات الكتاب
٤٣	منهجية التحقيق
٤٤	مسك الختام
٤٥	نماذج من مصورات النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق

### القواعد والفوائد

٣	قاعدة (١): تعريف الفقه لغة واصطلاحاً
٤	قاعدة (٢): أقسام الحكم الشرعي
	قاعدة (٣): توصيف العبادات بما عدا المباح من الأحكام. ترتب الأحكام الخمسة
٤	على العقود والإيقاعات والأحكام



- قاعدة (٤): أفعال الله تعالى معللة بالأغراض..... ٦
- أقسام الغرض..... ٦
- قاعدة (٥): الحكم الذي يكون غرضه الأهم هو الآخرة يسمى عبادة أو كفارة..... ٦
- قاعدة (٦): الحكم الذي يكون غرضه الأهم هو الدنيا يسمى معاملة..... ٧
- قاعدة (٧): تفصيل الوسائل الخمسة للملك..... ٨
- قاعدة (٨): تعريف الحكم الشرعي والحكم الوضعي..... ١٠
- قاعدة ١: تعريف السبب لغةً واصطلاحاً..... ١٠
- قاعدة ٢: السبب إما معنوي أو وقتي..... ١٠
- قاعدة ٣: الأسباب التي لا تظهر فيها المناسبة وتلك التي تظهر فيها..... ١١
- قاعدة ٤: السبب قد يكون قولاً وقد يكون فعلاً..... ١١
- قاعدة ٥: أقسام السبب والمسبب باعتبار الزمان..... ١٢
- قاعدة ٦: قد تتداخل الأسباب مع الاجتماع..... ١٣
- قاعدة ٧: قد يتعدد السبب ويختلف الحكم المترتب عليه..... ١٤
- قاعدة ٨: قد يكون السبب الواحد موجباً لأمر..... ١٥
- قاعدة ٩: قد يكون السبب فعلياً منصوباً ابتداءً، وقد يكون غير منصوب..... ١٦
- قاعدة ١٠: لا يكفي تسليم العوض في الخلع عن بذل المرأة لفظاً..... ١٧
- قاعدة ١١: من الأسباب الفعلية ما يفعل بالقلب..... ١٧
- قاعدة ١٢: التعليق بالمشيئة يقتضي التلفظ..... ١٨
- قاعدة ١٣: كل تعليق على لفظ أو فعل مجرد تصور صحته من الصبي..... ١٨
- قاعدة ١٤: إن الوقت يكون سبباً لحكم شرعي ولا تخصص السببية بأوله..... ١٩
- قاعدة ١٥: الفرق بين مانع الحكم ومانع السبب..... ١٩
- قاعدة ١٦: قد يعرَى الوقت عن السببية..... ٢٠
- قاعدة ١٧: حصول الحكم المعلق على سبب لا اختلاف فيه حين حصول السبب..... ٢١
- قاعدة ١٨: كلما شك في سبب الحكم بُني على الأصل..... ٢١
- قاعدة ١٩: كل عبادة علم سببها وشك في فعلها وجب فعلها أو استحب..... ٢٢

- قاعدة ٢٠: قد يكون الشك سبباً في حكم شرعي ..... ٢٣
- قاعدة ٢١: لو صلى ما عدا العشاء بطهارة ثم أحدث وصلى العشاء بطهارة ..... ٢٣
- قاعدة ٢٢: متعلقات الأحكام بعضها مقصود بالذات وبعضها وسيلة ..... ٢٤
- قاعدة ٢٣: أقسام الوسائل ..... ٢٥
- قاعدة ٢٤: تعريف الشرط لغةً واصطلاحاً ..... ٢٧
- قاعدة ٢٥: تعريف شرط السبب ..... ٢٧
- قاعدة ٢٦: تعريف شرط الحكم ..... ٢٧
- قاعدة ٢٧: أقسام التكاليف الشرعية بالنسبة إلى قبول الشرط والتعليق ..... ٢٧
- قاعدة ٢٨: تعريف مانع السبب ..... ٢٩
- قاعدة ٢٩: تعريف مانع الحكم ..... ٢٩
- قاعدة ٣٠: أقسام المانع ..... ٢٩
- فائدة: بعض أقسام الحكم الوضعي ..... ٣٠
- قاعدة (٩): أقسام الأحكام بالنسبة إلى خطاب التكليف والوضع ..... ٣٢
- فائدة في مدارك الأحكام والقواعد الخمس التي يمكن رد الأحكام إليها: ..... ٣٤
- القاعدة الأولى: تبعية العمل للنية ..... ٣٥
- الفائدة الأولى: يعتبر في النية التقرب إلى الله تعالى ..... ٣٥
- الفائدة الثانية: معنى الإخلاص، والغايات الثمان التي تقع العبادة لأجلها ..... ٣٦
- الفائدة الثالثة: أقسام الضمان إلى النية، وما ينافي الإخلاص منها ..... ٣٨
- الفائدة الرابعة: يجب في النية التعرض لمشخصات الفعل ..... ٣٩
- الفائدة الخامسة: كفاية نية الوجوب عند اجتماع أسبابه في مادة واحدة ..... ٤٠
- الفائدة السادسة: الواجب والندب لا يكفيان عن صاحبهما إلا في مواضع ..... ٤١
- الفائدة السابعة: وجوب الجزم في مشخصات النية، ومواضع التردد ..... ٤٢
- الفائدة الثامنة: اعتبار النية في جميع العبادات عند الإمكان ..... ٤٥
- الفائدة التاسعة: للنية غايتان ..... ٤٥
- الفائدة العاشرة: عدم وجوب النية في ترك المحرمات والمكروهات ..... ٤٦

- ٤٦ الفائدة الحادية عشرة. صور التميّز بالحاصل بالنية
- ٤٧ الفائدة الثانية عشرة هل النية شرطٌ وجرءٌ ؟
- ٤٨ الفائدة الثالثة عشرة. الأصل وجوب استحضار النية فعلاً هي كلّ أجزاء العبادة
- ٤٩ الفائدة الرابعة عشرة. حكم التردد في قطع العبادة، وبينه فعل المماهي
- ٥٠ الفائدة الخامسة عشرة. يمكن اجتماع نية عبادة في أثناء أخرى ...
- ٥١ الفائدة السادسة عشرة. العدول من صلاة إلى أخرى .
- ٥١ الفائدة السابعة عشرة. جوار اقتران عبادتين في نية واحدة إذا لم يتأهيا
- ٥٢ الفائدة الثامنة عشرة لا يحب العمل بشروع فيه إلا في موارد
- ٥٢ الفائدة التاسعة عشرة هل يحور الإيهام في نيته ؟
- ٥٣ الفائدة العشرون موارد حريان النية في غير العبادات
- ٥٨ الفائدة الحادية والعشرون لا تؤثر نية معصية عقاباً ولا ذمّاً
- ٥٩ الفائدة الثانية والعشرون. في معنى قوله ﷺ نية المؤمن خيرٌ من عمله
- ٦٢ الفائدة الثالثة والعشرون. اعتبار مقارنة النية لأوّل العمل إلا في الصوم
- ٦٣ الفائدة الرابعة والعشرون. لزوم المحافظة على النية في كبير الأعمال وصغيرها
- ٦٤ الفائدة الخامسة والعشرون. يسمي استحضار الوحوه الحاصله في العمل الواحد ...
- ٦٥ الفائدة السادسة والعشرون. وجوب نية لوجوب في الأشياء المحتملة للوجوب
- ٦٥ الفائدة السابعة والعشرون: تعدّد النية لأجل تعدّد وجوه شيء واحد
- ٦٧ الفائدة الثامنة والعشرون وجوب التحرّر من الرياء في الأفعال
- ٦٧ الفائدة التاسعة والعشرون. اعتبار بعض الإمامية النية في اعتداد المرأة
- ٦٨ الفائدة الثلاثون هل تحتاج عبادة التي لا تلبس بعبادة أخرى إلى نية
- ٦٩ الفائدة الحادية والثلاثون لا أثر لنية غير المكلف إلا في موارد
- ٦٩ القاعدة الثانية: المشقة موحية للميسر . . . . .
- ٧٢ الفائدة الأولى. المشقة الموجبة للتحفيف هي ما تنعكّ عند العبادة غالباً
- ٧٣ الفائدة الثانية وقوع التخفيف في العقود ومراتب الحرر
- ٧٤ الفائدة الثالثة. صور التخفيف عن المجتهدين

- ٧٥ . الفائدة الرابعة: الحاجة قد تكون سبباً في إباحة المحرم ..
- ٧٦ القاعدة الثالثة: قاعدة اليقين. أقسام الاستصحاب
- ٧٩ الفائدة الأولى: الموارد المستثناة من تغليب ايقين على الشك.
- ٧٩ . الفائدة الثانية: صور تعارض الأصل والظاهر
- ٨٠ الفائدة الثالثة: الموارد التي يقدم فيها الأصل على الظاهر، والظاهر على الأصل
- ٨١ القاعدة الرابعة. الضرر المنفي. بعض صور احتمال أخف المفسدتين
- ٨٢ فصل: قد يقع التخفيف باعتبار تساوي الضرر
- ٨٥ القاعدة الخامسة: العادة، وموارد اعتبارها
- ٨٦ فائدة: من الأمور ما يعتبر فيه التكرار لحصول العادة، ومنها ما لا يعتبر فيه فائدتان.
- ٨٧ الأولى. أدلة وقوع الأحكام وأدلة نكسب الأحكام
- ٨٨ الثانية. يجوز تغير الأحكام بتغير العادات.
- ٨٨ قاعدة (١٠): الأصل في اللفظ الحمل على الحقيقة الواحدة
- ٨٩ قاعدة (١١): لا يستعمل اللفظ الصريح في غير ما به إلا بقرينة
- ٩١ قاعدة (١٢): لا يحمل اللفظ الواحد على حقيقة ومجاز
- ٩٢ فائدة: بعض فروع حمل المشترك على معاه
- ٩٢ فائدة: بعض فروع الحقيقة اللغوية والعرفية
- ٩٢ فائدة: الماهيات الجمالية لا تطلق على العاسد إلا الحج
- ٩٣ فصل: مما يشبه تعارض الحقيقة المرجوحة والمجاز الراجع
- ٩٤ قاعدة (١٣): المجاز لا يدخل في النصوص إنما يدخل في الظواهر
- ٩٥ . قاعدة (١٤): الصفة ترد للتوضيح تارة وللتخصيص أخرى
- ٩٦ قاعدة (١٥): الإقرار في موضع يصلح للإنشاء هل يكون إنشاء؟
- ٩٧ قاعدة (١٦): السبب والمسبب قد يتحدان، وقد يتعدان.
- ١٠٠ فائدة: الكاح قد يكون سبباً في أشياء كثيرة
- ١٠٢ . فائدة: أقسام الوطء بالنسبة إلى الزوجة

- ١٠٢ فائدة: الأحكام التي تترتب على عيبوبة الحشفة في الفرع أو.
- ١٠٦ فائدة: الأحكام التي يختلف فيها الوطء في الدبر عن القبل
- ١٠٦ قاعدة (١٧) قد يقوم السبب المعنى غير لمنسوب ابتداء مقام المنسوب ابتداء
- ١٠٧ قاعدة (١٨) الوقت قد يكون سبباً للحكم الشرعي وطرفاً للمكلف به
- ١٠٨ قاعدة (١٩) لو اختلف الحكم بحسب وقت التعليق ووقت الوقوع فأيهما يعتبر؟
- ١٠٩ قاعدة (٢٠): لو شك في سبب الحكم بني على الأصل
- ١١١ قاعدة (٢١) الاختلاف في دخول الشرط على اسبب هل يمنع تنحيز حكمه...؟
- ١١١ قاعدة (٢٢) أقسام المانع من حيث الابتداء والاستدامة
- ١١٣ فائدة المشرف على الروال هل له حكم الزائل أو حكم نفسه؟
- ١١٤ قاعدة (٢٣): معنى الواجب ....
- ١١٤ فصل الواجب على الكفاية له شبه بالنفل
- ١١٥ قاعدة (٢٤) يصح الأمر تحبيراً بين أمور، وهل يصح النهي تحبيراً؟
- فرعان
- ١١٦ أحدهما: يمكن التحبير بين الواجب والندب إذا كان التحبير بين جزء وكل
- ١١٦ ثانيهما: قد يقع التحبير بين ما يحاف سوء عاقبته وما لا خوف فيه
- ١١٦ فائدة من المبني على أن ما لا يتم الواجب إلا به واجب
- ١١٧ فائده: في حديث رفع لخطأ والسيان والإكراه، وموارد ارتفاع الحكم والإثم
- ١١٩ قاعدة (٢٥) الإكراه يسقط أثر التصرف إلا في مواضع
- ١٢٠ قاعدة (٢٦) أقسام متعلق الأمر والنهي
- ١٢١ قاعدة (٢٧) النهي في العبادات مفسد، وفي غيرها كذلك إذا كان عن نفس الماهية
- ١٢١ فائدة: مما يشبه الأمر الوارد بعد الحظر مور
- ١٢١ قاعدة (٢٨) الأوامر التي تجب على الفور بدليل من خارج
- ١٢٢ قاعدة (٢٩) بيان ألفاظ العموم
- ١٢٤ فائدة: العام لا يستلزم الخاص المعين
- ١٢٥ فائدة: أقسام ترك الاستفصال في حكمه الحال وأمثلتها



- قاعدة (٣٠): الأجود حمل المطلق على المقيد ١٢٨
- فرع: لو قيد المطلق بقيدين متضادين تساقط ١٢٨
- قاعدة (٣١): إذا تردد فعل النبي ﷺ بين احبلي وشرعي فعلى أيهما يحمل؟ ١٢٩
- قاعدة (٣٢): ما فعله النبي ﷺ ويمكن فيه مشاركة لإمام دون غيره فهو على الإمام ١٣٠
- مسألة: فعله ﷺ الذي لم يعلم وجوبه وظهر قصد قربته، هل يدل على الوجوب.. ١٣٠
- مسألة: لو تعارض فعل النبي ﷺ وقوله، فأيهما يقدم؟ ١٣١
- فائدة أقسام تصرفات النبي ﷺ، وموارد وفروع لترديد بين القضاء والتبليغ ١٣١
- قاعدة (٣٣): في الإجماع النادر، هل يلحق بحسه أم بنفسه؟ ١٣٢
- قاعدة (٣٤): أنواع المصالحة المعثلة بها لأحكام شرعية ١٣٣
- قاعدة (٣٥): معنى الاستفاضة، وما يثبت بها ١٣٥
- تنبيه: كل ما جار الشهادة به جاز الحذف عليه ١٣٥
- تنبيه آخر: هل يجوز للحاكم أن يحكم بطلعه المستفاد من الاستفاضة؟ ١٣٥
- قاعدة (٣٦): يجوز الاعتماد على القرآن في مواضع ١٣٦
- قاعدة (٣٧): كل شرط في الراوي والشاهد فإنه معتبر عند الأداء، إلا في موارد ١٣٦
- فائدة: عمد الصبي في الدماء خطأ ١٣٦
- قاعدة (٣٨): معنى المعصية الكبيرة، وتعداد الكبائر، والاختلاف فيها ١٣٧
- تنبيه: معنى الإصرار على الصغائر وأقسامه ١٣٩
- فائدة: التوبة وشروطها ١٣٩
- قاعدة (٣٩): قبول خبر المسلم المختبر عن أمر ديني بفعله ١٤٠
- تنبيه: الموارد التي يشترط فيها ذكر سبب عند اختلاف الأسباب ١٤٠
- قاعدة (٤٠): اتباع كل ما كان وجوبه ثابتاً من دين خارج ١٤١
- قاعدة (٤١): النهي في غير العبادات قد يقتضي بفساد ١٤١
- فائدة: نهى الإنسان عن جرح نفسه وإتلافها، بعض أحكام الخش ١٤٢
- قاعدة (٤٢): معاني (الألف واللام) عند الفقهاء والأصوليين ١٤٢
- قاعدة (٤٣): الموالاة وموارد اعتبارها ١٤٣

- قاعدة (٤٤): الاستثناء المستغرق باطل ١٤٤
- قاعدة (٤٥): الاستثناء من الإثبات نفي ومن النفي إثبات ١٤٥
- قاعدة (٤٦): الاستثناء المجهول باطل ١٤٥
- قاعدة (٤٧): أقسام المطلق والمقيد ١٤٦
- قاعدة (٤٨): المطالبة بتفسير المبهم على الفور ١٤٨
- قاعدة (٤٩): التأويل يكون في الطواهر دون النصوص. مراتب التأويل ١٤٨
- قاعدة (٥٠): قد يثبت صماً ما لا يثبت صلاً ١٥٠
- قاعدة (٥١): استفاد من دلالة الإشارة أحكام ١٥١
- قاعدة (٥٢): إذا تعارضت الإشارة والعبارة، فأيهما يرجع؟ ١٥١
- قاعدة: موارد الاشتراك والافتراق بين شهادة والرواية ١٥٢
- فروع:
- الأول: قبول رواية أحد المتنازعين التي تقتضي الحكم له ١٥٤
- الثاني: معاني (شهد) و (روى) ١٥٤
- الثالث: مرجحات الشهادة ١٥٥
- قاعدة (٥٣): تعريف الإشاء، والفرق بينه وبين الخبر ١٥٥
- قاعدة: أقسام الإشاء ١٥٦
- قاعدة (٥٤): تعريف السبب والشرط والسامع، والفرق بينها، وأقسام الشرط ١٥٧
- قاعدة دقيقة: لغز شعري من قبيل الشرط اللغوي ١٥٨
- قاعدة (٥٥): طريان الرافع للشيء، هل هو مبطل له أو بيان لنهايتته؟ ١٦٦
- قاعدة (٥٦): في جريان الأحكام قبل العلم احتمالان ١٦٨
- قاعدة (٥٧): قد يثبت الحكم على خلاف لدليل لمعارضة دليل أقوى منه ١٦٨
- قاعدة (٥٨): كل ما وقع الاتفاق على أصل أجريت فروعه عليه ١٦٩
- قاعدة (٥٩): الحكم المعلق على اسم الجنس ١٧٠
- قاعدة (٦٠): الاستجمار رخصة، والحلاف في الجمع بين النقاء وعدد الأحجار ١٧١
- قاعدة (٦١): هل أن إزالة النجاسة بالماء ملحقه بالرخص؟ ١٧٢

- قاعدة (٦٢): الأمور الخفية التي جعل الشارع بها صوابط ظاهرة ١٧٢
- قاعدة (٦٣): إذا دار الوصف بين الحسني والمعوي، فالحسني أولى ١٧٣
- قاعدة (٦٤): كلما كانت العلة مركبة توقف الحكم على اجتماع أجزائها ١٧٣
- فرع: لو راج تقدان متساويان جاز بيع الوكيل بأيهما شاء ١٧٣
- فائدة: كل حكم شرط فيه شروط متعددة ينعدم بفوات واحد منها ١٧٤
- قاعدة (٦٥): المعارضة بنقيض المقصود وافعة في مواضع ١٧٤
- قاعدة (٦٦): قد وقع التعبد المحض في مواضع لا يكاد يُهتدى فيها إلى العلة ١٧٥
- قاعدة (٦٧): ما ثبت على خلاف الدليل لحاجة، قد يتقدر بقدرها وقد ١٧٦
- قاعدة (٦٨): إذا دل الدليل على حكم ولم يرد فيه بيان.. ١٧٧
- قاعدة (٦٩): الحاجة تنزل منزلة الضرورة الخاصة ١٧٨
- قاعدة (٧٠): هل يجوز العدول عن الأصل المنتقل إليه إلى الأصل المهجور؟ ١٧٨
- قاعدة (٧١): إذا تردد المرع بين أصليين وقع الاشتباه ١٧٩
- قاعدة (٧٢): تردد الشيء بين أصليين لإقالة كلامه.. الحوالة الصداق.. الطهار... ١٨٠
- قاعدة (٧٣): الهميون لنهي شيء لا تكون لإثبات غيره ١٩٠
- قاعدة (٧٤): التدبير وصية بالعق وليس تعليقاً نعتق على صفة الموت ١٩١
- قاعدة (٧٥): العمل بالأصليين المتنافيين واقع في كثير من المسائل ١٩٢
- قاعدة (٧٦): التعليل بانتفاء المقتضي ووجود المانع مختلف فيه ١٩٣
- قاعدة (٧٧): في الاحتياط لاجتلاب المصالح ودفع المفاسد ١٩٤

### قواعد في الاجتهاد وتوابعه

- قاعدة (٧٨): إذا لم يظهر المجتهد على وجه مرجح لأحد الاحتمالات ١٩٥
- قاعدة (٧٩): القادر على اليقين لا يعمل باظنٍّ، لا نادراً ١٩٦
- قاعدة (٨٠): هل يتكرر الاجتهاد بتكرار الواقعة؟ ١٩٧
- قاعدة (٨١): كل مجتهدين اختلفا في ما يرجع إلى الحس لا يأتى أحدهما بصاحبه ١٩٧
- قاعدة (٨٢): الموارد التي يجوز فيها التقليد ١٩٨

- ١٩٨ قاعدة (٨٣): حكم تعارض الأمارتين عند الاحتياط
- ١٩٨ فرع لطيف: فيما لو ابتلع حيطاً قبل الفجر وأصبح صائماً
- ١٩٩ قاعدة (٨٤): الفرق بين الفتوى والحكم
- ٢٠٠ قاعدة (٨٥): متى يستثنى من الأمور الكلية من الفروع الجزئية...
- ٢٠١ قاعدة (٨٦): الأصل يقتضي قصر الحكم على مدلوله ..
- ٢٠٢ قاعدة (٨٧): هي ازدحام حقوق الله تعالى وحقوق العباد
- ٢٠٦ مسألة: لو تراقع ذمّتان إليهما فالحاكم محير بين الحكم والردّ
- ٢٠٦ قاعدة (٨٨): بعض الموارد التي يسري الحكم فيها إلى الولد المتجدّد
- ٢٠٧ قاعدة (٨٩): في الاعتداد بالأبوين معاً أو بأحدهما بالنسبة إلى الوالد
- ٢٠٨ قاعدة (٩٠): الأحكام التي يستوي فيها الأب والجدّ، والتي يحتلطان فيها
- ٢٠٩ فائدة: هل للأبوين الصع من سر طلب العلم؟
- ٢٠٩ قاعدة (٩١): الأحكام التي تتبع النسب ....
- ٢١٠ قاعدة (٩٢): للبذل والمبدل أحكام أربعة
- ٢١٠ قاعدة (٩٣): في الجبر والزجر، وأقسامهما
- ٢١٢ فائدة: الرواجر منها ما تجب على متعاطي أسبابها، ومنها ما تجب عليه غيره...
- ٢١٢ تنبيه: قد يكون الشيء جابراً زاجراً
- ٢١٢ قاعدة (٩٤): الأمانة نسبة إلى يد غير المالك تقتضي عدم الضمان
- ٢١٣ قاعدة (٩٥): ضمان المصانع بعضها بالقوات وتنفويت وبعضها بالتصويت لا غير
- ٢١٤ قاعدة (٩٦): هل المعتبر في الضمان يوم التنف أم لا؟
- ٢١٥ قاعدة (٩٧): ضابط القتل العمد والخطأ والشبه بالعمد
- ٢١٦ قاعدة (٩٨): كلما صمن الطرف من المجني عليه صمنت النفس ..
- ٢١٦ قاعدة (٩٩): الضمان قد يكون بالقوة، وقد يكون بالعمل
- ٢١٧ قاعدة (١٠٠): أقسام الملك من حيث العين والمنفعة والانتفاع
- ٢١٨ قاعدة (١٠١): الغالب في التمليكات قرصي ثنين، وقد يكفي الواحد
- ٢١٩ قاعدة (١٠٢): لا يقع العقد على الأعيان والمنافع إلا من المالك أو...

- قاعدة (١٠٣): هل يجب على الوليّ مرعاة المصلحة في مال المولّى عليه...؟ ٢١٩
- قاعدة (١٠٤): لا يجوز البناء على فعل الغير في لعبادات إلّا في بعض أفعال الحجّ... ٢٢٠
- قاعدة (١٠٥): الأصل عدم تحمّل الإنسان عن غيره ما لم يأذن له فيه . ٢٢٠
- قاعدة (١٠٦): الأصل أن كلّ أحد لا يملك إجبار غيره، إلّا في مواضع ٢٢٢
- قاعدة (١٠٧): من له ولاية النكاح؟ ٢٢٢
- قاعدة (١٠٨): حكم التوقيف بالألفاظ المشتركة مع القرينة وبدونها ٢٢٣
- قاعدة (١٠٩): الأصل في الأحكام الثابتة لمسئيات أن تتاطّ بحصول تمام المسمّى ٢٢٣
- قاعدة (١١٠): في التعليقات بالأعيان. مواضع لاستيثاق ٢٢٤
- قاعدة (١١١): العالب في المقدّرات الشرعيّة لتحقيق ٢٢٥
- قاعده (١١٢): قد ترتّب أحكام على أسباب يمكن اعتبارها ٢٢٥
- قاعدة (١١٣): وقف الحكم قد يكون وقف انتقال، وقد يكون وقف انكشاف ٢٢٨
- فائدة لو قال واحد من ركّاب السفينة لأخر: ألقى بماعك وأهل السفينة ضمناً ؟ ٢٣١
- فائدة. الفعل الذي يؤتى به في حال الشكّ احتياطاً ونظراً للاحتياج إليه. ٢٣١
- قاعدة (١١٤): ذكر السبب في الشهادة قد يكون سبباً لقبولها، وقد يكون قادحاً فيها ٢٣١
- مسألة. لو شاهد ماء الغير يحري على سطح لآخر. . فهل له الشهادة بالاستحقاق ٢٣٢
- قاعدة (١١٥): لو قال لزوجاته: أيتكنّ حاضت فصواحباتها عليّ كظهر أمي... ٢٣٢
- قاعدة (١١٦): لا نظر في باب الدعاوى إلى حال المنكر أو المدّعي ٢٣٣
- فائدة: لو قال. أنت أزنّى الناس - وما أشبه ذلك - فهل عليه الحدّ؟ ٢٣٤

### قواعد متعلّقة بالمناكحات

- القاعدة الأولى: تعريف الشبهة، وأنواعها. وما يترتب عليها من أحكام ٢٣٤ .
- فرع: وطء الشبهة لا يفيد المحرّمة ٢٣٥ .
- القاعدة الثانية: كلّ عصى يحرم النظر إليه يحرم مسّه، ولا عكس ٢٣٦
- القاعدة الثالثة: أقسام النكاح بحسب النكاح و منكوحة ٢٣٦.
- القاعدة الرابعة: يحرم وطء الزوجة بأمر ٢٣٨



- ٢٣٨ القاعدة الخامسة: الأحكام المترتبة على البكارة والشيوبة
- ٢٣٩ القاعدة السادسة: الموارد التي يثبت فيها نصف المهر
- ٢٤٠ القاعدة السابعة: يجب المهر المسمى بدخول الزوج في القبل أو الذير..
- ٢٤٣ فائدة: من الذي بيده عقدة الكاح، الأب ولجدة أم الزوج؟
- ٢٤٤ القاعدة الثامنة: لا يمكن عراء وطء مباح عن مهر إلا في موارد
- ٢٤٥ تنبيه: هل يسقط المهر بعد وجوبه في تزويج رقيق مالكة؟
- ٢٤٥ فرع هل يجب مهر المثل لو روج رقيقته ثم باع الأمة قبل المسيس ..؟
- ٢٤٦ القاعدة التاسعة: لا يجب بالوطء الواحد إلا مهر واحد
- ٢٤٧ القاعدة العاشرة: لا يسمع من المرأة دعوى عنة الزوج في صور
- ٢٤٧ القاعدة الحادية عشرة: الأم أولى بأعضائه مدة الرضاع...
- ٢٤٨ فرع لو كان بالأم جذام أو برص وخفف العدوى
- ٢٤٨ القاعدة الثانية عشرة: أسباب الفرقة هي النكاح .
- ٢٤٩ سبه لا يلافي بين الزوجين بعد بعض أسباب الفرقة
- ٢٤٩ القاعدة الثالثة عشرة: أقسام الطلاق من حيث الأحكام الخمسة
- ٢٤٩ فرع: قيل بالتحريم لو طلق إحدى زوجاته عند معيها نوبتها
- ٢٤٩ القاعدة الرابعة عشرة: أقسام الطلاق من حيث البيونة والرحمة

### قواعد تتعلق بالقضاء

- ٢٥١ قاعدة (١١٧): في ضبط ما يحتاج إلى الحاكم، وما لا يحتاج إليه
- ٢٥١ فائدة: يجوز عزل الحاكم في مواضع ...
- ٢٥٢ قاعدة (١١٨): هل يجوز للأحد مع تعذر الحكام تولية أحد التصرفات الحكمية؟ ...
- ٢٥٣ قاعدة (١١٩): في تحقيق المدعي والمكر
- ٢٥٤ قاعدة (١٢٠): في تقسيم الدعوى
- ٢٥٥ قاعدة (١٢١): كلما كان المدعى به حقاً، فلا ريب في سماعه ..
- ٢٥٦ قاعدة (١٢٢): لا يحكم بالنكول إلا في موضع

- قاعدة (١٢٣): البيّنة حجّة شرعيّة، والبحث فيها في مواضع ٢٥٩
- قاعدة (١٢٤): اليمين إمّا على النفي، وإمّا على الإثبات ٢٦٠
- قاعدة (١٢٥): ليس بين شرعيّة الإحلاف وبين قبول الإقرار تلازم ٢٦١
- قاعدة (١٢٦): الحلف دائماً على القطع، أقسامه، وبعض مآثله ٢٦١
- قاعدة (١٢٧): كلّ ما جازت الشهادة به جاز لحلف عليه ٢٦٣
- قاعدة (١٢٨): لا يجوز الحلف لإثبات مال لغير ٢٦٤

### قواعد الجنائيات

- القاعدة الأولى: ينقسم القتل بانقسام الأحكام لعصّة ٢٦٥
- القاعدة الثانية: أقسام القتل باعتبار سببه ٢٦٦
- القاعدة الثالثة: يعتبر في القصاص نفساً وطرفاً المماثلة في أمور ٢٦٦
- القاعدة الرابعة: هل الواجب بالأصل في قتل العمد القصاص، أو...؟ ٢٦٧
- تسيهاً

- الأول: إذا عمّا الولي إلى الدية فهي دية المقتول لا القاتل ٢٧٠
- الثاني: لو مات الجاني قبل العفو والقصاص، ووجبت الدية في تركته... ٢٧٠
- القاعدة الخامسة: قد يعرض ما يمنع من أخذ دية، وله صور ٢٧٠
- القاعدة السادسة: كلّ من لم يباشِر القتل لا يقتص منه، إلّا في موارد ٢٧١
- القاعدة السابعة: هل يعتبر تكافؤ المجني عليه والجاني في جميع أزمّة الجرح...؟ ٢٧٢
- القاعدة الثامنة: كلّ جنائية تلزم حاسبها، إلّا في موارد ٢٧٣
- القاعدة التاسعة: كلّ جناية لا مقدّر لها، ففيها لأرش ٢٧٣

### أربع قواعد ملحقّة بقواعد الجنائيات

- القاعدة الأولى: لا يقرّ من الكفار على كمره غير أهل الكتاب الذمّيين. المرتدّ ٢٧٤
- القاعدة الثانية: أموال العربي فيء للمسلمين. لا يجب أن يدفع الإمام لأهل الحرب... ٢٧٥
- القاعدة الثالثة: كلّ من وطئ حراماً بعينه فعليه الحدّ مع العلم بالتحريم ٢٧٥
- القاعدة الرابعة: كلّ أمر مجهول فيه لقرعة، ولها موارد ٢٧٥

## قواعد أخرى

- القاعدة الأولى: الأحكام اللازمة باعتبار جماعة قد تكون موزعة على رؤوسهم .. ٢٧٦
- تنبيه: إذا تعذر كمال الإجارة وزع لسمي بسبب المستوفى إلى الباقي... ٢٧٧
- القاعدة الثانية: النكاح عصمة مستفادة من اشرع يقف روالها على إذن الشرع ٢٧٧
- القاعدة الثالثة: كل معلق على شرط فإنه يتوقف التأثير أو الوجود عليه ٢٧٩
- القاعدة الرابعة: ما هو الفرق بين السبب والشرط مع توقف الحكم عليهما؟ ٢٨٠
- القاعدة الخامسة: ما هو الفرق بين أحرء العمة والعلل المحتممة؟ ٢٨١
- فائدة: شرعية فرص العين للحكمة في تكرره، أما فرض الكفاية فالعرض... ٢٨١
- فائدة: الفرق بين السجود للصنم والسجود للأب ونحوه ٢٨٢
- القاعدة السادسة: من يعتقد بأن الكواكب تعمل الآثار المسوية إليها .. محط أم كفر؟ ٢٨٢
- قاعدة (١٢٩): الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء، والبيع المطلق ومطلق البيع ٢٨٣
- فائدة: لماذا فصل الله سبحانه الصوم على سائر الأعمال ٢٨٤
- قاعدة (١٣٠): الفرق بين اللفظ الدال على الكلّي والدال على الكل ٢٨٥
- فائدة: استثنى من القاعدة السابقة ما أجمع على اعتبار أعلى المراتب فيه... ٢٨٧
- قاعدة (١٣١): ما المراد بحق الله تعالى؟ ٢٨٧
- فائدة: لو اجتمع مضطّرّان فصاعد، إلى الإباق وليس هناك ما يفصل ٢٨٩
- فائدة: هل أن نفقة الزوجة مقدرة، أم أن لو جب سدّ الحلة؟ ٢٨٩
- قاعدة (١٣٢): تتعلق بحقوق الوالدين، الأمور التي ينفرد الوالدان بها عن الأجانب ٢٩٠
- تنبيه: يرّ الوالدين لا يتوقف على الإسلام ٢٩٢
- قاعدة (١٣٣): كل رحم يوصل ما المراد بالرحم؟ الصلة التي يخرج بها عن القطيعة... ٢٩٣
- فائدة وسؤال: إطلاق بعض العلماء القول بأنّ للأئمّ ثلثي البرّ أو ثلاثة أرباعه... ٢٩٧
- قاعدة (١٣٤): النهي عن العرر والجهالة مختص بالمعاوضات المحصنة ٢٩٩
- فرع: لو وهبه المجهول المطلق لم يصح ٣٠٠
- قاعدة (١٣٥): الجمع بين حواز فعل الطهارة وأن غير الواجب لا يجري عنه؟ ٣٠٠
- قاعدة (١٣٦): ما الفرق بين الواقيت الزمانية للبعج والعمرة، والواقيت المكانية؟ ٣٠٢

- ٣٠٣ فائدة: التكااح من باب تمكك الانشاع اذا نسب الى الروجة، و...
- ٣٠٤ فروع: لو قال: وقفت هذا على العلوية ليسكوا فيه، ليس لهم الإجارة...
- ٣٠٤ قاعدة (١٣٧): الإذن العام لا ينافي المص الخاص
- ٣٠٥ قاعدة (١٣٨): الحجر على النصبي والسفيه لا يؤثر في الأسباب العلوية.
- ٣٠٦ قاعدة (١٣٩): إذا اجتمع أمران أحدهما أخص والآخر أعم
- ٣٠٧ قاعدة (١٤٠): الفرق بين المرقدة والمسكر، و يفسد للعقل
- ٣٠٨ قاعدة (١٤١): قد يكون الشك سبباً في حكم شرعي وجوبي أو تحريمي
- ٣٠٩ فائدة: لو صلى ما عدا العشاء بطهارة ثم أحدث وصلى العشاء بطهارة، ثم...
- ٣١٠ قاعدة (١٤٢): التكاليف الشرعية بأسسبة إلى قبول الشرط والتعلق على الشرط .
- ٣١١ قاعدة (١٤٣): ارتفاع الواقع ممتنع، وفسح العقد هل يكون من أصله أو من حينه
- ٣١٢ قاعدة (١٤٤): متعلقات الأحكام قسماً أقسام الوسائل ثلاثة
- ٣١٣ فائدة: كل ما كان وسيلة لشيء عديم ذلك الشيء، عدت الوسيلة
- ٣١٤ قاعدة (١٤٥): معنى النحاسة والطاهر
- ٣١٥ قاعدة (١٤٦): الحدث له معنيان
- ٣١٦ قاعدة (١٤٧): حكم الحدث هل هو متعلق بالمكلف أو بالأعضاء
- ٣١٧ قاعدة (١٤٨): يجب انحصار المبتدأ في خبره
- ٣١٩ قاعدة (١٤٩): لا يتعلق الأمر والهي والدعاء والإباحة... إلا بمستقبل
- ٣٢١ قاعدة (١٥٠): هل أن قبول العبادة وإجزاؤها متلازمين؟
- ٣٢٤ قاعدة (١٥١): تعريف الأداء والقضاء
- ٣٢٥ قاعدة (١٥٢): القضاء يطلق على معان خمسة
- ٣٢٦ فائدة: لا يجتمع الأداء والإثم فيه
- ٣٢٦ قاعدة (١٥٣): قسم بعضهم الواجب إلى عشرة أقسام...
- ٣٢٨ قاعدة (١٥٤): التعبير بين الواجبات
- ٣٢٨ قاعدة (١٥٥): الواجب أفضل من أندب عانياً، وقد يكون العكس
- ٣٢٩ قاعدة (١٥٦): الأغلب أن الثواب في الكثرة ولقلة تابع للعمل في الزيادة والتقصان

- قاعدة (١٥٧): كلما كان في النافلة وجه زائد يترجح به على العريضة جاز أن يترتب... ٣٣٠
- قاعدة في الحديث عن النبي ﷺ في صيام شهر رمضان وإتباعه بست من شوال ٣٣٠
- قاعدة (١٥٨): الصلاة أفضل الأعمال لمدينة ٣٣٣
- قاعدة (١٥٩): هل أن مكة المكرمة أفضل من مدينة المنورة، أم العكس؟ ٣٣٥
- قاعدة: لعير مكة والمدينة مواضع تتفاوت بفضيلة ٣٤٠
- قاعدة (١٦٠): الفرق بين الإجارة والارتفاق ٣٤٠
- قاعدة: انصام عاية دنيوية للعمل مع القرية لا يستوى رياء ٣٤١
- قاعدة (١٦١): الحكمة من إباحة التزوج بأربع ساء دون ما راد... ٣٤٢
- قاعدة (١٦٢): ما يحرم على الرجل من النساء ٣٤٢
- قاعدة (١٦٣): هل يجوز الجمع بين عقدتين محلفين حكماً؟ ٣٤٣
- قاعدة (١٦٤): الموارد التي يصح السرع بها عن العير، والتي لا يصح ٣٤٤
- قاعدة (١٦٥): كل عدة لا يشترط فيها العلم بأنها عدة، إلا في مواضع ٣٤٤
- قاعدة (١٦٦): الفرق بين العدة والاستبراء ٣٤٥
- قاعدة (١٦٧): تعريف الملك هل الملك حكم تكلفي أم وضعي؟ ٣٤٥
- قاعدة (١٦٨): معنى الدمة، هل للصبي والسميه دمة؟ ٣٤٧
- قاعدة (١٦٩): معنى الفرر والجهل ..... ٣٤٨
- قاعدة (١٧٠): المصالح على ثلاثة أقسام ٣٤٩
- قاعدة (١٧١): هل القرص عقد مستقل أم أنه بيع؟ ٣٥٠
- قاعدة (١٧٢): الفرق بين الثبوت والحكم ٣٥٠
- قاعدة (١٧٣): المعتبر في علم الشاهد حال التمثل ٣٥٠
- قاعدة: الموارد التي يكون الحكم عنها ٣٥١
- قاعدة (١٧٤): الفرق بين الحد والتعير ٣٥١
- قاعدة (١٧٥): محدثات الأمور بعد النبي ﷺ على أقسام خمسة ٣٥٣
- قاعدة (١٧٦): الغيبة وأقسامها، والمواضع التي تحوز فيها ٣٥٤
- قاعدة (١٧٧): معنى الكبر وأقسامه أقسام تتجمل. المحب والفرق بينه وبين الرياء... ٣٥٧



- قاعدة (١٧٨): الفرق بين المداهنة والتقية ٣٥٩
- تنبيهات:
- الأول: التقية تنقسم إلى الأحكام الخمسة ..... ٣٦٠
- الثاني: التقية تبيح كل شيء حتى إظهار كلمة الكفر ٣٦١
- الثالث: الذريعة تنقسم إلى الأحكام الخمسة ٣٦١
- قاعدة (١٧٩): يجوز تعظيم المؤمن بما جرت به العادة وإن لم يكن منقولاً عن... ٣٦١
- قاعدة (١٨٠): معاني اليمين لغة وعرفاً ٣٦٣
- فائدة: أقسام اليمين ٣٦٤
- قاعدة (١٨١): إنما يجوز الحلف بالله أو بأسمائه الحاصلة. معاني الأسماء الحسنى ٣٦٥
- فائدة: مرجع أسماء الله تعالى وصفاته إلى الذات ٣٧٢
- فائدة: هل يجوز إطلاق غير ما ذكر من لأسماء الحسنى على الله سبحانه؟ ٣٧٣
- فائدة: هل يحق الحلف لو قال: واسم الله؟ ٣٧٤
- فائدة «أل» في قولنا: القدير، والعليم... يمكن أن تكون للعهد وللكمال ٣٧٥
- قاعدة (١٨٢): الموارد التي تكفي فيها النية، والتي لا تكفي فيها... ٣٧٥
- قاعدة (١٨٣): في القرعة وبعض موارد ٣٧٨
- قاعدة (١٨٤): لا يكلف المدعي بيته في مواضع ٣٨٠
- قاعدة (١٨٥): جواز المقاصة مع قطع المدعي بالاستحقاق... المقاصة في الوديعة ٣٨١
- قاعدة (١٨٦): اليد تقبل الشدة والضعف ٣٨٢
- فرع: لو كانت دابة في يد اثنين ويد عبد أحدهما، فهي نصفان مع التنازع ٣٨٢
- فائدة: بعض الموارد التي لا تجب فيها الإجابة إذا دعي إلى الحاكم ٣٨٢
- قاعدة (١٨٧): المواضع التي يثبت فيها الحبس ٣٨٣
- قاعدة (١٨٨): هل تشترط الخلطة بين المدعي والمدعى عليه لسماع الدعوى؟ ٣٨٤
- قاعدة (١٨٩): هل نسمع شهادة الكافر على مشه أو على المسلمين؟ ٣٨٥
- قاعدة (١٩٠): وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وما يشترط فيها ٣٨٨
- قاعدة (١٩١): مراتب الإنكار ثلاثة تتعكس في الابتداء ٣٨٩

## فروع:

- ٣٩٠ الأول: لا يشترط في المأمور والمهي أن يكون عالماً بالمعصية
- ٣٩٠ الثاني: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يجبان على الفور
- ٣٩٠ الثالث: الأمر بالمندوب والنهي عن المنكر مستحبان
- ٣٩١ الرابع: لو أدى الإنكار إلى قتل المنكر حرم ارتكابه
- ٣٩٢ قاعدة (١٩٢): كل يمين حول مقتضاها سبياً أو جهلاً أو إكراهاً فلا حنث فيها
- ٣٩٢ فرع هل تنحل اليمين إذا قلنا بعدم الحنث لو تحالف مقتضاها؟
- ٣٩٣ قاعدة (١٩٣): ضابط النذر: هل يعتقد نذر نباح؟
- ٣٩٤ سؤال: الدب لا يساوي الواجب في المصحة

## قواعد في العبادات

- ٣٩٦ قاعدة (١٩٤): كل الأجسام على انصهاره، إلا العصرة المشهورة
- ٣٩٧ قاعدة (١٩٥): كل دم يمكن أن يكون حيضاً فهو حيض
- ٣٩٨ قاعدة (١٩٦): كل السحاسة مائة من صفة الصلاة، إلا في مواضع
- ٣٩٨ فائدة: الأذان مستحب للصلوات الخمس، وقد يرضى له ما يخرجه عن ذلك
- ٣٩٩ قاعدة (١٩٧): كل مكلف دخل عليه وقت صلاة وجبت عليه بحسب حاله..
- ٣٩٩ قاعدة (١٩٨): ضابط ما يشترط في إمام الجماعة، الأئمة على سبعة أقسام
- ٤٠٠ فائدة: كل واحدة من الصلوات الخمس لا بدل لها إلا الظهر
- ٤٠١ قاعدة (١٩٩): الأصل في الأسباب عدم تداخلها، إلا أسباب سحود السهو
- ٤٠٢ قاعدة (٢٠٠): أقسام الزكاة
- ٤٠٢ قاعدة (٢٠١): كل ما يشترط فيه الحول لا بد من بقاء عينه إلا زكاة التجارة
- ٤٠٣ قاعدة (٢٠٢): لا تحتتم ركاتان في عين واحدة، وقد يتعطل الاجتماع في مواضع
- ٤٠٣ قاعدة (٢٠٣): إن كل من وجبت نفقته على غيره، وجبت عليه فطرته
- ٤٠٤ تنبيه: ظاهر الأصحاب اعتبار الإنفاق لا وجوب الإنفاق
- ٤٠٥ قاعدة (٢٠٤): الإخلال بالفعل لا يستعقب انقضاء إلا بأمر جديد

- قاعدة (٢٠٥): الأسباب بالنسبة إلى المسببات وحدة وكثرة أربعة أقسام. ٤٠٦  
 قاعدة (٢٠٦): كل من تجاوز الميقات غير محرم مع كونه مخاطباً بالنسك ٤٠٦  
 فائدة. خصائص الحرم ٤٠٦  
 قاعدة (٢٠٧): ضابط النذر. . . . . ٤٠٧

## قواعد في العقود

- قاعدة (٢٠٨). لا يجوز تعليق انعقاد العقود على شرط ٤٠٧  
 قاعدة (٢٠٩). يشترط كون المبيع معلوم العين و لقدر و لصفة ٤٠٩  
 قاعدة (٢١٠): يشترط كون المبيع ممّا يتموّل ٤٠٩  
 قاعده (٢١١): كلّ عقد نقاعد عن نفوذ في اسفل والانتقال باطل ٤١١  
 قاعدة (٢١٢) كلّ عقد شرط فيه خلاف ما يقتضيه وكان ركناً من أركانه فإنه باطل ٤١١  
 قاعدة (٢١٣): الأصل في العقود اللزوم، ويخرج عن الأصل في مواضع لعل خارجة ٤١١  
 فوائد:

- الفائدة الأولى: الخلاف في لزوم المسابقة والرماية وحوازهما محتص بهما المحلل ٤١٣  
 الفائدة الثانية: العقود التي يدخل فيها كلّ واحد من الخيارات ٤١٣  
 الفائدة الثالثة: قد يجعل خيار الشرط العقد لازماً في وقت، جائزاً في آخر ٤١٤  
 الفائدة الرابعة: لا يدخل الخيار في الإيقاعات إلا في موارد ٤١٤  
 قاعدة (٢١٤): كلّ عقد بيع فإنه يشترط فيه خيار المجلس ٤١٤  
 قاعدة (٢١٥) أنواع الخيار بحسب الفور والراحي ٤١٥  
 قاعدة (٢١٦): كلّ خيار في عقد فإنه يرزله ٤١٦  
 قاعدة (٢١٧): ضابط الوكالة بحسب المتعلق. لمواضع التي يصح التوكيل فيها ٤١٧  
 قاعدة (٢١٨): هل الأمر للفور أو صاحبه له وللمقاضي ٤١٨  
 قاعدة (٢١٩): الأجل قسمان، أحدهما ما قدره الشارع، والثاني ما قدره المكلفون ٤١٩  
 قاعدة (٢٢٠): كلّ دين حال لا يتأجل إلا في صور ٤٢١  
 قاعدة (٢٢١): أقسام الشرط ٤٢١

- قاعدة (٢٢٢): كل شرط تقدم العقد أو تأخر عنه فلا أثر له ٤٢٢
- قاعدة (٢٢٣): كل عقد على عوضين لا بد فيه من القبض في الجملة ٤٢٣
- قاعدة (٢٢٤): الأصل في العقود العلول، ولها بالنسبة إلى الأجل أقسام أربعة ٤٢٣
- قاعدة (٢٢٥): هل يحرم بيع كل ما يكال أو يوزن قبل قبضه... ٤٢٤
- فائدة: لو تصرف المشتري في ما اشتراه قبل قبضه، فهل يبطل؟ ٤٢٦
- قاعدة (٢٢٦): كل ما جاز بيعه جازت بيعته، وبالعكس... ٤٢٧
- قاعدة (٢٢٧): لا يدخل في ملك إنسان شيء قهراً إلا في مواضع ٤٢٧
- فائدة: ما المراد بملك الملك؟ ... ٤٢٨
- قاعدة (٢٢٨): كل ما صح بيعه صح رهنه، وما لا فلا ٤٢٨
- قاعدة (٢٢٩): كل رهن فإنه غير مضمون، إلا في موضع ٤٢٩
- قاعدة (٢٣٠): كل ما جاز الرهن عليه حار ضمانه، وكل... ٤٢٩
- قاعدة (٢٣١): أنواع الحجر ... ٤٢٩
- قاعدة (٢٣٢): كل عبارة لا يتم مصيبتها إلا بإيجاب وقبول فهي عقد ٤٣٠
- قاعدة (٢٣٣): كل عارية أمانة، إلا في مواضع ٤٣٠
- قاعدة (٢٣٤): هل مورد الإجارة لعين أو لمنفعة؟ ٤٣١
- فرع: لو أجر قريبه عبداً فمات فورثها المستأجر فهل تبطل الإجارة؟ ٤٣٢
- قاعدة (٢٣٥): هل الطارئ في مدة الإجارة من الموانع كالمقارن في الإبطال؟ ٤٣٢
- قاعدة (٢٣٦): كل ما جازت الإجارة عليه مع العلم تجوز الجعالة عليه مع الجهل ٤٣٣
- قاعدة (٢٣٧): ضابط تعلق الوكالة انصوري أنني يتحلف فيها ضابط الوكالة ٤٣٤
- قاعدة (٢٣٨): يجوز أن تسلب مباشرة فعل عن نفسه، مع جواز أن يكون وكيلاً فيه... ٤٣٥
- قاعدة (٢٣٩): كل من قدر على إنشاء شيء قدر على الإقرار به، إلا في مسائل ٤٣٥
- قاعدة (٢٤٠): كل إقرار إنما يعمل فيه بالمتيقن، وطرح المشكوك فيه ٤٣٦
- مسألة: لو أقر لغيره بما لا يمكن تربيته على سبب يمنع من الرجوع... ٤٣٧
- قاعدة (٢٤١): كل من أنكر حقاً لغيره ثم رجع إلى الإقرار قبل منه ٤٣٧
- قاعدة (٢٤٢): كل إيجاب فقبوله بعد موت الموجب باطل، إلا في الوصية ٤٣٧

قاعدة (٢٤٣): الغالب في أن الوصية بما فيه تقع لمعين يتوقف على قبوله، إلا في موارد. ٤٣٧

## قواعد منها ما يتعلق بالإرث

ضابط الموروث ٤٣٨

قاعدة (٢٤٤): أسباب الإرث ثلاثة . . . . . ٤٣٨

قاعدة (٢٤٥): الأصل في الميراث السبي التولد، وفي الميراث السبي أمور ٤٣٩

قاعدة (٢٤٦): كل قاتل يسمع من الإرث ولا يسمع من يتصل به، إلا في موضع واحد ٤٣٩

قاعدة (٢٤٧): لإرث أسباب وموانع وشرائط، شرائط الإرث ٤٤٠

قاعدة (٢٤٨): يتصور دور الولاء في موضعين ٤٤١

قاعدة (٢٤٩): الإرث يكون من الجانبين، و...، وقد يكون من أحد الجانبين ٤٤١

قاعدة (٢٥٠): لا يرث أبعد من أقرب إلا في مسألة الأجداد وأولاد الإخوة. ٤٤١

قاعدة (٢٥١): لا يحجب الأبعد الأقرب إلا... مسألة ابن العم للأبوين مع عم الأب ٤٤٢

قاعدة (٢٥٢): ضابط القرب والبعد في الميراث ٤٤٣

قاعدة (٢٥٣): الأمور المترتبة على العاسد من العقود ٤٤٤

قاعدة (٢٥٤): لا يجوز أن يجمع لواحد بين العوض والمعوّض... ٤٤٥

قاعدة (٢٥٥): كل صلاء اختيارية تتعين فيها فاتحة الكتاب ٤٤٨

قاعدة (٢٥٦): إذا كان الفعل موصوفاً بالوجوب وله هيئات... ٤٤٩

قاعدة (٢٥٧): لا تكليف على العاقل ٤٥٠

قاعدة (٢٥٨): الأصل في هيئات المستحب أن تكون مستحبة ٤٥٠

قاعدة (٢٥٩): السنة ترادف المستحب عالياً، وقد أطلقت على الواجب في مواضع ٤٥١

قاعدة (٢٦٠): غنى الشارع العبادات بغايات محصورة ٤٥١

قاعدة (٢٦١): إذا دلّ الدليل على حكم لم يكتب به إلا بعدم المعارض ٤٥٣

قاعدة (٢٦٢): إذا تعارض العام والخاص بني عدم على الخاص ٤٥٣

قاعدة (٢٦٣): إذا حكم الشرع باتحاد شيئين لا يمكن فيهما الاتحاد وجب... ٤٥٤

قاعدة (٢٦٤): الأسباب تؤثر في مسباتها، ولا يجب دوام مسببها بدوامها... ٤٥٥



## قواعد في أحكام الصلاة

- ٤٥٥ قاعدة (٢٦٥): الموالاة في الصلاة شرط في صحتها، إلا في مواضع
- ٤٥٦ قاعدة (٢٦٦): ضابط الجماعة
- ٤٥٧ فائدة: هل أن المنبر يحمل بين يدي الإمام في صلاة الاستسقاء إلى الصحراء؟
- ٤٥٨ قاعدة (٢٦٧): كل النوافل ركعتان بتسليمة إلا الوتر
- ٤٥٨ قاعدة (٢٦٨): لا يقضى شيء من واجبات الصلاة بعد التسليم
- ٤٥٩ قاعدة (٢٦٩): كل من فاتته صلاة فريضة لا بدل لها وجب قضاؤها
- ٤٥٩ قاعدة (٢٧٠): قصر الصلاة قد يكون في نكح، وقد يكون في الكيف
- ٤٦٠ تنبيه: غاية القصر ركعتان
- ٤٦٠ قاعدة (٢٧١): كل مؤتم لا يجوز له التقدم على إمامه، والمشهور جواز المساواة
- ٤٦٠ قاعدة (٢٧٢): كل ما يصم إلى نية التقرب... لا يفدح في صحة العبادة
- ٤٦٣ حاشية القواعد والفوائد، للشيخ بهاء الدين العاملي ❦

## مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

يعدّ كتاب القواعد والقواعد واحداً من المؤلفات فائقة الأهمية للشهيد الأول، ذكره الشهيد في إجازته لابن الحازر في الثاني عشر من شهر رمضان المبارك سنة ٧٨٤ بقوله:

فمما صنّفه كتاب القواعد والقواعد في الفقه، مختصراً يشتمل على ضوابط كلّية، أصولية وفرعية، تستنبط منها أحكام شرعية، لم يعمل للأصحاب مثله وذكره في البيان، ص ٤٦ (ضمن الموسوعة، ج ١٢) أيضاً بقوله: «وقد بيّنا صوره المتعددة في القواعد»، وفي الدروس الشرعية، ج ٢، ص ٩٩ (ضمن الموسوعة، ج ١٠)، بقوله: «وقد حقّقناه في القواعد».

قال الشيخ آقا بزرك الطهراني في وصفه هو من الكتب الممتعة التي دارت عليها رحى التدريس، وعلّقت عليه حواشٍ وشرحت بشروح<sup>١</sup>. وقال الشيخ محمد بن عليّ الحرفوشي لعاملي في شرحه الموسومة بالقواعد السنية في شرح القواعد الشهيدية:

إنّ كتاب القواعد كتاب لم ينسج أحد على مواله، ولم يظفر فاصل بمثاله، انطوى على تحقيقات هي لطائف الأسرار، واحوى على اعتبارات هي عرائس الأفكار.

١ الذريعة، ج ١٤، ص ١٦ وسيأتي سرد لأهم الشروح والحواشي عليه

وقد هدّبه ورتّبه تلميذ الشهيد الفضل المقداد، وسمّاه بمضد القواعد الفقهية على مذهب الإمامية. كما ولّعه تارةً أخرى وسمّاه بجامع الفوائد في تلخيص القواعد<sup>١</sup>. وأيضاً اختصره الشيخ إبراهيم لكفعمي (م سنة ١٨٩٥)<sup>٢</sup>.



طبع كتاب القواعد والفوائد عدّة مرّات:

(أ) لأوّل مرّة عام ١٢٧٠، طبعة حجرية.

(ب) حوالي عام ١٣٠٧، طبعة حجرية، بخط أحمد بن حسين التفريشي، مع بعض الحواشي عليه.

(ج) عام ١٤٠٠ بتحقيق الشهيد الدكتور السيّد عبد الهادي الحكيم<sup>٣</sup>

ورغم أنّ الشهيد الحكيم (حزاه الله ثواب الحريل في دار بقائه) قد بذل الكثير من الجهد في تحقيق هذا الكتاب، لكنّ مرونك ثلاثين سنة شهدت طباعة وانتشار العديد من مصادر الكتاب التي كانت مخطوطة أو مطبوعة على الحجر في ذلك الوقت، وعثوريا على نسخ نفيسة من الكتاب في مكتبات إيران. دعانا إلى إعادة النظر في تحقيق الكتاب بالأسلوب المتبع في تحقيق موسوعة الشهيد الأول ونظراً لاعتقادنا بأنّ مقدّمته قد أوفت المطوب حقّه، في التعريف بالكتاب وموقعه في الساحة العلميّة، فقد ارتأينا إيراد مقدّمته بنصّها باستثناء ترجمة الشهيد الأوّل؛ حيث احتضّ ترجمته كتاب مستقلّ، ستمّ طباعته بصورة متزامنة مع طباعة موسوعة الشهيد الأوّل.

وأضفنا إليها فوائد في الدليل وألحقنا بها مطالب يجب الإشارة إليها.

١. الذريعة، ج ٥، ص ٦٨.

٢. الذريعة، ج ١، ص ٣٥٧.

٣. ولد في مدينة النجف الأشرف عام (١٢٦٢هـ) في بيت العلم والفقاهة، بيت المرجع الأعلى المرحوم السيّد محسن الحكيم (قدّس سرّه الشريف)، واعتقل عام (١٤٠٣هـ) واستشهد في السجن بعد عامين من الاعتقال وذلك في سنة (١٤٠٥هـ)، شهداء العلم والفصيلة في العراق ص ١٤٦، رقم ٦٢، الطبعة الأولى، مجمع العالمي لأهل البيت (ع)، عام ١٤٢٦هـ.

## مقدمة الشهيد السيد هادي الحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق محمد وآله الطيبين الطاهرين.  
إن من ضروريات المتبحر في الفقه الإسلامي الذي يروم البلوغ إلى رتبة  
الاجتهاد الشرعي الإحاطة بنوعين من القواعد:  
الأولى: أصولية، ويرتكز عليها قياس استنباط الفقهاء للأحكام الشرعية الفرعية  
الكلية<sup>١</sup>.

الثانية: قواعد فقهية، وهي أحكام كلية يندرج تحت كل منها مجموعة من  
المسائل الشرعية المشابهة من أبواب شتى.  
وبالإحاطة بهذه القواعد - إضافة إلى بعض المسائل الأخرى للاجتهاد<sup>٢</sup> - تحصل  
للفقيه ملكة الاجتهاد الشرعي. وبقدر الإحاطة بملككم القواعد يعظم قدر الفقيه، و  
تتصع مناهج الاستنباط لديه.

### تدوين القواعد الفقهية

والقواعد الفقهية بوشر بصياغتها - على ما يبدو - بعد أن دُون الفقه، وأخذت تدرس  
مطولاته وفروعه، وتظاهر على التأليف والتنقيح فيه رجال التخريج والترجيح<sup>٣</sup>.  
وبلغ من عناية قسم كبير من الفقهاء بالقواعد صياغتها على وجه التركيز حتى أن  
أباطاهر الدباس - من فقهاء الحنفية في القرن الثالث الهجري - رد جميع مذهب  
أبي حنيفة إلى سبع عشرة قاعدة. كما رد القاضي حسين - الفقيه الشافعي - جميع

١. الأستاذ الحكيم الأصول العامة للفقه المقارن، ص ٤١

٢. انظرها الأصول العامة للفقه المقارن، ص ٥٧٢-٥٧٦

٣. مستند شقيق الثاني، الفقه الإسلامي، ص ١٠٤

المذهب إلى أربع قواعد، هي:

الأولى: اليقين لا يزال بالشك.

الثانية: المشقة تجلب التيسير.

الثالثة: الضرر يزال.

الرابعة: العادة محكمة.

وقد ضمّ بعضهم إلى هذه الأربع قاعدةً خامسة، وهي الأمور بمقاصدها<sup>١</sup>.

وأرجع الشيخ عز الدين بن عبد السلام السلمي الشافعي (المتوفى سنة ٥٦٠هـ) الفقه كله إلى اعتبار المصالح ودرء المفسد<sup>٢</sup>. وأرجع تاج الدين السبكي الفقه كله على نحو الإحمال إلى اعتبار المصالح، فإن درء المقاصد من جعلتها<sup>٣</sup>.

وقال بعضهم - وهو يعقب على من أرجع الفقه كله إلى القواعد الأربع السابقة -: في كون هذه الأربع دعائم الفقه كله ظر، فإنّ غالبه لا يرجع إليها إلا بواسطة وتكلف<sup>٤</sup>. وإضافة القاعدة الخامسة إليها لا يعطيها استيعاب تمام الفقه. كما أنّ إرجاع الفقه كله إلى قاعدة واحدة أوضح في التمثل والتكلف، كما هو لا يخفى.

### المؤلفون في القواعد الفقهية

وقد اشتهر جمع من الفقهاء بتدوين القواعد<sup>٥</sup>، منهم

١. عبدالله بن حسين بن دلال الكرخي الحنفي (المتوفى سنة ٥٤٠هـ)، صاحب كتاب الأصول التي عليها مدار فروع الحنفية.
٢. أبوزيد عبيد بن عمر الدبوسي القاسبي الحنفي (المتوفى سنة ٥٤٣هـ)، له كتاب تأسيس النظر.

١ انظر السيوطي، الأشباه والنظائر، ص ٨

٢. قواعد الأحكام، ج ١، ص ١١

٣ و٤ انظر السيوطي، الأشباه والنظائر، ص ٨

٥ انظر كشف الظنون، ج ٢، ص ١٣٥٨-١٣٥٩؛ يصبح التكون في الذيل على كشف الظنون، ج ٢، ص ٢٤٣؛

الفقه الإسلامي، ص ١٠٥-١٠٦

٣. محمد بن مكّي بن الحسن الغامي المعروف بابن دوست (المتوفى سنة ٥٠٧هـ).
٤. معين الدين أبو حامد محمد بن إبراهيم الحاجرmi الشافعي (المتوفى سنة ٦١٢هـ)، له كتاب القواعد في فروع الشافعية.
٥. أبو محمد عز الدين بن عبد السلام لشافعي (المتوفى سنة ٦٦٠هـ)، صاحب كتاب قواعد الأحكام في مصالح الأنام.
٦. شهاب الدين أبو العباس أحمد بن العلاء الصنهاجي المشهور بـ«القرافي»، (المتوفى سنة ٦٨٤هـ) صاحب كتاب الفروق.
٧. نجم الدين سليمان بن عبدانقوي لطوفي الحنبلي (المتوفى سنة ٧١٠هـ) صنف كتاباً في القواعد الكبرى في فروع الحنابلة.
٨. صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكندي الدمشقي الشافعي الشهير بابن العلاء (المتوفى سنة ٧٦١هـ)، له كتاب المجموع المختص في قواعد المذهب و الأشياء والنظائر في فروع فقه الشافعي.
٩. تاج الدين عبد الوهاب بن علي السيكي الشافعي (المتوفى سنة ٧٧١هـ).
١٠. أبو عبد الله محمد بن مكّي العامري الشهير بالشهيد الأول (المستشهد سنة ٧٨٦هـ)، مؤلف هذا الكتاب القواعد و الفوائد
١١. بدر الدين محمد بن عبد الله الركني (المتوفى سنة ٧٩٤هـ).
١٢. أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب لحنبلي (المتوفى سنة ٧٩٥هـ)، صاحب كتاب القواعد في الفقه الإسلامي
١٣. شرف الدين علي بن عثمان العربي (المتوفى سنة ٧٩٩هـ).
١٤. المقداد بن عبد الله السيوري الحلبي الشهير بالفاضل السيوري (المتوفى سنة ٨٢٦هـ)، له كتاب نضد القواعد الفقهية على مذهب الإمامية<sup>١</sup>.

١ في هذه النسبة موع من التسامح؛ لأن كتاب نضد القواعد الفقهية لا يعد تأليفاً مستقلاً، وإنما هو نفس القواعد والفوائد لمؤلفه الشهيد الأول<sup>١</sup>، رتبته وهدبه تلميذه نضد المقداد، كما أشار إليه في مقدمته بنضد القواعد

١٥. جلال الدين عبدالرحمن السيوطي الشافعي (المتوفى سنة ٩١١هـ)، صاحب كتاب الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية.
١٦. زين الدين علي بن أحمد الجعفي العاملي الشهير بالشهيد الثاني (المتوفى سنة ٩٦٥هـ)، صاحب كتاب تمهيد القواعد الأصولية والعربية لتفريع هوائد الأحكام الشرعية.
١٧. عمر بن إبراهيم بن محمد المصري المعروف بابن نجيم الحنفي (المتوفى سنة ١٠٠٥هـ)، صنف كتاب الأشباه والنظائر.
١٨. أبو سعيد محمد بن مصطفى الحادسي (المتوفى سنة ١١٧٦هـ)، صاحب كتاب مجامع الحقائق.
١٩. أحمد بن محمد بن أبي درّ التراقي الإمامي (المتوفى سنة ١٢٤٤هـ)، صاحب كتاب عوائد الأيتام في مهمات أدلة الأحكام، مطبوع.
٢٠. السيد عبدالفتاح بن علي الحبيبي المراغي الإمامي (المتوفى سنة ١٢٥٠هـ)، صنف كتاب عاوين الأصول.

## → الفقهية وقال.

ولنا وفق الله لزيير كتاب اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية رأيت إتباعه بكتاب في المسائل الفقهية، والمباحث الفروعية إحدى الحسين وإحدى الموهبتين، وكان شيخنا الشهيد (قدس الله سره) قد جمع كتاباً يشتمل على القواعد والموايد في الفقه، تأنيساً للطلبة بكيفية استخراج المعلول من المنقول، وتدريباً لهم في اقتصاص الفروع من الأصول، لكنه غير مرتب ترتيباً يحصله كل طالب وينتهر فرصته كل راغب، فصرفت عيان الحرم إلى ترتيبه وتهذيبه وتقريره، وسخيت تصد القواعد الفقهية على مذهب الإمامية.

وربما كان هذا هو السبب في انتشار هذا الكتاب باسم تحرير القواعد الشهيدية. (راجع الدرر ج ٣، ص ٣٨٧) وقال الشيخ آقا بزرك الطهراني (طاب ثراه) في النسخة، ج ٢٤، ص ١٨٧، الرقم ٩٧٤

نصد القواعد الفقهية على مذهب الإمامية لمقتداه بن عبد الله بن محمد السيوري، وهو ترتيب وتهذيب لقواعد شيخه بلا زيادة، إلا في مسألة القسمة، كما صرح بذلك في آخره.

ويبدو هذا صحيحاً؛ لأنّ العاقل السيوري نفسه يقول في آخر تصد القواعد الفقهية، ص ٥٤١

وليكن هذا آخر ما رتبناه على حسب ما وجدناه، إلا مسألة القسمة؛ فإني أضفتها إلى ما وجدته في نسخته (رحمه الله وقدس روحه).

٢١. الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء (المتوفى سنة ١٣٧٣ هـ)، صاحب كتاب

تحرير المجلة<sup>١</sup>.

٢٢. السيد ميرزا حسن الموسوي البجنوردي (المتوفى سنة ١٣٩٥ هـ)، صاحب

كتاب القواعد الفقهية<sup>٢</sup>.

### كتاب القواعد والفوائد

ومن خلال هذا العدد الكثير ممن شاركوا في الكتابة عن القواعد الفقهية لم نجد لدى فقهاء الإمامية قبل الشهيد الأول كتاباً في هذا المضمار. ومن هنا فإن كتاب القواعد والفوائد يعتبر أول مصنف يصل إلينا في قواعد وفروع الإمامية، وقد قال عنه مصنفه في إيجارته لابن الحازن إنه «لم يعمل للأصحاب مثله»<sup>٣</sup>.

وقد احتوى الكتاب على ما يقرب من ثلاثمائة وثلاثين قاعدة. إضافة إلى فوائد تقرب من مائة فائدة، عدا التنبيهات والعروغ وهي جميعاً قد استوعبت أكثر المسائل الشرعية.

وهذه القواعد والفوائد التي احتواها الكتاب ليست فقهية خالصة وإنما فيها بعض القواعد والفوائد الأصولية والعريضة، ولكن الطابع الفقهي هو الغالب عليها

### منهج

ومنهج المصنف في هذا الكتاب هو أنه يورد القاعدة أو الفائدة ثم يبين ما يندرج تحتها من فروع فقهية، وما قد يرد عليها من استثناءات إن كان هناك استثناء منها.

١. ومن المؤلفات في القواعد - كتاب قواعد مجلة الأحكام العدلية التي كتب العلامة الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء كتابه تحرير المجلة مقارنة على هذا الكتاب.

٢. ومن مؤلفات الشيعة

١- القواعد الفقهية للمولى محمد جعفر الأسترآبادي المعروف به (شريعتمدار)

٢- القواعد الفقهية، للشيخ مهدي الخالصي (م ١٣٤٣ هـ)،

٣- الأقطاب الفقهية و...، لمحمد بن زين الدين، المعروف بابن جمهور الأحسائي (م ق ٨)

٣. بحار الأنوار، ج ١٠٤، ص ١٨٧



وهو لم يقتصر على بيان رأى الإمامة فيما يذكره من المسائل، وإنما اتخذ المقارنة في أغلب الفروع الفقهيّة، فيعرض ما قيل من الوجوه سواء كان القائل إمامياً أم غيره. كما أنّه قد يذكر قولاً مادراً تفرد به بعض الإماميّة أو غيرهم، ممّا يدلّ على سعة اطلاعه وإحاطته بآراء الفقهاء على اختلاف مذاهبهم ولا غرو في ذلك وهو القائل في إجازته لابن الخارن الحائري

وأما مصنفات العامة ومروياتهم فإني أروي عن نحو أربعين شيخاً من علمائهم بمكة، والمدينة، ودار السلام بغداد ومصر، ودمشق، وبيت المقدس، ومعهم الحلّيل إبراهيم رحمته الله

كما أنّه لا يكتفي بقلّ تلكم الأقوال و لوجوه في المسألة الفقهيّة بل هو غالباً ما يذكر أدلّتها وحججها، وناقش ما لا يرتضيه منها مناقشات حلّيله ويلاحظ أنّ المصنّف لم يتبع في العاص منهجاً معيَّناً في ترتيب ما أورده من قواعد وفوائد. فهو لم يفصل القواعد الفقهيّة عن الأصوليّة أو العربيّة كما أنّه لم يرتّب القواعد الفقهيّة منها على أبواب اتّفق المتأخرون، فهو وإن كان قد جمع بعض قواعد الاجتهاد، والمساكحات، والجبايات، ثمّ قسمها من قواعد العبادات والمعقود والإرث، إلّا أنّ الطابع العامّ له عدم الترتيب إذ هو في الوقت الذي يجمع قواعد المناكحات نراه يذكر في مكان آخر بعض القواعد التي تتعلّق بالمكاح، وهكذا القول في قواعد الجبايات، وباقي أبواب عمقه التي جمع قواعدها.

بالإضافة إلى كلّ ذلك فإنّه أحياناً يكثر لقاعدة في أكثر من موضع كالكثير من قواعد السبب، وبعض قواعد المناكحات وقواعد الوسائل إلى المصالح ومن ثمّ قام تلميذه المقداد بن عبد الله سيوري الحلّي بترتيب تلكم القواعد وتهذيبها، ووضع في ذلك كتاباً سمّاه نصد القواعد الفقهيّة الذي تقدّمت الإشارة إليه. كما أنّ الشهيد الثاني زين الدين العاملي قام هو الآخر بفصل القواعد الأصوليّة عن العربيّة مع فهرس كامل للمطالب والمسائل الفرعيّة التي تندرج تحت تلكم القواعد، فصنّف كتاب تمهيد القواعد الأصوليّة والعربيّة الذي تقدّمت الإشارة إليه أيضاً.

مصادره:

ونظراً لأنَّ المصنّف أخذ بمنهج المقارنة بين مختلف المذاهب الإسلاميّة فيما يعرضه من مسائل فرعيّة فقد اعتمد على العديد من المراجع المختلفة وإن لم يسمّ الغالب منها بالاسم صريحاً.

ومن أهمّ مصادره في الفقه الإمامي.

١. المقنعة للشيخ الحفيد؛
  ٢. الانتصار للسيد المرتضى؛
  ٣. المقنع للشيخ الصدوق؛
  ٤. المخلاف للشيخ الطوسي؛
  ٥. المبسوط للشيخ الطوسي؛
  ٦. النهاية للشيخ الطوسي؛
  ٧. السرر لاين إدريس؛
  ٨. الكافي لأبي الصلاح الحلبي؛
  ٩. الجامع للشرائع لابن سعيد الحلبي الهذلي؛
  ١٠. شرائع الإسلام للمحقق الحلبي؛
  ١١. المعتمد للمحقق الحلبي؛
  ١٢. تحرير الأحكام للعلامة الحلبي؛
  ١٣. قواعد الأحكام للعلامة الحلبي؛
  ١٤. مختلف الشيعة للعلامة الحلبي؛
  ١٥. منتهى المطلب للعلامة الحلبي؛
  ١٦. إيضاح الفوائد لفخر المحققين.
- أمّا مصادره في الفقه السني فأهمّها:
١. المذهب للشيرازي؛
  ٢. المجموع شرح المذهب للنووي؛

٣. الوجيز للفرافي؛

٤. فتح العزيز شرح الوجيز للرافعي؛

٥. قواعد الأحكام لابن عبد السلام؛

٦. الفروق للفرافي<sup>١</sup>.

ويبدو أنَّ المصدرين الأخيرين - القواعد والفروق - اعتمد عليها المصنّف كثيراً في تدوين آراء أهل السنة. كما أنَّني وجدت في خلال مراجعتي للكتاب أنَّه يذكر قواعد وفروعاً موجودة في الأشياء والنظائر للسيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ)، وغالباً ما يكون السيوطي قد نقلها عن آخرين من سبقوه من فقهاء الشافعية كالعلائي والسبكي وهذا مما يؤيد أنَّ المصنّف كان قد اطلع على بعض مصادر الشافعية - غير ما ذكرناه - التي عييت بهذا النوع من البحث.

وقد ذكر الحوانساري في روحيات الجنات:

إنَّ الشهيد الأوَّل كان معاصراً لشمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الحلبي الملقَّب بـ«العلاء» صاحب كتاب القواعد المشهور وقد عاشه قليلاً أو كان قد طالع مصنفاته كثيراً، لما يروى في مصنفاتها من التشابه وصعاب والمشاركة سبكاً، بحيث قيل: إنَّ غالب مطالب قواعد الشهيد مأخوذة من قواعد ذلك العلم الفريد<sup>٢</sup>.

والذي يبدو أنَّ وجود التشابه بينه وبين العلاء لا يدلُّ على أحده من العلاء، لجواز أخذ العلاء منه، أو أن يكون العلاء نفسه قد اعتمد على المصادر المتقدمة التي اعتمد عليها المصنّف. فهذا القول ليس عليه دليل قوي يستند إليه.

١. وقد تأثر الشهيد أكثر بكتاب البروق في أبواب الفروق لأحمد بن أبي العلاء القرافي، وكتاب المجموع المذهب في قواعد المذهب، لخليل بن كيكليدي العلائي (م ٧٦١).

٢. روحيات الجنات ج ٨، ص ٩٤، الرقم ٩٩٧. وانظر أنَّ صاحب الروضات حلط بين أحمد بن أبي العلاء القرافي (م ٦٨٤) وخليل بن كيكليدي العلائي (م ٧٦١) ليدبر ذكرهما في هامش ١ راجع علي أكبر الناكري «كاوشى در قواعد فقهى اجتماعى القواعد والفوائد شهيد اول»، قصصه فقه، كاوشى بو در فقه اسلامى، العدد التجريبي، سنة ١٣٧٣ هـ، ص ١٦١-١٨٧.

## تأريخ تصنيفه

لم أعثر - في حدود تتبّعي - على من يحدّد تأريخ ابتداء تأليف كتاب القواعد والمواهد أو الفراغ منه، ولكن الشيء الثابت أنّه كان قبل ١٢ رمضان سنة ٧٨٤هـ؛ بدليل أنّ المصنّف ذكره من جملة الكتب التي صنّفها في إحازته لابن الخازن بهذا التأريخ، وأجاز له روايته، فقد جاء فيها:

وأجاز له جميع ما يجوز عنه و له روايته من مصفّ ومؤلف ومشهور ومنظوم، فمما صنّفه: كتاب القواعد والقوائد، في الفقه، مختصر مشتمل على ضوابط كلّية أصولية وفرعية تستبسط منها أحكام شرعية، لم يعمل للأصحاب مثله<sup>١</sup>.

ويبدو من بعض فقرات الإجازة أنّه كان تامّاً في ذلك الوقت، فقد جاء فيها: «وغير ذلك من الرسائل وكتب شرع فيها يرجى إتمامها في الفقه والكلام والعربية إن شاء الله».

فما ذكره ناسخ النسخة الخطيّة المحفوظة بمكتبة السيّد الحكيم العامّة بالتحف تحت رقم ٢١٣٦، من أنّ القضاء قد عاجل لمصنّف قبل إتمامه<sup>٢</sup>، لا دليل عليه.

## شروحه وحواشيه:

لقد تناول العلماء والمحقّقون هذا الكتاب بالشرح والتعليق ويبدو أنّه كان من الكتب الدراسية<sup>٣</sup> فممن شرحه:

١. الميرزا أبوتراب، المعروف بميرزا آقا القزويني الحائري (المتوفى بعد سنة ١٢٩٢هـ).

٢. الشيخ عليّ بن عليّ رضا الخوئي (المتوفى سنة ١٣٥٠هـ)<sup>٤</sup>.

١. راجع الإجازة لابن الخازن (ضمن الموسوعة، ج ١٩).

٢. انظر الصفحة الأخيرة من النسخة الخطيّة.

٣. كما ذكره آقايزرگ في الدررمة، ج ١٤، ص ١٦.

٤. راجع الدررمة، ج ١٤، ص ١٦-١٧.

وأما حواشيه فكثيرة، منها:

١. حاشية الشيخ أبي القاسم عليّ بن طيّ العاملي (المتوفى سنة ٨٥٥هـ).<sup>١</sup>
٢. حاشية الشيخ البهائي محمد بن حسين بن عبد الصمد الجبجي العاملي، (المتوفى سنة ١٠٣٠هـ) طبعت بهامش نسخة المطبوعة بإيران سنة ١٣٠٨هـ.<sup>٢</sup>
٣. حاشية الشيخ محمد بن عليّ انحرشوي<sup>٣</sup> (المتوفى سنة ١٠٥٩هـ)، طبعت أيضاً بهامش النسخة المطبوعة سنة ١٣٠٨هـ.
٤. حاشية السيّد محمد بن محمود الحسيني اللواساني الطهراني المعروف بـ«عصار» (المتوفى سنة ١٢٥٦هـ)، طبعت أيضاً بهامش النسخة المطبوعة.
٥. حاشية المولى حسن عليّ بن عبد به التستري (المتوفى سنة ١٠٧٥هـ).
٦. حاشية ميرزا قاضي بن كاشف الدين محمد البردي (المتوفى سنة ١٠٥٦هـ)، وهي حاشية على قاعدة واحدة من قواعد الشهيد
٧. حاشية السيّد إسماعيل بن جعفر المرندي (المتوفى سنة ١٣١٨هـ) فرغ منها سنة ١٢٨٦هـ.
٨. حاشية الشيخ محمد بن محمد باقر لشهرزاد الباضل الإيرواني (المتوفى سنة ١٢٠٦هـ)، وهي بهامش النسخة المحطّة بخاصّة بالأستاذ الشيخ محمد نقّي الإيرواني التي اعتمدها في التحقيق.

١ و ٢ للذريعة، ج ٦، ص ١٧٣ قال «الحاشية عليه للشيخ أبي القاسم عليّ بن جمال الدين محمد بن طيّ الفقاهي العاملي (المتوفى ٨٥٥) الموجود بخطه نسخة القواعد والقواعد للشهيد، ذكر أنه كتبها عن نسخة الأصل التي بخط الشهيد وخرج من كتابتها طلوع الفجر من يوم السبت (٢١ - ج ٢ - ١٢٥٠) ثم قابلها مع نسخة الشيخ جمال الدين أحمد ابن النجار (تصده الله برحمته) في مجالس آخره عشية نهار الأحد تاسع شعبان ٨٣٥، وكتب في الهامش أنه عرض مسخته ثانياً على نسخة خط ولد انصاف رضيّ الدين أبي طالب محمد، ثم قرأها على شيعه الشيخ عزّ الدين الحسن بن يوسف بن أحمد الشهير بابن العشرة التكركي الكسرواني الذي مات بكرة نوح بعد أن حضر لنفسه قهراً في (٨٦٢)، كما أُرجه كذلك تلميذه الآخر الشيخ حسن الدين محمد بن عليّ الجبجي في مجموعته المنقول عنها في مجلّد إجازات البحار، وكتب شيعه المذكور له جارة في آخر النسخة تأريخها (٨٤٠). وقال صاحب الرياض (رأيت مجموعة بخط عليّ بن طيّ هـ، وكان من جعلتها القواعد الشهيدية، وله عليها فوائد وتعليقات وكان تأريخها ٨٤٧ ملاحظ) أقول يظهر منه أن المجموعة التي ردها هي غير هذه النسخة، والآل كان يذكر قراءته على شيخه وإجازة شيعه له، وذكرت صورة الإجازة عند ترجمة ابن طيّ في الصياد اللامع لأهل القرن التاسع هـ.

٢ وهذه الحاشية لعلها غير شرحة على القواعد الموسومة بالفتاوى السنّة في شرح القواعد الشهيدية

٩. حاشية ميرزا محمد بن سليمان التنكابني<sup>١</sup> [مؤلف قصص العلماء].



تنبه: تقدّم أننا ذكرنا في ص ٣٣، الهامش ١ أن الفاضل السيوري لم يصف من عنده هي نصد القواعد الفقهية شيئاً على ما في كتاب القواعد والفوائد غير ما يخصّ مورداً واحداً في مسألة القسمة التي وردت في آخر الكتاب، وهو ما يؤيد الفاضل السيوري نفسه؛ فلا بدّ لنا من الالتفات إلى نقطة أخرى وهي احتمال أن يكون الفاضل السيوري قد أضاف في نصد القواعد الفقهية بعض العبارات المختصرة من عنده تأييداً أو توضيحاً لمبارات كتاب الشهيد في كتاب القواعد والفوائد.

ويبدو هذا الأمر جلياً - على الأقل - في مورد اطلعنا عليه، وهو ما ورد في الصفحة ٧٧ حيث قال «ويرد عليه الحد السالف» وهي عبارة نسختي «ح، ك»، وصوبها السند الشهيد الحكيم وأضاف: «ما أثبتناه هو الصواب؛ لأنه لم يتقدّم خبر هنا». وأما عبارة النسخ الأربعة الأخرى - «ث، ر، م، أ» - فهي «ويرد عليه الخبر السالف» بينما قال في نصد القواعد الفقهية: ويرد عليه الخبر السالف، وهو قوله **الحد السالف**: «إن الشيطان ليأتي أحدكم» إلى آخره<sup>٢</sup>

وهذا الخبر بعينه سبق ذكره في نصد القواعد الفقهية<sup>٣</sup>.

١ الذريعة، ج ٦، ص ١٧٣ إلى هنا تم ما أوردها من مقدّم الشهيد السيد هادي الحكيم. ومن الحواشي عليه - الحاشية عليه لمحمد علي بن محمد باقر بن محمد باقر الهرجرجري (م ١٢٤٥ هـ) الموسومة بالكواكب الباهرة، كما في الروضات، ج ٧، ص ١٥٦.

- الفوائد على القواعد، لأبي الحسن بن محمد بن حسين بن حبيب الله الرضوي (م ١٢١١ هـ) موسوعة مؤلفي الإمامية، ج ٢، ص ١٠٥.

- مصابيح الظلام في شرح قواعد الأحكام [كذا]، للسند مهدي بن هادي المازندراني فهرست مكتبة المرعشي، ج ٢٦، ص ١٠٥.

- الحاشية عليه، للسند محمد باقر الحسيني - لشرآيدي - ميرداماد - (م ١٠٤١ هـ) كما في حاشية مستدرك

الوسائل، ج ٣، ص ٢٢

٢ نصد القواعد الفقهية ٦٤.

٣ نصد القواعد الفقهية، ١٣.

## مخطوطات الكتاب:

للكتاب مخطوطات كثيرة ما عرفنا منها تبلغ ١٤٥، من أهمها:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي النجفي العامة في قم المقدسة، المسجلة برقم ٤٦٩٤، تقع في ١٠٠ ورقة، نسخت في (ق ٩).
٢. أيضاً مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي النجفي، المسجلة برقم ٢٥٧٩، تقع في ١٢٢ ورقة، نسخت في شهر رمضان سنة ٨٢٢.
٣. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية، المسجلة برقم ١٧٣٨٠، تقع في ٢٠١ ورقة، نسخت في ذي الحجة سنة ٨٥٠.
٤. مخطوطة مكتبة المدرسة لقيصة لماركة، المسجلة برقم ٧٠٠، تقع في ١٦٠ ورقة، نسخت في ربيع الأول سنة ٨٥٠.
٥. مخطوطة مكتبة الوطبة الايرانية، المرقمة ٢٢٤٨، نسخت في صر المظفر عام ٨٧٤، وتقع في ٢٠٨ ورق.
٦. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية، المسجلة برقم ١٧٣٨٤، تقع في ١٢٧ ورقة، نسخت في (ق ١٠).
٧. أيضاً مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية، المسجلة برقم ٢١٧٢٥، تقع في ٢٢٥ ورقة، نسخت في (ق ١٠).
٨. مخطوطة مكتبة المدرسة انقيصة لمباركة، المسجلة برقم ١٥٩٣، تقع في ٢١٥ ورقة، نسخت في (ق ١٠).
٩. مخطوطة مكتبة كلية الإلهيات في طهران، المسجلة برقم ١٥٧ من مبحث الطهارة إلى قاعدة ٢٤٧، نسخت في (ق ١٠).
١٠. مخطوطة مكتبة كلية الآداب في طهران، المسجلة برقم ١١٣ مع حواشي رشيد الدين محمد بن صفى الدين روارى ومقالته مع نسخة شيخنا البهائي، نسخت في (ق ١٠ أو ١١).
١١. مخطوطة مكتبة كلية الإلهيات في تهران، المسجلة برقم ٢/١٢١، نسخت في شعبان المعظم سنة ٩٠٩.

١٢. مخطوطة مكتبة مدرسة نواب في مدينة مشهد، المسجلة برقم ٥٤، تقع في ٢٦٩ ورقة، نسخت في ٩٢٦.

### منهجية التحقيق

١. لقد اعتمدنا على تحقيق الشهيد الحكيم ونسخ الأربع التي اعتمد عليها، مستفيدين منها عند اللزوم ومشيرين إليها بنفس الرموز التي استخدمها هو. كما قمنا بإجراء مقابلة كاملة مع نسختين أخريين هما:

الأولى: نسخة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي (مركز أحياء ميراث إسلامي) في قم، المسجلة بالرقم (١٢٥٧)، وتقع في ٣٨٧ صفحة، وعليها خاتم تملك مؤرخ في سنة ١٠٩٣ هـ باسم «ابن عبد الرحيم الكرمانى عبد الرشيد الشيرازى» مجهولة النسخ وتاريخ النسخ، وقد رمزنا لها بالحرف «ث».

الثانية: نسخة مكتبة آية الله المرعشي النجفي العامة في قم المقدسة، المسجلة برقم (٢٥٧٩)، بخط أحمد بن حسين بن ماجد، فرغ من تسويده ٨٢٢. وفي آخره: هذا ما وجدته من القواعد والموائد متسوخة من نسخة التسويد بخط ولده ضياء الدين علي بن محمد بن مكّي (دام فصله) ونع في ٢٦٥ صفحة، وعليها علائم البلاغ والتصحيح وبعض التعليقات. وقد رمزنا لها بالحرف «ن». وهي نسخة نفيسة جداً. وأخيراً عثرنا على نسخة قديمة نفيسة جداً في مكتبة المسجد الأعظم، ضمن المجموعة المرقمة ٥٨٣، سقط من أولها صفحة، وتضم أيضاً كتاب الأربعين للشهيد، واستفدنا منها عند الحاجة.

٢. وتدعيماً لدقة التحقيق فقد لجأنا في بعض الموارد إلى كتاب نضد القواعد الفقهية للفاضل السيوري لتأييد ما اخترناه.

٣. خرّجنا الأحاديث من الكتب الأربعة للشيعة الإمامية، وكتب الصحاح الستة لأهل السنة والجماعة، وفي حالة عدم وجودها في هذه الكتب لجأنا إلى الكتب الحديثية الأخرى المؤلفة قبل الشهيد، وأحياناً رجعنا إلى كتب القدماء الفقهية.

٤. حاولنا تخريج الأقوال التي أوردها الشهيد تصريحاً أو إشارة وذكر مصادرها، وبذلنا الجهد والطاقة لتخريج الأقوال وعزوها إلى مصادرها الأصلية؛ كما قمنا



بتخريج بعض الموارد التي لم يتم استخراجها في الطبعة السابقة، أو تم استخراجها في كتب العلماء التي صدرت بعد الشهيد، عدا بعض الموارد القليلة التي بقيت مجهولة رغم الجهود الكبيرة.

٥. تم تحاشي ذكر النسخ البديلة غير الضرورية وغير المفيدة.

٦. وتيمناً للفائدة ألحقنا بالكتاب **عواشي المنسوبة إلى الشيخ بهاء الدين العاملي**، وحققناها اعتماداً على سحبين، هما: نسخة مكتبة آية الله المرعشي النجفي، المرقمة ١٤٦٨٧، ورمزها لها بـ «ش»، ومخطوطة مكتبة الإمام الرضا (طبسي)، المرقمة م/٩١، ورمزها لها بـ «ض» وأشرنا في نهاية النص المنقول من المتن إلى موضع النص من الأصل برقم لصفحة.

### مسك الختام

ولا يفوتنا أن نتقدم هنا بالشكر **الخالص والتمام الجميل** إلى كل من ساهم بمساعدتنا في إنحار هذا العمل الشريف من **المحققين الكرام** في مركز إحياء التراث الإسلامي، **خاصين بالذكر منهم:**

الشيخ ولي الله الغرياني وقد تصدى تحقيق الكتاب من مراجعة المصادر وضبط النص وتريل الهوامش؛ والشيخ عباس لمحمّدي الذي ساهم في كتابة هذه المقدمة، بالإضافة إلى مشاركته في المراجعة النهائية للكتاب؛ والشيخ عليّ الأسدي، والشيخ روح الله ملكيان لمساعدتهما في المراجعة النهائية وبعض المراحل؛ والسيد حسين بني هاشمي وإسماعيل إسماعيلي لمساعدتهما في مراجعة المصادر؛ والأخ إسماعيل بيك **تمندلاوي** لمساعدته في تصحيح النماذج المطبعية.

جزاهم الله خير الجراء، ونسأل الله أن يتقبل منا ويغفر لنا ما فرط منا.

عليّ أوسط العاطفي

مدير مركز إحياء التراث الإسلامي

١٤٣٠ هـ = ١٣٨٨ ش

كانت من عدمي آيات الله العظمى

مر عشي فنجي - قم

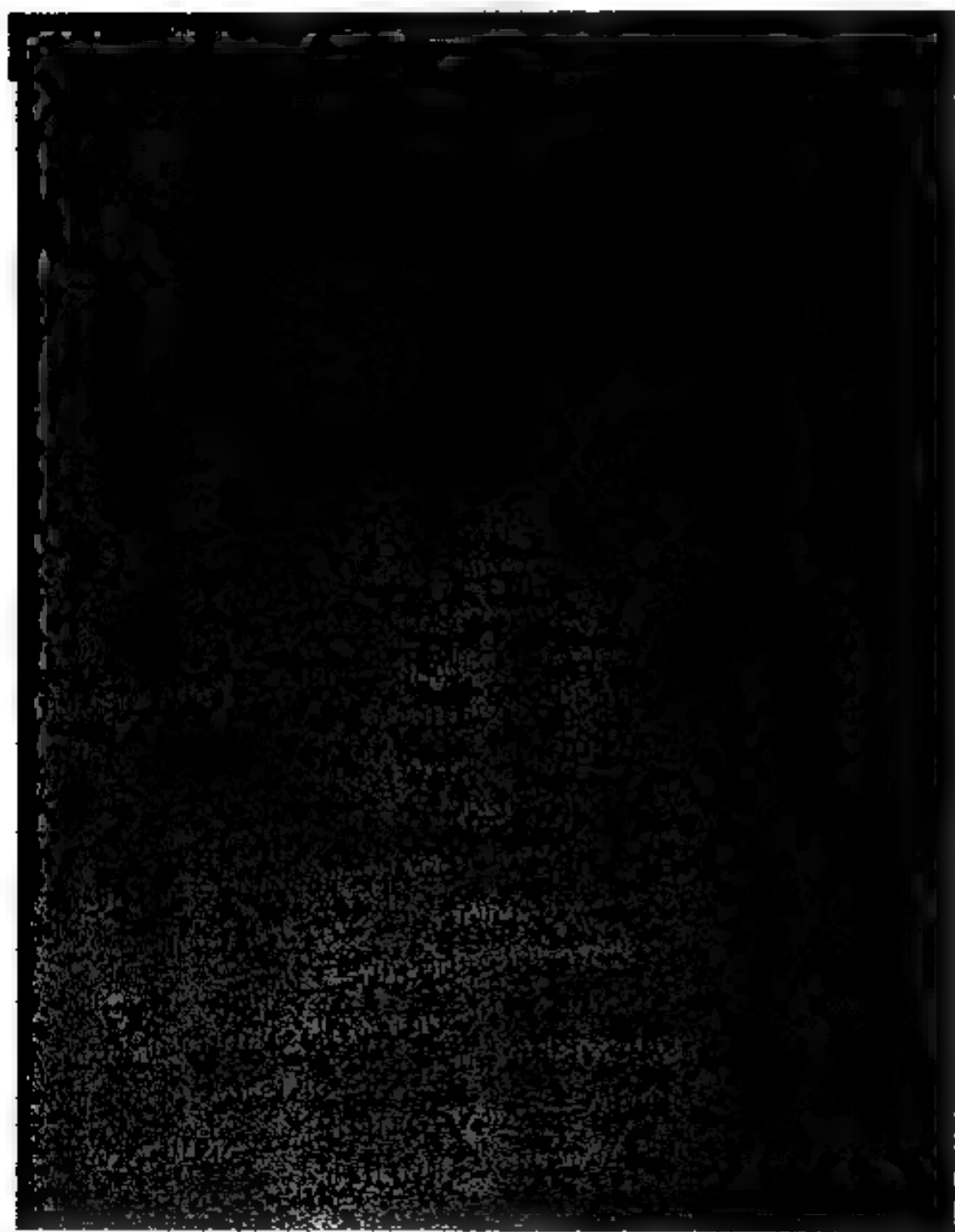
قواعل شهادت

لعمري من غير شهادت

اللهم اني امددك من مانتك واشكره واليك عطايتك واسئلك على عبادك وسيد اسئلك  
وعام رسلك ابي قاسم محمد بن عبد الله من شاة هرب وشهد ان شهادت عليه وعلى جميع  
عبادك وان يكثر لنا طاعتك لعل في مانت اوليائك وتعلم ذمة عبادك وان ورد  
عنك على جميع مانتكنا ان لا يخرج من مانتك في ادنك وسمايك وشغل ما فومنا عليه  
من مانت هذه التواعد والفرق علة وذو اليوم لعلك فالبنة فومنا وعليك فومنا  
اغنا فومنا باس بولك واضر مانتنا سوام لعلك فومنا الفضة لله وشرا العلم  
باله مكار الترمية الترمية مانتها التسمية فخرج العلم باله والذو العلم باله الانعام  
التسمية وعلم اسول الفضة وعلم الفضة اذ استند الى دليل اجمالي فانه يقول في كل مسئلة  
بما اذا اقل به يلقى وكل ما يلقى به يلقى فومكم الله في حق فانه يفتح هذا العلم الذي في  
فانما الحكم الترمي ففهم الله الشوق ووجاهن السبب والانع والتمسك باله والاله  
الرجب للسلوة والنجاسة المانسة منها والالهة السجدة لها ونسب ذلك خبره فومنا  
الباران والضموم والاباءات والاحكام ووجه الحسرات الحكم الشرعي اما ان يكون بياحه  
الاعية او الفرق لاهم منه الزبا والاول الباران والانه اما ان يخالع الى عباد اولاد  
الثاني الاحكام والاول اما ان يكون البار من اثنين شخصيا او ثقبيا اولاد والاول  
فالاني الاباءات فانه الباران تنظم ما مذايباح فوصف البارة بالزبوس  
والزبوس الكواحة كالقضاء المنفعة للعبة وعلفجته الى سلوة الجانبين وعلى الصلة  
انكوهة والاولات المكر ففهم الله فومنا الى لاهية كبر مومنا وشبان والسبب

ما لفتان





صورة الصفحة الأولى من نسخة مكتبة المسجد الأعظم، المرقمة ٥٨٣





فُلْتُ أَنَا قَوِيٌّ نَزَلَ لِي خَصْرٌ  
 الْإِيَّةُ لَوْ لَمْ يَعْارِضْهَا غَيْرُهَا كَصَحَّةِ الْبَرِي  
 عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْبَاطِلُ  
 بِأَنَّ الْمَتَّعَ بِهَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُمَّ إِنَّا نَعْبُدُكَ بِلسانِ الْحَالِ وَالْمَقَالِ وَ  
 نَشْكُرُكَ عَلَى رَأْفَتِكَ وَأَنْعَامِكَ وَأَوْضَائِكَ وَ  
 مَصْلَحَتِكَ عَلَى شَرَفِ لِحْزَالِ وَالْجَمَالِ نَبِيكَ مُحَمَّدٍ  
 إِلَهُ قُلُوبِ الْعَصَمَةِ وَالْكَوْكَانِ اسْتَعِذَّ بِكَ  
 حَلِيَابُ الْغَمُوضِ وَالْأَجْمَالِ عَنِ الْقَوَاعِدِ تَبَيَّنَتْ  
 التَّوْحِيدُ فَحَوْلَ الرِّجَالِ وَمَعْرِفَتِ الظَّاهِرِ  
 فِي مَضَارِقِ الْقَبْلِ وَالْقَدْرِ وَتَسْلُكِ السَّبِيلِ  
 الشُّكُوفِ فِي بَيْتِكَ الْوَهَادِ وَالْقَدْرِ فِيكَ الْإِ  
 وَابِدِ الْإِتْقَانِ وَعَلَيْكَ الْإِسْكَالِ قَوْلُهُ وَ  
 شَرَعًا الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْفَرْعِيَّةِ  
 لَعَلَّ الْمَرَادَ الْعِلْمَ الشَّرْعِيَّ الْقَطْعِيَّ لَعَدَمِ كَسْفِهَا  
 الْأَمْكَافِ الْأَعْلَى بِالصُّوْبِ وَعَدَمِ عَدْلِ الْقَطْعِ  
 مِنَ الْعَقَائِدِ لَكِنِ الْمَصْطَفِ فَيَسِّرُ الْمَرْجُو  
 حَمْلَهُ عَلَيْهِ فِي جَامِعِ الْبَيْنِ بِإِزَادَةِ قَطْعِيَّةِ

الْمُتَخَلِّفِ

لِلْعِلَالَتَيْنِ

صورة للصفحة الأولى من نسخة حاشية القواعد والفوائد

مكتبة آية الله المرعشي النجفي، المرقمة ١٤٦٨٧

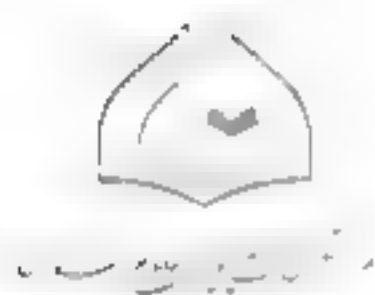
الظل بعد نفضه أو حدوثه بعد علمه كما يتفق فيما  
 نقص عرضه عن الميل الكلي أو مساواة وتكامل العلامة  
 طاب ثراه في هذا المقام بحث يطلب من الجبل المتين  
 قوله واعتياده بالأوراد كن عادته إذا فرغ من الغيب  
 الذي اعتاده بعد صلاة الصبح ثم قوله ثلثة اجزاء من  
 القرآن أو قضى صلاة عشرة أيام متلا يدخل وقت الظهر  
 فانه يقول على عادته لكن لا يخفى ما في ذلك من <sup>اختلاف</sup>  
 لأخلاف الليل والنهار وطولها وقصرها ولعله لذلك قال  
 قدس سره في بعض الأحوال فاقبل قوله قوله فيه وصياح  
 الديكة على ما روى إسناده إلى رأيين رواهما الشيخ  
 في التهذيب عن الصادق عليه السلام أحدهما أن رجلا من  
 أصحابنا قال له عليه السلام رثما اشتبه الوقت علينا في يوم  
 الغيم فقال عليه السلام تعرف هذه الطيور التي تذكر بالمر  
 يقال لها الديكة فقال نعم إذا ارتفعت أصواتها وتجاو  
 فقد زالت الشمس أو قال فصله من الأخرى إن رجلا يكل  
 له عليه السلام أن رجلا مؤذن فاذا كان يوم الجمعة لم يعرف الوقت  
 قال إذا صاح الديك ثلثة أصوات وملا فقد زالت الشمس  
 ودخل وقت الصلاة وفي سنديهما ضعف قوله كالعلم فإن  
 الحاكم إذا علم حكم بطله ولا يطلب من المدعي حجة وأن كان  
 حاضرة والمراد بالعلم هنا القطع لا العلم بالمعنى المشهور بين  
 الفقهاء اعني القن كما إذا دخل خطه بمضونه ولم تذكر الوا  
 وأخبار المرأة من حينها





## القواعد والفوائد





بسم الله الرحمن الرحيم  
وبه أستعين

اللهم إني أحمدك والحمد من صفاتك، وأشكرك والشكر من عطائك.  
وأصلي على خير أنبيائك، وسيد أصفياك، وخاتم رسلك،  
أبي القاسم محمد بن عبد الله وعترته الطاهرين.  
وأسألك أن تصلي عليهم وعلى جميع أسباطك، وأن تيسر لنا طاعتك؛ لتنتظم في  
سلك أوليائك، ونعذ في زمرة أحيائك، وأن ترزقنا عونك على جميع مقاصدنا التي  
لا تخرج عن مرضاتك في أرضك وسماواتك، وتجعل ما عزمنا عليه من تأليف هذه  
القواعد والقوائد عذة وذخراً ليوم لقائك. فإليك توجهنا، وعليك توكلنا، وإليك أنبنا،  
فجازنا بأحسن جزائك، وأفض علينا سويح نعمائك.

### قاعدة (١)

الفقه لغة: الفهم<sup>١</sup>، وشرعاً: العلم بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية.  
فخرج العلم بالذوات، والعلم بالأحكام العقلية، وعلم أصول الفقه، وعلم العقائد إذا  
استند إلى دليل إجمالي؛ فإنه يقول في كل مسألة: هذا ما أفتاني به المفتي، وكل ما  
أفتى<sup>٢</sup> به المفتي فهو حكم الله تعالى في حقي؛ فإنه ينتج هذا حكم الله تعالى في حقي.

١. لسان العرب، ج ١٣، ص ٥٢٢؛ الصحاح، ج ٤، ص ٢٢٤٣، قه.

٢. في «ث»: «يفتني» بدل «أفتى».

قاعدة<sup>١</sup> (٢)

الحكم الشرعي ينقسم إلى الخمسة المشهورة<sup>٢</sup> وربما جعل السبب والمانع والشرط مغايراً لها، كالدلوك الموجب للصلاة، والنحاسة المانعة منها، والطهارة المصححة لها، وكل ذلك ينحصر في أربعة أقسام: العبادات والعقود والإيقاعات والأحكام.

ووجه الحصر أن الحكم الشرعي إما أن تكون عايته الآخرة، أو الفرض الأهم منه الدنيا، والأول العبادات، والثاني إما أن يحتاج إلى عبارة أو لا، والثاني الأحكام، والأول إما أن تكون العبارة من اثنين - تحقيقاً أو تقديراً - أو لا، والأول العقود، والثاني الإيقاعات.

قاعدة<sup>٣</sup> (٣)

العبادات تنقسم ما عدا المباح، فتوصف العبادات بالوجوب والاستحباب والتحرير والكراهة، كالصلاة المنقسمة إلى الواجبة والمستحبة، وإلى صلاة الحائض، وإلى الصلاة في الأماكن المكروهة والأوقات المكروهة

والصوم المنقسم إلى الأربعة، كصوم رمضان وشعبان والعيد، والسفر وأما العقود، فهي أسباب تترتب عليها لأحكام الشرعية من الوجوب والتدب والكراهة والتحرير والإباحة.

فإن عقد البيع - مثلاً - يوصف بالإباحة، ويترتب على البيع الصحيح وجوب التسليم إلى المشتري والبائع في العوضين، وتحريم المنع منه، وإباحة الانتفاع،

١ في «أ.ث.ش.ن.» «مائدة».

٢ وهي الوجوب والحرمة والاستحباب والكراهة والإباحة

٣ في «أ.ث.ش.ن.» «مائدة».

٤ في «أ.ث.ش.ن.» «المعدين».

وكراهة الاستحطاط بعد الصفقة، واستحباب إقالة النادم.  
وتلحق أيضاً الأحكام الخمسة نفس العقد وإن كان سبباً، فيجب البيع عند توقف الواجب عليه، كإيفاء الدين، ونفقة الواجب النفقة، والحج به، وصرفه في الجهاد.  
ويستحب البيع عند الربح إذا كانت السعة مقصوداً بها الاسترباح، وقصد بذلك التوسعة على عياله ونفع المحتاج.  
ويحرم البيع إذا اشتمل على ربا أو جهالة أو منع حق واجب كبيع راحلة الحاج إذا علم عدم إمكان الاستبدال، وبيع المكلف ماء الطهارة إذا علم فقدته بعده.  
ويكره البيع إذا استلزم تأخير الصلاة عن وقت الفضيلة.  
وبإباح حيث لا رجحان ولا مرجوحية.  
وتلحق أيضاً الأحكام الخمسة بمقتضات العقد، فالوجوب كوجوب العلم في العوضين<sup>١</sup> والتعريم، كالاحتكار والتلقي والنجس عند من حرّمها<sup>٢</sup>.  
والكراهة: كالزيادة وقت السداء، والدخول في سوم المؤمن، والمستحب الساهل<sup>٣</sup> في البيع وإحصاره في<sup>٤</sup> موضع يطلب فيه. والمباح ما خلا عن هذه الوجوه والإيقاعات يترتب عليها ما قلناه في العقود<sup>٥</sup>.  
وأما المسئلة بالأحكام، فالغرض منها إتمام بيان الإباحة، كالصيد، والأطعمة، والإرث، والأخذ بالشفعة.

وإما بيان التعريم، كموجبات الحدود وجنایات، وغصب الأموال.  
وإما بيان الوجوب، كنصب القاضي، وبنود حكمه، ووجوب إقامة الشهادة عند

١ في «ث. ن»: تأخر.

٢ في «ح»: «بالموضين».

٣ منهم: الشيخ في المبسوط، ج ٢، ص ١٥٩؛ ابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٢٤٠؛ العلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٢، ص ٢٥٢، الرقم ٢٩٩٦؛ ابن سعيد في الجامع للشرائع، ص ١٢٥٧؛ ابن حمره في الوسيلة، ص ٢٤٧.

٤ في «ث. ح. م»: «كالشاهد» وفي «أ»: «الشاهد».

٥ في «ث»: «إلى».

٦. تقدّم في ص ٤.

التعص، ووجوب الحكم على القاضي عند الوضوح.  
 وإما بيان الاستحياب، كالطعمة في أسيرات، وآداب الأطعمة والأشربة والذبايح،  
 والعفو في حدود الأدميين وقصاصهم ودياتهم.  
 وإما بيان الكراهة، كما في كثير من الأطعمة والأشربة، وآداب القاضي

### قاعدة (٤)

لما ثبت في علم الكلام أن أفعال له تعالى معللة بالأغراض وأن الفرض يستحيل كونه قبيحاً، وأنه يستحيل عوده إليه تعالى<sup>١</sup>، ثبت كونه لفرض يعود إلى المكلف، وذلك الفرض إما جلب نفع إلى المكلف، أو دفع ضرر عنه، وكلاهما قد ينسبان إلى الدنيا، وقد ينسبان إلى الآخرة، فالأحكام الشرعية لا تخلو عن أحد<sup>٢</sup> هذه الأربعة، وربما احتتمع في الحكم أكثر من عرض واحد، فإن المكسب لقوته وقوت عياله الواحى النفقة، أو المستحبى النفقة إذا انحصر وجهه في التكسب، وقصد به التقرب، فإن الأغراض الأربعة تحصل من تكسبه أما النفع الدنيوي، ولحفظ النفس عن التلف وأما الأخروي، فلأداء الفريضة المقصود بها القربة، وأما دفع الضرر الأخروي، فهو اللاحق بسبب ترك الواجب وأما دفع الضرر الدنيوي، فهو الحاصل للنفس بترك القوت.

### قاعدة (٥)

كل حكم شرعي يكون الفرض الأهم منه الآخرة - إما لجلب النفع فيها أو لدفع الضرر فيها - يسمى عبادة أو كفارة، وبين العبادة والكفارة عموم وخصوص مطلق، فكل كفارة عبادة، وليس كل عبادة كفارة. وما جاء في الحديث: «الصلوات الخمس

١. كشف المراد، ص ٣٠٦؛ شرح المواقف، ج ٨، ص ٢٢؛ شرح المقاصد، ج ٤، ص ٢٩٦، القول به للمعتزلة.

٢. في «ح»: «من أمر واحد من».

كفارة لما بينهما<sup>١</sup>، و«أنَّ غسل الجمعة كفارة من الجمعة إلى الجمعة»<sup>٢</sup>، و«أنَّ الحجَّ والعمره يفتيان الذنوب»<sup>٣</sup>، و«أنَّ العمرة كفارة كلِّ ذنب»<sup>٤</sup>، لا ينافي ذلك؛ فإنَّ الصلاة والحجَّ يتصوَّر فيهما الوقوع ممَّن لا ذنب له كالمعصوم.

### قاعدة (٦)

وكلُّ حكم شرعي يكون الغرض الأهم منه الدنيا - سواء كان لجلب النفع أو دفع الضرر - يسمَّى معاملَةً، سواء كان جلب انتفع ودفع الضرر مقصودين بالأصلالة أو بالتبعيَّة.

فالأوَّل: هو ما ندرك بالحواس الحس، فكلُّ حاسة حفظ من الأحكام الشرعيَّة، فللمسمع الوجوب، كما هي القرءة الجهرية، والتحرير، كما في سماع الفناء وآلات اللهور.

وللمصر الوجوب، كما في الاطلاع على العيوب وإرادة التقويم، والتحرير، كما في تحرير النظر إلى المحرَّمات.

وللمس أحكام الوطء ومقدَّمانه، والمناكحات ثبوتاً وزوالاً؛ إذ الغرض الأهم منها اللمس، ومما يتعلَّق باللمس اللباس، ولأواني، وإزالة الجاسات، وتحصيل الطهارات.

ويتعلَّق بالذوق أحكام الأطعمة والأشربة، والصيد، والدبائح، وهذا في جلب النفع.

١ جامع الأحاديث، السيوطي، ج ٦، ص ١١٦، ح ١٣٧٨٣؛ وفي مسند أحمد، ج ٣، ص ١١٤، ح ١٩٤٤ باختلاف يسير.

٢ الفقيه، ج ١، ص ٢١١، ح ٢٢٩.

٣ الكافي، ج ٤، ص ٢٥٥، باب فضل الحجَّ والعمره وثوابهما، ح ١٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢١ و٢٢، ح ٦٥ و٦٥.

٤ الكافي، ج ٤، ص ٢٥٣، باب فصل الحجَّ والعمره وثوابهما، ح ٤؛ الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٠، ح ٢٢٣٢ باختلاف يسير.



وأما دفع الضرر المقصود بالأصالة، فهو حفظ المقاصد الخمس، كما سيأتي<sup>١</sup> إن شاء الله تعالى.

والثاني: هو ما تكون المصلحة مقصودة بالتبع، فهو كل وسيلة إلى المدرك بالحواش، أو إلى حفظ المقاصد.

## قاعدة (٧)

الوسائل خمس:

أحدها: أسباب تفيد الملك وهي ستة.

الأول: ما يفيد الملك للعين بعقد معاوضة، كالبيع والصلح والمرارعة والمساواة والمضاربة.

الثاني: ما يفيد ملك العين بعقد لا معاوضه فيه كالهبة والصدقة والوقف والوصية بالعين وقبض الزكاة والخمس والنفقة.

الثالث: ما يفيد ملك العين لا بعقد، كالحيازة والإرث، وإحياء الموات والاعتنام والاتقاط.

الرابع: ما يفيد ملك المنفعة بعقد معاوضة، كالإجارة.

الخامس: ما يفيد ملك المنفعة بعقد غير معاوضة، كالوصية بالمنفعة والعمرى عند الشيخ<sup>٢</sup> وابن إدريس<sup>٣</sup>.

السادس: ما يفيد ملك المنفعة لا بعقد، كإرث المنافع.

الوسيلة الثانية: أسباب تَسْلُطُ<sup>٤</sup> على ملك الغير وهي أقسام خمسة.

الأول: ما يَسْلُطُ عليه بالتملك قهراً، كالشفعة، والمقاصة للماطل، وبيع مال الممتنع عن الحق الواجب، ورجوع البائع في عين ماله للتفليس مطلقاً، وللموت إن

١. سيأتي في ص ٨١، القاعدة الرابعة.

٢. الميسوط، ج ٣، ص ٢١٦: الخلاف، ج ٣، ص ٥٥٨ مسألة ٤.

٣. السرائر، ج ٣، ص ١٦٧-١٦٨.

٤. في «أ. ح.» «التسلط».

كان في المال وفاء، وفسخ البائع بخياره إن قلنا بانتقال المبيع بالعقد، وهو الأصح.  
الثاني: ما يسلط على ملك الغير بالتصرف لمصلحة المتصرف خاصة، كالعارية.  
الثالث: ما يسلط على ملك الغير بالتصرف لمصلحة المالك خاصة، كالوديعة  
المأذون في نقلها وإخراجها، والوكالة المتبرع بها.

الرابع: ما يسلط لمصلحتهما، كالشركة، والقراض، والوكالة بجعل.  
الخامس: ما يسلط على ملك الغير بمجرد وضع اليد، كالوديعة غير المأذون له  
فيها إذا لم يحتج إلى النقل.

الوسيلة الثالثة: أسباب تقتضي مع المالك من التصرف في ماله، وهي أسباب  
الحجر الستة<sup>١</sup> وما يضاهيها، كحجر الزوج على المرأة فيما يتعلق بالاستمتاع،  
وحجر البائع والمشتري لتسليم الثمن والمثمن، والحجر على سيد أم الولد فيما  
يتعلق بإخراجها عن ملكه، إلا في مواضع مضمودة<sup>٢</sup>.

الوسيلة الرابعة: ما هو وصلة إلى حفظ المقاصد الخمسة وهي النفس والدين  
والعقل والنسب والمال التي لم يأت بتشريع إلا بحفظها، وهي الضروريات الخمس.  
فحفظ النفس بالقصاص، أو الدية، أو الدفاع<sup>٣</sup>.

وحفظ الدين بالجهاد، وقتل المرتد.

وحفظ العقل بتحريم المسكرات، والحد عليها.

وحفظ النسب بتحريم الزنى، وإتيان الذكور والبهائم وتحريم القذف والحد  
على ذلك.

وحفظ المال بتحريم الغصب، والسرقة، ولحيانة، وقطع الطريق، والحد، والتعزير  
عليها.

الوسيلة الخامسة: ما كان مقويًا لجلب مصلحة ودفع<sup>٣</sup> المفسدة وهو القضاء

١. هي الصغر والجون والرق والفلس والسفه والمرض. راجع نسخة دمشق، ص ١٧١ (ضمن الموسوعة، ج ١٣).

٢. في «م»: «مضمودة»؛ وذكر الشهيد في اللمعة الدمشقية، ص ١٣٧ (ضمن الموسوعة، ج ١٣): ثمانية مواضع؛  
وأنها هي الشهيد الثاني في الروضة البهية (ج ٢، ص ٢٠٤-٢٠٥، إلى العشرين، ثم تنظر في كثير منها).

٣. في «أ»: «ج» «دب».

والدعاوي، والبيّنات؛ وذلك لأنّ الاجتماع من ضروريات المكلفين، وهو مظنة النزاع، فلا بدّ من حاسمٍ لذلك وهو الشريعة، ولا بدّ لها من سائسٍ وهو الإمام ونوّابه، والسياسة بالقضاء وما يتعلّق به.

وبهذه المقاصد والوسائل تتطلم كتب الفقه.

### قاعدة (٨)

الحكم: خطابُ الشرع المتعلّق بأفعال المكلفين بالاعتضاء أو التخيير، و زاد بعضهم: أو الوضع<sup>١</sup>.

والوضع: هو الحكم على الشيء بكونه سبباً أو شرطاً أو مانعاً، فلذكر أحكام هذه الثلاثة في قواعد:

#### قاعدة ١:

السبب لغة: ما يتوصل به إلى آخر<sup>٢</sup>. واصطلاحاً: كلّ وصف ظاهر منضبط دلّ الدليل على كونه معرّفاً لإتيان حكم شرعي، بحيث يلزم من وجوده الوجود، ومن عدمه العدم، ويمتنع وجود الحكم بدونه، وتخلف الحكم عنه يكون إمّا لوجود مانع أو فقد شرط<sup>٣</sup>.

#### قاعدة ٢:

السبب إمّا معنوي أو وفتي، فالأوّل: أن يكون الوصف مستلزماً لحكمة باعثة على شرعيّة الحكم المسبّب<sup>٤</sup>، كالحلك فإنّه سبب الانتفاع والإتلاف والعباشرة، واليد فإنّها

١ راده العلامة في تهذيب الوصول، ص ٥٠.

٢. الصحاح، ج ١، ص ١٤٥: لسان العرب، ج ١، ص ١٥٨ «سبب».

٣ في «ح» زيادة: «وجود الحكم بدونه محال» لأن المراد به نوع السبب، فإذا عدم بعض أصنافه ووجد الحكم عند صنف آخر فهو تابع لذلك الآخر. أو تقول: الحكم العاقل المستند إلى سبب خاص يمتنع وجوده بدونه.

٤. في «ح» «المسبّب».

سبب الضمان، والزنى فإنه سبب الحد.

والثاني: أن يكون الوقت مقتضياً لثبوت حكم شرعي، كما وقيت الصلاة<sup>١</sup>.

### قاعدة ٣:

من الأسباب ما لا تظهر فيه المناسبة وإن كان مناسباً في نفس الأمر، كالدلوك وباقي أوقات الصلاة الموجبة للصلاة، والحدث الموجب للوضوء و<sup>٢</sup>الفسل، والاعتداد مع عدم الدخول، واستثناف العدة في المسترابة بعد الترتيب، وعد<sup>٣</sup> منه<sup>٢</sup> الهرولة في السمي<sup>٤</sup>، ورمي الجمرات، وتقديم الأضعف على الأقوى في ميراث الغرقى على القول الأصح من عدم التوريث ممّا ورث منه. والحكمة الظاهرة في ذلك مجرد الإذعان والانتقاد، ومن ثم قيل بأن الثواب فيه أعظم؛ لما فيه من الانتقاد المحض<sup>٥</sup>. ومنها: ما تظهر فيه المناسبة، ويختصّ باسم العلة، كالنجاسة الموجبة للفسل، والزنى الموجب للحد، والقتل الموجب للقصاص<sup>٦</sup> والقذف الموجب للحد، والكبيرة الموجبة للعسق.

### قاعدة ٤:

السبب قد يكون قولاً، كالعقد والإيقاع، ومنه تكبيرة الإحرام، والتلبية. وقد يكون فعلاً، كالالتقاط والاحتياز<sup>٧</sup>، وإحياء الموات، والكفر، والزنى، وقتل النفس المعصومة، والوطء المقرر لكمال المهر. وربما كان السبب الفعلي أقوى من القول؛ فإن السفیه لو وطئ أمته فأحبها صارت أم ولد وتعتق بموته، ولو باشر عتقها

١. في «ث»: «الصلوات».

٢. في «ث. ن»: «أو».

٣. قال بوجوبها أبو الصلاح الحلبي في الكافي في الفقه، ص ١٩٦؛ وباستحبابها العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٢٧-٢٢٨، المسألة ١٨٣، ولم يشر على قائله غير ما ذكر.

٤. قاله أبو الصلاح الحلبي في الكافي في الفقه، ص ٣٧٦.

٥. راجع مختلف الشيعة، ج ٩، ص ١١٥، المسألة ٤١؛ قواعد لأحكام في مصالح الأئمة، ابن عبدالسلام، ص ١٩.

٦. في «م. ن»: «الاحتطاب».

لم يصح، والعبد لو التقط تملك<sup>١</sup> السيد إن شاء. ولو وهب لم يملك السيد ولا يملك.

### قاعدة ٥:

أقسام السبب والمسبب باعتبار الزمان ثلاثة

الأول: ما يقارن المسبب، كالشرب، والزنى، والسرقه، والمحاربة المقارنة لاستحقاق العدة، وقتل الكافر يقارنه استحقاق السلب مع الشرط لا بدونه في الأصح، ومثله تقارن الملك وأسبابه الفعمية كالحيازة والاصطياد والأخذ من المعدن وإحياء الموات.

القسم الثاني: ما يتقدم فيه المسبب على السبب<sup>٢</sup>، كتقديم غسل الجمعة في الخميس، وغسل الإحرام على الميقات، وأذان الفجر ليلاً، وزكاة الفطر في شهر رمضان على قول مشهور، إلا أن يجعل السبب دخول الشهر، فيكون من قسم المقارن، وتقديم الزكاة قبل الحول على قول<sup>٣</sup> وعده منه توريث الوارث لديه<sup>٤</sup> مع أنها لا يجب إلا بعد موت القتل، ويمنع عليه الملك حينئذ، وإنما قدّر تقدم ملكه قبل موته ليستقل إلى وارثه، وربما التزم بجواز ملك الميت في هذه الصورة؛ ولهذا تنقضى منها ديونه، وتتفقد وصاياه.

ولا يجوز - على ما تقدم - جزاء الصيد قبل موته، وجراء اللبس والحلق والطيب قبل فعلها، ولا كفارة الظهار قبل العود، ولا كفارة القتل قبل الزهوق، ولا كفارة اليمين قبل الحنث.

القسم الثالث: ما فيه شك، وهو صيغ عقود والإيقاعات، فإنه يمكن أن يقال بمقارنة الحكم للجزء الأخير من الصيغة، أو يقع عقبيه بغير فصل، وتظهر الفائدة في مواضع منها: لو أسلم أبو الزوج الصغير وروجته البالغة معاً، فعلى المقارنة للجزء

١ في «ن»، «يملك».

٢ «على السبب» أضفناه من «أ».

٣ قاله سائر في التراسم، ص ١٢٨؛ وابن أبي عقيل كما في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١١٣، المسألة ٨٤.

٤ قاله القرافي في الفروق، ج ١، ص ٧٢، وج ٢، ص ٢٢٣، ولم يتر عليه في غير الفروق.

الأخير فالتكاح باقٍ، وعلى الوقوع عقيبه يفسخ؛ لأنَّ إسلام الطفل مسبب عن إسلام أبيه، فيكون واقعاً عقيبه، وإسلام المرأة معه.

ومنها: لو باع المفلّس ماله من غرمائه بالدين، فإن قلنا: ارتفاع الحجر يقارن الجزء الأخير من البيع صحّ، وإن قلنا بتعقّبه بطل؛ لأنَّ صحّة البيع موقوفة على رفع الحجر، الموقوف على سقوط الدين، الموقوف على صحّة البيع، فيدور.

وربما جزم بصحّة البيع هنا؛ لأنَّ هذا الحجر لحقّ الغريم، والغرض منه عدم نزول الضرر به، وهو منفيّ هنا، فجري مجرى بيع الراهن من المرتهن الرهن. أو نقول: مجرد إيقاع القبول معه رضا برفع الحجر.

#### قاعدة ٦:

قد تتداخل الأسباب مع الاحتتماع، كالأحداث الموجبة للطهارة، فإذا نوى رفع واحد منها ارتفع الجميع، إلّا أن يوي عدم رفع غيره فتبطل الطهارة وإنما حكم بالتداخل؛ لأنَّ الأحداث لا يمكن الحكم عليها بالارتفاع، بل المرتفع القدر المشترك بينها، وهو المنع من العادة، وخصوصيات الأحداث ملغاة. ويجري للأصحاب خلاف في تداخل لأغسال المستنونة عند انضمام الواجب إليها، والمرويّ التداخل<sup>١</sup>.

وأما الأغسال الواجبة، فالأقرب تداخل أسبابها على الإطلاق، لكن إن نوى خصوصيّة توجب الوضوء والغسل وجباً، وإلا كفى بالغسل وحده، كما لو نوى الجنابة. وأما الاجتزاء بغسل الميت لمن مات حباً أو حائضاً بعد طهرها، فليس من هذا الباب؛ لأنَّ الموت يرفع<sup>٢</sup> التكليف فلا يبقى للأسباب المتقدمة أثر. وما روي من أنّه يُغسل غسل الجنابة بعد موته<sup>٣</sup> يوجب عدم التداخل في الغسلين المنسويين إلى

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٠٧، ح ٢٧٩، وراجع أيضاً وسائل الشريعة، ج ٢، ص ٢٦١ - ٢٦٥، الباب ٤٣ من أبواب الجنابة وسيأتي في ص ٩٨.

٢. في «أ»: «بالموت يرتفع» بدل «الموت يرفع».

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢٣، ح ١٢٨٧، الاستبصار، ج ١، ص ١٩٤، ح ٦٨٣.

الولي المباشر لنفسه أو نائبه. وأمّا الميت، فلم يبق له هنا مدخل إلا في قبول التفسير إذا كان مسلماً.

ومن التداخل موجبات الإفطار في يوم واحد على قول<sup>١</sup> ويتداخل ما عدا الوطء في قول<sup>٢</sup>، ويتداخل مع عدم تحلل التكفير في آخر<sup>٣</sup>، وعدم التداخل مع اختلاف الجنس لا مع اتحاده<sup>٤</sup>، ومنه تداخل مَرَّت الزنى في وحوب حدّ واحد، وكذا السرقات المتكررة ولم يُظفر به، والوطء المتعدّد في شبهة واحدة. ولا تتداخل مَرَّات الوطء بالاستكراه على الأقوى.

#### قاعدة ٧:

قد بتعدّد السب ويختلف الحكم المترتب عليه وهو أقسام:  
الأول: ما لا يمكن فيه الجمع، كقتل الواحد جماعة، إمّا دفعةً كأن يسقيهم سمّاً، أو يهدم عليهم حداراً، أو يفرقهم، أو يحرّقهم، أو يجرحهم فسري إلى الجميع، أو على النعاقب، ففي الأول يقتل بالجمع وفي وحده لبعض الأصحاب بقتل بواحد<sup>٥</sup> إمّا بالقرعة، أو بتعس الإمام وبأخذ الباقيون الدية. وفي الثاني يقتل بالأول، فإن عفي عنه أو صُلح بمال قتل بالثاني، وعلى هد، ويكون لمن بعده الدية.  
وقيل: يقتل بالجميع كالدهمي ويكون لهم ديات مكّلة لحقوقهم<sup>٦</sup> على احتمال مخرّج ممّا إذا هرب القاتل أو مات وقتلنا تؤخذ الدية من تركته.

الثاني: ما يتصوّر فيه الجمع، كالقربصة يصلّيها داخل المسجد؛ فإنه تتأدّى بها

١. قاله الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٢٧٤ وابن حمزة في الرسالة، ص ١٤٦ والمحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٧٥ والعلامة في منتهى المطالب، ج ٩، ص ١٧٢.

٢. حكاه الشيخ عن السيّد المرتضى في الخلاص، ج ٢، ص ١٨٩، للمسألة ٣٨ ولم يثر عليه في كتبه.

٣. حكاه العلامة عن بعض الأصحاب وابن الجوزي في معصف الشيعة، ج ٣، ص ٣١٥، المسألة ٦١، واحتارده هو أيضاً.

٤. قاله العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٣١٦ و٣١٧، مسألة ٦١، وقواعد الأحكام، ج ١، ص ٣٧٦.

٥. قاله الشيخ في المبسوط، ج ٧، ص ٦١.

٦. راجع المجموع شرح المذهب، ج ١٨، ص ٤٣٥.

التحية على احتمال، وتكبير المأموم يدرك بها الإمام راعياً يتأذى بها التحريم والتكبير للركوع<sup>١</sup> عند الشيخ<sup>٢</sup>.

الثالث: ما يمكن فيه إعمال السبب، كما في توريث عم هو خال، وجدة هي أخت على نكاح المجوس أو في الشبهة للمسلمين.

الرابع: ما يتناهيان فيه، فيقدم الأقوى منهما، كتوريث الأخ الذي هو ابن عم.

الخامس: ما يتساقطان فيه، كتعارض البيتين على القول بالتساقط<sup>٣</sup>.

وتعارض الدعاوي لا تساقط فيه؛ لوجوب اليمين على كل من المتداعيين فيه.

## قاعدة ٨:

قد يكون السبب الواحد موجباً لأمر وهو أقسام:

الأول: ما يندرج فيه بعضها في بعض، كالزنى، فإنه سبب واحد ومن ضرورته الملامسة وهي توجب التعزير، والزنى يوجب الحد، فيدخل الأضعف تحت الأقوى. وكقطع الأطراف، فإنه بالمراية إلى النفس تدخل أدنى الطرف في دمة النفس وأما القصاص، فنالت الأقوال<sup>٤</sup> تداخله إن كان بضربة واحدة وإلا فلا.

وزنى المحصن سبب واحد له عقوبتان الحد، والرجم، فيحتمل على الشيخ والشيخة. وفي الشاب والشابة قولان: أصحهما الاجتماع<sup>٥</sup>.

وقيل: لا<sup>٦</sup>، لأن ما يوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب أخفهما بعمومه.

١. زيادة من «ث».

٢. الخلاف، ج ١، ص ٣١٤، المسألة ٦٣.

٣. راجع مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٢٨٢، المسألة ٧، وحكم، القرافي عن المالكية في الفروق، ج ٢، ص ٣٠-٣١.

٤. في المسألة ثلاثة أقوال. الأول التداخل مطلقاً وهو يشيخ في المبسوط، ج ٧، ص ٢٢ الثاني. عدم التداخل مطلقاً وهو أيضاً للشيخ في الخلاف، ج ٥، ص ١٦٣، المسألة ٢٣ الثالث التضمين وهو رأي الشيخ في النهاية، ص ٧٧١، وابن الجوزي كما في مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٤٠١، المسألة ٧٨.

٥. القول باجتماعهما يستفاد من إطلاق الشيخ المصنف في نسخة، ص ٧٧٥، وابن الجوزي كما في مختلف الشيعة، ج ٩، ص ١٤٧، المسألة ٨، وسألف في المراسم، ص ٢٥١-٢٥٢.

٦. القول بعدم اجتماعهما للشيخ في النهاية، ص ٦٩٣، وتبعه ابن البراج في المذهب، ج ٢، ص ١٥١٩ وابن حجر في الوسيلة، ص ٤١١.



الثاني: ما لا اندراج فيه، كالعيض، ولسفاس، وكثير الاستحاضة سبب في الوضوء والغسل، ولا يدخل أحدهما تحت الآخر.

وكالقتل يوجب الفسق والقود والكفارة جمعاً إن كان عمداً، ويوجب الدية والكفارة إن كان خطأً أو شبهاً

واستهلاك مال الغير عمداً يوجب الضمان والتعزير<sup>١</sup>.

وقذف المحصنة أو المحصن يوجب الجلد والفسق.

وزنى البكر يوجب الجلد والجزء والتغريب.

والحدث الأصغر سبب لتحريم الصلاة والطواف وسجود السهو وسجود العزيمة على قول<sup>٢</sup>، ومس خط القرآن.

والحدث الأكبر يزيد على ذلك: قراءة العزائم، ودخول المساجد، والاجتياز في المسجدين الشريفين، وتحريم الصوم، وبوطء في العيض والنعاس والطلاق فيه غالباً، إلى أحكام كثيرة.

وأكثر الأسباب مسيات النكاح لعقداً ووطئاً فإنه تترتب عليه أحكام كثيرة تأتي في الفوائد<sup>٣</sup> إن شاء الله تعالى.

#### قاعدة ٩:

قد يكون السبب فعلياً منصوباً<sup>٤</sup> ابتداءً، كما ذكرناه من القتل والرنى واللواط. وقد يكون فعلياً غير منصوب<sup>٥</sup> من الشارع بالأصالة، ولكن دل عليه القرائن الحادثة والمقالية، كتقديم الطعام إلى الضيف، فإنه مبيع للأكل وإن لم يأذن بالقول على الأصح<sup>٦</sup>. وتسليم الهدية إلى المهدي إليه وإن لم يحصل الإيجاب القولي؛ لظاهر فعل

١ في «ح» زيادة «فسق».

٢ راجع ما قاله النووي في المجموع شرح المذهب ج ٢، ص ٦٧.

٣ سيأتي في ص ١٠٠.

٤ في «أ»، «ث»، «ح»، «م»، «منصوصاً».

٥ في «أ»، «ح»، «م»: «منصوص» وفي «ث»: «منصوص عليه».

٦ قال به ابن عبد السلام في قواعد الأحكام في مصالح الأئمة، ص ٢٨٤.

الخلف والسلف، وكذلك صدقة التطوع، وكسوة<sup>١</sup> القريب والصاحب<sup>٢</sup>، وجوائز الملوك من كسوة ومركوب وغيرهما، وعلامة الهدى، كغمس النعل في دمه وجعله عليه، أو كتابة رقعة عنده، وشد المال على اللقيط، وإركابه الدابة ووضع في الخيمة أو الفسطاط، والوطء في مدة الحبار من البائع أو المشتري، والوطء في الرجعية قطعاً، وفي الاختيار إذا أسلم أكثر من الأربع مع الزوج، وكذا التقبيل في الرجعية قطعاً، وفي الاختيار على قول<sup>٣</sup>، والمعاطاة في السلعة<sup>٤</sup> تفيد إباحة التصرف، لا الملك، وإن كان في الحقير عندنا.

## قاعدة ١٠:

لا يكفي تسليم العوض في الخلع عن بذها لقطاً، أو قبولها بعد إيجابه، ولا تسليم الدية في سقوط القصاص، بل لابد من التلغظ بالصلح وشبهه كالعفو<sup>٥</sup>. ولو حصّ الإمام بعض الغانمين بأمة، وقلنا يتوقف الملك على اختيار التملك، موطن أمكن كونه اختياراً؛ لأنّ الوطء لا يقع إلا في الملك.

## قاعدة ١١:

ومن الأسباب الفعلية ما يفعل بالقلب، كميات الزكاة والخمس في التملك، ونيات العبادات في ترتب أحكامها عليها. ومنها: الإرادة والكراهة والمحبة والبغضاء، فلو علق ظهارها بإرادتها أو كراهتها أو محبتها أو بغضها، فالظاهر وقوعه، ويقبل قولها لو ادّعت: كدعوى الحيض. فلو اتهمها، فالأقرب أنّه يُخْلِفُهَا.

١. كذا في «ك»، وفي سائر النسخ «ركاة». وما أثبتناه مطبق لما سألني في القاعدة ١٧، ص ١٠٦.

٢. الصاحب: هو الذي كثرت ملازمته، والمعاشرة عشرة طريفة راجع المعربات في غريب القرآن، ص ٣٧٥. «صاحب».

٣. قال به العلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٢، ص ٩٤، الرقم ٥٠٤٣.

٤. في «ث»، «م»: «البيع».

٥. زيادة من «أ».

ولو علّقه بما يشهد الحس<sup>١</sup> بعدم محبته كمحبة دخول النار وأكل السم، أو الشرع كمحبة الكفر وعبدية الأوثان؛ لكونهم كذب فادّعته احتمل القبول؛ لأنه نصبه سبباً ولا يعلم إلا منها، وعدمه، للقطع بكذبه. ويحتمل الفرق بين الأمرين، لأن الطبع معين على الأول دون الثاني، فيقبل منها في الثاني، ولا يقبل منها في الأول، وخصوصاً مع عدم التقوي.

وكذا لو علّقه بيفضه ما يخاف الحس أو العقل أو الشرع

#### قاعدة ١٢:

التعليق بالمشيئة يقتضي التلفظ، فلا تكفي الإرادة المجردة، لأن الخطاب بذلك يستدعي جواباً اسدعاء عرفياً، فلو أرادت بالقلب ولما تلفظ لم يقع الظهار. ولو تلفظت مع كراهتها بالقلب وقع الظهار ظاهراً وفي وقوعه باطماً بالسببة إليها (شكّال، من حيث إن التعليق بلفظ «المشيئة» وقد وقع، ومن أن اللفظ دالّ على ما غي الباطن، فهو كما لو علّق بعيصها فادّعته كاذبة؛ فإنه لا يقع باطناً.

#### قاعدة ١٣:

كلّ تعليق على لفظ مجرد أو فعل مجرد فإنه تتصور صحته من الصبي، فلو علّق الظهار على تكلم الصبي؛ أو على دخوله الدار صح. ولو علّقه على إرادته أو على مشيئته صح إن كان مميزاً، ويقبل قوله وتلفظه بالمشيئة.

فلو اتهمها وكانت مميزة فليس له إحلافها؛ لعدم بلوغها. ويحتمل عدم اعتبار نية الصبي؛ لأنها كما لا تؤثر في العبادات صحته ولا مشيئته كذا لا تؤثر في العقود صحته.

١ في هـ، «العقل».

ولو علّق على فعل غير المرأة أو قوله صحّ، فلو كان ممّا يتوقّف على الإرادة أو نفس الإرادة وشبهها من أفعال القلوب قبل قوله على الأقرب في حقّ الزوج، ويحتمل عدمه؛ لأصالة الحلّ.

وقول الأجنبي لا يكون حجّة على غيره. وهو ضعيف، وإلا لم يكن للتعليق فائدة. ولو اتّهمه فليس له إخلافه؛ لأنّ اليمين لا تكون من إنسان لإثبات حقّ لغيره، ولا لنفيه عن غيره.

#### قاعدة ١٤:

قد سلف<sup>١</sup> أنّ الوقت قد يكون سبباً لحكم شرعي، كأوقات الصلوات، وهو أيضاً ظرف للمكلف به. ولا تتخصّص<sup>٢</sup> السببية بأوله كالدلوك - مثلاً - وإلا لم يجب على من بلغ بعد دخول الوقت بلحظة، بل كلّ جزء من الوقت سبب للوجوب وظرف لإيقاعها فيه<sup>٣</sup>.

وكذا أجراء<sup>٤</sup> أيام الأضاحي سبب للأمر بالأضحية، وظرف لإيقاعها فيها<sup>٥</sup>. ومن ثمّ استحبّ على من تجدد بلوغه أو إسلامه أو يساره في أثنائها. وأمّا شهر رمضان، فكلّ يوم منه سبب للوجوب على جامع الشرائط وليست أجزاؤه أسباباً، ومن ثمّ لم يجب على المسلم في أثنائه، أو البالغ أو الطاهر من الحيض والنفاس.

#### قاعدة ١٥:

إذا كان المانع مختصاً بالحكم، كما في المريض والمسافر بالنسبة إلى الصوم، فأجزاء

١. تقدّم في ص ١١

٢. في «ث»: «لا تتخصّص».

٣. زيادة «ومن ثمّ وجب ... عند إفاقة» من «أ».

٤. زيادة من «أ، ك».

٥. في «أ، ن» هنا زيادة لا تناسب المقام وهي ومن الوقت ما ليس بسبب كركاة الطرّة، بل مجرد انقضاء سبب تامّ في وجوبها، وليس الوقت بعد سبباً ولا جزء سبب.

النصف الأول من النهار سبب في الوجوب، كما أنَّ مجموع السَّهَر سبب في الوجوب، بخلاف مانع السبب؛ لأنَّ السببَ باقية فيهما وإنَّما حصل فيهما منع الحكم بالوجوب، فإذا زال ظهر أثر السبب.

فإن قلت: فهَلَا ساوى<sup>١</sup> آخر النهار ذلَّه في السببِ، كما في ثبوت كونه من الشهر؛ فإنه يجب الصوم ولو بقي من النهار لحظة؟

قلت: معظم الشيء يقوم مقام ذلك الشيء في مواضع منها: الصوم، ولهذا أجزأ تجديد النية في النصف الأول لبقاء المعظم، بخلاف ما إذا زالت الشمس لروال المعظم

فأما في اليوم الذي يظهر وجوب الصوم فيه، فالسبب حاصلة في نفس الأمر وإنَّما جهل وحوادثها، فإذا علم ذلك تبعه الحكم، بخلاف المريض والمسافر؛ فإنَّ الوجوب ليس حاصلاً فيهما في نفس الأمر وإنَّما تحدَّد بزوال العذر.



#### قاعدة ١٦:

قد يعرَى الوقت عن السبب وإنَّ كان لا يعرَى عن الظرفية، كالمندورات المعلقة على أسباب مغايرة للأوقات، فوقتها جميع العمر، وكالسنة بكمالها في قضاء شهر رمضان؛ فإنَّها ظرف للإيقاع وليست سبباً، بل السبب هو قوت الصوم لتأثير السبب الموجب للأداء.

وكذلك شهور العدة أو الأقراء ظروف للعدة، وليست أسباباً فيها، وإنَّما السبب الطلاق أو الفسخ أو الوفاة.

وسبب الفطرة دخول شوال على الأصح<sup>٢</sup>، ومجموع الليلة ونصف النهار المستقبل ظرف للأداء، فلو بلغ في أثناؤه أو أسلم لم يجب، وكذا لو استغنى أو عقل أو ملك عبداً أو تزوج امرأةً ممكنةً.

١. في «ث، ن»: «يتساوى».

٢. قال به الشيخ في الجمل والمقود، ضمن الرسائل المشر، ص ٢٠٩، وابن حجر في الوسيلة، ص ١٣٠-١٣١.

وإين إدريس في السرائر، ج ١، ص ٤٦٩.

### قاعدة ١٧:

كلّ حكم تعلّق على سبب لا اختلاف فيه؛ فإنه يحصل حين حصول السبب وإن اختلف بحسب وقت التطبيق ووقت الوقوع، ففي اعتبار أيّهما وجهان، وله صور: منها: أن يوصي إلى فاسق، فيصير عدلاً عند الوفاة، أو إلى صبيّ فيبلغ، أو كافر فيسلم.

ومنها: لو نذر المريض الصدقة بثلاث ماله عند براء مرضه، فهل يعتبر ثلثه حالة البرء أو حالة النذر؟ أمّا لو كان النذر منجزاً، فإنه يعتبر حالة النذر قطعاً. ولو أوصى بثلاث ماله فالمشهور عندنا اعتبار حالة الوفاة. ومنها: لو أوصى العبد بـمال ثمّ أعتق ومات، أو نذر العتق أو الصدقة فتحرّر. ومنها: أن يعلّق الظهار على مشيئة ربه وكان ناطقاً ففُرس، فهل تعتبر الإشارة اعتباراً بحال مشيئته، أو النطق اعتباراً بحال تعلّيقه؟ فيه الوجهان. ومنها: لو نذر الصحيح عتق عبد عند شرط فوقع في المرض، فإن اعتبرنا حالة النذر، فهو من الأصل، وإلا فمن الثلث.

### قاعدة ١٨:

كلّما شكّ في سبب الحكم بني على الأصل، فهنا صورتان: إحداهما: أصالة الحلّ، والشكّ في السبب المحرّم، فإن كان هناك أمانة عوّل عليها، كالطائر المقصوص والظبي المقرّط<sup>١</sup>؛ فإنه يحرم وإن كان الأصل الحلّ؛ لقوّة الأمانة، وكذا لو بال الكلب في الكرّ ثمّ وحده متغيّراً. وإن فقدت الأمانة بني على الحلّ، كما لو مرّ طائر فقال رجل: إن كان هذا غراباً فزوجتي عليّ كظهر أمّي، وقال الآخر: إن لم يكن غراباً فزوجتي عليّ كظهر أمّي ثمّ غاب، وتحقّق اليأس من معرفته، فإنّ الأقرب الحلّ في المرأتين.

١. القرط: الذي يعلّق على شحمة الأذن. لسان العرب ج ٧، ص ٣٧٤، «قرط».

أما لو جعله في إحدى زوجتيه<sup>١</sup> اجتنبا؛ لوجوب اجتناب إحداهما، ولا يتم إلا باجتناب الجميع.

ومن ذلك طين الطريق، وثياب مدمن الخمر، والنجاسة، والميتة مع المذكي غير المحصور، والمرأة المحرمة مع نساء لا ينحصرن؛ فإنه يحكم بالطهارة والحل وإن كان الاجتناب أحوط إذا وجد ما لا شبهة فيه.

ومن ذلك وقوع الثمرة المحنوف عليها في تمر كثير؛ فإنه يأكل ما عدا واحدة. ومن ذلك وجدان المال في أيدي طعمة والسراق وإن كان الورع تركه، بل من الورع ترك ما لا يتيقن حله، كما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إسي لأحد الثمرة ساقطة على فراشي، فلولاً أني أخشى أن تكون من الصدقة لأكلتها»<sup>٢</sup>

ومنه لو غلب في بلد الحرام على حلال بحيث يكون الحلال نادراً، فالورع أبصاً تركه وهو أكدر من الأول إلا مع الضرورة، فيأكل من غير تسط

الصورة الثانية أن يكون الأصل الحرمة ويشك<sup>٣</sup> في الإباحة، فيبني على الحرمة، كالصيد المرمي فيغيب عيونه مبأ حرام<sup>٤</sup> إلا أن يفضى أن الضربة قاتله إما لكونها في محل قاتل، وإما لقلبه الطر بعدم عروض سب آخر، وكذا اللحم المطروح والجلد الموضوع، إلا مع الطر لعالب بتذكيته.

#### قاعدة ١٩:

كل عبادة علم سببها وشك في فعلها وجب فعلها إن كانت واجبة، واستحب إن كانت مستحبة، كمن شك في الطهارة بعد تيقن بحدوث، وفي فعل الصلاة ووقتها باقي، وفي أداء الزكاة، وباقي العبادات، ويسجزم انشاوي بالوجوب؛ لاستصحاب الوجوب المعلوم.

١. في «ث» زيادة «وحصلت الأمانة».

٢. صحيح البخاري، ج ٢، ص ٧٢٥، ح ١٩٥٠ باختلاف يسير، مسند أحمد، ج ٢، ص ٦٠٩، ديل الحديث ٨٠٥٣.

٣. في «ر» «الشك» وفي «ث» «شك».

٤. في «ر» «حرم».

وكذا لو توقّف الخروج عن العهدة على فعل زيادة على الواجب نوى الوجوب في الجميع، كالصلاة المنسية غير المعلوم عينا، وتكون النية جازمة. ومنه الصلاة في الثياب الكثيرة المشبهة بالنجس. وطعن فيه بعض الأفاضل<sup>١</sup> بأن الناي غير جازم، وصار إلى الصلاة عارياً. وعلى ما قلناه، فالصلاة في الجميع بنية. لوجوب الجازم. وظنّ بعض العامة أنّ الشكّ في هذه الصورة سبب في الوجوب<sup>٢</sup>، وليس الأمر كما ظنّ، بل السبب هو ما قبل الشكّ من المقنضيات للحكم، لكن لما توقّف الخروج عن العهدة بالزائد على الواجب وجب، ولو كان الشكّ سبباً في الوجوب لا طرد، فيلزم تحريم الزوجة لو شكّ في طلاقها ووجوب اجتنابها. ويلزم وجوب مقتضى السهو لو شكّ هل عرض له في صلاته سهو، وليس كذلك قطعاً.

## قاعدة ٢٠:

قد يكون الشكّ سبباً في حكم شرعي، كوجوب سجدة السهو عند الشكّ بين الأربع والخمس، ووجوب صلاة الاحتياط عند الشكّ في الأعداد، كما هو مشهور. فإن قلت: صلاة الاحتياط خارجة من ذلك؛ لأنها بدل من جزء، الأصل عدم فعله.

قلت: الجزئية وإن كانت ملحوظة إلا أنّ هناك أشياء مضافة إليها وجبت بالشكّ، كتعيين العدد، ووجوب التشهد والتسليم، وانتقالها إلى التخيمير بين الجلوس والقيام.

## قاعدة ٢١:

لو صلى ما عدا العشاء بطهارة ثم أحدث وصلى العشاء بطهارة، ثم ذكر فساد إحدى الطهارتين احتتمل وجوب الخمس بعد الطهارة؛ ليحصل اليقين، واحتتمل وجوب صبح ورباعية يطلق فيها بين الظهر والعصر، ثم مغرب، ثم رباعية يطلق فيها بين

١. راجع السرائر، ج ١، ص ١٨٥ وسبه أيضاً إلى بعض الأصحاب؛ والجامع للشرائع، ص ٢٤.

٢. انظر المجموع شرح المذهب، ج ٣، ص ١٤٤، وسبه أيضاً إلى بعض أصحابه.



العصر والعشاء، ويردّد بين الأداء والقضاء في هذه الرباعيّة مع بقاء وقت العشاء، ومع خروجه ينوي القضاء.

فلو سها عن الوضوء الذي كُفّ به لأن، ثم صلى الصلوات الخمس أو الأربع، ثم ذكر أنّه لم يتوضّأ الوضوء لمحاظ به، فعلى الاحتمال الأوّل ليس عليه إلا إعادة العشاء لا غير، لأنّ الإخلال إن كان من طهارته الأولى فهو الآن متطهر، وقد صلى بطهارة صحيحة ما فاتته وزائداً عليه، وإن كان من طهارته الثانية فلم يضرّه هذا التكرار، ووجب عليه صلاة العشاء إن كان لم يصل الخمس، بل اقتصر على الأربع. وعلى الاحتمال الثاني يحصل هذا أيضاً، وسعتمل أن يعيد ما عدا الصبح؛ لأنّه إذا كانت طهارته الأولى فاسدة وجب عليه الصلاة بنية جازمة، وهنا قد وقع التردد.

#### قاعدة ٢٢:



#### متعلّقات الأحكام قسماً:

أحدهما: ما هو معصود بالذات، وهو المتضمّن للمصالح والمفاسد في نفسه.

ثانيهما: ما هو وسيلة وطريق إلى المصلحة والمفسدة.

وحكم الوسائل في الأحكام الخمسة حكم المقاصد، وتفاوت في الفضائل بحسب المقاصد، فكلّ ما كان أفضل كانت الوسيلة إليه أفضل، وقد مدح الله تعالى على الوسائل كما مدح على المقاصد بذات، قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْغُونَ مَوْعِظًا يَفِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَسْأَلُونَ مِنْ عَدُوٍّ ثِيلاً إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾<sup>١</sup>، مدح على الظمأ والمخمصة، كما مدح على التيل من العدو وإن لم يكن ظمأً والمخمصة بقصد المكلف؛ لأنّه إنّما حصل بحسب وسيله إلى الجهاد الذي هو وسيلة إلى إعزاز الدين، وإعلاء كلمة الله تعالى اللذين هما وسيلتان إلى رضوان الربّ تبارك وتعالى.

١. في «ج» زيادة: «والمغرب».

## قاعدة ٢٣:

## الوسائل أقسام:

الأول: ما اجتمعت الأمة على تحريمه، كحفر الآبار في طرق المسلمين، وطرح المعابر؛ لأنه وسيلة إلى ضررهم، وهو حرام بالإجماع.

ومنه إلقاء السم في مياههم. ومنه سب الأصنام، وما يدعى من دون الله عند من يعلم منه أنه يسب الله تعالى أو أحداً من أوليائه، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾<sup>١</sup>.

الثاني: ما اجتمعت الأمة على عدم منعه وهو ما كان المتوسل إليه بعيداً عن قصد فاعله، كمرس العنب وإن أمكن اعتصاره خمرًا، وعمل السيف وإن أمكن أن يكون آلة في قتل محقون الدم، ووضع الشبهة وحلها وإن كان قد يظفر بالشبهة من تمكن في قلبه ويعجز عن الحل، ومع ذلك لو قصد هذه العادات لكان الفعل حراماً.

الثالث: ما اختلِف فيه، كالبيع بشرط الإقراض والنظرة، وبيع العنب على الخمر، والخشب على نجار الأصنام من غير شرط، وبيع السلعة على ولده أو خادمه ليخبر بالزائد، وشراء ما يباع بأقل من ثمنه، سواء كان قد يباعه نسيئة أو حالاً، وسواء اشتراه قبل حلول الأجل أو بعده؛ لأنه يؤول إلى بيع الأكثر بالأقل؛ فإنه إذا ياعه السلعة بمائة ثم اشتراها بخمسين، فكأنه عاوض عن مائة بخمسين.

ومنه - عند بعض الأصحاب -: تضمين صناع وشبههم العين المستأجر على عملها<sup>٢</sup> إلا أن يقيم البيعة بتلفها؛ محافظةً على حفظ أموال المستضعفين؛ لئلا يدعى التلف.

١. الأنعام (٦): ١٠٨.

٢. منهم الشيخ المعيد في المفصلة ص ٦٤٣؛ والسند المرتضى في الانحصار، ص ٤٦٦، المسألة ٢٦٣.

ومنه<sup>١</sup> منع القضاء بالعلم في حقوق له تعالى عند بعض الأصحاب<sup>٢</sup>؛ لثلاث يتسلط بعض قضاة سوء<sup>٣</sup> على قضاء باطل.

الرابع. ما كانت الوسيلة فيه مباحة بالنسبة إلى أحد المتعاطيين، حراماً بالنسبة إلى الآخر، كدفع المال إلى المحارب ليكفّ، أو الحربي للعجز عن المقاومة، أو إلى صائد الحاج ليرجع، أو إلى الكفار في فدك<sup>٤</sup> سرى المسلمين؛ فإنها مباحة بالنسبة إلى الدافع، حرام بالنسبة إلى القابض.

ومنه: الرشوة إذا توصل بها إلى الحاكم بالحق؛ فإنها حرام بالنسبة إلى القاضي. الخامس. الوسيلة إلى المعصية حرام<sup>٥</sup>، كالتوصل إليه، كرشوة القاضي ليحكم بالباطل، وترخص العاصي بسفره؛ لأن ترتب الرخصة على المعصية سمي في تكثير تلك المعصية، ولا اعتبار بمقارنة المعصية للرخصة، كالعاصي في سفره المباح؛ فإنه يقصر الصلاة والصيام؛ لأن السبب في التقصر هو السفر المباح، وهو ليس بمعصية وإنما المعصية مقارنة للسبب.

ومنه: حواز البيت للعاسف العاصي إذا عدم الماء، والإفطار له إذا مرض أو سافر، أو كان شيخاً كبيراً، أو ذا عَطَاش، والقعود في الصلاة إذا عجز عن القيام؛ لأن السبب - وهو العجز عن الماء وعن العبادة - ليس بمعصية ولكنها مقارنة للمعصية.

فإن قلت: مساق<sup>٦</sup> هذا الكلام يقتضي أن العاصي بسفره يباح له الميتة؛ لأن سبب أكله خوفه على نفسه، فالمعصية مقارنة لسبب الرخصة، لا أنها هي السبب.

قلت: هذا متبجح، ولا يجعل هذا من باب الباغي والعادي اللذين تحرم عليهما الميتة<sup>٧</sup>.

١. قال ابن حمزة في الوسيلة، ص ٢١٨ يجوز للمحاكم المأمون الحكم بعلمه في حقوق الناس والإمام في جميع الحقوق.

٢. في «م» «الجور».

٣. في «ح» زيادة «فإنها».

٤. في «ح» «سياق».

٥. فإن الله تبارك وتعالى استثنى الباعى والعادي من جوار لهم أكل الميتة وهم مصطرون كما في الآية ١٧٣ من

البقرة (٢).

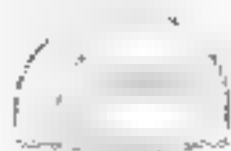
## قاعدة ٢٤:

الشرط لغة: العلامة<sup>١</sup>.

وعرفاً: ما يتوقف عليه تأثير المؤثر في تأثيره لا في وجوده.  
ومن خاصيته أنه يلزم من عدمه العدم، لا من وجوده الوجود، كالطهارة للصلاة،  
والحوال للزكاة.

## قاعدة ٢٥:

شرط السبب ما يُخلّ عدمه بحكمة السبب، كالقدرة على التسليم بالنظر إلى صحة  
البيع الذي هو سبب ثبوت الملك المشتعل على مصلحة، وهي الانتفاع بالمبيع، وهي  
متوقعة على التسليم الموقوف على القدرة عليه، فعدم القدرة يخلّ بحكمة المصلحة.



## قاعدة ٢٦:

شرط الحكم: كل ما اشتمل على حكمة يقتضي عدمه تقيض حكمة السبب مع بقاء حكم  
السبب، كالطهارة للصلاة؛ فإن عدم الطهارة مع الإتيان بالصلاة يقتضي تقيض حكمة  
شرعية الصلاة؛ لأن شرعيتها للشواب، وصلها بغير طهارة سبب في استحقاق العقاب.

## قاعدة ٢٧:

التكاليف الشرعية بالنسبة إلى قبول الشرط ولتعليق أربعة أقسام:  
الأول: ما لا يقبل شرطاً ولا تعليقاً، كالإيمان بالله تعالى ورسوله والأنسنة<sup>٢</sup>،  
واعتقاد وجوب الواجبات، وتحريم المحرمات، وتبئات العبادات غالباً، واحترزنا  
بـ«الغالب» عن مثل قول المركبي: «إن كان مالي الغائب باقياً فهذه زكاة، وإن كان  
تالفاً فهي نافلة».

والطلاق، والرجعة على الأصح.

الثاني: ما يقبل الشرط والتعليق على الشرط، كالعتق؛ فإنه يقبل الشرط، مثل: «أنت حرّ وعليك كذا». ويقبل تعليق عسى الشرط في صورة التديير والنذر وشبهه. والاعتكاف، كقوله. «اعتكفت<sup>١</sup> ثلاثة ولبي الرجوع متى شئت»، فهذا شرط. وأما تعليقه على الشرط، فبالندر أو العهد أو ليمين

الثالث: ما يقبل الشرط دون التعليق على الشرط، كالبيع والصلح والإجارة والرهن؛ لأنّ الانتقال بحكم الرضى ولا رضى مع التعليق؛ إذ الرضى يعتمد الجزم، والجزم ينهي التعليق؛ لأنّه يعرضه عدم لحصول ولو قدر علم حصوله، كالمعلق على الوصف؛ لأنّ الاعتبار لجس الشرط دون أنواعه وأفراده، فاعتبر المعنى العام دون خصوصيات الأفراد.

فإن قلت: فعلى هذا يبطل قوله في صورة إنكار التوكيل: «إن كان لي فقد بعته منه<sup>٢</sup> بكذا».

قلت: هذا تعليق على واقع لا على متوقع الحصول، فهو علة للوقوع أو مصاحب له، لا معلق عليه الوقوع

وكذا القول لو قال في صورة إنكار وكالة التزويج أو إنكار التزويج وتدعيه الروجه؛ فإنه يصحّ أن يقول: «إن كانت زوجي هي طالق».

الرابع: ما يقبل التعليق على الشرط ولا يقبل الشرط، كالعبادات المنذورة عند حصول الشرط، كبرء المريض، وقدم مسافر، وليست قابلة للشرط، لامتناع صحّة: «أصلي على أن لي ترك سجدة» أو «عسى أن لا يلزمي احتياط عند الشك». وكذا: «أصلي إلا أن يدخل فلان» أو «أصلي إن بقيت على الطهارة» وهو شاك في البقاء. فإن قلت: مساق هذا الكلام<sup>٣</sup> يقتضي أن لا تصحّ نيّة من نوى: «أصلي إن بقيت على صفة التكليف» أو «بقيت متطهراً» وهو يبقى عادة.

قلت: هذا من ضروريات التكليف فهو مقدّر وإن لم ينو المكلف، ولا تضرّ نيّته.

١. في «ث»: «اعتكف».

٢. في «ح»، «ملك».

٣. «الكلام» ريادة من «ث».

ويحتمل أن يقال: لا يلزم من تقديره جعله مقصوداً، فإذا جعل مقصوداً فقد أُخِلَّ بالجزم الذي هو شرط في النية.  
ومن هذا الباب تعليق النيات بالمشيئة، لا أن يقصد التبرك فلا بحث في جوازه.

## قاعدة ٢٨:

مانع السبب كل وصف وجودي ظاهر منضبط يخل<sup>١</sup> وجوده بحكمة السبب. كالأبوة المانعة من القصاص في موضعه؛ لأن الحكمة التي اشتملت الأبوة عليها هي كون الوالد سبباً لوجود الولد، وذلك يقتضي عدم لقصاص؛ لئلا يصير الولد سبباً لعدمه.

## قاعدة ٢٩:

مانع الحكم هو كل وصف ظاهر منضبط مستلزم لحكمة مقتضاها نقيض حكم السبب مع بقاء حكمة السبب، كالذين المانع من كم جوب الخمس في المكاسب، فإن الحكمة في الخمس نفع أهل البيت عليهم السلام وتعويضهم عن الزكاة التي هي أوساخ الناس، لكن الوجوب في المكاسب إنما هو فيما غُضِلَ عن قوت المكلف وقوت عياله، وظاهر أن وفاء دينه أهم منه، ولهذا قدّم الدين على ما زاد عن قوت يوم وليلة ودست<sup>٢</sup> من الثياب، فكان ذلك مانعاً من وجوب الخمس لهذه الحكمة، وإن كانت الحكمة باقية في الخمس

## قاعدة ٣٠:

## المانع ثلاثة:

الأول: ما يمنع ابتداء واستدامة، كالرضاع المانع من ابتداء النكاح، المبطل له لو

وقع بعده

١ في «ث» «مخل».

٢ ألفت من الثياب: ما يلبسه الإنسان ويكفيه لثوبه في جوانبه. وقيل كل ما يلي من العمامة إلى النعل، وليست الكلمة عربية المصباح المبرج ج ١، ص ١٩٤، «الديست»

الثاني: ما يمنع في الابتداء لا في الاستدامة، كالعدة؛ فإنها مانعة من ابتداء النكاح إلا من صاحبها، ولا تمنع من الاستدامة، كما لو وطئت الحليلة بشبهة، فإنها لا تقطع النكاح وإن حرم وطؤها؛ لمكان العدة.

الثالث: ما اختلف فيه، كالإحرام بالنسبة إلى ملك الصيد النائي عنه لو عرض سببه في حال الإحرام، بل قيل: يملك وإن لم يكن نائياً عنه عند عروض السبب، كالإرث ثم يحب عليه إرساله<sup>١</sup>. مع أنه لو أحرم ومعه صيد زال ملكه عنه. فهذه مباحث السبب والشرط والمانع لمفسر بها الوضع.

### فائدة ٢:

زاد بعضهم في خطاب الوضع الصحة ولبطلان والعزيمة والرخصة<sup>٢</sup>، وهي مفسرة في كتب الأصول<sup>٣</sup>. وزاد آخرون التقدير والعجّة<sup>٤</sup>. مثال التقدير الماء في الطهارة بالنسبة إلى مريض يتضرر باستعماله، فيقدر الموجد كالمعدوم وإن كان موجوداً، وكذا لو كان في بئر ولا آلة معه أو يتصل ليس عنده. وقد يقدر المعدوم موجوداً في صور:

منها: دخول الدية في ملك المقتول قبل موته بأن تورث عنه، وتنقضي منها ديونه، وتنقذ وصاياه؛ فإننا تقطع بعدم ملكه دية في حياته، لاستحالة تقدم المسبب على سببه، ولكن يقدر الملك المعدوم موجوداً. ومنها: إذا قال لعيره: «أعتق عبدك عني» أو: «أد من مالك ديني» فإنه يقدر الملك قبل العتق بآي؛ ليتحقق العتق في الملك.

١ القول به لبعض الشافعية راجع المجموع شرح المذهب ج ٧، ص ٣١٠-٣١١ وفتح المير ج ٧، ص ٤٩٥.

٢ في «أ. ح. م. ن» قاعدة.

٣ راده الآمدي في الإحكام في أصول الأحكام، ج ١، ص ١١٢ و١١٣؛ والفسر الرازي في السحصول، ج ١، ص ١٢٠-١٢١.

٤ راجع الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، ج ١، ص ١٧٥-١٧٦ والمحصل، ج ١، ص ١١٢-١٢٠.

٥ لم نشر على قائمه.

وكذا يقدر ملك المديون قبل تملك الدين بأن حتى يكون الدين قد قضي من مال المديون، مع أن القطع واقع بعدم ملكه إلى زمان العتق وقضاء الدين، ويسمى هذا «الملك الضمني».

وحمل عليه بعضهم ملك الضيف عند تقديم الطعام إليه بالأكل بالمضغ أو بالتناول<sup>١</sup>.

وهو ضعيف؛ لأنه لا ضرورة إلى التقدير هنا.

ومنها - عند بعضهم<sup>٢</sup> - ما لو وطئ الأمة ثم ظهرت حاملاً، وقلنا: بأن الفسخ للعيب يرفع العقد من أصله، فإنه يكون الحكم بارتفاع الملك تقديراً لا تحقيقاً؛ لأن الوطء وقع مباحاً، فلا ينقلب حراماً

ويشكل هذا بأن المشتري يرد عوض بضع، فلا يكون الوطء مباحاً إلا ظاهراً، فلا ينقلب حراماً<sup>٣</sup>.

والتحقيق في هذه المسألة أن الحمل من الأمة إنما يرد معه الواطئ إذا كان ولداً للسائق؛ فإنها تكون أم ولد، فيمنع بيعها، فليس الرد هنا اختيارياً، بل قهراً، وإنما يجيء المثال على قول أكثر الأصحاب بأن مجرد الحمل عيب، وأن الرد على سبيل الاختيار، ويستثنون هذا من التصرف الذي لا يمنع الرد.

ومنها: أن الساسي لنية الصوم إذا حددها قبل الروال؛ فإنه يقدر كون النية واقعة من الليل، فينعطف في التقدير إلى قبل الفجر مع أن الواقع عدم النية.

فإن قلت: لم لا يكون هذا من باب الكشف، بمعنى أننا نتبين<sup>٤</sup> بموت المقتول تقدّم ملكه، وبوقوع العتق تقدّم ملك المعتق عنه، إلى آخرها؟

قلت: لا سبب متقدّم هنا تستند إليه هذه الأمور حتى تكون هذه الأشياء كاشفة عنه؛ إذ التقدير عدم السبب بالكلية.

١. قاله السبكي في الأشياء والنظار، ج ١، ص ٣٦٣.

٢. قاله القرطبي في الفروق، ج ١، ص ٧٦.

٣. ريادة «فلا ينقلب حراماً» ص «ح. هـ».

٤. في «م»: «نتبين».



## قاعدة (٩)

الأحكام بالنسبة إلى خطابات التكليف والنوصح تنقسم إلى أربعة أقسام:  
أحدها: ما اجتمع فيه الأمران وهو كثير:

فمنه: أسباب الحدث التي هي فعل العبد، كالبول والغائط والجماع؛ فإنها توصف بالإباحة في بعض الأحيان، وهي سبب في وجوب الطهارة، وتوصف بالتحريم كما في حالة الصلاة والسببية قائمة.

ومنها: غسل الميت؛ فإنه واجب وشرط في صحة الصلاة عليه. وكذا باقي أحكام الميت واجب، وسبب في سقوط التكليف عن لباقيين، وكذا جميع فروض الكفايات. ومنها: الصلاة والصوم والركاة والحج؛ فإنها واجبة وسبب<sup>١</sup> في عصمة دم غير الممتنع عنها<sup>٢</sup>.

ومنها: الاعتكاف ندب، وسبب في تحريم كبرماته.

والصوم المستحب ندب، وسبب في كراهية المفطرات، والصوم الواجب واجب وسبب في تحريم المفطرات

ومنها: الكاح؛ فإنه مستحب تارة وواجب أخرى، ومباح آونة ومكروه طورا، وهو سبب لحل الاستمتاع، وتحريم الأم عينا مطلقا، والبست كذلك مع الدحول وإلا حرمت جمعا، والأخت جمعا، وابنة الأخ مع<sup>٣</sup> عمتها وابنة الأخت، على خالتها إلا بإذنها، وسبب في وجوب الإنفاق والقسمة، ووجوب الرجم بسبب الإحصان، وسبب في استحباب التسوية بين الزوجات في الإنفاق وإطلاق الوجه وقسمة النهار. وفي كراهية الإتيان في غير المأثي على القول المشهور<sup>٤</sup>، وفي

١. كذا في النسخ ولعل الصواب «أسباب»؛ إذ كلمة «سبب» عطف على «واجبة» وهي خبر «إنها» فضمير «ها» راجع إلى المذكورات المتقدمة.

٢. في «ح، د» «في عدم عصمة دم الممتنع عنها» بدل «في عصمة دم غير الممتنع عنها».

٣. في «ت، ر» «على».

٤. في «ح، د، ن» «الأشهر».

إباحة الاستمتاع بما شاء.

ومنها: الرضاع؛ فإنه مستحب أو واجب أو مباح، كما في الرضاع بعد الحولين إلى شهرين، وسبب في التحريم.

ومنها: الطلاق؛ فإنه واجب ومستحب ومكروه، وهو سبب في التحريم.  
ومنها: أسباب الحدود والجنايات؛ فإنها محرمة، وموجبة لتلك العقوبات من الحد والتعزير والقود والكفارة.

ومنها: العتق؛ فإنه مستحب، وهو سبب في الحرّية وفي الأحكام اللاحقة بها.  
ومنها: الظهار؛ فإنه محرم وسبب في تحريم المظاهرة، ووجوب الكفارة بشرط نية العود.

ومنها: الإيلاء؛ فإنه مباح وسبب في التحريم، والإلزام بالفتنة بشرط التماس الروجة.

ومنها: النذر والعهد؛ فإنه مستحب وسبب في الوجوب والتحريم بحسب الفعل والترك.

ومنها: الصيد والالتقاط والاحتطاب؛ فإنه مباح وسبب في التملك ووجوب التعريف.

القسم الثاني: ما كان خطاب تكليف<sup>١</sup> ولا وضع فيه، ومثل بجميع التطوعات<sup>٢</sup>، فإنها تكليف محض، ولا سببية فيها، ولا شرطية، ولا مانعية. وعلى ما قلناه يتصور كونها أسباباً، كما ذكرناه في الصيام والاعتكاف<sup>٣</sup>.  
وعدّ منها الالتقاط بنية الحفظ على المالك؛ فإنه لا يجب عليه التعريف، ولا يفيد سبب التملك.

وللنفقة والحضانة والجهاد اعتباران؛ فمن حيث إنها تكليف محض، من هذا

١. كذا في «ن»، وفي سائر النسخ «التكليف».

٢. مثل بها القراني في الفروق، ج ١، ص ١٦٣ وأصاف كأنه الواجبات فإنها كلّها خطاب تكليف بدون خطاب

الوضع؛ والشيخ محمد علي المالكي في تهذيب الفروق، ج ١، ص ١٧٥ وما بعدها

٣. تقدم ذكره في ص ٣٢

القسم وإن اعتبر بما كون الفقة سبباً لملك لزوجة، والحضانة سبباً لحفظ الطفل،  
والجهاد سبباً في إعلاء كلمة الله

وكذا يحصل الاعتباران في استيفاء لحدود وفي القضاء؛ فإن استيفاء الحدود  
سبب للزجر عن المعصية، والقضاء سبب في تسلط المقضي له.  
ويمكن سقوط هذا القسم من البين؛ لأن جميع التكليفات أسباب في براءة الذمة،  
وسقوط الخطاب<sup>١</sup>، واستحقاق الثواب

القسم الثالث، ما كان خطاب وضع ولا تكليف فيه، كالأحداث التي ليست من  
فعل العبد، مثل الحيض والنوم والاحتلام.

وكأوقات الصلوات، ورؤية الهلال في لصوم والفطر؛ فإنها أسباب محضة.

وكحؤول الحول في الركاء؛ فإنه شرط محض لوجوب الركاء.

وكالحيض؛ فإنه مانع محض من الصوم والصلاة واللبث في المساجد.

وكالإيرت؛ فإنه تملك محض<sup>٢</sup> بعد وقوع السبب.

وربما جعل صابط خطاب الوضع ما لا فعل فيه للمكلف، فيخرج القسم الأول  
عن خطاب الوضع، وليس كذلك.

القسم الرابع؛ ما كان من خطاب الوضع بعد وقوعه، ومن خطاب التكليف قبله،  
كسائر العقود الشرعية، مثل: البيع والصنع والقرض والضمان والعرارعة والمساواة  
والوكالة والإجارة<sup>٣</sup> والجمالة والوصية ولهبة والسبق؛ فإنها توصف بالإباحة تارة،  
وبالاستحباب والوجوب أخرى، بل ربما وصفت بالتحريم، كالبيع وقت النداء؛  
ويترتب عليها أحكامها بعد وقوعها

### فائدة:

مدارك الأحكام عندنا أربعة: الكتاب، والسنة، والإجماع، ودليل العقل.

١. في «ح. ك.» «اللقاب».

٢. كذا في «ك.»، وفي سائر النسخ: «شخص».

٣. «الإجارة» زيادة من «ث. ن.».

وهنا قواعد خمس مستنبطة منها يمكن رد الأحكام إليها وتعليلها بها، فلنشر إليها في قواعد خمس:

### القاعدة الأولى: تبعية العمل للنية

وما أخذها من قول النبي ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»<sup>١</sup>، وإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»<sup>٢</sup>، أي صحة الأعمال واعتبارها بحسب النية، ويعلم منه أَنَّ من لم ينو لم يصح عمله، ولم يكن معتبراً في نظر الشرع، ويدل عليه - مع دلالة الحصر - الجملة الثانية: «إِنَّمَا صَرِيحَةٌ فِي ذَلِكَ أَيْضاً».

وفي هذه القاعدة فوائد:

#### القاعدة الأولى:

يعتبر في النية التقرب إلى الله تعالى، ودل عليه الكتاب والسنة. أمَّا الكتاب، فقوله تعالى: «وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَقْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ»<sup>٣</sup>، أي وما أمر أهل الكتابين بما فيها إلا لأجل أن يعبدوا الله على هذه الصفة، فيجب علينا ذلك؛ لقوله تعالى: «وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ»<sup>٤</sup>. وقال تعالى: «وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا أَتْقَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى»<sup>٥</sup>، أي لا يؤتي ماله إلا ابتغاء وجه ربه؛ إذ هو منصوب على الاستثناء المنفصل، وكلاهما يعطيان أَنَّ ذلك معتبر في العبادة؛ لأنه تعالى مدح فاعله عليه. وأمَّا السنة، ففيما روي عن النبي ﷺ في الحديث القدسي: «من عمل لي عملاً

١ و٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٨٣، ح ٢١٨، وج ١، ص ١٨٦، ح ٥١٩؛ الأمالي، الشيخ الطوسي، ص ٦١٨، ح ١٢٧٤/١٠؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ٢، ح ١، ص ١٤١٣، ح ٤٢٢٧؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٦٢، ح ٢٢٠١.

٣ و٤. النية (٩٨): ٥.

٥. الليل (٩٢). ١٩٠ و ٢٠٠.

أشرك فيه غيري تركته لشريكى»<sup>١</sup>.

### الفائدة الثانية:

معنى الإخلاص فعل الطاعة خالصةً لله وحده، وهنا غايات ثمان:

الأولى: الرياء، ولا ريب في أنه يخل<sup>٢</sup> بالإخلاص، ويتحقق الرياء بقصد مدح الرائي، أو الانتفاع به، أو دفع ضرره.

فإن قلت: فما تقول في العبادات المشوبة بالتقية؟

قلت: أصل العبادة واقع على وجه الإخلاص، وما فعل منها تقية فإن له اعتبارين: بالنظر إلى أصله، وهو قربة، وبالنظر إلى ما طرأ من استدفاع الضرر وهو لازم لذلك، فلا يقدح في اعتباره أما لو فرض إحداثه صلاة - مثلاً - تقية فإنها من باب الرياء.

الثانية: قصد الثواب أو الخلاص من العقاب، أو قصدهما معاً.

الثالثة: فعلها شكراً لعم الله تعالى واستحلاباً لمزيد.

الرابعة: فعلها حباً من الله تعالى.

الخامسة: فعلها حباً لله تعالى.

السادسة: فعلها تعظيماً لله تعالى، ومهابةً وانقياداً وإجابةً.

السابعة: فعلها موافقة لإرادته، وطاعة لأمره.

الثامنة: فعلها لكونه أهلاً للعبادة، وهذه الغاية مجمع على كون العبادة تقع بها معتبرة، وهي أكمل مراتب الإخلاص، وبه أشار الإمام الحق أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام) بقوله: «ما عبدتك طمعاً في جنتك، ولا خوفاً من نارك، ولكن وجدتك أهلاً للعبادة فعبدتك»<sup>٣</sup>.

وأما غاية الثواب والعقاب، فقد قطع لأصحاب بكون العبادة فاسدة بقصدها،

١. مسند أحمد ج ٢، ص ٥٨٢، ح ٧٩٣٩ و ٧٩٤٠، سنن ماجه ج ٢، ص ١٤٠٥، ح ٤٢٠٢ باختلاف يسير.

٢. في «ثان» «مغل» بدل «يحل».

٣. نهج الحق وكشف الصدق، ص ٢٤٨.

وكذا ينبغي أن تكون غاية الحياء والشكر وباقي العايات.

والظاهر أن قصدها مجزئ؛ لأنَّ الغرض بها في الجملة، ولا يقدح كون تلك الغايات باعثاً على العبادة - أعني الطمع والرجاء والشكر والحياء - لأنَّ الكتاب والسنة مشتملتان على المرغبات من العبود والتعزيرات والذم والإبعاد بالعقوبات، وعلى المرغبات من المدح والثناء في العاجل، والجنة ونعيمها في الآجل.

وأما الحياء، فغرض مقصود، وقد جاء في الخبر عن النبي ﷺ: «استحيوا من الله حقَّ الحياء»<sup>١</sup>، و«أعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك»<sup>٢</sup>؛ فإنه إذا تخيل الرؤية انبعت على الحياء والتعظيم والمهابة

وعن أمير المؤمنين عليه السلام، وقد قال له ذعبل اليماني - بالذال المعجمة المكسورة، والعين المهملة الساكنة، واللام المكسورة -: هل رأيت ربك يا أمير المؤمنين؟ فقال عليه السلام: «أفأعبد ما لا أرى؟»<sup>٣</sup> فقال: وكيف تراه؟ فقال لا تدركه العيون بمشاهدة العيان<sup>٤</sup> ولكن تدركه القلوب بحقائق الإيمان، فترى من الأشياء غير ملامس، بعيد عنها غير مبين، متكلم بلا روية، سري لا بهتة، صانع لا بجارحة، لطيف لا يوصف بالخفاء، كبير لا يوصف بالحفاء، بصير لا يوصف بالحاشية، رحيم لا يوصف بالرقّة، تعنو الوجوه لعظمته وتوجل القلوب من مخافته»<sup>٥</sup>.

وقد اشتمل هذا الكلام الشريف على أصول صفات الجلال والإكرام التي عليها مدار علم الكلام، وأفاد أن العبادة تابعة للرؤية، وتفسير معنى الرؤية، وأفاد الإشارة إلى أن قصد التعظيم بالعبادة حسن وإن لم يكن تمام الغاية، وكذلك الخوف منه تعالى.

١ قرب الإسناد، ص ٢٢، ح ٧٩؛ الأمالي، الصدوق، ص ٤٩٣، المجلس ٩٠، ح ٢.

٢ مكارم الأخلاق، ج ٢، ص ٣٦٣، ح ٢٦٦٦؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ١٥٩، ح ٩٢١٧؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٤، ح ٦٢؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٣٧، ح ١/٨.

٣. في «ن» «لم أعبد رباً لم أراه».

٤. كذا في «ث. ن» ونهج البلاغة، وفي سائر النسخ «الأعيان».

٥. نهج البلاغة، ص ٣٤٤، الخطبة ١٧٩، وفيه «تجب لتقرب» بدل «توجل القلوب».

## الفائدة الثالثة:

لَمَّا كَانَ الركن الأعظم في النية هو الإخلاص وكان انضمام تلك الأربعة<sup>١</sup> غير قادح فيه، فحقيق<sup>٢</sup> أن يذكر ضمانم<sup>٣</sup> أخرى، وهي أقسام:

الأول: ما يكون منافياً له، كضمّ الرياء وتوصف بسببه العبادة بالبطلان، بمعنى عدم استحقاق الثواب.

وهل يقع مجزئاً، بمعنى سقوط التعمّد به، والإخلاص من العقاب؟ الأصحّ أنّه لا يقع مجزئاً، ولم أعلم فيه خلافاً إلا من السيّد الإمام المرتضى قدس الله تعالى سرّه؛ فإنّ ظاهره الحكم بالإجراء في لعبادة المنوي بها الرياء<sup>٤</sup>.

الثاني: ما يكون من الضمانم لارم<sup>٥</sup> لمفعول، كضمّ التبرّد أو السخّن أو التظف إلى نية القرية، وفيه وجهان بنظران إلى هدم تحقق معنى الإخلاص، فلا يكون الفعل محرراً، وإلى أنّه حاصل لا معابة، فتبيته كتخصيص الحاصل الذي لا فائدة فيه، وهذا الوجه ظاهر<sup>٦</sup> أكثر الأصحاب والأول أنسبه، ولا يلزم من حصوله نيّة حصوله ويحتمل أن يقال: إن كان الباعث الأصلي هو القرية ثم طرأ التبرّد عند الابتداء في الفعل لم يضر، وإن كان الباعث الأصلي هو التبرّد فلما أَرَادَهُ ضمّ القرية لم يجز. وكذا إذا كان الباعث مجموع الأمرين؛ لأنّه لا أولوية حينئذٍ فتدافعا فتساقطا، فكأنّه غير نادر.

ومن هذا الباب ضمّ نيّة الجميئة إلى نيّة القرية في الصوم، وضمّ ملازمة الغريم إلى القرية في الطواف والسعي والوقوف بالمشعرين.

الثالث: ضمّ ما ليس بمناف ولا لازم، كما لو ضمّ إرادة دخول السوق مع نيّة التقرب في الطهارة، أو إرادة الأكل ولم يرد بذلك الكون على طهارة في هذه الأشياء،

١. أي الطمع والشكر والحياء والرجاء.

٢. في «ك» «فحقيق».

٣. الانتصار، ص ١٠٠، المسألة ٩.

٤. في «ح. م. ن» زيادة: «وعده».

فإنه لو أراد الكون على طهارة كان مؤكداً غير مبالغ فيه. وهذه الأشياء وإن لم يستحب لها الطهارة بخصوصها إلا أنها داخلة فيما يستحب بعمومه، وفي هذه الضميمة وجهان مرتبان على القسم الثاني، وأولى بالبطلان؛ لأن ذلك تشاغل عما يحتاج إليه بما لا يحتاج إليه.

#### الفائدة الرابعة:

يجب في النية التعرض لمشخصات العمل من غيره، فيجب نية جنس الفعل ثم فصوله وخواصه المعيّنة التي لا يشاركه فيها غيره، كالوجوب والندب والرفع والاستباحة في الطهارة حيث يمكن، أو الاستباحة وحدها حيث لا يمكن، فلو ضم نية الوجوب والندب في فعل واحد، كما لو نوى بالفعل الجنابة والجمعة بطل؛ لتنافي الوجهين

ومحتمل الإجزاء؛ لأن نية الوجوب هي المقصودة فتلفو نية السبب. أو نقول: يقمان له؛ فإن غاية غسل الجنابة رفع الحدث، وغاية غسل الجمعة النظافة، فهو كضم التبرّد إلى التفرّب.

ومن هذا الباب لو جمع في الصلاة على الجنابة الوجوب والندب إذا اجتمع من تجب عليه الصلاة ومن لا تجب، ولو اقتصر على نية الوجوب أجزأ في الموضعين. ويجوز اجتماع نية الندب مع الواجب في مواضع.

منها: نية الصلاة؛ فإنها تشتمل على الواجب منها والمستحب، ولا يجب التعرض لنية المستحب بخصوصه، ولا إلى نية فعل الواجب لوجوبه والمندوب لندبه وإن كان ذلك هو المقصود؛ لأن المندوب في حكم التابع للواجب، ونية المتبوع تغني عن نية التابع.

ومنها: إذا صلى الفريضة جماعة؛ فإنه ينوي الوجوب في الصلاة من حيث هي صلاة، وينوي الندب في الصلاة من حيث هي جماعة، سواء كان إماماً أو مؤتمراً<sup>١</sup>



وإن كان قد اختلف في استحباب نية لإمام للإمامة.

ومنها: إذا أدرك المأموم تكبيرة الركوع مع الإمام، فكبر ناوياً للركوع<sup>١</sup> فقد حكم الشيخ بالاجزاء<sup>٢</sup> وهو مروي<sup>٣</sup>

#### الفائدة الخامسة:

إذا اجتمع أسباب الوجوب في مادة واحدة، كما لو نذر الصلاة اليومية وقلنا بالانعقاد، كما هو مذهب المتأخرين. وكذا لو نذر الصوم الواجب أو الحج الواجب أو استؤجر عن الصلاة الواجبه عن الغير، أو صلى عن أبيه بالتحمل، ففي كل هذه الصور تكفي نية الوحوب، ولا يجب التعرض للخصوصيات، لأن الغرض إبراز الفعل على وجهه وقد حصل، فلا حاجة إلى أن ينوي النائب: «لوجوبه عليّ وعليه» يعني المنوب عنه، فإن الوجوب عليه إنما هو الوجوب على المنوب وقد صار متحملاً له ولو اشمل النذر على هيئة زائدة، فإن كانت زماناً - كما لو نذر الصلاة في أول وقتها، أو أداء الزكاة عند رأس الحول، أو قضاء شهر رمضان في رجب - أمكن أن يجب التعرض لنيته تعيينه في ذلك الزمان، لأنه أمر لم يجب بالسبب الأول، والأقرب عدم الوجوب؛ لأن الوجوب الأصلي صار مشخصاً<sup>٤</sup> بذلك المشخص الزماني، فنيته مصيبة عليه.

وإن كانت هيئة زائدة - كما لو نذر قراءة سورة معينة في الصلاة - ففي التعرض لها الوجهان، والأقرب عدم الوجوب.

ولو نذر قراءة القرآن في صومه فهما أمران متغايران يجب أن يُفرد لكل منهما نية.

١ في «ث» زيادة «والإحرام»، ولعلّه الأسبب كما في نعت القواعد الفقهية، ص ١٧٤، وكما يظهر من النهاية والمبسوط.

٢ النهاية، ص ١١٥؛ المبسوط، ج ١، ص ١٥٨.

٣ الكافي، ج ٣، ص ٣٨٢، باب الرجل يدرك مع الإمام بعض صلاته، ح ٥ - ٦؛ المغني، ج ١، ص ٣٨٩، ح ١١٤٩ و١١٥١؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٣ - ١٤، ح ١٥٢ - ١٥٣، الاستبصار، ج ١، ص ٤٣٥، ح ١٦٧٩ - ١٦٨٠.

٤ في «ث. ن.» «مشخصاً».

## الفائدة السادسة:

الأصل أن كلاً من الواجب والندب لا يعزى عن صاحبه؛ لتغاير الجهتين، وقد يتخلف<sup>١</sup> هذا الأصل في مواضع:

منها: إجزاء الواجب عن الندب في صلاة لاحتياط الذي يظهر الغناء عنه. وكذا لو صام يوماً بنية القضاء عن رمضان فتبين أنه كان قد صامه؛ فإنه يستحق على ذلك ثواب الندب.

وأما إجزاء الندب عن الواجب، ففي مواضع:  
منها: صوم يوم الشك.

ومنها: صدقة الحاج بالتمر ما دام الاشتباه باقياً، فلو ظهر أن عليه واجباً فالظاهر الإجزاء عنه إذا كان من جنس المؤدى، كما يجري الصوم عن رمضان لو ظهر أنه مه.

ومنها: الوضوء المحدد لو بان أنه لحدث، ~~فقط~~ <sup>فقط</sup> الوضوءان والإجزاء أقوى.  
ومنها: لو جلس للاستراحة، فلما قام تبين أنه نسي سجدة، فالأقرب قيامها مقام جلسة الفصل، فيجب السجود، ولا يجب الجلوس قبله.

ومنها: هذه الجلسة لو قام عقبها إلى الخامسة سهواً وأتى بها، وكانت الجلسة<sup>٢</sup> بقدر التشهد؛ فإن الظاهر إجزاؤه عن جلسة التشهد وصحة الصلاة؛ لسبق نية الصلاة المشتملة عليها، بخلاف من توضأ احتياطاً بدءاً، فظهر الحدث؛ فإن النية هنا لم تشتمل على الواجب في نفس الأمر. ولو جلس بنية التشهد ثم ذكر ترك سجدة أجزأت هذه الجلسة عن جلسة الفصل قطعاً، لأن التغاير هنا في القصد إلى تعيين الواجب، لا بالوجوب والندب.

ومنها: لو أغفل لمعة<sup>٣</sup> في العسة الأولى ففعلها في الثانية بنية الاستحباب،

١. كذا في «ك»، وفي سائر النسخ «يختلف».

٢. زيادة من «أ».

٣. اللمعة: القطعة، لسان العرب، ج ٨، ص ٣٦٦، «لمع».

وفيها الوجهان، من حيث مخالفة الوجه، ومن اشتغال نية الطهارة<sup>١</sup> عليها.  
ومنها: لو نوى الفريضة فظن أنه في نافلة فأنى بالأفعال ناوياً للندب أو ببعضها؛  
فإن الأصح الإجزاء؛ للرواية<sup>٢</sup>، وقد أوضحناه في الذكرى<sup>٣</sup>.  
أمّا لو ظن أنه سلّم فنوى فريضة أخرى ثم ذكر نقص الأولى، فالمروي عن  
صاحب الأمر<sup>٤</sup> الإجزاء عن الفريضة لأولى<sup>٥</sup>.  
والسر فيه أن صفة التحريم بالثانية موقوفة على التسليم من الأولى في موضعه  
أو الخروج منها ولم يحصل، فجرت التحريم مجرى الأذكار المطلقة التي لا تغلّ  
بصفة الصلاة، ونية الوجوب في الثانية لعوا لعدم مصادفته محلاً، وحينئذ هل تجب  
نية العدول إلى الأولى؟ الأقرب عدمه، بعدم انعقاد الثانية، فهو يُعَدُّ في الأولى. نعم  
يجب قصد إلى أنه في الأولى من حين تذكّر

#### الفائدة السابعة:

يجب الجرم في مشحّصات النية من التعيين والأداء والفضاء والوجوب والندب مع  
إمكانه، ولا يجزي التردد حيث يمكن العزم، لأنّ القصد إلى الفعل إنما يتحقّق  
مع الجرم.

وقد جاء التردد في مواضع.

منها: الصلاة المنسيّة المشتبهة بين ثلاث الرباعيات، أو المشتبهة في<sup>٥</sup> الأداء  
والفضاء.

ومنها: الزكاة المرددة بين الوجوب والندب على تقديري بقاء المال وعدم بقائه  
ومنها: نية صوم آخر شعبان المرددة بين الوجوب والندب؛ فإنه غير واجب هنا

١. في «أ.ك.» «الاستباحة».

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٣، ح ١٤١٩ و ١٤٢٠.

٣. ذكرى الشيعة، ج ٢، ص ١٨٥ (صن الموسوعة، ج ٢).

٤. الاحتجاج، ج ٢، ص ٥٨٠، ديل الرقم ٢٥٧.

٥. في «أ.ث.» «بين».

وإن وجب في الأولين، ولو فعل ففي إجزائه نظر، أقربه الإجزاء؛ لمصادفته الواقع. ولو ردّد ليلة الشكّ في العيد بين الصوم وعدمه ففيه وجهان، وأولى بالمنع؛ لأنّه تردّد لا في محلّ الحاجة؛ إذ يجب عليه الصوم من غير تردّد.

ومنها: لو شكّ في تعيين الطواف المنسي؛ فإنّه يردّد. ولو شكّ في تعيين النسك المنذور من التمتع أو القران أو الإفراد، أو العمرة المفردة أو عمرة التمتع؛ فإنّ التردد يحري في الأول، وفي إجزائه في العمرتين تردّد، من حيث اختلافهما في الأفعال، وترتب الححّ على إحداها دون الأخرى. وليس الصلاة في الثياب المتعدّدة عند الاشتباه بالنجاسة، والطهارة بالماء المطلق والمصاف عند اشتباههما من هذا القبيل؛ لأنّ لجمع هنا واجب؛ لأنّه من باب ما لا يتم الواجب إلا به.

ومنها: لو نسي تعيين الكفّارة مع علمه بوجوبها، فإنّه يردّد بين الأقسام المحتملة لها (أمّا لو نوى الوجوب مع ظهور أمارّة فإنّ فيه حشواً). ومنها: لو شهد عدل أو جماعة من الصّان<sup>١</sup> أو المتّاق أو النساء برؤية الهلال فنوى الوجوب فصادف رمضان، ففي الإجزاء وجهان، وظاهر الأكثر عدمه. ومنها: لو توهّمت الحائض انقطاع الحيض فنوت<sup>٢</sup> فصادف انقطاعه، أو كان سائلاً فنوت ثمّ انقطع قبل العجر، ففي الإجزاء الوجهان، ويقوى الإجزاء عند قوّة الأمارّة، ككونه على رأس عاداتها أو قريباً منها. ومنها: لو ظنّ المسافر القدوم عادةً قبل لروال فنوى ليلاً، ففي إجزائه لو وافق الوجهان، وكذا الجنب لو نوى الصوم<sup>٣</sup> بعد الجنابة ثمّ اغتسل. ومنها: لو نذر يوم قدوم زيد قطعه في الغد فنوى ليلاً، ففي وجوب الصوم هنا وجهان، وكذا في إجزاء هذه النية إن قلنا بالوجوب.

١. ما بين القوسين زيادة أضفناها من «ث»، وفيه موجود في نصوص القواعد الفقهيّة، ص ١٧٧، ولعلّه الأتمسب.

٢. زيادة «الصبيان أو» من «أ».

٣. أي نوت الصوم.

٤. زيادة من «ح».

ومنها: لو ظنَّ دخول الوقت فتطَهَّرَ بيته الوجوب فطهر مطابقتها، فإن كان لا يمكنه العلم أجزاً قولاً واحداً، وإن كان متمكناً من العلم ففيه الوجهان.  
ومنها: لو ظنَّ ضيق الوقت فتيمم فرصاً، فإن صادف الضيق أجزاً، وإن صادف السعة أجزاً مع عدم التمكن من العلم، ومع التمكن الوجهان وكذا لو ظنَّ ضيق الوقت إلا عن العصر فصلاً، ثم تبين السعة فالأقرب الإجزاء إذا وقعت في المشترك بينها وبين الظهر، أو دخل وقت المشترك وهو فيها، ولو دخل المختص بالعصر وهو فيها ففيه الوجهان.

ولو وقعت العصر في الأربع المختصة بالظهر بحيث يكون قد بقي بعد العصر مقدار أربع ركعات لا أزيد فالأقرب أنها لا تجزي، ويبعد المصير الآن، ويقضي الظهر، ويحتمل الإجزاء إما بناءً على اشتراك الوقتين دائماً، وإما لتعاضدهما، فكان العصر قد اقترضت من الظهر وقتها وعوضتها بوقت نفسها، وهو ضعيف، وإلا لكان ينوي في الظهر الأداء في هذه الأربع، وظاهرهم عدمه، وإما ينوي القضاء لو قلنا بإجزاء العصر.

ومنها: لو ترك الطلب فتيمم ثم ظهر عدم الماء.  
ومنها: لو صلى إلى جهة يشك أنها مقبلة فصادفت أو شك في دخول الوقت فصلّى فصادف، والأقرب عدم الإجزاء، لا مع الظن حيث لا طريق إلى العلم ومنها: لو صلى خلف الحنثي فظهر أنه رجل، وفيه التفصيل المذكور.  
ومنها: لو صلى على ميت يشك أنه من أهل الصلاة فصادف، أو تيمم للصلاة على الميت شاكاً في تفسيله، وقلنا لا يشرع<sup>١</sup> التيمم قبل الغسل، فصادف كونه قد غسل.

ومنها: إذا كان في مطمورة<sup>٢</sup> فتحزى شهر الصيام فصادف. وهنا قد نصّ الأصحاب على إجزائه ما لم يتقدم على شهر رمضان، ولو أوجبنا الاجتهاد هنا

١ في «أ، ث»: «لا يسوغ».

٢. المطمورة حفرة تحت الأرض أو مكان تحت الأرض قد هُتِنَ حفيّاً يطمر فيها الطعام والمال لئلا يعرف،

ج ٤، ص ٥٠٢، «طبر».

فصام من غير اجتهاد فصادف، ففيه الوجهان.  
ومنها: لو صام من عليه كفارة مرتبة قبل علمه بمجزئه عن المتق فصادف عجزه.  
ومنها: إذا شك في دخول شؤل، فأحرم بالحق أو بعمره التمتع فصادف دخول شؤال.  
ومنها: إذا أحرم بالعمره المفردة ناسياً للتحلل من الإحرام بالحق، أو أحرم بحق التمتع ناسياً للإحلال من العمره، فصادف لتحلل.

#### الفائدة الثامنة:

تعتبر النية في جميع العبادات إذا أمكن فعلها على وجهين إلا النظر المعرف؛  
لوجوب معرفة الله تعالى، فإنه عبادة ولا تعتبر فيه النية؛ لعدم تحصيل المعرفة قبله.  
والأ<sup>١</sup> إرادة الطاعة، أعني النية؛ فإنها عبادة ولا تحتاج إلى نية، وإلا لتسلسل.  
وما لا يمكن فيه اختلاف الوجه ذكره الوديعه، وقضاء الدين - لا يحتاج إلى نية معبرة وإن احتاج في استحقاق الثواب إلى قصد التقرب إلى الله تعالى.

#### الفائدة التاسعة:

للنية غايتان:

إحداهما: التمييز.

والثانية: استحقاق الثواب.

وإن كان الفعل واجباً فإنه يستفيد المكف بالفعل الخلاص من الذم والعقاب، وبالثرك يتعرض لاستحقاقهما، وهذه غاية ثالثة.

ثم ينقسم الواجب إلى قسمين:

أحدهما: ما الغرض الأهم منه برونه إلى الوجود، كالجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقضاء الدين وشكر النعمة ورد الوديعه، وهذا القسم يكفي مجرد

١. في «د» ونقد القواعد الفقهية، ص ١٧٩. «ولا» ركنية «والأ» مطروقة على كلمة «إلا النظر» التي تقدمت قبل سطر.

فعله عن الخلاص من تبعه الذم والعقاب، ولا يستبج الثواب إلا إذا أريد به التقرب إلى الله تعالى.

الثاني: ما الغرض الأهم منه تكميل لنفس وارتفاع الدرجة في المعرفة<sup>١</sup>، والإقبال على الله تعالى، واستحقاق الرضى من الله تعالى وتوابعه من المنافع الدنيوية والأخروية، كالتعظيم في الدنيا، ولثواب في الآخرة، وهذا القسم لا يقع مجزئاً في نظر الشرع إلا بنية القربة.

### الفائدة العاشرة:

يجب ترك المحرمات ويسحب ترك المكروهات ومع ذلك لا تجب فيه النية، بمعنى أن الامتنال حاصل بدونها وإن كان استحقاق الثواب بالترك متوقفاً على نية القربة. وهذه التروك يمكن استناد عدم وجوب النية فيها إلى كونها لا تقع إلا على وجه واحد؛ فإن الترك لا تعدد فيه، ويمكن استناد عدم الوجوب إلى كون الغرض الأهم منها هجران هذه الأشياء؛ ليستعد بواسطتها للعمل الصالح ومن هذا الباب الأفعال الحاركة محرى التروك، كغسل النجاسة عن الثوب والبدن؛ فإنه لما كان الغرض منها هجران لنجاسة وإمالتها جرت محرى الترك.

### الفائدة الحادية عشرة:

التميز الحاصل بالنية تارة يكون لتمييز العادة عن العادة، كالوضوء والغسل؛ فإنه كما يقع كل منهما عبادة يقع عادة، كالتنظيف ولتبرّد، والتداوي. وتارة لتمييز أفراد العبادة، كالغرض عن الفعل والأداء عن القضاء، والقربة عن الرياء. وربما جعل التميز الحاصل بالقربة من قبيل امتياز العبادة عن العادة؛ لأن الرياء المقصود في العبادة يخرجها عن حقيقة العبادة، فهو كالفعل المعتاد. ولا بد من استيعاب المعيّزات في النية - وإن كثرت - تحصيلاً للغرض منها.

١. في «ن»: «بالمعرفة» بدل «في المعرفة».

### الفائدة الثانية عشرة:

كل ما يعتبر في صحة العبادة لا يخرج عن الشرطية والجزئية، وإزالة الموانع من قبيل الشروط.

وقد اختلف في النية، هل هي من قبيل الشروط باعتبار تقدمها على العبادة ومصاحبتها لمجموع الصلاة مثلاً، وهذا هو حقيقة الشرط، ويقابله الجزء وهو ما يقارن العبادة، أو لا يصاحب المجموع؟

ويحتمل الفرق بين نية الصوم<sup>١</sup> وباقي العبادات، فتجعل شرطاً في الصوم وركناً في باقي العبادات؛ لأنَّ تقدُّم نية الصوم على وجه لا يشتبه بالمقارنة. نعم، لو قارن بها الصوم؛ فإنه جائز، على الأصح<sup>٢</sup>، وانسحب فيها الخلاف. وربما قيل إن جعلنا اسم العبادة يطبق عليها من حين النية فهي جزء على الإطلاق، وإلا فهي شرط.



وقيل أيضاً:

كل ما اعتبرت النية في صحته فهي ركن فيه، كالصلاة، وكل ما اعتبرت في استحقاق الثواب به فهي شرط فيه كالجهاد، والكف عن المعاصي، وفعل للمباح، أو تركه إذا قصد به وجه راجح شرعاً<sup>٣</sup>.

ولا ثمرة مهمة في تحقيق هذا؛ فإنَّ لإجماع واقع على أنَّ النية معتبرة في العبادة، ومقارنته لها غالباً، وأنَّ فواتها يحلُّ بصحتها، فيبقى النزاع في مجرد التسمية وإن كان قد يترتب على ذلك أحكام نادرة ذكرناها في الذكرى<sup>٤</sup>، كصحة صلاة من تقدَّمت نيته على الوقت، ونية الوصوء المنوي به الوجوب.

١. قال المحقق في المحجب، ج ٢، ص ١٥٠: «أما جزء الصلاة» وقال العلامة في منتهى المطلب، ج ٥، ص ٩، أنها شرط للصلاة.

٢. في ٥ «إصاغة» وعلى وجهه.

٣. قال به ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٢٧١-٢٧٢ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٤٥، المسألة ١٢.

٤. راجع فتح العزيز، ضمن المجموع، ج ٣، ص ٢٥٤؛ وحكم السيوطي عن العلاني في الأشياء والنظائر، ص ٤٣.

٥. ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ١٧٧ وما بعدها (ضمن الموسوعة، ج ٧).



فإن قلت: ما تقول في التيمم فإنه غير معتاد؟ فليتم افتقر إلى النية المميّزة؟  
قلت: ليس التميّز بين العبادة والعادة ممّا يُمتنع<sup>١</sup> شرعيّة النية لأجلها، بل الركن  
الأعظم فيها التقرب، فلا بدّ من قصده في اتيمم كغيره؛ ولأنّ التميّز حاصل منه  
بالنسبة إلى الفرض والنفل، والبذل عن الأصغر والأكبر.

### الفائدة الثالثة عشرة:

قضية الأصل وجوب استحصار النية فعلاً في كلّ جزء من أجزاء العادة؛ لقيام دليل  
الكلّ في الأجزاء؛ فإنّها عبادة أيضاً، ولكن لما تعدّر ذلك في العبادة البعيدة المسافة  
أو تعدّر في القريبة المسافة، اكتفي بالاستمرار الحكمي، وفُسّر بتجديد العزم كلّما  
ذكر<sup>٢</sup>. ومنهم من فسّره بعدم الإنسان بالمعناهي<sup>٣</sup>، وقد بيّنا في رسالة الحج<sup>٤</sup>.  
فلو نوى القطع فإن كان المنوى إحراماً، لم يفسد إجماعاً، لأنّ محلّلاته معلومة؛  
ولأنّه لا يبطل بفعل المفسد، فلأن لا يبطل بنية القطع أخرى.  
وإن كان صوماً ففهو وجهان: من يغلب شبه الفعل، أو شبه الترك عليه<sup>٥</sup>.  
وإن كان صلاةً فوجهان مرتبان، وأولى بالبطان؛ لأنّها أفعال معضة كان من  
حقّها استصحاب النية فعلاً في كلّ منها، فلا أقلّ من الاستصحاب الحكمي، وظاهر  
أنّ نية القطع تنافي الاستصحاب الحكمي  
ووجه عدم التأثير النظر إلى قوله<sup>٦</sup>: «تحرّيمها التكبير وتحليلها التسليم»<sup>٧</sup>.

١ في «ث» ونص القواعد الفقهية، ص ١٨٢ «ينسخ»

٢ راجع قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ابن عبد السلام، ص ٦٥٤ - ٦٥٥

٣ قاله فخر المحققين في إيضاح الفوائد، ج ١، ص ١٠١ - ١٠٢؛ والسوي في المجموع شرح المذهب، ج ٢،  
ص ٢٧٨ ونسبه أيضاً إلى أصحابه؛ والراعي في فتح التمر، المطبوع في هامش المجموع، ج ٢، ص ٢٥٨.

٤ رسالة الحج أي المسلك الصغير، ص ٢٢٥ وما بعدها (صن الموسوعة، ج ١٨).

٥ يعني أنّه لو غلب في الصوم جانب الفعل يبطل لو نوى قطع - لا احتياج الفعل إلى النية، ولو غلب جانب الترك  
لا يبطل، لأنّ المتروك لا يحتاج إلى النية، فلا تؤثر فيه نية القطع.

٦ الكافي، ج ٣، ص ٦٩، باب النوادر، ج ٢؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٦، ح ١٦١؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٠١.

ح ٢٧٥ و ٢٧٦ باختلاف بسيط

ومقتضاهما الحصر، ولأن الصلاة عبادة واحدة وكل جزء منها العبادة فيه إنما هو بالنظر إلى المجموع؛ فإذا تحقق انعقادها بالتكبير بعد النية لم تؤثر القصور اللاحقة لذلك؛ لأنها لم تصادف ما يجب فيه النية فعلاً.

أما الوضوء والغسل، فإن نية القطع تبطل بالنسبة إلى ما بقي لا إلى ما مضى؛ لأنه أفعال منفصلة وخصوصاً الغسل. نعم، لو خرج الوضوء عن الموالاة أثر ذلك باعتبار فوات الشرط، لا باعتبار تأثير النية في الماضي.

#### الفائدة الرابعة عشرة:

التردد في قطع العبادة فيه وجهان مبتنيان على تأثير نية الخروج، أو نية فعل المنافي، وأولى بالصحة؛ لأن المنافاة غير متحققّة بالنظر إلى كون التردد ليس على طرف النقيض بالنسبة إلى النية المصححة للعبادة.

والوجه أنهما سواء؛ لأن أقل أحوال الاستصحاب الحكمي الجزم بالبقاء على ما مضى، والشك ينافي بالجزم.

وأما نية فعل المنافي، فهي كنية الخروج من العبادة تؤثر حيث تؤثر وتنفي حيث ينفي التأثير. فلو نوى الصائم الإفطار فهو كنية القطع، ويقوى عدم تأثير النية في الصوم؛ لأن الصوم لا تبطل حقيقته بنفس فعل المنافي، ولهذا وجبت الكفارة لو أفطر ثانياً؛ فلأن لا يبطل بنيته أولى.

فإن مبع وجوب الكفارة الثانية فلما؛ أن نستدل بأن نية المنافي لو أبطلت الصوم<sup>١</sup> لما وجبت كفارة أصلاً؛ لأن الأكل والجماع مسبوقان بنية فعلهما، فإذا أفسدت النية صادفاً صوماً فاسداً، فلا يتحقق به كفارة، والإجماع على خلافه، إلا أن يقال بقول الشيخ أبي الصلاح الحلبي<sup>٢</sup>، وقول شيخنا الإمام فخر الدين بن المطهر<sup>٣</sup> من أن ترك النية في الصوم موجب للكفارة (فإن سياق هذا القول يقتضي أن نية المنافي أو

١. زيادة من النص.

٢. الكافي في الفقه، ص ١٨٢، وحكاها عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٥٤، المسألة ١٩.

نية الخروج توجبان الكفارة<sup>١</sup> إما بمجردهما، أو بشرط انضمام المنافي إليهما<sup>٢</sup> إلا أنه يلزم من الأول ارتكاب وجوب كفارتين بالجماع: إحداهما على نيته، والأخرى على فعله ولم يقل به أحد من العلماء.

### الفائدة الخامسة عشرة

يمكن اجتماع نية عبادة في أثناء أخرى، كنية الزكاة والصيام في أثناء الصلاة، وقد تضمن القرآن العزيز إيتاء الركاة في حال الركوع<sup>٣</sup> على ما دل عليه النقل من تصديق علي عليه السلام بحال ركوعه، فأُنزلت فيه الآية<sup>٤</sup>.  
أما لو كانت العبادة الثانية منافية للأولى - كما لو نوى في أثناء الصلاة طوافاً - فهو كنية القطع.

ولو نوى المسافر في أثناء الصلاة المقام وجب الإتمام، ولا يكون ذلك تغييراً مفسداً، والسر فيه أن النية السابقة اشتملت على أصل الصلاة والباقي كالمكرّر، فلا يقدح عدم تقدّم نية. على أن للملتم أن يلتزم بوجوب النية لما راد على المقدار المنوي أولاً، ولا استبعاد فيه وإن لم تصاحبه تكبيرة الإحرام؛ لانعقاد أصل الصلاة بها ولو نوى المقيم في أثناء الصلاة السفر قبل أن يصلي على التمام، ففي جواز رجوعه إلى القصر ثلاثة أوجه: ثالثها: الفرق بين من تحاوز التقصير وبين من لم يتحاوز، وهنا لا قادح؛ لعدم زيادة شيء على العبادة وإنما هو حذف شيء منها. نعم، وجه الإتمام قوي؛ لقولهم عليه السلام «الصلاة على ما افتتحت عليه»<sup>٥</sup>؛ ولوجوب إتمام العبادة الواجبة بالشروع فيها.

١. ما بين القوسين إضافة من «ت»، «و» وأيضاً موجود في بعض النسخ الفقهية، ص ١٨٤.

٢. إيضاح الفوائد، ج ٤، ص ٦٢ في كتاب النذر.

٣. المائدة (٥) ٥٥.

٤. راجع التبيان، ج ٢، ص ٥٥١؛ وتفسير الطبري، ج ٤، ص ٦٢٨؛ ومجمع البيان، ج ٣، ص ٢١٠ - ٢١١، ذيل الآية ٥٥ من المائدة (٥).

٥. بحسب رواد العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ١٠٥، المسألة ٣٥٩ عن النبي ﷺ؛ ويضافت ورد في الفقيه، ج ١، ص ٣٥٨، ضمن الحديث ٣١ - ١٠؛ وتهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٩٧، ح ٧٧٦، ص ٣٤٣، ح ١٤١٩.

### الفائدة السادسة عشرة:

العدول من الصلاة المعيّنة إلى صلاة أخرى أو من الصوم فريضة إلى الصوم نافلة أو بالعكس ليس من باب نية فعل المنافى، إذ لا تغيّر فاحشاً فيه، وكذا في العدول من نكح إلى آخر، ومن نكح التمتع إلى قسيمة، وبالعكس.

ويجب في هذه المواضع إحداث نية العدول إليه، ويحرم التلفّظ بها في أثناء الصلاة، فلو فعله بطلت، بخلاف باقي العبادات، أو التلفّظ بها في أول الصلاة؛ فإنّه جائز، ولكنّ الأولى تركه؛ لأنّ مسمى النية هو الإرادة القلبية وهو حاصل، فلا معنى للتلفّظ، ولأنّ السلف لم يؤثّر عنهم ذلك.

ومن زعم استحباب التلفّظ<sup>١</sup> ليجمع بين التبعيد بالقلب واللسان فقد أبعد؛ لأنّنا نمنع كون التلفّظ باللسان عبادة، وليس النزاع بلا فيه.



### الفائدة السابعة عشرة:

اقتران عبادتين في نية واحدة جائز إذا لم تتنافيا، فتارة تكون إحداها منفكة عن الأخرى، كنية دفع الزكاة والخمس، وتارة مصاحبة لها، كنية الصوم والاعتكاف، أو تابعة لها، وتتحقّق التبعية في أمور

منها؛ لو نوى النظافة في الأغسال المسنونة؛ فإنّ النظافة تابعة للغسل على وجه التقرب، بل هي المقصودة من شرعية الغسل.

ومنها: نية تحسين القراءة في الصلاة، ونية تحسين الركوع والسجود ليفتدى به لا لاستجلاب نفع، ولا لدفع ضرر.

ومنها: أن يزيد الإمام في ركوعه انتظاراً للمسبوق ليفيده ثواب الجماعة، ويستفيد الإمام بزيادة عدد الجماعة المقتضي لزيادة الثواب؛ فإنّه إعانة للمأموم على الطاعة، والإعانة على الطاعة طاعة؛ لأنّ وسيلة الشيء يلحق بها حكمه.

١. نسبة الشراري إلى بعض الشافعية في المذهب، ج ١، ص ١٠١ وقال ومن أصحابنا من قال، ينوى بالقلب ويتلفّظ باللسان.

وتوهم بعض العامة منعه؛ لأنه شرك في العبادة<sup>١</sup>.  
وهو مدفوع بما قرّرناه، ولأنه لو كان ذلك شركاً في العبادة لكان لاحقاً بالأذان والإقامة، والأمر بالمعروف، بل بتعليم العلوم، وليس كذلك بالإجماع.  
ومنها: رفع الإمام صوته بالقراءة في الجهرية لیسعه المأمومون<sup>٢</sup>، ورفع الخطيب صوته في الخطبة، ورفع القارئ صوته بالقراءة وتحسينه لاستجلاب الاستماع المستتبع للطف، لا لاستحلاب شغفهم ودفع الضرر.  
ومنها: أنه إذا وجد منفرداً يصلي استحب له أن يؤتمّ أو يأتّم به؛ لقوله ﷺ - وقد رأى رجلاً يصلي منفرداً - «من يتصدق على هذا» فقام رجل فصلّى خلفه<sup>٣</sup>.

#### الفائدة الثامنة عشرة:

لا يحب عندنا النقل بالشروع فيه إلا الحج والاعمار، وفي الاعتكاف للأصحاب ثلاثة أوجه: الوجوب بالشروع، ووجوب بمضي يومين، وعدم الوجوب، وأوسطها وسطها.

نعم، يكره قطع العبادة المندوبة بالشروع فيها، وتؤكد الكراهية في الصلاة، وفي الصوم بعد الزوال.

#### الفائدة التاسعة عشرة:

جوز بعض الأصحاب الإيهام في تبة الزكاة بالسببة إلى خصوصيات الأموال<sup>٤</sup>، فلو وجب عليه شاة في الغنم وشاة في الإبل وبوى إخراج شاة برئت الذمة وإن لم يعين أحدهما.

نعم، يشترط قصد الزكاة المالية.

١. راجع المذهب، الشيرازي، ج ١، ص ١٢٤.

٢. في «ت»: «المأموم».

٣. مسند أحمد، ج ٣، ص ٤٢٩، ح ١١٠١٦، سنن الدارمي، ج ١، ص ٣١٨، وفيهما: «فصلّى معه».

٤. قاله العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٥، ص ٣٣٢، المسألة ٢٤٢.

ولا يخلو من إشكال؛ لأن البراءة إن نسبت إلى أحد المالين بعينه فهو تحكم بغير دليل، وإن نسبت إليهما بمعنى التوزيع فهو غير منوي «وإنما لكل امرئ ما نوى»<sup>١</sup>. وتظهر الفائدة فيما لو تلف أحد الصائين قبل التمكن من الدفع بعد أن دفع عن الأول.

فإن قلت: كيف يتصور عدم التمكن وقد كان يمكنه دفع الشاتين إلى من دفع إليه إحداهما؟

قلت: يتصور ذلك في ابن السبيل لا يعوزه إلا شاة وشبهه. وأما الإيهام في العتق عن الكفارة، ففيه خلاف مشهور، والأقرب المنع سواء اتحدت الكفارة جنساً أو اختلفت. وأما الإيهام في النسك، فقد صرح الأصحاب بمعه حيث يكون المكلف مخاطباً بأحدهما، كالحج أو العمرة، ولو لم يجب عليه أحدهما والزمان غير صالح للحج وجبت العمرة. وإن صالح لهما كأشهر الحج، ففيه وجهان: التخيير، والبطان؛ لعدم التميز الذي هو ركن في النية.

### الفائدة العشرون:

تحري النية في غير العبادات ولها موارد. منها: قصد ركة التجارة أو القنية، ويتفرع عليها لو لم يستمر على قصد التجارة إما بأن نوى القنية أو نوى رفض التجارة؛ فإنه تنقطع نية التجارة، فلو عاد إلى نية التجارة بنى على صيرورة المال تجارة بالنية وإن لم تقارن التكسب وعدمه، فإن قلنا به عادت التجارة، وإلا فلا.

ومنها: قصد المسافر المسافة، وهو معتبر في القصر، فلو رفض القصد انقطع الترخيص، فلو عاد اشترطت المسافة من حيث ضرب في الأرض بعد عود النية. ومنها: لو نوى الأمين الغيابة، فإن كان سبب أمانته الشارع - كالملتقط - صار

١. تهذيب الأحكام ج ١، ص ٨٣، ح ٢١٨؛ وج ٤، ص ١٨٦، ح ٥١٩؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ٣، ح ١؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٥١٥-١٥١٦، ح ٧-١٩/١٥٥؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٦٢، ح ٢٢٠١.

ضامناً بنية الخيانة، وإن كان سبب أمانته المالك - كالوديعة والعارية والإجارة - لا يضمن بمجرد النية

ومنها: نية الحائز للمباح، وهي ممسكة مع العيارة، ولو نوى ولم يحز لم يملك قولاً واحداً، ولو حاز ولم يتوقفه وجهان، الأقرب انتفاء الملك.

ومنها: لو أحيا أرضاً بنية جعلها مسجداً أو رباطاً أو مقبرة، فيحتمل صيرورتها بالنية إلى تلك الغايات؛ لأنه نوى شيئاً يحصل له، والأقرب افتقاره إلى التلطف وحيثئذ هل يملك بتلك النية؟ فيه وجهان مبيتان على أن الملك الضمني هل هو كالحقيقي أم لا؟ فعلى الأول يملك، وعلى الثاني لا يملك، والأول قريب<sup>١</sup>.

ومنها: أن سائر صغ العقود والإيقاعات يعتبر القصد إلى الإنشاء فيها، سواء كانت بالصريح أو بالكناية عندما في موضع جواز الكناية، كما في العقود العائرة، كالوديعة والعارية.

والنية هنا هي القصد إلى التلطف بالصيغة <sup>للمبدأ</sup> غايتها، فلو قصد اللفظ لا لإرادة عايته - كما في المكره - لم يقع العقد ولا الإيقاع، سواء قصد ضد عايته كما لو قال: «بعتك» وقصد الإخبار، أو قال «يا طالق» وقصد الداء، أو لم يقصد شيئاً

ولو انتفى قصد اللفظ - كما في الساهي والائم والغافل - بطل بطريق الأولى<sup>٢</sup>. ولا يكفي القصد في أركان العقد إذا لم يتلطف به، كما لو قال: «بعتك بمائة» ونوى الدراهم، أو «خالعك بمائة درهم» وأراد نقداً محصوفاً، فظاهر الشيخ أبي جعفر<sup>٣</sup> ومن تبعه الصحة<sup>٤</sup> ويتبع الإرادة، ويمكن نقول به هنا وفي البيع إذا كانا قد تواطأ على ذلك؛ لأنه كالمفوض.

والبطالان قوي؛ للإخلال بركن العقد.

١. هي «ث» «أقرب».

٢. اتفقت النسخ في جميع المواضع وهي ستة على نص «بطريق الأولى» وهو على الإضافة، ومعناه بطريق الأولوية، وليس على الوصفية.

٣. المبسوط، ج ٤، ص ٢٤٩.

٤. منهم ابن البرزنج في المهدية ج ٢، ص ٢٦٩.

ومنها: تأثير النية في تعيين الزوجة والمعنى فيما لو قال: «زوجتي طالق» ونوى زينب، أو «عبدى حر» ونوى تغلب. ولو تجردا عن النية ففي وقوعهما وجهان، فإن قلنا به أنشأ التعيين من بعد.

ومنها: جريان النية في الأيمان والنذور والعهود بالنسبة إلى مخصصات<sup>١</sup> نوع من جنس وشبهه، كما لو حلف أن لا يأكل ونوى اللحم، أو لا يأكل اللحم ونوى لحم الأبل، فيؤثر ذلك في القصر على ما نواه.

وكما يجوز تقيد المطلق بالنية - كما ذكرناه - يجوز تخصيص العام بها، فلو قال: «لا دخلت الدار» ونوى دخولا خاصا أو موقتا صح.

ولو قال: «لا سلمت على زيد» وسلم على جماعة هو فيهم، ونوى خروجه، أو التسليم على من عداه لم يحنت.

أما الفعل، فالأقرب عدم حواز الاستثناء فيه، كما لو قال: «لا دخلت على زيد» فدخل على جماعة هو فيهم ونوى الدخول على غيره، والشيخ جوزة<sup>٢</sup> كالاستثناء في القول؛ إذ النية مؤثرة في الأفعال؛ لا اعتبارها في العبادات ومعظمها أفعال، فتكون مؤثرة هنا وليس ذلك ببعيد.

فإن قيل: لا ينتظم «دخل على العلماء إلا على قوم منهم» وينتظم «سلم عليهم إلا على قوم منهم».

قلت: لم لا يكون الباعث على الدخول مشحوا له. فإن الباعث على الدخول يتصور تخصيصه بقوم دون قوم، ويكون ذلك صالحا لتخصيص الدخول، ويمنع عدم انتظامه على هذا التقدير.

ولو أخبر عن إرادة خلاف الظاهر في اليمين المتعلقة بحق آدمي فإنه لا يقبل ظاهرا، ولكنه يدين به باطنا، كما لو قال: «ولله لا وطئتها» ثم قال: «قصدت في غير المأتي، أو شهرا، أو في السوق».

ويحتمل القبول؛ لأنه أخبر عما يحتمل بطله وهو أعرف بقصده.

١. في «ن»: «مخصصات».

٢. المبسوط، ج ٦، ص ٢٢٦-٢٢٧.



ولو كان هناك قرينة تدلّ على التخصيص، قيل قطعاً؛ إذ قد علم بجوار إطلاق العام وإرادة الحاص، فلو قال «لا كلّمْتُ أحداً» ونوى زيداً، فإن قصد مع ذلك إخراج من عدا زيداً من نسبة عدم التكمّم، قصر اللفظ على زيد، وجاز تكليم غيره، وإن لم يجر إخراج من عداه، فانّ ظاهر أنّه خارج، أمّا على القول بمفهوم اللقب<sup>١</sup> فظاهر، وأمّا على القول بعدمه<sup>٢</sup>، فلأنّ من عدا زيداً على أصل حكمه قبل اليمين، فلا يخرج عنه إلّا بمخرج، واللفظ المنويّ به الخصوص كالناص على الخصوص، فهو في قوّة «لا كلّمْتُ زيداً» وبالإجماع على أنّه لا يحرم تكليم غيره في هذه الصورة، فكذا ما هو في معناها

وقال بعض المعجبين برأيه من أهل الرأي<sup>٣</sup>، إنّ هذا اللفظ صالح لمن عدا زيداً بالقصد الثاني، كما أنّه يتناول زيداً بالقصد الأوّل، وذكر زيد - كذكر فردٍ من أفراد العام الذي ثبت في الأصول أنّه غير مخصّص - كخبر شاة ميمونة<sup>٤</sup>، مع خبر العموم في الإهاب<sup>٥</sup> ولأنّ انضمام غير المستقلّ بنفسه إلى المستقلّ بصير الأوّل في حكم المستقلّ، كما في الاستثناء والشرط والصع والعلية، مثل: «لا لبت ثوباً إلّا القطن» أو «إن كان غير القطن» أو «قطناً» أو «بني شهر» ولم شت مثله في التّية حتّى يصير اللفظ بها غير مستقلّ في الإفادة، بل لّية جارية محرى انضمام المستقلّ إلى المستقلّ، وظاهر أنّه لا يغيّر حكمه، كما لو قال: «له عليّ عشرة تنقص تسعة» أو قال: «له عليّ عشرة، خمسة منها لي».

ولو قال: «لا كلّمْتُ أحداً ولا كلّمْتُ زيداً» كان مقتضياً لتحريم كلام زيد بالعموم تارة، وبالخصوص أخرى، ومقتضياً لتحريم كلام غير زيد بالعموم. فإن عورض بأنّ قوله «لا لبت ثوباً قطناً» يتخصّص به مع عدم المنافاة بين

١. سيه الأمدى إلى الدقائق وأصحاب أحمد بن حنبل في الإحكام في أصول الأحكام ج ٤، ص ٩٠.

٢. راجع الإحكام في أصول الأحكام ج ٤ ص ٩٠، فنه متفق فيه بين العلماء إلّا الدقائق وأصحاب أحمد.

٣. لم يشر على قائله.

٤. صحيح مسلم ج ١، ص ٢٧٦، ح ١٠٠/٣٦٣.

٥. مستد أحمد ج ٥، ص ٤٠٣، ح ١٨٣٠٢ و ١٨٣٠٥ و ١٨٣٠٨.

الثوب المطلق وبين القطن.

أجيب بما ذكرناه من الاستقلال وعدمه<sup>١</sup>؛ فإن «قطناً» غير مستقل، فلما انضم إلى المستقل صيره غير مستقل بدونه، ومخصص بالقطن، بخلاف النية فإنه لم يثبت لها حكم اللفظ في الانضمام<sup>٢</sup>.

قلت: وهذا لا تحقيق له؛ لأن صلاحية اللفظ لمن عدا زيدا مع نية زيد به ممنوع، ولا يلزم من صلاحيته مع الإطلاق صلاحيته مع التقييد؛ لأن التقييد ينافي الإطلاق من حيث إنه إطلاق

وأما خبر الشاة<sup>٣</sup> وخبر العموم<sup>٤</sup>، فهما خبرن مستقلان، فلذلك جمع بينهما؛ لعدم التنافي.

وأما صورة النزاع، فإنه كلام واحد يتبع مدلوله، ولا يعلم ذلك إلا من قصد الالفاظ وإن كان محكم عليه من حيث الظاهر بإحراء اللفظ على ظاهره، والتقدير أن الالفاظ إنما قصد بالعام جرياً من جزئياته، فكيف تكون بجميع الجزئات مقصودة؟

وأما كون النية لم يثبت لها حكم اللفظ في الانضمام، فهي جارية مجرى المستقل في أنه لا يعبر بالحكم في الأول، فجوابة انضمام الاستثناء والشرط والصفة والغاية إلى اللفظ إنما اقتضى قصره باعتبار اقتران ذلك بنية الخصوص؛ إذ لو صدرت هذه المخصصات من العاقل والساهي لم يكن لها أثر نعم، لا يثبت حكم ذلك ظاهراً إلا باللفظ، ولما كان حكم الأيمان إنما يستفاد من المكلف - لأن غالبها تُدين له - استغني فيه عن اللفظ، ولهذا لو استثنى في يمينه أو اشترط أو قيدها بغاية، كان ذلك مقبولاً بالنسبة إلى الحالف، وإذا قبلت هذه النسبة بالنسبة إليه فالمؤثر في الحقيقة إنما هو النية، فكما يحمل اللفظ على مقتضاء مع تلك الألفاظ، فكذا مع النية التي هي أصل اعتبار تلك الألفاظ وجعلها مخصصة.

على أننا نقول: لا نسلم دلالة العام على أفراده حال نية الخصوص، فليست النية

١. تقدم في ص ٥٦.

٢. لم نشر على قول هذا المجيب.

٣ و ٤. تقدم في ص ٥٦، الهامش ٥ و ٤.

هنا منضمة إلى اللفظ الدال على العموم، بل النية جاعلة اللفظ العام في معنى اللفظ الخاص، فلا ينتظم قوله: «إن نضمام النية كإضمام المستقل إلى المستقل» إذ لا استقلال هنا في اللفظ العام؛ لعدم نيته، وإنما صار مدلول اللفظ بالنية إلى ذلك الخاص.

ومنها: تأثير النية في الدفع عن الدين المرهون به، ولو خالفه المرتهن حلف الدافع؛ لأنه أعرف بقصده.

ولو لم ينو حالة الدفع ففي التقسيط أو مطالبه بإنشاء النية الآن وجهان.

### الفائدة الحادية والعشرون:

لا تؤثر نية المعصية عقاباً ولا ذمماً ما لم يتلبس بها. وهو مما ثبت في الأخبار العفو عنه<sup>٢</sup> ولو نوى المعصية وتلبس بما يراه معصية فظهر خلافها، ففي تأثير هذه النية نظر؛ من أنها لما لم تصادف المعصية فيها صارت كمية مجردة، وهي غير مؤاخذ بها، ومن دلالتها على انتهاكه الحرمة وحرمة على المعاصي.

وهو ذكر بعض الأصحاب أنه لو شرب المباح متشبهاً بشارب المسكر فعل حراماً<sup>٣</sup>. ولعله ليس بمجرد النية، بل بانضمام فعل الحوارح إليها. ويتصور محل النظر في صور:

منها: ما لو وحد امرأة في منزل غيره فظنها أجنبية فأصابها فتبين أنها زوجته أو أخته.

ومنها: لو وطئ زوجته لظنها حائضاً فبانت طاهراً.

ومنها: لو هجم على طعام بيد غيره فأكل منه، فتبين أنه ملك الأكل.

١ في «ن» «اللفظ».

٢ كذا في «ن»، وفي سائر النسخ زيادة «غير».

٣ الكافي ج ٢، ص ٤٢٨ - ٤٣٠، باب من يهمل بالصحة والسبب ح ١ - ٤؛ وراجع وسائل الشريعة ج ١، ص ٤٩ -

٥٦، باب استحباب نية الخير والعزم عليه من أبواب مقدمة العبادات.

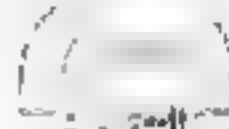
٤ الكافي في الفقه ص ٢٧٩، وفيه: «المعاقرة بالداء» بمعنى الحمر، والمراد شرب الحلال تشبيهاً بشربها،

المهذب ابن البراج ج ٢، ص ٤٢١، وفيه: «بصاكن» في الكافي مع شرح كامل في هامشه حول «المعاقرة».

ومنها: لو ذبح شاة يظنها<sup>١</sup> للغير بقصد العدوان فظهرت ملكه.  
ومنها: ما إذا قتل نفساً يظنها<sup>٢</sup> معصومة فبانت مهدورة.  
وقد قال بعض العامة: يحكم بعسق متعاطي ذلك؛ لدلالته على عدم المبالاة  
بالمعاصي، ويعاقب في الآخرة ما لم يتب عقاباً متوسطاً بين عقاب الكبيرة والصغيرة<sup>٣</sup>.  
وكلاهما تحكم وتخرص على الغيب.

### الفائدة الثانية والعشرون:

روي عن النبي ﷺ: «أَنَّ نِيَّةَ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ»<sup>٤</sup>. وربما روي: «أَنَّ نِيَّةَ الْكَافِرِ شَرٌّ  
مِنْ عَمَلِهِ»<sup>٥</sup> فورد عليه سؤالان.  
أحدهما: أنه روي: «أَنَّ أَفْضَلَ الْعِبَادَةِ أَحْمَرُهَا»<sup>٦</sup>، ولا ريب أَنَّ العمل أحمر من  
النَّية فكيف يكون مفضولاً؟ وروي أيضاً: «أَنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا هَمَّ بِعَسَنَةٍ كَتَبَتْ بِوَاحِدَةٍ»<sup>٧</sup>.  
فإذا فعلها كتبت عشراً»<sup>٨</sup>.



وهذا صريح في أَنَّ العمل أفضل من النَّية وخير.  
السؤال الثاني: أنه روي: «أَنَّ النَّيَّةَ الْمَجْرُودَةَ لَا عِقَابَ فِيهَا»<sup>٩</sup>، فكيف تكون شرّاً  
من العمل؟  
وأجيب بأجوبة.

منها: أَنَّ المراد: أَنَّ نِيَّةَ الْمُؤْمِنِ بِغَيْرِ عَمَلٍ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ بِغَيْرِ نِيَّةٍ. حكاه السيّد  
المرتضى<sup>١٠</sup>.

١ و ٢ في «ك، ط»، «يظنها».

٣ قاله ابن عبد السلام في قواعد الأحكام في مصالح الأنام ص ٢٢ - ٢٣

٤ و ٥. الكافي، ج ٢، ص ٨٤، باب النية، ح ٢.

٦ لم نثر عليه في كتب الرواية، لكن حكاه المحقق في معارج الأصول، ص ٢١٥ و ٢١٦، وفيه «المبادات» بدل «العبادة».

٧ في «ث»، «له واحدة».

٨ و ٩. الكافي، ج ٢، ص ٤٢٨ - ٤٣٠، باب من هم بالعسقة أو السيئة، ح ١، ٢، ٤ يتفاوت في بعض الألفاظ

١٠. أمالي المرتضى، ج ٢، ص ٣١٥.

وأجاب عنه بأنَّ أفعْلَ التفضيل يقتضي المشاركة، والعمل بغير نيّة لا خير فيه، فكيف يكون داخلاً في باب التفضيل؟ ولهذا لا يقال: العسل أحلى من الخل<sup>١</sup>.

ومنها: أنّه عامٌّ مخصوص أو مطلق مقيد، أي نيّة بعض الأعمال الكبار - كنيّة الجهاد - خير من بعض الأعمال الخفيفة، كتسبيحة أو تحميدة، أو قراءة آية؛ لما في تلك النيّة من تحمّل النفس المشقة الشديدة، والتعرّض للنغم والهيم الذي لا توازيه تلك الأفعال، وبمعناه قال المرتضى (بيّض الله وجهه) قال: وأتى بذلك لتلا يظنّ أنّ ثواب النيّة لا يجوز أن يساوي أو يزيد على ثواب بعض الأعمال<sup>٢</sup>.

ثمّ أجاب: بأنّه خلاف الظاهر؛ لأنّ فيه إدخال زيادة ليست في الظاهر<sup>٣</sup>. قلت: المصير إلى خلاف الظاهر متعيّن عند وجود ما يصرف اللفظ إليه، وهو هنا حاصل، وهو معارضة العبرين السالفين، فيجعل ذلك جمعاً بين هذا الخبر وبينه. ومنها: أنّ خلود المؤمن في الحنة إنّما هو بسببه أنّه لو عاش أبداً لأطاع الله أبداً، وخلود الكافر في النار بسببه أنّه لو بقي أبداً لمكفر أبداً. قاله بعض العلماء<sup>٤</sup>.

ومنها: أنّ النيّة يمكن فيها الدوام بخلاف العمل، فإنّه يتعطّل عنه المكلف أحياناً، وإذا نسبت هذه النيّة الدائمة إلى العمل بمقطع كانت خيراً منه، وكذا يقول في نيّة الكافر.

ومنها: أنّ النيّة لا يكاد يدخلها الرياء ولا العجب، لأنّا نتكلّم على تقدير النيّة المعنوية شرعاً بخلاف العمل؛ فإنّه يعرضه ذاك<sup>٥</sup>. ويرد عليه أنّ العمل وإن كان معرضاً لهما إلّا أنّ المراد به العمل الخالي عنهما، وإلّا لم يقع تفضيل.

١. أمالي المرتضى، ج ٢، ص ٣١٦.

٢ و ٣. أمالي المرتضى، ج ٢، ص ٣١٨.

٤. حكاه الفزائي عن الحسن البصري في إحياء علوم الدين، ج ٤، ص ٦٤.

٥. في النسخ «ط» «ذيتك» بدل «ذالك». وما أثبت، هو الصحيح.

٦. في «ث» «مروضاً».

ومنها: أَنَّ «المؤمن» يراد به المؤمن العاصي كالمؤمن المغمور بمعاشرة أهل الخلاف؛ فَإِنَّ غالب أفعاله جارية على الثقة ومداراة أهل الباطل. وهذه الأعمال المفعولة ثقةً منها: ما يقطع فيه بالثواب، كالعبادات الواجبة، ومنها: ما لا ثواب فيه ولا عقاب كالباقى. وأما نيته، فإنها خالية عن الثقة، وهو وإن أظهر موافقتهم بأركانه ونطق بها بلسانه إلا أَنه غير معتقد لها بحسنة، بل آبٍ عنها وناقضٌ منها. وإلى هذا الإشارة بقول أبي عبد الله الصادق عليه السلام وقد سأله أبو عمرو الشامي عن الغزو مع غير الإمام العادل: «إِنَّ الله يحشر الناس على نياتهم يوم القيامة»<sup>١</sup>. وروي مرفوعاً عن النبي ﷺ<sup>٢</sup>.

وهذه الأجوبة الثلاثة من السوانح.  
وأجاب المرتضى أيضاً بأجوبة.

منها: أَنَّ النية لا يراد بها التي مع العمل والمفصل عليه هو العمل الخالي من النية وهذا الجواب يرد عليه المفسر السابق مع أَنه قد ذكره، كما حكيناه عنه  
ومنها: أَنَّ لفظة «خير» ليست التي بمعنى أعمل التفصيل، بل هي الموضوع لما فيه منفعة، ويكون معنى الكلام أَنَّ نية المؤمن خير من جملة الخير من أعماله حتى لا يقدر مقدر أَنَّ النية لا يدخلها الخير والشر كما يدخل ذلك في الأعمال. وحكي عن بعض الوزراء استحسانه؛ لَأَنه لا يرد عليه شيء من الاعتراضات.  
ومنها: أَنَّ لفظة أعمل التفضيل قد تكون مجردة عن الترجيح، كما في قوله تعالى: «وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْتَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَهْتَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا»<sup>٣</sup>، وقول المتنبي:

أبعد بعدت بياضاً لا بياض له      لأنت أسود في عيني من الظلم

١ الكافي، ج ٥، ص ٢٠، باب المرو مع الناس إذا حيف على الإسلام، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٣٥، ح ٢٢٨، لهما: «عن أبي عمرة السلمي».

٢ لم نشر عليه في المجاميع للحديث ولكن روى الفراني في إحياء علوم الدين، ج ٤، ص ٣٦٣: «يحشرون على نياتهم»؛ وقريب منه في سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٤١٤، ح ٤٢٢٩.

٣ الإسراء (١٧): ٧٢.

قال ابن جني، أراد أنك أسود من جملة الظلم، كما يقال: حرّ من أحرار، ولتيم من لثام، فيكون الكلام قد تمّ عند قوله «لأنت أسود» ومثله قول الآخر:  
وأبيض من ماء الحديد كأنه شهاب بدا واللّيل داج عساكره  
وقول الآخر.

يا ليتني مثلك في البياض أبيض من أخت بني إياض<sup>١</sup>  
أي أبيض من جملة أخت بني إياض ومن عشيرتها.  
فإن قلت قضية هذا الكلام أن يكون في قوة قوله، «النّية من جملة عمله» والنّية من أفعال القلوب فكيف تكون عملاً؟ لأنه يختصّ بالملاج.  
قلت: جاز أن تسمّى عملاً، كما جاز أن تسمّى فعلاً، أو يكون إطلاق العمل عليها مجازاً  
قلت: وقد أجيب أيضاً بأنّ المؤمن ينوي الأشياء من أهواب الخير، نحو الصدقة والصوم والحبّ، ولعله يعجز عنها أو عن بعضها فيؤجّر على ذلك، لآته معقود النّية عليه.  
وهذا الحواب منسوب إلى ابن عربي<sup>٢</sup>  
وأجاب الغرالي بأنّ النّية سرٌّ لا يطلع عليه إلا الله تعالى، وعمل السرّ أفضل من عمل الطاهر<sup>٣</sup>.  
وأجيب بأنّ وجه تفضيل النّية على العمل أنّها تدوم إلى آخره حقيقةً أو حكماً، وأجزاء العمل لا يتصوّر فيها الدوام إنّما تتصرّم شيئاً فشيئاً<sup>٤</sup>.

### الفائدة الثالثة والعشرون:

تعتبر مقارنة النّية لأوّل العمل، فما سبق منه لا يعتدّ به، وإن سبقت النّية سمّيت عزمًا وهو غير معتدّ به أيضاً على الإطلاق، إلا على لقول بجوار تقديم نية شهر رمضان عليه<sup>٥</sup>.

١. أمالي المرتضى، ج ١، ص ٩٢؛ وج ٢، ص ٣١٧.

٢. المجتبى، ابن عربي، ص ٢٢.

٣. إحياء علوم الدين، ج ٤، ص ٣٦٦.

٤. قال به الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٢٧٦؛ والخلاف ج ٢، ص ١٦٦، المسألة ٥.

وقد اغتفرت المقارنة في الصيام، فجاء تقدمها وتوسطها، كما جاز مقارنتها، وإن كان فعلها في النهار إنما جاز في مواضع اضرورة، كنيان النية، أو عدم العلم بتعلق التكليف بذلك اليوم، أو عدم حصول شرط الكمال عند طلوع فجره.

ثم إذا وقعت النية مؤثرة في صحة الصوم استفاد ثوابه بأجمعه، سواء فعلها بعد الزوال إذا جوزناه في الندب أو قبله

وإن وقعت على سبيل التمرين، كنية الصبي المميز استحق أمره الثواب واستحق هو العوض.

وإن وقعت على طريق التأديب، كنية الكافر والمجنون والمغنى عليه والصبي بزوال أعذارهم في أثناء النهار استحق ثواباً على ذلك العمل وإن لم يسم صوماً.

#### الفائدة الرابعة والعشرون:

ينبغي المحافظة على النية في كبير الأعمال وصغيرها، وتجب إذا كانت واجبة، فيسوي عند قراءة القرآن المزيّر قراءةً وتذكيراً وسماعه وإسماعه وحفظه وتجويده وترتيبه<sup>١</sup>، وغير ذلك من الغايات المجتمعة فيه.

وينوي السعي إلى مجلس العلم والحضور فيه ودخول المسجد والاستماع والسؤال والتفهّم والتفهم والتعلّم والتعليم والتسبيح والفكر، والصلاة على النبي وآله (صلى الله عليهم)، والرضى عن الصحابة والتابعين، والترحم على العلماء والمؤمنين، وعيادة المريض، والجلوس عنده، والدعاء له، وزيارة الإخوان، والسلام عليهم، وردّ السلام، وحضور الجنائز، وزيارة المقابر، والسعي في حاجة أخيه، وفي حاجة عياله، والنفقة عليهم، والدخول إليهم.

وينوي عند الصياغة، وإجابة السؤال في الضيافة، بل ينوي عند المباحات، كالأكل والشرب والنوم؛ قاصداً حفظ نفسه إلى الحدّ الذي ضمن له من الأجل، وقاصداً التقوي على عبادة الله عزّ وجلّ

١ زيادة من «هـ»، وأيضاً موجود في نصوص القواعد الفقهية، ص ١٩٢



والمؤمن المتقي<sup>١</sup> خَلِيق بَأَن يَصْرِفَ جَمِيعَ أَعْمَالِهِ إِلَى الطَّاعَةِ؛ فَإِنَّ الْوَسِيلَةَ إِلَى الطَّاعَةِ طَاعَةٌ، وَكُلُّ ذَلِكَ يَحْصُلُ بِالنِّيَّةِ.

وَيَنْوِي عِنْدَ الْمُبَاضَعَةِ وَالْمَقْدَّمَاتِ التَّحَضُّصَ وَالتَّحْصِينَ، وَتَحْصِيلَ الْأَلْفَةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْمَوَدَّةِ وَالرَّحْمَةِ، وَالتَّعَرُّضَ لِلنَّسْلِ.

وَالضَّابِطُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ إِرَادَةُ الطَّاعَةِ الْوَاحِدَةِ أَوِ الْمُسْتَحَبَّةِ تَقَرُّباً إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.  
وَعَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ:

لَوْ قَالَ فِي أَوَّلِ نَهَارِهِ: اللَّهُمَّ مَا عَمِلْتُ فِي يَوْمِي هَذَا مِنْ حَيْرٍ فَهُوَ لَا يَنْتَعِزُّ وَجْهَكَ،  
وَمَا تَرَكْتُ فِيهِ مِنْ شَرٍّ فَتَرَكْتَهُ لِنَهْيِكَ عَذَاباً وَإِنْ ذَهَلَ عَنِ النَّيَّةِ مِمَّنْ بَعْضُ  
الْأَعْمَالِ أَوْ التَّرُوكِ، وَكَذَا يَقُولُ فِي أَوَّلِ لَيْلِهِ<sup>٢</sup>

وَيَجْزِي نِيَّةَ أَعْمَالٍ مُتَّصِلَةٍ فِي أَوَّلِهَا وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَجْدِيدِ نِيَّةٍ لِأَفْرَادِهَا وَإِنْ كَانَ  
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَبَايِئاً لِصَاحِبِهِ، كَالْتَعْقِيبِ الْوَاقِعِ بَعْدَ الصَّلَاةِ.



#### العائدة الخامسة والعشرون:

يَنْبَغِي لِلشَّابِّ الْبَصِيرَةِ فِي الْخَيْرَاتِ أَنْ يَسْتَحْضِرَ الْوُجُوهَ الْحَاصِلَةَ فِي الْعَمَلِ الْوَاحِدِ،  
وَيَقْصِدُ قَصْدَهَا بِأَجْمَعِهَا؛ لِيَفْرُدَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِنَفْسِهِ، وَيَصِيرَ حَسَنَةً مُسْتَقْلَةً أَحْرَهَا  
عَشْرَةً إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ، وَيَحْسَبُ التَّوَفَّقُ لِنَتَكَثُّرِ تِلْكَ الْوُجُوهِ، مِثَالُهُ: الْجُلُوسُ فِي  
الْمَسْجِدِ؛ فَإِنَّهُ يُمْكِنُ اشْتِمَالُهُ عَلَى نَحْوِ مِنْ عَشْرِينَ وَجْهًا؛ لِأَنَّهُ فِي نَفْسِهِ طَاعَةٌ وَهُوَ  
بَيْتُ اللَّهِ، وَدَاخِلُهُ رَائِرُ اللَّهِ، وَمُنْتَظَرُ الصَّلَاةِ مَشْغُولٌ بِالذِّكْرِ وَالتَّلَاوَةِ وَاسْتِمَاعِ الْعِلْمِ،  
وَمَشْغُولٌ عَنِ الْمَعَاصِي وَالْمُبَاحَاتِ وَالْمَكْرُوهَاتِ بِكَوْنِهِ فِيهِ، وَالتَّأَهُبُ بِكَفِّ السَّمْعِ  
وَالْبَصَرِ وَالْأَعْضَاءِ عَنِ الْحَرَكَاتِ فِي عِبَرِ طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَعُكُوفُ الْهَيْئَةِ عَلَى اللَّهِ،  
وَلِزُومُ الْفِكْرِ فِي أَمْرِ الْآخِرَةِ حَيْثُ يَسْكُتُ عَنِ الذِّكْرِ، وَإِفَادَةُ الْعِلْمِ أَوْ اسْتِفَادَتِهِ،  
وَالْمَجَالَسَةُ لِأَهْلِهِ، وَالِاسْتِمَاعُ لَهُ، وَمَحَبَّةُ وَمُحَبَّةُ أَهْلِهِ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ  
الْمَنْكَرِ أَوْ الْمَكْرُوهِ، وَقَدْ تَبَيَّنَ عَلَى ذَلِكَ كَلَامُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ع): «مَنْ اخْتَلَفَ إِلَى

١. فِي «ن»: «الْمُتَّقِي» كَذَا فِي نَصِّ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ، ص ١٩٣.

٢. لَمْ يَثَّرْ عَلَى قَائِلِهِ.

المساجد أصاب إحدى الثمان: أخاً مستفاداً في الله، أو علماً مستطرفاً، أو آية محكمة، أو رحمة منتظرة، أو يسمع كلمة تدله على هدى، أو كلمة تردعه عن ردى، أو يترك ذنباً خشيئاً أو حياءً<sup>١</sup>.

فإذا استحضر العارف هذه الأمور إجمالاً أو تفصيلاً، وقصدها تعدد بذلك عمله، وتضاعف جزاؤه، فبلغ بذلك أعمال المتقين، وتساعد في درجات المقربين، وعلى ذلك تعمل أشباهه من الطاعات.

### الفائدة السادسة والعشرون:

ينبغي أن ينوي في الأشياء المحتملة للوجوب الوجوب، كتلاوة القرآن؛ إذ حفظه واجب على الكفاية، وربما تضمن على الحافظ له حذراً من النسيان، وكطلب العلم؛ فإنه فريضة على كل مسلم<sup>٢</sup>، وكالأمر بالمعروف وإن قام غيره مقامه، وبالجمله فروض الكفايات كلها.

وتعم نية الوجوب حيث يتعين، وفي ترك الحرام ينوي الوجوب، وفي فعل المستحب وترك المكروه ينوي التذبح. والله الموفق.

### الفائدة السابعة والعشرون:

لما كانت الأفعال تقع على وجوه واعتبارات أمكن أن يكون الفعل الواحد واجباً وندباً، وحراماً ومباحاً على البدل، وإنما يختص ذلك بالنية، كضربة اليتيم، فإنها تجب في تعزيزه، وتستحب في تأديبه، وتحرم لإهائه. وكالأكل؛ فإنه مباح بالنظر إلى ماهيته، ومستحب أو واجب أحياناً. وكالتطيب والجماع؛ فإنهما من حظوظ النفس، وقد ورد في فضائل الأعمال لهما ثواب كثير<sup>٣</sup>، وما ذلك إلا

١. الفقيه، ج ١، ص ٢٣٧، ح ١٧١٣ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٤٨ - ٢٤٩، ح ٦٨١.

٢. كما ورد في الخبر راجع الكافي، ج ١، ص ٣٠ - ٣١، باب فرض العلم ووجوب طلبه والحث عليه، ح ١ و ٥.

٣. للتطيب راجع الكافي، ج ٦، ص ٥١٠ - ٥١٢، باب تطيب، ح ١ وما بعدها؛ وللجماع راجع ج ٥، ص ٤٩٥ -

٥٩٦، باب كراهية الرهبانية وترك الباء، ح ٢ - ٤، ورواه الشيعة، ج ٢٠، ص ١٠٨، باب استحباب إتيان الزوجة

بحسب النية، فلا يقصد المباح والمتطيب بذلك إبقاء حظ نفسه، بل حق الله في ذلك، ولا فرق في حظ النفس أن يقصد بذلك مجرد اللذة والتنعم، أو إظهار التعجل بالطيب، واللباس للتفاخر، والرياء، واستجلاب المعاملين، بل إذا تطيب المرأة لغير الزوج فعلت حراماً فاحشاً، وكذا إذا خرجت متطيبةً للتعريض للسفجور أو مقدماته، أو قصد الرجل بدينك التودد إلى النساء المحرمات، فكل ما فيه حفظ النفس تنصّر فيه الأحكام الحمسة غالباً، ولا ينصرف إلى أحدها إلا بالنية، ومن الخسران المبين أن يجعل المباح حراماً فكيف الواجب والمستحب؟ بل معدود من الخسران صرف الرمان في المباح وإن قل، لأنه ينقص من الثواب، ويخفض من الدرجات، وناهيك خسراناً بأن يتعجل ما يفنى، ويخسر زيادة بعيم يبقى.

فمن حق المتطيب يوم الجمعة أن يقصد أموراً

منها: التأسي بالنبي ﷺ، وأهل بيته

ومنها: إكرام الملائكة الكاتبين.

ومنها: تعظيم المسجد واحترام ملائكته.

ومنها: ترويع مجاوريه في الجلوس في المسجد.

ومنها: دفع ما عساه يعرض من رائحة كريهة عن نفسه وغيره.

ومنها: حسم باب الغيبة عن المغتابين لو نسبوه إلى الرائحة الكريهة، فالمتعرض

للغيبة كالشريك فيها، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾<sup>١</sup>

ومنها: زيادة العقل بالتطيب، كما جاء في الأخبار: «من تطيب في أول نهاره

صائماً لم يفقد عقله»<sup>٢</sup>.

١- راجع الكافي، ج ٦، ص ٥١١-٥١٢، باب الضيب، ج ١٠، ١١ و ١٨.

٢- الأنعام (٧) ١٠٨.

٣- الكافي، ج ٦، ص ٥١٠-٥١١، باب الطيب، ج ٧، تصحيحه، ج ٢، ص ٨٦ و ٨٧، ح ١٨٠٦، و ص ١١٤، ح ١٨٨٣ باختلاف يسير فيهما.

ولا يُظَنُّ أَنَّ النِّيَّةَ هِيَ التَّلَفُّظُ بِقَوْلِكَ: أَجْلِسُ فِي الْمَسْجِدِ، أَوْ أَسْتَمِعِ الْعِلْمَ، أَوْ أَدْرِسْهُ أَوْ أَدْرِسْهُ تَقْرِيْباً إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا عِبْرَةَ بِهِ، بَلِ الْمُرَادُ جَمْعُ الْهَيْئَةِ عَلَى ذَلِكَ، وَبَعَثَ النَّفْسَ وَتَوَجَّهَهَا وَمِيلَهَا إِلَى تَحْصِيلِ مَا فِيهِ ثَوَابٌ عَاجِلٌ أَوْ آجِلٌ تَلَفُّظٌ بِذَلِكَ أَوْ لَا، وَلَوْ قَدِرَ تَلَفُّظُهُ بِذَلِكَ وَالْهَيْئَةُ غَيْرُهُ فَهُوَ لَعَو.

### الفائدة الثامنة والعشرون:

يَجِبُ التَّحَرُّزُ مِنَ الرِّيَاءِ فِي الْأَعْمَالِ؛ فَإِنَّهُ يُلْحِقُهَا بِالْمَعَاصِي. وَهُوَ قِسْمَانِ: جَلِيٌّ، وَخَفِيٌّ، فَالْجَلِيُّ ظَاهِرٌ، وَالْخَفِيُّ إِنَّمَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ أُولَوَا الْمَكَاشِفَةِ وَالْمَعَامِلَةِ لِلَّهِ تَعَالَى، كَمَا يَرَوِي عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ طَلِبَ الْغَزْوِ وَتَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ فَتَفَقَّدَهَا، فَإِذَا هُوَ يَحِبُّ الْمَدْحَ بِقَوْلِهِمْ: فَلَانَ غَازٍ فَتَرَكَه فَتَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ، فَأَقْبَلَ يَحْرُسُ<sup>١</sup> عَلَى ذَلِكَ الرِّيَاءِ حَتَّى أَزَالَهُ، وَلَمْ يَزَلْ يَتَفَقَّدُهَا شَيْئاً بَعْدَ شَيْءٍ حَتَّى وَحَدَ الْإِحْلَاصَ مَعَ بَقَاءِ الْإِنْبِعَاطِ، فَاتَّهَمَ نَفْسَهُ وَتَفَقَّدَ أَحْوَالَهَا، فَإِذَا هُوَ يَحِبُّ أَنْ يَقَالَ: مَاتَ فَلَانٌ شَهِيداً لِحَسَنِ سَمْعَتِهِ فِي النَّاسِ بَعْدَ مَوْتِهِ<sup>٢</sup>.

وَقَدْ يَكُونُ ابْتِدَاءُ النِّيَّةِ إِحْلَاصاً وَفِي الْأَنْهَاءِ يَحْصُلُ الرِّيَاءُ، فَيَجِبُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ مَفْسِدٌ لِلْعَمَلِ

نَعَمْ، لَا يَكْلَفُ بَضْبُطُ هَوَاجِسِ النَّفْسِ وَخَوَاطِرِهَا بَعْدَ إِيقَاعِ النِّيَّةِ فِي الْإِبْتِدَاءِ خَالِصَةً؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مَعْفُوعٌ عَنْهُ، كَمَا جَاءَ فِي أَحَادِيثٍ<sup>٣</sup>.

### الفائدة التاسعة والعشرون:

اعْتَبِرْ بَعْضَ الْأَصْحَابِ النِّيَّةَ فِي الْإِعْتِدَادِ<sup>٤</sup>، اسْتَخْرَاجاً مِنْ أَنَّ مَبْدَأَ الْعَمَلِ فِي الْوَقَاةِ مِنْ

١ في طاء زيادة نفسه.

٢ لم تشر على فاعله.

٣ راجع الكافي، ج ٣، ص ٢٦٨، باب من حافظ على صلاته أو ضيبتها، ح ١٣؛ وصحيح مسلم، ج ١، ص ١١٦ -

١١٧، ح ٢٠١/١٢٧ - ٢٠٢، وفيه أحاديث مختلفة كلها ترجع مذهباً إلى ما ذكره الشهيد في المتن.

٤ قاله أبو الصلاح الحلبي في الكافي في التقه، ص ٣١٢

حين علم الزوجة لا من حين موته. وبعضهم جعل العلة<sup>١</sup> في ذلك الإحداد<sup>٢</sup>.  
 وربما رجّح الأول بأن المرأة قد توجد صورة الإحداد في هذه المدة مع أنه غير  
 كافٍ، مع أن باقي العِدَّة لا يشترط فيها قصد؛ فإنَّ المطلقة تعتد من حين الطلاق وإن  
 تأخَّر الخبر، وكذلك المنكوحة بالفساد إذا لحقه الوطء أو وطئت بشبهة  
 وقد قيل: إنَّ مبدأ عدَّة الشبهة لا من حين آخر وطء بل من حين انجلائها<sup>٣</sup>.  
 وهذا يمكن استناده إلى اعتبار النية، وإلى أنها في الطاهر في عصمة النكاح  
 فلا يجامع العدة.

### الفائدة الموقفة للثلاثين:

ذهب بعض المأمة إلى أن كلَّ عادة لا تلبس بعبادة أخرى<sup>٤</sup> لا تفتقر إلى النية،  
 كالإيمان بالله ورسله، واليوم الآخر، والتعظيم والإحلال لله، والخوف، والرجاء،  
 والتوكل، والحياء، والمحبة، والمهابة؛ فإنَّها هي عمدة في أنفسها بصورها التي  
 لا يشاركها فيها غيرها. وألحق بذلك الأذكار كلها، والثناء على الله عزَّ وجلَّ بما  
 لا يشارك فيه، والأذان، وتلاوة القرآن<sup>٥</sup>.  
 وهذا بالإعراض عنه حقيق، فإنَّ أكثر هذه يمكن صدورها على وجه الرياء،  
 والعبث، والسهو، والتسيان، فلا تخصص سعادته إلا بالنية. أمَّا الإيمان المذكور، فإنه  
 لا يقع إلا على وجه واحد، فلم تحب فيه نية. على أن استحضار أدلة الإيمان في  
 كلِّ وقت يمكن أن تتصور فيه النية، وكذا في عقد الملب على ذلك والاستدامة عليه،  
 وقد جاء في الحديث: «جددوا إسلامكم بقول لا إله إلا الله»<sup>٦</sup>.

١ في بعض النسخ «العدة».

٢ منهم، الشيخ المفيد في المقعة، ص ٥٢٥ - ٥٣٦، وسائر في المراسم، ص ١١٦٥ وابن البراج في المهذب، ج ٢، ص ٣١٧ و٣١٩، وابن حمزة في الوسيلة، ص ٣٢٧ - ٣٢٨.

٣ راجع تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٥٢ و٢٥٣، وفيه ذكر سمرقندي ما يقرب منه.

٤. وزيادة من «ح».

٥. منهم ابن عبد السلام في قواعد الأحكام في مصالح الأئمة، ص ١٥٢.

٦. مسند أحمد، ج ٣، ص ٤٣، ح ٨٤٩٣، وفيه «إيمانكم» بدل «إسلامكم».

## القاعدة الحادية والثلاثون:

الأصل أن النية فعل المكلف ولا أثر لنية غيره، وتجوز النية من غير المباشر في الصبي غير المعمّر، والمجنون، إذا حثّ بهما الولي.

وقد تؤثر نية الإنسان في فعل المكلف وله صور:

منها: أن يأخذ الإمام الزكاة قهراً من الممتنع، فيمتنع أن تعرى عن النية، فيمكن أن يقال: تجب النية من الإمام وإن كان الدافع المكلف.

ومنها: إذا أخذ من المماطل قهراً فإنه يملك ما أخذه إذا نوى المقاصة، وحينئذ لو كان له على المماطل دينان فالتعيين مفوض إلى الآخذ، فلو أخبر المقهور أنه نوى للأقرب سماعه وترجّحه على بيه القاض

ومنها: إذا استحلّف الغير وكان الحالف مهطلاً، فإن النية نية المدّعي، فلا يخرج الحالف بالتورية عن إثم الكذب ووبال اليمين الكاذبة.

## القاعدة الثانية: المشقة موجبة لليسر

لقوله تعالى: «مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ»<sup>١</sup>، «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ»<sup>٢</sup>، وقول النبي ﷺ: «بِعِثْتُ بِأَحَنِيفَتِي السَّمْعَةَ السَّهْلَةَ»<sup>٣</sup>، وقوله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»<sup>٤</sup> بكسر الضاد وحذف الهمزة

وهذه القاعدة تعود إليها جميع رخص الشرع، كأكل الميتة في المخصصة، ومخالفة الحق للثبّة قولاً وفعلاً - لا اعتقاداً - عند الخوف على النفس أو البضع، أو المال، أو

١. أي صاحب الحق.

٢. الحجّ (٢٢): ٧٨.

٣. البقرة (٢): ١٨٥.

٤. مستد أحمد، ج ٦، ص ٣٥٧، ح ٢١٧٨٨؛ الأمامي، الشيخ قطوسي، ص ٥٢٨، المجلس ١٩، ح ١/١١٦٢ باختلاف.

٥. الكافي، ج ٥، ص ٢٨٠، باب الشفعة، ح ١، وص ٢٩٢ - ٢٩٣، باب الضرر، ح ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٤٦ - ١٤٧، ح ٦٥١، وص ١٦٤، ح ٧٢٧.

القريب، أو بعض المؤمنين، كما قال الله تعالى: «لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّخُوا مِنْهُمْ تَفْسَةً»<sup>١</sup>، بل يجوز إظهار كلمة الكفر عند التقيّة، ولأقرب أنّه غير واجب هنا؛ لما في قتله من إعزاز الإسلام، وتوطئة عقائد العوام.

ومن هذه القاعدة شرعيّة التيمّم عند خوف التلف من استعمال الماء، أو الشئ، أو تلف حيوانه أو ماله.

ومنها: إبدال القيام عند التعذّر في العريضة، ومطلقاً في النافلة، وصلاة الاحتياط غالباً.

ومنها: قصر الصلاة والصوم وإن كان فرض السفر مستقلاً في نفسه. ومنها: المسح على الرأس والرجلين بأقلّ مسّاه، ومن ثمّ أبيح الفطر جميع الليل بعد أن كان حراماً بعد الصوم<sup>٢</sup>، وكلّ ذلك للترغيب في العبادات وتحبيبها إلى النفس. ومن الرخص ما يخصّ، كرخص السفر والمريض والإكراه، والتفّة ومنها ما يعمّ، كالعمود في النافلة، وإباحة الميتة عند المحمصة، تعمّ عندنا الحضر والسفر. ومن رخص السفر ترك الجمعة، والقصر، وسقوط القسم بين الزوجات لو تركهنّ، بمعنى عدم القضاء بعد عوده، وسقوط لقضاء للمتخلّفات لو استصحب بعضهنّ. والظاهر أنّ سقوط القسم تابع لمطلق السفر وإن لم تقصر فيه الصلاة.

ومن الرخص إباحة كثير من محظورات الإحرام مع الفدية، وإباحة الفطر للحامل والمرضع، والشيخ والشيخة، وذو العُطش، والتداوي بالنجاسات والمحرّمات عند الاضطرار، وشرب الخمر لإساعة اللقمة، وإباحة الفطر عند الإكراه عليه مع عدم القضاء، سواء جبر في حلقه أو خوفاً حتّى أفطر في الأصحّ.

ولو أكره على الكلام في الصلاة فوجهان مع القطع بعدم الإثم. والقطع بالبطلان لو أكره على الحدث. أمّا الاستدبار وترك الستارة واستعمال النجاسة، فالكلام.

١ آل عمران (٣): ٢٨

٢ راجع الفروع، ج ٢، ص ١٨٧.

٣ كذا في «ك»، وفي سائر النسخ زيادة «علي».

ومنه<sup>١</sup>: الاستنابة في الحج للمعسوب، والمريض المأبوس من بئرته، وخائف العدو، والجمع بين الصلاتين في السفر، والمريض، والمطر، والوحل، والأعذار بغير كراهية.

ومنه: إباحة نظر المخطوبة المجيبة للنكاح، وإباحة أكل مال الغير مع بذل القيمة مع الإمكان، ولا معها مع عدمه عند الإشراف على الهلاك.

ومنه: العفو عما لا تتم الصلاة فيه منفرداً مع نجاسته، وعن دم القروح والجروح التي لا ترقأ. وعدّ منه الشيخ دم البراغيث<sup>٢</sup> بناءً على نجاسته وما لا يدركه الطرف من الدم في الماء القليل. وطردّه بعض الأصحاب في كلّ نجاسة غير مرتبة<sup>٣</sup>.

ومنه: قصر الصلاة في الخوف كمثّة وكيفيّة، وفعلها مع الحركات الكثيرة المبطلّة مع الاختيار، وقصر المريض الكيفيّة.

ثمّ التخفيف قد يكون لا إلى بدل، كقصر الصلاة وإن استعجب الجبر بالتسييح، وترك الجمعة - والظهر فرض قائم بنفسه - وصلاة المريض.

وقد يكون إلى بدل، كقدية الصائم، وبعض الناسكين في بعض المناسك، كبذنة عرفة، وشاة المزدلفة، وشاة مبيت مى.

وعدّ الشيخ من التخفيف تعجيل الركاة المائيّة قبل الحول، والبدنيّة قبل الهلال<sup>٤</sup>. والرخصة قد تجب، كتناول الميتة عند خوف الهلاك، والخمر عند الاضطراب إلى الإساءة به، وقصر الصلاة في السفر والخوف، وقصر الصيام في السفر عندنا. وقد تستعجب، كنظر المخطوبة وقد تباح، كالقصر في الأماكن الأربعة<sup>٥</sup>. والإبراد بالظهر في شدّة الحرّ محتمل للاستعجاب والإباحة.

١ أي من البسر العاصل من المشتقة التي تقدّمت في ص ٦٩ - ٧٠ أو من التخفيف الذي صرح المصنّف به، يأتي بمبدأ ذلك.

٢. قاله الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٣٥.

٣. قال الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٧ إلا ما لا يمكن التحرّر منه مثل رؤوس الأبر من القدم وغيره.

٤. النهاية، ص ١٨٢ و١٩١.

٥. هي المسجد الحرام، والمسجد النبوي، ومسجد الكوفة، والعاثر الحسيني عليه السلام.



وهنا فوائد:

### [الفائدة الأولى:]

المشقة الموجبة للتخفيف هي ما تنفك عنه العبادة غالباً، أمّا ما لا تنفك عنه فلا، كمشقة الوضوء والغسل في السبرات<sup>١</sup>، وإقامة الصلاة في الظهيرات، والصوم في شدة الحرّ وطول النهار، وسر الحجّ، ومباشرة الجهاد؛ إذ مبنى التكليف على المشقة؛ إذ هو مشتقّ من الكلفة، فلو استمت انسى التكليف، فتنتفي المصالح المبوطة به، وقد ردّ الله على القائلين: «لَا تَغِرُّوْا فِي الْحَرِّ»<sup>٢</sup> بقوله: «قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا»<sup>٣</sup>.

ومنه: المشاقّ التي تكون على جهة العقوبة على الجرم<sup>٤</sup> وإن أدت إلى تلف النفس، كالقصاص، والحدود بالنسبة إلى المعلن والفاعل وإن كان قريباً يعظم ألمه باستيفاء ذلك من قريبه؛ لقوله تعالى: «وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ»<sup>٥</sup>.

والضابط في المشقة ما قدره الشارع. وقد أباح الشرع حلق المحرم للعقل، كما في قصة كعب بن عجرة<sup>٦</sup> سبب نزول الآية<sup>٧</sup>، وأقرّ النبي ﷺ غمراً على التيمم لخوف البرد<sup>٨</sup>، فلتقارنهما<sup>٩</sup> المشاقّ في باقي محظورات الإحرام، وباقي مسوغات التيمم، وليس ذلك مضبوطاً بالعجز الكني بل بما فيه تضيق على النفس. ومن ثمّ قصرت الصلاة، وأبيح الفطر في السفر ولا كثير مشقة فيه ولا عجز غالباً، فحينئذٍ يجوز

١ السبرات جمع السبرة - يسكون الباء - هي شدة البرد. السهابة في غريب الحديث والأثر، ج ٢، ص ٣٣٢، «سبر».

٢ و٣. التوبة (٩): ٨١.

٤ في «أ. ث. ن.»: «العرام».

٥ النور (٢٤): ٢.

٦ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٨٦٠-٨٦٢، ح ٨٢٠١/٨٢-٨٦.

٧ البقرة (٢): ١٩٦ وهي «وَلَمَّا كَانَ مِنْكُمْ مُبْرِئاً وَبَوَّاهُ أَدْنَىٰ مِنْ رَأْسِهِمْ فَذَبْحَهُ يَنْ صِتَامٍ أَوْ صَدَقَةً أَوْ تُسْلِيَةً».

٨ سر أبي داود، ج ١، ص ٩٢، ح ٣٣٤ و٣٣٥ المستدرک علی الصحیحین، ج ١، ص ٤١٠ و٤١١، ح ٦٤٧.

و٦٤٨ السنن الکبریٰ للبيهقي، ج ١، ص ٣٤٥، ح ١٠٧٠ و١٠٧١.

٩ في «ك.» «فلتقارنهما».

الجلوس في الصلاة مع مشقة القيام وإن أمكن تحمّله على عسر شديد، وكذا باقي مراتبه. ومن ثمّ تحلّل المصدود والمحصور وإن أمكنهما المصايرة؛ لما في ذلك من العسر.

### [الفائدة الثانية:]

يقع التخفيف في العقود، كما يقع في العبادات، ومراتب الضر فيها ثلاث: أحدها: ما يسهل اجتنابه، كبيع الملاقيح، والمضامين<sup>١</sup>، وغير المقدور على تسليمه، وهذا لا تخفيف فيه؛ لأنّه أكل مال بالباطل. وثانيها: ما يعسر اجتنابه وإن أمكن تحمّله بمشقة، كبيع البيض في قشره، والبطيخ والرمّان قبل الاختبار، وبيع الجدار وفيه الأس<sup>٢</sup> وهذا معنى عه تخفيفاً. وثالثها: ما توسّط بينهما، كبيع الجوز واللوز في القشر الأعلى، وبيع الأعيان الغائبة بالوصف، والظاهر صحته؛ لمشاركته في المشقة. ومنه: الاكتفاء بظاهر الصورة المتماثلة في بظهور المادّي النضع في بدو الصلاح وإن لم يته.

ومن التخفيف شرعية خيار المجلس؛ لما كان العقد قد يقع بغتة فيتعقّب الندم، فشرع ذلك ليتروى. ثمّ لما كان مدّة التروى قد تزيد على ذلك يجوز خيار الشرط بحسبه وإن زاد على ثلاثة أيّام؛ ليتدارك فيه ما عساه يحصل فيه من غبن يشقّ تحمّله.

ومنه: شرعية المراعاة والمساقاة والقراض وإن كانت معاملة على معدوم؛ لكثرة الحاجة إليها.

ومنه: إجارة الأعيان؛ فإنّ المنافع معدومة حال العقد. ومنه: جواز تزويج المرأة من غير نظر ولا وصف؛ دعماً للمشقة اللاحقة للأقارب

١. الملاقيح جمع ملتوح وهو ما في بطن الناقة والمضامين جمع مضمون وهو ما في أصلاب الفحول. راجع لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٥٨، «ضمن».

٢. الأس: أصل الهاء. أسست داراً إذا بيّت حدودها ورصت فو عندها لسان العرب، ج ٩، ص ٦، «أس».

بذلك، وإشارة للحياء، وسد باب التبرج على النساء، بخلاف المبيع وإن كان أمة؛ لعدم المشقة فيه.

ومن ذلك شرعية الطلاق والحلع؛ دفعا لمشقة المقام على الشقاق، وسوء الأخلاق، وشرعية الرحمة في العدة عسباً ليتروى، كما قال الله تعالى: ﴿لَقُلْ أَلَّهُ يُخَدِّثُ بِقَدْرِكَ أَمْرًا﴾<sup>١</sup> ولم تشرع في الزيادة على المراتين؛ دفعا للمشقة عن الزوجات.

ومنه: شرعية الكفارة في انطهار ولعنث، تيسيراً من الإلزام بالمشقة؛ لاستعقابه الندم غالباً.

ومنه: التخفيف عن الرقيق بسقوط كثير من العبادات<sup>٢</sup>؛ لئلا يجتمع عليه مع شغل العبودية أمر<sup>٣</sup>.

ومنه: شرعية الدية بدلاً عن الفصاص مع التراضي، كما قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾<sup>٤</sup> فقد ورد: «أَنَّ الْفَصَاصَ كَانَ حَنْماً فِي شَرعِ مُوسَى (على نبينا وعليه السلام) كما أَنَّ الدِّيَةَ كَانَتْ حَنْماً فِي شَرعِ عِيسَى (على نبينا وعليه السلام)؛ فعاءت العنيفة بتسوية الأمرين طلباً للتخفيف، ووضعاً للأصار<sup>٥</sup>، وصيانة للدماء عن أيدي الموسرين العجّار<sup>٦</sup>.

### [العائدة الثالثة]

التخفيف على المجتهدين إما اجتهداً جريئاً، كما في الوقت، والقبلة، والتوخي في الأشهر عند الصوم، واجتهاد الححيح في الوقوف، فيخطأون بالتأخير؛ دفعا للهرج

١. الطلاق (٦٥): ١.

٢. كالجهاد وصلاة الجمعة والزكاة والحج.

٣. في «ج»: «إصر».

٤. البقرة (٢): ١٧٨.

٥. الأصار جمع الإصر، وهو الثقل والدنس. راجع لسنن العرب، ج ١، ص ٢٢، «أصر».

٦. سنن النسائي، ج ٨، ص ٣٧-٣٨، ح ٤٧٩ و٤٧١ في المورد الأول؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٨، ص ٩١، ح ١٦٠٣٢ في الموردين.

في ذلك. وقيل: بالقضاء<sup>١</sup>، أمّا لو غلطوا بالتقديم فالقضاء؛ لندوره؛ إذ ينذر فيه الشهادة زوراً في هلال رمضان، وهلال شوال، وذلك قليل الوقوع. وإمّا اجتهاداً كلياً، كالعلماء في الأحكام الشرعية، فلا إثم على غير المقصّر وإن أخطأ، ويكفيهم الظنّ الغالب المستند إلى أمانة معتبرة شرعاً، وذلك تسهيل. ومنه: اكتفاء الحكام بالظنون في العدالة ولأمانة.

### [الفائدة الرابعة:]

الحاجة قد تقوم سبباً مبيعاً في المحرم لولاها، كالمشقة - كما قلنا في نظر المخطوبه - ومحلّه الوجه والكفان والجسد من وراء الثياب، ونظر المستامة من الإمام، فينظر إلى ما يرى من العبد. وقيل: ينظر إلى ما يبدو حال المهمة<sup>٢</sup>. وقيل: يقتصر على الوجه والكفين<sup>٣</sup> كالحرّة، ويجوز النظر إلى المرأة للشهادة عليها، أو المعاملة إذا احتاج إلى معرفتها، ويقتصر على الوجه. والفرق بينه وبين النظر المباح على الإطلاق من وجهين. أحدهما: تحريم التكرار في ذلك بخلافه هنا، فإنّه ينظر حتّى يستثبت ويحرم الزائد.

والثاني: أنّ ذلك قد يصدر من غير قصد حتّى قبل بتحريمه مع القصد بخلافه هنا. ولو خاف الفتنة حرم مطلقاً.

ومنه: نظر الطبيب والعاصد إلى ما يحتاج إليه بحيث لا يعدّ المنكشف فيه هتكاً للمرأة، ويعذر فيه لأجل هذا السبب عادةً، وهو مطرد في جميع الأعضاء. نعم، في السوءتين مزيد تأكيد في مراعاة الضرورة، ولظاهر جوار نظر الشهود إلى العورتين

١. قاله النووي في المجموع شرح المذهب، ج ٨، ص ٢٩٣، في أحد الوجهين.

٢. قاله الرافعي في التفتيش المطبوع في هامش الوجيز، ج ٢، ص ٧، والنووي في المجموع شرح المذهب، ج ١٦، ص ١٤٠ نسبه إلى الثقال.

٣. قاله الفرّاي في الوجيز، ج ٢، ص ١٦، وراجع أيضاً المذهب، الشيرازي، ج ٢، ص ٤٤-٤٥.

٤. قاله الشيرازي في المذهب، ج ٢، ص ٤٤ باختلاف في التعبير.

ليتحملوا الشهادة على الزنى، وإلى فرج المرأة لتحمل الولادة، وإلى الثدي لتحمل الإرضاع.

### القاعدة الثالثة. قاعدة اليقين

وهي البناء على الأصل، أعني استصحاب ما سبق، وهو أربعة أقسام: أحدها. استصحاب النفي في الحكم، لشرعي إلى أن يرد دليل، وهو المعبر عنه بالبراءة الأصلية.

وثانيها: استصحاب حكم لعموم شيء ورود مخصص، وحكم النص إلى ورود ناسخ، وهو إنما يتم بعد استقصاء البحث عن المخصص والناسخ. وثالثها: استصحاب حكم ثبت شرعاً، كالملك عند وجود سببه، وشغل الذمة عند إتلاف<sup>١</sup> أو التزام إلى أن يثبت رافعه.

ورابعها: استصحاب حكم لإجماع في موضع النزاع، كما نقول: الخارج من غير السبيلين لا يفيض الوضوء؛ للإجماع على أنه مطهر قل هذا الخارج فيستصحب، إذ الأصل في كل متحقق دوامه حتى يثبت معارض والأصل عدمه. وكما نقول في المتيمم إذا وجد الماء في أثناء الصلاة لا ينقض تيممه؛ للإجماع على صحة صلاته قبل وجوده، فيستصحب حتى يثبت دليل يخرج عن التمسك به.

ومن فروعها طهارة الماء لو شك في نجاسته، ونجاسته لو وقعت فيه نجاسة وشك في بلوعه الكثرية؛ لأن الأصل عدم بلوعها. وقيل: هو من باب تعارض الأصلين؛ لأن الأصل طهارة الماء، والشك في تأثره بالنجاسة<sup>٢</sup>.

ويضعف بأن ملاقاته النجاسة المعلوم رفع حكم الأصل السابق فيحتاج إلى مانع. أمّا لو كان كراً فوجده متغيراً وشك في تغيره بالنجاسة أو بالأجور<sup>٣</sup> فالبناء على

١. في «ح. ن.» زيادة «مال».

٢. قاله النووي في المجموع شرح المذهب، ج ١، ص ١٢٤-١٢٥.

٣. الأجور الماء المتغير الطعم واللون، والجمع الأجور، أجور الماء هو أن يشاء الميزيغ والورق. لسان العرب، ج ١٢، ص ٨، «أجور».

الطهارة؛ لأنها الأصل الذي لا يعارضه أصل آخر.

ومنها: عدم الالتفات لو تيقن الطهارة وشك في الحدث. وقال بعض العامة: يتطهر؛ لأن الصلاة ثابتة في دمه يقيناً فلا يرول إلا ييقن الطهارة<sup>١</sup>.

ويرد عليه الحد<sup>٢</sup> السالف في هذه القاعدة والإعادة لو انعكس<sup>٣</sup>.

وإعادة الصلاة بالشك في الركعتين الأولتين أو في الثانية أو في الثلاثية؛ لأنه مخاطب بالصلاة يقيناً، ولا يقين بالبراءة هنا، لا بإعادتها.

ولزوم الاحتياط لو شك في غير ذلك؛ فإن فيه مراعاة البناء على الأصل من عدم الإتيان بالزائد. ووجوب أداء الركاة والخمس لو شك في أدائهما، وسقوط الوجوب لو شك في بلوغ النصاب، وصحة الصوم لو شك في عروض المفطر، وصحة الاعتكاف لو شك في عروض المبطل، وكذا الشك في أفعال الحج بعد الفراغ منها، وعدم قتل الصبي الذي يمكن بلوعه، ودعوى المشتري العيب أو تقدمه، ودعوى الغارم في القيمة.

وقد يتعارض الأصلان، كدخول المأموم في صلاة وشك هل كان الإمام راکعاً أو رافعاً. ولكن يتأيد الثاني بالاحتياط.

وكالشك في بقاء العبد الغائب، فتجب فطرته أو لا، ويجوز عتقه في الكفارة أو لا، والأصح ترجيح البقاء على أصل البراءة.

وكاختلاف الراهن والمرتهن في تخمير المصير عند الرهن أو بعده لإرادة المرتهن فسخ البيع المشروط به، فالأصل صحة البيع، والأصل عدم القبض الصحيح. لكن الأول أقوى؛ لتأييده بالظاهر من صحة القبض، وكذا لو كان المبيع عَصِيراً.

١. قاله مالك في المدونة الكبرى، ج ١، ص ١٢-١٤؛ ولترنفي في الفروق، ج ١، ص ١١١.

٢. كذا في «ح»، «ك»، وفي سائر النسخ كما في هذا الفقه عند الفقهية، ص ٦٤: «الخير»، والعبير ورد في ص ١٢: قول النبي ﷺ «إن الشيطان ليأتي أحدكم وهو في الصلاة فيقول له أحدثت أحدثت، فلا ينصرفن حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً». راجع صحيح البخاري، ج ١، ص ٦٤، ح ١٢٧.

٣. أي يصدو تيقن الحدث وشك في الطهارة.

وكذا لو اختلف البائع والمشتري في تعيّر المبيع وهو ممّا يحتمل تغيّره، فالأصل عدم التغيّر وصحّة البيع، والأصل عدم معرفة المشتري بهذه الصفة التي هو عليها الآن؛ فإنّ حاصل دعوى البائع أنّ المشتري علمه على هذه الصفة الآن، ويتأيد هذا بأصالة عدم وجوب الثمن على المشتري، لا بما يوافق عليه<sup>١</sup>. ويقوي إذا كان دعوى المشتري حدوث عيب في المبيع بعد الرؤية؛ لأنّ الأصل عدم تقدّم العيب على الزمان الذي يدّعي المشتري حدوثه فيه.

أمّا لو ادّعى المشتري اشتماله على صفة كمال حال الرؤية - كالسمن والصنعة - وهو مفقود الآن، وأنكر البائع اشتماله عليها؛ فإنه يرحّج قول البائع؛ لأصالة عدم تلك الصفة.

ولو تسلّم المستأجر المين، ودّعى على المؤجر أنّه عصبها من يده وأنكر المؤجر، فهنا أصلاً: عدم الغصب، وعدم الانتفاع، ويؤيد الأول أنّ الأجرة مستحقة بالعقد، والأصل بقاؤها.

ولو شكّ في وقوع الرضاع بعد التحول أو قبله تعارضاً، ورحّج العاضل<sup>٢</sup> الحل<sup>٣</sup>.

ويشكل بأغلبيّة الحرام على الحلال عند الاجتماع.

ويندفع الإشكال بعدم تيقّن التحريم هنا<sup>٤</sup>.

ولو شكّ في حياة المقدود بنصفين تعارضاً، وتقديم أصل الحياة قوي<sup>٥</sup>.

وربما فرّق بعضهم بين كونه في كفن وشبهه وبين ثياب الأحياء<sup>٥</sup>.

وهو خيال ضعيف؛ لأنّ الميّت قد يصاحب ثياب الأحياء، والحيّ قد يلبس ثياب

الموتى، وخصوصاً المحرم.

١ في «أ» «علمه».

٢ قاله في قواعد الأحكام، ج ٣، ص ٢٣.

٣ عبارة «ويندفع» هـ، «م» م، «و» د، «ويندفع» ب، «يؤمن» ح.

٤ في «ث» «أقوى».

٥، نسبة ابن عبد السلام إلى الثقل في قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ص ٢٢٧.

ومنه: اختلاف الزوجين في التمكين والشوز، أو تقدّم وضع الحمل على الطلاق في صور منتشرة.

وهنا فوائد ثلاث:

الأولى: قد يستثنى من تغليب البقين على الشك مسائل:

منها: المتحيرة تقتل عند أوقات الاحتمال والأصل عدم الانقطاع، ونحن قد بيّنا في الذكرى ضعف هذا<sup>١</sup>.

ولو ارتمى<sup>٢</sup> الصيد ميتاً حرم مع أصالة عدم حدوث سبب آخر.

ويجب غسل جميع الثوب والبدن لو علم إصابة النجاسة موضعاً وحهل تعيينها مع أصالة الطهارة في غير ذلك الموضع.

ولا يلتفت الشاك بعد العراع من العادة مع أن الأصل عدم الفعل.

ومن فاته صلاه واحدة يجب ثلاث مع أصالك البراءة.

الثانية: قد يعارض الأصل الظاهر، ففي رحيح أحدهما وجهان، وصوره كثيرة أيضاً، كفسالة الحمام، ورجح فيها الأصحاب الظاهر<sup>٣</sup>.

وثياب مدمن الخمر وشبهه، وطين الطريق، ورجح فيهما الأصحاب الطهارة.

وربما فرق بين طريق الدور والطريق في الصحاري.

ولو تنازع الراكب والمالك في لإجارة والعارية بعد انقضاء<sup>٤</sup> مدة ففيه الوجهان،

وترجيح قول المالك أولى، لأن الظاهر يقتضي الاعتماد على قوله في الإذن، فكذا في صفته.

ولو تنازع القاذف والمقدوف في الحرّثة والرقية فالأقرب ترجيح الظاهر؛ لأنه

١. ذكرى الشيعة ج ١، ص ٢٠٢ (ضمن الموسوعة، ج ٥).

٢. الارتقاء بمعنى رمي الصيد. قال ترمي أي ترمي الصيد. لسان العرب ج ١٤، ص ٣٣٥، «رمي».

والمراد من ذلك أنه لو رمى صيداً معرجه وغاب عنه ثم وجد ميتاً وشك هل أصابته رمية أخرى من حجر أو غيره حرم أكله؛ لجواز استناد موته إلى ذلك السبب؛ تخلياً بجانب التحريم على التحليل. راجع ص ٢١، القاعدة ١٨.

٣. كلمة «بعد انقضاء» لم ترد في «ك، ط».



الأغلب في بني آدم، مع إمكان أن يجعل معتزداً بأصالة الحرّية ولو تنازع الزوجان بعد ردّتهما<sup>١</sup> في وقت لإسلام، فالظاهر ترجيحها فتجب النفقة<sup>٢</sup>. ويحتمل ترجيح دعوى الزوج؛ لأصالة البراءة من النفقة بعد الردّة، وأصالة عدم تقدّم الإسلام، والظاهر بقاء ما كان على ما كان. والاختلاف في شرط مفسد للعقد، فيرجّح فيه جانب الظاهر على أصالة عدم صحّة العقد، وعدم لزوم الثمن وكذا في موت الشرط في الصحّة. وربما جعل حبض الحامل من هذا الباب؛ لأنّ الظاهر أنّه دم علّة والأصل السلامة، والظاهر الغالب عدم حبض العنسي، فيكون لعلّة، وهو ضعيف. ومه: إذا تمقط<sup>٣</sup> شعر الفأرة في البئر، فزحت حتّى غلب الطنّ على حروجه، فإنّه يحكم بطهارة الماء وإن كان الغالب أنّه يبقى شيء؛ ترجيحاً للأصل. ومه: قطع لسان الصغير [يرجّح فيه الظاهر، وهو الصحّة]<sup>٤</sup>. وعدّ العامة منها قصّة ذي اليمين<sup>٥</sup>، فإنّه أعمل الأصل من استصحاب بقاء الصلاة تماماً، وسرّعان<sup>٦</sup> الصحابة الذين خرجوا أعملوا الظاهر من عدم السهو على النبي ﷺ والрман قابل للسخ، فحوّزوا أن يكون تشريعاً، ولما كتون تعارض عندهم الأصل والظاهر. وابن بابويه قائل بهذه<sup>٧</sup> ولم يشب عند باقي الأصحاب.

الثالثة. موضع الخلاف في تعارض الأصل والظاهر ليس عاماً؛ إذ الإجماع على تقديم الأصل على الظاهر في صورة دعوى بيع أو شراء، أو دين أو غصب وإن كان المدّعي في عاية العدالة مع فقد العصمة، وكان المدّعي عليه معهوداً بالتغلّب والظلم كما أجمعوا على تقديم الظاهر على الأصل في البتّة الشاهدة بالحق؛ فإنّ الظاهر

١ في «م» - «بعد ردّتهما» بدل «بعد ردّتهما». وكذا في نقد القواعد الفقهية، ص ٦٧.

٢ في «ث» - «زيادة» بدل «الردّة».

٣ تمقط: تساقط المصباح السير، ج ٢، ص ٥٧٥، «مقط».

٤ ما بين المقوفين زيادة أضاعها من نقد القواعد الفقهية، ص ٦٨.

٥ صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٠٣، ح ٩٧/٥٧٣.

٦ سرّعان: الناس أو القوم أوائلهم. لسان العرب، ج ٨، ص ١٥٢، «سرّع».

٧ راجع الفقيه، ج ١، ص ٣٥٩ - ٣٦٠، دليل الحديث ١٠٣٢.

الغالب صدقها وإن كان الأصل براءة ذمة المشهود عليه، ولهذا نظائر.

### القاعدة الرابعة: الضرر المنفي

وحاصلها: أنها ترجع إلى تحصيل المنافع، أو تقريرها لدفع المفساد، أو احتمال أخف المفسدين.

وفروعها كثيرة حتى أن القاعدة الثانية<sup>١</sup> تكاد تداخل هذه القاعدة.

فمنها: وجوب تمكين<sup>٢</sup> الإمام لينتفي به الظلم، ويقا تل به المشركين وأعداء الدين.

ومنها: صلح المشركين مع ضعف المسلمين، ورد مهاجرينهم دون مهاجريننا، وجوار رد المصيب، أو أخذ أرشه، ورد ما حالف الصفة أو الشرط، وفسخ البائع عند عدم سلامة شرطه من الضمى أو الرهن، وكذا فسخ النكاح بالعيوب.

ومنها: الحجر على المفلس، والرجوع في غلب المال، والحجر على الصغير، والسفيه، والمجنون؛ لدفع الضرر عن أنفسهم اللاحق بنقص مالهم.

ومنها: شرعية الشفعة، والنخلط على اعاصب بوجوب أرفع القسم، وتحمل مؤونة الرد، وضمان المنفعة بالفوات، وشرعية تقصاص الحدود، وقطع السارق في ربع دينار، مع أنها تضمن بيد مثلها أو خمسمائة دينار؛ صيانة للدم والمال، وقد نسب إلى المعري:

يد بخمس مئين عسجد فديت      ما بالها قطعت في ربع دينار<sup>٣</sup>  
فأجابه السيد المرتضى:

حراسة الدم أغلاها وأرخصها      حراسة المال فانظر حكمة الباري<sup>٤</sup>

١. في «أ، ت، ث، ن»: «الأولى». وما أثبتناه لعله أصح. كما هو واضح من مراجعة القاعدة الثانية في ص ٦٩ وما بعدها، والتأمل في موضوعه، أي «المشفة موحية بنهر».

٢. في «ث»: «تمكين».

٣. ذكره ابن كثير في تفسير القرآن العظيم، ج ٢، ص ٥٦ ديل الآية ٢٨ من المائدة (٥).

٤. راجع الروميّات، ص ٤٩؛ موارد الاتعاب، ج ١، ص ٥٢.

وقلت:

خيانتها أهانتها وكانت      ثميناً عندما كانت أميناً  
 نظماً لقول بعض العلماء: لَمَّا كَانَتْ ثَمِينَةً كَانَتْ أَمِينَةً، فَلَمَّا خَانَتْ هَانَتْ.<sup>١</sup>  
 وتذكير: «التمين» و«الأمين» باعتبار موصوف مدكر، أي: «شيئاً».  
 ومن احتمال أخفّ المعسدين صلح لمشركين؛ لأنّ فيه إدخال ضرر على  
 المسلمين، وإعطاء الدتّة في الدين، لكن في تركه قتل المؤمنين والمؤمنات الذين  
 كانوا خاملين بمكة لا يعرفهم أكثر الصحابة، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالُ  
 مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءُ مُّؤْمِنَاتٍ<sup>٢</sup> الْآيَةَ، وفي ذلك مفسدة عظيمة، ومعرّة على المسلمين،  
 وهي أشدّ من الأولى.  
 ومنه: الإساعة بالحر؛ لأنّ شرب الحر مفسدة، إلّا أنّ قوات النفس أعظم منه؛  
 نظراً إلى عقوبتهما، وكذا قوات النفس أشدّ من أكل المنة ومال الفير.  
 ومنه: إذا أكره على قتل مسلم لمحققون الدم بكعبت تقتل لو امتنع من قتله، فإنّه  
 يصير على القتل ولا يقتله؛ لأنّ صبره أحفّ من الإقدام على قتل مسلم؛ لأنّ  
 الإجماع على تحريم القتل بغير حقّ، والاحتلاف في جواز الاستسلام للقتل، ولا  
 كذا لو أكره على أخذ المال؛ لأنّ إتلاف نفسه أشدّ من إتلاف المال، فالفساد فيه  
 أكثر، كذا لو أكره على شرب حرام شربه؛ لكثرة الفساد في القتل.

### فصل:

قد يقع التخيير باعتبار تساوي الضرر، كمن أكره على أخذ درهم زيد أو عمرو،  
 أو وجد في المخصصة مئتين، أو حربين متساويين ولو كان أحدهما قريبه قدّم  
 الأجنبي، كما يكره قتل قريبه في الجهاد.  
 ومنه: تخيير الإمام في قتال أحد العدوين من جهتين مع تساويهما من كلّ وجه.

١ حكاه ابن كثير عن القاضي عيّد الوهاب المالكي في تفسير القرآن العظيم، ج ٢، ص ٥٦، دبل الآية ٢٨ من  
 المائدة (٥).

٢ الفتح (٤٨) ٢٥.

ويمكن التوقف في الواقع على أطفال المسلمين إن أقام على واحد قتله، وإن انتقل إلى آخر قتله.

وكذا لو هاج البحر واحتيج إلى إلقاء بعض المسلمين فلا أولوية، ولو كان في السفينة مال أو حيوان أُلقي قطعاً، ولو كان في الأطفال من أبواه حريتان قدم. ولو تقابلت المصلحة والمفسدة، فإن غلبت المفسدة درئت، كالحدود؛ فإنها مفسدة بالنظر إلى الألم، وفي تركها مفسدة أعظم، فتدراً المفسدة العظمى باستيفائها؛ لأن في ذلك مراعاة للأصلح، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْغَيْرِ وَالْغَيْرِ ۖ الْآيَةَ﴾.

وإن غلبت المصلحة قدمت، كالصلاة مع النجاسة، أو كشف العورة؛ فإن فيه مفسدة؛ لما فيه من الإخلال بتعظيم الله تعالى في أن لا يناجي على تلك الأحوال، إلا أن تحصيل الصلاة أهم.

ومنه: نكاح الحر الأمة، وقتل نساء الكفار وصبيانهم، ونبش القبور عند الضرورة، وتقرير الكتابي على دينته والنظر إلى العورة عند الضرورة. وقد قيل: منه: قطع فلاة من الصحراء لدفع الموت عن نفسه<sup>١</sup>، أمّا لدفع الموت عن غيره، فلا خلاف في عدم جوازه.

ومن انفمار المصلحة في جنب المفسدة فيسقط اعتبار المصلحة ردّ شهادة المتهم وحكمه، كالشاهد لنفسه والحاكم لها؛ لأن قوة الداعي الطبيعي قاذحة في الظن المستفاد من الوازع الشرعي قدحاً ظاهراً لا يبقى معه إلا ظن ضعيف لا يصلح للاعتماد عليه، فالمصلحة الحاصلة بالشهادة والحكم مغمورة في جنب هذه المفسدة.

أمّا شهادته لصديقه أو قريبه أو معرفيه، فبالعكس؛ فإنه لو منع لأذى إلى فوات

١ البقرة (٢): ٢١٩.

٢ نسبه النووي إلى أبي إسحاق في المجموع شرح المذهب ج ٩، ص ١٤٦ وفي ص ٤٥ سبه إلى إمام الحرمين وغيره واختاره.

المصلحة العامة من الشهادة للناس، فانغمرت هذه التهمة في جنب هذه المفسدة<sup>١</sup> العامة؛ إذ لا يشهد الإنسان إلا لمن يعرفه غالباً

ومنه: احتمال العقد على مفسدة ترتب عليه ترتيباً قريباً، كبيع المصحف أو العبد المسلم من الكافر، وبيع السلاح لأعداء الدين، ويحتمل أيضاً قطاع الطريق، وبيع الخشب لعمل صنماً، والعنب ليصنع خمرأ

وقد يدخل المسلم في ملك الكافر فيرال، كالإرث والرجوع بالعيب وإفلاس المشتري والملك الضمني، كقوله: «اعتق عبدك عتي».

وفيما لو كاتب الكافر عبده وملك عبداً<sup>٢</sup> فأسلم فعجز المكاتب، فعجزه سيده الكافر<sup>٣</sup>؛ فإنه يدخل ذلك العبد المسلم في ملك السيد الكافر ثم يزال.

وفي شراء من ينعق عليه إما باطلاً كفره، أو طاهراً كما إذا أقر بحرّية عبد ثم اشتراه، فيكون شراءً من جهة البائع، وقذراً من جهة المشتري.

وفيما إذا أسلم العبد المجهول صداقاً في يده الدميّة زوجة الذمي ثم فسخ نكاحها لعيب أو ردتها قبل الدخول أو طلاق أو إسلامها قبل الدخول.

وهي تقويم العبد المسلم على الشريك الكافر إذا أعتق بصيبه، وفي وطء الذمي الأمة المسلمة لشبهة؛ فإنه يقوم لولد عنده إن قلنا بانعقاده رقاً مع أنه مسلم

ولو تزوج المسلم أمة الكافر لذميّة - في موضع الحوار - وشرط عليه رقي الولد - وقلنا بجوازه في الحرّ المسلم - ففي جوزه هنا تردّد؛ فإن جوازناه دخل في ملك الكافر ثم أزيل.

وفيما لو وهبه الكافر من مسلم واقتضه وقلنا بحواز رجوعه في موضع جواز الرجوع.

ولا يبطل بيع العبد بإسلامه قبل قبض المشتري الكافر، بل يزال ملكه عنه ويتولّى مسلم قبضه بإذن الحاكم.

١ في «م»: «المصلحة» بدل «المفسدة».

٢ أي أن العبد المكاتب ملك عبداً

٣ أي أنه ردّه إلى الربّ ولم يصير عليه فيما دته من العجز

## القاعدة الخامسة: العادة

كاعتبار المكيال والميزان والعدد وترجيح العادة على التمييز في القول الأقوى<sup>١</sup>، وفي قدر زمان قطع الصلاة؛ فإن الكثرة ترجع إلى العادة، وكذا كثرة الأفعال فيها، وكذا تباعد المأموم أو علو الإمام، وفي كيفية القبض، وتسمية الحرز، ورقى الروجة بالنسبة إلى استخدام السيد نهاراً، وفتح الباب، وقبول الهدية وإن كان المخبر امرأة أو صبيّاً مميّزاً، والاستحمام، والصلاة في الصحاري، والشرب من الجداول والأنهار المملوكة حيث لا ضرر، وإباحة الثمار بعد الإعراض عنها، وهبة الأعلى للأدنى في عدم استعقاب الثواب، وفي العكس في تعقبه عند بعض الأصحاب<sup>٢</sup>، وفي قدر الثواب عند بعض<sup>٣</sup>، وفي ظروف لهدايا التي لم تجر العادة بردها، كالقوصرة<sup>٤</sup> فيها النمر، وفي عدم وجوب ردّ الرقاع إلى المكاتب، وفي تنزيل السع<sup>٥</sup> المأذون فيه على ثمن المثل بنقد البلد الغالب، وكذا عقود المعاوضات، وتزويج الكفو في الوكالة ومراعاة مهر المثل والنسبية، وفي تسمية المال في الوكالة في الحلح من الجانبين، وإبقاء الثمرة إلى أوان الصرام<sup>٦</sup>، وحمل الودعة على<sup>٧</sup> حرز المثل، وسقي الدابة في غير المنزل إذا جرت العادة به، وهي الركوب أو الحمل في الاستعارة التزام بما يحمل مثلها مثله غالباً، وفي إحرار الودائع بحسب العادة، فيفرق بين الجواهر والحطب والحيوان، وفي أجره المثل لمن أمر بعمل له أجره عادةً، وفي الصنائع فيخبط الرفيع غير خياطة الكرياس، وفي ألقاظ الوقف والوصية،

١. قاله ابن عبد السلام في قواعد الأحكام في مصالح الأئمة، ص ٢٨٠ وما بعدها.

٢. قاله أبو الصلاح الحلبي في الكافي في الفقه، ص ٣٢٨.

٣. قاله الشيخ في الخلاف، ج ٣، ص ٥٧٠، السدنة ١٤.

٤. القوصرة: وعاء من قصب يرفع فيه النمر من البواري لسد العرب، ج ٥، ص ١٠٤، «قصر».

٥. في «ج، ك»: «المبيع» وكذا في بعد القواعد الفقهية، ص ٨٧.

٦. الصرام: قطع للثمرة واجتنافها من الحلة، يقال: هذا وقت الصرام والجداد. لسد الصرب، ج ١٢، ص ٣٣٦.

«صرم».

٧. في «أ، م»: «بلى».

كما لو أوصى لمسجد؛ فإنه ينصرف<sup>١</sup> إلى عمارته، والوصية للعلماء والقراء، وفي ألقاظ الأيمان، وفي أكل الضيف عند إحصار الطعام وإن لم يأذن المضيف، وفي حلّ الهدى المعلم.

### فائدة:

يعتبر التكرار في عادة الحيض مرتين، عندنا، عملاً بالنص<sup>٢</sup> والاشتقاق<sup>٣</sup>، وكذا في عيب البول في الفراش مع احتمال رجوعه إلى الكثرة العرفية. أمّا المرض والإباق، فيكفي المرة.

وهي اعتبار العرف الخاصّ تردّد، كاعتباد قوم قطع الشرة قبل الانتهاء، واعتياد قوم بحفظ ررعهام نهاراً، وتسريع مواشيهم ليلاً، وقسمة البرار والحارس، ووجوب إرسال الأمة إليه نهاراً<sup>٤</sup>.

أمّا ما ندر كاعساد النساء الحفاه في الفري، فلا عبرة به، بل يجب النعلان. وفي عطلة المدارس في أوقاب العادة تردّد، وخصوصاً من واقف لا يعلم العادة، وحكم بعض العامة بجوازها من نصف شعبان إلى عيد العطر<sup>٥</sup> والظاهر أنّه لا فرق بين العادة القولية، كاستعمال لفظ «الدابة» في الفرس، والفعليّة، كاعتياد قوم أكل طعام خاصّ أو أوصى رجل بالصدقة بطعام وقطع بعض العامة بأنّ العادة الفعلية لا تعارض الوضع اللغوي<sup>٦</sup>، وأنّه لم يجد أحداً حكى فيه خلافاً إلاّ الأمدى في الأحكام<sup>٧</sup>

١. لمي «ث، ح، د، ر» ينصرف.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٧٩، باب أول ما تحيض المرأة، ج ١، ص ٨٨، باب جامع في العائض والمستعاضة، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨٠، ج ١١٧٨، ص ٢٨٤، ج ١١٨٣.

٣. العادة مشقة من العود وهو لا يحصل إلاّ بالتكرار لس العرب، ج ٣، ص ٣١٦، «عود».

٤. أي إرسال الأمة إلى كلّ من البرار، والحارس نهاراً لو نرّج أحدهم أمة الآخر، لم نعتز على قتله.

٥. راجع إحكام الفصول، ص ١٧٧، وبهاية السؤل، ج ٢، ص ٤٧٠، وبها.

٦. الإحكام في أصول الأحكام، الأمدى، ج ٢، ص ٥٣٤، مسألة ١١.

ويدلّ عليه أن كثيراً من العامة حمل قوله  $\text{في الرقيق}$ : «أطعموهم ممّا تأكلون، وألبسوهم ممّا تلبسون»<sup>١</sup> على ما اعتيد في زمن صاحب الشرع من مآكل العرب المتقاربة الواقعة بحسب ضيق معاشهم وهذه عادة فعلية، وحملوه على الاستحباب فيمن ترفع عن ذلك المآكل.

فائدتان:

الأولى: ما ذكر أدلة شرعية الأحكام، وهاهنا أدلة أخر لوفوع الأحكام، ولتصرف الحكام.

فأدلة الوقوع منتشرة حدّاً، فإنّ الدلوک سبب لوجوب صلاة الظهر، ودليل حصول الدلوک ووقوعه في العالم متکثر، كالأسطرلاب، والميران، وربيع الدائرة، والأشخاص المماثلة، والمشاهدة بالبصر، واعتباره بالأوراد في بعض الأحوال، وصباح الديكة على ما روي<sup>٢</sup>.

وكذا جميع الأسباب والشروط والعوائع لا يوقف معرفة شيء منها على نصب دليل يدلّ على وقوعه من جهة الشرع، بل كون السبب سبباً، والشرط شرطاً، والمانع مانعاً فأما وقوعه في الوجود، فموقوف إلى المكلفين به بحسب ما عرفوه موصلاً إلى ذلك.

وأما أدلة تصرف الحكام فمحصورة، كالعلم، وشهادة العدلين أو الأربعة، أو العدل مع اليمين، وإخبار المرأة عن حیضها وطهرها، واستمرار اليد على الملك، والاستطراق من أهل المحلّة فيما يستطرقون فيه، والاستطراق العام، واليمين على المنکر، واليمين مع النکول، وشهادة ربع نسوة في بعض الصور، وأقلّ في مثل الوصيّة والاستهلال، فثبت الربع بالواحدة، وشهادة الصبيان في الجراح بشروطه، ووصف اللقطة بالأوصاف الخفية، فإنّه يبيع لإعطاء<sup>٣</sup>، والاستفاضة في الملك

١. صحيح مسلم، ج ٤، ص ٢٣٠٣، ج ٧، ص ٣٠.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٢٢٢-٢٢٣، ج ٦٦٩ و ٦٧٠، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٥، ج ١٠١٠-١٠١١.

٣. في «ج» ونصد القواعد الفقهية، ص ٨٩ زيادة «ولا يوجبه، فلا يروى الصمان مع قيام البيّنة بخلافه».



المطلق، والنسب والنكاح، وهذا كله قد سمي «النجاج» وهو مختص بالحكام،  
كاختصاص الأدلة الشرعية بالمحتدين.

الثانية: يجوز تغير الأحكام بتغير لعادات، كما في القود المتعاورة<sup>١</sup>، والأوزان  
المتداولة، ونفقات الزوجات والأقارب؛ فإنها تتبع عادة ذلك الزمان الذي وقعت فيه،  
وكذا تقدير العواري بالعوائد<sup>٢</sup>.

ومنه: الاختلاف بعد الدخول في قبض الصداق، فالمروي تقديم قول الزوج<sup>٣</sup>؛  
عملاً بما كان عليه السلف من تقديم مهر على الدخول.  
ومنه: إذا قدم شيئاً قبل الدخول كان مهراً إذا لم يسم غيره؛ تبعاً لتلك العادة، فالآن  
ينبغي تقديم قول الروجة واحتساب ذلك من مهر المثل.  
ومنه: اعسار الشبر في الكر، والذراع في المسافة؛ فإنه معتبر بما تقدم لا بما هو  
الآن إن ثبت اختلاف المقادير، كما هو الظاهر.

### قاعدة (١٠)

الأصل في اللفظ الحمل على الحقيقة لواحدة، فالمجاز والمشارك لدليل من خارج.  
والحقيقة ثلاثة: لغوية، وعرفية، وشرعية. وكذا المجاز  
ولا مجاز في الحروف، بل الكلام فيها في أصل الوضع.  
وأما الأسماء، فمنها الماهيات الحقيقية، كأسماء العبادات الخمس وهي حقائق  
شرعية.

ومن الأسماء المتصلة بالأفعال، كالمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول.  
فاسم الفاعل معتبر في الطلاق عندنا ولا يجزي غيره في الأصح، ولا يجزي في

١. بمعنى التلؤلؤ. يقال: اعتوروا الشيء أي تدلّوه فيما بينهم. راجع لسائر العرب ج ٤، ص ٦١٨، «عور».

٢. في «ح» «بالقوائد».

٣. الكافي، ج ٥، ص ٢٨٦، باب اختلاف الزوج والمرأة وأهلها في الصداق، ح ٤، وفيه «فعلها البيئة وعليه  
اليمين»؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٣٧٦، ح ١١٥٢١، الاستبصار، ج ٣، ص ٢٢٢، ح ٨٠٩، وفيهما: «فعلها البيئة  
وعليه اليمين».

البيع والصلح، والإجارة - على الظاهر - والكاح، كـ «أنا بائعك» أو «مُصالحك» أو «مُؤجرُك» أو «بائعُ منك» أو «منكح».

ويكفي في الضمان والوديعة والعارية والرهن، وكذا اسم المفعول، كـ «أنا ضامن» أو «هذا مودَّعُ عندك» وفي العتق، كـ «عتيق» و«معتق» ويقرب منه «أنت حرٌّ» و«أنت كظهر أمي».

ويكفي المصدر في الوديعة والعارية والرهن والوصية. وأما الأفعال، فالماضي منها مقول إلى الإنشاء في العقود، والفروع والإيقاعات في بعض مواردّها.

ويتعيّن في اللعان والشهادة صيغة المستقبل، فلو قال: «شهدت بكذا» لم يقبل. ولو قال: «أنا شاهد عندك بكذا» فالظاهر القبول؛ لصراحته.

ولا يحزئ في البيع والكاح المستقبل على الأصحّ، ولا في الطلاق والخلع. ويجزئ في اليمين صيغتا الماضي والآتي. وأما الأمر، فجائز في العقود العارضة، كالوديعة والعارية، وفي التكاح على قول ضعيف<sup>٢</sup>، وفي المزارعة والمساقاة في وجه، وفي بذل الخلع. والمأخذ في صراحة هذه مجيئها في خطاب الشارع لذلك، وشيوعها بين حملة الفقه<sup>٣</sup>.

### قاعدة (١١)

لا يستعمل اللفظ الصريح في غير بابيه، إلّا بقرينة، فإن أطلق حمل على موضوعه، كاستعمال «السلف» في البيع بقرينة التعيين، فلو لم يعيّن نفد في موضوعه واشترط شروط السلف؛ لأنّ الأصل في الإطلاق الحقيقة، فلو قال: «بعتك» وقبل

١. كذا في «د»، وفي سائر النسخ: «صيفة».

٢. قاله الشيخ في المبسوط، ج ٤، ص ١٩٤.

٣. في «ح» «جملة الفقهاء».

الآخر بالشراء أو بمعناه ثم ادعى أحدهما قصد الإجارة حلف الآخر.  
وقد تردّد الأصحاب في إرادة الحوثة من الوكالة وبالعكس، إمّا لعدم استقرار  
اللفظ في أحدهما، فتقدّم دعوى لمخافة من اللفظ؛ لأنّه أبصر بنيتّه؛ وإمّا لأنّه وإن  
استقرّ فيعضده أصل آخر؛ ولو قدّمنا قول مدّعي حقيقة اللفظ زال الإشكال.  
ولو باع المشتري من البائع بعد قبضه وانفقاً على إرادة الإقالة لم يصح إقالته؛ لعدم  
استعماله فيه.

وفي انعقاده بيعاً نظراً لعدم النقص فيه مع احتمال جعله إقالة؛ إذ لا صيغة لها  
مخصوصة، بل المراد ما دلّ على ذلك لمعنى، وتظهر الفائدة في الشفعة والخيار، ولو  
تفايلا ونوياً البيع فالإشكال أقوى.

ولو قال: «بعثك بلا ثمن» فمعناه الهبة، واللفظ يابأه  
ولو قال: «وهتكه بألف» فهو يكون هبة بموضع أو سماعاً؟ الظاهر الأول.  
ولو عقد السلم بلفظ «الشراء» صحّ عندها، وتجري عليه أحكام السلم إن كان  
المورد غير عامّ الوجود عند العقد، ولو كان موحوداً فالأقرب انعقاده بيعاً  
وحينئذٍ هل يجب قبض أحد العوضين في المجلس؟ الأقرب نعم؛ ليخرج عن  
بيع الدين بالدين، ولو قلنا هو ستم ويجب قبض الثمن فيه، أمّا لو كان الثمن معيّناً في  
العقد لم يجب قبضه في المجلس إن جعلناه بيعاً، وإلا وجب. وهل يكفي تعيينه لو  
كان في الذمة عن قبضه في المجلس إن جعلناه بيعاً؟ احتمال  
ولا يشترط في الإجارة على عمل في الذمة القبض في المجلس؛ لمباينتها البيع  
عندنا، ولو عبّر عن الإجارة ببيع أو عارية فهي الانعقاد قولان<sup>١</sup>؛ أقربهما عدم  
الانعقاد.

ومن هذا الباب «قارضتك وأربح لي» أو «لك» ففي انعقاده بمعناه فيكون بضاعة أو  
قرضاً، أو بطلان العقد، فيكون مضاربة وسدة وجهان، أقربهما الثاني، فالربح للمالك

١ قال بالجنون المعقوف في شرائع الإسلام، ج ٢، ص ١٤؛ وقال بعدم جوره العلامة في قواعد الأحكام، ج ٢،

في صورتين، وعليه أجره العامل، ويحتمل سقوط الأجرة في الأول؛ لرضاه بالسعي لا بعوض.

ومنه: تعليق البيع على الواقع أو على ما هو شرط فيه، والأصح انعقاده، مثل: «بعثك إن كان لي» أو «بعثك إن قبلت» ويعتزل البطلان؛ نظراً إلى صيغة الشرط المحترز عنها في البيع، وفي قوله: «إن قبلت» زيادة الشك؛ فإن الإيجاب لا يكون إلا بعد المواطاة على القبول وهو يمنع الشك.

ومنه: بيع العبد من نفسه، ففي انعقاده كناية أو بيعاً منجزاً أو يبطل وحوه. ولو وقف على غير المنحصر كالملوئين صح عندنا؛ لأن المقصود الجهة لا الاستيعاب، ومن منع نظر إلى أنه تمليك لمجهول؛ إذ الوقف تمليك. ولو راحع بلفظ الكاح أو التزويج ففي صحة الرجعة وجهان، وتقوى الصحة إذا قصد الرجعة به، ولو قصد حقيقة الكاح والتزويج صفت.

### قاعدة (١٢)

لا يحمل اللفظ الواحد على حقيقته ومجازه، فلو وقف أو أوصى لأولاده لم تدخل الحفدة، ولو جعلناهم حقيقة دخلوا، ولا فرق بين أولاد البنين وأولاد البنات، لقول النبي ﷺ: «الحسن والحسين ولداي»<sup>١</sup>، وقوله ﷺ: «إن أبي هذا سيد»<sup>٢</sup> مشيراً إلى الحسن ﷺ.

ولو حلف السلطان على الضرب أو تركه حمل على الأمر والنهي، فلو باشره بنفسه فعلى القاعدة لا يحنت، والظاهر الحنت، ويجعل الضرب للقدر المشترك بين صدور الفعل عن رضاه أو مباشرته إتياء<sup>٣</sup>. ومن جوز استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه<sup>٤</sup> فلا إشكال عنده.

١. المستدرک علی الصحیحین، ج ٤، ص ١٥٥-١٥٦، ح ٤٨٢٩، ولله «بنای» بدل «ولداي».

٢. المستدرک علی الصحیحین، ج ٤، ص ١٦٨-١٦٩، ح ١٨٦٢ باختلاف بسيط.

٣. في «ج»: «وبين إقدامه بنفسه» بدل «أو مباشرته» يأتيه.

٤. جوزه الإيسوي في التمهيد، ص ١٨١، ونسبه أيضاً إلى الأتدي وابن العاجب.

ومنه «أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ»<sup>١</sup> هي الحمل على الجماع واللمس باليد.  
ومنه «فَقَدْ جَعَلْنَا لُولِيِّهِ سُلْطَانًا»<sup>٢</sup> في الحمل على القصاص أو الدية؛ فإنَّ  
السلطان حقيقة في القصاص.  
وهذا ضعيف والظاهر أنه للقدر المشترك بين لقصاص والدية، وهو المطالبة بحقه

## فائدة:

من فروع حمل المشترك على معناه العتق، أو الوصية، أو الوقف على الموالي،  
وتعليق الظهار على العين مثلاً، مثل: «بِن رَأَيْتُ عِبْنًا»، فإن قلنا بالحمل على الجميع  
لم يقع الظهار حتى يرى جميع مستحيات نعين. وقال بعض العامة: يقع برواية أي فرد  
كان، لأن الصفة في التعليق تتعلق بأوّل مرادها، كما لو قال: «إِن دَخَلْتُ الدَّارَ»؛ فإنّها  
تقع مظاهرة بدخولها شئناً من الدار وإن سم تدخل جميع الدار<sup>٣</sup> وهو قياس فاسد؛  
فإنّ الدخول متواطئ.



## فائدة:

من فروع الحميمة اللعوية والعرفية هو علق الظهار على تمييزها بوى ما أكلت  
عماً أكل، أو على إخبارها بعدد ما في لرمانة من الحب، أو ما في البيت من الجوز،  
ففي الحمل على الوضع أو العرف تردّد فعلى الأوّل لو فرقت البوى كلّ واحدة على  
حدتها، أو عدّت عدداً يتحقّق فيه أنّه لا ينقص عنه ولا يزيد عليه تخلّصت من  
الظهار وعلى الثاني لا بدّ من التعيين وتعرّف لحقيقي

## فائدة:

الماهيات الحملية - كالصلاة والصوم وسائر العقود - لا تطلق على الفاسد إلا

١ النساء (٤) ٢٣

٢ الإسراء (١٧) ٣٣.

٣ ذكره النووي في المجموع شرح المذهب ج ١٧، ص ٢٠

الحج؛ لوجوب المضي فيه، فلو حلف على ترك الصلاة أو الصوم اكتفى بمسئى الصلوة وهو الدخول فيهما، فلو أفسدهما بعد ذلك لم يزل الحنث، ويحتمل عدمه؛ لأنها لا تسمى صلاة شرعاً ولا صوماً مع الفساد. أمّا لو تحرّم في الصلاة أو دخل في الصوم مع مانع من الدخول لم يحنث قطعاً

ومن فروع الحقيقة حمل «اللام» على الملك، فلو قال: «هذا لزيد» فقد أقر له بملكه، فلو قال: «أردت أنه بيده عارية أو جارة أو سكنى» لم يسمع؛ لأنّه خلاف الحقيقة

وكذا الإضافة بمعنى اللام، مثل دار زيد، فلو حلف أن لا يدخل دار زيد فهي المملوكة ولو بالوقف، وعلى هذا لا يحنث بالحنث على دابة العبد أصلاً؛ لعدم تصوّر الملك فيه على الأقوى، إلّا أن يقصد ما عرف به وشبهه

وقال بعض العامة: لا يحنث<sup>١</sup> ولو قلنا بملكه؛ لنقصه باعتباره أنّه في معرض الانتزاع منه في كلّ آن.

ويرد عليه أن الملك ينقسم إلى المأمور والتاقيص حقيقة؛ إلّا أن يمنع القسمة المعنوية.

### فصل:

مما يُشبهه تعارض الحقيقة المرجوحة ومجاز الراجع - كالتكاح؛ فإنّه حقيقة في العقد، مجاز في الوطء، أو بالعكس مع أن طلاقه عليهما في حيّز التساوي - أمور؛ منها: لو تعارض في الإمامة الأفقه الأقرأ مع الأورع الأتقى، ففي كلّ منهما وجه رجحان مقصود<sup>٢</sup> للآخر، والأقرب ترجيح الأفقه الأقرأ؛ لأنّ ما فيه من الورع يحجزه عن نقص الصلاة، ويبقى علمه زائداً مرجحاً، وكذا في المجتهدين المختلفين. ومنها: تعارض الحرّ غير الفقيه والعبد لفقيه في صلاة الجنازة، وقدم الفاضل الفقيه<sup>٣</sup>؛ لأنّ فضيلته اكتسابية بخلاف الحرّة

١. قال به النووي في المجموع شرح المذهب ج ١٨، ص ٥٠.

٢. كذا في النسخ، وظاهر أن الصواب «مفقود» كما هي ضد القواعد الفقهية، ص ١٠٠.

٣. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٤٥، المسألة ١٩٤.

ومنها: تعارض الصلاة جماعة في آخر الوقت وفردى في أوله، أو جماعة في تقديم الثانية عن وقت فضيلتها، وفردى في تأخيرها إلى وقت الفضيلة، كما في تأخير العصر إلى المثل والعشاء إلى ذهب الشفق، ولعل مراعاة الجماعة أشبه للبحث عليها<sup>١</sup>.

ومنها: أصحاب الأعداء، كاستيتم لراحي السماء أو غير الراحي، والعماري، والأولى أن التأخير أفضل، وأوجه المرتضى<sup>٢</sup>.

ومنها: لو كان في الوضوء وقعت جماعة فيتعارض إسباغه<sup>٣</sup> وفوات الجماعة في البعض أو في الكل، والأولى ترجيح الجماعة؛ لأن المتوصل إليه أولى بالمراعاة من الوسيلة

ولو كان مدافعاً للأخبثين أو الريح موجهان؛ لاشتماله على صفة الكراهية المغلطة، باعتبار سلبه الخشوع الذي هو روح الصلاة.

ومنها: معارض الصف الأول وفوات ركعة<sup>٤</sup> في إتيان الصف الأخير لتحصيل الركعة الرائدة فصاعداً وحان. أمّا لو كان وصوله إلى الصف الأول يفوت جميع القدوة، فإنه يصلي في الصف الأخير قطعاً.

ومنها: تعارض الخطاب في الكاح، كعبد عفيف عدل عالم وحرّ فاسق، أو حرّ فقير عالم وغني جاهل، أو معيب عالم ورع وصحيح فاسق جاهل؛ إذا كان العيب موجباً للفسخ.

### قاعدة (١٣)

المجاز لا يدخل في النصوص - كأسماء العدد - إنما يدخل في الظواهر، فمن أطلق العشرة وقال: أردت تسعة، لم يقبل منه، ويعدّ مخطئاً لغةً، ومن أطلق الصوم

١ راجع الكافي، ج ٢، ص ٣٧١-٣٧٢ باب فصل الصلاة في الجماعة، ح ١-٧، والفتية، ج ١، ص ٣٧٦-٣٧٧ ومبجدها، ح ١٠٩٢-١٠٩٩ وتهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤-٢٥، ح ٨٢-٨٨، وص ٢٦٥، ح ٧٥١.

٢ الانتصار، ص ١٢٢، المسألة ٢٣.

٣ إسباغ الوضوء - المبالغة فيه وإتمامه على الوجه الأكمل لسان العرب، ج ٨، ص ٤٢٢، «سبغ».

وأراد الخصوص فهو مصيب لغةً.

وكل لفظ لا يجوز دخول المحاز فيه لا تؤثر النية في صرفه عن موضوعه، فلو أخبر عن طلاق زوجته ثلاثاً وقال: أردت اثنتين، لم يسمع منه، ولو حلف على الأكل وقال: أردت الخبز سمع منه.

### قاعدة (١٤)

الصفة ترد للتوضيح تارةً وللتنخيص أخرى، ولها فروع:

منها: الاختلاف في ملك العبد وعده: فإنه يمكن استناده إلى قوله تعالى: ﴿لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾<sup>١</sup>؛ فإن ذلك صفة لقوله «عَبْدٌ»، فإن قلنا: إنها للتوضيح دلّت على عدم ملكه مطلقاً، وإن جعلناها للتنخيص فمفهومه الملك؛ لأن التنخيص بالوصف لا يدلّ على نفيه عن غيره.

ومنها: الاختلاف في العارية، فإنها عندنا لا تضمن إلا بالشرط.

وعند بعض العامة تضمن من غير شرط<sup>٢</sup>، لأن المبيع استعار من صفوان بن أمية درعاً، فقال له: أغصباً؟ فقال المبيع: «بل عارية مضمونة»<sup>٣</sup>؛ فالوصف للتوضيح.

قلنا: لم لا يكون للتنخيص، أو يكون ذلك شرطاً لصماتها؟

ومنها: لو قال لوكيله: «استوف ديني لدي علي فلان» فمات، استوفاه من وارثه؛ لأن الصفة للتوضيح والتعريف. وقال بعضهم بالمنع<sup>٤</sup> بناءً على أنها للتنخيص. ومنها: لو قال لزوجته: «إن ظاهرت من فلانة الأجنبية فأنت كظهر أمي»، فإن جعلنا «الأجنبية» للتوضيح، وظاهر منها بعد تزويجها وقع الظهاران، وإن جعلناها

١ التحل (١٦): ٧٥

٢. قاله الشافعي وسبه أيضاً إلى ابن عباس وأبي هريرة في الأم، ج ٣، ص ٢٧٩ - ٢٨٠؛ وراجع أيضاً بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣١٢.

٣. السنن الكبرى، البيهقي، ج ٦، ص ١٤٦ - ١٤٨، ح ١١٤٧٥ و ١١٤٧٧ و ١١٤٧٩ و ١١٤٨١، اختلاف في ألفاظها.

٤. فصله العلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٢، ص ٥٧، الرقم ٤١٥٥ وقال: نظر في لفظه....



للتخصيص لم يقع؛ لأنّ التزويج يخرجها عن كونها أجنبية، وهو الذي قواه الأصحاب. ومنها: لو حلف أن لا يكلم هذا الصبيّ فصار شيخاً، أو لا آكل من لحم هذا الحمل فصار كبشاً، أو لا أركب دابة هذا بعد فعتى وملك دابة فركبها، فعلى التوضيح يحتث، وعلى التخصيص لا تحت.

ويقرب منه ما يعثر عنه الفقهاء باحتماح لإضافة والإشارة. كقوله: «لا كلمت هذا عبد زيد، أو هذه زوجته، أو زوجة هذه، أو عبده هذا» فإنّ الإضافة في معنى الصفة، فإن جعلناها للتوضيح فرال الملك، والزوجة فاليمين باقية وإن جعلناها للتخصيص انحلت، وكذا لو قال: «لأعطين هامة زوجة زيد، أو سميداً عبده».

ومنه: لو أوصى لحمل فلانة من زيد فظهر من عمرو، أو نفاه زيد باللعان، فإن قلنا: الصفة للتوضيح فالوصية باقية، وإن قسنا: للتخصيص بطلت لو ظهر من عمرو. وفي صورة اللعان نظر، يبنى على قاعدة اعتبار مدلول اللفظ في الحال، أو اعتبار مدلوله المستقر، فعلى الأول يأخذ الوصية، وعلى الثاني لا.

### قاعدة (١٥)

الإقرار في موضع يصلح للإنشاء هل يكون إنشاء؟  
المتن عن أهل البيت عليهم السلام في المطلق على غير السنّة يؤتى بشاهدين ثمّ يقال له: «هل طلق فلانة؟» فإذا قال: «نعم» تعتد حينئذٍ<sup>١</sup>  
وفي خبر السكوني عن الصادق عليه السلام في لرحل يقال له: هل طلق امرأتك؟ فيقول: نعم؟ قال: «قد طلقها حينئذٍ»<sup>٢</sup>.

وهذا فيه احتمال أن يقصد به الإنشاء. وكثير من الأصحاب جرى على الأول، وآخرون قيدوه بقصد الإنشاء<sup>٣</sup> وإلا جرى على الإقرار؛ لأنّ الإقرار والإنشاء

١ الفقيه، ج ٣ ص ٤٠٦، ح ٤٤٢٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٧ ص ٤٧٠، ح ١٨٨٤

٢ تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢٨، ح ١١١

٣ مهم الشيخ في النهاية، ص ٥١١ على ما استظهره العلامة من كلامه في مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٣٤٤.

يتنافيان؛ إذ الإقرار إخبار عن ماضٍ، والإنشاء إحداث. ولأنَّ الإقرار يحتمل الصدق والكذب بخلاف الإنشاء.

وقد قطع بعض الأصحاب بأنَّهما لو احتفا في الرجعة وهما في العدة فأدعاها الزوج قَدَّم قوله، ولا يجعل إقراره إنشاءً<sup>١</sup>.

ويقرب منه: «زَوَّجْتُ بِنْتِكَ مِنْ فُلَانٍ؟» فقال «نعم» فقبل الزوج، فحمله كثير من الأصحاب على قصد الإنشاء، وهو محتمل لأن يراد جعله إنشاءً، والسرُّ فيه أنَّ الإنشاء المراد به إحداث حلٍّ أو حرمة لإرادة المنشئ ذلك، والمخبر عن الوقوع في قوة الراضي بمضمون الخبر، والعمدة في العقود هو الرضى الباطني، والإنشاء وسيلة إلى معرفته؛ فإذا حصل بالخبر أمكن جعله إنشاءً.

وفي مسألة الطلاق بكتان أحريان إحداهما عدم استعمال الصيغة المخصوصة. والثانية أنَّ المطلق قد يعرض فيه عدم إرادته الطلاق لو علم فساد الأوَّل أمَّا المخبر بوجود ما يعلم عدله يحمل كلامه على الإنشاء؛ صوناً له عن الكذب، وحيثنَّ يتَّبعه أن يقال: كلُّ إقرار لم يسبق مضمونه بحمل إنشاءً، وكذا كلُّ إقرار سبق مضمونه للعالم بعساده، وكلُّ إقرار سبق من معتقد صحته لا يكون إنشاءً.

وعلى هذا يمكن حمل مسألة المطلق على غير السنة، إلَّا أنَّ في هذا طرحاً للصيغة الشرعيَّة بالكلِّيَّة نعم، يمكن نفوذ هذه القاعدة في العقود الجائزة؛ إذ لا صيغ لها خاصَّة.

### قاعدة (١٦)

السبب والمسبَّب قد يتحدان، وقد يتعدَّدان، ومع تعدُّد الأسباب قد تقع دفعةً، وقد تترتَّب، ثمَّ قد تتداخل الأسباب أو المسبَّبات وقد تتساين، فهنا مباحث:  
الأوَّل: اتِّحادهما، كالقذف والحدَّ.

١. قال العلامة في قواعد الأحكام، ج ٢، ص ١٣٦.

الثاني: أن تتعدد الأسباب والمسبب واحد، كأسباب الوضوء الموجبة له، فيجزئ عنها وضوء واحد؛ إذا نوى رفع الحدث وطلق، وإن نوى رفع واحد منها فالأصح ارتفاع الجميع<sup>١</sup> إلا أن يوي عدم رفع غيره فيبطل. وإن تعددت أسباب الغسل فالأقرب أنه كذلك. وفصل بعض الأصحاب<sup>٢</sup> بينه الجنابة المحزنة وعدم إجراء غيرها عنها، وهو بعيد والأصل فيه أن المرتفع ليس نفس الحدث، بل المنع من العبادة المشروطة به وهو قدر مشترك بين الجميع، والخصوصيات ملغاة، وهذا يسمى تداخل الأسباب.

واحتلفوا في تداخل أسباب الأعسال الممنونة إذا انضم إليها واجب<sup>٣</sup>، وظاهر الروايات التداخل<sup>٤</sup>.

ومنه: تداخل مرآت الوطء بالشبهة بالنسبة إلى وحب مهر واحد، وتداخل مرآت الزنى بوحوب حد واحد.

الثالث أن يتعدد السبب ولكن يختلف الحكم المترتب عليها، فإن أمكن الجمع بينهما - بأن يتدرج أحدهما في الآخر - تداخلت، كما إذا سوي داخل المسح فريضة أو نافلة راتبة، فالظاهر إجزاؤها عن صلاة التحية.

وقد قيل: بإجزاء تكبيرة الإحرام عنه وعن تكبيرة الركوع إذا بواهما<sup>٥</sup>. أما إذا لم يمكن الجمع، كما لو قتل واحد جماعة، فإن رتب قتل بالأول وكان للباقيين الدية على الأقرب. ولو عفا عنه الأول أو صولح على مال قُتِلَ بالثاني، وعلى هدا. ولو قتلهم دفعة بأن أنقاهم في نار، أو هدم عليهم جداراً، أو جرحهم فماتوا جميعاً قُتِلَ بالجميع.

١. راجع منهى المطلب، ج ٢ ص ٢٠.

٢ و٣ راجع المبسوط، ج ١ ص ١٤٠ والسرائر ج ١ ص ١٢٣-١٢٤ والمعتبر، ج ١ ص ٣٦١.

٤ راجع تهذيب الأحكام، ج ١ ص ١٠٧، ج ٢٧٩؛ وراجع أيضاً وسائل الشريعة، ج ٢ ص ٢٦١-٢٦٥، الباب ٤٣ من أبواب الجنابة وتقدم في ص ١٢.

٥. راجع المبسوط، ج ١ ص ١٠٢ و١٥٨ لعله يستظهر من قول الشيخ وقد تقدم ذكره في ص ٣٩، الفائدة الرابعة.

ويحتمل قتله بواحد تخرجه القرعة أو يعينه الإمام ويأخذ الباقيون الدية.  
 ويحتمل في الترتيب المساواة للدفعي وهو ظاهر بعض الأصحاب<sup>١</sup>  
 ولو اجتمع سببا إرث ولم يتناها أعملا. كعم هو خال، وإن تنافيا قدم الأقوى،  
 كأخ هو ابن عم، وكذا في ميراث المجوس. وقد يحكم بالتساقط عند اجتماع  
 الأسباب، كتعارض البيتين على قول<sup>٢</sup>.

الرابع: أن يتعد السبب ويتعد السبب لكن يندرج أحدهما في الآخر، كالزنى  
 يوجب الحد، وتحصل معه الملامسة وهي موجبة للتعزير، فيغني الحد عنه، وكقطع  
 الأطراف؛ فإنه بالسراية إلى النفس تدخل دية الطرف في دية النفس.

وأما القصاص، فثالث الأقوال التداخل إن كان بضربة واحدة وعدمه إن تعددت<sup>٣</sup>.  
 وأما الزاني المحصن، فيجب الرجم عليه، وإن كان شيخاً جامع بين الجلد والرجم،  
 وإن كان شاباً فقبل. بالتداخل<sup>٤</sup>، لأن ما يوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب  
 أخفهما بعمومه، والجمع أقرب؛ لفعل عليه السلام حيث قال «جلدتها بكسب الله  
 ورجمتها بسنة رسول الله ﷺ»<sup>٥</sup>.

ومن اتحاد السبب وتعدد السبب ولا تداخل<sup>٦</sup>، الحيض، والنفاس، ومش  
 الأموات، والاستحاضة مع كثرة الدم؛ فإنها توجب الوضوء والغسل عندنا.  
 ومنها: القتل يوجب الدية أو القود والكفارة والفسق مع العمد، وإتلاف مال الغير  
 عمداً يوجب الضمان والتعزير، وقذف المحصنة يوجب الجلد والفسق، وزنى البكر  
 يوجب الجلد والجرح والتعزير، وسائر الحدود تحامع الفسق والسبب واحد.  
 والحدث الأصغر سبب لتحريم الصلاة والطواف وسجود السهو وسجود العزيمة

١. قاله العلامة في قواعد الأحكام، ج ٣، ص ٦٢٥.

٢. قاله الشيرازي في المهذب، ج ٢، ص ٣٩٨؛ والقرافي في الفروق، ج ٢، ص ٣٠-٣١؛ والشيخ محمد علي  
 المالكي في تهذيب الفروق، في هامش الفروق، ج ٢، ص ٣٧.

٣. تقدم توضيح الأقوال في المسألة في ص ١٩ القاعدة ٨، لها مش ٤.

٤. قاله الشيخ في النهاية، ص ٦٩٣؛ وابن المبراج في المهذب، ج ٢، ص ٥١٩؛ وابن حمزة في الوسيلة، ص ٤١١.

٥. المستدرک علی الصحيحین، ج ٥، ص ٥٢١، ح ٨١٥١.

٦. في ٥، م، زيادة «مستبانات».

على قوله<sup>١</sup>، ومن المصحف

والحدث الأكبر يريد على ذلك قراءة العريضة، واللبث في المساجد على الإطلاق، والجواز في المسحدين، وتحريم الصوم، والوطء، والطلاق في الحيض إلى أحكام كثيرة

### قائمة:

المكاح قد يكون سبباً في أشياء كثيرة، فيتعلق بالوطء استقرار المهر المسمى بكماله، ووجوب مهر المثل إذا لم يسم أصلاً، ووجوب الفرض المحكوم به إذا كانت مفوضة المهر، ووجوب مهر المثل حيث لا يصح التفويض، وحيث تكون التسمية فاسدة، وهي الشبهة ورس الإكره، ووجوب النفقة ما دامت ممكنة في الدائم، وتوزيع المسمى بحسب الأثام في المنقطع، ووجوب الكسوة والمسكن في الدائم، والحداد إذا كانت من أهله، ووجوب نفقة الخادم وكسوتها، وقد يكفي في هذا<sup>٢</sup> بالتمكين، وثبوت التحصن لكل منهما في الدائم، وملئ البمين، ولحوق الولد بشروطه، وتحريم العزل في الدائم بغير الإذن، ووجوب عدة الطلاق، والفسخ عليها، وتحريم ابنتها عليه، ووجوب القسم إما ابتداءً<sup>٣</sup> وإذا قسم نصرتها، والظاهر أن هذا لا يتبع الوطء، بل التمكين، ووجوب القضاء لها في القسم إذا طلما، وهذا كالأول، وتقرير صحة العقد في نكاح المريض إلا أن يبرأ، فيكفي العقد في التقرير، وبشر الحرمة في الرضاع، وصيرورة البنت محرماً، وفي حكمها بنت ابنها وبنت بنتها فنارلاً، وامتناع فسخها بالعدة الطارئة، وتحقق العنة به في الإيلاء والظهار، ووجوب الكفارة فيهما، ففي الظهار يتعدّد.

وأما منعها من أكل الثوم وكل ما يتدّى برائحته، وإجبارها على الاستعداد<sup>٤</sup>،

١ الظاهر أن القائل به الشيخ في النهاية، ص ٢٥ وابن الجوزي كما حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢،

ص ١٨٥، المسألة ١٠٣ وقال هذا القول يدل على اشتراط الظهار وسيأتي في ص ١٠٣، الهامش ٦

٢ في «ك» هامزة «الباب».

٣ الاستعداد، حلق شعر العانة. راجع الصحاح، ج ١، ص ٤٦٢، «حدد».

وإزالة الوسخ، وكل منقر، فيكفي فيه بدل المهر لها.

ووجوب النفقة عليه إذا طلق رجعتاً، ووجوب ذلك للبائن إذا كانت حاملاً.

وأما وجوب الفراش وآلة التنظيف، وكل ما ترال به الرائحة الكريهة، ووجوب آلات الطبخ، والأكل والشرب، والإلزام بالنفس لو كانت ذميمة إن وقفنا الاستمتاع عليه، ووجوب أجرة الحمام مع الحاجة، وكذا وجوب ثمن ماء الفسل على قول<sup>١</sup>، ومنعها من الخروج والبروز، والعبادات المتطوع بها والأسفار غير الواجبة ومجاورة النجاسة والمسكر<sup>٢</sup> إذا كانت ذميمة، فيمكن ترتبه على التمكين، وبعضه على مجرد العقد، كما يترتب عليه بز اليمين إذا حلف ليتزوحن، والحنث لو حلف على تركه، والخروج عن العزوبة المنهي عنها<sup>٣</sup>، وحواز الاستمتاع بالمرأة، والنظر إلى جميع بدنها حتى العورة وبالعكس، واستقرار انمهر بموت أحدهما، ولو كان في مفوضة المهر وجبت المتعة، وقبل.

مهر المثل<sup>٤</sup> ووجوب النصف إذا طلق، وانسلخت لعتته قبل الدخول، وكذا إذا أسلم قبلها قبل الدخول، أو ارتد عن غير طهارة، أما غيرها، فالأقرب الجميع، ووجوب المتعة في مفوضة البضع إذا طلق قبل اندخول والعرص، وتحريم الأم والجمع بين الأختين، والعمّة والخالة وبنت الأخ أو الأخت إلا برضاهما، وتحريمها على أبيه فصاعداً، وعلى ولده فنارلاً، وتحريم العقد على غيرها إن كانت رابعة بالدائم، أو ثالثة حرّة والزوج عبد، أو ثالثة أمة والزوج حرّ، وملك طلاقها وخلعها وظهارها والإيلاء منها ولعانها، وثبوت الفسخ بظهور عيب فيه أو فيها، ووجوب نفقتها بالتمكين، وجواز السفر بها، وتحريم العقد على الأمة إلا بإذن الحرّة، وعلى أمة ثانية إن شرطنا خوف الحنث وعدم الطول، أما لعبد، فنه أن يتزوج الأمة على الحرّة عند

١. قاله النووي في المجموع شرح المذهب، ج ١٦، ص ٤٠٩.

٢. في «أ. م. ن.»، ونهد التواعد الفقهية، ص ٤١٧ «السكر» بدل «السكر».

٣. الكافي، ج ٥، ص ٣٢٩، باب كراهة العروبة، ج ١٢، ص ٣٨٤، ج ٣، ص ٤٣٥١ - ٤٣٥٢: تهذيب الأحكام،

ج ٧، ص ٢٣٩، ج ١٠٤٥.

٤. قال به الشافعي في الأم، ج ٥، ص ٦٨.

بعض العامة<sup>١</sup>، والأقرب المنع، وثبوت العدة بموته، والتوارث إذا لم يكن الدخول شرطاً في صحة العقد، ولا الأجل مانعاً منه، وحواز غسلها، ووجوب تكفينها إذا كانت دائماً، واستحقاق الصلاة عليها والنزول معها في قبرها وجواز ذلك لها إذا مات هو وإن كان الرجال أولى، ويصير والده وبه وإن علا أو سفل محرماً لها، وتصير أمها وإن علت محرماً له، ويملك نصف صداق لو كان عيباً وطلق قبل الدخول، ويثبت الحكم<sup>٢</sup> عند الشقاق، وإلزامها بالفس من الحيض عند الدخول إن حرّمت الوطء قبله، وكذا لو كانت ذمّية، وإلزامها بالاستعداد وما يتوقف عليه كمال الاستمتاع بلتهته للدخول، كما يجب في دوام النكاح، وتقديم قول الزوج في قدر الصداق، وقولها في عدم دفعه، والتعالف لو اختلفا في تعيينه، ولا يفسخ العقد، وبحريتها على غيره، ومعها من اليمين ولنذر ولعهد والإرضاع إذا اشتمل على منع حقه.



#### فائدة

ينقسم الوطء بانقسام الأحكام الخمسة بالنسبة إلى الروحة، فيجب بعد كل أربعة أشهر، فلها الاستعداد عليه وإن لم يكن مؤلياً إلا أن المؤلي يجبر عليه أو على الطلاق، وهذا يحتمل ذلك، ويحتمل إيجابه على الطلاق عيباً، ويحتمل إيجابه على الوطء عيباً، ولو طلق أساء وسقط الوطء إذا كان بايماً، ولو كان رجعيّاً ففيه إشكال، من حيث إنه واجب يمكن استدراكه، ومن زوال حقيقة العصمة.

فإن قلنا بإيجابه عليه ووطئها فهو رجعة قطعاً، والأصح عدم الإيجاب.

نعم، لو راجعها أمكن الإيجاب؛ لزوال مانع، بل يمكن لو تزوّجها بعد البينونة، كما تقضى لها ليالي الجور.

وكذا يجب الوطء بعد المرافعة في الإيلاء، وبعد المرافعة بعد ثلاثة أشهر في الظهار.

١. قال به مالك في البدوثة الكبرى، ج ٢، ص ١٢٠٦ والثاني في الأم، ج ٥، ص ٦٩.

٢. في «أ. ث. ح.» «الحاكم».

وقد يستحب الوطء، وهو مع الإمكان، ولا ضرر ولا مانع.

وقد يكره في الأوقات والأحوال المخصوصة.

وقد يحرم، كالحيض والنفاس واشتباء الحيض قبلاً، وفي الإحرام منه أو منها، والصوم الواجب كذلك، وعند تضييق وقت الصلاة، وفي الاعتكاف الواجب، وفي المساجد، وفي الظهار حتى يكفر، وفي العدة عن وطء الشبهة من الغير، وبعد الإفضاء إلا أن تصلح وتلتئم، فيحل على قول<sup>١</sup>، وإذا لم تحتل الوطء لمبالاته<sup>٢</sup> وصفرها أو ضعفها، أو مرض يضر الوطء بها، قيل، وفي ليلة غيرها<sup>٣</sup>، وإذا امتنعت قبل توفية الصداق. قيل: وفي عنة الطلاق الرجعي<sup>٤</sup>، وبشكل بما أنه رجعة بنفسه، وما عدا ذلك مباح

فائدة:

يتعلق بفسوبة الحشفة في المرج ألقدرها من مقطوعها نقض الطهارة إلا أن يكون ملفوفاً على قول ضعيف<sup>٥</sup>، ووجوب غسل على الفاعل والقابل، ووجوب التيمم إن عجز عن الماء، وتحريم الصلاة ولطواف، وسجود السهو. قيل: وسجود التلاوة<sup>٦</sup>.

وقراءة العزائم وأبصارها، والمكث في المسجد، والدخول إلى المسجدين، وإفساد الصلاة والصوم إن وقع عمداً، وإفساد لتتابع إن كان الصوم مشروطاً فيه ذلك، ووجوب قضاء الصوم إن كان واجباً، ووجوب الكفارة في المتعین، وإفساد

١. قال به الشيخ في المبسوط، ج ٤، ص ٣١٨.

٢. المبل: الصخم. راجع الصحاح، ج ٣، ص ١٧٥٦، «عبل».

٣. لم نثر على قائله.

٤. قاله الشيرازي في المهذب، ج ٢، ص ١٣١.

٥. تردّد فيه العلامة في قواعد الأحكام، ج ١، ص ٢١١؛ وذكره النووي في المجموع شرح المهذب، ج ٢،

ص ١٣٤.

٦. قال به الشيخ في النهاية، ص ٢٥؛ وحكاها أيضاً العلامة عن ابن جسيم في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٨٥.

المسألة ١٠٣، وقال العلامة بعد نقل كلامهما: وهذا القول يدلّان على اشتراط الطهارة



الاعتكاف، ووجوب قصائه إن أحب، ووجوب إتمامه إن كان قد شرط فيه التتابع، وإفساد الحج والعمرة، ووجوب المضي في فاسدهما، ووجوب قضائهما، ووجوب البدنة أو بدلها مع العجز وهي بقرة، فإن لم يجد فسبع شياه إن جعلها الكفارة كالنذر، ونفقة المرأة التي حامعها في نقضاء، وتحتل للبدنة عنها، سواء كان في موضع الفساد أو لا

وهل يتعلّق بالوطء مع انعقاد إحرامهما أو يستعقدا فاسدين؟ نظر. ووجوب التفريق بين الزوجين إذا وصلا موضع لخطيئته إلى أن يعضيا المناسك، وثبوت النفس إذا جامع في الإحرام أو الصوم أو أحب أو الاعتكاف عالماً بالتحريم، وترتب التعزير على ذلك، واستحباب الوضوء إذا أراد الصوم ولما يغتسل، فإن تعذر فالتيمم، وكفارة الحبس وحبواً أو استحباباً، وجعل البكر تيباً، فيعتبر نطقها في النكاح، ووجوب العدة بالشبهة إذا كانت من لها عدة، وزوال النحس في العذف إذا كان الوطء زنى لا مكرهه، ووجوب الجلد والرحم والحز والتغرس، وتحريم أم الموطوء وأحبه وبنته والمشهور أنه يكفي هنا إيلاح البعض. والخروج عن حكم العدة، والتحليل للمطلقة ثلاثاً حرّة أو ثنتين أمة، وإلحاق الولد في الشبهة بالملك أو بالروحانية إذا كانت الموطوءة حالية، وتحريم نهي الولد إلا مع القطع بكونه ليس منه ولا يكفي الظن الغالب، والتمكّن من رخصة في العدة الرجعية، والتمكّن من اللعان عند نهي الولد. أمّا القذف بالزنى، فلا ووجوب التعزير لو كانت الموطوءة زوجة بعد الموت، ووجوب القتل في اللواط إذا كذب بالغير عاقلين، والتعزير في إتيان البهيمة، وتحريم وطء الأخت إذا وطئ أختها بملك اليمين حتى تخرج التي وطئها أولاً، ونشر الحرمة بالشبهة، والزنى على القول به<sup>١</sup>

وفي إباحة بنت الأخ المملوكة مع لعتة المملوكة من غير إذن العتّة إشكال للفاضل<sup>٢</sup>. وسقوط الامتناع من التمكين لأجل الصداق بعده، وسقوط عفو الولي

١. قال به الشيخ في المبسوط، ج ٤، ص ٢٠٢-٢٠٣

٢. قواعد الأحكام، ج ٣، ص ٣٥

بالطلاق بعده، وثبوت السنة والبدعة في الطلاق، وثبوت المهر بوطء المكاتب، وثبوت بعضه بوطء المشتركة بينه وبين غيره، وصيرورة الأمة فراشاً على رواية<sup>١</sup>، وقطع العدة إذا حملت من الشبهة، والفسخ بوطء البائع، والإجازة بوطء المشتري، وفسخ الهبة في الأمة الموهوبة في موضع جوار الرجوع، وفسخ البيع فيما لو وجد البائع بالثمن عيباً بوطء الأمة، وفي كون وطء البائع الأمة<sup>٢</sup> مع إعلاس المشتري استرداداً للأمة وجه ضعيف. ورجوع الموصي به إذا لم يعزل، وكونه بياناً في حق من أسلم على أكثر من أربع. وكذا في الطلاق المبهم، والعق المبهم على احتمال. وتوقف الفسخ على انقضاء العدة فيما لو ارتدت الزوجة مطلقاً أو الروح عن غير فطرة، أو أسلمت الزوجة مطلقاً أو الزوج وكانت الزوجة وتينة، والمنع من الرد بالميب، إلا هي عيب العجل، ويرد معها نصف عشر قيمتها، وسقوط خيار الأمة إذا أعنت تحت عبد أو حر - على الحلاف - ومكنت منه عالمة، ويمكن أن يكون هذا لأجل إخلالها بالفور لا لخصوصية التمكن من الوطء، وتحقيق الرجعة به في الرجعية، ومنعه من التزويج بعالمه إذا أسلم على أربع وثلاث حتى تنقضي العدة وهن على كفرهن، وكذا الأخت حتى تنقضي العدة مع بقاء الأخت على الكفر، ومنعه من اختيار الأمة لو أسلمت مع الحرّة حتى تنقضي العدة مع بقاء الحرّة على الكفر<sup>٣</sup>، ووجوب مهر ثان لو وطئ المرتد وبقي على الردّ إذا كان عن فطرة، وفي غيرها حلاف ووقوع الطهار المعلق به أو العتق المسندور عنده، وذبح البهيمة الموطوءة المأكولة اللحم وإحراقها، وتغريم قيمتها، وبيع غيرها، وتغريم القيمة، وإبطال خيار الزوجين لو تجدد العيب بعده، إلا لجنون من الرجل، ووجوب استبراء الأمة إذا وطئها السيد وأراد تزويجها أو بيعها.

١. كمال الدين، ص ٥٠٠، ح ٢٥ وأحسن منه ما في الكافي، ج ٥، ص ٤٩١ و ٤٩٢، باب الرجل يكون له جارية يوطئها فيبيها ثم تلد لأقل من ستة أشهر - ح ٢ و ٣، وتهيب الأحكام، ج ٨، ص ١٦٨ و ١٦٩، ح ٥٨٧ و ٥٨٨ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٦٧ و ٣٦٨، ح ١٣١٥ و ١٣١٦

٢. يعني أنه لو أوصى بجارية لشخص ثم وطئها ولم يعزل عنها كن ذلك رجوعاً عن الوصية.

٣. عبارة «مع بقاء الحرّة على الكفر» لم ترد في «ث».

## قاعدة:

كل هذه الأحكام يساوي فيها قبل والدبر إلا التحليل والخروج من الإيلاء والإحصان والاستنطاق في النكاح، فتستطرق بالوطء في القبل لا في الدبر، وخروج المنى من الدبر بعد الفسل؛ فإنه لا يوجب الفسل عليها بخلاف القبل؛ فإن فيه كلاماً ذكرناه في كتاب الذكرى<sup>١</sup>.

ويتعلق بالدبر إبطال حصانة الموطوءة بالسنة إلى القذف، كما يحصل للمواطن بالسنة إلى ذلك.

ولو لم يبق للمقطوع بقدر الحشة فتيه، فالظاهر عدم تعلق الأحكام به إلا تحريم أم المفعول به وأخته وبنته.

## قاعدة (١٧)

قد يعوم السبب الفعلي غير المنصوب ابتداءً مقام الفعلي المنصوب ابتداءً، كتقديم الطعام إلى الضيف؛ فإنه مغي عن الإذن في الأصح<sup>٢</sup>، وتسليم الهدية إلى المهدي إليه وإن لم يحصل القبول القولي في الظاهر من فعل السلف والخلف، وكذلك صدقة التطوع، وكسوة القريب والصاحب، وجائزة الملك من كسوة وغيرها، وعلامة الهدى كخمس النعل في دمه وجعله عليه أو كتابه رفعه عبده، والوطء في الرحمة، وفي مدة الخيار من ذي الخيار، والتقبيل كذلك، وكذا اللمس بشهوة أمّا المعاطاة في المبايعات، فتفيد إباحة التصرف لا المصك وإن كان في الحقيق عندنا.

ولا يكفي تسليم العوض في الخلع عن بذلها أو قبولها بعد إيجابه، ولا تسليم الدية في سقوط القصاص، بل لا بد من التلفظ بالعفو أو بمعناه.

ولو خص الإمام بعض الغاسمين بأمة وقلنا بتوقف الملك على اختيار التملك، فلو

١ ذكرى الشيعة، ج ١، ص ١٧٣ (ضمن الموسوعة، ج ٥).

٢ قاله ابن عبد السلام في قواعد الأحكام في مصالح الأناس، ص ١٢٨٤ وأيضاً تقدم في ص ١٦، الهامش ٥.

وطئ أمكن كونه اختياراً؛ لأنَّ الوطء دليل الملك، إذ لا يقع هنا إلا في الملك.  
ومن الأسباب الفعلية القلبية الإرادة والكراهة والمحبة، فلو علق ظهارها  
بإضرارها بغضه فادَّعته صدقت، كدعوى بعض، فإن اتَّهمها أحلفها إن قلنا بيمين  
التهمة<sup>١</sup>، ولو علقه بحبها دخول النار أو السم أو الأطعمة المُرضة فادَّعته أمكن  
القبول؛ لأنَّه قد نصبه سبباً ولا يعلم إلا منها، وعدمه؛ للقطع بكذب مدَّعي ذلك.  
ولو علق بمشيتها فالظاهر الاحتياج إلى اللفظ؛ لأنَّ كلامه يستدعي جواباً على  
العادة، فلا تكفي الإرادة القلبية، وتظهر العادة لو أرادت بالقلب ولما تلتفظ.  
ولو تلتظت مع كونها كارهة بالقلب وقع ظهار ظاهراً، وفي وقوعه باطناً بالنسبة  
إليها احتمالان: نعم؛ لأنَّ التعليق بلفظ المشية لا بما في الباطن، ولا، كما لو علق  
بحيضا وكانت كاذبة في الإخبار عن الحيض، فإنه لا يقع باطناً.  
ولو كانت صبيّة فعلق على مشيتها أو علق على مشية صبيّ فالأقرب الصحة  
مع التمييز؛ لأنَّه اقتضى لفظه، وقد وقع، ويحتمل الصع، كما أنَّه ليس للفظه اعتبار في  
الطلاق، ولا في باقي المَعْرُودِ اللَّازِمَةِ  
ولو علق طهارها على حيض ضرَّتها فادَّعته وأنكر الزوج حلف؛ لأصالة العدم؛  
ولأنَّه تصديق في حق الصِّرة، ويحتمل قبول قولها؛ لأنَّه لا يعرف إلا منها، فحينئذٍ  
لا يحلف؛ لأنَّ الإنسان لا يحلف ليحكم لغيره.

### قاعدة (١٨)

الوقت قد يكون سبباً للحكم الشرعي، كأوقات الصلوات، وهو أيضاً ظرف  
للمكلف به، فليس السبب الدلوك مثلاً وإلا لم تحب لظهور على من أسلم، أو بلغ في  
أثناء النهار بعد الدلوك بلحظة، بل كلَّ جزء من الوقت سبب للوجوب وظرف  
للإيقاع، وكذا أجزاء أيام الأضاحي سبب للأمر بالأضحية وظرف لإيقاعها فيه، ومن  
ثمَّ استُحبَّ على من تحدَّد إسلامه وبلوَّعه، أمَّا شهر رمضان، فإنَّ كلَّ يوم من أيامه

١. تقدَّم في القاعدة ١١، ص ١٧ أنَّه استقر به تعليلها.

سبب للتكليف لمن استقبله جامعاً لشرائطه، وليس أجزاء اليوم سبباً للوجوب، ومن ثم لم يجب على البالغ أو المسلم في الأثناء الصوم<sup>١</sup>.

فإن قلت: فينبغي في المريض والمسافر ألا يجب الصوم وقد زال العذر. قلت: المرض والسفر ليسا مانعين لسبب السبب، وإنما منعا للحكم بالوجوب فإذا زال المانع ظهر أثر السبب.

واعلم، أن الوقت قد يعرَى عن السببية وإن كان لا يعرَى عن الظرفية وهو واقع في كثير، كالمذورات<sup>٢</sup> المتعلقة على أسباب مغايرة للأوقات، وكالسنة بكمالها في قضاء شهر رمضان؛ فإنها ظرف للإيقاع ويبت سبباً وإنما السبب هو الفوات لما كان قد أثر فيه السبب الموجب للأداء؛ فإن موجب أداء شهر رمضان رؤية الهلال، وموجب القضاء هو فوات الأداء، وكذا جمع العمر ظرف للواجبات الموسعة بالنذر أو الكفارة وإن كانت أسبابها مغايرة للزمان، وكذلك شهور العِدَد أو الأقراء ظروف للعدة، والسبب الطلاق مثلاً، وسبب الفطر دخول هلال شوال على الأصح<sup>٣</sup>، ومحموع الليلة ونصف النهار ظرف لا سبب، فلا يجب على من كمل بعد دخول شوال

### قاعدة (١٩)

لو عُلّق حكماً على سبب موقّع وكان ذلك احكاماً يختلف بحسب وقت التعليق ووقت الوقوع، ففي اعتبار أتهما وجهان، مأخذهما من الموصي بثلاث ماله هل يعتبر يوم الوصية أو يوم الوفاة؟ والمشهور عندنا الثاني؛ لأنّ بالموت يملك الموصي له، وكذا الصفات المعتبرة في الوصي ومن قبل باعتبار يوم الوصية<sup>٤</sup> أجراه مجرى النذر، كما<sup>٥</sup> لو نذر الصدقة بثلاث ماله، فإنه معتبر عند النذر؛ إذا كان منجرأ، ولو كان

١. تقدّمت هذه المسائل في ص ١٧، القاعدة ١٤.

٢. في «م» «كالمذويات».

٣. تقدّمت مسائل هذه القاعدة في ص ٢٠، القاعدة ١٦.

٤. قال به بعض الشافعية. راجع المهدب، الشيرازي، ج ١، ص ٥٨٨.

٥. عبارة «أجراه مجرى النذر، كما» من «ح، ن» وفي سائر النسخ «أجراه مجرى ماله لو قدر».

معلقاً على شرط ففيه الوجهان.

وكذا لو أطلق العبد الوصية فتحرر ومات، أو نذر العتق أو الصدقة فتحرر، أو علق الظهار على مشيئة ريد وكان ناطقاً بفخرس، فهل تعتبر الإشارة حينئذٍ، كما لو كان أخرس ابتداءً؟ أو نذر عتق عبده عند شرط متوقع فوق حال المرض ففيه الوجهان.

### قاعدة (٢٠)

لو شك في سبب الحكم بنى على الأصل، فهنا صورتان. إحداهما، أن يكون الأصل الحرمة ويشك في سبب الحل، كالصيد المتردي بعد رميه، وكالحلد المطروح أو اللحم مع عدم قيام قرينة معينة. ولو ظن تأثير السبب ظناً عالياً خرج عن الأصل، كما لو كانت الضربة قاتلة، ولم يعرض له سبب آخر. الثانية: أصالة الحل، والشك في السبب المحرم، كالطائر المقصوص، والطبي الممرط<sup>١</sup>، وفؤى<sup>٢</sup> الأصحاب المحريم. أما لو علق أحد رجلين ظهار زوجته بكون الطائر غراباً وعلقه الآخر بكونه غير غراب، فالأولى عدم وقوع الظهارين إذا امتنع استعلام حاله؛ عملاً بالأصل، وإن كان الاجتناب أحوط، ولو كان في روجتين لو حد احتسبهما؛ لأنه قد علم تحريم إحداهما في حقه لا بعينها.

ولو غلب الظن على تأثير السبب بنى على التحريم، كما لو بال كلب في الماء فوجدته متغيراً أما لو كان بعيداً، فلا أثر له، كتوهم الحرمة فيما في يد الغير وإن كان الورع ترك ما في يد من لا يجتنب المحارم وقد روي أن النبي ﷺ قال: «إني لأجد التمرة ساقطة على فراشي، فلو لا أنني أحسن أن يكون من الصدقة لأكلتها»<sup>٣</sup>.

١. القرط: ما يعلق في شحمه الأذن، الصحاح، ج ٢، ص ١١٥١ «قرط»

٢. في «أ. ث. م.» «مظاهر»

٣. مسند أحمد، ج ٢، ص ٦٠٩، ديل الحديث ١٨٠٥٣، صحيح البخاري، ج ٢، ص ٨٥٧، ح ٢٢٢٩٩/٢٣٠٠.

صحيح مسلم، ج ٢، ص ٧٥١، ح ١٠٧٠/١٦٢ و١٦٣

ولو تساوى الاحتمالان، كطبن الطريق، وثياب مُذْمِن الخمر<sup>١</sup> والنجاسة، والميتة مع المذكي غير المحصور، والأخت مع ساء غير محصورات فالأقرب البناء على الحل وإن كان تركه أحوط مع وجود غيره مما لا شبهة فيه. أمّا لو انحصر<sup>٢</sup>، فالأولى الحرمة؛ لأنه من باب ما لا يتم الواجب إلا به.

ولو عمّ في بلدة الحرام وبدر فيها الحلال فالأولى التحنّب مع الإمكان، ولو لم يمكن، تناول ما لا بدّ منه من غير تبسّط. هذا إذا علم المالك، ولو جهل فعندنا الفرض الخمس، فيمكن أن يقال: من تناول منه شيئاً<sup>٣</sup> خفّسه. وعند العامة كلّ مال جهل مالكة ولا يتوقّع معرفته فهو لبيت مال<sup>٤</sup>.

وقد نظم بعضهم وجوه بيت المال، فقل.

جِهات أموال بيت المال سبعتُها      هي بست شعر حواها فيه لافظه  
خمس، خراج، وفيء، جربة، عشر      وإرث فرد، ومال ضلّ حافظه  
وظاهر كلام أصحابنا انحصار وجوه بيت المال في المأخوذة من الأرض  
المفتوحة عنوةً حراجاً أو مقاسمةً ويمكن إلحاق سهم سبل الله في الزكاة به على  
القول بعمومه<sup>٥</sup>

وهذا ذكر الأصحاب أن مصرف الجزية عسكر الإسلام، والعشر لا أصل له عندنا، وإرث من لا وارث له للإمام، ولمال المأبوس من صاحبه يتصدّق به. نعم، قد يشكل<sup>٦</sup> المرتضى<sup>٧</sup> في دية الجناية على لعت أنها لبيت المال<sup>٨</sup>، ويجري في كلام

١ زيادة من «أ، ن».

٢ هي «ن» «انحصر».

٣ زيادة من «ث».

٤ قاله ابن عبد السلام في قواعد الأحكام في مصالح الأناس، ص ٦٤.

٥ لم نعر على قائله.

٦ من القائلين بعموميته الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٢٥٢، والعلاب، ج ٤، ص ٢٣٦، المسألة ٢١، وابن حمزة في الوسيلة، ص ١٢٨، وابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٤٥٧-٤٥٨.

٧ في «ك» «استشكل».

٨ الانتصار، ص ٥٤٢، المسألة ٢٠١؛ جوابات المسائل الموصلة للثالث، ص ١١١، رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٥٢، المسألة ٨١.

بعض أصحابنا أنَّ ميراث من لا وارث له لبيت المال<sup>١</sup>. وأمَّا الخمس، فمصرفه معروف عندنا.

### قاعدة (٢١)

الشرط إذا دخل على السبب منع تنجيز حكمه لا سببته، كتعليق الطهارة على دخول الدار؛ فإنه لو لا التعليق وقع الطهارة في الحال، وعند الحنفية<sup>٢</sup> ويظهر من كلام الشيخ منع سببته السبب<sup>٣</sup>؛ لأنه دخل على ذات السبب. قلنا: بل دخل على حكم السبب - وهو التنجيز - فأخبره. وتظهر الفائدة في مسائل:

مها: أنَّ البيع بشرط الخيار يعقد سبباً لنقل الملك في الحال، وإنما أثر الشرط في تأخير حكم السبب، وهو اللزوم. ومنها: أنَّ الخيار يُورث؛ لأنَّ الملك انتقل إلى الوارث، والثابت له بالخيار حق الفسخ والإمضاء، وهما راجعان إليَّ نفس العقد. ومنها: بطلان تعليق الطلاق والطهارة على الكاح، وعلق العتق على الملك؛ لأنَّ الصيغة المعلقة سبب لوقوع الطلاق عندهم<sup>٤</sup>، والطهارة عندنا، ولا بدَّ من كون المحل صالحاً لاتصال الصيغة به حتى يمكن تأخيرها. وقبل النكاح ليس صالحاً.

### قاعدة (٢٢)

المانع ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يكون مانعاً ابتداءً واستدامةً، كالمعصية في السفر، وكالرِّدة تمنع صحّة

١. قاله ابن الجبير على ما حكاه عنه العلامة في معتمد الشيعة، ج ٩، ص ١١٣ المسألة ٤٠.

٢. راجع أصول المرحومي، ج ٢، ص ٢٥.

٣. المبسوط، ج ٥، ص ١٥٠ و ١٥٤.

٤. راجع المذهب الشيرازي، ج ٢، ص ١٤٤ - ١٤٥.



النكاح ابتداءً، وتُبطله استدامةً، إمّا في الحال، كقبل الدخول، أو كون الزوج عس فطرية، أو بعد انقضاء العدة في غيرهما، ولرضاع كذلك وفي الزنى ووطء الشبهة خلاف<sup>١</sup>.

ومنه: أنّ الملك يسمع من العقد، ولو طرأ بعد النكاح أبطله. وفي منع الكثر من النعاسة استدامةً كابتداء هولان<sup>٢</sup> يعبر عنهما بإتمام النجس كراً.

ومنه: العنة في القنين، والحنون في الرجل ابتداءً يمنع لزوم العقد، وكذا يمنع استدامة النكاح.

الثاني، ما يكون مانعاً ابتداءً لا استدامةً، كالإحرام يسمع من ابتداء النكاح، وطريانه لا يبطله، والإسلام يسمع من ابتداء لسي ولا يسمع من استدامته، والتمكّن من استعمال الماء مانع من ابتداء الصلاة، ولا يبطل استدامتها في الأصح<sup>٣</sup>، والدين لا يصح ابتداء الرهن منه ويصح بالاستدامة، كما لم أبلغ مبلغ الرهن فهو حقه رهن وقد صار ديناً، لأنّه ثبت في ذمة المتلصص.

ولو سبي الذمي لم يحكم بإسلام المسيء، ولو طرأ تملك ما سباه المسلم لم يخرج عن حكم الإسلام، وكذا ما عدا العنة والجنة من العيوب وعصف الريح يوجب الصمان لو كان نداءً لا استدامةً.

والإسلام يمنع من تملك الذمي إياه، ولو طرأ الإسلام لم يزل ملك الذمي. والارتداد يمنع من ابتداء الإحرام؛ وهي منعه استدامةً وجه صحيح، فلو أسلم بعد الردّة بى<sup>٤</sup> على الأقوى، كالمعصية في السفر، والمأخذ أنّ المؤمن لا يمكن كفره،

١. راجع مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٥٣، المسألة ١٤.

٢. قال الشيخ في الخلاف، ج ١، ص ١٩٤، المسألة ١٤٩، أنّه باق على النجاسة، وأنّه لا يظهر إلا بالقاء كره عليه دفعةً لا بالإتمام؛ وبه قال ابن جنيد والعلامة كما في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٦، المسألة ١٢، ولكن قال السيّد المرتضى في جوابات المسائل الرسيّة الأولى ص ٢٣١، رسالة الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣٦١، أنّه يظهر وهو قول سائر في المراسم، ص ١٣٦، وابن التبرّاج في المهدب، ج ١، ص ٢٣، وابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٦٣.

٣. قاله العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٨٥-٢٨٦، المسألة ٢١١.

٤. أي بنى على الإحرام.

وقد تبين فسادُه في علم الكلام<sup>١</sup>، ولو سُلّم لم يكن ممّا نحن فيه؛ لأنّ ذلك يكشف عن سبق الكفر.

والإحرام يمنع التوكيل في عقد النكاح، ولو كان له وكيل لم ينعزل إلا أنّه لا يباشر إلا بعد تحلّل الموكل، ولا فرق بين الحاكم وغيره في أنّ إحرامه يمنع من عقد النكاح، وهل يمنع إحرامه نوابه<sup>٢</sup> المحلّين من عقد النكاح؟ سطر، والإمام الأعظم أقوى في عدم المنع؛ لأدائه إلى تعطيل حكّام الأرض من التصرف. والعَدَد في الجمعة شرط في الابتداء لا الدوام.

ولو جنى المرهون على سيّده الراهن خطأ لم يثبت له الفكّ، ولو جنى على مورث السيّد فالأقرب أنّ له الفكّ؛ لأنّ لفكّ وقع أولاً للمورث. الثالث: ما يكون مانعاً استدامة لا ابتداءً، كابتداء الرهن؛ فإنّ أمانته ترفع<sup>٣</sup> ضمان العاصب<sup>٤</sup> على احتمال، مع أنّه لو تعدّى في الاستدامة ضمن.



فائدة:

من فروع المجاز<sup>٥</sup> أنّ المشرف على الرّوال هل له حكم الزائل أو حكم نفسه؟ ويترتب عليه: دخول المكاتب في عتق عبيده إذا كان مطلقاً أو مشروطاً، ولو أدّى المطلق اتّجه الكلام في الباقي، وكذا إقامة العَدّ عليه هل هي للسيّد أو للحاكم؟

وجواز وطء المشتري الجارية بعد انتزاع<sup>٦</sup> في الثمن قبل التحالف، وتغريم الغاصب المثل<sup>٧</sup> إذا بُلّ الحنطة وتمكّن منها الغصّ بحيث لا يرجى عودها، وكذا لو

١ راجع أجوبة المسائل المهمّات، ص ٢٢، ونهاية المرّام في علم الكلام.

٢ في «م، ن»، «تولية»، وفي «أ» «نيابة».

٣ في «ج، ن»، «فإنّه أمانة يرفع».

٤ في «ث» «العصب».

٥ في «ث»، «المجارات».

٦ في «أ، م»، «التزاع».

٧ زيادة من «ث، ن».

جعل منها هريسة، أو غصب تمراً ودقيقاً وسمناً واتخذ منه عصيدة؛ فإن مصيره إلى الهلاك لمن، لا يريد.

وبيع العبد الجاني بما يوجب القصاص في النفس.  
وبيع المرتد خصوصاً عن فطرة.

ورهن ما تتسارع<sup>١</sup> إليه الفساد قبل الأجل ولم يشترط بيعه، ورهن ثمنه.  
والحجر بطهور إمارة الفلّس، كأن تكور سديون مساوية لماله إلا أن كسبه لا يفي بمؤنته؛ فإنه مشرف على قصور ماله عن ديونه، وينعكس فيما لو كانت أمواله أقل لكن كسبه يزيد عن مؤنته فهو مشرف على غنى

### قاعدة (٢٣)

الواجب ما يذم تاركه شرعاً لا إلى بدل

ويطلق على ما لا بد منه وإن لم يتعقنه الذم، وبهي عليه نيّة الصبي في سرته  
الوسوب، وإن استعمله في الطهارة الكبرى هل يكلفه حكم الاستعمال؟ وأن  
طهارته الواقعة في الصبي مجزية<sup>٢</sup> حتى لو بيع لم يجب إعادتها، وأن صلاته في أول  
الوقت صحيحة، فلو بلغ لم يعدها.

والأصح وجوب الإعادة في الموضعين وأنه لو عطل ميتاً أو صلى عليه هل  
يعتد به؟ والأصح عدم الاعتداد

### فصل:

الواجب على الكفاية له شبه بالفل؛ من حيث يسقط عن البعض بفعل الباقيين،  
وقد يسقط بالتعرض له فرض العين، كمن له مريض يقطعه تمر يرضه عن الجمعة وإن  
كان غيره من الأقارب قد يقوم مقامه.

١ في «ث» «يسارع».

٢ في «ث» «مجزية».

ومن ثمَّ ظنَّ بعض الناس أنَّ الإتيان بفرص الكفاية أفضل من فرض العين<sup>١</sup>؛ من حيث إنَّه يسقط بفعله الحرج عن نفسه وعن غيره.  
ويشكل بجواز استناد الأفضلية إلى زيادة لثواب والمدح لا إلى إسقاط الذمِّ.  
أمَّا الشروع فيه، فإنَّه يلزم إتمامه غالباً، كجهاد وصلاة الجنازة.  
ومن أنَّ فيه شبهاً بالندب جاز الاستتجار عليه، كالاستتجار على الجهاد. وربما جاز أخذ الأجرة على فرض العين، كاللباء<sup>٢</sup> من الأثمِّ، وإطعام المصطرَّ إذا كان له مال؛ فإنَّه يطعمه ويأخذ العوض.

### قاعدة (٢٤)

يصحَّ الأمر تخييراً بين أمور<sup>٣</sup>، ويتعلَّق بالقدر المشترك، وهو مفهوم أحدها، ولا تخيير فيه، ومتعلَّق بالتخيير الخصم صيئات<sup>٤</sup> لأنَّه لا يجب عليه عين أحدها، كما لا يجوز له الإخلال بجميعها.

وهل يصحَّ النهي تخييراً؟ منع منه بعضهم<sup>٥</sup>؛ لأنَّ متعلِّقه هو مفهوم «أحدها» الذي هو مشترك بينها، فيحرم جميع الأفراد؛ لأنَّه لو دخل فرد إلى الوجود لدخل في ضمنه المشترك وقد حرم بالنهي.

لا يقال: ينتقض بالأختين والأُمِّ والبيت، فإنَّه منهيٌّ عن التزويج بأيَّتهما شاء.  
فنقول: التحريم هنا ليس على التخيير؛ لأنَّه إنَّما يتعلَّق<sup>٦</sup> بالمجموع عيباً لا بالمشارك بين الأفراد، ولَمَّا كان المطلوب أن لا تدخل ماهية المجموع في الوجود، وعدم الماهية يتحقَّق بعدم جزء من أجزائها - أي الأجزاء كان - فأَيُّ أخت تركها خرج عن عهدة النهي عن المجموع، لا لأنَّه نهى عن القدر المشترك، بل لأنَّ

١. حكاة الإسنوي عن إمام الحرمين في التمهيد، ص ٧٥-٧٦ المسألة ١٢.

٢. اللَّبَاءُ - على لقل، بكسر الفاء وفتح العين - أوَّل الألبان عند الولادة. لسان العرب، ج ١، ص ١٥٠، «لبأ».

٣ «بين أمور» زيادة من «ح، ك».

٤. نسبه القرافي إلى المتمرِّنة في الفروق، ج ٢، ص ٨٥.

٥. في «ن» «متعلَّق».

الخروج عن عهدة المجموع يكفي فيه فرد من أفراد ذلك المجموع، ويخرج عن العهدة بواحدة لا بعينها

وكذا نقول في حصال الكفارة لما وجب المشترك حرّم ترك الجميع؛ لاستلزامه ترك المشترك، فالمحرّم ترك الجميع لا وحدة بعينها من الخصال، فلا يوجد نهى على هذه الصورة إلا وهو متعلّق بالمجموع لا بالمشارك، وكيف لا يكون كذلك؟ ومن المحال العقلي أن يفعل فرد من نوع، أو جرّئي من كلّ مشترك ولا يفعل ذلك المشترك المبهى عنه؛ لاشتمال الجزئي على الكلّي بالضرورة، وفاعل الأحصّ فاعل الأعم، فلا يخرج عن العهدة في انهبي إلا بترك كلّ فرد.

فرعان:

أحدهما يمكن التحجير بين الواجب والبدن إذا كان التحجير بين جزء وكلّ لا بين أمور متباينة، وذلك كتخيير النبي ﷺ في قيام الليل بين الثلث والصف والتلثين<sup>١</sup>، وتخير المسافر في الأماكن الأربعة<sup>٢</sup> بين القصر والإتمام، وتخير المدين في إنظار المعسر والصدقة<sup>٣</sup>، وفي هذا يقال: المنسوب أفضل من الواجب.

ثانيهما: قد يقع التحجير بين ما يخوف سوء عاقبته وبين ما لا خوف فيه، كخبر الإسراء، وأنه ﷺ خيّر بين اللبس ولحم، فاختر اللبس، فقال له حبرئيل عليه السلام: «اخترت الفطرة، ولو اخترت اللحم لَقَوْتُ أُمَّتَكَ»<sup>٤</sup>. وليس هذا تخييراً بين المباح والحرام؛ لأنّ سوء العاقبه يرجع إلى اختيار العاقلين.

فائدة:

من المبنى على أنّ ما لا يتم الواجب إلا به واجب وجوب غسل الثوب كلّهُ عند

١ كما في المرقّل (٧٣) ٤-١

٢ أي المسجد الحرام والمسجد النبوي والمناجر الحسيني ومسجد الكوفة

٣ راجع الفروق، ج ٢، ص ١٠ وفيه «الأيام» بدل «الصدقة»

٤ راجع الفروق، ج ٢، ص ١٢؛ ورواه مسلم مجرداً عن لفظة الأخيرة في صحيح مسلم، ج ١، ص ١٤٥،

اشتباه النجاسة في أجزائه، وغسل الثياب المحصورة عند اشتباه الجس منها،  
ووجوب إعادة ثلاث صلوات أو الخمس عند اشتباه الفاتنة، ووجوب أجره الكيال  
والوزان على البائع في المبيع، وعلى المشتري في الثمن، ووجوب الأكاف<sup>١</sup> والحزام  
والزمام<sup>٢</sup> والقُتب<sup>٣</sup> على المؤجر.

## فائدة:

روى ابن عباس (رضي الله عنهما) عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله تجاوز لي عن  
أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه» رواه ابن ماجة<sup>٤</sup>، والدارقطني بإسناد  
حسن<sup>٥</sup>، وصححه الحاكم في المستدرک<sup>٦</sup>، ورويناه نحن عن أهل البيت<sup>٧</sup>.  
وفي حكم الخطأ الجهل، ولا بد فيه من تقدير - وبعبارة عنه بالمقتضي - إما حكم  
أو إثم أو لارم أو الجميع على خلاف بين الأصوليين<sup>٨</sup>  
وعن النبي ﷺ «لعن الله اليهود أحرمت عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها»  
رواه مسلم<sup>٩</sup>.  
وفيه دلالة على إضمار جميع التصرفات المتعلقة بالشحوم في التحريم، وإلا لما  
توجه الدَّم على البيع.  
وقد وقع في الأحكام ارتفاع الحكم، كمن نسي صلاة الجمعة، أو تكلم في

١ الأكاف والأكاف من المراكب شبه الرجال والاقتاب توصل على ظهرها لسان العرب، ج ٩، ص ٨، «أكاف».

٢ الزمام، المحيط الذي يشد في البرة أو في الحشاش ثم يشد في طرفه مقود الحيوان، الصحاح، ج ٤، ص ١٩٤٤، «رسم».

٣ القُتب راحل صغير على قدر سنام البعير الصحاح ج ١، ص ١٩٨، «قُتب».

٤ سنن ابن ماجة، ج ١، ص ٦٥٩، ح ٢٠٤٥

٥ سنن الدارقطني، ج ٢، ص ٤٠٣، ح ٢٣/٤٢٧٢

٦ المستدرک على الصحيحين، ج ٢، ص ٥٦٠، ح ٢٨٥٥

٧ الكافي، ج ٢، ص ٤٦٢-٤٦٣، باب ما رفع من الأمة، ح ١ و٢ الفقيه، ج ١، ص ٥٩، ح ١٣٢

٨ راجع المحصول، ج ٢، ص ٢٧٢، وتهذيب الوصول، ص ١٦٢، وبهاية الوصول إلى علم الأصول، ج ٢،

ص ٤١٨ وملجدها، والمعتمد، ج ١، ص ٣١٠

٩ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٢٠٧، ح ٧٤/١٥٨٢

الصلاة ناسياً، أو فعل المفطر في الصوم المتعين ناسياً، أو أخطأ فصلى بغير طهارة صحيحة، أو ظن طهارة الماء فتطهر، أو أكره على أخذ مال الغير.

وورد فيها ارتفاع الإثم، كمن نسي صلاة الظهر، أو ظن جهة القبلة فأخطأ؛ فإنه لا يرتفع الحكم؛ إذ يجب القضاء، وإنما ترتفع المؤاخدة به والإثم عليه، ووجوب التدارك هنا من أمر جديد، كقوله: «من نام عن صلاة أو نسيها، فليصلها إذا ذكرها»<sup>١</sup>. وقد يقع النسيان والخطأ في المنهات عنها لذواتها، وهو ثلاثة أقسام:

الأول: ما لا يتعلق بالغير، كمن نسي ما أكل طعاماً نجساً، أو جهل كون هذا خمرأ فشربه، وهذا أيضاً يرتفع فيه الحكم والإثم؛ لأن العذر - مثلاً - للرجس؛ وذلك إنما يكون مع الذكر.

الثاني: ما يتعلق بالغير، كمن أكل ما أودعه نسياً أو مخطئاً، فالمرفوع هنا الإثم والمؤاخدة بالعزير وإن كان عليه الضمان.

الثالث: ما يتعلق بحق الله وحق العباد، كالقتل خطأ أو نسياً، أو الإبطار في الصوم المتعين، وهذا<sup>٢</sup> كالثاني، فتجب الكفارة والدية.

وربما جعل هذا من باب<sup>٣</sup> خطاب الوضع، كوجوب القسمة على المائم المستلف والصبي والمجنون وإن لم يتصور فيهم مكيف، ومثله الوطء بالشبهة، ويمين الناسي، وفي حنث الجاهل نظر، كما لو حلف على ترك شيء في وقت معين ففعله جاهلاً به، والأقرب العدم؛ للحديث<sup>٤</sup>.

ولو علق الظهار على فعل ففعله جاهلاً به فالإشكال أقوى في وقوع الظهار. واتفق الأصحاب على أن الجاهل والنسي لا يعذران في قبل الصيد في الإحرام، ولا في ترك شرط أو فعل من أفعال العبادات المأمور بها إلا ما ذكره من الجهر

١ سس ابن ماجه، ج ١، ص ٢٢٨، ح ١٦٩٨ سس النسائي، ج ١، ص ٢٢٢، ح ١٦١١ الجامع الصحيح، ج ١، ص ٣٢٤، ح ١٧٧.

٢ في «م» بزيادة «كله».

٣ زيادة من «ح».

٤ لعنه يقصد به حديث الرمح، راجع الكافي، ج ٢، ص ٦٢، باب ما رُفع عن الأئمة، ح ١٢ والفقيه، ج ١، ص ٥٩، ح ١٢٢.

والإخفات، والقصر والتعام.

وبعضهم جعل ما هو من قبيل الإتيان في محرمات الإحرام لاحقاً بالصيد، كحلق الشعر، وقلم الظفر، وقلع الحشيش والشجر في الحرم. وقالوا: يعذر المخطئ في دفع الزكاة إلى من ظهر عناه أو فسقه إذا اجتهد<sup>١</sup>، وفي بقاء الليل مع المراجعة فيظهر خلافه، وفي دخول الليل فيكذب ظنه. ومن ذلك الصلاة خلف من يظنه أهلاً فبان غير ذلك. ويشكل في الجمعة؛ لأن من شرط صحتها الإمام، فينبغي البطلان لو ظهر عدم الأهلية، وكذا في العيد مع الوجوب.

ولو أخطأ جميع الحاج فوقفوا العاشر، فالأقرب الإجراء؛ للمشقة العامة وكثرة وقوعه، بخلاف الثامن؛ لندور شهادة الزور مرتين في شهرين، بخلاف ما إذا أخطأ شردمة قليلة فوقفوا العاشر؛ فإن التفريط منهم؛ حيث لم يحتوا.

### قاعدة (٢٥)

الإكراه يُسقط أثر التصرف إلا في مواضع الأول: إسلام الحريري، والمرتد عن ملة، والمرأة مطلقاً، لا الذمي. الثاني: الإرضاع، فينشر الحرمة؛ لارتباطه بصورة وصول اللبن إلى الجوف لا بالقصد.

الثالث: الإكراه على القتل.

الرابع: الإكراه على الحدّ بالنسبة إلى الصلاة والطواف.

الخامس: طلاق المظاهر والمؤلي، ومع الاشتباه بين الروحين حيث حكمنا بصحة الإكراه.

السادس: بيع المال في الحقوق الواجبة ولا سبيل إلا به.

السابع: قبض الزكاة والخمس؛ فإنه معتبر مع الإكراه.

١ منهم الشافعي راجع المهدب الشيرازي، ج ١، ص ١٢٨٥ والمجموع شرح المهدب، ج ٧، ص ٣٤٢



الثامن اختيار من أسلم على أكثر من النصاب لو أدى الأمر إلى إكراهه عليه.  
 التاسع: تولي الحد والقصاص لو لم يباشره أحد إلا بالإكراه<sup>١</sup>.  
 واختلف في الإكراه على فعل المندفي في الصلاة عدا الحد<sup>٢</sup>، وفي تحقق  
 الإكراه على زنى الرجل، والأظهر تحققه؛ لأن الانتشار طبعي، والإكراه إنما هو  
 على الإبلاج وهو متصور.

### قاعدة (٢٦)

الأمر والهي متعلقهما إما أن يكون مميّناً أو مطلقاً، والمعنى إما أن يتجزأ أو لا.  
 والأول: بشرط في الأمر الاستيعاب، كمن حلف على الصدقة بعشرة، فلا يكفي  
 البعض.

وهي الهي يكفي الانتهاء عن البعض، ولو حلف على أن لا يأكل رقيقاً أو علق  
 الطهار به، فلا بد من استيعابه في تحقق الحث، فلا يحث بالبعض، لأن الماهية  
 المركبة تعدم بعدم جزء منها.

وعال بعض العامة، يحث في الهي بمباشرة البعض<sup>٢</sup>، فلو أكل بعض الرغيف  
 المحلوف على تركه حث؛ لأنه إذا كان منه شيئاً فقد أخرجه عن مستى الرغيف؛  
 لأن الحقيقة المركبة تعدم بعدم بعض جزائها.

فلنا: توجه النهي إنما هو على المجموع.

وأما ما لا يتجزأ - فلا فرق بين الأمر والهي - كالقتل لو حلف على فعله أو تركه.  
 وأما المطلق، ففي الأمر يخرج عن العهدة بجزئي من جزئياته، وفي النهي لا بد  
 من الامتناع عن جميع جزئياته، فلو حلف على أكل رمان برّ بواحدة، ولو حلف  
 على تركه لم يبرّ إلا بترك الجميع؛ لأن لمطلق في جانب النهي كالنكرة المنفية في

١. في «ن» «إكراه».

٢. راجع تذكرة الفقهاء، ج ٣، ص ٢٧٩ دين المسألة ٣١٩؛ والمجموع شرح المذهب، ج ٤، ص ٧٦.

٣. راجع القرافي في الفروق، ج ٣، ص ٧٤ وقال فيه: «وقد رام الأصحاب...»

العموم، مثل «لا رجل عندنا».

### قاعدة (٣٧)

النهي في العبادات مفسد وإن كان بوصف خارج، كالطهارة بالماء المنصوب،  
والصلاة في المكان المنصوب.

وفي غيرها مفسد<sup>١</sup> إذا كان عن نفس الماهية لا لأمر خارج، فالبيع المشتمل  
على الربا فاسد لا يملك المساوي ولا الزائد، والبيع وقت النداء صحيح؛ لأنّ النهي  
في الأوّل لنفس ماهية البيع، وفي الثاني لوصف خارج، وفي دبح الأضحية والهدي  
بآلة مفسوبة نظر.

فائدة:

مما يشبه الأمر الوارد بعد الحظر: يُنْظَرُ إِلَى السَّعْطُوبَةِ هل هو مجرد الإباحة أم  
مستحب؟ والإيراد في شدة الحرّ كذلك، ورجوع المأموم إذا سبق الإمام بركن،  
ظاهر الأصحاب وحوه، وكقتل الأسودين - حية والعقرب - في الصلاة، وقد ورد<sup>٢</sup>  
الأمر به<sup>٣</sup>، مع أنّ الأعمال الكثيرة في الصلاة محرّمة، والقليلة مكروهة، فهل هذا مع  
القلّة مستحب أم مباح؟

### قاعدة (٣٨)

مما يجب على الفور من الأوامر بدليل من خارج: دفع الزكاة، والخمس، والدين  
عند المطالبة؛ لأنّ المقصود من شرعية الزكاة والخمس سدّ خلّة الفقراء ومعوّنة

١. في «ث، ن» «يمسد».

٢. في «أ، ك»: «وقع».

٣. الكافي، ج ٣، ص ٣٦٧، باب المصليّ يعرض له شيء من ثيابه فيقتله، ح ١؛ الفقيه، ج ١، ص ٢٥٧، ح ٧٩٠،  
و ص ٣٦٨ و ٣٦٩، ح ١٠٦٨ و ١٠٧٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٣١ و ٣٣٢، ح ١٣٥٧-١٣٥٨ و ١٣٦٤.

الهاشميين، ففي تأخيرهما إصرار بهم، لا سيما مع تعلّق أطماعهم به، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأنّ تأخيرهما كالتقرير على المعصية، والحكم بين الخصوم، لأنّ المعتدي<sup>١</sup> منهما طالم، فيجب كفّه عن ظلمه، كالأمر بالمعروف؛ ولأنّ ظلمه مفسدة ناجزة وتأخير<sup>٢</sup> الحكم يحقّقها، وإقامة الحدود والتعزيرات؛ لأنّ في تأخيرها تقليل الزجر عن المعاصد المترتبة<sup>٣</sup> عليها، إلّا أن يعرض ما يوجب التأخير، كخوف الهلاك، والسراية حيث لا يكون القصد إتلاف النفس.

ومنها: الجهاد، وقتال البغاة؛ لأنّا تكثّر المصدة

ومنها: الحجّ عندنا، لدلالة الأخبار عليه<sup>٤</sup>؛ ولأنّ تأخيرها كالتفويت؛ لجواز عروض العارض؛ إذ قد يتمادى تأخيرها سة إلى سة، والسلامة فيها من العوارض مشكوك فيه. ومنها: الكفّارات؛ لأنّها كالنوبة أو جبة على الفور من المعاصي، وردّ السلام، لقاء التعفّف في قوله تعالى: ﴿فَعَبَّوْا بِأَحْسَنِّ مِنْهَا﴾<sup>٥</sup>. ولأنّ المسلّم يتوقّعه في الحال، فنأخيره إضرار به.

### قاعدة (٢٩)

#### في العامّ والخاصّ

حكم ما يتصرّف من «جمع» في عموم حكم «جمع»، كـ «أجمع» و«جمعاء» و«أجمعين» وتوابعها المشهورة كـ «أكعب» وأخواته، و«سائر» شاملة إمّا لجميع ما بقي أو للجميع على الإطلاق على اختلاف تفسيرها<sup>٦</sup>، وكذا «معشر» و«معاشر»

١ في «ك» «المعتدي».

٢ كذا في «ت. م.»، وهي «ك. ط.» وتأخر.

٣ في «ت. م.» «المرتبة».

٤ الكافي، ج ٤، ص ٢٦٨-٢٦٩، باب من مؤفّح وهو مستطيع، ح ١-٦؛ الفقيه، ج ٢، ص ٤٤٧-٤٤٨.

ح ٢٩٢٥-٢٩٣٨؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٨ ح ٥١-٥٢، وص ٤-٥، ح ١٤-٥

٥ النساء (٤) ٨٦

٦ لسان العرب، ج ٤، ص ٣٩٠، «سبر».

و«عامّة» و«كافة» و«قاطبة» و«مَن» انشروطية والاستفهامية، وفي الموصولة خلاف<sup>١</sup>.  
وقال بعضهم: «ما» الزمانية للعموم، وإن كانت حرفاً مثل: «إِلَّا مَادُمْتُ عَلَيْهِ قَاطِبًا»<sup>٢</sup>، وكذا المصدرية إذا وصلت بفعل مستقبل، مثل: «يُعْجِبُنِي مَا تَصْنَعُ»<sup>٣</sup>.  
و«أَيَّ» في الشرط والاستفهام وإن اتصل بها «ما»، مثل «أَيُّمَا امْرَأَةً نَكَحْتُ». و«متى» و«حيث» و«أين» و«كيف» و«إذا» لشرطية إذا اتصلت بواحد منها «ما». و«مهما» و«أَتَى» و«أَيَّانَ» و«إِذَا مَا» إذا قلنا باسميتها، كما قاله المبرّد<sup>٤</sup>، وعلى قول سيبويه<sup>٥</sup> إنها حرف ليست من هذا الباب قين و«كم» الاستفهامية<sup>٦</sup>.  
وحكم اسم الجمع كالجمع، كـ«التاس» و«القوم» و«الرهط»، والأسماء الموصولة، كـ«الذي» و«التي» إذا كان تعريفهما للجنس، وتثنيتهما وجمعهما.  
وأسماء الإشارة المجموعة، مثل قوله تعالى: «أَوَلَيْكَ هُمُ الْقَائِرُونَ»<sup>٧</sup>، «ثُمَّ أُنْشِمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ»<sup>٨</sup>، وكذا مثل: «لَا يُقَادِرُ صَغِيرَةٌ وَلَا كَبِيرَةٌ إِلَّا أُخْصِنَهَا»<sup>٩</sup>، «وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ»<sup>١٠</sup>.  
وكذا الواقع في سائر الشرط، مثل «وَلَنْتَنِي لِمَوْلَدِكَ»<sup>١١</sup> بعد قوله: «إِنْ أَمَرْتُ هَلْكَ»<sup>١٢</sup>.  
وقال الحويني في البرهان: «أَجَدِي لِلْعَمُومِ مَعِي» قوله تعالى: «وَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتِجَارَكَ»<sup>١٣</sup> و<sup>١٤</sup>.

١. راجع هداية الوصول في علم الأصول ج ٢، ص ١٤٩ والمستمد، ج ١، ص ٢٠٠.

٢. آل عمران (٣): ٧٥.

٣. قاله القرافي في الفروق، ج ١، ص ١٠٠، ولم يثر على غيره.

٤. حكاه عنه ابن هشام في معني اللبيب، ج ١، ص ١٨٢ - ١٨٤، ولم يثر على كلامه في كتابه.

٥. معني اللبيب، ج ١، ص ١٢٠، «إدما».

٦. نسبة المحكم في هامش النسخة التي حققها إلى ابن فارس في الصاحبي، ص ١٠٨، ولم يثر على كتابه.

٧. التوبة (٩): ٢٠.

٨. البقرة (٢): ٨٥.

٩. الكهف (١٨): ٤٩.

١٠. القصص (٢٨): ٨٨.

١١ و١٢. القصص (٢٨): ١٧٦.

١٣. التوبة (٩): ٦.

١٤. لم يثر عليه.

وكذا قيل: النكرة في سياق الاستفهام الذي هو للإنتكار، مثل قوله تعالى: ﴿هَلْ تَقْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾<sup>١</sup>، ﴿هَلْ تُحِشُّ مِنْهُمْ مِّنْ أَحَدٍ﴾<sup>٢</sup> وقيل وإذا أُكِّد الكلام بـ «الأبد» أو «الدوام» أو «الاستمرار» أو «السرمد» أو «دهر الداهرين» أو «عوض» و«قطّ» في النفي أفاد العموم في الرمان<sup>٣</sup>، وهو بين الإفادة لذلك<sup>٤</sup>.

قيل: وأسماء القبائل بالنسبة إلى القبيلة مثل «ربيعة»، و«مُضَر»، و«الأوس»، و«الخررج»، و«غسان» وإن كان التسعية لأجل ماء معين<sup>٥</sup>

#### فائدة:

اشهر أن العام لا يستلزم الحاصص المعين ويعنون به في الأمر والخبر، ومن ثم قالوا: إذا وكله في بيع شيء فلا إشعار في اللفظ شمن معين وإنما جاء التحسين من جهة العرف؛ فإن العرف ثمن المثل، لا الثمين ولا العصا. واعترض عليهم بأن مطلق الفعل أعم من المرء والمرأ، ووجوده يسلم المرأة قطعاً؛ لأن المرأة إن وجدت فظاهر، وإن وجدت المرات وجدت المرأة بالضرورة<sup>٦</sup>. فالحاصل: أن الحقيقة العامة تارة تقع في رتب مرتبة بالأقل والأكثر، والجزء والكل، وتارة تقع في رتب متباينة فالقسم الأول يستلزم فيه العام الخاص. والقسم الثاني لا يستلزم، كالحيوان، وحينئذ مسألة الوكيلة تستلزم لأمر بالبيع بأقل ثمن يمكن، الذي هو مطلق الثمن، وهو لازم للعمل بمقتضى اللفظ ضرورة، فاللفظ دالّ عليه بالالتزام.

١ مريم (١٩)، ٦٥.

٢ مريم (١٩) ٩٨.

٣. راجع حاشية الطّراد على جمع الجوامع، ج ٢، ص ٩ به نشر عليه بل نقلناه عن هامش النسخة التي حققها السيد الحكيم.

٤. لم نشر على قائله.

٥ في «ث، ن»، «كذلك».

٦ راجع الصحاح، ج ٤، ص ٢١٧٤، «عر».

٧ المعترض هو القرابي في الفروق، ج ٢، ص ١٢-١٤.

فإن قيل: لا نسلم أن هذا من قبيل العام، بل من قبيل الكلّ والجزء، ولا ريب أن وجود الكلّ مستلزم لوجود الجزء، فالأمر بانكّل أمر بالجزء.

فالجواب: أن الأقلّ مع الأكثر لهما ماهية كلية مشتركة بينهما، وذلك معنى العموم، كقولنا: «تصدق بمال» فإنه مشترك بين الأقلّ والأكثر، فيكون أعمّ منهما؛ إذ يحمل على الأقلّ والأكثر، كما يحمل الحيون على الإنسان والفرس.

فائدة:

قسم بعض الأصوليين ترك الاستفصال في حكاية الحال إلى أقسام<sup>١</sup>:  
الأول أن يعلم اطلاع النبي ﷺ على خصوص الواقعة، فلا ريب أن حكمه لا يقتضي العموم في كلّ الأحوال.

الثاني: أن يثبت بطريق ما استفهام كفيّتها وهي تنقسم إلى حالات يختلف بسببها الحكم، فيزّل إطلاق الجواب عنها مثرة اللعظم الذي يعمّ تلك الأحوال كلّها.  
الثالث: أن سأل عن الواقعة باعتبار دخولها في الوجود لا باعتبار أنها وقعت، فهذا أيضاً يقتضي الاسترسال على جميع الأقسام التي تنقسم عليها؛ إذ لو كان الحكم خاصاً ببعضها لاستفصل، كما فعل النبي ﷺ لما سُئِلَ عن بيع الرطب بالتمر: «أينقص الرطب إذا يمس؟»

قالوا: نعم. قال: «فلا إذن»<sup>٢</sup>.

الرابع: أن تكون الواقعة المسؤول عنها قد وقعت في الوجود، والسؤال عنها مطلق، فالالتفات إلى القصد الوجودي يمنع القضاء على الأحوال كلّها، والالتفات إلى إطلاق السؤال وإرسال الحكم من غير تفصيل يقتضي استواء الأحوال في عرض المجيب، فمن قال بالعموم لأجل ترك الاستفصال<sup>٣</sup>، التفت إلى هذا الوجه،

١ انظر الفروق، ج ٢، ص ٨٧-٨٨، وتهذيب الفروق، ج ٢، ص ١٠٠ وما بعدها، ونهاية الوصول في علم الأصول، ج ٢، ص ١٩٢.

٢- مس أبي داود، ج ٣، ص ٢٥١، ح ٢٢٥٩؛ مس ابن ماجه، ج ٢، ص ٧٦١، ح ٢٢٦٤ باختلاف يسير.

٣- نسبه القرافي إلى الشافعي في الفروق، ج ٢، ص ٨٧.

وهو أقرب إلى مقصود الإرشاد وبراءة الإشكال.

والفرق بين ترك الاستفصال وقضايا الأحوال أن الأول ما كان فيه لفظ وحكم من النبي ﷺ بعد السؤال عن قضية يحتمل وقوعها على وجوه متعددة، فيرسل الحكم من غير استفصال عن كيفية تلك القضية كيف وقعت، فإن جوابه يكون شاملاً لتلك الوجوه؛ إذ لو كان محتصاً ببعضها والحكم يختلف لبيته السي ﷺ.

وأما قضايا الأعيان - فهي الوقائع التي حكاهما الصحابي - ليس فيها سوى مجرد فعله ﷺ، أو فعل الذي يترتب الحكم عليه، ويحتمل ذلك الفعل وقوعه على وجوه متعددة، فلا عموم له في جميعها، فيكفي حمله على صورة منها فمن ترك الاستفصال وقائع:

[منه] ١ من أسلم على أكثر من أربع وحتره السي ﷺ، كغلام من سلمة<sup>١</sup>، وقيس بن الحارث<sup>٢</sup>، وعروة بن مسعود الثقفي<sup>٣</sup>، ونوفل بن معاوية<sup>٤</sup> ومنه، حديث فاطمة بنت أبي يحيى أن النبي ﷺ قال لها - وقد ذكرت أنها تسحاح - «إن دم الحنض أسود يعرف؛ فإذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة، وإذا كان الآخر فاعتسلي وصلي»<sup>٥</sup> ولم يستفصل هل لها عادة قبل ذلك أم لا؟ وبه احتج من قديم من الأصحاب التمييز على العادة<sup>٦</sup>.

ومنه: سؤال كثير من الحاج السي ﷺ عند الجمرة في التعديم والتأخير، فيجيب: «لا حرج»<sup>٧</sup> ولم يستفصل بين العمد والسهو، والجهل والعلم

١ من ابن ماجه، ج ١، ص ٦٢٨، ح ١٩٥٢

٢ من ابن ماجه، ج ١، ص ٦٢٨، ح ١٩٥٢

٣ المسالك الكبرى، البيهقي، ج ٧، ص ٢٩٨-٢٩٩، ح ١٤ ٥٥

٤ المسالك الكبرى، البيهقي، ج ٧، ص ٢٩٩، ح ١٤ ٥٧ وبه «بوقل بن المصيرة»

٥ الكافي، ج ٣، ص ٨٣-٨٨، باب جامع في الحائض والمستحاضة، ح ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٨١-٣٨٤، ح ١١٨٢ باختلاف يسير

٦ قدّمه الشيخ في الجمل والنفوس ضمن الرسائل العشر، ص ١٦٤ والعلامة في مختلف الشبهة، ج ١، ص ٢٠٥، المسألة ١٤٦

٧ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٩٤٨، ح ١٣٠٦/٢٢٧ و٢٢٨

ومنه: جوابه بـ «نعم»<sup>١</sup> للمرأة التي سألت عن الحج عن أمها بعد موتها ولم يستفصل هل أوصت أم لا؟

ومن قضايا الأعيان ترديد النبي ﷺ ما عرّ أربع مرّات في أربعة مجالس<sup>٢</sup>، فيحتمل أن يكون قد وقع ذلك اتفاقاً لا أنه شرط، فيكفي فيه حمله على أقلّ مراتبه. وحديث أبي بكرة لما ركع ومشى إلى لصف حتى دخل فيه؛ فقال له النبي ﷺ: «زادك الله حرصاً فلا تعد»<sup>٣</sup>؛ إذ يحتمل كون<sup>٤</sup> المشي غير كثير عادة، كما يحتمل الكثرة، فيحمل على ما لم يكثر، فلا يبقى في الحديث حجة على جواز المشي في الصلاة مطلقاً

ومنها: صلاة النبي ﷺ على النحاشي<sup>٥</sup>، حملت على غير الدعاء. فقليل؛ يحتمل أن يكون قد رفع له سرير، حتى شاهده<sup>٦</sup>، كما رفع له بيت المقدس حتى وضعه<sup>٧</sup>. وردّ بهذا الاحتمال<sup>٨</sup>، ولو وقع لأخبرهم به؛ لأن فيه خرق عادة، فيكون معجزة كما أخبرهم بصفة<sup>٩</sup> بيت المقدس<sup>١٠</sup>.

وحمله بعضهم على أن النحاشي لم تَصَلَّ عليه، لأنه كان نكس إيمانه، فلم يُصَلَّ قومه عليه الصلاة الشرعية<sup>١١</sup>، فمن ثم قالوا: لا يُصَلَّى على الغائب الذي صَلَّى عليه<sup>١٢</sup>.

١. السنن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ٥٤٨، ح ٨٦٧٠ و ٨٦٧٢

٢. صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٢١٩، ح ١٧/١٦٩٢

٣. سنن أبي داود، ج ١، ص ١٨٢، ح ١٦٨٣، مسند أحمد، ج ٦، ص ٣٠، ح ١٩٩٥٧ هو يقع بين الحرث أو مسروح الصحابي، فلما تدلّى يوم الطائف من الحص بكرة فكناه رسول الله ﷺ أبابكرة.

٤. في «م» «أن يكون».

٥. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٥٦-٦٥٨، ح ٩٥١-٩٥٣/٦٢-٦٧

٦. احتمله ثم ردّه ابن قدامة في المعني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٢٨٦، المسألة ١٦٠٥.

٧. صحيح مسلم، ج ١، ص ١٥٦، ح ٢٧٦/١٧٠

٨. ردّه النووي في المجموع شرح المذهب، ج ٥، ص ٢٥٣

٩. كذا في «ث»، وفي سائر النسخ «بقصة»

١٠. صحيح مسلم، ج ١، ص ١٥٦، ح ٢٧٦/١٧٠

١١. ذكره ابن قدامة في المعني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٢٨٦، المسألة ١٦٠٥

١٢. حكاية النووي في المجموع شرح المذهب، ج ٥، ص ٢٥٣ عن أبي حنيفة، وقاله الروياني وسماه أيضاً إلى

أبي حنيفة وأبي سليمان الخطابي في بحر المذهب، ج ٣، ص ٣٥٨



ولك أن تقول: لعل هذه خصوصية للنجاشي عليه السلام.

## قاعدة (٣٠)

### في المطلق والمقيد

الأجود حمل المطلق على المقيد؛ لأن فيه إعمال الدليلين، وليس منه: «في كل أربعين شاة شاة»<sup>١</sup> مع قوله عليه السلام: «في الصم سائمة الزكاة»<sup>٢</sup> حتى يحمل الأول على السوم؛ لأن الحمل هنا يوجب تخصيص عام، فلا يكون جمعاً<sup>٣</sup> بين الدليلين، بل هذا راجع إلى أن العام هل يخص بالمفهوم أم لا؟ وكذا لس منه «لا تعتقوا رقبة» و«لا تعتقوا رقبة كافرة» قضية للمعوم، فهو تخصيص أيضاً ولا دليل عليه، بخلاف المكرة في سياق الأمر؛ فإنها مطلقة لا عامة، وكذا في النفي، فالحاصل أن حمل المطلق على المقيد إنما هو في الكلّي كـ «رقبة» لا في الكل كما مثلنا به.

فرع: لو قيد بقيدتين متضادتين ساقطاً وبقي المطلق على إطلاقه، إلا أن يدل دليل على أحد القيدتين، كما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله: «إذا ولغ الكلب في إناء أحديكم فليغسله سبعاً إحداهن بالتراب»<sup>٤</sup>. وبهذا عمل ابن لجيد<sup>٥</sup>، وروينا «ثلاثاً»<sup>٦</sup>، وروى العامة:

١ الكافي، ج ٣، ص ٥٢٤ - ٥٢٥، باب صدقة الصم، ج ١١ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٥، ح ٥٨؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٢، ح ٦١.

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢٤، ح ٦٤٣، وفيه هكذا «قول النبي صلى الله عليه وآله في سائمة الغنم الزكاة».

٣ في «ث» و«ر»؛ «جامعا».

٤ السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ٣٦٦ - ٣٦٧، ح ١١٤٣ - ١١٤٨ باختلاف في العبارة في بعضها، «أولاهن» وفي بعضها «أولاهن أو أحرهن» وغيرها.

٥ حكا، عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٣٦، لمائة ٢٥٤.

٦ لم يثر عليه في المصادر الحديثية مع ذكره العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٨٣ بقوله «وقول الصادق عليه السلام، اغسله بالتراب أول مرة، ثم بالماء مرتين»؛ وهكذا ذكره في منتهى المطلب، ج ٢، ص ٣٣٦؛ وراجع عنه الرضا، ص ٩٣.

«أُخْرَاهُنَّ بِالتُّرَابِ»<sup>١</sup>. وروينا<sup>٢</sup> ورووا «أُولَاهُنَّ»<sup>٣</sup>، فيبقى المطلق على إطلاقه، لكن رواية «أُولَاهُنَّ» أشهر، فترجّحت بهذا الاعتبار.

### قاعدة (٣١)

أفعال النبي ﷺ حجة كما أن أقواله حجة.

ولو تردّد الفعل بين الجبلي والشرعي فهل يحمل على الجبلي؛ لأصالة عدم التشريع، أو على الشرعي؛ لأنّهم يُعَيِّنُ لبيان الشرعيات؟ وقد وقع ذلك في مواضع:

منها: جلسة الاستراحة، وهي ثابتة من فعلهم<sup>٤</sup> وبعض العامة زعم أنه إنما فعلها بعد أن بَدَنَ وَحَمَلَ اللِّحْمَ، فتوهم أنه للجبلة<sup>٥</sup>.

ومنها: دخوله من تنية كداء<sup>٦</sup>، وخروجه من تنية كُدَي<sup>٧</sup>، فهل ذلك لأنّه صادف طريقه أو لأنّه سنة؟ وتظهر الفائدة في استحبابه لكل داخل<sup>٨</sup>.

ومنها: نزوله بالمحصب<sup>٩</sup> لئلا يمر في الأخير<sup>١٠</sup>، وتعيينه لما بلغ ذا الحليفة<sup>١١</sup>.

١ السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ٣٦٦، ح ١١٤٥ باختلاف يسير، وفيه «أُولَاهُنَّ أو أُخْرَاهُنَّ بِالتُّرَابِ».

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢٥، ح ٦٤٦ الاستبصار ج ١، ص ١٩، ح ٤٠ وفيه «واعتسله بالتُّرَابِ أَوَّلَ مَرَّةٍ ثُمَّ بِالمَاءِ» ولم نشر على «أُولَاهُنَّ» في المصادر الحديثية عندنا.

٣ السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ٣٦٦، و٣٦٧، ح ١١٤٢ و١١٤٨.

٤ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٢، ص ١٧٨، ح ٢٧٥٨.

٥ المعنى المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ٦٠٤ المسألة ٧٣٨، وفيه غيابه قال ﷺ: «إِنِّي قَدْ بَدَنْتُ، فَلَا تَسْقُوهُ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ».

٦ كداء - بالفتح والمد -: التنية العليا بمكة ممّا يلي العقير وهو المعلن، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٤، ص ١٥٦، «كدوة».

٧ كدي - بالضم والقصر -: التنية السفلى ممّا يلي باب العصر، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٤، ص ١٥٦، «كدي».

٨ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٩١٨-٩١٩، ح ٢٢٢/١٢٥٧-٢٢٥/١٢٥٨.

٩ المحصب: الشنب الذي يخرج به إلى الأبطح بين مكة ومصر، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ١، ص ٣٩٢، «محصب».

١٠ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٩٥١، ح ١٣١٠/٣٣٧ و٣٣٨، وص ٩٥٢، ح ٢٤١/١٣٦١، الأبطح هو الحصبة.

١١ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٩٨١، ح ١٢٤٦/٤٣٤، وفيه: «والحديفة موضع على مقدار ستة أميال من المدينة ممّا يلي مكة وهو ماء بني حنشل».

وذهابه بطريق في العيد، ورحوعه بآخر<sup>١</sup>، والصحيح حمل ذلك كله على الشرعي.

### قاعدة (٣٢)

ما فعله ﷺ ويمكن فيه مشاركة الإمام دون غيره، فالظاهر أنه على الإمام، كما كان النبي ﷺ يقضي الديون عن الموتى<sup>٢</sup>؛ كونه «أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ»<sup>٣</sup> وهذا حاصل في الإمام، والمروي عن أهل البيت عليهم السلام: «أَنَّ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَقْضِيَ عَنْهُ»<sup>٤</sup>، ولما أقر السي عليه السلام أهل خيبر على ائمة قال: «أَقْرَكُمْ مَا أَقْرَكُمْ اللَّهُ»<sup>٥</sup>، فيجوز ذلك أيضاً للإمام، وقيل بالمنع<sup>٦</sup>؛ لأن المعنى الذي فعله النبي ﷺ لأجله هو انتظار الوحي، وهو لا يمكن في حق الإمام.

مسألة: كل فعل ظهر فيه قصد القرية، ولم يعلم وجوبه، اختلف فيه هل هو على الوجوب في حق أم الندب؟ خلاف<sup>٧</sup> وذلك في مواضع:

متها الموالاة في الوضوء والنهيم، بل وفي العسل، وهي الطواف والسعي، وخطبة الجمعة وصلاتها، وكذلك العمد وعندنا يراعى ذلك حسبما يأتي في الأحكام ومنها: القيام في الخطبة، والحمد والثناء، والمبيت بمزدلفة، وكل ذلك صح عندنا وجوبه.

١ صحيح البخاري، ج ١ ص ٣٢٤، ح ٩٤٣

٢ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢١١، ح ٤٩٤

٣ الأحزاب (٣٣): ٦

٤ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٨٤، ح ٣٨١، راجع وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٣٣٥-٣٣٨، الباب ٩ من أبواب الدين والقرض

٥ صحيح البخاري، ج ٢، ص ٩٧٣، ح ٢٥٨٠، وفيه «قَرَكُمْ» بدل «أَقْرَكُمْ».

٦ قال به الشيرازي في المذهب، ج ٢، ص ٣٣٣ وفيه «غير لسي» - «

٧ نسب العلامة القول بوجوبه إلى جماعة منهم ابن سريج وأبو سعيد الاصطخري - والعنابلة وجماعة من المعتزلة ومالك، والقول بالندب إلى إمام الحرمين والشافعي وقال جماعة بالإباحة وهو قول لمالك وقال الصيرفي وأكثر المعتزلة والسيد المرتضى بالوقف، والقول بقدر المشترك بين الواجب والندب للعلامة راجع نهاية الوصول إلى علم الأصول، ج ٢، ص ٥٣٤

مسألة. لو تعارض الفعل والقول كما نقل عنه عليه السلام أنه أمر بالقيام للجنائز<sup>١</sup> وقام لها ثم قعد<sup>٢</sup>، فالظاهر أن الثاني ناسخ للأول.

### فائدة:

تصرف النبي صلى الله عليه وآله تارة بالتبليغ وهو الفتوى، وتارة بالإمامة، كالجهاد والتصرف في بيت المال، وتارة بالقضاء، كفصل الخصومة بين المتداعيين بالبيعة أو اليمين أو الإقرار، وكل تصرف في العبادة فإنه من باب التبليغ. وقد يقع التردد في بعض الموارد بين لقضاء والتبليغ: فمنه: قوله صلى الله عليه وآله: «من أحيأ أرضاً ميتة فهي له»<sup>٣</sup>. فقيل: تبليغ وإفتاء، فيحوز الإحياء لكن أحد أذن الإمام فيه أم لا، وهو اختيار بعض الأصحاب<sup>٤</sup>.

وقيل: تصرف بالإمامة، فلا يجوز الإحياء إلا بإذن الإمام وهو قول الأكثر. ومنه: قوله صلى الله عليه وآله لهند بنت عمية إمرأه أبي سفيان حين قالت له: إن أبا سفيان رجل شحيح<sup>٥</sup> لا يعطيني وولدي ما يكفيني، فقال لها «خذي لك ولولدي ما يكفيك بالمعروف»<sup>٦</sup> فقيل: إفتاء<sup>٧</sup>، فتحوز المقاصة للمسلط، بإذن الحاكم وبغير إذنه. وقيل: تصرف بالقضاء<sup>٨</sup>، فلا يجوز لأحد إلا بقضاء قاضٍ. ولا ريب أن عمله على الإفتاء أولى؛ لأن تصرفه صلى الله عليه وآله بالتبليغ أغلب، والحمل

١ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٥٩-٦٦١، ح ٧٣/٩٥٨-٨١/٩٦١

٢ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٦١-٦٦٢، ح ٨٢/٩٦٢-٨٤

٣ الكافي، ج ٥، ص ٢٨٠، باب من أحيأ أرض الموت ح ١٦، الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٠، ح ٣٨٨٠، تهذيب الأحكام،

ج ٧، ص ١٥٢، ح ٦٧٢، الاستبصار، ج ٢، ص ١٠٨، ح ٣٨٢

٤ قال به ابن سعيد الحلبي في الجامع للشرائع، ص ٣٧٤

٥ الشحيح، البخيل، الشح، يخل مع العرص، الصحاح، ج ١، ص ٢٧٨، «شحيح»

٦ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٧، ص ٧٦٨، ح ١٥٦٩٠ باختلاف يسير

٧ قال به عدة من علماء الشيعة والسنة، منهم الشيخ في المبسوط، ج ٦، ص ١٣، وحكاها القرطبي عن الخطابي

القولين في الفرق، ج ١، ص ٢٠٨.

٨ نسبه القرطبي إلى مالك والشافعي في الفرق، ج ١، ص ٢٠٨.

على الغالب أولى من النادر.

فإن قيل: فلا يشترط إذن الإمام في الإحياء حيث.

قلنا: اشتراطه يعلم من دليل خارج لا من هذا الدليل.

ومنه: قوله عليه السلام «من قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَبْعَةٌ»<sup>١</sup>، فقيل فتوى فيعم. وهو قول ابن الجنيّد<sup>٢</sup>، وقيل: تصرف بالإمامة<sup>٣</sup>، فيتوقف على إذن الإمام. وهو أقوى هنا؛ لأن القضية في بعض الحروب فهي مختصة بها، ولأن الأصل في الغنيمة أن تكون للعانيين؛ لقوله تعالى: «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ» الآية<sup>٤</sup>، فخرج السلب منه ينافي ظاهرها؛ ولأنه كان يؤدي إلى حرصهم على قتل ذي السلب دون غيره فيختل نظام المجاهدة؛ ولأنه ربما أفسد الإخلاص المقصود من الجهاد، ولا يعارض بالاشتراط بإذن الإمام<sup>٥</sup>؛ لأن ذلك إما يكون عند مصلحة غالبية على هذه العوارض.



قاعدة (٣٣)

الإجماع وهو حجة والمعتبر فيه قول المعصوم عندنا، وإنما تظهر الفائدة في إجماع الطائفة مع عدم تمييز المعصوم بعينه، فعلى هذا، لو قدر خلاف واحد أو ألف معروفو النسب فلا عبرة بهم، ولو كانوا غير معروفين قدح ذلك في الإجماع وعند العامة خلاف في اعتبار النادر هل يلحق بجسسه أو بنفسه<sup>٦</sup>؟ ويتفرع على ذلك طول مجلس المتعاقدين بما يخرج به عن العادة، فعندنا يبي

١ سنن أبي داود، ج ٣، ص ٧١، ح ٢٧١٨، وفيه «كأثره» بدل «قتيلاه»؛ المعجم الكبير، ج ٧، ص ٢٤٥، ح ٦٩٩٥ - ٦٩٩٧

٢ حكاه عنه العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٩، ص ٢١٥ المسألة ١٢٣

٣ قاله الشيخ في المبسوط، ج ٢، ص ٦٦

٤ الأنفال (٨): ٤١.

٥ «بإذن الإمام» زيادة من «أ» ح «ن».

٦ راجع الفروق، ج ٢، ص ٢٠٢.

الخيار؛ إلحاقاً له بجنسه، ولو أتت بولد لستة أشهر، لنحق به وإن ندر، وكذا السنة في الأصح<sup>١</sup>.

ومن الإجماع: المسمى بالسكوتي، ولا أثر له عندنا، ولا لما يترتب عليه من حضور المالك عقد الفضولي وسكوته، ومن سكوت البائع على وطء المشتري في مدة الخيار أمّا حلق المحلّ رأس المحرم، فالسكوت فيه موجب للكفارة، وكذا سكوت المحمول عن المجلس عن الفسخ مع تمكنه من الكلام، واعتبر الشيخ السكوت فيمن قال لرجل: «هذا ابني» وألحق به نسبه<sup>٢</sup>.

### قاعدة (٣٤)

الشرع مطّل بالمصالح فهي إمّا في محلّ الضرورة أو محلّ الحاجة أو التمتّة أو مستعنى عنها، إمّا لقيام غيرها مقامها، وإمّا لعدم ظهور اعتبارها، فاشتراط عدالة المعني في محلّ الضرورة لصون الأحكام، وحفظ دماء الناس وأموالهم وأبضاعهم وأعراضهم، وأبلغ منه الإمام

وكذا يشترط عدالة القاضي، وأمين الحكم<sup>٣</sup>، والوصي، وناظر الوقف، والساعي؛ للضرر العظيم بالاعتماد على العاسق فيها وكذا في الشهادة والرواية؛ لأنّ الضرورة تدعو إلى حفظ الشرع وصونه عن الكذب.

وكلّ موضع تشترط فيه العدالة فهي معتبرة في نفس الأمر، وفي الطلاق وجه أنّه يكتفى بالظاهر؛ إذ يقع غالباً في العوامّ والبوادي ولقرى، فاشتراط العدالة في نفس الأمر حرج وتعطيل<sup>٤</sup>.

ودوام العدالة شرط في القاضي والمفتي؛ لأنّا محتاجون إلى دوام الاعتماد على

١ قال به السيد المرتضى في الاختصار، ص ٢٤٥ المسألة ١٩٣ وهي للمسألة أقوال مختلفة

٢ المبسوط، ج ٨، ص ١٨١.

٣ في «أ»، «م»، «الحاكم».

٤ بدل «حرج وتعطيل» في «ح»: «موجب الحرج والتعطيل» وفي «أ»: «يوجب حصول الحرج والتعطيل».

قولهما وإنما يتم بالعدالة.

وأما ما هو في محل الحاجة، فكعدة الأب والجدة في الولاية على الولد،  
والمؤذن؛ لاعتماد أصحاب الأعدار على قوله في الأوقات، وإمام الجماعة أبلغ؛  
لقوله عليه السلام: «الأئمة ضمائم»<sup>١</sup>.

وأما ما هو في محل التهمة، فكالولاية في عقد الكاح؛ لأن طبع الولي يدفعه عن  
الحيانة<sup>٢</sup>، والتفصيل في حق المولى عليه، لا أنه لما كان بعض الفساق لا يبالي بذلك  
جعلت العدالة من المكملات، إذ ينقد عدنا نكاح الفاسق من الأولياء، وفيه  
للسافعة اثنا عشر وجهاً

ومنه: ولاية تجهيز الموتى؛ لأن فرط شفقة القريب يبعثه على الاحتياط في  
ذلك، ولكن مع العدالة يكون أبلغ؛ فلقد كانت العدالة هنا يستحب اعتبارها.

وأما المسغى عنه لعدم ظهور اعتبار الحاجة إليه، فكالإقرار؛ لأن فضته الطمع  
حفظ النفس والمال عن الإتلاف فلا يقر بما يضره، ومن اعتبر عدالة المقر في  
المرض؛ فلأن المال قد صار في قوة ميت الغير، فصار الإقرار كالشهادة التي تعتبر  
فيها العدالة في محل الضرورة.

وأما المستغنى عنه لقيام غيره مقامه، فكالوكيل، والإيداع إذا صدر من المالك؛  
فإنه يجوز له توكيل الفاسق وإيداعه إذ وثق به؛ إذ طبع المالك يرغبه عن إتلاف  
ماله، فيكفي ظنه في حوازهما، فلو كان المالك سفيهاً قاصر المظر لم يحز له  
التصرف.

ولو كان المودع غير المالك لضرورة اعتبر في الودعي العدالة؛ لوجوب الاحتياط  
عليه في مال غيره بالوارع<sup>٣</sup> الشرعي، وكذا التوكيل فيما يحتاج إلى الأمانة، كإمسك  
السلعة والتصرف فيها أما في مجرد العقد فلا.

١ تهذيب الأحكام، ج ٢ ص ٢٨٣، ح ١١٢١؛ مسند أحمد ج ٣، ص ٨٣، ح ٨٧٤٧ باختلاف في العبارة والظاهر  
أن هذه العبارة مأخوذة من الأحاديث وليست بنقل الحديث.

٢ في «ث» ح «يردعه عن الجديّة».

٣ في «ث»: «بالوابع» بدل «بالوارع».

## قاعدة (٣٥)

ضَيِّطَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ الْإِسْتِفَاضَةَ بِمَا يَتَاخَمُّ الْعِلْمَ.  
وَبَعْضُهُمْ: بِمَحْصُلِ الْعِلْمِ<sup>١</sup>. وَهَذِهِ مَأْخُودَةٌ مِنَ الْخَبَرِ الْمُسْتَفِيزِ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ<sup>٢</sup>،  
وَهُوَ الْمَشْهُورُ بِحَيْثُ يَزِيدُ نَقْلُهُ عَنْ ثَلَاثَةٍ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَثْبِتُ بِالْإِسْتِفَاضَةِ اثْنَانِ وَعِشْرُونَ، السَّبَبُ إِلَى الْأَبْوِينِ، وَالْمَوْتُ،  
وَالنِّكَاحُ، وَالْوَلَايَةُ، وَالْعِزْلُ، وَالْوَلَاءُ، وَلِرْصَاعٍ، وَتَضَرُّرُ الزَّوْجَةِ، وَالْوُقُوفُ،  
وَالصَّدَقَاتُ، وَالْمَلِكُ الْمَطْلُوقُ، وَالتَّعْدِيلُ، وَالتَّجْرِيعُ، وَالْإِسْلَامُ، وَالْكَفَرُ، وَالرَّشْدُ، وَالسَّفَهُ،  
وَالْحَمْلُ، وَالْوِلَادَةُ، وَالْوَصَايَةُ، وَالْحَرَبَةُ، وَالْمَوْتُ<sup>٣</sup>.

قِيلَ: وَالْعَصَبُ، وَالْدِّينُ وَالْعَتَقُ، وَالْإِعْسَارُ<sup>٤</sup>.

تَنْبِيْهِ: كُلُّ مَا جَازَ الشَّهَادَةُ بِهِ حَدٌّ الْعَصْفِ حَكِيمٌ. وَمَا لَا فَلَاحَ، وَحَرَجٌ عَنْ ذَلِكَ  
الْحَلْفُ عَلَى تَمَلُّكِ مَا اشْتَرَاهُ مِنْ ذِي الْيَدِ إِذَا قَلَّمَا. لَا يَشْهَدُ لَهُ بِالْمَلِكِ، وَإِنْ جَوَّزَنَاهُ  
فَلَا خُرُوجَ

تَنْبِيْهِ آخَرَ. إِنْ اعْتَبَرْنَا فِي الْإِسْتِفَاضَةِ الْعِلْمَ جَازًا لِلْحَاكِمِ أَنْ يَحْكُمَ بِعِلْمِهِ الْمُسْتَفَادِ  
مِنْهَا، وَإِلَّا فَفِيهِ نَظَرٌ، وَقَدْ نَصَّوْا عَلَى أَنَّ الْحَاكِمَ يَحْكُمُ بِعِلْمِهِ فِي التَّعْدِيلِ وَالْجَرْحِ<sup>٥</sup> مَعَ  
أَنَّهُ مِنَ الْإِسْتِفَاضَةِ.

وَقَدْ يَفْرَقُ: بِأَنَّ التَّعْدِيلَ كَالرَّوَايَةِ الْعَامَّةِ لِجَمِيعِ السَّاسِ؛ لِأَنَّ نَصْبَهُ عَدْلًا يَحْتَمِلُ  
كُلَّ مَشْهُودٍ عَلَيْهِ، فَهُوَ كَالرَّوَايَةِ الَّتِي لَا يَشْرَطُ فِي قَبُولِهَا الْعِلْمُ، بِخِلَافِ بَاقِي

١. قَالَهُ الْعَلَّامَةُ فِي تَحْرِيرِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، ج ٥، ص ٢٦٣، السَّأَلَةُ ٦٦٥٥.

٢. حِكَاةُ النَّوَوِيِّ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمَوْرَدِيِّ فِي الْمَجْمُوعِ شَرْحُ الْمَهْدَبِ، ج ٢٠، ص ٢٦٢.

٣. حِكَاةُ السَّبْكِ عَنِ الْمَوْرَدِيِّ فِي الْأَشْبَاءِ وَالنِّظَائِرِ، ج ١، ص ٤٢٧ وَقَالَ الْقِرَاقِسِيُّ فِي الْفُرُوقِ، ج ٤، ص ١٥٥،  
وَالشَّيْخُ مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ فِي تَهْدِيْبِ الْفُرُوقِ، الْمَطْبُوعِ فِي هَامِشِ الْفُرُوقِ، ج ٤، ص ٩٩-١٠٠ وَلَمْ يَمُرَّ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ  
الشَّيْخَةِ؛ وَرَاجِعٌ أَيْضًا حَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ، ج ٨، ص ٢٨٧.

٤. ذَكَرَهَا السَّبْكِ فِي الْأَشْبَاءِ وَالنِّظَائِرِ، ج ١، ص ٤٢٧، الْإِتْمَانُ وَالْإِعْسَارُ.

٥. قَالَ بِهِ الشَّيْخُ فِي الْمَبْسُوطِ، ج ٨، ص ١٦٥-١٦٦؛ وَسَبَّهَ الْقِرَاقِسِيُّ فِي الْفُرُوقِ، ج ٤، ص ٤٤ إِلَى الْجَمِيعِ.



الأحكام الثابتة بالاستفاضه؛ فإنها أحكام على أشخاص بعينهم، فاعبر فيها العلم القطعي.

### قاعدة (٣٦)

يجوز الاعتماد على القرائن في موصح<sup>١</sup>  
وهذه مأخوذة من إفادة الخبر المحتف بالقرائن للعلم إما بمحرد القرائن، أو بها وبالأخبار. ولكن معظم هذه المواضع فيها ظن غالب لا غير، كالقبول من المميز في الهدية، وفتح الباب، واللوث، و جوار، ككل الضيف بتقديم الطعام من غير إذن، والتصرف في الهدية من غير لفظ، واشهادة بالإعسار عند صبره على الجوع، والثري في الخلوة، وشبهه.

### قاعدة (٣٧)

كل شرط في الراوي والشاهد بأنه معتبر عند الأداء لا عند التحمل، إلا في الطلاق قطعاً، وفي البراءة من ضمان الجريرة على قول<sup>٢</sup>، ولا تعتبر روايته قبل البلوغ وإن صحّ تحمّله ومن العامة من اعتبره<sup>٣</sup>، وفرّعوا عليه حواز تدبيره، ووصيته، وأمانته كافرأ، وإسلامه معيّرأ<sup>٤</sup>.

فائدة:

عمد الصبي في الدماء خطأ، مع نصّ الأصحاب على حلّ ذبيحته واصطياده، مع

١ لم يثر على قائله، ولكن لمريد الاطلاع راجع الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٦٣ وما بعدها

٢ حكاه السعادي في فتح المعين، ج ١، ص ٣١٧ عن الرنهي والووي.

٣ ذكره العراقي في الوجيز، ج ١، ص ١٤٤٤ وج ٢، ص ٢٧٧، المهدب، الشيرازي، ج ٢، ص ٧؛ المجموع شرح

المهدب، ج ١٥، ص ٤٠٥؛ وراجع أيضاً القوانين نتهية، ص ٢٠٢-٢٠٣ و٢٠٦-٢٠٧، الأشباه والنظائر،

ابن نجيم، ص ٢٦٣ وما بعدها كل ذكر قسماتها

أنّ دينك مشروطان بالقصد، فكيف اعتبر القصد هنا ولم يعتبر في الدماء؟<sup>١</sup>  
وقد بنى الشيخ مباشرته لمحظور الإحرام على أنّ عمده عمد أو خطأ<sup>٢</sup>  
وأجمعنا على أنّه لو تعدّد الكلام في لصلاة وإفطار في الصيام لبطلا.  
ويترتب على ذلك تحريم المصاهرة بوطئه إمّا عن عقد أو شبهة، أو إيقاب ذكر.  
والمجنون أبعد في اعتبار عمده، واعتبره بعض الأصحاب في الزنى محصناً أو  
غير محصن<sup>٣</sup>.

### قاعدة (٣٨)

كلّ ما توعدّ الشرع عليه بخصوصه فإنّه كبيرة.  
وقد ضبط ذلك بعضهم، فقال: هي الشرء بالله، والقتل بغير حق، واللواط،  
والرسي، والفرار من الزحف، والسحر، والربا، وقذف المحصنات، وأكل مال اليتيم،  
والقبة بغير حق، والسمن الغموس، وشهادة الزور، وشرب الخمر، واستحلال الكعبة،  
والسرقة، ونكت الصفقة، والتعزّب بعد الهجرة، واليأس من روح الله، والأمن من  
مكر الله، وعقوق الوالدين<sup>٤</sup>.  
وكلّ هذا ورد في الحديث مصوصاً عليه بأنّه كبيرة<sup>٥</sup>.  
وورد أيضاً النعيمة<sup>٦</sup>، وترك السّة<sup>٧</sup>، ومنع ابن السبيل فضل الماء<sup>٨</sup>، وعدم التنزّه

١. المبسوط، ج ١، ص ٣٢٩.

٢. اعتبره الشيخ المفيد في المقصد ص ٧٧٩.

٣. ذكره ابن عبد السلام في قواعد الأحكام في مصالح الأدم ص ٢٠ - ٢١؛ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٤٩٨ - ٥٠١، المسألة ٧٧. ونسبه السيد الحكيم في هدى النسخة التي حقّقها إلى شيخ الإسلام العلائي إلّا اللواط ولم تذكر عليه في مصدر آخر.

٤. الكافي، ج ٢، ص ٢٧٦ - ٢٨٧، باب الكبائر، ج ٢ - ٨، ١٠، ١٤، ٢٤.

٥. علل الشرائع، ج ١، ص ٣٦٠، الباب ٢٦٢، ج ٢، ولم يصرّح بأنّه من الكبائر ولم يذكر على حديث بهذه العبارة.

٦. راجع قواعد الأحكام في مصالح الأمام، ابن عبد السلام، ص ٢٠ - ٢٣.

٧. راجع مستند أحمد، ج ٢، ص ٢٨١، ح ٦٦٨٣، وص ٤٤٢، ح ٧٠١٧، ولم يصرّح بأنّه من الكبائر.

في البول<sup>١</sup>، والتسبب إلى شتم الوالدين<sup>٢</sup>، والإضرار في الوصية<sup>٣</sup>.  
وهناك عبارات أخر في حدّ الكبيرة  
منها: كلّ معصية توجب الحدّ<sup>٤</sup>.

ومنها: التي يلحق صاحبها الوعيد نشديد بكتاب أو سنة<sup>٥</sup>  
ومنها: كلّ جريمة تؤذن بقّة اكترات فاعلها بالدين<sup>٦</sup>.  
ومنها: كلّ معصية توجب في جنسها حدّاً<sup>٧</sup>.

وهذه الكبائر المعدودة عد انما تلّ يرجع إلى ما يتعلّق بالضروريّات الخمس التي  
هي مصلحة: الأديان، والنفوس، والعقول، والأنساب، والأموال.  
فمصلحة الدين منها ما يتعلّق بالاعتقاد وهو إمّا كفر وهو الشرك بالله، أو ليس  
بكفر وهو ترك السنّة إذا لم ينته إلى الكفر، وتدخّل فيه مقالات المبتدعة من الأئمّة  
كالمرحنة، والخوارج، والمجسمه.

وقد يكون الاعتقاد في نفسه خطأ وإن لم يستمرّ كفراً ولا بدعة، كالأمن من مكر  
الله، والنأس من روح الله، ويدخل فيه كلّ ما أنسبه، كالسخط بقضاء الله،  
والاعتراض في قدره

وقد يكون من أفعال القلوب المستعديّة، كالكر، والمكر، والحسد، والغلّ  
للمؤمنين.

ومن مصالح الدين ما يتعلّق بالبدن إمّا قاصراً، كالإلحاد في الحرم، فيدخل فيه  
شبهه، كإحافة المدينة الشريفة والإلحاد فيها، والكذب على السبيّة والأنعمه  
وإمّا متعدّياً وقد نصّ، منها على النعيمة، والسحر، والفرار من الزحف، ونكت

١. علل الشرائع، ج ١، ص ٣٦٠، الباب ٢٦٢، ح ٢ ولم يصرّح بأنّها من الكبائر ولم يشر على حديث بهذه العبارة.

٢. رواه ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٢، ص ٣٣٠، «سبب».

٣. مجمع البیان، ج ٣، ص ١٨٠، ديل الآية ١٢ من النساء (٤).

٤. حكاه ابن حجر عن البيهقي في الزواج، ج ١، ص ٥ ولم يشر عليه في مصدر آخر.

٥. لم يشر عليه.

٦. قاله ابن عبد السلام في قواعد الأحكام في مصالح الأناس، ص ٢٣.

٧. حكاه ابن حجر عن الماوردي في الزواج، ج ١، ص ٦.

الصفة<sup>١</sup>؛ لأن ضرره متعد.

وأما مصلحة النفس، فكالقتل بغير حق، وتدخل فيه جناية الطرف.  
وأما العقل، فشرب الخمر، ويدخل فيه كل مسكر، وأكل الميتة، وسائر النجاسات  
في معناه؛ لاشتغال الخمر على النجاسة  
وأما الأنساب، فالزنى، واللواط، وتدخل فيها القيادة. ومن النسب عقوق  
الوالدين، والإصرار في الوصية.

تنبيه: جاء في الحديث «لا صغيرة مع لإصرار»<sup>٢</sup>. والإصرار إما فعلي وهو  
المدامة على نوع واحد من الصفات بلا توبة أو الإكثار من حسن الصفات بلا توبة  
وإما حكمي وهو العزم على فعل تلك الصغيرة بعد لفراغ منها.  
أما من فعل الصغيرة ولم يخطر سألها بعدها توبة ولا عزم على فعلها فالظاهر أنه  
غير مصر، ولعله متى تكفره الأعمال الصالحة من الوضوء والصلاة والصيام، كما جاء  
في الأخبار<sup>٣</sup>.



فائدة:

التوبة شروطها تزيل الكبائر والصفائر

وهل يشترط الاستبراء مدة تظهر فيها توبته وصلاح سريرته، كما قال الله تعالى:  
﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا﴾<sup>٤</sup> طاهر ذلك، لأننا لا نتحقق التوبة بدونه،  
ولا تقدير لتلك المدة. وقد رها بعض العامة بسنة أو نصفها<sup>٥</sup> وهو تحكيم؛ إذ المعتبر  
ظن صدقه في توبته، وهو يختلف بحسب الأشخاص وأحوال الاستفادة من القرائن.  
على أن بعض الذنوب يكفي في التوبة معها تركها بمجرد من غير استبراء، كمن

١. راجع ص ١٣٧، الهامش ٤ و ٥.

٢. الكافي، ج ٢، ص ٢٨٨، باب الإصرار على الذنب، ج ١.

٣. منها ما في الكافي، ج ٢، ص ٧٠ - ٧٢، باب الواتر، ح ٥، ٧، ٩؛ وقريب منها ما في تهذيب الأحكام، ج ٢،

ص ٢٣٧، ج ٢٣٨.

٤. آل عمران (٣): ٨٩.

٥. قدره الشيرازي في المهدية ج ٢، ص ٤٢٢.

عرض عليه القضاء مع وجوبه فامتنع ثم عاد، أو أوصي إليه وعلم بعد الموت فامتنع وعاد، أو تعينت عليه الشهادة فامتنع وعاد، أو عضل<sup>١</sup> المرأة عن التزويج ثم عاد. ويظهر من كلام الشيخ رحمته عدم الاستبراء بالكفنية؛ لأنه قال في المشهور بالفسق: يقول له الحاكم: تب أقبل شهادتك<sup>٢</sup>.

### قاعدة (٣٩)

كل مسلم أخبر عن أمر ديني يفعله بالطاهر قبوله. وهذه مخرجة من قبول قول الصحابي. أمراً بكداً، أو أمر النبي بكداً، أو نهى عن كذا، لأن الطاهر من حال الصحابي تنبئه ومعرفته باللغة، فلا يطلق ذلك إلا بعد تيقن ما هو أمر أو نهى. وفي هذه القاعدة مسائل، كإحبار المسلم بوكالته في بيع أو وصية، أو بأن ما في بده طاهر أو نجس، أو بآته طهر الثوب المأمور بتطهيره تنبيه. بشرط في بعض الأمور هنا ذكر السبب عند اختلاف الأسباب، كما لو أخبر بنجاسة الماء، فإنه يمكن أن يتوهم ما ليس بسبب سبباً وإن كانا عدلين. اللهم إلا أن يكون المخبر فقيهاً يوافق اعتقاده عتقاد المخبر. ومنه: عدم قبول شهادة الشاهد باستحقاق الشفعة، أو بأن بينهما رضاعاً محرماً؛ لتحقيق الخلاف في ذلك، أو بأوليته شهر، أو بارت زید من عمرو، أو بكفر، والصور كثيرة.

ويشكل منها لو شهدا بانتقال الملك عن زيد إلى عمرو ولم يبيتا سبب الانتقال، أو بأن حاكماً جائز الحكم حكم بهذا ولم يبيتا، أو شهدا على من باع عبداً من زيد أنه عاد إليه من زيد ولم يبيتا إقالة أو بيعاً مثلاً.

وبالجملة: لا ينبغي للشاهد أن يرتب لأحكام على أسبابها، بل وظيفته أن ينقل ما سمعه منها من إقرار أو عقد بيع أو غيره، أو ينقل ما رآه، وإنما ترتيب المسببات

١. العضل الصيق عضل الرجل أئمة، إذا سمعها من التزويج. راجع الصحاح، ج ٣، ص ١٧٦٧، «عضل».

٢. المهسوط، ج ٨، ص ١٧٩.

وظيفة الحاكم، فالشاهد سفير و الحاكم متصرف.

### قاعدة (٤٠)

كل ما كان هناك دليل من خارج على وجوب جزئي معين في الماهية الكلية  
اتبع، ولو قلنا بأن المطلق لا يتناول الجزئي المعين، كوجوب إخراج الزكاة عند  
الحول، والحمس، وكالبيع بضمن المثل تقدماً بقدر البلد.  
ويقرب من هذه القاعدة أن الإذن في الشيء إذن في لوازمه، كالتوكيل في  
التصرفات التي لا تضبطها اليد الواحدة، فيؤكل في الزائد عن الممكن له، وكالإذن  
في أداء الدين؛ فإن من لوازمه إثباته.

### قاعدة (٤١)

النهي في غير العبادات قد يقتضي الفساد بأن يكون النهي عن الشيء لعينه، أو  
لوصفه اللازم له.  
فالأول كبيع الميتة، والخمر، ونكاح المحرمات.  
والثاني: كبيع الملامسة، والمنازمة، وانعصاة، والربا، ونكاح الشغار.  
ومنه عدم جواز ترخيص العاصي بسفره، كقاطع الطريق، والابق عن مولاه؛ لأن  
تحريم السفر عليه لوصفه الذي أشاء لأجله، ففي إباحة الترخيص له بالقصر وشبهه  
من رخص السفر إعانة له على المعصية.  
فإن قلت: ذبح الغاصب الشاة منهى عنه؛ لوصف لازم، وهو كونها ملك الغير مع  
وقوع الزكاة عليها.

قلت: الوصف اللازم هنا خارج عن الذبح؛ إذ الذبح مستوفٍ شرائطه، والشاة  
باقية على ملك مالكها، وهذا بخلاف النهي عن ذبح الذمي؛ فإنه يحرم الذبيحة،  
أو بالظفر والسن، أو بغير الحديد مع إمكانه؛ فإن هذا النهي يرجع إلى وصف

لأرم للذكاة من حيث هي ذكاة.

قاعدة:

نهى الإنسان عن جرح نفسه وإتلافه، ويكفي في التحريم عدم علم إباحة الجرح وإشكال جواره، فمن ثم فيل: لا بعثن الخشي؛ لأنه جرح مع الإشكال، فلا يكون مباحاً.

ووجه وجوبه عملاً بصورة العلفة

ولا يحوز له حلق لحبته؛ لجواز رجوليته.

ويجب عليه الستر في الصلاة كالمرأة، ولو ترك احتمل عدم البطلان؛ للشك في كونه امرأة

ويحرم عليه النظر إلى النساء والرجال كما يحرم على القبيلين النظر إليه.

وهو في الشهادة كالمرأة وكذا في الحجب

### قاعدة {٤٢} -

الألف واللام يستعمل من معانيها عند الفقهاء والأصوليين ثلاثة؛ لأنه إما أن ينظر إلى متعلقها من حيث هو هو، وهو الحقيقة كقوله: «اشتر الخبز» أو «اللحم» ولا يريد شيئاً بعينه، أو من حيث هو مستغرق لتام ما يندرج تحته وهو الجنس، أو من حيث هو خاص جزئي وهو العهد، فمتى كان في الكلام معهود يمكن عود التعريف إليه تعين له، وإن لم يكن معهوداً ولا قرينة عهد فالأصل أنها لاستفراق الجنس؛ لأن الأعم أكثر فائدة، فالحمل عليه أولى، فإن تعذر الجنس حمل على الحقيقة، كقوله: «لا آكل الخبز» و«لا أشرب الماء».

ومنه قوله تعالى حكاية عن يعقوب عليه السلام: «وَأَخَذْتُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ»<sup>١</sup>.

١ حكاية النووي عن النووي في المجموع شرح المهذب، ج ١، ص ٣٠٤ واختاره.

٢ يوسف (١٢) ١٣.

ومن قال: اسم الجنس لا يعمّ، قال: لاشتباهه بتعريف الحقيقة<sup>١</sup>.  
ويرد على العامة الإشكال في قولهم: «لطلاق يلزمي»<sup>٢</sup> لم لا يقع الثلاث وإن  
لم ينوها؟ لأنّ التعريف الجنسي يقتضي العموم، وتعميم جميع عدد الطلاق متعذر  
والحمل على الثلاث ممكن، فيحمل عليه.  
وأجاب بعضهم بأنّ الأيمان تتبع المنقولات العرفية غالباً دون الأوضاع اللغوية،  
وتقدّم عليها عند التعارض.  
وقد انتقل الكلام في الحلف بانطلاق إلى حقيقة الجنس دون استغراقه، فلذلك  
كان الحالف لا يلزمه إلا الماهية المشتركة، فلا يراد على الواحدة<sup>٣</sup>.  
ووجهه: أنّه لما امتنع حمله على جميع الجنس من أعداد الطلاق انصرف إلى  
تعريف حقيقة الجنس، فكأنّه قال: «أنت طالق بعضاً من الطلاق» وذلك البعض  
مجهول، والواحد فيه متيقّن، فنصرف اللفظ إليه.

### قاعدة (٤٣)

الموالة معتبرة في العقد ونحوه وهو مأخوذ من اعتبار الاتصال بين الاستثناء  
والمستثنى منه. وقال بعض العامة لا يصحّ قول الزوج بعد الإيجاب: «الحمد لله،  
والصلاة على رسول الله، قبلت نكاحها»<sup>٤</sup>.  
ومنه: الفورية في استتابة المرتدّ فتعتبر في الحال، وقيل: إلى ثلاثة أيام<sup>٥</sup>.

١. راجع الفروق، ج ٢، ص ٩٤ - ٩٥، المعتمد، ج ١، ص ٢٢٧ ونهاية السؤل، ج ٢، ص ٤٧ - ٤٨ ونهاية الوصول،  
ج ٢، ص ١٦٤ وما بعدها. وقال اسم الجنس هو الموصوع للحقيقة الذهنية من حيث هي وعلم الجنس هو  
الموصوع للحقيقة من حيث هي متشعبة في الذهن.

٢. ذكر الإيراد القرآني في الفروق، ج ٢، ص ٩٤.

٣. وأجاب عن الإيراد القرآني في الفروق، ج ٢، ص ٩٥. وابن الشاط في إدرار الشروق، المطبوع بهامش الفروق،  
ج ٢، ص ٩٥.

٤. سبه الشيرازي إلى أبي حامد الإسفرائيني في المذهب، ج ٢، ص ٥٤.

٥. راجع المذهب الشيرازي، ج ٢، ص ٢٨٥.



ومنه: السكوت في أثناء الأذان إن كان كثيراً بطله، وكذا الكلام عند طول الفصل.  
ومنه: السكوت الطويل في أثناء القراءة، أو قراءة غيرها خلالها، وكذا التشهد.  
ومنه: تحريم المأمومين في الجمعة قبل الركوع، فلو تعبدوا أو نسوا حتى ركع  
فلا الجمعة، واعتبر بعض العامة تحريمهم معه قبل افتتاحه<sup>١</sup>.  
ومنه: الموالاة في التعريف بحيث لا يسمى أنه تكرار، والموالاة في سنة  
التعريف، فلو رجع في أثناء المدة استوفى؛ ليسوالى الإيجاش<sup>٢</sup> وقيل: يبنى<sup>٣</sup>.

### قاعدة (٤٤)

الاستثناء المستغرق باطل إجماعاً.

واختلف فيما لو عطف بعض العدد على بعض - إما في المستثنى أو المستثنى منه  
- هل يجمع بينهما حتى يكونا كالكلام الواحد، كقوله: «عليّ درهم ودرهم إلا  
درهماً؟»

وقال ابن الحذاد من العامة: لا يجمع؛ لأنّ الجملتين المعطوفتين تفردان  
بالحكم<sup>٤</sup>.

وإن لم تكن الواو للترتيب، كما إذا قال لغير المدخول بها: «أنت طالق وطالق»  
لا يقع إلا واحدة بخلاف: «طالق اثنين» عندهم<sup>٥</sup>.  
ويتفرع على ذلك «له عليّ ثلاثة إلا درهمن ودرهماً» وكذا «له عليّ درهمان  
ودرهم إلا درهماً» و«له عليّ ثلاثة إلا درهماً ودرهماً ودرهماً».

١. نسبة النووي إلى إمام الحرمين الجويني والغزالي في المجموع شرح المهدب، ج ٤، ص ٥٠٦.

٢. في «أ»: الإيجاش، وفي «م»: «الإيجاش» ولعلّ الصواب ما أنشده، إذ «الإيجاش» بمعنى الإعلان، راجع لسان  
العرب، ج ٦، ص ٢٥١، «نجش».

٣. قاله به الشيخ في المبسوط، ج ٢، ص ٢٢٢.

٤. راجع نهاية السؤل، ج ٢، ص ١٨٥ و١٨٦ و ص ٢١٠ وما بعدها، ولم يشر على قوله ولكنّ النووي حكى أقوال  
الشافعية وابن الحذاد أيضاً من الشافعية.

٥. راجع للمهدب، ص ٢٠٨-٢٠٩ ونهاية السؤل، ج ٢، ص ١٨٥-١٨٦.

## قاعدة (٤٥)

الاستثناء من الإثبات نفي، ومن النفي إثبات.  
 ويشكل عليه «والله لا أجامعك في السنة إلا مرة» مضت السنة ولم يجامع أصلاً؛ فإن قضية القاعدة أنه يحنت؛ لأنه يقضي إثبات المرة، فيجب الجماع مرة.  
 ووجه عدم الحنت أن المقصود باليمين أن لا يزيد على الواحدة، فيرجع ذلك إلى أن العرف يجعل «إلا» بمعنى غير.  
 ومنه: لو قال: «لا لبست ثوباً إلا الكتان» فتعد عارياً، فعند العامة<sup>١</sup> لا تلزمه الكفارة

ويشكل عليهم بما ذكرناه.  
 وجوابه: أن «إلا» في الحلف انتقلت عرفاً إلى معنى الصفة مثل «سوى» و«غير»، فكانه قال: «لا لبست ثوباً غير الكتان» فلا يكون الكتان مخلوقاً عليه، فلا يضر تركه ولا لبسه.

ومنه: لو قال: «ليس له عليّ عشرة إلا خمسة» فإنه قيل: لا يلزمه شيء<sup>٢</sup>؛ لأن النفي الأول توجه إلى مجموع المستثنى والمستثنى منه، وذلك «عشرة إلا خمسة»، وهي «خمس»، فكانه قال: «ليس له عليّ خمسة».  
 ووجه اللزوم أن النفي بـ«ليس» لم يتوجه إلا في العشرة ثم الاستثناء بعد ذلك من المنفي بـ«ليس» فكان إثباتاً للخمس.  
 والتحقيق: أنه إن نصب «خمس» فلا شيء، وإن رفع فخمسة.

## قاعدة (٤٦)

الاستثناء المجهول باطل، فيبطل في انبيعات وسائر العقود، كقوله: «بعثك

١. راجع الفروق ج ٢، ص ٩٣.

٢. قاله العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ١٥، ص ٣٨٩، المسألة ٩٥٠.

الصبرة إلا جزءاً منها». وفي صحيح مسلم عن جابر أن النبي ﷺ نهى عن الثنيا<sup>١</sup>. وربما جاءت في الإيقاعات، كقوله: «عبيدي أحرار إلا واحداً» أو: «أعطوه نخلي إلا نخلة».

ولو قال: «بعتك الصبرة إلا صاعاً منها» وهي متفرقة، وأراد واحداً من المتفرقة ولم يعينه بطل البيع، وكذا لو قال «بعتك صاعاً من الصبرة متفرقة» لأنه غرر يسهل اجتنابه، أو لأن العقد لم يجد مورداً يحسن عليه. وإن كانت الصبرة مجتمعة وقال: «بعتكها إلا صاعاً منها» فإن كانت مجهولة الصيغان بطل البيع؛ لعدم معرفة قدر المبيع، وكذا لو قال: «بعتك صاعاً منها» بـ نزلناه على الإشاعة، وإلا صح إذا ظن اشتغالها عليه. وإن كانت معلومة فاستثنى منها عدداً معيناً صح قطعاً، واختلف في سريته، فقيل: هو بمثانة جزء من الحملة كالربع والعشر<sup>٢</sup>، فلو كانت الصبرة أربعة أصواع فالربع، وعلى هذا حتى إذا تلف منها شيء يقط<sup>٣</sup> بالحساب، وقيل: بل المبيع جزء مشاع منها مقدّر، فلو لم يبق إلا صاع بقي المبيع فيه<sup>٤</sup>، وعليه دلّ خبر بريد بن معاوية عن الصادق عليه السلام<sup>٥</sup>، والأول اختيار أكثر العامة.

### قاعدة (٤٧)

للمطلق والمقيّد أربعة أقسام:

الأول: اختلاف الحكم والسبب، ولا حمل فيه اتفاقاً مثل: «فأطعمم بيتين منكيباً»<sup>٦</sup>

١ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١١٧٥، ح ٨٥/١٥٣٦، وفي هامشه: «الغاية هي أن يستثنى في عقد البيع شيء مجهول، كقوله: «بعتك هذه الصبرة إلا بعضها».

٢ انظر ما قاله النووي في المجموع شرح المذهب، ج ٩، ص ١٣١١ والرافعي في فتح المبرر، المطبوع ضمن المجموع، ج ٨، ص ١٣٦-١٣٧.

٣ في «ح. ن.» «سقط».

٤ قاله العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ١٠، ص ١٨٨، وهو محكي إمام الحرمين كما في المجموع شرح المذهب، ج ٩، ص ٣٦١ وفيهما: «جره غير مشاع» بدل «جره مشاع».

٥ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٢٦، ح ٥٤٩.

٦ المجادلة (٥٨) ٤.

مع قوله: «وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنْكُمْ»<sup>١</sup>؛ فإنه لا يقتضي تقييد المساكين بالعدالة.  
 الثاني: أن يتحد السبب والحكم، فيحمل المطلق على المقيد قطعاً، مثل: «وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ»<sup>٢</sup> مع قوله: «وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ قُتِلَ وَهُوَ كَافِرٌ»<sup>٣</sup>، وقوله تعالى: «وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ»<sup>٤</sup> مع قوله: «مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ»<sup>٥</sup>، وقول النبي ﷺ: «الْعَمَىٰ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ فَأَبْرَدُوهَا بِالْمَاءِ»<sup>٦</sup>، وفي حديث آخر: «فَأَبْرَدُوهَا مِنْ مَّاءٍ زَمَزَمَ»<sup>٧</sup>.

ومثل: «خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم...» وذكر الغراب منها<sup>٨</sup>، وفي حديث آخر تقييد الغراب بالأبقع<sup>٩</sup>.

ومن أمثلة اتعادهما - وهما نفيان - قوله ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ»<sup>١٠</sup> مع قوله في الحديث الآخر: «إِلَّا يَدَّأْبِدُ، وَلَا تَبِيعُوا شَيْئاً مِنْهَا غَائِباً بِنَاجِزٍ»<sup>١١</sup>.

الثالث: أن يختلف السبب ويتحد الحكم، كتحرير رقبة في الطهارة مطلقاً مع تقييدها في القتل بالإيمان

الرابع: أن يتحد السبب ويختلف الحكم، ففي النبوة مثل: «فَأَفْسَحُوا يَوْجُوهَكُمْ وَأَيِّدِيكُمْ»<sup>١٢</sup> مع قوله تعالى في آية الوضوء «وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى التَّرَافِقِ»<sup>١٣</sup>؛ فإن السبب

١. الطلاق (٦٥): ٢.

٢. المائدة (٥): ٥.

٣. البقرة (٢): ٢١٧.

٤ و ٥. البقرة (٢): ٢٨٢.

٦. صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٧٣١ - ١٧٣٢، ح ٧٨/٢٢٠٩ - ٨١/٢٢١٠ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١١٤٩ - ١٤٥٠، ح ٣٤٧١ - ٣٤٧٣ باختلاف.

٧. صحيح البخاري، ج ٢، ص ١١٩٠، ح ٣٠٨٨؛ جامع الأصول، ج ٧، ص ٥٢٩، ح ٥٦٥٣.

٨. مستد أحمد، ج ٧، ص ١٧٦ - ١٧٧، ح ٢٤٢٩٠.

٩. سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٠٣١، ح ٣٠٨٧.

١٠. صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٢٠٨، ح ٧٥/١٥٨٤.

١١. صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٢٠٨ - ١٢٠٩، ح ٧٧/١٥٨٤ باختلاف يسير بتقديم وتأخير في بعض الكلمات.

١٢. النساء (٤): ٤٣.

١٣. العائدة (٥): ٦.

فيهما واحد، وهو التطهير للصلاة بعد الحدث، والحكم مختلف بالفصل في أحدهما والمسح في الآخر.

### قاعدة (٤٨)

المطالبة بتفسير المبهم على الفور مأخوذ من امتناع تأخير البيان عن وقت الحاجة، كمن أقرّ بمبهم، إمّا ابتداءً أو عقب دعوى. وفيه أوجه إذا امتنع من الفور: يحبس حتى يجيب، وجعله ناكلاً فيردّ يمين، وأنّه إن أقرّ بغصب مبهم وامتنع من بيانه حبس، وإن أقرّ بدين مبهم جعل ناكلاً. وكذا اختيار ما زاد على أربع، أو طلق مبهم، أو ادعى القاضي ديناً لم يثبت لا ولي له

### قاعدة (٤٩)

التأويل إمّا يكون في الظواهر دون النصوص ولا يقال: «تأويل» لبيان المجمل، كالمشترك إذا حمل على أحد معيّنه بقرينة. وللتأويل مراتب:

أعلاها ما كان اللفظ محتملاً له، ويكثر دخوله في الكلام. ويليه ما يكون احتمالاً فيه بُعداً لكن تقوم قرينة تقتضي ذلك، فإن راد البعد أشكل القبول والردّ من جهة القرينة قوّة وضعفاً.

وأبعده: ما لا يحتمله اللفظ ولا تقوم عنده قرينة، فيردّ.

وهذا وارد في الأدلة، ويحيى مثله في ألفاظ المكلفين مثل «طلّقتك» للرجعية، يحتمل الإنشاء والإخبار، فإذا ادعى الإخبار قبل منه. وهذا في الحقيقة تبين لأحد محتملي اللفظ المشترك وليس تأويلاً.

ولو كان اسمها «طالق» أو «حرّة» فنادها بذلك، فإن قصد النداء فلا بحث، وإن

قصد الإيقاع أحتمل الوقوع، وإن أطلق فالأقرب الحمل على النداء؛ للقرينة.

ومنه: تخصيص العام وتقييد المطلق بالية، كما يقع في الأيمان.

ومنه: «طلّقتك» أو «أنت طالق» وأدعى سبق لسانه من غير قصد، وأنه أراد أن

يقول: «طلبتك».

ومنه: لو صدّقت الزوج في عدم الرجعة ثم رجعت إلى تصديقه هل يقبل

إقرارها؛ لإمكان إخبارها عن ظنّها ثم تبين لها خلافه؟

ويشكل بالإقرار بالمحرمة والرضاع ثم يرجع، فإنه لا يقبل مع قيام الاحتمال فيه.

وفرق بينهما بأنّ المحرمة والرضاع أمران ثبوتان وعدم الرجعة نفي، والإحاطة

في الثبوت أقرب من النفي، ومن ثمّ لو ادّعت عليه الطلاق البائن فردّ اليمين عليها

فحلفت ثم رجعت لم يقبل منها؛ لاستنادها إلى الإثبات.

ولو زوّجت وقالت: لم أرص ثم رجعت قبل؛ لرجوعه إلى النفي، لأنّها أنكرت

حقّ الزوج فرجعت إلى التصديق قبل لحقّه.

وقيل لا يقبل في جميع هذه المواضع، لأنّ النفي في فعلها كالإثبات، ولهذا

يحلف على القطع

وكالتأويل في الرجوع عن الإقرار بقدر ثمن بشراء وكيله وشبهه، فتسمع دعواه.

ولو قال «له عليّ شيء» ففسّره بحبّة حطة قيل، يقبل؛ لأنّه شيء، يحرم أخذه

ويجب ردّه، ولو فسّره بوديعة قيل، لأنّ عليه ردّها، ويضمها لو فرط وتلفت، ولو

فسّره بالعبادة وردّ السلام لم يقبل؛ لبعد التأويل<sup>١</sup>.

ولو قال: «له عليّ حقّ» أحتمل فيه قبول ردّ السلام.

ويشكل، بأنّ الحقّ أخصّ ويبعد قبول الأخصّ بتأويل لا يقبله الأعمّ. ولو قيل

بأنّ العرف يأبى تأويله في الوجهين أمكن.

ومنه: دعوى إقامة القبالة في لدين ورهن.

١. راجع قواعد الأحكام في مصالح الأنعام، ابن عبد السلام ص ٢٧٥-٢٧٦.

٢. قاله العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ١٥، ص ٢٩٨، المسألة ٨٨٨.

## قاعدة (٥٠)

قد يثبت ضمناً ما لا يثبت أصلاً.

وهو مأخوذ من قاعدة المقتضي<sup>١</sup> في أصول الفقه، وهي ما إذا كان المدلول مضرراً لضرورة صدق المتكلم، كرفع الخطأ، أو لتوقف صحة اللفظ عليه، كـ «إسأل القرية»، أو لاقتضاء الشرع ذلك، مثل: «أعتق عبدك عني»؛ فإنه يقتضي تقدير سبق انتقال الملك إليه كما لو حكما بثبوت أول الصوم بشهادة الواحد؛ فإنهم يفطرون عند كمال الثلاثين ضمناً وإن كان هلال شوال لا يثبت به.

وقيل لا إبطار<sup>٢</sup>.

وبتفرع عليه حلول الدين، وتعليق الظهار، وغير ذلك.

أما لو شهد النساء على الولاد قبل، وبشبه النسب وإن كان لا يثبت السب بشهادتهن.

ولو وقف على الفقراء، ثم صار فقيراً فهذا يدخل في الوقف وإن كان لو وقف على نفسه بطل.

وكبيع الثمرة مع الأصل لا يشترط فيها مع لظهور بدو الصلاح؛ لأنها في ضمن الشجر. ولو تعددت اللقطة الثانية قيل: أخذ الأولى وترك البائع للمشتري، وقلنا: لا خيار له، لحصول التملك ضمناً في الترك.

وكذا لو ردّ مشتري العبد المسلم من الكافر للعيب؛ فإنه يدخل المسلم في ملك الكافر ضمناً، أو وجد البائع في الثمن المعين عيباً، والضمني في هذا أظهر.

ولو باع المريض محاباة فالرائد هبة، ولا يشترط فيها القبض؛ لأنه في ضمن البيع. ولو قال: «أعتق عبدك المستأحر عني» صغ وإن قلنا بمنع بيع العين المستأجرة؛

١ المعبر عنها بدلالة الاقتضاء.

٢. حكاه الشيرازي عن الشافعية والصابئة في المذهب، ج ١، ص ٢٤٢؛ والنووي في المجموع شرح المذهب،

ج ٦، ص ٢٧٩.

لأنَّ الملك ضمنى. وكذا لو أعتق العبد المغصوب عنه ولا يقدر الأذن على انتزاعه، فإنه يصح وإن لم يصح بيعه؛ لأنَّ الملك في ضمن العتق.

وكذا حتّ الزوان<sup>١</sup> في العنطة بمثلها، وكذلك اللبن في الشاة إذا باعها بحاليه.

ولو قلنا بمذهب الشيخ: إنَّ الفصل عن الحباية إذا كان على البدن نجاسة ففصلها بنية رفع الحدث وزالت؛ فإنه يكون قد تضمن إزالة الحدث إزالة الخبث<sup>٢</sup>.

وكذا تدخل الأشجار في بيع الأرض ضمناً، وكأرت الخيار تبعاً للمال وإن كان الخيار وحده لا يورث.

### قاعدة (٥١)

يستفاد من دلالة الإشارة أحكام، كقوله تعالى: ﴿وَعَنَلُهُ وَفِصْنَلُهُ تَلَنُشُونَ شَهْرًا﴾<sup>٣</sup> مع قوله: ﴿وَفِصْنَلُهُ فِي عَامَيْنِ﴾<sup>٤</sup>، فإنه يشير إلى أنَّ أقلَّ الحمل ستة أشهر.

ومنها: قول المصلي: ﴿أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ عَامِينَ﴾<sup>٥</sup>، وقصد التلاوة والأمر: فإنَّ صلاته لا تبطل؛ لما روي أنَّ النبي ﷺ أمر أن يفتح القراءة على من يرتع عليه<sup>٦</sup>.

وهل تقوم الإشارة منه مقام اللمط على الإطلاق؟ تظهر الفائدة في إبطال إشارة الأخرس لصلاته.

### قاعدة (٥٢)

إذا تعارضت الإشارة والمبارة ففي ترجيح أتيها وجهان ويتفرع عليهما مسائل:

١. الزوان - بصم الزاء وكسرها - : ما يخرج من الطعام فيرمى به وهو الرديء منه. راجع لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢.

٢. المبسوط، ج ١، ص ٢٩.

٣. الأحقاب (٤٦) ١٥.

٤. لقمان (٣١) ١٤.

٥. المعجم (١٥) ٤٦.

٦. ذكره أبو داود في سننه، ج ١، ص ٢٣٨ - ٢٣٩، ح ٩٠٢.



مثل: «أصلي خلف هذا زيد» وكان عمراً، أو «علي هذا زيد» وكان عمراً، أو «علي هذه المرأة»، وكان رجلاً، أو «زوّجتك هذه العربيّة» وهي عجميّة. وقوى العامّة تغليب الإشارة في الكل<sup>١</sup>.

ومنه: «بعثك هذا العرس» فإذا هو حمار، و«خلعتك علي هذا الثوب الصوف» فبان قطعاً.

وفي الأيمان مسائل من هذا ومنه: «لله عليّ إن اشتريت هذه الشاة جعلتها أضحية»، فإنّه قيل، بالسمع<sup>٢</sup>؛ لأنّ التعليق على ملك معيّن لا يجوز، بخلاف ما لو قال: «إن اشتريت شاة»، والأصحّ الصحّة في الموضعين.

#### فائدة:

الشهادة والرواية تشتركان في الجزم، وتفرّدان: في أنّ المخبر عنه إن كان أمراً عاماً لا يختصّ بمعين فهو الرواية، كقوله<sup>٣</sup>: «الشفعة في ما لا يقسم»<sup>٤</sup>؛ فإنّه شامل لجميع الخلق إلى يوم القيامة وإن كان بمعين فهو الشهادة، كقوله عند الحاكم: أشهد بكذا فلان.

وقد يقع لبس بينهما في صور:

الأولى: رؤية الهلال؛ فإنّ الصوم - مثلاً - لا يختصّ بمعين فهو رواية، ومن اختصاصه بهذا العامّ دون ما قبله وما بعده بل بهذا الشهر فهو كالشهادة، ومن ثمّ اختلف في التعدّد.

الثانية: المترجم عند الحاكم من حيث نصب<sup>٥</sup> عاماً للترجمة، ومن إخباره عن كلام معين. والأقوى التعدّد في الموضعين.

١. راجع الأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص ٢٩٧-٢٩٨.

٢. لم نعتز على قائله.

٣. سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٣٤ و ٨٣٥، ح ٢٤٩٧ و ٢٤٩٩ باختلاف؛ ولكن رواه القرافي في الفروق، ج ١، ص ٥ كما في المتن.

٤. ذكره القرافي في الفروق، ج ١، ص ٥.

٥. كذا في «م» وفي سائر النسخ «يصير»، وما أثبتناه مطابق لما في الفروق، ج ١، ص ٩.

الثالثة: المقوّم من حيث إنّه منصوب لتقويمات لا نهاية لها فهو رواية، ومن أنّه إلزام لمعيّن فلا يتعدّاه<sup>١</sup>.

الرابعة: القاسم من حيث نصبه لكنّ قسمة، ومن حيث التعيّن في كلّ قضية.  
الخامسة: المخير عن عدد الركعات أو الأشواط من أنّه لا يخبر عن إلزام حكم مخلوق بل للمخالق سبحانه وتعالى فهو كالرواية، ومن أنّه إلزام لمعيّن لا يتعدّاه.

السادسة: المخير بالطهارة أو النجاسة يرد فيه الشبهان<sup>٢</sup>، ويمكن الفرق بين قوله: «طهرته» و«نجسته»: لاستناده إلى الأصل هناك وخلافه في الإخبار بالنجاسة. أمّا لو كان في ملكه، فلا شكّ في القبول.

السابعة: المخير عن دخول الوقت

الثامنة: المخير عن القبلة.

التاسعة: الخاص<sup>٣</sup>

والأقرب في هذه الخمسة الاكتفاء بالواحد إلّا في الإخبار بالنجاسة لو كان ملكه<sup>٤</sup>، إلّا أن تكون يده ثابتة عليه بإذن المالك.

أمّا المفتي، فلا خلاف في أنّه لا يعتبر فيه تعدّد، وكذا الحاكم، لأنّه ماقل عن الله عزّ وجلّ إلى الخلق فهو كالراوي؛ ولأنّه وارث النبي، والإمام الذي هو واحد.

وأمّا قبول الواحد في الهدية وفي الإذن في دخول دار الغير، فليس برواية؛ إذ هو حكم خاصّ لمحكوم عليه خاصّ، بل هو شهادة لكن اكتفى فيها بالواحد عملاً بالقرائن المفيدة للقطع، ولهذا قبل وإن كان صبيّاً.

ومنه: إخبار المرأة في إهداء العروس إلى زوجها.

ولو قيل: بأنّ هذه الأمور قسم ثالث خارج عن الشهادة والرواية وإن كان مشبهاً

١ عبارة «فلا يتعدّاه» من «ح».

٢ في «ث، م، ن»: «الشبهات»، وفي «ح»: «الشهادة» والصواب ما أثبت، أي يرد فيه شبه الرواية وشبه الشهادة.

٣ خرص النخلة والكرمة، يخرصها، خرصاً؛ إن أحرر ما عنده من قرطب تمرأ ومن العشب ربيعاً. النهاية في غريب

الحديث والأثر، ج ٢، ص ٢٢، «خرص».

٤ عبارة «كان ملكه» زيادة من «ك».

للمرواية كان قولاً<sup>١</sup>، وليس إخباراً، ولهد لا يستي الأمين المخبر عن فعله شاهداً ولا راوياً مع قبول قوله وحده، كقوله: «هذا مذكي» أو «ميتة» لما في يده، وقول الوكيل: «بعت» أو: «أنا وكيل» أو: «هذا ملكي».

ولا يرد على الفرق أنّ من الشهادات ما يتضمن العموم، كالوقف العام، والنسب المتصل إلى يوم القيامة، وكون الأرض عنوةً أو صلحاً. ومن الروايات ما يتضمن حكماً خاصاً، كتوقيت الصلوات بأوقاتها المخصوصة<sup>٢</sup>؛ لأنّ العموم هناك عارض، وفي الحقيقة التعيين هو المقصود بالذات؛ فإنها شهادة على الواقف وهو شخص واحد، وليس العموم من لوازم الوقف، وكذا النسب المشهود عليه إلحاق معين بمعين والعموم طراً عليه. وأما أوقات الصلوات وإن كانت متعددة بحسب صلاةٍ إلا أنّها شرع عام على جميع المكلفين.

فروع:

الأول: لو روى أحد المتنازعين روايةً تقتضي الحكم له، أو العبد روايةً تقتضي عتقه فالأقرب السماع، لأنّ العموم مع إخراج العدلة يسمع التهمة في الخصوص.  
الثاني: معنى «شهد»: حصر، ومنه: «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُّهُ»<sup>٣</sup> وأخبر، ومنه: الشهادة عند الحاكم ومعنى «عدم»، نحو: «عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ»<sup>٤</sup> أي عليم وقوله تعالى: «شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ»<sup>٥</sup> يحتمل الإخبار، والعلم.  
ومعنى «روى»: تحمّل، فراوي الحديث يحمله عن شيخه، ومن ثمّ سمي البعير روايةً لحمله الماء، وأطلق على المراده<sup>٦</sup> للمجاورة، وليس هذا من باب «أزوى»

١ ما أثبتناه من «ث. ك. م»، وفي سائر النسخ «قولاً» بدل «قولاً».

٢ راجع وسائل الشيعة، ج ٤، ص ١٠٧ وما بعدها، باب رجوب المحافظة على الصلوات في أوقاتها.

٣ البقرة (٢): ١٨٥.

٤ المائدة (٥): ١١٧، الحج (٢٢): ١٧، سبأ (٣٤): ١٢، فصلت (١١): ٥٣، المجادلة (٥٨): ٦، البروج (٨٥): ٩.

٥ آل عمران (٣): ١٨٠.

٦ الزيادة الظرف الذي يحمل فيه الماء كالروية والقربة. لنهاية في عريب الحديث والأثر، ج ٤، ص ٣٢٤.

و«رؤى» وإلا لقليل: «مُروية»، و«مُروية».

الثالث: رجّح الأصحاب في بعض صور الشهادة بالأعدل، فالأكثر كما في الرواية<sup>١</sup>. ومنع بعضهم الأمرين<sup>٢</sup>. وآخرون لترجيح بالعدد؛ لأنّ الحاكم نصب لدرء الخصومة وقطع المنازعة، فلو فتح باب الكثرة أمكن طلب الخصم الإمهال ليحضر شهوداً أكثر ولو زوراً؛ فإذا أحضر أمكن خصمه طلب مثله فيتمادى النزاع، بخلاف العدالة؛ فإنّ العدالة لا تستفاد إلا من الحاكم فلا يمكن السعي في زيادتها<sup>٣</sup>. وهذا خيال وإي؛ لأننا نمنع الإمهال أولاً، بل يحكم الحاكم بحسب الحال الحاضر لما كان الإمهال يؤدي إلى هذا الإخلال.

سَلَمْنَا، لكنّ المراد بالأعدل ظاهراً وقد يسمى في تحصيل الأعدل أيضاً ظاهراً ولو زوراً؛ فإنّ العصمة إذا ارتفعت اتسع المجال، فالمحذور لازم؛ ولأنّ من القضايا ما يمكن فيها تكثير الشهود وتبديلهم، كالشهادة على بيع مبيع؛ فبأنه يمكن أن يحضر جماعة فيأتي بعضهم ثمّ يسعى لإكمال الباقي، أو على إقرار فيسمى لسماع الإقرار ثانياً وثالثاً، وذلك ممكن في الكثرة ولأعدلية.

### قاعدة (٥٣)

الإنشاء هو القول الذي يوجد به مدلوله في نفس الأمر. فقولنا: «يوجد به مدلوله» احتراز من الخبر؛ فإنّه تقرير لا إيجاب. وقولنا: «يوجد» المراد به الصلاحية للإيجاب، فلو صدر الإنشاء من سفيه أو ناقص الأهلية لم يخرج عن كونه إنشاء؛ لصلاحية اللفظ لذلك، وإنما امتنع تأثيره لأمر خارج. وقولنا: «في نفس الأمر» ليخرج به العقد المكرّر؛ فإنّه قول صالح لإيجاب مدلوله

١. الفقيه، ج ٢، ص ٦٤-٦٥، ح ٢٢٤٧-٢٢٤٨ وراجع أيضاً ديل هدين الحديثين.

٢. ذكره الشيرازي في المهذب، ج ٢، ص ٣٩٨.

٣. منهم القرافي في الفروق، ج ١، ص ١٧.

ظاهراً ولا يسمى إنشاءً، لعدم الإيجاد في نفس الأمر.

ومن قال بالكلام النفسي قال إن إنشاء السببية والشرطية والمانعية بل الأحكام الخمسة قائم بذات الله تعالى<sup>١</sup>، ثم إنه تعالى لما أنزل الكتاب دالاً على ما قام بذاته زيد في الحد «أو متعلّعه»، لأن الكلام نفسي<sup>٢</sup> لا دلالة فيه ولا مدلول، وإضافته<sup>٣</sup> متعلق ومعلق. ولكن الظاهر أن النبات إنشاء وهي من أفعال القلوب وقد قال كثير منّا بوقوع النذر والعهد بالية

فالأولى أن يقال: الإشاء هو قول أو عقد يوحد به مدلوله. ولا حاجة إلى «نفس الأمر»؛ لأن الصيغة الثانية لا تسمى إنشاءً إلا مجازاً مستعاراً. والفرق بينه وبين الخير من أربعة أوجه:

الأول: أن الإشاء سبب لمدلوله والخير ليس سبباً

الثاني: أن الإشاء سعه مدلوله والخير يسع مدلوله. والمراد بتبعية الخير لمدلوله أنه تابع لتقريره في زمانه ماضياً كان أو حاضراً أو مستقبلاً، لا أنه تابع لمخبره في وجوده، وإلا لم يصدق إلا في الماضي، لأن الحاضر مفارن، فهو مساوٍ في الوجود، والمستقبل وجوده بعد الخير، فكان متبوعاً لا تابعاً.

الثالث: قبول الخبر للتصديق ومقابله بحلاف الإشاء.

الرابع: أن الخير يكفي فيه الوضع الأصلي، والإشاء قد يكون مقولاً عن أصل الوضع في صيغ العقود والإيقاعات، وقد يقع إنشاء بالوضع الأصلي، كالأمر والهي، فإنهما ينشئان الطلب بالوضع الأول.

فائدة:

الإشاء أقسام: القسم والأمر والنهي وترجيّ والتسمي<sup>٤</sup> والعرض والنداء.

١ قاله القرافي في الفروق، ج ١، ص ٤٩

٢ في «ث. ن.» «كلام النفس».

٣ في «ث. ن.» «إضافية».

٤ زيادة من «ح.» ومطابقة لما في الفروق، ج ١، ص ٢٧

قيل: وهذه متفق على كونها إرادة في الإسلام والجاهلية<sup>١</sup>.  
وأما صيغ العقود، فالصحيح أنها إنشاء. وقال بعض العامة:  
بل هي إخبار على الوضع اللغوي، والشرع قدّم مدلولاتها قبل النطق بها بأن؛  
لضرورة تصديق المتكلم بها، والإصرار أولى من النقل<sup>٢</sup>. وهو تكلف.

### قاعدة (٥٤)

مكتلة لما سبق في الوضع.  
السبب هو ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته.  
فالتلازم في الوجود يُخرج الشرط؛ فإنه لا يلزم من وجوده الوجود وإنما يلزم  
من عدمه العدم. وبالتلازم في العدم يخرج المانع؛ لأنه لا يلزم من عدمه عدم شيء<sup>٣</sup>.  
إنما يؤثر وجوده في العدم.  
وقولنا: «لذاته» احتراز من مقارنة وجود السبب عدم الشرط أو وجود المانع.  
فلا يلزم الوجود أو قيام سبب آخر بحالة عدم الأول مقامه. فلا يلزم العدم.  
وأما الشرط، فهو الذي يلزم من عدمه عدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم  
لذاته. ولا يشتمل على شيء من المناسبة في ذاته بل في غيره.  
فبالأول: يخرج المانع.

وبالثاني: السبب.

وبالثالث: يحتراز من مقارنة وجوده لوجود السبب فيلزم الوجود، ولكن ليس  
لذاته، بل لأجل السبب أو قيام المانع. فيلزم العدم لأجل المانع لا لذات الشرط.  
والقيد الرابع: احتراز من جزء العلة؛ فإنه يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من  
وجوده وجود ولا عدم، إلا أنه يشتمل على جزء المناسبة؛ فإن جزء المناسب مناسب.

١. قاله القرافي في الفروق، ج ١، ص ٢٧.

٢. نسبة القرافي إلى الحنفية في الفروق، ج ١، ص ٢٩، واختاره في ص ٣٠-٣١.

٣. في هـ، ن، «زيادة» آخره.

وأما المانع، فهو الذي يلزم من وجوده العدم، ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته.  
فبالأول: خرج السبب.  
وبالتاسي: الشرط.

والثالث: احتراز من مقارنة عدمه لعدم الشرط، فيلزم العدم، أو وجود السبب فيلزم الوجود، بل بالنظر إلى ذاته لا يلزم شيء من ذلك.  
فظهر أن المعتبر من «المانع» وجوده، ومن «الشرط» عدمه، ومن «السبب» وجوده وعدمه. وقد اجتمعت في الزكاة، فالتصايب سبب، والحول شرط، والمع من التصرف مانع. وفي الصلاة: فإن الدلوك سبب في لوجوب، والبلوغ شرط، والحيض مانع. والشرط قد يكون لغوياً، وقد يكون عرفياً، وقد يكون شرعياً، وقد يكون عقلياً. والشروط اللغوية هي التعاليق، مثل: عميق الطهار على الدخول، وهي متلازمة مع المشروط في الوجود والعدم، فهي أسباب في المعنى.

والعرفية، كالسُّلم مع صعود السطح،  
والشرعية، كالطهارة مع الصلاة  
والعقلية، كالحياء مع العلم.

فإطلاق اسم الشرط عليها إما بطريق اشتراك، أو بطريق الحقيقة والمجاز، بناءً على أن المجاز خير من الاشتراك، أو بطريق التواطؤ، والتقدير المشترك بينها توقف الوجود على الوجود مع قطع النظر عما عد ذلك.

#### فائدة دقيقة:

من قبيل الشرط اللغوي دائرة على السنة الأفاضل، فلنذكرها حسبما قرروها، وهي ما أنشد بعضهم:

ما يقول الفقيه أيده الله      ولا زال عنده إحسان  
في فتى علق الطلاق بشهر      قبل ما قبل قبله رمضان<sup>١</sup>

١. الأمل في النحوية، ج ٣، ص ١٤٣، الرقم ١٤٤ لم يذكر فيه إلا البيت الأخير، ولكن ذكر القرامي للبيتين ونسبهما إلى بعض الفضلاء في الفرق، ج ١، ص ٦٣.

وليمثل عندنا في الظهار أو في النذر وشبهه.

ويمكن إنشاء هذا البيت على ثمانية بأنقديم والتأخير بشرط استعمال الألفاظ في حقائقها دون مجازاتها مع بقاء الوزن. ولو طرحنا اعتبار الحقيقة والوزن وطولنا البيت بمثله اشتمل على سبعمائة وعشرين مسألة فقهية، وهلم جراً ولا تستعجب من ذلك؛ فإن هنا بيتاً يتفق فيه بحسب التغير أربعون ألف بيت وثلاثمائة وعشرون بيتاً وهو:

علي، إمام، جليل، عظيم      فريد، شعاع، كريم، عليم

قلته محاذاة لقول بعض العلماء:

لقلبي حبيب، مليح، طريف      بديع، جميل، رشيق، لطيف<sup>١</sup>

وهو من بحر المتقارب؛ لأن اللفظين لأولين لهما صورتان، فإذا ضربتا في مخرج الثالث صارت ستة، فإذا ضربت في مخرج الرابع صارت أربعة وعشرين، فإذا ضربت في مخرج الخامس صارت مائة وعشرين، فإذا ضربت في الستة، فسبعمائة وعشرون، فإذا ضربت في السبعة فخمسة آلاف وأربعون، ثم في مخرج الثامن تبلغ ما قلناه

ومن هذا يعلم أن صور النكس في الوصوء مائة وعشرون، ولو اعتبرنا الترتيب بين الرجلين كانت سبعمائة وعشرين. ومنه يعلم الترتيب في قضاء الفوائت على القول بالوحد<sup>٢</sup> أو الاستحباب<sup>٣</sup>.

فإذا أردنا في بيت السؤال تكثيره فمعنا في البيت ثلاثة من لفظ «قبل» وثلاثة من لفظ «بعد» فيجمع بين الستة فيخرج بيت عن الوزن، فنقول: قبل ما قبل قبل بعد ما بعد بعد رمضان.

ثم لنا أن ننوي بكل «قبل» وبكل «بعد» شهراً من شهور السنة أي شهر كان من

١. الفروق ج ١، ص ٦٨ [إدسية القرافي إلى رين الدين المغربي]

٢. قال بوجوه الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ١٢٧؛ ولعلامة في مختلف الشيعة ج ٢، ص ٤٢٧. المسألة ٣٠٩

وقل بوجوه عن أكثر فقهاء الإمامية؛ وقال به أيضاً من السنة القرافي في الفروق ج ١، ص ٦٩

٣. قال به العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٥٩، في مروج المسألة ٦١



غير مجاورة<sup>١</sup>، ولا التفات إلى ما بينهما من عدّة الشهور ويكون بالمجاز؛ فإنّ أيّ شهر أخذته فيبينه وبين الشهر الذي نسبته إليه بالقبليّة والبعديّة علاقة، من جهة أنّه من شهور السنة معه أو هو قبله من حيث الجملة أو بعده من حيث الجملة، أو هو شبيه بما يليه من جهة أنّه شهر موصوف بالقبليّة، إلى غير ذلك من علائق المجاز. ثمّ إنّنا نعمد إلى هذه الألفاظ الستّة فتظهر نسبتها إلى رمضان، ويظهر من ذلك الشهر المسؤول عنه، ثمّ نورد عليها لفظة أخرى من لفظ «قبل» و«بعد» إلى آخر السنة، ومتى أفصى الأمر إلى التداخل بين صورتين في شهر نوينا به آخر من شهور السنة حتّى تحصل المغايرة، فيحصل من لألفاظ الستّة ما ذكرناه، وإن زدت عليها لفظة «قبل» أو «بعد» تراقى الأمر إلى ما لا نهاية له.

وقال ابن الحاجب في أماليه:

هذا البيت ينشد على نماسة أوجه، لأنّ ما بعد قبل الأولى قد يكون قبلين، وقد يكون بعدين، وقد يكونان مختلفين، هذه أربعة أوجه، كلّ منها قد يكون قبله «قبل»، وقد يكون قبله «بعد» صارت نماسة فأذكر قاعدة يبنى عليها تفسير الجمع وهو أنّ كلّ ما اجتمع فيه منها «قبل» و«بعد» فالنماسة، لأنّ كلّ شهر حاصل بعد ما هو قبله، وحاصل قبل ما هو بعده، فلا يبقى حينئذٍ إلّا بعده رمضان، فيكون شعبان، أو قبله رمضان، فيكون شوالاً، فلم يبق إلّا ما جميعه قبل، أو جميعه بعد، فالأوّل هو الشهر الرابع من رمضان؛ لأنّ معنى قبل ما قبل قبله رمضان شهر تقدّم رمضان قبل شهرين قبله، وذلك ذو الحجة. والثاني هو الرابع أيضاً ولكن على العكس؛ لأنّ معنى بعد ما بعد بعده رمضان شهر تأخّر رمضان عنه بعد شهرين بعده، وذلك جمادى الآخرة. فإذا تفرّر ذلك فقبل ما قبل قبله رمضان ذو الحجة؛ لأنّ ما قبل قبله شوال، وقبله رمضان فهو ذو الحجة، وقبل ما بعد بعده رمضان شعبان؛ لأنّ المعنى بعد رمضان وذلك شعبان، وقبل ما قبل بعده رمضان شوال؛ لأنّ المعنى أيضاً قبله رمضان، وذلك شوال، وقبل ما بعد قبله

١. في «ك. م». «مجاورة»، وما أثبتناه مطابق لما في القروق، ج ١، ص ٦٩.

رمضان سؤال؛ لأنَّ المعنى أيضاً قبله وذلك سؤال، فهذه الأربعة الأول. ثمَّ نأخذ الأربعة الآخر على ما تقدّم؛ فإنَّ بعد ما قبل قبله رمضان سؤال؛ لأنَّ المعنى قبله رمضان، وذلك سؤال، وبعد ما بعد بعده رمضان جمادى الآخرة؛ لأنَّ ما بعد بعده شعبان وبعده رمضان فهو جمادى الآخرة، وبعد ما قبل بعده رمضان شعبان؛ لأنَّ المعنى بعده رمضان وذلك شعبان، وبعد ما بعد قبله رمضان شعبان؛ لأنَّ المعنى بعده رمضان وذلك شعبان<sup>١</sup>

وقال بعض البصريين

هنا مباحث<sup>٢</sup>؛

الأول: يصحّ في «ما» ثلاثة أوجه، أن تكون زائدة، وموصولة، ونكرة موصوفة، ولا تختلف الأحكام مع شيء من ذلك.

فالزائدة، نحو قولنا: «قبل قبل قبله رمضان» والموصولة تقديرها: «الذي استقرّ قبل قبله رمضان» ويكون الاستقرار في «قبل» الذي بعد ما هو صلتها<sup>٣</sup>. وتقدير النكرة الموصوفة، «قبل شيء استقرّ قبل قبله رمضان»، فيكون الاستقرار العامل في الطرف الكائن بعدها صفة لها

الثاني: أن هذه القبلات والبعثات ظروف زمان مطروقاتها الشهور هاهنا، ففي كلّ «قبل» أو «بعد» شهر هو المستقرّ فيه، مع أن اللغة تقبل غير هذه المطروقات؛ لأنَّ القاعدة أننا إذا قلنا: «قبله رمضان» احتمل أن يكون سؤالاً، فإنَّ رمضان قبله، واحتمل أن يكون يوماً واحداً من سؤال، فإنَّ رمضان قبله؛ لصدق قولنا: «رمضان قبل العيد حقيقة» لكن يجب هنا كون المطروف شهراً؛ للسياق؛ ولضرورة الضمير في «قبله» العائد إلى الشهر المسؤول عنه، إلا أن يتجاوز في الشهر ببعضه؛ تسميةً للجزء باسم الكلّ، إلا أن لتعوى هنا مبيّة على الحقيقة.

هذا تقرير «قبله» الأخير المصحوب بالضمير، وأمّا «قبل» للمتوسط، فليس معه

١ راجع الأمالي النحوية، ج ٣، ص ١٤٢-١٤٤، الرقم ١٤٤، وفيه «وهذه المسألة منقولة من خطّ يده الكريمة».

٢ راجع الفروق، ج ١، ص ٦٥-٦٦.

٣ في «ث. ر.»، «الذي بعدها هو قبلها» وما أثبتناه مطابق لما في الفروق، ج ١، ص ٦٥.

صمير بضطرنا إلى ذلك، بل علمنا أن مطروفة شهر بالدليل العقلي؛ لأن رمضان إذا كان قبل قبل الشهر المسؤول عنه وتعين أن أحد القيلين - وهو الذي أضيف إلى الضمير - مطروفة شهر تعين أن مطروفة القيل المتوسط شهر أيضاً؛ لأنه ليس بين شهرين من جميع اشهور قُلَّ من شهر، فيصدق عليه أنه قبل شهر وبعد شهر، بل لا يوجد بين شهرين عريين إلا شهر، فلذلك نعين أن مطروفة هذه الظروف شهور تامة وأما شهور القبط<sup>١</sup>، فإن أيام نسيء متوسطة بين مسرى<sup>٢</sup> وتوت

الثالث أن الإضافة يكفي فيها أدنى ملاسة، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُ شَهَادَةً اللَّهِ﴾<sup>٣</sup> أصبحت الشهادة إليه، لأنه شرعها، لا لأنه شاهد أو مشهود عليه، وكذلك ﴿دِينِ اللَّهِ﴾<sup>٤</sup> و﴿فَتَقَحَّطْنَا فِيهِ مِنْ رُوْحِنَا﴾<sup>٥</sup>، ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾<sup>٦</sup>.

ومنه قول أحد حاملي الحشية «حد طرفك» وقال الشاعر

إذا كوكب الحرقاء لاح بسحره

لأنها كانت تقوم إلى عملها وقت طلوعه، فانقدر المشترك بين هذه الإضافات المختلفة المعاني هو أدنى ملاسة، كما قاله صاحب المفصل<sup>٧</sup>

إذا تفرز ذلك، فهذه القبلات أو البعدت المضاف بعضها إلى بعض تحتل لغة أن يكون كل طرف أضيف إلى مجاوره أو إلى مجاور مجاوره فصاعداً، فيكون الشهر الذي قبل رمضان هو ربيع، فإن ربيعاً قبل رمضان بالضرورة، بل يوماً هذا قبل يوم القيامة.

١ القبط جيل من النصارى بمصر وفي سنتهم اثنا عشر شهراً كل منها ثلاثون يوماً، ويضاف بعد نهاية الشهر الثاني عشر خمسة أيام لكل سنة بسيطة وستة أيام لكل كبيسة، تسمى أيام النسيء. وأسماء شهورهم هكذا: توت، بابة، هاتور، كيهك، طوية، أشير، برمها، برمودة، بشنس، بومة، أبيب، مسرى.

٢ كنا في النسخ، والمصواب: «مسرى» كما في الحرق، ج ١، ص ٦٥.

٣ المائدة (٥) ١٠٦.

٤ آل عمران (٣): ٨٣، البور (٢٤) ٢.

٥ التحريم (٦٦) ١٢.

٦ آل عمران (٣): ٩٧.

٧ ذكره الزمخشري في المفصل، ج ١، ص ٤٠.

وهذا كله حقيقة غير أن الظروف التي في البيت حملت على المجاور الأول؛ لأنه الأسبق إلى الفهم مع أن غيره حقيقة أيضاً.

الرابع: أنك تعلم أنك إذا قلت: «قبل ما قبل قبله رمضان» فالقبل الأول هو عين رمضان؛ لأنه مستقر في ذلك الظروف وكذلك «بعد ما بعد بعده رمضان»، فالبعد الأخير هو رمضان؛ لأنه مستقر فيه، ومتى كان قبل الأول هو رمضان فالقبلان الكائنان بعده شهران آخران متقدمان على الشهر المسؤول عنه. وكذلك في «بعد ما بعد بعده رمضان» اللبدين الأخيران شهران آخران يتأخران عن الشهر المسؤول عنه، فالترتيب دائماً في أشهر أربع لشهر المسؤول عنه، وثلاث ظروف لغيره.

الخامس: أنا إذا قلنا: «قبل ما بعد بعده رمضان» فهل نجعل هذه الظروف متجاورة على ما نطق بها في اللفظ؟ فيجيب أن يكون الشهر المسؤول عنه هو رمضان؛ فإن كل شيء عرّض له أبعاد كثيرة متأخرة عنه فهو قبل جميعها، فـرمضان قبل بعده، وبعد بعده، وحاص ما عرّض من ذلك إلى الأبد هو قبل تلك الظروف كلها الموصوفة بـ«بعده»، وإن كانت غير متناهية وكذلك يصدق أيضاً أنه بعد قبله وقبل قبله إلى الأزل، فيكون رمضان أيضاً.

قال :- وبطل ما قاله ابن الحاحب، فإنه عيّن في الأول سؤالاً وفي الثاني شعبان، ومقتضى ما ذكرناه أن يكون الشهر المسؤول عنه هو رمضان في المسألتين. أو نقول: مقتضى اللغة خلاف هذا التقدير، وأن لا تكون هذه الظروف المنطوق بها مرتبة على ما هي عنده في اللفظ، بل قولنا «قبل ما بعد بعده» فيعد الأولى المتوسطة بين قبل وبعد متأخرة في المعنى، و«قبل» المتقدمة متوسطة بين البعدين منطبقة على بعد الأخيرة، وتكون بعد الأخيرة بعداً وقبلاً معاً، وليس ذلك محالاً؛ لأنه بالسبب إلى شهرين واعتبارين، وتقدير ذلك أن العرب إذا قالت: «غلام غلام غلامي»، فهؤلاء الأرقاء منعكسون في المعنى، فالغلام الأول هو الغلام الأخير الذي ملكه عبد عبد عبدك، والغلام الأخير هو عبدك الذي ملكته، وهو ملك عبد الأخير، فملك ذلك العيد الأخير العيد المقدم ذكره وكذلك إذا قلت:

«صاحب صاحب صاحبي» فالمبدوء به هو أبعد الثلاثة عنك، والأقرب إليك هو الأخير، والمتوسط متوسط<sup>١</sup>.

إذا عرفت هذا فقول. قولنا «قبل ما بعد بعده رمضان» هو شعبان، كما قاله ابن الحاجب، لأن شعبان بعده رمضان، وبعد قبل<sup>٢</sup> بعده شوال. فقولنا: قبل مجاور لبعده الأخيرة؛ لأنه لم يقل «قبل بعده» بل قبل بعد بعده، فجمله مضافاً في المعنى إلى بعد متأخر عن بعد، وهو البعد الثاني، فيكون رمضان قبل البعد الثاني الذي<sup>٣</sup> هو شوال، فالواقع قبله رمضان، وليس لنا شهر بعده بعدان رمضان قبل البعد الأخير إلا شعبان

فإن قلت رمضان حيثن هو قبل البعد الأخير وهو بعد شوال باعتبار البعد الأول كما بينه، فيلزم أن يكون قبل بعد وهو محال؛ لأن القبل والبعد ضدان، والضدان لا يجتمعان في الشيء الواحد.

قلت: مسلم أنهما ضدان، وأنهما اجتماع في شيء واحد وهو رمضان، لكن باعتبار إضافتين، فيكون رمضان قبل باعتبار شوال وبعد باعتبار شعبان، كما يكون المؤمن صديقاً للمؤمن عدوً للكافر، فتجتمع به الصداقة والعداوة باعتبار فريقين.

إذا عرفت هذا فيتعين أن لو ردنا في بفظ «بعده» لفظة أخرى منه قلنا: «قبل ما بعد بعد بعده [رمضان]»<sup>٤</sup> تعي أن يكون الشهر المسؤول عنه رجباً، وإن جعلنا «بعده» أربعة كان جمادى الآخرة، أو خمسة كان جمادى الأولى، أو ستة كان شهر ربيع الثاني، أو سبعة كان شهر ربيع الأول، وكذلك كل ما زاد «بعده» زاد شهر قبل؛ فإن هذه الشهور ظروف، كما تقدم<sup>٥</sup>.

١ الفروق، ج ١، ص ٦٦.

٢. كذا في النسخ، والظاهر زيادته.

٣. زيادة من «ن».

٤. ما بين المقربين أضيف من الفروق للسياق.

٥. تقدم في ص ١٦٢.

فيحصل على هذا الضابط مسائل غير متناهية، وإذا وصلت إلى أكثر من اثني عشر ظرفاً فقد دارت السنة معك، وربما عدت إلى غير الشهر الذي كنت قبلته في المسألة، ولكن من سنة أخرى، وكذا هي الستين إذا كثرت.

مسألة: فإن عكسنا وقيل: «بعد ما قبل قبله رمضان» فمقتضى جعلنا الظروف متحاورة على ما هي في اللفظ يكون الشهر المسؤول عنه رمضان، فإن كل شيء بعد جميع ما هو قبله وبعد قبلاته وإن كثرت.

وقال ابن الحاجب: إنه سؤال، بناء على ما تقدم<sup>١</sup> وهو أن [القبل]<sup>٢</sup> الأول متقدم على البعد الأول [وبعد الأول]<sup>٣</sup> متوسط مصاف إلى البعد الأخير المصاف إلى الضمير العائد على الشهر المسؤول عنه، من فرض شهر أو هو سؤال قبله رمضان، وقبل رمضان شعبان، والسائل قد قال: إن رمضان بعد أحد القبليين، والقبل الآخر بعده، وليس لنا شهر قبله شهران الثاني منهما رمضان إلا سؤال، فتعين، فيكون رمضان موصوفاً بأنه بعد باعتبار شعبان، وبأنه قبل باعتبار سؤال ولا نصاً، كما تقدم<sup>٤</sup> وإن زدنا في لفظه «قبل» لفظه أخرى قلنا «بعد ما قبل قبله رمضان» كان ذا القعدة، فإن رمضان أصيغ إلى «قبل قبل قبليين» وهما سؤال وذو القعدة فإن جعلنا لفظ «قبل» أربعاً كان ذا الحجّة، أو خمساً كان المحرم، وعلى هذا.

مسألة: فإذا قلنا «بعد ما بعد بعده رمضان» فهو جمادى الآخرة؛ لأن السائل قد نطق بثلاث بعدات غير الشهر المسؤول عنه، فوجب البعد الأول، وشعبان البعد الثاني، ورمضان البعد الثالث، والرابع هو الشهر المسؤول عنه المتقدم عليها، وذلك جمادى الآخرة.

مسألة: وإذا قلنا «قبل ما قبل قبله رمضان» تعين ذو الحجّة؛ لأن السائل قد نطق بثلاث من لفظ «قبل» فقبل ذي الحجّة ذو القعدة، وقبل ذي القعدة سؤال، وقبل سؤال رمضان، وهو ما قاله السائل وأما «قبل ما قبل بعده» أو «بعد ما بعد قبله»

١. تقدم في ص ١٦٠-١٦١

٢ و٣. ما بين المعقوفات زيادة من الفروق، ج ١، ص ٦٧

٤. تقدم في ص ١٦٣.

تقدم<sup>١</sup> أن كل شيء هو قبل ما هو بعده، وبعد ما هو قبله، وإذا أتحدث العين صار معنى الكلام بعده رمضان وقبله رمضان، فيكون المسؤول عنه شعبان في الأول، وشؤال في الثاني

فائدة

جميع أجوبة البيت منحصرة في أربعة أشهر: طرّفان وواسطة، فالطرّفان: جمادى الآخرة وذو الحجة، والواسطة: شؤال وشعبان.

وتقريب ضبطها أن جميعها إن كانت قبلاً فالجواب بذى الحجة، أو بعداً فالجواب بجمادى الآخرة، أو مركباً من قبل وبعد، فمتى وجدت في الأخير قبل بعده أو بعد قبله فالشهر مجاور لرمضان؛ فإن كل شيء هو قبل بعده وبعد قبله، فالكلمة الأولى إن كانت حيث قبلاً فهو شؤال؛ لأن المعنى «قبله رمضان» أو بعداً فهو شعبان، لأن التقدير «بعده رمضان».

هذا إن اجتمع آخر البيت «قبل» و«بعد» فإن اجتمع قبلان أو بعدان وقبلهما مخالف لهما، ففي البدين شعبان وفي البدين شؤال، فشؤال ثلاثة، وشعبان ثلاثة، وهذه الستة هي الموشطة بين جمادى وذى الحجة.

هذا كله على تقدير اليبس على التره لتحقيقه والوزن، وأما على خلافهما من التزام المجاز وعدم النظم، بل يكون للكلام نثر فتصير المسائل سبعمئة وعشرين مسألة<sup>٢</sup>

### قاعدة (٥٥)

طريان الرافع للشيء هل هو مبطل له أو بيان لنهايته؟

وهي مأخوذة من أن السح هل هو رفع أو بيان؟

ويتفرّع على ذلك مسائل: كالردّ بالعيب والغبن، وفسخ الخيار، وردّ المسلم إليه

العين بالعيب.

١. تقدم في ص ١٦٠-١٦١

٢. إلى هنا منقولة عن القروق، ج ١، ص ٦٥-٦٨

وقد يعبر عنها بأن الزائل العائد هل هو كالذي لم يزل أو كالذي لم يعد؟ فإن القائل بأنها كالذي لم يزل يجعل العود بياناً لاستمرار الحكم الأول<sup>١</sup>، والقائل بأنها كالذي لم يعد يقول برفع الحكم الأول بالزوال، فلا يرجع حكمه بالعود<sup>٢</sup>.

ومنه: لو انقطع دم المستحاضة بعد الطهارة ولمّا يُعلم أ هو للبرء أم لا؟ فإنها تعيد الطهارة، فلو تركت ودام الانقطاع قضت ما صلت بالطهارة التي يعقبها بالانقطاع، فإن عاد الدم ففي القضاء وحان مبيّتان على أن هذا العائد كشف عن أن الدم لم يزل، فهو بمثابة الواقع، أو أنه كالذي لم يعد، فيجب القضاء. وهذا يتم إذا دخلت في الصلاة ذاهلة عن وجوب الطهارة، أمّا مع علمها بأنها مكلفة بإعادة الطهارة، فإنها تعتقد فساد صلاتها، فلا تكون صحيحة.

ولو تعجل الفقير الزكاة ثم ارتد في أثناء الحول أو فسق وقلنا: إنها زكاة معجلة، وعاد إلى الإسلام أو تاب<sup>٣</sup> فإن قلنا: إن الزائل العائد كأنه لم يزل أجزأت، وإن قلنا: كالذي لم يعد لم تجزئ والأول أقرب.

ومنه: ما لو عاد الملك بعد رواله إلى يد المملوك، فهل امرئ الرجوع؟ وكذا لو عاد الملك إلى الموهوب بعد رواله وقلنا: إن التصرف غير مانع.

ومنه<sup>٤</sup> لو زال ملك المرأة عن المهر ثم عاد وطلقها قبل الدخول، ولو أصدقها عصيراً ثم تحمّر في يدها ثم عاد خلّاً فهل يرجع الزوج المطلق بنصفه؛ لكون عينه باقية وإنما تغيّرت صفتها، أو لا يرجع بشيء؛ لأن حق الرجوع إنما يثبت إذا كان المقبوض مالاً والمالية هنا حدثت في يدها؟ والأقرب الرجوع.

ومنه<sup>٥</sup>: لو دبر عبداً ثم ارتد ثم عاد إلى الإسلام فهل يعود التديير؟

ولو جار في القسمة وطلقها ثم تزوّجها فهل يجب عليه القضاء؟

١ راجع المحصول ج ٢، ص ٢٨٧، وتهذيب الوصول، ص ١٨٣ عن القاضي أبي بكر الباقلاني.

٢ راجع تهذيب الوصول، ص ١٨٣؛ وسجّه أيضاً إلى أبي إسحاق الإسفراييني كما في المحصول، ج ٢، ص ٢٨٧.

٣ زيادة من «م».

٤ و٥ كذا في «ج»، ومرجع الضمير «الزائل العائد»، وفي سائر النسخ: «سجّه» فمرجع الضمير «المسائل المتفرعة».

٦ في «ج» زيادة «إلى».



ولو فسق الحاكم أو بجن أو أغمى عليه ثم رآلت الأسباب هل تعود ولاية القاضي؟  
أو جرحه مسلم ثم ارتد المجروح ثم عاد بعد حدوث سرايته في زمان الردة أو قبله.

### قاعدة (٥٦)

في جريان الأحكام قبل العلم احتمالان لعلهما مأخوذان من قاعدة جواز النسخ قبل الفعل.

وفروعه: كرجوع الموكل قبل علم الوكيل، وعزل القاضي ولما يعلم، ورجوع السيد عن إذن الإحرام لعبد ولما يعلم حتى أحرم، ورجوع واهبة الليلة ولما يعلم الزوج، وصلاة الأمة مكشوفة الرأس ولما تعلم بعنتها قبل، أو أباحه ثماره فأكل بعد رجوعه ولما يعلم، أو رجع المعير فاستعملها المستعير جاهلاً.  
والأصح أنه لا أثر لهذا كنه. بل تمضي الأحكام قبل العلم، لامتناع التكليف بالمحال.

### قاعدة (٥٧)

قد يثبت الحكم على خلاف الدليل لمعارضة دليل أقوى منه، كرد الصاع عوضاً عن لبن المصرة، وقبول قول ذي اليد في شراء ما في يده من العين المربعة للمضاربة، والحعالة، والعارية، وغرامة مهر زوجة المهادن، والكتابة، ومنع سيده للتصرف في ماله لغير الاستيفاء<sup>١</sup>، وجعل جارية من القلعة للدال مع أنها غير معلومة ولا مقدور على تسليمها.

وكذا يقبل قول الزوجة: «إن زوجي طلقني»، وقول الأمة بالعتق إذا لم يعلم لهما منازع وإن خالف الأصل<sup>٢</sup>.

١. في «ث، د» - «ومنع سيده التصرف في ماله لغير الاستيفاء».

٢. هذه الفقرة من «أ، ك».

## قاعدة (٥٨)

كلما وقع الاتفاق على أصول أُجريت فروعه عليه، وقد يختلف فيها لعارض. ثم قد يكون الاختلاف بعد تعيين العلة، كالاتفاق على أن العلة في طهورية الماء إنما هي إطلاقه، ثم خالف العامة في المتغير بالترب المطروح قصداً، أو بالملح المائي<sup>١</sup>. وهذا عجيب؛ لأن العلة إذا كانت قائمة كيف يتخلف عنها المعلوم<sup>٢</sup>؟

قالوا: هذا يسلب اسم الماء؛ لأن طهوريته إما تعبد لا يعقل معناه، وإما لاختصاصه بمزيد لطافة ورقّة ونفوذ لا يشاركه فيها سائر المائعات، وعلى التقديرين المناط الاسم<sup>٣</sup>.

قلنا: مسلم، لكنّ التقدير أنه لم يزل الاسم بهذا النوع من التغير، ولو زال فلا إشكال في زوال الطهورية.

وقد يكون الاختلاف بعد تعيين العلة والمرجح أنه إلى العرف، كالفرق في البيع؛ فإنه نهى عنه<sup>٤</sup>، مع الاختلاف في صحة بيع بسمك الآجام مع ضم القصب وشبهها من الأحكام. فمن أبطله يقول: لا تنفي الضميمة عن معرفة المنضم إليه مع كونه مقصوداً، فالفرق بحاله<sup>٥</sup>. ومن صحّحه يقول: الضميمة معلومة والباقي في ضمنها<sup>٦</sup> كالحمل في بيع الدابة إذا شرطه، أو مطلقاً عند الشيخ<sup>٧</sup> وابن البرّاج<sup>٨</sup>.

وليس من هذا بيع الغائب؛ لأن الوصف الشارح يزيل الفرر عرفاً، وما فات عن اللفظ يتدارك بخيار الرؤية، فمثله لا يسمى غرراً عرفاً.

١. زيادة من «أ»، م.

٢ و٣. راجع القوانين الفقهية، ابن جري، ج ١، ص ١٣٦ والمجموع شرح المهدب، ج ١، ص ١٠٢ وما بعدها.

٤. صحيح مسلم، ج ٣، ص ١١٥٣، ح ٤/١٥١٣.

٥. قال بطلانه ابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٣٢٤.

٦. قال بصحته الشيخ في النهاية، ص ٤٠١.

٧. قاله الشيخ في المسوط، ج ٢، ص ١٥٦.

٨. جواهر الفقه، ص ٦٠، المسألة ٢١٩.

وقد يكون الاختلاف بعد تعيين العنة والمرجع فيه إلى الحس، كزوال تغير الماء بالتراب عند من قال من الأصحاب بطهارة الماء بزوال التغير كيف اتفق<sup>١</sup>، فمن قال: التراب مزيل<sup>٢</sup> فهو كالماء في التطهير، ومن قال سائر<sup>٣</sup> فهو كالمسك والزعفران في عدم التطهير، فحاصل الاختلاف راجع إلى أمر حسي.

ومنه: ما يكون قبل تعيين العنة والنزع إنما هو في العلة، كالقول بعدم طهورية الماء المستعمل<sup>٤</sup> والاختلاف في التعليق بما بأداء الفرض أو أداء العبادة.

### قاعدة (٥٩)

الحكم المعلق على اسم الجنس قد يعقل فيه معنى العلة<sup>٥</sup>، وقد يكون تعبدًا. وتظهر الفائدة في تعدية الحكم عدم من قال بالقياس من العامة<sup>٦</sup>، ونحن نذكره إجمالاً لهم، وذلك مثل اختصاص الماء بالطهورية هل هو تعدد أو لعلته كما مر<sup>٧</sup>، واختصاص التراب بذلك تعبدًا، أو استعماله في الولوج للجمع بين الطهورين أو تعبدًا، أو استظهاراً؟ وتظهر الفائدة في الأسنان والدقيق، فعلى الأولين لا يجزيان دون الثالث. ونحن نقول التعدية غير ممكنة؛ لأنه إذا دار الأمر بين احتمالين لا يمكن القطع بأحدهما تعييناً، فبقي عدم التعدية بحاله.

وأما عدم تعيين الحجر في الاستجمار، فمأخذه عندنا الصوص الصريحة<sup>٨</sup>، وعند

١ قاله ابن سعيد في الجامع للشرائع، ص ١٨.

٢ قاله ابن سعيد في الجامع للشرائع، ص ١٨، وذكره بعلامه في منتهى المطلب، ج ١ ص ١٦٤، وسبه النووي في المجموع شرح المذهب، ج ١، ص ١٣٤ إلى الرافعي.

٣ سبه النووي في المجموع شرح المذهب، ج ١، ص ١٣٣ إلى الأكثر واحتاره.

٤ راجع تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٣٦، المسألة ١٠، والمجموع شرح المذهب، ج ١، ص ١٥٠ - ١٥١.

٥ زيادة من «أ. ك. ن.»

٦ راجع الإحكام في أصول الأحكام، الأندلسي، ج ٢ - ١، ص ٢٧٢، وإرشاد الفحول، ص ١٩٩.

٧ تقدم في ص ١٦٩.

٨ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦، ج ١٢٩، ص ٥٠ - ٥١، ج ١٤٧، ص ٢٠٩، ج ١٦٠ - ١٦١، الاستبصار، ج ١، ص ٥٧، ج ١٦٦.

العامة قد يؤخذ من نهي النبي ﷺ: أن يستنجي بروت أو عظم<sup>١</sup>؛ فإنه يعلم منه أنه لا يتعين الحجر وإلا لما كان لاستثناء هذين فائدة، وإنما ذكرت الأحجار لتيسرها غالباً في كل موضع. وأما الأحجار في رمي الجمار، فلا بحث في عدم التعدي.

### قاعدة (٦٠)

الاستجمار رخصة؛ إذ هو أمر خارج عن إزالة النجاسة المعتادة، ولكن اكتفى الشارع به تخفيفاً؛ لعموم البلوى، فلا بد فيه من البقاء وعدد الأحجار؛ جمعاً بين النص<sup>٢</sup> والمعنى.

والعامة اضطربوا هنا، فمنهم من رأى هذا دالاً على العفو فجوز ترك الاستجمار، ثم عداه إلى كل نجاسة بقدر الدرهم<sup>٣</sup>؛ إذ هو مقدار المسربة<sup>٤</sup> غالباً. ومنهم من اعتبر البقاء ولو بواحد<sup>٥</sup> نظراً إلى المعنى ولم يعد الحكم إلى غيره. ومنهم من حمله على النص<sup>٦</sup> واعتبر التعبد<sup>٧</sup> لا المقام.

وإذا اعتبرنا النص فالمراد بالحجر المسحة، فيجزئ ذو الوجوه، والمأخذ ما روي: أن النبي ﷺ حُمِلَ إليه حجران وروثة، فألقى الروثة واستعمل الحجرين<sup>٨</sup>. فإن الظاهر أنه استعمل وجهي أحدهما.

١ سنن أبي داود، ج ١، ص ٩ - ١٠، ح ٣٦ و ٣٨، سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١١٤ و ١١٥، ح ٣١٣ - ٣١٦.

٢ تقدم في ص ١٧٠، الهامش ٨.

٣ قاله أبو حنيفة، راجع بدائع الصنائع، ج ١، ص ١٢٨ والمجموع شرح المذهب، ج ٢، ص ٩٥.

٤ المسربة - يفتح للراء وضمتها -: مجرى الحدث من الدبر لسان العرب، ج ١، ص ٦٥، ٥ سرب.

٥ قاله مالك وداود. راجع المجموع شرح المذهب، ج ٢، ص ١٠٤، وبدائع الصنائع، ج ١، ص ٢٩.

٦ سنن أبي ماجه، ج ١، ص ١١٤ و ١١٥، ح ٣١٣ - ٣١٦، سنن الدارقطني، ج ١، ص ١٤٨ - ١٥١، ح ١/١٤٠ - ٥/١٤٤.

٧. نسبة النووي إلى أحمد وإسحاق وأبي ثور وراجع المجموع شرح المذهب، ج ٢، ص ١٠٤، وبدائع الصنائع، ج ١، ص ٢٩.

٨. سنن أبي ماجه، ج ١، ص ١١٤، ح ٣١٤، سنن الدارقطني، ج ١، ص ١٥٠، ح ٥/١٤٤.

## قاعدة (٦١)

أُلحق بعض العامة إرالة النجاسة بسماء بالرحص، قال: لأنَّ الماء إن كان قليلاً فالجزء الذي يلاقي النجاسة ينحس ثمَّ ينحس المجاور له، ثمَّ المجاور حتَّى ينحس جميع ما في الآنية التي يصبَّ منها<sup>١</sup>، بل كلَّ جزء من الماء الكثير ولو كان ماء البحر؛ فإنَّه منفصل في الحقيقة، وإن كان متصلاً في الحس، فإذا لاقه نجاسة ينحس ذلك الجزء، فينحس ما يجاوره، وهلمَّ جزءاً، وحينئذٍ إرالة النجاسة من باب الرخص، والغرض بها إنما هو زوال الأعيان عن الحس<sup>٢</sup>

وهذا الإلحاق باطل؛ لأنَّ الطهارة ونجاسة حكمان شرعيتان، وقد جعل الشارع للنجاسة علامات خاصة، كالتغير في الكثير، أو<sup>٣</sup> استواء السطح، أو علو النجاسة في القليل، فلا يحكم بالنجاسة بدون ما نصبه الشارع أمانة لها

## قاعدة (٦٢)

الأمر الحعيَّة حرت عادة الشارع أن يجعل لها ضوابط طاهرة. ومنه الاستنجاء؛ لما كانت المصربة تحفى عن العيان وكانت الثلاثة ممَّا تزيل النجاسة عنها غالباً ضبطها بالثلاثة.

والقصر؛ لما كان للمشقة - وهي مضطربه مختلفة باختلاف المسافرين والأوقات - ضبطت بالمسافة التي هي مَطْبَةُ المشقة عالياً

والعقل الذي هو مناط التكليف لا يكاد يعلم، ضبط بالأمور المعروفة للبلوغ. وضبط التراصي في العقود بصيغها الخاصة، والإسلام بالشهادتين؛ لأنَّ التصديق القلبي لا يطلع عليه، وضبطت انعدة الاستبرائية بالوطء، والوطء بغيبوبة العشفة.

١ في «ث، د، هـ» «بها»

٢. نسبة القرامي إلى جماعة من العلماء في التفرقة، ج ٢، ص ١١٢

٣. في «ث، د، هـ» «هو».

فرعان:

الأول: لو علق الظهار بمشيئتها، فقالت: «شئت» وهي كارهة لذلك هل يقع؟  
على هذه القاعدة ينبغي أن يقع، لأنّ لأمر منوط بالظاهر.  
الثاني: لو أوقع بيعاً أو شراءً قاصداً إلى خلاف مدلوله، أو غير مرید له فهل ينفذ  
ظاهراً وباطناً؟  
يحتمل النفوذ؛ لأنّ الشرع وضع ذلك سبباً.

### قاعدة (٦٣)

إذا دار الوصف بين الحسي والمعنوي فالظاهر أنّ الحسي أولى؛ لكونه أضبط،  
ويتفرع عنه: تحريم انهزام مائة ضعف من المسلمين من مائة بطل من الكافرين<sup>١</sup>،  
ونبات مائة بطل من المسلمين لمائتي ضعيف<sup>٢</sup> كواحد. وحلّ التبسط<sup>٣</sup> في أطعمة  
العسمة وإن كان هناك سوق، ولا تجزئ المكسورة وإن كان غير مؤثر في الهزال  
كعد<sup>٤</sup> الذبيح، ولا يمنع الذمي من ركوب البغل وإن كان أنف من الفرس.

### قاعدة (٦٤)

كلّما كانت العلّة مركبة توقّف الحكم على اجتماع أجزائها، كالقتل عمداً عدواناً  
في ثبوت القود، وكالسكوت لا بنية القطع، والقطع لا بنية السكوت في القراءة  
لا يبطل، واجتماعهما يبطل، وكلّ من تية لتعدّي والنقل في الوديع لا يضمن،  
وكلاهما يضمن.

فرع: لو راج نقدان متساويان جاز بيع الوكيل بأيهما شاء، وفي جواز بيعه بهما وجهان.

١. «من الكافرين» زيادة من «ح».

٢. في «ح. د. ه. ز.» - «التبسط».

٣. في «ح. ه.»، «عند» وفي ضد القواعد الفقهية، ص ١١٤ «عد الذبيح» بدل «عد الذبيح».

فائدة:

كلّ حكم شرط فيه شروط متعدّدة، كالجمعة، ووجوب الحدّ، والقصر في المسافة، فإنّه ينعدم بفوات واحد منها.

## قاعدة (٦٥)

المعارضة بنقيض المقصود وقعة في مواضع:

أحرمان القاتل من الإرث، وإثبات الشفعة للشريك، ومن ثمّ قال ابن أبي عقيل بمنع قتل الخطيئ الإرث مطلقاً<sup>١</sup>؛ لتلا يتوصل مدعي الخطيئ إلى استعجال الإرث بالقتل. وتوغّل العامة في الإمام لو قتل مورثه حدّاً بالرجم أو بالمحاربة، فذكروا فيه أوجهاً ثلاثة يفرق في الثالث بين نيوته بالبيّنة أو بالإقرار، ففي الأول يمنع، وفي الثاني لا يمنع، لعدم التهمة، وفي قتله قصاصاً خلاف مرتّب، وأولى بالحرمان عندهم<sup>٢</sup>. وكذا في الميّت بالتسبيب، كصبي الميزاب، ووضع الحجر، والشهادة على مورثه بما يوجب رجماً أو قصاصاً، وإخراج الجناح والروشن<sup>٣</sup>، فيقع على مورثه ومنه: ما إذا شرب مسكراً أو مرفداً أو ألقى نفسه من شاهق فمنّ فإنّه يجب عليه قضاء تلك الأيام، وفي الجنون نظر.

وفي قتل أمّ الولد سيدها والمدبّر مدبره وربّ الدين المؤجل مديونه وجه بالمقابلة بعيد.

ويورث المطلق في مرض موته بآثناً، والمتزوج في المدّة عالماً، فإنّه استعجل الحلّ قبل وقته فعورض بنقيض مقصوده. وألحق به الجاهل مع الدخول؛ لتوغّله في الاستعجال في مظنة البقاء.

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة ج ٩، ص ٨٤، مسألة ٢٧.

٢. راجع المذهب، الشيرازي، ج ٢، ص ٣٢.

٣. الروشن، الكوفة، راجع لسان العرب، ج ١٢، ص ١٨١، روشن.

ولو جئت<sup>١</sup> الزوج وقتلنا بأنّ الحادث يفسخ به ففيه وجه بمنعها الفسخ.  
 أمّا هدم المستأجر الدار فالأصحّ أنّه لا فسخ فيه؛ للمعارضة، ولأنّه سبب إدخال  
 النقص على نفسه.  
 ولو أوصى للقاتل قبل الجرح أو بعده ففيه وجه، والفرق فيرث إذا تقدّمت  
 الجراحة الوصيّة دون العكس.  
 ولو قتلت نفسها قبل الدخول لم يسقط المهر بخلاف ما لو قتلها سيدها.

### قاعدة (٦٦)

قد وقع التعبد المحض في مواضع لا يكاد يهتدى فيها إلى العلّة، كالبدأة بظاهر  
 الذراع وباطنه في الوضوء، وكالجريدة إن لم تعلّل بدفع العذاب ما دامت خضراء،  
 وكرمي الجمرات، والنهي عن بيع لطعام حتى يكال أو يوزن<sup>٢</sup>، فكونه لا يكتفى به  
 في المكبال لو قلنا به تعبد، وإذن الواهب في قبض ما يبد الموهوب ومضي رمان  
 عند الشيخ<sup>٣</sup>، والسرف في استعمال الماء على شاطئ نهر أو بحر؛ فإنّه مكروه،  
 ووجوب طلب المتيّم وإن علم عدم الماء، ووجوب إمرار الموسيقى على رأس  
 الأقرع أو استحبابه - ولا تدخل هذه الصورة تحت قوله: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه  
 ما استطعتم»<sup>٤</sup>؛ إذ لم يأت بشيء من المأمور به - ووجوب العدة على المتوفى عنها  
 مع عدم الدخول، ووجوبها على الصغيرة واليائسة عند المرتضى<sup>٥</sup> ومن تبعه<sup>٦</sup>.

١. ويحتمل أن تكون جئت.

٢. الكافي، ج ٥، ص ١٧٨ - ١٧٩، باب شراء الطعام وبيعه، ج ٢ و ١، ص ١٩٣، باب بيع العدد...، ح ١١ الفقيه، ج ٣، ص ٢٢٦، ح ٢٨٤١ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٣٦، ح ١٤٨ - ١٥٠، الاستبصار، ج ٣، ص ١٠٢، ح ٣٥٥ و ٣٥٦.  
 ٣. المبسوط، ج ٣، ص ٣٠٥.

٤. مستد أحمد، ج ٣، ص ١٦٢، ح ١٩٢٣٥ صحيح البخاري، ج ٦، ص ٢٦٥٨، ح ٦٨٥٨ باختلاف؛ وصحيح مسلم، ج ٢، ص ٩٧٥، ح ١٣٣٧/٤١٢؛ وصلى ابن ماجة، ج ١، ص ٣، ح ٢؛ وسنن النسائي، ج ٥، ص ١١٢، ح ٢٦١٥؛ والسنن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ٥٢٣ - ٥٢٤، ح ٨٦١٥.

٥. الاستبصار، ص ٣٢٤، المسألة ١٨٨.

٦. تبعه ابن زهرة في عية التزويج، ج ١، ص ٢٨٢ و ٢٨٣.



وعدم وحوب إخراج القيمة في الكفارة، وفي الأنعام الزكوية عند بعض الأصحاب<sup>١</sup> مع أنَّ مشروعيتها الركاة لسدِّ حنة الفقراء وهو حاصل بالقيمة، وتحريم الربا ومع اشتماله على المخلّصات المخصوصة يخرج عن التحريم والتفاضل حاصل.

### قاعدة (٦٧)

ما ثبت على خلاف الدليل حاجة قد يتقدّر بقدرها وقد يصير أصلاً مستقلاً، ومن ثَمَّ وقع الخلاف في مواضع:

منها: الماسح على الحفّ أو العبيرة أو عاسل موضع المسح ثم يزول السبب.

ومتأ صار أصلاً مستقلاً الإحارة؛ فإنها معاوضة على المنافع المعدومة وشرعيتها للحاجة ثم صارت أصلاً لعموم البلوى

والجماع شرع للتوصل إلى تحصيل المتجهول، فلو كان معلوماً ففي الحوار كلام للعامّة<sup>٢</sup>، والأصح أنها صارت أصلاً مستقلاً فتحوّل مع العلم وجواز اقتداء الأجبي المرأة<sup>٣</sup>، وإن كان شرعيته لحاجة المرأة

وصلاة الخوف شرعت مقصورة بمضّ لقرآن<sup>٤</sup> لأجل الخوف في السفر، ثم عمّ في جميع الأسفار المباحة

وتجوز المسابقة بعوض مع جهالة العمل، وبيع العرايا والمزارعة، والمساواة.

ولو تمكّن من إقامة البينة على زنى زوجته، ففي حوار ترك ذلك اعتماداً على اللعان؛ لأنّ ذلك عار وحزي، أو لا؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾<sup>٥</sup>، وهذا متمكّن من الإشهاد.

١- منهم الشيخ المفيد في المقنعة، ص ٢٥٢، وابن الحيد على ما حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٠٧، المسألة ٧٩

٢ راجع المعني والشرح الكبير، ج ٦، ص ٢٨٠ وما بعده، المسألة ٤٥٢٠

٣ في «ج ٢» «للرأة».

٤ النساء (٤) ١٠٠.

٥ النور (٢٤) ٦.

## قاعدة (٦٨)

إذا دلّ الدليل على حكم ولم يرد فيه بيان من النبي ﷺ مع عموم الحاجة إليه، هل يكون ذلك قدحاً في ذلك الدليل؟ فيه كلام في الأصول ويعتبر عنه العامة بالقياس الجزئي ممّا لم يرد من النبي ﷺ فيه بيان، مع عموم الحاجة إليه في زمانه أو عموم الحاجة إلى خلافه وله أمثلة:

منها: إذا عمس المجنب يده في ماء قليل فنوى رفع الحدث هل يصير الماء مستعملاً؟ فمستند هذا أنّه ماء استعمال في رفع الحدث الأكبر فلا يرفع ثانياً.

ويعارضه أنّ النبي ﷺ لم يسنّ ذلك لسكان البوادي مع تكرار حاجتهم إلى ذلك. ولو غمسها لا بنية الاستعمال فلا إشكال ولو غمسها لا بنية أصلاً فالظاهر أنّه لا يحصل الغسل. ويحتمل حصوله اعتماداً على كناية الأولى.

ومنها: ما ذهب إليه بعض الأصحاب من سطر النية على التكبير بحيث تقع بين الهمزة والراء<sup>١</sup>؛ فإنّ دليل المقارنة قد يدلّ عليه، مع أنّ النبي ﷺ لم يبيته مع احتياج كلّ إلى بيانه.

ومنها: ما ذهب إليه بعض العامة من جواز الصلاة على كلّ ميت غائب بالنية في مشارق الأرض ومغاربها<sup>٢</sup> ولم يبيته النبي ﷺ بقول ولا فعل.

ومنهم ولاية الفاسق عقد النكاح<sup>٣</sup> ولم يبيته للبوادي وغيرهم ممّن يغلب عليهم الفسق.

ومنها: ضمان الدرك؛ فإنّه ضمان ما لم يجب، وسوّغه ميسر الحاجة إليه ولم يبيته النبي ﷺ.

وجواز شراء عين أقرّ قابضها بشرائها من الغير فإنّ قضية الدليل عدم الجواز؛ لأنّه

١. قاله العلامة في تنكرة الفقهاء، ج ٣، ص ١٠٧-١٠٨، دهر المسألة ٢٠٤.

٢. قاله النووي في المجموع شرح المذهب، ج ٥، ص ٢٥٢-٢٥٣.

٣. راجع المجموع شرح المذهب، ج ١٦، ص ١٥٨-١٥٩.

أقرّ بالملك لغيره، وادّعى حصوله لنفسه. ولكن شرّع لما قاله الأئمة عليهم السلام: «لولا هذا لما قامت للمسلمين سوق»<sup>١</sup> ولم ينقل في هدايا عن النبي صلى الله عليه وآله، مع عموم الحاجة إليه.

### قاعدة (٦٩)

الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة الخاصة، كجواز قتل الثّرس من النساء والصبيان من الكفار، بل ومن المسلمين عند الحاجة. وكجواز النظر لحاجة العلاج إلى الأجنبية هل هو ملحق بالتيّم في قدر المرض الذي يبيحه؟ هل هو المصرّ أو يكفي مطلق المرض وإن لم يغش عاقبته؟ وفرق بينهما بأن الحاجة إلى لتيّم عامة بخلاف الحاجة إلى الطبيب في هذا المقام؛ فإنها خاصة نادرة.

وقد عبّر عن هذه القاعدة بشرطين **ما يعم وإن حثّ منلة ما ينقل إذا حصّ.**



### قاعدة (٧٠)

العدول عن الأصل المنتقل إليه إلى الأصل المهور هل هو جائز؟ الطاهر المسح وله صور:

منها: إذا كثر سهوه فحكمه عدم الالتفات، فلو شك كثير السهو في سجدة أو تسبيحة أو قراءة وهو في محلّها فإنه لا يلتفت؛ لأن كثرة السهو جوّزت البناء على الفعل مع أنّ الأصل عدمه. فلو فعل ذلك هل تبطل صلاته؟ فيه أوجه: ثالثها، الفرق بين الركن وغيره.

وكما لو غسل موضع المسح تقيّةً فإنه صار أصلاً مستقلاً<sup>٢</sup>، فلو مسح حينئذٍ ففي الإجزاء احتمال.

١. الكافي، ج ٧، ص ٢٨٧، باب من كتاب الشهادات، ح ١، عقيده، ج ٢، ص ٥١، ح ٢٣١٠: تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٦١-٢٦٢، ح ٦٩٥ باختلاف بسيط.

٢. لم يرد في «ث».

وزعم بعض العامة أَنَّ الشاةَ في الإبل بدل عن الإبل؛ إذ الأصل كون المخرج من جنس المخرج عنه، وجوزوا أن يكون أصلاً ورثبوا عليه أجزاء البعير عن خمس شياه، أو عن شاة<sup>١</sup>.

### قاعدة (٧١)

إذا تردّد الفرع بين أصلين وقع الاشتباه، وهو مناط الإشكال في مواضع منها؛ ما هو داخل في القياس فذكره إلزام<sup>٢</sup>.  
ومنها: غيره، مثاله: حجر السفينة متردّد بين كونه لنقص فيه كالصبي، أو لا لنقص بل لحفظ المال، كحجر العبد، ويتفرّع عليه لو أذن الولي للسفيه في البيع فهل يبطل كالصبي أو يصحّ كالعبد؟ وكذا في عقد النكاح والوصيّة.  
ومنها: الحيوانيّة بالنسبة إلى الأدنيّة وظهورها، تارة يفرق بالضرورة، وتارة بالتحسين.

فالأوّل منه: ما إذا ألقاه في البحر فالتقمه الحوت قبل وصوله الماء، فمن منع الضمان قال: لأنّ الحيوان يقطع مباشرة السبب<sup>٣</sup>، والأصحّ الضمان؛ لأنّه متلف على كلّ حال.

وإذا فتح عن طائر قفصاً فطار، اعتبر بعضهم مباشرة الطائر<sup>٤</sup>، وهو خطأ، بل يضعفه سواء طار عقيب الفتح أو بعد مكث، فلو كسر الطائر في خروجه قارورة آخر ضعنها الفاتح أيضاً.

ولو فتح جراب شمير لغيره فلقمًا فتحه أكلته دابة، فالأقرب الضمان على الفاتح، ولكن يرجع على صاحب الدابة إن فرط.

١. راجع المجموع شرح المذهب، ج ٥، ص ٣٩٦-٣٩٧ وفتح المعري، المطبوع في هامش المجموع، ج ٥، ص ٢٤٧-٢٤٨.

٢. في «د» : «لازم» بدل «إلزام».

٣. راجع المذهب الشراري، ج ٢، ص ٢٢٦ ذكر قولين ولم يذهب إلى أحدهما.

٤. راجع المذهب الشراري، ج ١، ص ٤٩٢ وفتح المعري، المطبوع بهامش المجموع، ج ١١، ص ٢٤٥.

وأما التحسين فكشبه العبد الحر<sup>١</sup>، فإنه لا فرق بينهما في الآدمية، ولكن المملوكية تلحقه بشبه غير الآدمي من الحيوان، ولهذا يلحق بالحر فيما فيه مقدّر، وبالحيوانات المملوكة فيما لا مقدّر فيه. وبسبب بعضهم حلّ العبد الأبق على ذلك فيما لو أبق<sup>٢</sup>. وفصل الأصحاب بعقله وحسونه؛ لقوة اختيار العاقل.

ومنها<sup>٣</sup>: اللعان متردّد بين الأيمان والشهادت وشبه الأيمان أقوى، فيجوز من الذمّي. وحدّ القذف متردّد بين حقّ الله تعالى وحقّ الآدمي؛ من جهة أنّه يتشطرّ بالرق، وأنّ استنفاه بإذن الإمام فيشبه حقّ الله، ومن توقّعه على مطالبة المستحقّ وسقوطه بعفوه، وأنّه لا يسقط بالرجوع من المقرّ به، وأنّه يورث ويتفرّع عليه ثبوته بالشهادة على الشهادة.

والعدّة متردّدة بين حقّ الله تعالى وحقّ الآدمي، ويغلب فيها حقّ الله تعالى؛ لو حوّلها مع الوفاة وإن لم يدحل، ولذلك كان الأقرب عدم تداخل العدّتين. وحينئذ الأمة هل يعتبر بنفسه، أم بكونه عضواً من أعضاء أمة؛ لمسرّ اعتباره بنفسه، ولهذا يدحل عند الشيخ في البيع والعتق والتدبير والوصيّة<sup>٤</sup>، فمن ثمّ وجب فيه عشر قيمة الأمّ.

وهذا كلّهُ إظهار للحكمة، وإلا فالاستدلال بالمنصوص منها واجب.

### قاعدة (٧٢)

قد يتردّد الشيء بين أصليين، فيختلف الحكم فيه بحسب دليل الأصلين. فمنه: الإقالة في كونها مسخاً أو بيعاً، ولأقوى أنّها فسخ، وإلا نصحت مع<sup>٥</sup> غير المتعاقدين، وبغير الثمن الأوّل.

١ في «أ»: «فكشبه الحرّ العبد». وفي «ج»: «فكشبه العبد إلى الحرّ».

٢ قال به الرافعي في فتح العزيز. المطبوع في هامش المجموع، ج ١١، ص ٢٤٦-٢٤٧.

٣ في جميع النسخ «ومنه»: ولعلّ الصحيح ما أثبتناه؛ لأنّه موافق لما قبله.

٤ المبسوط، ج ٢، ص ١٥٦؛ وج ٤، ص ١٥-١٦ و ٥٥.

٥ في «ك»، «ر»، «س»: بدل «مع».

ويتفرع على ذلك فروع كثيرة، كالإقالة في العبد بعد إسلامه والبايع كافر، فعلى الفسخ يمكن الصّحة، وثبوت خيار المجلس والشرط والحيوان والشفعة، وجوازها بعد التلف، وجوازها قبل القبض في المكيل ولموزون، وغرم أرش المبيع لو تعيب في يد المشتري بعد الإقالة على قول الفسخ<sup>١</sup>، وعلى قول البيع<sup>٢</sup> يتخير البائع بين إجارة الإقالة والأرش، وبين الفسخ، وقيل: لا أرش وهو قضية قول من قال من الأصحاب بأن العيب الحادث بعد العقد قبل قبض لا أرش فيه<sup>٣</sup>.

ولو اطلع البائع على عيب حدث في يد المشتري قبل الإقالة فلا ردّ له على الفسخ وعلى البيع، والأقرب الردّ على القولين.

ومن المتردد بين أصليين الإبراء هل هو إسقاط أو تمليك؟

ويتفرع عليه احتياجه إلى القبول وعدمه، فإن اعتبرنا القبول ارتدّ برده، وتولّى المبرئ العقد عن المستبرئ<sup>٤</sup> بوكالته جائز على الإسقاط، وعلى التمليك يبني على جواز تولي الطرفين.

والإبراء عن المجهول يصحّ على الإسقاط ويبطل على التمليك.

ولو قال لمن اغتابه: «قد اغتبتك» ولم يبين الغيبة فأبرأه يمكن القول بالصّحة؛ لأنّه هنا إسقاط معض، والأقرب المنع؛ للاختلاف في الأعراض، والرضى بالمجهول لا يمكن.

ولو كان له على جماعة دين فقال: «أبرأت أحدكم» فعلى التمليك لا يصحّ قطعاً، وعلى الإسقاط يمكن الصّحة ويطلب بالبيان.

ومنه الحوالة، هل هي استيفاء وإقراضه تمّحال عليه، أو هي اعتياض عمّا كان في ذمّة المحيل بما في ذمّة المحال عليه<sup>٥</sup>؟ وله فروع كثيرة مشهورة<sup>٦</sup>.

١. ذهب إليه الشيخ في الخلاف، ج ٢، ص ٢٠٥، المسألة ١٣ والصلامة في تدكرة الفقهاء، ج ١٢، ص ١١٧، المسألة ٦٢٧، وص ١٢١، المسألة ٦٣٢.

٢. راجع المجموع شرح المذهب، ج ١٣، ص ١٦٠ وقريب منه في ج ١٢، ص ٢٣٢.

٣. قاله الشيخ في الخلاف، ج ٢، ص ١٠٩، المسألة ١٧٨، وابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٢٩٨.

٤. في «الك، ن، ط»: «المبرئ».

٥ و ٦. في عقد القواعد الفقهية، ص ١٢٣ هما إيجاب وأمانة بن شنت فر جمع.

ومنه ما هو متردد بين القرض والهبة، كقوله: «اعتق عبدك عتي» ولم يذكر العوض، أو: «اقص ديني» ولم يذكر الرجوع، فهل يرجع في الموضعين بالعوض، كالقرض، أو لا، كالهبة؟

ولو دفع إليه مالاً وقال «اتجر في حانوتي لنفسك» أو بذراً وقال: «ازرعه في أرضي لك» فهو معبر للحنوت والأرض، وهل المال قرص أو هبة؟ ولو دفع إلى فقير دراهم وقال: «اشتر بها قميصاً لك» فهل يكون هبةً أو قرصاً؟ يقوى الهبة هنا عملاً بالقربة، وليس له العدول إلى شراء غير القميص بها قطعاً، إلا أن يكون قوله على سبيل التبسط<sup>١</sup> فيتصرف كيف شاء.

ولو دفع إلى شاهد في موضع تلحقه أمشقة بحضوره أجرة دابة ليركبها فهل هي قرض أو هبة؟

ومنه: رد العين المستعارة بلو<sup>٢</sup> بين العارية والصمان، فكان المعبر ضامناً للمال في عين ماله، والمستعير مضمون<sup>٣</sup> عنه. ويتفرع عليه معرفة الحسن والقدر<sup>٤</sup> على قول الضمان<sup>٥</sup>، بل ومعرفة المرهون عنده.

ولو تلف في يد المرتهن فعلى قول لضمان لا شيء عليه ولا على الراهن<sup>٦</sup>، وعلى قول العارية على الراهن الضمان<sup>٧</sup>، ولو تلف في يد الراهن ضمن على القولين.

فرع لو قال مالك العبد: «ضمنت ما لفلان عليك في رقبة هذا العبد» قيل: يصح على قول الضمان<sup>٨</sup>، ويكون كالإعارة للمرهن. ويشكل بعدم قبول المضمون له، إلا أن يقال: قبوله غير شرط، بل يكفي الرضى.

١ أي على سبيل التوسعة والترفية

٢ ذكره النووي في المجموع شرح المذهب، ج ١٤، ص ٢١٨

٣ و٤. راجع المجموع شرح المذهب، ج ١٤، ص ٢١٩

٥ لم نثر على قائله.

ومنه: أنَّ الصداق قبل الدخول هل هو مضمون على الزوج ضمان عقد أو ضمان يد؟ فيه وجهان:

ووجه الأول: أنه مملوك بعقد معاوضة فهو كالبيع.

ووجه الثاني: أنَّ النكاح لا يفسخ بتلفه، وما لا يفسخ العقد يتلفه يكون مضموناً ضمان اليد، كما لو غصب البائع المبيع بعد قبضه؛ فإنه مضمون عليه ضمان اليد. والأصل فيه أنَّ في الصداق مشابهة العوض ومشابهة النحلة، والنحلة هي العطية من غير عوض، فلا يكون مضموناً عليه ضمان العقود.

وحجة المعاوضة أنَّ للزوجة ردّه بالعيب وحسب نفسها إلى القبض، والنحلة لا تتعين للعطية، بل قيل: هي للتدبير والشرعة<sup>١</sup>.

سلمنا أنها عطية لكن هي عطية من الله للزوجات

وأما عدم انفساح النكاح بتلفه: فلأنَّ المهر ليس ركناً في عقد النكاح؛ لصحته مع تجرّده عنه، فالزوجان هما الركنان في النكاح، كالعوضين في البيع، ومن ثمَّ وجب تسمية الزوجين في العقد لو باشره الوكيل، كما تجب تسمية العوضين في البيع، وفروع ذلك كثيرة:

منها: إذا تلف الصداق في يده، فإن قلنا: ضمان عقدٍ انفسخ عقد الصداق، وتعذر عود الملك إليه قبل التلف، ويكون لها مهر المثل؛ لأنَّ النكاح مستمر، والبضع كالتالف، فيرجع إلى عوضه.

وإن قلنا: ضمان اليد لم يفسخ العقد في صداق، بل يتلف على ملك الزوجة، حتّى لو كان عبداً وجب عليها مؤنة تجهيزه، ويضمن الزوج بدله مثلاً أو قيمة.

ومنه: الظهار يشبه الطلاق من حيث شرائط الشاهدين، والظاهر، والاستبراء، ويشبه اليمين من حيث بقاء حقيقة الزوجية، واحتياج البيّنونة إلى الطلاق. وفرع

١. ذكره الشيخ في التبيين ج ٢، ص ١٠٩ دبل الآية ٢ و ٤ من النساء (٤) يقول وقال بعضهم: فريضة وقال بعضهم ديانة.



العامة عليه توقفت الظهار<sup>١</sup>، فعلى الطلاق لا يجوز، وعلى اليمين يجوز.  
ولو قال لأربع: «أنتن عليّ كظهر أمي» فعلى الطلاق لكل واحدة كفارة، وعلى  
اليمين كفارة واحدة، كما لو حلف «لا كنت جماعة» فكلّهم.

ومنها<sup>٢</sup>: جواز التوكيل في الظهار، فعلى اليمين لا يجوز، وعلى الطلاق يصح.  
ولو كرّر الظهار من واحدة فعلى اليمين يلزمه بكل مرة كفارة - قالوا: إن قصد  
التأسيس - وعلى الطلاق كفارة واحدة، إذ لا يصح طلاق المطلقة ثانياً قبل الرحمة  
عندنا.

ومنه: المطلقة البائن مع الحمل تجب نفقتها بالنص<sup>٣</sup>، وهل هي للحامل أو  
للحمل؟ وفروعه كثيرة، كوجوبها على نعيده؛ وسقوط قضائها أولاً، ووجوبها لو  
كانت ناشراً حال الطلاق، أو إن نشرت بعده، أو ارتدت بعد الطلاق، وصحة صمان  
الماضي منها، وإذا كان الزوج حرّاً والروجة أمةً ومنعها المولى من الليل، وكذا لو كان  
رقيقاً مع الشرط، وإذا مات وهي حامل لأن نفقة القريب تسقط بالموت، وإن قلنا  
للحامل وجب.

وروى الأصحاب «أن نفقة العامل من نصيب الحمل»<sup>٤</sup> وفي أخرى: «لا نفقة  
لها»<sup>٥</sup>، وهي تؤيد أن النفقة للحامل، وبإسبونه زالت توابع الروحية.  
ولو مات الزوج مقدماً فلا نفقة إن قُبِل للحامل قطعاً، وإن قلنا للحمل وجبت  
في ماله.

ولو خلف أباً فإن قلنا: لها فلا نفقة، ولّا وجبت على الجد. ويحتمل أن لا نفقة  
على القولين.

١. راجع المجموع شرح المذهب، ج ١٧، ص ٢٥١.

٢. أي من فروع المائة.

٣. الطلاق (٦٥)، ٦. وهو: «وَإِنْ كُنْ أَوْلَيْتَ حَتْلٍ فَأَنْفِقْهُنَّ حَتْلَهُنَّ حَتَّى يَضْمَنَّ حَتْلَهُنَّ».

٤. الكافي، ج ٦، ص ١١٥، باب عدة العبد الموقوف عنها زوجها ونفقتها، ح ١: تهذيب الأحكام، ج ٨،

ص ١٥٢، ح ١٥٢٦ الاستبصار، ج ٣، ص ٣٤٥ ح ١٢٣٣.

٥. الكافي، ج ٦، ص ١١٤ و ١١٥، باب عدة العبد الموقوف عنها زوجها ونفقتها، ح ٢ و ٨: تهذيب الأحكام، ج ٨،

ص ١٥٠ - ١٥١، ح ٥٢١ - ٥٢٤، الاستبصار، ج ٣، ص ٣٤٤ - ٣٤٥، ح ١٢٢٨ - ١٢٣١.

ولو أبرأته عن النفقة الحاضرة - كما بعد طلوع الفجر من نفقة اليوم - لم تسقط على الحمل.

ولو أعتق أم ولده الحامل منه وجبت النفقة إن جعلناها للحمل. وتقضى من الزكاة والخمس مع فقرها إن جعلناها للحمل، وإن قلنا لها فلا؛ لأنها في نفقة الزوج.

وهذا الفرع مشكل؛ لأن الزوج أبو الحمل، فالنفقة واجبة عليه على التقديرين، فإن كان موسراً أداها، وإن كان معسراً كان هو القابض. نعم، لو مات أو كان كافراً والأُم مسلمة فإن كانت فقيرة قبضت على لتقديرين؛ لأن المصروف إنما هو إليها، وإلا فلا؛ لوجوب نفقة الحمل عليها.

ولو سافرت بغير إذنه فإن قلنا للحمل، وجبت، وإلا فلا ويصح الاعتياض عنها إن كانت لها.

ولو أسلم وهي كافرة وجبت إن قلنا للحمل وإلا فلا. ولو سلم إليها نفقة ليومه فخرج الولد ميتاً في أوله لم يسترد إن قلنا لها، وإلا استردت ووجوب الفطرة إن قلنا للحامل دون الحمل.

ويشكل بما أنها سفق عليها حقيقة فكيف لا تجب فطرتها؟ ولو أتلفها متلف بعد قبضها وجب بدلها إذا قلنا للحمل ولم يفرط. ولو نشزت في النكاح وهي حامل أمكن وجوب النفقة إن قلنا إنها للحمل. ويشكل بأنها غير مطلقة ولا معتدة.

ولو حملت الأمة من رقيق فإن قلنا للحمل وجبت على السيد، وإن قلنا للحامل فعلى العبد إذا انفرد السيد بالولد.

تنبيه: لو كانت معتدة من غير الصلاق فمهم من بناها على الحمل والحامل، فتجب إن قلنا للحمل، وإلا فلا، كالمعتدة عن النكاح الفاسد أو الشبهة أو المفسوخ نكاحها لصيها.

١. في «ث»: «لا تقبض من الواجب» بدل «لا»، وهي «م»: «لا تقبض من الواجب».

٢. ذكره الشيخ في المبسوط، ج ٦، ص ٢٤؛ والمأمل في مختلف الشبهة، ج ٧، ص ٢٢٤. المسألة ٢٢٤.

ومنه من قال: إن نفقة الحامل إنما تجب<sup>١</sup>؛ لكونها كالحاضنة ومؤونة الحاضنة على الأب، فلا يفترق الحال بين المطقة، والمفسوخ نكاحها، فتجب النفقة عليها على التقديرين.

فهذه تيم وثلاثون فرعاً.

ومنه: إذا نذر عبادة - كصلاة مثلاً - وأطلقها فهل تصير كالصلاة الواجبة، فتزل على أقل الواجب، أو تزل على أقل ما يصح من الصلاة شرعاً؟ الأقرب الأول. ويتفرع [عليها] جوازها على الراحلة، وصلاتها قاعداً، ووجوب السورة بعد الحمد<sup>٢</sup> وتعلق الاحتياط بها، وسجود السهو فيها، وجواز الائتمام بها وفيها، وحواز ركعة، ووجوب التشهد بين كل ركعتين لو نذر أربع ركعات بتسليمة.

وكما لو نذر ركعتين فصلّى أربعاً إما بتشهد واحد أو اثنين، فإن قلنا، كالجائز شرعاً صح. وإلا فلا، كما لو صلى الصبح أربعاً.

ولو نذر العطية في الاستسقام، فإن نزلنا على الواجب من جنسه وجب القيام، وإن نزلناه على الجائز شرعاً في العطية المطلقة لم يجب.

ووجوب تبييت النية مبني على ذلك، فإن جعلناه كأقل المسجزي شرعاً فهو كالصوم المندوب<sup>٣</sup>، فيجزي فيه عدم التبييت.

ولو نذر المعضوب<sup>٤</sup> حباً وقلنا بجور بياة المميز في حق التطوع - وهو الظاهر - فإن نزلناه على الواجب من جنسه لم يحري استنابته، وإن قلنا ينزل على الجائز من جنسه أجراً.

ولو نذر عتق رقبة فهل تجزي الكافرة؟ فإن قلنا بجواز عتق الكافر ابتداءً يبني على التنزيل على العتق الواجب، أو على العتق الجائز.

ولو نذر أن يهدي بغيراً أو شاءً فهل ينزل على الهدى الواجب فيشترط فيه

١ قاله الشيخ في الميسوط، ج ٦، ص ٢٤ و ٢٨.

٢ لم يرد «بعد الحمد» في «ث، ر».

٣ في «ك»: «المندوب».

٤ المعضوب: المضعف، أو الزمن المعبول الذي لا حراك به راجع لسان العرب، ج ١، ص ٦٠٩، «مصوب».

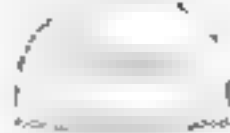
شروطه، أو على الهدى الجائر شرعاً؟

ولو نذر كسوة فقير أو يتيم فإن نزلناه على الكسوة الواجبة لم يجزئ غير المسلم، وإلا أجزأ الذمي.

وقد ذكر الأصحاب جواز الأكل بل استحبابه في الأضحية المنذورة، وفيه إشارة إلى تنزله منزلة الأضحية المستحبة لا الهدى الواجب.

ولو نذر إتيان المسجد الحرام فإن نزلنا لنذر على الواجب بالشرع لزم إتيانه بنسك، وإن نزلنا على الجائر شرعاً وكان ممن يجوز له دخول مكة بمير إحرام لم يجب.

ومنه: أن قاطع الطريق إذا قتل فإنه يقتل، ففي هذا القتل معنى القصاص؛ لأنه قتل في مقابلة قتل، وفيه معنى الحد؛ لأنه لا يصح العفو عنه، بل لو عفا الولي قتل حداً، سواء قلنا بالترتيب أو بالنخير، فهل يغلب حق الله أو جانب الآدمي؟ فيه وجهان.



وتظهر الفائدة في مواضع:

منها: إذا قتل من لا يقاد به كالآب ولقد والعمر العبد، والمسلم الكافر إن غلبنا حق الله تعالى قُتل به، وإن غلبنا حق الآدمي قُتل لا به.

ولو قتل جماعة فإن غلبنا معنى القصاص قُتل بواحد منهم وللباقين الدية في وجه ذكره الأصحاب وهو الأولى إن ترتبوا، وبواحد بالقرعة إن لم يترتبوا، وإن غلبنا حق الله تعالى قُتل بهم ولا دية.

ولو مات قبل القود فإن غلبنا حق الله تعالى فلا شيء لورثة المقتول وإلا أخذت من تركته على القول به<sup>١</sup> في غير المعاربة.

ولو عفا الولي على مال فإن غلبنا حق لآدمي فلا قصاص وتجب الدية، ويقتل حداً، كمرتد، يستوجب القصاص فعفي عنه، وإن غلبنا حق الله تعالى لغا العفو.

١. قال به الشيخ في النهاية، ص ٧٣٦؛ وبعده ابن البراج في المهذب، ج ٢، ص ٤٥٧؛ ونسب العلامة إلى ابن الجنييد

في مختلف الشيعة ج ٩، ص ٢٩٨، المسألة ٩

وإن قتل المحارب أجنبي - كمن نوى للمقتول<sup>١</sup> بغير إذن الإمام - فإن علينا القصاص فعليه الدية لو ارثه، والأقرب عدم الاقتصاص منه؛ لأن قتله متحتم. ويحتمل القصاص؛ لأنه معصوم بالنسبة إليه، وإن علينا حق الله عزّز فقط ولو كان مستحق القصاص صبيّاً أو مجنوناً فنسفي أن يخرج عفو الولي على هذا الاختلاف، فإن علينا حقّ آدمي لم يقتصّ حتى يبلغ أو يفوق إن أوجبنا التربص في مثله؛ لئلا يفوت عليه المال لو أراده، وإن علينا حقّ الله تعالى فعفوه لاغ، فيقتل في الحال.

ولو تاب قبل الظفر به فإن علينا حقّ لآدمي لم يسقط القصاص ويسقط التحتم<sup>٢</sup>. وإن علينا حقّ الله تعالى سقط.

ومنه: السمين المردودة على المدعي والواحدة بالكول عليه هل هي كإقرار المدعي عليه، أو كالبينة؟

يحتمل الأول؛ لأن المدعي عليه بـكـولـهـم كـم صـل إلى إثبات حق المدعي فأشبهه بإقراره.

ووجه الثاني أنها حجة صادرة من المدعي مع جحد المدعي عليه. وفيها فوائد:

الأولى: لو أقام المدعي عليه بعد يمين المدعي بينة أن العين ملكه، أو أنه أدي الدين، أو أبرئ منه فإن قلنا: كالإقرار لم تسمع، وإن قلنا: كالبينة سمعت

الثانية: افتقار الثبوت إلى الحكم على البينة دون الإقرار.

الثالثة: هل للبائع مرابحة إخلاف لمشتري على نفي علمه بزيادة الثمن عما أخبر به؟ إن قلنا: كالإقرار فله ذلك رجاء النكول ورد اليمين، فيكون كالتصديق له، وإن قلنا: كالبينة فلا؛ لعدم سماع بينة على هذا الثمن الزائد.

الرابعة: لو أنكر الأصيل دفع الضامن فهل له إخلافه؟ إن قلنا: لو صدّقه رجع عليه فله ذلك، فيحلف على نفي العلم بالدفع، وإن قلنا: لا يرجع عليه لو صدّقه؛ لعدم

١. في «ج» «القتل».

٢. أي تحتم القصاص.

انتفاعه بالدفع؛ إذ الفرض إنكار المستحق، فإن قلنا: اليمين كالإقرار لم يلزم بالحلف؛ لأن غاية النكول، فيحلف المدعي، فهو كالإقرار، وإن قلنا: كالبيّنة طالبه بالحلف طمعاً في نكوله، فيحلف، فيرجع، كما لو أقام بيّنة.

الخامسة: لو ادّعى كل من اثنين على واحد رهن عبده عنده وإقباضه إياه فصّدق أحدهما قضى به للمصدق، وهل للمكذب إحلافه؟ الظاهر نعم؛ لأنّه لو صدّقه غرم له، ولو قلنا: لا يغرّم بالتصديق فهل له المطالبة باليمين؟ إن قلنا: كالإقرار فلا، وإن قلنا: كالبيّنة أحلف، ويستعيد به انغم لا انتزاعه من الأول؛ لأنّ البيّنة هنا حجة على المتداعيين لا على غيرهما.

السادسة: هل يطالب السفيه باليمين على نفي القتل الموجب للمال؟ إن قلنا: كالإقرار فلا؛ لأنّ عايته النكول، فيحلف المدعي، فيكون كالإقرار السفيه، وهو غير مسموع، وإن قلنا: كالبيّنة طوبى وسعتل مطالبته باليمين، ولو قلنا: كالإقرار؛ لأنّه قد يحلف فتقطع الخصومة وهو أولى من بقائها.

السابعة: لو ادّعى على المفلس فأنكر وحلف المدعي إن قلنا: كالبيّنة شارك الغرماء، وإن قلنا: كالإقرار بني على المشاركة بالإقرار وعلى القول بأنّ البيّنة إنما تتعلق بالمتداعيين لا يشارك على التقديرين.

الثامنة: لو ادّعى عليه رجل بقتل الخطأ وثبت باليمين المردودة وجبت الدية على العاقلة إن جعلناها كالبيّنة، ولا فعلى المدعي عليه، ولا فرق هنا بين المفلس وغيره إلّا في مشاركة الغرماء وعدمه، ويجيء الكلام السالف، إلّا أن يقال: العاقلة ليست أجنبيّة هنا؛ إذ هي قائمة مقام الجاني في الخطأ، وهو بعيد.

التاسعة: لو تداعى كل من الأختين روجيته فصّدق إحدهما فهل للأخرى إحلافه؟ الأقرب نعم؛ لأنّ المقصود المهر وأما النكاح، فمدفوع بإنكاره، فإن نكل حلفت ويبطل نكاح أختها إن قلنا: كالبيّنة ويرد الكلام الأول.

العاشرة: لو قال في عين بيده، «هي لأحد هذين» ثمّ عيّن زيدا فهل لعمره إحلافه؟ فيه ما سبق.

الحادية عشرة: لو ادّعى عليه عيماً في يده فقال: «هي لفلان» فصّدقه فلان

أخذها، وهل للمدعي إخلاف المصدق؟ إن قلنا بالغرم فعم، وإلا ففيه ما سبق.  
 الثانية عشرة: لو زوجها أحد الوكيلين<sup>١</sup> برجل والآخر بآخر، أو ادعى زوجها  
 اثنان فصدقت في صورتين أحدهما ثبت نكاحه، وهل تحلف للآخر؟ إن قلنا  
 بالغرم حلفت، وإلا بني على الوجهين وأما انتزاعها من الأول للثاني عند يمينه، ففيه  
 ما تقدم.

وكذا انتزاع العين من المصدق أو لا في المسألة السابقة.  
 الثالثة عشرة: إذا باع أحد الشريكين سلعة بينهما وهو وكيل في القبض فادّعاء  
 المشتري عليه وصدقه الشريك وأكر البائع حلف لهما، فلو نكل البائع عن اليمين  
 للشريك فحلف الشريك استحق نصيبه، ونبائع المطالبة بنصيبه للمشتري بعد يمينه  
 على عدم القبض ولو قلنا، اليمين امرودة كالبيئة وأنها حجة على الخارج، لم يكن  
 له مطالبة المشتري.

### قاعدة (٧٣)

اليمين لنفي شيء لا تكون لإثبات غيره.  
 ولها صور كثيرة.

منها: إذا اختلف البائع والمشتري في تقدم<sup>٢</sup> العيب حلف البائع مع عدم البيئة  
 والقريئة، ويحلف على القطع  
 فلو اختلفا<sup>٣</sup> بعد ذلك في الثمن وقلنا بالتحالف، أو كان الاختلاف في تعيين  
 الثمن، فإن التحالف فيه هو الأقرب، ففسخ البيع إما بالحلف أو بغيره - على  
 اختلاف<sup>٤</sup> فيه - فطلب البائع من المشتري أرض العيب الذي اختلفا فيه أولاً، بناءً  
 على أنه استقر أنه حادث بيمين البائع لم يكن له ذلك؛ لأن يمينه كانت لنفي الغرم

١ في «أ.ث.م.ن.» «الوكيل».

٢ في «ن.»: «تقدم».

٣ في «أ.ث.ح.م.» «احتلف».

٤ في «ث.ن.»: «الاختلاف».

عنه أو الرد، فلا يصلح لشغل ذمة المشتري، بل يحلف الآن المشتري على أن هذا الميب ليس بعادث، فإن حلف برئ ولا يثبت تقذمه بحيث يطالبه المشتري بالأرش، فإن رد اليمين أو نكل حلف البائع الآن على حدوثه واستحق أرشه، سواء قلنا: يمين الرد كالإقرار أو كاليقظة.

ومنها: لو قذفه بالزنى فلما دعاه للحد طلب منه يميناً على نفي الزنى، وقلنا بقول الشيخ بشبوت اليمين هنا<sup>١</sup>، فنكل أو ردها على القاذف، فعلى القاذف أنه زنى سقط حد القذف عنه، ولا يجب على المقذوف حد الزنى سواء قلنا: كالإقرار أو لا؛ لأن هذه اليمين كانت لدفع حد القذف عنه لا لإثبات الزنى على المقذوف، وليس هذا كاللعان في أن نكول الزوجة عنه بوجب عليها الحد.

ومنها: لو أقر الوكيل في البيع وقبض الثمن بهما وأنكر الموكل القبض، قيل: حلف الوكيل لاستيمانه<sup>٢</sup>، فلو خرج المبيع مستحقاً ورجع المشتري على الوكيل بالثمن؛ لجهله بالوكالة لم يكن للوكيل أن يرجع على الموكل ببدل الثمن بناءً على تلك اليمين؛ لأن يمينه كانت لنفي العرم عنه، لا لشغل ذمة الموكل، بل القول الآن قول الموكل في عدم القبض مع يمينه، فهو ردها على الوكيل أمكن القول بحلفه وبراءته حينئذ، سواء قلنا: يمين الرد كالإقرار أو كاليقظة.

### قاعدة (٧٤)

لها تعلق بما قبلها.

ظاهر الأصحاب أن التدبير وصية بالعتق وليس تعليقاً للعتق على صفة الموت. وربما تخيل ذلك في بعض المواضع.

وله عند العامة فروع على هذين المأخذين من جوار الرجوع فيه وعدمه، والبيع بخيار، فعلى الصفة لا يصح، وعلى الوصية يحتمل بطلان التدبير قبل لزوم البيع.

١ المبسوط، ج ٨، ص ٢١٥-٢١٦.

٢ قاله الرازي في فتح العزيز، المطبوع في هامش المجموع، ج ١١، ص ٨١.



فلا يعود إلى التدبير لو فسخ البيع، واحتمل لمراعاة<sup>١</sup>.  
ولو رهنه أمكن الرجوع؛ لأنه عرضة لبيع، وعدمه؛ لأنه ليس بمزيل للملك،  
وعلى الصفة لا بحث<sup>٢</sup>، والعرض على البيع كالبيع. ويمكن العدم؛ لأنه لم يخرج عن  
الملك. أمّا الوطء، فليس برجوع قطعاً على الوجهين؛ لأنه مع الحمل يؤكد التدبير.  
وفي المكاتبه وجهان، ويحتمل أنه إن قصد بالمكاتبه الرجوع عن التدبير كان  
رجوعاً على القول بالوصية<sup>٣</sup>، وإلا فهو مدبر مكاتب.

ولو ادعى العبد أنه دبر في سماع الدعوى تردد، من توهم أن الإنكار رجوع.  
ولو حملت تبعها الولد أمّا على العتق، فظاهر. وأمّا على الوصية، فمشكل من  
حيث إن الوصية بالجارية لا يدخل فيها نعمل المتجدد قبل الوفاة، وهذا يوهم أنه  
عتق بصفه؛ لفتوى الأصحاب بأنّ لولد مدبر، وبالعوا في ذلك حتى مسعوا من  
الرجوع في تدبيره، ولو رجع في تدبير أمّه وهو يؤكد الصفه.

### قاعدة (٧٥)

العمل بالأصلين المتنافيين واعم في كثير من المسائل. وأصله الأخذ بالاحياط  
غالباً. وما روي عن النبي ﷺ في قضية عبد بن زمعة: «هو لك يا عبد بن زمعة، الولد  
للفراس وللعاقر الحجر، واحتجبي منه يا سودة»<sup>٤</sup>. قيل: قال ذلك لما رأى فيه شبهاً  
بعبة بن أبي وقاص فأتبعه للفراس بأخي سودة أم المؤمنين<sup>٥</sup>، وأمرها بالاحتجاب  
منه؛ للشك الطارئ على الفراس.

ولما روي عنهم ﷺ في الذي وطئ أمته ووطنها أجنبي فجوراً، وحصلت أماره

١. راجع المجموع شرح المذهب، ج ١٦، ص ١٦ وما بعده، والقوانين الفقهية، ص ٣٧٦ وفيهما تفصيل على أنه  
وصية أو تعليق على صفة الموت.

٢. في «م»، «لا يجب».

٣. من القائلين به الشيخ في المبسوط، ج ٦، ص ١٧٤-١٧٥ وللنهاية، ص ٥٥٢ وابن إدريس في السرائر، ج ٣،  
ص ١٣٠ وابن حمزة في الوسيلة، ص ٣٤٥.

٤ و ٥. صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٠٨٠، ح ٣٦١٢٥٧؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦٤٦، ح ٢٠٠٤.

على كون الولد ليس منه؛ فإنه لا يبيعه ولا يورثه ميراث الأولاد.<sup>١</sup>  
فمنها: المتعيرة إذا قلنا بالاحتياط، فهي تفرض بالنسبة إلى وجوب العبادة  
طاهراً، وبالنسبة إلى وجوب القضاء وتحريم الوطء وغيرهما حائضاً.  
ومنها: حيض العامل مع عدم انقضاء العدة به من صاحب العمل ومن غيره،  
الأقرب الانقضاء.

واشتباه موت الصيد بالجرح، أو الماء لقليل في أحد الوجهين، ونفي إحصان من  
اعترف بالولد من زوجته، ونفي وطنها، فإنه يلحق به الولد، ولا يثبت إحصانه، إلا أن  
يتصور علوقها من مائه بغير وطنها قبلاً.  
ولو ادعى المطلق انقضاء عدتها وأنكرت حلفت، ويجب عليه الإنفاق، وله  
التزويج بالأخت، أو الخامسة في وجه.  
واللقط في دار الإسلام لو أقر بالرقبة أعملها فيه الأصلين المناهيين على ما  
اختاره بعض الأصحاب.<sup>٢</sup>

### قاعدة (٧٦)

التعليل بانتفاء المقتضي ووجود المانع مختلف فيه، ويرجح الأول اعتضاده  
بالأصل، والثاني كونه<sup>٣</sup> على خلاف الأصل. وله فروع:  
منها: أن الحكم ببطان البيع الصادر من المميز وشبهه كالإجارة هل هو لانتفاء  
المقتضي - وهي الأهلية المقتضية لصحة التصرف وهي التكليف - أو لوجود المانع  
وهو انفراده عن الولي؟  
وتظهر الفائدة لو أذن له الولي، فعلى الأول البطان بهالة، وعلى الثاني يصح.

١ الكافي، ج ٥، ص ١٨٩، باب الرجل يكون له الجارية يطأها فتصل -، ج ٢، التقيي، ج ٤، ص ٣١٥، ح ٥٦٨١؛  
تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ١٨٠، ح ١٦٣٠ الاستبصار ج ٣، ص ٣٦٥، ح ١٣٠٩.  
٢ راجع المبسوط، ج ٢، ص ٣٥٢-٣٥٣ ونسب عدم لقبول إلى قوم.  
٣ «كونه» زيادة من «أ»

## قاعدة (٧٧)

في الاحتياط لاجتلاب المصالح ودفع مفاسد.

وقد ظهر أثره في الشاك في فعل من أفعال الصلاة وهو في محله؛ فإنه يأتي به، والشاك في فعل الصلاة وهو في الوقت يأتي بها، والشاك في العدد يبطل في الثنائية والثلاثية وهو احتياط؛ إذ الأصل عدم فعل المشكوك فيه، وفي الرباعية يبني على الأكثر وهو ضد الاحتياط لكنه مجبر بالتدراك، والشاك في عين الفائتة يصلي خمساً احتياطاً، وآخر يوم من شعبان يصام احتياطاً، والصلاة على جميع القتلى ودفنهم احتياطاً عند اشتباه المسلمين بالكفار، وترك الترويح بالمشتبهة بالمحرمة في عدد محصور. وأصل هذا أحاديث خاصة في بعضه، وعموم قول النبي ﷺ: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك»<sup>١</sup>.

أمّا إعادة الصلاة لو شك بعد الاسفال في ركن أو فعل، أو إعادة الصوم لو شك في نيته أو غسله، وإعادة الزكاة لو شك في استحقاق القابض، وإعادة الحج لو شك في تمام أركانه، بل إعادة جميع العبادات عند زيادة الفقه بعد فعلها، فلم نظفر فيه بنص على خصوصه، ولا بلفظنا فيه نقل عن السلف وإن كان متأخرو الأصحاب أولو الورع يصنعونه كثيراً.

وقد حققنا هذه القاعدة في كتاب الذكرى<sup>٢</sup>.

ويطرد ذلك لو شك في الحدث بعد يقين الطهارة، أو في دخول الوقت قبل الطهارة، أو في اشتغال دُمته بصلاة واجبة لينوي واحب الطهارة، أو في كون الخارج منياً، أو في تعيين المنى من صاحبي الثوب المشترك، فطريق الاحتياط لا يحصل بمجرد الفعل في مسائل الأحداث أو الشك في الطهارات، بل ينبغي إيجاد السبب

١ راجع المقنعة، ص ٢٩٨-٢٩٩.

٢. المستدرک علی الصحیحین، ج ٥، ص ١٢٣-١٢٤، ح ٧١٢٨.

٣. ذكرى الشيعة، ج ٢، ص ٢٤٥ وما بعدها (ضمن الموسوعة، ج ٦).

اليقيني ثم الفعل؛ لأنَّ الفعل مع النية المشكوك فيها كلا فعل عند بعض الأصحاب<sup>١</sup>. ويتوغلَّ في ذلك إلى استحباب طلاق لزوجته مع الشك في وقوعه، وإلى إبانة بطلقة جديدة لو شك. ومن شك بماذا أحرم يتمتع احتياطاً، ومن شك في تملك<sup>٢</sup> شيء توصل إلى اليقين، إلى غير ذلك مما لا ضابط له. وقد اعتبره بعض العامة ما لم يؤدَّ إلى كثرة الشك<sup>٣</sup>، فإنه مغتفر. أمَّا ستارة الخنثى كالمرأة وجمعه بين إحرامي<sup>٤</sup> الرجل والمرأة، فالأقرب وجوبه؛ لتساوي الاحتمالين. ومن هذا الباب الجمع بين المذاهب مهما أمكن في صحة العبادة والمعاملة.

### وهاهنا قواعد في الاجتهاد وتوابعه

#### قاعدة (٧٨)

إذا لم يظهر المجتهد على وجه مرجح لأحد المحتملات ففيه صور: إحداها: أن يكون ذلك في الأمارات ففيه وجهان التوقف، والتخيير. وقيل: بل الدليلان يتساقطان ويرجع إلى البراءة الأصلية<sup>٥</sup>. وثانيها: أن يكون ذلك في الأواني، فيطرحها ويستعمل غيرها، وإلا تيمم. وثالثها: أن يكون في الثياب، فيصلي في كل واحد مرة ويزيد على عدد النجس بواحد.

١. راجع السرائر، ج ١، ص ١٨٥.

٢. في «ث» «ر»؛ «تملك».

٣. راجع قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ابن عبد السلام، ص ٢٠٠ وقال: «وضابطه أن يدع ما يريه إلى ما لا يريه...».

٤. في «أ، ك» «إحرام».

٥. راجع نهاية الوصول إلى علم الأصول، ج ٥، ص ٢٠٢؛ نهاية السؤل، ج ٤، ص ٤٥٢ و٤٥٨ و٤٥٩.

وقيل: يصلي عارياً<sup>١</sup> ولا إعادة عندنا.  
 ورابعها: أن يشك في الوقت، فعليه انصبر حتى يتحقق دخوله.  
 وخامسها: الشك في جهة القبلة، فيصلّي إلى أربع جهات.  
 وقيل، يتخير<sup>٢</sup>. ولا إعادة عندما على كل حال.  
 وسادسها: تحرّي الأسير والمحبوس في شهر رمضان، فإنه يتوخّى، فإن صادف  
 أو تأخّر أجزاً وإلا أعاد<sup>٣</sup>.

### قاعدة (٧٩)

القادر على اليقين لا يعمل بالظن إلا - درأً - كالمتوضّي من ماء قليل على شاطئ  
 بحر أو نهر عظيم.  
 وهذه القاعدة مأخوذة من اختلاف الأصوليين في جواز الاجتهاد بحضرة  
 الرسول ﷺ ووقوعه<sup>٤</sup>.  
 ومن قال من الأصحاب بجواز تقليد مؤدّن للقادر على العلم بالوقت فهو  
 من النادر.  
 وعدّ بعض العامة مواضع مدحولة عبداً، كلاجتهاد في التوبين مع وجود ثوب  
 طاهر يقيناً، وفي دخول الوقت للقادر على العلم به، وفي استقبال الحجر مع  
 قدره على الكعبة بناءً منهم على كون الحجر من الكعبة غير معلوم<sup>٥</sup>؛ إذ رووا أنه  
 من البيت<sup>٦</sup>.

١. قاله ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٢٨٦. وابن سعيد في الجامع للشرائع، ص ٢٤.

٢. حكاه عن ابن أبي عمير العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٨٤، المسألة ٢٨.

٣. في «ث»، ح «ن» «ولا إعادة» بدل «ولا أعاد».

٤. راجع المصنوع، ج ٦، ص ١٨؛ والإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، ج ٤، ص ٤٠٧.

٥. راجع المصنوع، ج ٦، ص ١٩؛ والإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، ج ٤، ص ٤٠٧-٤٠٨.

٦. راجع للمعتبر، ج ٢، ص ٦٣.

٧. راجع شرح صحيح مسلم، النّوّي، ج ٩-١٠، ص ٩٩-١٠٠، ح ٤٠١ وما بعدها.

٨. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٩٧٣، ح ٤٠٥/١٣٣٣.

وروا أنه سمع أذرع منه<sup>١</sup>، أو ست<sup>٢</sup> أو خمس<sup>٣</sup>، ووجوب الطواف به يدرأ هذه الخيالات، إلا أن يقال: الطواف يجب به تأسيساً وإن لم يكن من البيت، وهو بعيد.

### قاعدة (٨٠)

هل يتكرر الاجتهاد بتكرّر الواقعة؟ فيه خلاف أصولي، وفي الفروع مسائل: كطلب المتيمّم عند دخول وقت الثانية، أو عند تضيئه، والاحتياط في القبلة للصلاة الثانية والثالثة.

وليس منه طلب التركية فيمن زكّي أولاً وإن طالت المدة.

### قاعدة (٨١)

كل مجتهدين اختلفا فيما يرجع إلى الحش كـ القبلة وطهارة الإنياء والثوب لا يأتّم أحدهما بصاحبه. وإن اختلفا في فروع شرعية لاحقة بالصلاة، كترك الوضوء من بعض حزّيات النوم، ومن مسّ الفرج، والتحرّيم بـ «أكبر» معرفاً، وإسقاط السورة، والاجتزاء بالذكر المطلق، ووجوب القنوت، وتكبيرات الركوع والسجود، لم يصح اقتداء المعتد بطلان صلاة نفسه لو فعل ما يفعله إمامه.

وربما قيل: بالصحة. وفرق بينهما بأنّ لأوّل معتد المأموم بطلان صلاته بسبب إن كان واقعاً فهو إجماعي في البطلان، بخلاف الثاني، فإنّ الواقع ليس بإجماعي، بل يجوز كون صلاته هي العاسدة في بعض الصور<sup>٤</sup>.

ويشكل بأنّ الظنّ واقع في الطريق، فبطلان الصلاة بالإجماع ليس بحاصل إلا بعد صدق ظنّه وكذب ظنّ صاحبه.

١. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٩٧١-٩٧٢، ح ٤٠٣/١٣٣٣.

٢. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٩٦٩-٩٧٠، ح ٤٠١/١٣٣٣.

٣. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٩٧٠-٩٧١، ح ٢/١٣٣٣.

٤. قاله القرافي في الفرق، ج ٢، ص ١٠١-١٠٢ باختلاف هي بيان المراد.

وقيل في الفرق: إن ذلك يؤدي إلى تعطيل الالتزام؛ لكثرة المخالفة في الفروع، بخلاف مسألة الأواني والقبلة؛ فإنها نادرة<sup>١</sup>.

### قاعدة (٨٢)

لا يجوز التقليد في العقليات، ولا هي لأصول الصورية من السمعية، ويجوز التقليد في غيرها للعاجز عن إدراك الدليل إذا تعلّق به عمل. وكل ما لا يتعلّق به عمل فإن كان المطلوب فيه العلم لا يجوز التقليد فيه، كالتفاضل بين الأنبياء السالفة ولا جاز، كسير الأنبياء التي لا يتعلّق بها العمل، كتقدم غزوة على غزوة، وتأمير زيد أو عمرو.

### قاعدة (٨٣)

لو تعارضت الأمارتان عند المجتهد فالحكم إما التخيير أو الوصف وقد ذكر مواضع يقع فيها التخيير عند التعارض وقد يكون التخيير مجزوماً به؛ تحصيلاً لمصلحة لا تتم إلا به، كتخيير المصلي دحل الكعبة أي جدرانها شاء<sup>٢</sup>، وكتخيير من ملك مائتين بين الحقائق<sup>٣</sup> وبنات اللبون<sup>٤</sup>.

فرع لطيف: لو ابتلع خيطاً قبل العبور وأصبح صائماً صوماً متميئاً، وطرفه خارج من فيه والآخر ملاصق لتحاسة المعدة واعتبرنا وجوب اجتناب مثله، فهو متردد بين

١ حكاة القرافي عن ابن عبد السلام في الفروع ج ٢، ص ١٠٠، والشيخ محمد علي المالكي في تهذيب الفروع، المطبوع في هامش الفروع، ج ٢، ص ١١١-١١٢.

٢ ذكره العلامة في منتهى المطلب، ج ٤، ص ١٦٤؛ وذهب الشيخ إلى كراهتها في النهاية، ص ١٠١ والمبسوط، ج ١، ص ٨٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٩٩، دحل الحديث ١١٠٣.

٣ الحق من أولاد الإبل؛ الذي بلغ أن يركب ويحمل عليه ويحرب، قيل، الحق الذي استكمل ثلاث سنين ودخل في الرأفة لسان العرب، ج ١، ص ٥٢-٥٤، «حق».

٤ يقال لولد الناقة إذا استكمل سنتين وطس في الثالثة، بن لبون والأش؛ ابنة لبون والجماعات؛ بنات لبون المذكور والأش لأن أمه وضعت غيره فصارت لها بن، لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٧٥، «لبن».

أن يبقية فيلزمه بطلان ثلاث صلوات، وهي النهارية، وبين أن يقتله فيفسد صومه، أو يقتله فكذلك؛ إذ هو كالمتمتع للقيء، فيحتمل التخيير، ويحتمل مراعاة الصلاة؛ لتأكدها وأفضليتها على الصوم، ومراعاة الصوم؛ لشروعه فيه قبل الصلاة.

### قاعدة (٨٤)

الفرق بين الفتوى والحكم مع أن كلاً منهما إخبار عن حكم الله تعالى يلزم المكلف اعتقاده من حيث الجملة - أن «الفتوى» مجرد إخبار عن الله تعالى بأن حكمه في هذه القضية كذا، و«الحكم» إنشاء، إطلاق أو إلزام في المسائل الاجتهادية وغيرها مع تقارب المدارك فيها مما يتشارع فيه الخصمان لمصالح المعاش، فبالإنشاء تخرج الفتوى؛ لأنها إخبار عن حكم الله<sup>١</sup>، والإطلاق والإلزام نوعاً للحكم<sup>٢</sup>، وغالب الأحكام إلزام.

وبيان الإطلاق فيها الحكم بإطلاق مسجون؛ لعدم ثبوت الحق عليه، ورجوع أرض حجيرها شخص ثم أعرض عنها وعطلها، وبإطلاق حر من يد من ادعى رقه ولم يكن له بيّنة.

وبتقارب المدارك في المسائل الاجتهادية يخرج ما ضعف مدركه جداً، كالعول والتعصيب وقتل المسلم بالكافر؛ فإنه لو حكم به حاكم وجب نقضه.

وبمصالح المعاش تخرج العبادات؛ فإنه لا مدخل للحكم فيها، فلو حكم الحاكم بصحة صلاة زيد لم يلزم صحتها، بل إن كانت صحيحة في نفس الأمر فذاك، وإلا فهي فاسدة. وكذا الحكم بأن مال التجارة لا ركاة فيه، أو أن الميراث لا خمس فيه؛ فإن الحكم به لا يرفع الخلاف، بل لحاكم غيره أن يخالفه في ذلك. نعم، لو اتصل بها أخذ الحاكم متن حكم عليه بالوجوب مثلاً لم يجز نقضه، فالحكم المسجود عن اتصال الأخذ بإخبار، كالفتوى، وأخذه للفقر، حكم باستحقاقهم، فلا ينقض إذا كان

١ «عن حكم الله» زيادة من «ح».

٢، في «ط»، «ط»، «جوعاً الحكم».



في محل الاجتهاد.

ولو اشتملت الواقعة على أمرين أحدهما من مصالح المعاد، والآخر من مصالح المعاش، كما لو حكم بصحة حج من أدرك اضطراري المشعر وكان نائباً، فإنه لا أثر له في براءة ذمّة النائب في نفس الأمر، ولكن يؤثر في عدم رجوعهم عليه بالأجرة.

وبالجملة، فالفتوى ليس فيها منع لغير عن مخالفة مقتضاها من المفتي، ولا من المستفتي أمّا من المفتي، فظاهر، وأمّا من المستفتي، فلأنّ المستفتي له أن يستفتي آخر، وإذا اختلفا عمل بقول الأعلّم، ثم لا ورع، ثم يتخير مع التساوي.

والحكم لما كان إنشاء خاصاً في رفعة خاصة وقع الخلاف في تلك الواقعة بحيث لا يجوز لغيره نقضها، كما لو حكم حاكم بتوريث ابن العم ومنع العم للأب وفي المسألة خال؛ فإنه يقتضي بخصوصه منع حاكم آخر بتوريث العم والخال في هذه المسألة؛ لأنّه لو جاز له نقضها لجاز لأخر نقض الثانية، وهلمّ جرّاً، فيؤدي إلى عدم استقرار الأحكام وهو منافي للمصلحة التي لأجلها شرع نصب الحكام من نظم أمور أهل الإسلام، ولا يكون ذلك رفعاً لخلاف في سائر الوقائع المشتملة على مثل هذه الواقعة.

### قاعدة (٨٥)

مما يستثنى من الأمور الكليّة من الفروع الجزئية للضرورة أو لمس الحاجة صحة صلاة المستحاضة ودائم الحدث؛ للضرورة، وعدم الحكم بكون الماء مستعملاً ما دام على عضو الجنب وإلا لم يرتفع حدث أصلاً، وكالحكم بأنّ ملاقاته النجس للماء لا تنجسه إذا كان كراً فصاعداً وإلا لعسرت الطهارة، وعلّها الميته من غير ذي النفس السائلة، والمنّي منه، والعفو عن ماء الاستنجاء، وعمّا لا يدركه الطرف من الدم عند كثير من الأصحاب، والعفو عن سور الهرة وشبهها، وقد نجس فوها بزوال العين غابت أو لا، والعفو عن محل الاستحمار، وعن زيادة ركن مع القدوة؛ للحاجة

إلى الاقتداء، وعسر المتابعة في بعض الأحيان<sup>١</sup>؛ لتباعد المأموم. وتغيير الكيفية في صلاة الخائف لمصلحة الجماعة والحاجة إليها وإلى حراسة المجاهدين، ولبس الحرير لدفع القمل، وللمحارب، وكاختصاص النسكين<sup>٢</sup> بعدم الخروج منهما بالمفسد، وشرط العتق في البيع؛ لما فيه من تحصيل الحرية وتشوق الشرع إليها بدليل السراية إلى نصيب الشريك. وهل يصح اشتراط الوقف في البيع؟ نظر؛ لقربه من العتق، ومن قصوره عنه؛ لعدم التغليب فيه والسراية.

### قاعدة (٨٦)

الأصل يقتضي قصر الحكم على مدلول لفظ، وأنه لا يسري إلى غير مدلوله إلا في مواضع:

منها: العتق في الأشقياس لا في الأشخاص إلا على مذهب الشيخ في السراية إلى الحمل<sup>٣</sup>، والعفو عن بعض الشقص في الشفعة على احتمال، وعن بعض القصاص في العس على وجه، والسراية في تبة الصوم إلى أول النهار.

ويحتمل سراية ثواب الوضوء إلى المضضة والاستنشاق إذا نوى عند غسل الوجه؛ لأنه يعدّ وضوءاً واحداً.

ويمكن الفرق بينه وبين الصوم أن بعض اليوم مرتبط ببعضه بخلاف الوضوء؛ فإنه لا يرتبط بالمقدمات.

ومن السراية تسمية الأكل في الأثناء إذا قال: «على أوله وآخره» بعد نسيان التسمية، وسراية الظاهر<sup>٤</sup> إلى تحریم غيره، وهذا من الفرائب أن الشقص يسري إلى الكل من غير عكس، كما لو قال: «أنت كأمي»، ومثله في الإيلاء يختص بالجماع

١. في «ك»: «الأحوال».

٢. أي الحج والعمر.

٣. المبسوط، ج ٤، ص ٥٥.

٤. يعني في قول المظاهر: «أنت علي كظهر أمي».

قبلاً، ويسري<sup>١</sup> على احتمال.

### قاعدة (٨٧)

#### في ازدهام الحقوق

وهو من وجوه ثلاثة:

أحدها: حقوق الله تعالى، فتقدم الصلاة عند ضيق الوقت على الراتبة وعلى القضاء وعلى النوافل المطلقة مع اتساع الوقت، وتقدم الوتر وسنة الفجر على صلاة الليل عند الضيق، والصوم والستك الواجبين على نفلهما، والظاهر أنه لا ترتيب بين الصدقة الواجبة والمندوبة، وتقدم الفسل الواجب على المستحب، وتقديم المتبرع بالماء للحنب على الميت والمعدت.

وقيل: الميت أولى<sup>٢</sup>، وتقدم الحنب على الحائض، وتقديم غسل الجاسة على رفع الحدث، والأقرب تقديم غسل الجمعة على الأغسال المندوبة لو جامعته ولم يسع الماء الجميع، أو وسع ليفوز بفضيلة السبق إلى المسجد مفقداً.

وقد يتعارض أمران مهمان فيقدم الأهم، كما أن الصلاة جماعة مستحبة، وفي المسجد مستحبة، فلو تعارضا فالأقرب أن الجماعة أولى وإن كانت في البيت، وصلاة النفل في المنزل أفضل وإن كان المسجد أفضل من المنزل؛ لأنه أبعد من الرياء والإعجاب، وادعى إلى الحشوع والإخلاص.

ولو قلنا باستحباب الرمل في أوائل الطواف ولم يمكن إلا بالبعد من البيت، فالأقرب أن البعد أفضل لتحصيل الرمل وإن كان الدنو في أصله أفضل، وكذا لو أدى الدنو إلى مزاحمة تعرض لضرره أو غيره.

وقد تتساوى حقوق الله تعالى فيتخير المكلف حينئذ؛ لعدم المرجح، كمن عليه

١. يعني يسري إلى الجماع دبراً

٢. قاله الشيرازي في المهدب، ج ١، ص ١٥٥ وابن عبد السلام في فرائد الأحكام في مصالح الأئمة، ص ١٢٢، نسباً إلى بعض العراقيين.

صوم فائت من رمضان ويحتمل تقديم الثاني. أما الفدية عن رمضان، فالأقرب أن لا ترجيح بين الرمضانيين.

ومن عليه نذران دفعة يقدم ما شاء. ولو نذر شاتين لسببين ولم يكن عنده إلا واحدة خصّها بما شاء. ولو نذر حقاً وعمرة دفعة قدم ما شاء.

وقد اختلف في مواضع. كالصلاة في الثوب النجس وعارياً، وتخصيص القبل بالستر عند عدم ما يستر العورتين جميعاً، وتقديم التيمم أو تأخيرها مع اليأس من الماء آخر الوقت أو مع الطمع، وتقديم الفاتحة على الحاضرة، وتقديم جميع أصحاب الأعذار في أول الوقت أو تأخيرها، والعلاف هنا هي الاستحقاق والاستحباب، والتأخير لأجل الجماعة مع تيقنّها أو مع ترجيحها، وتقدمه في الصف الأول لو استلزم فوت ركعة، فهل الصف الأخير حينئذ أفضل لعوزه بالركعة، أو الأول؟ فيه نظر.

وأقوى في النظر ما لو سمي إلى الأول لإدراك الركوع، وإن تحرّم عنده أدراك الركعة من أولها، ولعل الأقرب السمي، ولا إشكال بأن الصف الأخير أولى لو استلزم السمي فوات الركعة الأخيرة والافتقار على إدراك السجود أو التشهد؛ لأن إدراك فضيلة الجماعة بهذين غير معلوم بخلاف الركعة.

ولو وجد العاري المضطرّ أو المختار ثوبي حرير ونجس ففي ترجيح أيهما؟ احتمال.

ولو تراحم إدراك عرفة وصلاة العصر ففي التقديم أوجه:

الأول: تقديم الصلاة والاجتزاء بالاضطراري، فيشكل لو تردّد الحال في الاضطراري وصلاة العشاء على القول بامتدادها إلى الفجر.

والثاني: تقديم الوقوف؛ لأنّ فوات الحج يستلزم مشقة كثيرة، ولا يستدرك إلا في السنة القابلة وقد يدركه الموت؛ ويتحقق هذا في وقوف المشعر ميّتاً<sup>١</sup> إذا كان قد فاتته عرفات بالكلية ولم نقل بالاجتزاء بالاضطراري المشعر، وكان المعارض له صلاة الصبح.

١. كذا في «أ. ث. ك. هـ»؛ «بيناه» وفي «ج» «هيس»، «هنا» وفي «د» «هنا». وما أنبتناه أنسب للمهاق ومطابق لما في

والثالث. أن يصلي ماشياً إليه وهذا أقوى؛ لأن فيه جمعاً بين الأمرين، وقد شرعت الصلاة مع المشي لما هو أسهل من هذا، كالخائف وغيره.

وثانيها: حقوق العباد، فقد تكون متساوية، كنسوية الحاكم بين الخصوم، والزوج بين النسوة في القسم والمفقة، والقريب في نفقة المتساويين في الدرجة، وتسخير المرأة في توكيل الأخوين المساويين في السن، واستواء الشركاء في قسمة ما لا ضرر فيه، والبائع والمشتري في القبض معاً، والشركاء في شقص مشعوع إمّا ابتداءً على القول بشيئها مع الكثرة<sup>١</sup> أو استدامة، كما لو ورثوا شقيقاً، وتسوية الغرماء في التركة، ومال المفلس مع القصور.

وقد يترجح بعضها، كتقديم نفقته على نفقة الزوجة ثم الزوجة، ثم الأقارب، وتقديم نفقته على الغرماء في أتمام الحر ويوم القسمة، وتقديم ذي العين بها في المملوك مطلقاً والممت مع الوفاء، وتقديم المضطر في المخصصة على مالك الطعام المستغني عنه، وتقديم الرجل على المرأة في المكان الضيق وفي الجنائز والدفن في لحد واحد عند الضرورة، وتقديم الأقرب فالأقرب في الجماعة، وتقديم السابق في الجناية في الفصاص على احتمال، أمّا تقديم صاحب الطرف المقدم<sup>٢</sup> فلا ريب فيه. والتقديم في السبق إلى المساجد والمباحات، وتقديم الفاسخ على المجبر في اجتماع الخيارين في البيع والنكاح، وتقديم الشيع على المشتري في المفلس، والتقديم في الإرث بالقرب أو بقوة السبب باجتماع السببين، والتقديم في الحضانة. ومنه: تقديم البرّ على الفاجر في الإعتاق، والأرفع قيمةً على الأخس، والأتقى على التقى؛ لأنّ العتق إحسان فكُلّما صادف الإحسان الأفضل كان أفضل. وكذا تقديم القريب على غيره؛ لاجتماع العتق والصلة، ومن هو في شدة على غيره؛ لأنّه يدفع عنه مع ذلّ الرقّ إيذاء الجهد، بل شرّؤه لترفيه فيه ثواب عظيم.

ومنه: الدفاع بقدم عن النفس<sup>٣</sup>، ثمّ انعضو ثمّ البضع ثمّ المال؛ إذا لم يمكن الجمع.

١. راجع قواعد الأحكام في مصالح الأئمة، ابن عبد السلام، ص ١٢٥

٢. في «ن» «المتقدم»

٣. في «ح» «تقديم النفس» بدل «بقدم عن النفس».

والدفع عن الإنسان على الدفع عن باقي الحيوان بما للأشرفية والأهميّة، وإما لأنّ تحمّل أخفّ المفسدتين أولى من تحمّل الأعظم؛ إذ مفسدة فوات النفس والعضو أعظم من مفسدة فوات البضع، ومفسدة فوات البضع أعظم من مفسدة فوات المال.

وثالثها: اجتماع حقّ الله وحقّ العباد، ولا ريب في تقديم العبادات كلّها على راحة البدن بالترفّ، والانتفاع بالمال تحصيلاً لمصلحة العبد في الفوز بثواب الله تعالى ورضوانه، ودفع الضرر في البيع ولا يسقط برضى المتبايعين، ووجوب حدّ الزنى بالإكراه وإن أسقطته المزنيّ بها أو عصباتها وإن كان في ذلك دفع العار عنهم، وتحريم وطء الزوجة المتحرّرة في الحيض، وتضعيف الفسل عليها مراراً، والصيام مرّتين عند من قال به من الأصحاب<sup>١</sup>.

وتقديم حقّ العبد في مثل الأعذار المجوّزة للتيه مع وجود المساء، كخوف المرض والشيخ وزيادة المرض، وكالأعذار المسيّجة لترك الجمعة والجهاد والجماعة، وفي اللفظ بكلمة الكفر عند الإكراه، وكتحديد قتل القصاص على القتل بالرّدّة، ورخص السفر من الفطر والقطر، ولبس الحرير للحرب والحكّة، والتداوي بالنجاسات حتّى بالحرر ضرباً على قول<sup>٢</sup>، وجواز التحلّل بالصّد والإحصار.

ويقع الشكّ في مواضع:

كاجتماع حقّ سرّاية العتق والدين، ووجدان المضطرّ مبتدئاً وطعام الغير، والمحرم إذا كان مستودعاً صيداً فهل يرسله لحقّ الله أو يبقيه لحقّ الآدمي أو يرسله ويضمن للآدمي؟

ولو أصدقها صيداً وطلق وهو مُحَرَّم فإنّه قيل بدخول مثل هذا في ملكه لما كان قهراً<sup>٣</sup> على الصحيح، فحينئذٍ هل يرسله ويضمن لها نصيبها؛ تغليباً لحقّ الله تعالى،

١ قال به الشيخ في المبسوط ج ١، ص ٥٨.

٢ قاله الشيرازي في المهدب، ج ١، ص ٣٣٤.

٣ قال القرطبي في الوجيز، ج ٢، ص ٣٦.

أو يبقيه ويضمن نصف الجزاء إن تلف عندها، أو يكون مختيراً؟  
ولو مات وعليه دين وركاة أو خمس أو هما مع الدين فالأقرب التوزيع. وتقل  
بعض الأصحاب تقديم الركاة<sup>١</sup>؛ لقول النبي ﷺ: «فدين الله أحق أن يقضى»<sup>٢</sup>، وتقديم  
الدين؛ لأن حق العباد مبني على التضييق وحق الله تعالى على المسامحة  
ويشكل بما أن في الزكاة حقاً للعباد فهي مشتملة على الحقين، وكذلك الخمس.  
هذا إذا كانت الركاة مرسلة في المال بأن يكون قد فُرض في النصاب حتى تلف  
وصارت في ذمته، أو كانت زكاة الفطرة، أو كان الخمس من المكاسب إن قلنا بثبوته  
في الذمة. أما لو كان متعلقاً بالركاة والخمس باقياً، فالأقرب تقديمهما على الدين؛  
لسبق تعلقهما على تعلق الدين.

مسألة: لو ترفع الذميتان إلينا فالأقرب تخير الحاكم بين الحكم والرد، سواء كان  
حق الله تعالى أو حق العبد؛ لعموم الآية<sup>٣</sup>. هذا إذا كان عندهم يستوفى، ولو كان  
الحق عندهم مهدوراً كنكاح الأم في المحسوس إذا تظاهر به لم يرد قطعاً.

### قاعدة (٨٨)

مما يسري إلى الولد المتجدد التديير ولرهن في الأصح، والصمان في الغاصب،  
والأمانة في الودعي، والكتابة والوقف في وجه قوي، والأضحية المنذورة بعينها،  
والحرية إلا مع شرط المولى رقية ولد الحرّة على قول<sup>٤</sup>، والرقية إذا كان الواطن  
عالمًا بالتحريم، وولد الأمه المنذور عتقها لو تجدد بعد حصول الشرط، وقبله تردّد،  
وملك المشتري وإن كان في زمن خيار البائع لو حملت به فيه، وفي ولد الأمة  
الموصى بها وجه بعيد، ويقوى لو تجدد بعد الوفاة قبل القبول على القول بالكشف.

١. قاله العلامة في تنكرة الفقهاء، ج ٥، ص ٢٦ و ٣٠، المسألة ١٧.

٢. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٨٠٤، مع ١١٤٨/١٥٤، وفيه: «فدين الله أحق بالتصاء».

٣. المائدة (٥) ٤٢.

٤. قاله ابن إدريس في السرائر، ج ٣، ص ١٧؛ ومال إليه المحقق في شرائع الإسلام، ج ٣، ص ٨٥.

## قاعدة (٨٩)

في الاعتداد بالأبوين أو أحدهما بالنسبة إلى الولد، وهو أقسام:  
أحدها: ما يعتد فيه بالأبوين ولا يكفي أحدهما، كالإسهام في الجهاد للفرس لا للبلغل، وفي الحل والحرم في الظاهر، وفيما يجزئ في الأضحى والهدي والعقيقة كذلك والزكاة، ويمكن مراعاة الاسم هنا.  
ومنه: الخلاف في المتولد بين وحشي وإنسي، أو ما يحل ويحرم بالنسبة إلى المحرم<sup>١</sup>.

وثانيها: ما يعتد فيه بالأب وهو النسب، خلافاً للمرتضى<sup>٢</sup>، ويتبعه استحقاق الخمس والوقف والوصية، ومهر المثل معتبر بأقرباء الأب، والولاء يقلب فيه جانب الأب.

ولو ضرب الإمام على أفراد قبيل جزية<sup>٣</sup> وعلى أفراد قبيل آخر جزية مخالفة للأخرى، ثم تولد ولا بين رجل وامرأة من القبيلين أمكن اعتبار جانب الأب.  
ولو تولد بين وتني وكناهي فالظاهر أن دية ثابتة على قاتله؛ لإقراره بالجزية إن كان الأب كتابياً، ويمكن إقراره بالأُم أيضاً.

أما حجب الإخوة، فالمعتبر فيه جانب لأب، سواء كانت الأم واحدة أو لا.  
وثالثها: ما يعتد فيه بالأُم وحدها وهو الجنين المملوك يعتبر بعشر قيمة أمه على رواية<sup>٤</sup> والمشهور اعتباره بالأب، والعامّة يعتبرونه<sup>٥</sup> في صورتين:

إحدهما: الحرّية، فمتى كانت حرّة كان ولدها حرّاً وهي عندنا معتبرة بأحد الأبوين.  
وثانيتهما: الرقبة، فمتى كانت الأم رقّاً كان الولد رقّاً عندهم إلا في مواضع، فإنّه

١. راجع المجموع شرح المذهب، ج ٨، ص ٣٩٤.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٢٨، مسائل شتى.

٣. الكافي، ج ٧، ص ٣٤٤، باب دية الجنين، ح ٥؛ الصفة، ج ٤، ص ١٤٦، ح ٥٣٢٥؛ تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٢٨٨، ح ١١١٦ وفي المصادر «أمة» وفي بعض: «للأمة».

٤. في «ح» «يحتونه».



حرّ كوطء الحرّ أمةً لظنّها زوجته الحرّة، ووطء المولى الحرّ مملوكته، ووطء الحرّ الأمة التي عتق نكاحها، ووطء الأب جارية ابنه، ونكاح المسلم حريّةً للشبهة ثم استرقت بعد الحمل؛ فإن ولدها لا يسترّق؛ لأنّه مسلم في الحكم.

ورابعها: ما يعتدّ فيه بأيهما كان، كالإسلام، وحرمة الأكل بحرمة أيّ الأسوين كان، والنجاسة بنجاسة أيهما كان مع احتمال اعتبار الاسم، وضرب الجزية في وجهه، والمناكحة متعة أو بملك اليمين لو كانت امرأة، وحقق الدم إذا أسلم أحد الأبوين العربي قبل الطفر به، وردّ المبتدئة لفاقدته للتمييز إلى عادة نسائها يعتبر بهنّ من آية جهة كانت.

### قاعدة (٩٠)

الأغلب استواء الأب والحدّ في الأحكام كما في وجوب النفقة عليهما ولهما، واشتراكهما في الولاية في المال والنكاح على طريقة الإيجاب، وانعاققهما بالملك، وبيع مال الطفل من نفسه، وبيع ماله على الطفل، وسقوط قودهما بالابن، وتبعيتهما في تجدد إسلام أحدهما حيّاً كان الآخر أو ميتاً والولد صغير، ومعهما من تبعيته السابي في الإسلام إذا كان الصغير مع أحدهما واستثناهما في سفر الجهاد وسائر الأسفار إذا لم تجب، وكذا الأجداد<sup>١</sup>

ويختلفان في صور:

منها. أنّ الأب يحجب الإخوة، والجدّ يشاركهم، والتفرقة بين الولد والأُمّ أشدّ منها بين الأب وبينه؛ إذ لا نصّ في جانب الأب إلّا ما ذكره ابن الجنيّد من إجرائه مجرى الأُمّ، وطرد الحكم في الأجداد والإخوة والأخوات<sup>٢</sup>.

ولو أسلم الكافر قبل الاستيلاء أحرز ولده الأصغر، والظاهر أنّه يحرز أولاد ابنه الصغار، ويمكن اشتراط كون الأوسط ميتاً، فلو كان حيّاً التحق الولد به.

١. أي تساوي الأجداد الأب في ذلك وإن علواً

٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٤٣٢، المسألة ٤٨

## فائدة:

هل للأبوين المنع من سفر طلب العلم؟ الأقرب لا إلا أن يكون متمكناً من فعله عندهما على حدّ يمكنه مع السفر. نعم، يستحبّ الاستئذان. ولو كان واجب التعلّم وتعذر إلا بالسفر فلا حرج. أمّا لو كان طامياً درجة الفتوى وهو مترشّح لذلك، فإن لم يكن في البلد مستقلّاً بها فهو ملحق بالواجب، وإن كان فهو ملحق بالمستحبّ. ولو خرج لطلب الفتوى وليس في البلد مستقلّاً فخرج معه جماعة فهل للأبوين المنع؟ يمكن القول به إن قلنا لهم معه من المستحبّ؛ لأنّ كلّ واحد منهم قد يقوم مقامه، والأولى عدمه؛ إذ الخارجون معه قد لا يحصل منهم الغرض التام. ويجوز أيضاً سفر التجارة إذا لم يكن متمكناً من تحصيلها في بلده، وكذا لو كان في سفره توقّع زيادة ربح، أو إرفاق، أو زيادة فراع، أو حذق أستاذ بالنسبة إلى طالب العلم. ولهما منعه من سفر التجارة مع الخوف الظاهر، كالسير في البوادي المخطّرة<sup>١</sup> وركوب البحر.

## قاعدة (٩١)

يتبع النسب أحكام، كولاية أحكام الميّت، والحضانة، والإرث، وانتقال الولاء، واستحباب الوصيّة، والعقل، وولاية النكاح، والمال، والمطالبة بالحدّ والقصاص، وسقوط القصاص في بعض صورته<sup>٢</sup>.

ويترتب على الإرث استحقاق القصاص والشفعة والخيار.

ويتبع النسب وجوب النفقة والعق و عدم قبول الشهادة في صورة شهادة الابن علي أبيه، وعدم الدفع من الزكاة إلا في مثل الفرم، وتحريم الموطوءة أو المفقود عليها بالنسبة إلى الأب وولده، وثبوت المعهرميّة.

١ في «ت»: «البراري الخطرة»، وفي «ج»: «البلدي الخطيرة».

٢. كما إذا قتل الوالد ولده فإنّه لا يقتض منه

## قاعدة (٩٢)

للبدل والمبدل أحوال أربعة:

أحدها: تعيين المبدل للابتداء وهو الأكثر، كالظاهرة المائية والترايبية، وخصال المرتبة.

وثانيها: تعيين البدل، كالجمعة إن جعلناه بدلاً من الظهر، وإن قلنا فرض مستقل فلا.

وثالثها: تعيين الجمع بينهما، كما عند اشتباه المطلق بالمضاف ثم يراق<sup>١</sup> أحدهما؛ فإنه يتطهر بالباقي ويتم.

ورابعها: التخيير بينهما، كخصال الكفارة المخيرة إن جعلنا أحدها بدلاً من الآخر، والماء والأحجار في الاستبراء إن قلنا بالبدلية، وإن جعلنا كليهما أصلاً مستقلاً فلا. وقد يكون منه للتخيير بين الصلاة عارياً وفي الثوب النجس.

## قاعدة (٩٣)

## في الجبر والزجر

وثمرتهما تكميل المصلحة والدرء عن المفسدة.

وموضوع الجبر أعمّ بدليل تعلّقه بالعامد والناسي والمخطئ، بخلاف الزجر؛ فإنه للعامد، فهنا أقسام.

الأول: جبر العبادة بالعمل البدني، كالجبر بسجدة السهو والاحتياط.

الثاني: جبرها بالمال، كالقدية في الصيام، والبدنة في الحجّ الفاسد والصحيح على الوطء وشبهه، كالفيض من عرفات قبل الغروب، وكالشاتين والدرهم في الزكاة.

١ في «أ، ث»: «يهرق»، وفي «ج»: «يهرق».

الثالث: ما يتعاقب عليه الأمران، كهدي التمتع، والصوم عنه إن جعلنا الهدي جبراً، كما يلوح من كلام الشيخ في «المبسوط» حيث أسقط الدم عن المحرم من غير مكة مع تعذر عوده إليها، وككفارة الصيد إن قلنا بالترتيب، وكقضاء الصوم عن الولي فإنه جابر لصوم المولى عليه مع أن الصوم قد يجبر بالمال، كالفدية في الشيخين، والمستمر مرضه إلى رمضان آخر.

الرابع: ما يتغير بين الجبر بالمال والبدن، كالكفارة المخيرة في الإحرام. ويحتمل في شهر رمضان.

الخامس: ما يجمع فيه بين البدن والمال، كمن مات وعليه شهران متتابعان؛ فإنه يصوم الولي شهراً، ويتصدق عنه بشهر. وكذا العامل والمرضع وذو العتاش إذا برئ<sup>١</sup>؛ فإنهم يقضون ويفدون.

تنبيه: قد تكون الصلاة عن الميت جبراً مدتياً لما فاتته من الصلاة، كما قلناه في الصوم. والحق فيهما أنهما ليسا من قبيل الجبر؛ لأن العمل يقع للميت لا للحی، ولهذا لا يستی قضاء الصلاة والصيام في الحياة من المكلف جبراً وأما الزجر، فقسمان:

أحدهما: ما يكون زاجراً للفاعل عن العود ولغيره عن العمل، كالحدود، والتعزيرات، والقصاص، والديات.

ويجب على المكلف إعلام المستحق في القصاص والدية وحذ القذف وتعزيره. أما حقوق الله تعالى فالأولى لمتعاطيها سترها والتوبة؛ لقول النبي ﷺ: «من أتى شيئاً من هذه القاذورات فليسترها بستر الله» لحديث<sup>٢</sup>. والسارق يجب عليه إيصال المال لا الإقرار بالسرقة.

وثانيهما: ما يكون زاجراً عن الإصرار على القبيح، كقتل المرتد والمعارض،

١ المبسوط، ج ١، ص ٣٠٩.

٢ في «أ» «يرؤوا».

٣. الموطأ، ج ٢، ص ١٨٠ - ١٨١، ج ١٢، السنن الكبرى، البيهقي ج ٨، ص ٥٧٢، ديل الحديث ١٧٥٩٩ مع

وقتل الكفار والبغاة والممتنع عن الزكاة، وقاتل الممتنعين عن إقامة شعائر الإسلام الظاهرة، كالأذان وزيارة النبي والأئمة عليهم الصلاة والسلام.

ومنه: زجر الدفع، والمتطعم إلى حرمة العير، وضرب الشاذ، وتأديب الصبي والمجنون وإن لم يأتها، وحبس الممتنع عن الحق،  
ومنه: تحريم المطلقة ثلاثاً، وإملاعة، زجراً عن ارتكاب مثله

### فائدة.

هذه الروايات كلها ما تجب على متعاطي أسبابها، كالكفارات الواجبة في الظهار، والإفطار، والقتل العمد والخطأ إن حملناه زاجرة ولا إثم فيه ومنها: ما تجب على غيره إما على الحكماء، كحد الرمي، والسرقة، والمحاربة، والشرب، والتعريض لحق الله تعالى، أو الحد للأدعي<sup>١</sup>، والتعزير له إذا طليهما من الحاكم. ومنها: ما ينحصر مستحقه بين فعله وتركه كالقصاص. وقولهم: وجب عليه القصاص أو الحد أو التعريض، مجاز عن وجوب إقامة ذلك عليه، أو عن وجوب تمكنه من إقامة ذلك عليه، لا أنه يجب عليه فعله بنفسه.

تنبيه: قد يكون الشيء جابراً راجراً، كما يقال في سجود السهو؛ فإنه مع حبره لنقص الصلاة يزجر الشيطان عن الوسوسة، لقول النبي ﷺ: «كانت السجدة ترغيباً للشيطان»<sup>٢</sup>. وكذا كفارة الظهار والصوم، وإفساد، وقتل العمد، أمّا كفارة الخطأ فإنها جبر محض.

### قاعدة (٩٤)

الأمانة نسبة إلى يد غير المالك تقتضي عدم الضمان وهي قد تكون من المالك، كالوديعة ونعارية، وقد تكون من الشرع وهي

١ في «أ» ح، «م»: «لحق الأئمة» بدل «الحد للأدعي».

٢ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٨٢، ح ١٢١٠: السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٦٨، ح ٢٨٠١ باختلاف.

المسئاة بالأمانة الشرعية، والواجب فيها المبادرة إلى إعلام المالك، فإنَّ تمكَّن وأهمل ضمن، وإلا فالظاهر عدم الضمان، ولها صور سبع:

الأولى: لو أطاررت الريح توباً إلى داره فيجب الإعلام، أو أخذه وردّه إلى مالكه.

الثانية: لو انتزع الصيد من يد المحرم أو من محل أخذه من الحرم.

الثالثة: لو انتزع المصوب من العاصب بطريق الحسبة

الرابعة: لو أخذ الوديعة من صبي، أو مجنون خوف إتلافها.

الخامسة: لو خلّص الصيد من جارح ليدويه، أو من شبكة في الحرم.

السادسة: لو تلاعب الصبيان بالحوز فصار في يد أحدهما جور الآخر وعلم به

الولي، فإنه يجب عليه ردّه على ولي الآخر.

ولو تلف في يد الصبي قل علم الولي صمته في ماله، ولا عبرة بعلم غير الولي

من أم أو أخ، لأنه ليس قتماً عليه، فلو أخذه أحدهما بنية الردّ على المالك أمكن

إلحاقه بالأمانة، وكذا الكلام في البيض.

ولو كان أحد السلاعين بالعمى صم ما أخذه من الصبي. وهل يضمن الصبي

المأخوذ من البالغ؟ نظر أقربيه عدم الضمان، لتسلطه على إتلافه.

السابعة: لو ظفر المقاصّ بغير جنس حقّه فهل هو أمانة شرعية حتى يباع؟ قوى

بعض الأصحاب الضمان<sup>١</sup> ويضعف صما لزائد عن قدر حقّه إذا لم يمكن التوصل

إلى حقّه إلا به، كمن كان له مائة فسم يجد، لا دابة تساوي مائتين.

### قاعدة (٩٥)

منافع الأموال تضمن بالقوات والتفويت، ومنفعة البضع بالتفويت لا غير. وف

ضمان منفعة الحرّ إذا حبسه مدّة وجه بالضمان.

وضمّوه من حيث عدم دخوله تحت اليد، ويقوى الضمان فيما لو استأجره ثم

حبسه، وخصوصاً مع كون الأجير خاصّاً؛ لأنّ المنافع بعقد الإجارة قدّرت موجودة

١ قال به المحقق في شرائع الإسلام، ج ٤، ص ١٠٠.

شرعاً فاستقرت الأجرة في مقابلها<sup>١</sup>. والذي يدل على ملكها اقتضاء العقد ذلك، ومن ثم جاز أن يؤجره غيره.

### قاعدة (٩٦)

المعتبر في الضمان يوم التلف مطلقاً. وفي قول يفرق بين الفاسب وغيره، فيضمن الفاسب الأرفع من حين القبض إلى حين التلف وغيره يوم التلف<sup>٢</sup> وفي قول الكل كذلك<sup>٣</sup>. وفي وجه يمتد إلى حين الرد، وهو ضعيف.

نعم، في المثلي تتوجه احتمالات لو تلف عند الفاسب والمثل موجود ثم لم يدفعه حتى تلف، والأقرب أن المعتبر لقيمة يوم الدفع.

وقد خرج من الضمان يوم التلف ضمان ولد الأمة إذا انعقد حرّاً ووجبت قيمته على الأب؛ فإنها تعتبر عند الولادة لا حين الإحيال. وإن كان قضية الأصل أن الإتلاف إنما هو حين إلقاء النطفة فإنه لولا هذا العارض كانت رقاً لمولى الأمة، فانتقلت إلى الوالد حينئذ.

قيل: والسرف فيه أن الطعة حينئذ لا قيمة لها، لكنه لما كانت مكتملة بدم أمه، وكان تكونه حيواناً بالقوى التي أودعها الله تعالى في الرحم، صار كالثمرة المخلوقة من الشجرة، فهو من كسب أمه، فلذلك قدر الإتلاف متأخراً إلى حين الوضع، فكانه رقيق إلى حين الوضع، ومن ثم تبع الولد أمه في أحكام كثيرة<sup>٤</sup>.

فإن قلت: لم لا يقال: إن الوجه في ذلك أن الولد كالجزة من الأم فهو ملك لمالكها حتى ينفصل، فهالك ينتقل إلى ملك الوالد؟

قلت: يأبى ذلك الحكم بانعقاده حرّاً. نعم، ذكر في بعض الموارد أنه رقيق، وأنه يجب على الأب فكه عند الولادة، وعلى هذا لا يكون التلف إلا حين الولادة، وفيه

١ راجع فتح العزيز، المطبوع ضمن المجموع، ج ١١، ص ٢٦٢.

٢ و٣ راجع فتح العزيز، المطبوع ضمن المجموع، ج ١١، ص ٢٧٤ - ٢٧٥؛ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٨٥ (الطبعة الحيدرية).

٤، القتال هو ابن عبد السلام في قواعد الأحكام في مصالح الأناس، ج ١ - ٢، ص ٣٠١.

تنبيه على اعتبار أرفع القيم؛ فإنه من المعلوم أن قيمته عند الولادة أرفع غالباً. ولك أن تقول: العمل على انعقاده رقيقاً أولى، ويحمل قولهم: «انعقد حرّاً» على أوله<sup>١</sup> إلى ذلك لا محالة وهو مجاز مشهور، وفيه توفيق بين الكلامين، ويجري على قاعدة الضمان يوم التلف.

### قاعدة (٩٧)

ضابط العمد وقسيمه أن الفاعل إما أن يقصد الفعل أو لا، والثاني الخطأ. والأول إما أن يقصد القتل أو لا، والثاني الشبه، والأول العمد. وهذا الضابط لا التفات فيه إلى الآلة بحيث تقتل غالباً أو لا تقتل غالباً، ولم يعتبر فيه قصد المجني عليه، والظاهر أنه لا بد منه.

وقيل: إما أن لا يقصد أصل الفعل أو يقصد من الأول. الخطأ، كمن زلق فقتل غيره، والثاني إما أن لا يقصد المحمي عليه أو يقصد، فإن لم يقصد فهو أيضاً خطأ، كمن رمى صيداً فأصاب إنساناً، أو رمى إنساناً فأصاب غيره، وإن قصد المجني عليه والفعل فإما أن يكون بما يقتله غالباً أو لا، ولأول هو العمد، والثاني هو الشبه<sup>٢</sup>. وهذا لم يعتبر فيه قصد القتل ولا عدمه، بل الآلة، اللهم إلا أن يقصد بالفعل قصد القتل، فحيث يختل التقسيم؛ لأنّ الضرب للتأديب فيتفق الموت خارج منه.

وقيل: إنّ الضرب إما أن يكون بما يقتل غالباً أو لا، والأول العمد، سواء كان جارحاً أو مثقلاً، كالسيف والعصا، والثاني إما أن يقتل كثيراً أو نادراً، والثاني لا قصاص فيه، والأول إما أن يكون جارحاً أو مثقلاً، فإن كان جارحاً، كالسكين الصغير فهو عمد، وإن كان مثقلاً، كالسوط ولعصا فشبه<sup>٣</sup>. والفرق بين الجارح والمثقل أن الجراحات لها تأثيرات خفيفة يعسر الوقوف عليها، وقد يهلك الجرح

١. في «ج»: «أنه يؤول»، وفي «أ. م.»: «أنه يؤول أوله»، وفي «ك»: «أدائه».

٢. راجع روضة الطالبين، ج ٨، ص ٨٨.

٣. راجع المبسوط، ج ٧، ص ١٦-١٧؛ وروضة الطالبين، ج ٧، ص ٥.



الصغير ولا يهلك الكبير؛ ولأن الجرح يفعل من يقصد القتل غالباً فينأط به القصاص. وأما المقتل، فليس طريقاً غالباً، فيعتبر أن يشعق في مثله كونه مهلكاً لمثل هذا الشخص غالباً، وهو يختلف باختلاف لأشخاص والأحوال.

وهذا ليس فيه إلا بيان العمد، على أن الفرق بين الجارح وغيره غير واضح. وقيل: كل ما ظن الموت بفعله فهو عمد، سواء قصد التلف أو لا، وسواء كان متلفاً غالباً أو لا، كقطع الأنملة، وكل ما شك في حصول الموت به فهو شبهة<sup>١</sup>. وفي هذا ضعف؛ إذ القضاء بالدية مع لشك بعيد. وكثير من العامة يجعلون ضابط العمد هو القصد إلى الفعل بما يقتل غالباً، سواء قصد إزهاق الروح أو لا.

### قاعدة (٩٨)

كلما ضمن الطرف من المحني عليه ضمان النفس إلا في صورة واحدة، وهو<sup>٢</sup> ما إذا جنى السيد على نفس المكاتب المشروط أو المطلق الغالي عن الأداء، فإنه لا يضمنه؛ لأن الكتابه بطلت بموته، فموت على ملك السيد، ولو جنى على طرفه ضمنه، لبقاء الكتابة والأرض، ككسب المكاتب.

### قاعدة (٩٩)

الضمان قد يكون بالقوة وقد يكون بالفعل. فالأول هو الحكم بضمان ما يجب ضمانه عند تلفه، وأثره استعداد الذمة لذلك، والعود إليه عند التلف لو كانت القيمة العليا قبله والضمان الفعلي تارة بعد تلف العين، ولا ريب أنه مبرئ لذمة الضامن، ويكون

١. راجع المبسوط، ج ٧، ص ١٦-١٧، وقواعد الأحكام ج ٣، ص ٥٨٢-٥٨٣؛ ومحرر الأحكام الشرعية، ج ٥، ص ٤١٩-٤٢٠، الرقم ٦٩٧٦ بتفاوت.

٢. كذا في السمع، والأنسب: «هي»، كما في ضد لقو عند الفقيه، ص ٤٧٧.

من باب المعاملة على ما في الذمم بالأعيان، وهو نوع من الصلح.  
وتارة مع بقاء العين؛ لتعذر ردّها، وهو ضمان في مقابلة فوات اليد والتصرف،  
والملك باق على مالكه.  
وفي وجه للأصحاب أنّ الضمان في مقابلة العين المفضوية؛ لأنّها التي يجب  
ردّها، فالضمان بدل عنها.  
قلنا: العين باقية والعائت إنّما هو اليد والتصرف، والضمان الفعلي إنّما هو عن  
التألف بالفعل.

وتظهر الفائدة في الظفر به فيما بعد، فعلى الأول يتراذان، وعلى الثاني لا،  
حتى قال بعض العامة: لو كان المفضوب قريب الغاصب عتق عليه<sup>١</sup>، وتوغلوا  
في ذلك حتى ملكوا الغاصب ما غير صفته، كالطعن والخياطة والذبح. وأنّه لو  
جنى على الصد بما فيه قيمته ملكه مع قولهم بأنّه لو نقص عن القبضة لا يملك  
النقص<sup>٢</sup>.

### قاعدة (١٠٠)

الملك قد يكون للرقبة، وقد يكون للمنفعة، وقد يكون للانتفاع، وقد يكون  
للملك، وهو المعبر عنه بقولهم: «ملك أن يملك»<sup>٣</sup>. والأولان ظاهران.  
وأما ملك الانتفاع، فكالوقف على الجهات العامة عند من قال: ينتقل إلى الله  
تعالى<sup>٤</sup>؛ فإنّ الموقوف عليه يملك انتفاعه به، كالمدارس، والرُّبُط، فله السكنى بنفسه  
والارتفاق وليس له الإجارة.  
ومنه: ملك الزوج للبضع؛ فإنّه إنّما يملك الانتفاع به، فلهذا لو وطئت بالشبهة كان

١. لم يشر على قائله.

٢. راجع بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٣١٣.

٣. ذكره القرافي في الفروق، ج ٢، ص ٢٠.

٤. حكاه النووي في المجموع شرح المذهب ج ١٥، ص ٣٤٦ عن بعض الشافعية بقوله: «قال: بعض أصحابنا».

مهر المثل لها إن كانت حرّة، وللسيد إن كانت أمة، وليس للزوج فيه شيء.  
ومنه: ملك الضيف الانتفاع بالأكل لا المأكل، فليس له التصرف في الطعام  
بغير الأكل.

أما الوقوف الخاصّة، فإنه يملك المنفعة قطعاً، فله الإجارة، والإعارة، ويملك  
الثمرة والصوف واللبن.

وأما الإقطاع، فالخبر يدلّ على أنّه مملّك، كأرض الزبير<sup>١</sup> وعقيق بلال بن  
الحارث<sup>٢</sup>. نعم، لو اعتيد الإعمار فيه لم يملك الرقبة، وكذا لو صرح الإمام بالعمري  
أو الرقبى، وحينئذٍ ليس للمقطع إجارة لأرض المقطعة كما ليس للمعتر أن يؤجر  
إلا مع تصريح الإمام له بذلك، أو تعميم وجه الانتفاع. ولو عمّ عرف بلد<sup>٣</sup> ذلك صار  
كأنه المقصود.

وحوّر بعض متأخري العامة الإجارة مطلقاً<sup>٤</sup> وعارضه متأخرون منهم بالمنع إلا  
مع العرف<sup>٥</sup>

وملك الملك حار في المواضع المعروفة وخاصيته زواله بالإعراض وتوقفه على  
نية التملك إذا أراد ملكه الحقيقي.

### قاعدة (١٠١)

الغالب في التمليكات تراصي اثنين، وقد يكفي الواحد في مواضع: كالأخذ  
بالشفعة، والمقاصّة، والمضطرّ في المخصصة إلى طعام الغير، واللقطة، والفاسخ  
بطريقه<sup>٦</sup> والوالي باسترقاق رجال الكفار إذا أخذوا بعد تقضي الحرب، والغنيمة،

١. ذكره ابن سلام في الأموال، ص ٢٤٨، ج ٢٧٨.

٢. ذكره ابن سلام في الأموال، ص ٣٤٨، ج ٢٧٩.

٣. أم، «بلد».

٤. لم يثر عليه.

٥. أي استقلال كلّ فاسخ باسترداد ما يملكه ويمتلك ما يستبدله، كما هي قواعد الأحكام في مصالح الأئمة.

ابن عبد السلام، ص ١٧٦.

والسرقة من دار الحرب، وإحياء الموات، والاحتياز في المباحات، وتبسط الغانمين في المأكل والعلف، وعفو المجني عليه أو وارثه على مال إن قلنا بقول ابن الجنيّد من أنّ الواجب في قتل العمد أحد الأمرين<sup>١</sup>.  
أما الأب والجّد المتوليّان لطرفي العقد، فإنّ الاستقلال في الحقيقة قائم مقام اثنين.

### قاعدة (١٠٢)

لا يقع العقد على الأعيان والمنافع إلّا من مالك أو حكمه.  
وحكم المالك: الأب، والجّد، والوكيل، ووصي، والحاكم، والأمين، والمقاصص وماطر الوقف، والملتقط إذا خاف هلاك اللقطة وتعذر الحاكم، والودعيّ كذلك، وبعض المؤمنين في مال الطفل عند تعذر الولي، كواجد البدنة هدية وتعذر إيصالها أو نحرها وتفرقها، على احتمال جواز البيع.

### قاعدة (١٠٣)

هل يجب على الولي مراعاة المصلحة في مال المولى عليه أو يكتفي بنفي المفسدة؟ يحتمل الأول؛ لأنّه منصوب لها، ولأصالة بقاء الملك على حاله؛ ولأنّ النقل والانتقال لا بدّ لهما من غاية، والعدميّات لا تكاد تقع غاية. وعلى هذا هل يتحرى الأصلح أو يكتفي بمطلق المصلحة؟ فيه وجهان: نعم؛ لمثل ما قلناه، ولا؛ لأنّ ذلك لا يتناهى.

وعلى كلّ تقدير لو ظهر في الحال الأصلح والمصلحة لم يجز العدول عن الأصلح. ويرتّب على ذلك أخذ الولي بالشفعة للمولى عليه حيث لا مصلحة ولا مفسدة، وتزويج المجنون حيث لا مفسدة، وغير ذلك.

١ حكاة عنه الطّامة في مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٢٨٦، المسألة ٢

## قاعدة (١٠٤)

لا يجوز البناء على فعل الغير في العبادات، إلا في بعض أفعال الحج القابلة للنيابة، كالاستنابة في الطواف، والرمي، والذبح إلا أن نقول: هذه عبادات مستقلة. نعم، يبنى النائب على ما سعى المنوب من طريق، ولكن السعي ليس عبادة مقصودة، وإنما هو وسيلة إلى المقصود. وفي الافتداء إن جَوَرْنَا للإمام الثاني البناء على قراءة الأول، ويحتمله<sup>١</sup> في الخطبة والأذان والإقامة.

وأما العقود، فلا بناء فيها، فلو مات البائع قبل القبول فليس للمشتري القبول بحضرة الوارث، ولكن الخيار لما وُثِرَ أشبه بقاء الوارث على خيار الميِّت، لأنه خليفته.

## قاعدة (١٠٥)

الأصل عدم تحمّل الإنسان عن غيره ما لم يأذن له فيه إلا في مواضع تحمّل الولي عن الميِّت قضاء الصلاة، والصيام، والاعتكاف، وتحمّل الإمام القراءة عن المأموم مطلقاً - وعند بعض العامة إذا أدركه راکعاً<sup>٢</sup> - وتحمّله سحود السهو عن المأمومين في وجه.

و تحمّل الغارم لإصلاح ذات البين، ولهذا<sup>٣</sup> تصرف الزكاة إليه والتحمّل في ركاة الفطرة عن الروجة وواجب النفقة والمملوك؛ بناءً على ملاقة الوجوب لهؤلاء أولاً، والتحمّل عنهم بعده، ويبعد في العبد والقريب والزوجة المعسرة؛ لأنهم لو تجرّدوا عن المنفق لما وجب عليهم شيء، فكيف يتحمّل ما لم يجب؟ ويمكن نفي التحمّل مطلقاً؛ لأنّ المحاطب بها المنفق والأصل عدم

١ في «أ. ح.» : «تحتمله».

٢ قاله النووي في المجموع شرح المذهب، ج ٤، ص ٢١٦؛ وراجع فتح العزيز، المطبوع ضمن المجموع، ج ٤، ص ٣٩٨.

٣ في «أ.» «سلكه» وفي «ح.» «لدا» وفي «ث.» «م.» «كدا».

التقدير، فإذا قلنا بالتحتمل فهو كالضمان لناقل لا يطالب فيه المتحتمل عنه بهال.  
ويتفرع على ذلك:

لو أعسر الزوج والزوجة موسرة، أو سيد الأمة المتزوجة موسر، فعلى التحتمل  
يجب على الزوجة<sup>١</sup> والسيد.

وفيما لو أخرج الذي وجب لأجله عن نفسه، وفي الكافر إذا عال مسلمين،  
وفيما إذا أسر القريب بعد الهلال وقبل الإخراج، وفيما إذا أسلمت دونه وأهل  
الهلال، فعلى التحتمل يؤمر بالإخراج عنها.

وتحتمل المكره زوجته أو الأجنبية على القول به على الجماع في الصوم المتعين  
الكفارة<sup>٢</sup>، وفيه الوجه السالف<sup>٣</sup>، والأصح انقطع بعدم التحتمل هنا، وفي إكراهها على  
الوطء في الإحرام؛ لأنه إنما يتحتمل ما يمكن فيه الوجوب على المتحتمل عنه وهو  
غير ممكن هنا، وإطلاق التحتمل على هذا مجاز، على أن الأقرب في جميع هذه  
المواضع عدم حقيقة التحتمل.

ويحتمل الأب المزوج ولذم الصغير المهر في ماله، فإن قلنا بملاقاة الأب عليها  
مطالبة أيهما شاءت وهذا إنما يتم على القول بأنه ضمان، وأن الضمان غير ناقل،  
أما لو قلنا حكمه حكم الحوالة أو قسماً بأن الضمان ناقل - كما هو مذهب الأصحاب -  
فليس لها مطالبة الابن على التقديرين.

والمتحتمل في تزويجه عبده أضعف؛ لأن العبد ليس أهلاً لملاقاة الوجوب، إلا أن  
نقول: يتعلّق برقبته، أو يتبع به بعد عتقه.

وتحتمل العاقلة عن أنفسها، وعلى قول الشيخ المفيدؒ بضمان العاقلة ثم لهم  
الرجوع على الجاني<sup>٤</sup>، يكون الوجوب قد لاقى الجاني؛ قضية لإلزام كل متلف  
بجانيته، وتزول شناعة الشيخ ابن إدريسؒ على الشيخ الأعظم المفيدؒ ونسبته إلى

١ ما أئتمناه من «ث، ن» وفي سائر النسخ: «الزوج» بدل «الزوجة».

٢ قاله العلامة في قواعد الأحكام، ج ١، ص ٣٧٦.

٣ تقدم قيل هنا.

٤ المقنعة، ص ٧٣٧.

خلاف الأمة<sup>١</sup>؛ فإن كثيراً من علماء العامة يجعلون الوجوب ملاقياً للجاني أولاً ثم تتحمله العاقلة. ويفرّعون عليه أنه إذا انتهى التحمل إلى بيت المال وهو خالٍ يؤخذ من الجاني، وأنه لو أقرّ بجناية الخطأ ولم تصدّقه العاقلة وحلفوا على نفي العلم يحتمل أن لا يؤخذ بإقراره؛ بناءً على أن الجناية في الخطأ تجب على العاقلة ابتداءً، فكأنه مقرّ على غيره، فلا يلزمه شيء، وإن قسأ بملاقاته الوجوب نفذ إقراره على نفسه، وأنه لو غرم الجاني ثم اعترفت العاقلة فإن قلنا بملاقاته الوجوب رجع على العاقلة ولا يردّ الولي ما قبض، وإن قلنا بعدمه ردّ بولي ما قبض ثم يرجع على العاقلة.

### قاعدة (١٠٦)

الأصل أن كلّ أحد لا يملك إجبار غيره، إلا في مواضع: إجبار السيّد رقيقه على الكاح، وليس لرقيقه إجباره عندنا، والآب والجدّ الصغيرة والمجنونة، والصغير مطلقاً، والمعتون الكبير إذا كان الكاح صلاحاً له بظهور إمارّة التوفان، أو برجاء الشفاء المسند إلى الأطباء، ولو طلبت البالغة البكر<sup>٢</sup> الكاح أجبر لأب والجدّ على تزويجها إن قلنا لا ولاية لها، أو بالاشتراك.

وهل يجبر الولي على تزويج الصغيرين عند ظهور الغبطة لهما؟ نظر وكذا يجبر الولي على تزويج السفية، ولأقرب أن له إجبار السفية مع الغبطة. والمصطرّ يجبر صاحب الطعام، وصاحب الطعام يجبره إذا امتنع من الأكل وأشرف على التلف.

### قاعدة (١٠٧)

ولاية النكاح بالقرابة والملك والحكم والوصاية، وكلّ منهم يزوّج بالولاية إلا

١. السرقة ج ٢، ص ٣٣٣.

٢. في «ث»، «ن»، «اليالغ بكراً» بدل «البالغة البكر».

المالك؛ فإنه يزوّج بالملك؛ لأنه مالك للبصع، فله نقله إلى غيره بطريقه، وربما احتمل كونه بالولاية؛ لما ورد في تزويج أمة المرأة نفسها متعة<sup>١</sup>، فإنه مشعر بذلك؛ ولأنه لا يجوز أن تزوّج الأمة بمجنون إلا برضاها عند بعض العامة<sup>٢</sup> فلها حق في نفسها.

ويتفرّع على ذلك عندهم اشتراط عدّة المولى على الولاية دون الملك. وتزويج المكاتب أمته إن قلنا بالملك، وتزويج الكافر أمته المسلمة إذا كانت أم ولد وقلنا بعدم البيع جائز على الملك، وعلى الولاية لا يجوز.

### قاعدة (١٠٨)

التوقيت بالألعاظ المشتركة ولا قرينة تعين المراد باطل. ومع القرينة، كربيع، وجمادى، والنفر، وأول الشهر وآخره والخميس، والعد؛ فإن قرينة الحال تحمله على الأول قبلزمه. وقيل: بالبطلان؛ استضعافاً للقرينة. ويقرب منه التعليق على ما هو في حيز الامتناع ظاهراً، وبضرب من التأويل يصير ممكناً. كما لو علّق الطهار على حيضهما حيضة، فظاهره يقتضي صدور الحيضة منهما، وهو ممتنع، فيكون تعليقاً على الممتنع فلا يقع، وتأويلها إن حاضت كلّ منهما حيضة، مثل قولهم: «كسانا الأمير جبّة»، أي كلّ واحد واحد<sup>٥</sup>.

### قاعدة (١٠٩)

الأحكام التابعة لمستيات الأصل أن تتأط بحصول تمام المسمى، كالحمل؛ فإنه

١ الكافي، ج ٤، ص ٤٦٤، باب تزويج الإماء، ح ١٤؛ عديب الأحكام، ج ٧، ص ٢٥٧-٢٥٨، ح ١١١٣ و١١١٥؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٢١٩-٢٢٠، ح ٧٩٥ و٧٩٧.

٢ لم نعر على قائله.

٣ قال العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ١٦٥، المسألة ١٢٠، وراجع أيضاً قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٥١.

٤ في روح، ن، هـ، منكماه.

٥ في ذلك، ط، هـ واحدة.



عَلَّقَ عَلَى وَضْعِهِ الْعَدَّةَ، فَيَشْتَرِطُ خُرُوجَهُ بِتَمَامِهِ، وَالْإِرْثَ الْمَعْلُوقَ عَلَى وَضْعِهِ حَيًّا، وَكَذَلِكَ الْوَصِيَّةَ، فَيَشْتَرِطُ خُرُوجَهُ بِأَجْمَعِهِ حَيًّا، فَلَا يَكْفِي بَعْضُهُ، وَكَذَلِكَ دِيَّةُ الْجَنِينِ إِمَّا الْعُرَّةُ أَوْ الْمَقْدَرُ<sup>١</sup> الْمَشْهُورُ أَوْ الدِّيَّةُ، إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ عَدَمَ فَبُولِهِ الْحَيَاةَ بَعْدَ ذَلِكَ، فَهُوَ كَالْخَارِجِ. وَلَوْ مَاتَتِ الْأُمُّ بَعْدَ خُرُوجِ بَعْضِهِ وَجَبَتْ دِيَّتُهُ لَعَلَّمْنَا بِوُجُودِهِ.

أَمَّا الْإِلْحَاقُ بِالْوَلَدِ بِالنَّكَاحِ، فَالْتِمَامُ شَرْطُهُ السَّتَّةُ أَشْهُرَ، وَلَا يُلْحَقُ الْوَلَدُ التَّامُّ الْحَيُّ الَّذِي يُمْكِنُ أَنْ يَعِيشَ بِدُونِهَا، أَمَّا الْوَلَدُ النَّاَقِصُ، فَيُلْحَقُ بِالْوَاطِنِ فِي الزَّمَانِ الْمُمْكِنِ. وَتُظْهَرُ الْعَائِدَةُ فِي أَخْذِ دِيَّتِهِ لَوْ حَيِّيَ عَلَيْهِ، وَفِي وَجُوبِ مَوْتِهِ تَحْهِيزِهِ، وَإِنْ نَقَصَ عَنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَحَشْدُ إِطْلَاقِ أَنَّ الْوَلَدَ لَا يُلْحَقُ بِأَبِيهِ إِذَا نَقَصَ عَنِ السَّتَّةِ مَقْتَدًا بِالتَّامِّ. وَمَتَى عَلَّقَ بِالتَّامِّ إِجْزَاءَ الْحَيِّ إِذَا مَاتَ الْمَعْرُومُ بَعْدَ دُخُولِهِ الْحَرَمَ بِشَرْطِ دُخُولِ جَمِيعِهِ، وَالطَّوَافِ خَارِجَ الْبَيْتِ بِشَرْطِ خُرُوجِهِ بِجَمِيعِ بَنِيهِ.

### قَاعِدَةٌ (١٢٠)

فِي التَّعْلِيقَاتِ بِالْأَعْيَانِ وَهِيَ كَثِيرَةٌ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا يَشْتَرِكُ فِي قَدَرٍ مَشْتَرَكٍ، فَالْحَصُوصِيَّةُ تَكْفِي فِي الْعِبَايَةِ. فَسُحَا تَعْلُقُ الدِّينَ بِالرَّهْنِ، وَتَعْلُقُ الرِّكَاءَ بِالنِّصَابِ، وَالْخِلَافُ فِيهِ مَشْهُورٌ، وَتَعْلُقُ الْأَرْضَ بِالْجَانِيِ خَطَأً وَعَمْدًا، وَتَعْلُقُ حَقَّ الْبَائِعِ فِي الْمَبِيعِ فِي حَبْسِهِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الثَّمَنَ، وَتَعْلُقُ الدِّينَ بِالتَّرَكَةِ، وَتَعْلُقُ الْمَالِ الْمَضْمُونِ بِالْأَعْيَانِ الْمَشْرُوطَةِ، وَتَعْلُقُ الضَّمَانَ بِمَا يَحِبُّ إِحْصَارَهُ مِنَ الْأَعْيَانِ وَيُشَبِّهُهُ الِاسْتِثْنَاءُ وَهُوَ فِي مَوَاضِعَ:

تَوَثُّقُ الْمَرْأَةِ لِلصَّدَاقِ بِمَنْعِ تَسْلِيمِهَا نَفْسَهَا حَتَّى تَقْبُضَ، وَالْمَفْوَصَّةُ حَتَّى يَسْتَمِّيَ لَهَا مَهْرًا، وَبِالْإِشْهَادِ عَلَى أَدَاءِ الدِّينِ وَالْفَرْضِ وَلِعَقُودِ بَأْسَرِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْإِشْهَادُ وَاجِبًا.

وَالْتَوَثُّقُ بِحَبْسِ الْجَانِيِ حَتَّى يَبْلُغَ الْيَتِيمَ أَوْ يَفِيقَ الْمَجْنُونِ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ<sup>٢</sup>، وَمِثْلُهُ التَّوَثُّقُ لِلْغَائِبِ حَتَّى يَقْدَمَ.

١. فِي «أ» ث. «عَدَّة» وَفِي «ه» «الْمَقْدَار».

٢. قَالَ بِهِ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي قَوَاعِدِ الْأَحْكَامِ فِي مَصَالِحِ الْأُمَمِ، ص ٣٢٢.

والتوثق بالحبس في موضعه على الحقوق، وبالحيلولة بين المدعى عليه وبين العين بعد شهادة شاهدين مستورين حتى يركبها، في وجهه.  
ومثله حبس المدعى عليه إذا شهد عليه مستوران بدين أو بحد أو قصاص على احتمال.  
ومنه: التوثق بعزل نصيب الحمل إذا أريد قسمة التركة، وبعزل قدر الدين لو مات المضمون عنه قبل الأجل.

### قاعدة (١١١)

الغالب في المقدرات الشرعية التحقيق، كأقل العيوض وأكثره، واعتبار المرة في الوضوء والمرتين في غسل النجاسة، ونصاب الزوجات، إلى صور كثيرة  
ولا ريب أن المسلم فيه إذا ذكر منه أو الوكيل إذا وكل في شراء عبد أو حيوان سن محصوص لا يشترط عدم رعايته عن تلك السن بقليل حتى لو شرط في التسليم التحقيق عمر وجوده مضافاً إلى تلك الصفات. وفي جواز نقصه باليوم والأسبوع احتمال؛ لصدق الاسم وعدم الالتفات إلى هذا النقص اليسير، وكذلك سن مفارقة الولد لأمه في السبع.  
والأصح اعتبار التحقيق في أوطال الكثر، ومسافة القصر، وسن البلوغ.

### قاعدة (١١٢)

قد ترتب أحكام على أسباب يمكن اعتبارها في الحال والمآل، فيقع لذلك إشكال، وصورها كثيرة:  
الأولى: لو حلف على أكل هذا الطعام في الغد فأتلفه في الحال فهل تلزم الكفارة معجلاً؟ إن اعتبرنا المآل - وهو الأصح - فلا جنث وإلا حنث. وتظهر الفائدة في التكفير الآن، هل هو مجزئ أم لا؟  
حتى لو كفر بالصوم أمكن إجزاء الغد من الصوم إذا نواه.

الثانية: لو تبين انقطاع المسلم فيه قبل الحل ففي تنجيز الخيار وتأخير الوجهان، والأقرب المنع

الثالثة: لو كان دين الغارم مؤجلاً ففي أخذه من الزكاة قبل الأجل الوجهان، والأقرب الجواز. وقد نص الأصحاب على أن الممدور لو حُجَّ عنه ثم زال عذره وجب فعله بنفسه وهو يعطي أن الحال مراعى بالمآل.

الرابعة: لو انقطع دم المستحاضة وظنت عوده قبل وقت يسع الطهارة والصلاة فتطهرت وصلت فاتفق أنه لم يعد ففيه الوجهان.

الخامسة: لو قلنا بعدم انعقاد نذر التضحية بالمعيب فنذر ثم زال العيب، فإن اعتبرنا الحال بطل النذر، وإن اعتبرنا المآل صح. ولكن الطاهر انعقاد النذر وإن كان معيباً حال النذر؛ لعموم وجوب الوفاء بالنذر. نعم، لو نذر أضحية مطلقة اشترط فيها السلامة من العيب، فلو عتتها في معيب ثم زال العيب جاء الوجهان.

السادسة: لو اشترى معيباً فلم يعلم بالعيب حتى زال العيب فيه الوجهان، وكذا كتابه الكافر عبده المسلم كتابة مطلقة لأنها توكل إلى العتق، والأقرب عدم الاكتفاء بها، نظراً إلى الحال.

السابعة: لو عين للمسلم موضعاً فخرّب موضعه أو أطلق العقد فخرّب موضعه وارتحل المتبايعان منه ففيه الوجهان. وتعيته قوي؛ نظراً إلى الحال.

الثامنة: لو أسلم ثم وطئ في زمان التربص ثم أسلمت فالظاهر عدم وجوب المهر، وعلى اعتبار الحال يمكن وجوبه وهو بعيد؛ لأنها في حكم الزوجة. أمّا المعتدة رجعية لو وطئها لشبهة ثم رجع فهل يجب المهر؟ نظر. والفرق أن الحل العائد بالرحمة غير الحل الأول، والعائد بالإسلام هو الأول.

التاسعة: لو ارتد الزوج لا عن فطرة ثم وطئها ورجع في العدة احتمل ما ذكر، ولو لم يرجع وجب المهر عند الشيخ؛ لأننا تبينا بينونة حين الوطء، وحيث لا لم تسلم

١ كآية ٢٩ من الحج (٢٢) وهي: ﴿... وَلَوْ قَوَّيْتُمْ لَقَرَّبْنَا قُلُوبَهُمْ وَبَنَوْا أَلْفَ مِثْقَالٍ﴾

٢ المبسوط، ج ٤، ص ٢٣٨

الزوجة ولم يرجع في المطلقة أمكن البناء على الحال والمآل، ويقال: هما في حكم الزوجة ما دامت العدة فلا مهر، وأن بقاء المطلق على طلاقه ويقاؤها على كفرها كشف عن البينونة، وهو ضعيف.

العاشرة: الموسر في الكفارة حال الوجوب لا يستقر عليه العتق بل المعتبر حال الأداء.

الحادية عشرة: طريان العتق في العدة تنتقل إلى عدة الحرة إن كان الطلاق رجعياً لا بائناً، وفي عدة الوفاة تنتقل. ويحتمل في الطلاق البائن ذلك؛ تغليباً للاحتياط، ولعدم تعقل الفرق بينه وبين عدة الوفاة.

الثانية عشرة: المعتبر في التقاط المهابا يوم الالتقاط لا يوم التملك.

الثالثة عشرة: سيد الملتقط أولى باللقطة لو أعتقه؛ اعتباراً بيوم اللقطة.

الرابعة عشرة: لو أعتقت تحت عهد ولم تعلم حتى عتق، ففي ثبوت الخيار وجهان ولو قلنا بالفسخ تحت الحر فلا يعتق.

الخامسة عشرة: في جواز بيع الدهن المجس الوجهان. إن قلنا بقبوله الطهارة، أمّا الماء، فقابل لها. وتوهم بعضهم<sup>١</sup> أن تطهير الماء لا يقع بالمكاثرة بل باستحالة من صفة النجاسة إلى صفة الطهارة. فعلى هذا لا يصح بيعه قبل تطهيره، كما لا يصح بيع الخمر وإن رُجيّ انقلابها؛ نظراً إلى الحال.

السادسة عشرة: بيع السباع جائز؛ تبعاً للانتفاع بجلدها وهو نظر إلى المآل.

السابعة عشرة: بيع آلات الملاهي ذات لرمصاص المتقوم في صحته الوجهان؛ إذ لا منفعة لها في الحال. ويحتمل الجواز إن اتخذت من حوهر نفيس؛ لأنها مقصودة في نفسها بخلاف الخشب<sup>٢</sup>؛ فإن قصده بعيد.

الثامنة عشرة: بيع الأبق ينظر فيه إلى الحال، فلا يصح بدون الضميمة، وكذا الضال. ولو قدر المشتري على تحصيله اعتبرنا المآل في الصحة، وكذا بيع ما يعتذر

١. نسبه النووي في المجموع شرح المذهب، ج ٩، ص ٢٣٦ إلى الروياني.

٢. في «أ.م.ع.» والخسيس.

تسليمه إلا بعد مدة، كالسماك في المياه المحصورة المشاهدة، إذا لا يمكن تحصيلها إلا بعد تعب، والحمام الكثير في لبرج كذئك، ولو خرج واعتيد عوده صح، والنحل مع خروجه.

التاسعة عشرة: يصح بيع المرتد والجاني عمداً، وقاطع الطريق على اعتبار الحال، ولو كان الارتداد عن غير فطرة فأقوى في الصحة.

أما البيضة المذرة<sup>١</sup> والعناقيد التي استحال خمرها باطنها، ففي صحة بيعها نظراً إلى مآل الفرخ والتخليل بعد.

العشرون: لو اشترى حباً فزرعه، أو بيضاً فأفرخ عنده، ثم فُلس، فاعتبار المآل هنا أقوى، فلا يرجع البائع.

الحادية والعشرون: لو نوى المسافر أو الحائض الصوم لئلا لظن القدم والانقطاع فصادف، ففي صحة النيّة الوجهان.

الثانية والعشرون: لو قلنا بأن الإمرار للورث في المرض من الثلث فهل المعتبر لمن هو وارث في الحال أو المآل تحالة الموت؟ الوجهان أما اعتبار الثلث، فقد نصّ الأصحاب على اعتباره عند الوفاة.

الثالثة والعشرون: اختلاف الحال بين الجنابة والتلف بطريان الإسلام أو الردة من هذا الباب، وكذا الحرية حال الجنابة إذا أسلمت ثم ألفت جنيهاً.

### قاعدة (١١٣)

وقف الحكم قد يكون وقف انتقال وقد يكون وقف انكشاف، وعقد الفضولي محتمل للأمرين، ومما يقوى فيه الكشف قبول الوصية، وزوال ملك المرتد عن غير فطرة إذا مات مرتدّاً أو قتل تبيّناً زواله بالردة، وعقّ الحصّة الساري إليها العتق.

١ في «ث، ك، ن»: «الذي».

٢. المذر، الفساد، ومنه مدرت البيضة أي فسدت والمرد هنا قساده لأجل صيرورتها مراً بعد انظر لسان العرب، ج ٥، ص ١٦٤، «مذر».

وأظهر منه في الكشف بيع مال مورثه لظنه حياً فبان ميتاً، وبيع مال الغير لظنه فضولياً فظهر توكيله إن قلنا: لا تتوقف الوكالة على القبول ولا على العلم.

وكذا لو تزوج أمة أبيه فظهر موته.

وكذا لو عامل العبد فظهر الإذن له.

وكذا لو سأله عن الإذن أو سأل الوكيل عن الوكالة فأنكره وظهر صحة الإذن والوكالة. وهو مشكل بما أن العقد موقوف برعده.

وكذا في أكثر ما مضى؛ فإنه لم يقصد بالعقد قطع الملك

وكذا لو تزوج امرأة المفقود فظهر ميتاً إذا كانت قد اعتدت بإخبار ضعيف ثم تزوجت به، أو أعتق رقيق مورثه ثم بان ملكه، أو أبرأه ولا يعلم أن عليه مالا فظهر اشتغال ذمته، أو أبرأه من مال أبيه عنده ثم ظهر موت أبيه.

وكذا لو قال: أبرأتك من مال مورثي ويكون ذكر الأبوة والمورثية وصف تعريف لا اشتراط. ولو جعلناه للاشتراط بطل الإبراء.

وكذا لو باع مال أبيه بعبارة الأب أو المورث. أما لو قال: «هتك هذه الدار» ثم ظهر موت أبيه فإنه أظهر في الصحة.

ولو طلق بحضور خنثيين فظهرا رجلين أمكن الصحة، أو بحضور من يظنه فاسقا فظهر عدلا.

ويشكلان في العالم بالحكم؛ لعدم قصده إلى طلاق صحيح.

وطلاق العبد زوجته المعتقة يحتمل فيه الوقف، وكذا اختيار المسلمات للفسخ وقد تخلف النصاب كافرات. ولو أجازت المعتقة بعد طلاقها العقد احتمل الوقف.

ولو أسلمت أمة تحت عبد فعنت واختارت الفسخ ثم أسلم أمكن نفوذ الفسخ. ولو اختلعت مرتدة ثم عادت تبينا الصحة ولا تبين البطلان؛ لأننا تبينا زوال ملكها عن العين المبذولة.

ولو قذف زوجته مرتداً بعد الدخول ولاعن، فإن أصرّ ظهر بطلانه، وإن أسلم تبينا صحته.

ولو أوصى بالعبد المكاتب فاسداً، أو باعه ولا يعلم بفسادها ففيه الوجهان.

والصور كثيرة جداً موجودة في تضاعيف أبواب الفقه.

وهذا وقف الكشف، وقد يجري في لطلاق، كما مر<sup>١</sup> في طلاق المعتقة، وكما لو طلق الوثنى المسلمة في العتة وأسلم بعده، وكذا الظهار والإيلاء مع أن الطلاق عندنا لا يقبل التعليق، وذلك لكون هذا تعليقاً مقدراً لا محققاً، وقد يعبر عنه بأنه تعليق كشف لا تعليق انعقاد.

أما لو خالغ وكيل الزوج بدون مهر مثل فلا وحه عندنا لا اعتبار رضى الزوج في صحة الطلاق، بل يتعقد باطلاً.

وربما قيل: إذا قلنا بأن الإجازة كاشفة لم<sup>٢</sup> لا تصح؟ قلنا: ذلك فيما يقبل الإجازة كالعقود أما الإيقاعات، فلا وإلا لصح طلاق المصولي مع الإجازة وليس كذلك، مع أن الذي نص عليه الأصحاب أن الطلاق لا يكون معلقاً على شرط، ولا يلزم منه بطلان طلاق المصولي إذا قبل بالكشف.

فإن احتج بقولهم **«لا طلاق إلا فيما يملك»**<sup>٣</sup>.

قلنا: يضر الروم؛ لأنه قد جاء **«لا تبع ما ليس عندك»**<sup>٤</sup>، مع أننا فائقون بوقوفه على الإجازة ويؤول النهي عن البيع اللارم، أي لا يقع البيع لازماً لما ليس عندك، إلا أننا لا نعلم فائقاً من الأصحاب بصحة انطلاق مع الإجازة.

وحيث يمكن أن يستتبط منه أن الإجازة في موضعها سبب ناقل لا كاشف؛ استدلالاً بانتفاء المعلول على انتفاء<sup>٥</sup> العتة؛ لأننا استدللنا على بطلان الكشف ببطلان الطلاق المجاز، والاستدلال الأول على صحة الطلاق المجاز يكون الإجازة كاشفة في العقود.

١ مر قبيل هذا.

٢ زيادة من «أ. ح».

٣. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦٦٠، ح ٢٠٤٧، سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٥٨، ح ٢١٩٠، الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٤٨٦، ح ١١٨١، سنن الدرر قطبي، ج ٣، ص ٢٦٨، ح ٤٢/٣٨٦٧ وفي جميع المصادر باختلاف يسير.

٤. الجامع الصحيح، ج ٣، ص ٥٢٤، ح ١٢٣٢.

٥. كلمة «المعلول على انتفائه» لم ترد في «ك. ط.».

## فائدة:

لو قال واحد من ركبان السفينة لآخر عند الحاجة إلى الإلقاء: «ألق متاعك وأهل السفينة ضماناً» فإلقاءه فأجازوا احتمال كونه من باب العقود الموقوفة؛ إذ هو من باب الضمان إلا أنه ضمان ما لم يجب، أو هو معاوضة على الملقى ببذله، وكلاهما قابل للوقف، واحتمل البطلان؛ لأنه معاملة مخالفة للأصل شرعت للضرورة، فيقتصر فيها على قدر الضرورة، وكان من حقه سؤالهم قبل الإلقاء.

## فائدة:

كل فعل يأتي به في حال الشك احتياطاً فيظهر الاحتياج إليه، فإنه من هذا الباب حتى في العبادات، كالطهارات، والصلوات. وقد ظهر أثر هذا في صائم آخر شعبان، والمتروك في نية الزكاة، بل والمتروك في آخر شعبان وحكم بإجزائه.

## قاعدة (١١٤)

ذكر الشاهد السبب في الشهادة قد يكون معتبراً، كما في صورة الترجيح، وقد يكون فعله وتركه سواء، كما في صور كثيرة.

وقيل: قد يكون ذكر السبب قادحاً في الشهادة، كما لو قال: «أعتقد أن هذا ملكه للاستصحاب» وإن كان في الحقيقة مستنداً إلى الاستصحاب<sup>١</sup>، وكذا لو صرح بأن هذا ملكه علمته بالاستفاضة.

وهذا ضعيف؛ لأنَّ الشرع جعل الاستفاضة من أسباب التحمل فكيف يضر ذكرها؟! وإنما ضرر ذكر الاستصحاب إن قلنا به؛ لأنه يؤذن بشكه في البقاء، وأهمل ذكره وأتى بصورة الجزم زال الوهم. ولو قيل بعدم الضرر أيضاً كان قوياً.

١، قاله بعض الشافعية، راجع الوجيز، ج ٢، ص ٢٦٥ وفيه «بني قبوله خلاف»؛ والفروق، ج ٤، ص ٧٣ باختلاف في التصيرات.



وكذا الكلام لو قال هو منك لأني رأيت يده عليه، أو رأيت يده يتصرف فيه بغير مانع.

وغاية ما يقال، إنَّ الشاهد ليس له وظيفة ترتيب المسببات على الأسباب إنما يشهد بما يعلم، وإنَّما ذلك وظيفة الحكم.

قلنا إذا كان الترتيب شرعاً وحكماً لشاهد فقد حكى صورة الواقعة، فكيف ترد الشهادة بما هو مستند لها في الحقيقة؟! <sup>١</sup>

مسألة: لو شاهد ماء الغير يجري على سطح آحر أو في ساحتها مدة طويلة بغير منازعة فهل للشاهد الشهادة بالاستحقاق؟ الظاهر لا، صرح بذلك أو لا. وقال بعض العامة: يجوز كونه سبباً للتحمل<sup>١</sup>، ولو صرح به رُدَّتْ شهادته، وهو من النمط الأول وربما رجحوا هذا المآخذ بأنَّ شاهد الرضاع لا يكفي قوله «شاهدته ممتصاً<sup>٢</sup> للثدي، يترك شفته، ثم حلقومه» وإن كان مسدداً للشهادة بالرضاع ذلك

قلنا وما المانع من صحة هذه الشهادة على هذا الوجه وليس التراجع إلا فيها؟ والحق الصريح أنَّ الشاهد إذا ذكر سبباً واقتصر عليه لم تسمع شهادته؛ لأنَّ هذه الأسباب إنما تصحُّ الشهادة بها إذا قارب الشاهد القطع ولم يتعرض الشاهد له هنا، وإن ذكر السبب وقال: «أنا أشهد» بصورة القطع لم يضرَّ ذكر السبب، وكذا لو صرح وقال: «مستند شهادتي السبب لمعين الذي حصل لي منه القطع» أو «الذي تجوز الشهادة به» وكان من أهل المعرفة، فإنه تسمع الشهادة في صورتين.

### قاعدة<sup>٣</sup> (١١٥)

لو قال لزوجاته: «أبتكن حاضت قصواحياتها علي كظهر أمي» فقالت إحداهن: «حضت» وصدقها وقع الطهار بالنسبة إليه.

١ ذكر الغرالي في الوجيز، ج ٢، ص ٢٦٥ عبارة قريبة منه ولم يشر على قائله غير ما ذكره.

٢ في «هـ»: «ملتصماً».

٣ كذا في «ك، ن»، وفي سائر النسخ «فائدة».

ويشكل بأن قولها لا يقبل في حقهن، وإحلافها غير ممكن، وقطع الزوج بذلك نادر، ولهذا لو صرح بالمستند وقال: «لم أعم حيضها إلا بقولها» عُدَّ مخطئاً إلا مع قرينة الحال المفيدة للعلم.

ولعل الأقرب أنه إن أخبر بعلم<sup>١</sup> صدقها بالتقارن وقع الظهار، وإن أطلق أمكن ذلك أيضاً؛ لأصالة الصدق في إخبار المسلم، ولأنه قد در على إنشاء الظهار الآن، فيقبل إقراره.

### قاعدة (١١٦)

لا نظر في باب الدعاوي إلى حال المدعي أو المنكر، ولا في الأمور الشرعية كلها إلا إلى الممكن وإن كان الظاهر بعلاقته

فاستبعاد بعض العامة صحة الدعوى على القاضي المرتفع من الكناس «أنه أسأجر القاضي لكنس مرحاضه»<sup>٢</sup> بعيداً لإمكانه، وحمله على دعوى الفاضب قيمه العبد درهماً أو قيمة الفرس حتى يرضى.

ولو فتحنا باب العرف لسمع دعوى القاضي على الكناس استنجاره على الكنس بغير بيّنة؛ لأنه معتاد غالباً، ولسمعنا دعوى لبرّ النقي على المشهور بالفص، وأخذ الأموال، وإنكاره أنه غصب منه شيئاً ولم يحذف المنكر ولرددنا دعوى الفاجر الشقي على النقي المشهور بالأمانة والصدق، وكل ذلك لم يثبت، بل يحسم التنازع بطرد قاعدة الباب في الدعاوي؛ حذراً من لاضطراب، إذ لكل أحد أن يدعي الأمانة في نفسه، والفحور على خصمه.

ولو أتت بولد لستة أشهر لحق وإن كان نادراً، وكذا السنة على الأقرب؛ لأصالة عدم الزنى والوطء بالشبهة، وتشوّق الشارع إلى السر، ودرء الحدود، فغلب الأصل على الظاهر.

١ في «أ. ث. م.» «بعلمه».

٢. قاله ابن عبدالسلام في قواعد الأحكام في مصالح الأناس، ص ١٢٨٠، والشيخ محمد علي في تهذيب الفروق.

المطبوع في هامش الفروق، ج ٤، ص ١٢٨.

ومنه: تفسير المال العظيم وشبهه بأقل ما يتموّل<sup>١</sup> وإن كان خلاف الظاهر؛ لأنّ العظمة والجلالة وأمثالهما من الأمور الإضافيّة تختلف باختلاف الإضافات بالنسبة إلى اليسار والفقر والزهد والرعية ونحو ذلك، فلما تعذر الضبط عرفاً حمل على ما يقتضيه لفظه وهو أقلّ محتملاته بالنسبة إلى ما دونه، أو حمل العظيم على المعنى - أي أنّه حلال أو خالص من شبهة - وإن كان ذلك مخالفاً للظاهر.

#### فائدة:

لو قال له «أنت أزنّي الناس» أو «أرني من فلان» فلا حدّ على القائل حتّى يقول: «في الناس زناة وأنت أزنّي زنااتهم» أو «فلان زانٍ وأنت أزنّي منه» وهذا أيضاً خلاف الظاهر؛ لأنّ الظاهر من قولهم: «هو أعلم الناس» أنّه أعلم علمائهم و«أشجع الناس» أنّه أشجع شجعانهم، ولكنّ هذا مجاز عرفي لا يعارض مقتضى الحقيقة اللغويّة، وهي لا تستدعي تحقّق المشاركة بين المفضل والمفضل عليه، ويستقدير التعارض بتساويان، فيصير اللفظ به كالجملة، ولا دلالة في الألفاظ المجعّلة على شيء بعينه.

### وهاهنا قواعد متعلّقة بالمناكحات

وهي أربع عشرة قاعدة:

#### [القاعدة الأولى]

الشبهة أمانة تفيد ظناً يترتب عليه الإقدام على ما يخالف في نفس الأمر.

والكلام هنا في وطء الشبهة وهي تتنوع ثلاثة أنواع:

الأول: بالنسبة إلى الفاعل، كما لو وجد امرأة في فراشه فظنّها زوجته أو أمته، أو

١. في «ح، ك، م»: «ما يتموّل».

تزوج امرأة فظهرت محرمة عليه.

والثاني: بالنسبة إلى القابل بأن يكون للوطى فيها ملك أو شبهة ملك، كالأمة المشتركة، وأمة مكاتبه أو ولده.

والثالث: بالنسبة إلى مأخذ الحكم بأن يكون مختلفاً فيه، كالمخلوقة من الزنى. وزاد بعضهم: «أن يكون الخلاف فيه معتبراً<sup>١</sup>»، فقول عطاء بإباحة إغارة الإماء للوط<sup>٢</sup> يمكن أن لا يكون شبهة. والحق أنه شبهة لمن يمكن في حقه توهم ذلك. ويرتّب على الشبهة أحكام خمسة:

الأول: سقوط الحدّ عن اشتبه عليه منهما دون الآخر، وشبهة الملك يشترط فيها توهم الحلّ، وإلا حدّ بقدر نصيب صاحبه.

الثاني: النسب، وبلحق بالجاهل منهما دون العالم. وإن جهلا ألحق بهما.

الثالث: العدة وهي واجبة مع جهل الواطن؛ صيانةً لعائه عن الاختلاط، ومع علمهما فلا عدة، ومع جهلها خاصةً نظر.

وفقط العامة بأن لا عدة إلا مع الشبهة على الواطن

الرابع: المهر، وهو معتبر بالشبهة على المرأة، فلو لم يشتبه عليها، فلا مهر ولو كان الزوج مشتبهاً عليه.

الخامس: حرمة المصاهرة، وهي ثابتة لكل واحد من الرجل والمرأة مع اتصافهما بالشبهة بالنسبة إلى قرابة الآخر. وقد توقّف فيه بعض الأصحاب<sup>٣</sup>. ولو اختصّت الشبهة بأحدهما ففضيّة الدليل ثبوت الحرمة بالنسبة إليه، فتحرم عليه أمها وبناتها، وتحرم على أبيه وابنه لو كان الرجل ذا شبهة، ولا يحرم حينئذ أبوه ولا ابنه بالنسبة إليها، ولو انعكس انعكس، ويمكن عموم التحريم من الجانبين.

فرع: وطء الشبهة وإن نشر الحرمة فلا بعيد المحرمية؛ لترتبها على النكاح

١. أضافه ابن عبدالسلام في قواعد الأحكام في مصالح الأناس، ص ٣٠٦.

٢. حكاه عنه ابن عبدالسلام في قواعد الأحكام في مصالح الأناس، ص ٣٠٦.

٣. راجع السرائر، ج ٢، ص ٥٢٩ - ٥٣٠؛ إذ توقّف فيه ابن ديس كما أشار إليه العلامة في مختلف الشبهة، ج ٧،

ص ٦٣، المسألة ١٩.

الصحيح؛ لمسيس الحاجة إلى الاختلاط والمداخلة، وذلك منتفٍ في وطء الشبهة، فليس له الخلوة بأُم الموطوءة بالشبهة ولا ابنتها.

### [القاعدة الثانية]

كل عضو يحرم النظر إليه يحرم منه ولا ينعكس، فإن وجه الأجنبية يجوز النظر إليه مرةً ويحرم منه.

وقد يجوز للمس إجماعاً ويكره النظر وهو الفرج من الزوجة أو المملوكة، وحرم النظر هنا بعض العامة<sup>١</sup>.

أما النظر إلى المحارم، فلا شك فيه، وكذا يجوز للمس عندنا بغير شهوة، قاله بعض الأفاضل<sup>٢</sup>، وحرمه بعض العامة<sup>٣</sup>، لا في مثل الرأس وغيره متاً ليس بعورة، فحرم عندهم من بطن الأم وساقها وقدمها، وتقبيل وجهها<sup>٤</sup>.

### [القاعدة الثالثة]

ينقسم النكاح بحسب الناكح بانقسام الأحكام الخمسة:

فالواجب عند التوقان وخوف الوقوع في الحرام.

والمستحب إذا فقد الشرط الثاني مع القدرة على النفقة والمهر، أو مع العجز وتوقان النفس.

ومكروه وهو عند عدم التوقان والطول وربما قيل: «لا يكره»، والزيادة على الواحدة عند الشيخ<sup>٥</sup>.

وحرام وهو الزيادة على الأربع وشبهه بالنسبة إلى الحرائر والإماء والأحرار والعبيد.

١. ذكره الشرازي في المذهب، ج ٢، ص ١٤٥ والموذي في روضة الطالبين، ج ٦، ص ٢١.

٢. قال به العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٥٧٥ (الطبعة الحجرية).

٣. روضة الطالبين، ج ٦، ص ٢٢.

٤. راجع روضة الطالبين، ج ٦، ص ٢٢.

٥. المبسوط، ج ٤، ص ١٦٠؛ وج ٦، ص ٤ قال المستحب الاكتفاء بواحدة.

ومباح وهو ما عداه.

وكذا ينقسم بحسب المنكوحة إلى الخمسة:

الأول: حرام، وأقسامه خمسة:

حرام عيناً، وهي الأربع عشرة المذكورة في الكتاب<sup>١</sup> وهي ترجع إلى التحريم بالنسب، والمصاهرة، والرضاع.

وحرام جمعاً مطلقاً، وهو بين الأختين.

وحرام جمعاً إلا مع الإذن، كبين العمة والخالة وبنت الأخ وبنت الأخت، وبين الحرّة والأمة.

وحرام بحسب العارض، كالشغار، ونكاح المعتدة، والمُخرّمة، والوثنيّة، والمرتدة، والملاعة، والكتائبة بالدوام وشبهه.

وحرام بالاشتباه، كاختلاط محرم له بنساء محصورات.

الثاني: مكروه، وهو نكاح العقيم، وفي الأوقات المكروهة، ونكاح المسحّل، والخطبة على خطبة المحاب.

الثالث: مستحب، وهو النكاح في الأقارب لما فيه من الجمع بين الصلة وفضيلة النكاح. وقيل: يستحب التباعد<sup>٢</sup> للخير<sup>٣</sup>.

الرابع: واجب وهو متصوّر في الوطء في أماكن، كوطء المظاهر والمؤلى، وبعد أربعة أشهر مطلقاً. وقد يكون في الأمة، ولروجة إذا غلب ظنه على وقوع الفاحشة لولاه.

وأما في العقد بحسب المحلّ، فتصوّره بعيد إلا أن يعلم وقوع الزنى من أجنبيّة ويعلم أنّه لو تزوّجها متعةً منعها ولا ضرر فيه، فيمكن وجوبه كفايةً عند قيام غيره مقامه، وعيناً عند عدم غيره.

الخامس: مباح وهو ما عدا ذلك

١ النساء (٤) ٢٢-٢٤.

٢. قاله الفنزالي في الوجيز، ج ٢، ص ٦.

٣. إتحاف السادة المتّقين، ج ٨، ص ٢٤٩ ولم يثر عليه في غيره.

## [القاعدة الرابعة]

يحرم وطء الزوجة مع بقاء الزوجية بأمور:

الحيض، والمفاس، والصوم الواجب،<sup>١</sup> لمتعين أو مطلقاً على احتمال، والإحرام، والاعتكاف الواجب، والإيلاء، والمطهر قبل التكفير، والمدة عن وطء الشبهة، والمفضاة قبل التسع. وقيل: تخرج من حبله<sup>٢</sup>. ولو برئت قيل: حلت<sup>٣</sup>. والعاجزة عن احتمال الوطء لمرض أو صغر أو عبالة وعد تصيق وقت الصلاة الواجبة، وبعد الاشتغال بها قبل الفراغ<sup>٤</sup> قيل: وفي ليلة غيرها<sup>٥</sup>

وفيما إذا امتنعت من تسليم نفسها لأجل بصدق، وفي المساجد، وبحضور الناس ولقائل أن يقول: قد عذفي الواجب وطء المؤلي والمظاهر، فكيف عذفي الحرام؟ قلت: أما في المظاهر، فالأمر طاهر؛ لاختلاف الاعسار، فإنه حرام قبل التكفير، وأحب بعده.

وأما في المؤلي، فيوصف بالحرمة من حيث اليمين المقتضية لتحريمه، ويوصف بالوجوب من حيث حق الروجة، وتحبر الحرمة بالكفارة، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ قَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>٦</sup>

## [القاعدة الخامسة]

تترتب على البكارة والشيوبة أحكام: كالولاية، وكاستحياب تزويج البكر، والاكتفاء منها بالسكوت عند عرص النكاح عليها، والوصية بجارية بكر، والوكالة

١ قاله ابن حمزة في الوسيلة، ص ٢٩٢، والعلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٣، ص ٤٦٧-٤٦٨، المسألة ٥٠٣.

٢ قاله الشيخ في المبسوط، ج ٤، ص ٣٦٨، وابن البراج في جواهر الفقه، ص ١٧٤، المسألة ٦١٩.

٣ «قبل الفراغ» زيادة من «أ».

٤ قال به العلاني على ما حكاه عبد السيوطي في الأشبه، وانظر، ص ٢٧٢.

٥ البقرة (٢): ٢٢٦.

في شراء بكر، والفرقة في تخصيص القسم بثلاث وسبع، واشتراط البكارة أو الثيبوبة في العقد.

وتطلق الثيبوبة أيضاً على الإحصان لمعتبر في الرجم.

وتزول البكارة أو تحصل الثيبوبة بأوطء، والجنابة، والطفرة، والوثبة، والمرض، وقد تزول بالتعنيس<sup>١</sup>.

ولا ريب في ترتب زوال أكثر أحكام البكارة على مطلق الثيبوبة.

ونص الأصحاب على أن العبرة في لصغيرة بالصغر لا بالبكارة، سواء زالت بجماع أو غيره.

وهل يزول الضمان بزوالها بغير الجماع، وكذا قصرها على ثلاث في ابتداء الدخول بها؟ احتمال، وبعض العامة يرى أن الذاهبة بكارتها بغير الجماع لا تدخل تحت البكر ولا الثيب<sup>٢</sup>.

### [- القاعدة السادسة -]

ينتصف المهر بالفرقة قبل الدخول من الزوج بطلاق أو ارتداد أو إسلام مع التسمية، ولا ينتصف بالفسخ من قبل المرأة إلا في العنة، وفي إسلامها قبله على رواية؛ لأن الإسلام لم يزد لها إلا عزاً<sup>٣</sup> وهي محسنة بتعجيل الإسلام، والإساءة منسوبة إليه؛ إذ كان من حقه سبقتها إلى ذلك، وهو قول من قولني بعض العامة<sup>٤</sup>.

وقضية الأصل تقتضي عدم المهر بالفسخ قبل الدخول مطلقاً؛ لأن فيه تراؤ العوضين سليمين، فكما يرجع بعضها إليها سالماً فليرجع إليه صداقه سالماً، ولكن

١. عن الجارية تنفس: إذا طال مكثها في سرل أهدى بعد إدراكها حتى خرجت من عداد الأبقار. راجع

الصحيح، ج ٢، ص ٩٥٣، ص ٤.

٢. راجع المغني والشرح الكبير، ج ٧، ص ٣٨٨، المسألة ٩-١٥٢: وروضة الطالبين، ج ٦، ص ٤٨.

٣. الكافي، ج ٥، ص ٤٣٦، باب بكاح أهل الذمة والمشركون يسم بعضهم ولا يسم بعض، ح ٦: تهذيب الأحكام

ج ٨، ص ٩٢، ح ٣١٥.

٤. حكاه ابن رجب عن أحمد بن حنبل في التلواعد الفقهية، ص ٣٦٠.



خولف في هذا بالطلاق؛ جبراً لما حصل لها من الكسر بما لا مدخل لها فيه، وأُجري مجراه ما عددناه.

وأما العنة، فلأنّ غالب الفسخ يكون بعد اصّلاعه على ظاهرها وباطنها، واختلاطه بها احتلاط الأزواج فجبر ذلك بالنصف وقد قال الشيخ علي بن بابويه عليه السلام في الخصي إذا دلّس نفسه يفرّق بينهما ويوجع ظهره، وعيه نصف الصداق ولا عنة<sup>١</sup>. وتبعه ابنه في المقتع<sup>٢</sup>.

ولو اشترى أحد الزوجين الآخر فالظاهر عدم التنصيف، إمّا إذا اشترته فلصدور الفسخ منها، وإمّا إذا اشتراها فللمساعدة المالك الذي هو مستحقّ للمهر، وللماض عليه السلام احتمال في ثبوت نصف المهر في شرائها له<sup>٣</sup>، ويلزمه بطريق أولى ثبوته في شرائه لها.

ولو زوج الكتابي بنته الصغيرة من كتابي وأسلم أحد أبويها قبل الدخول فالأقرب السقوط، تنزيلاً لعن الولي (منزلة فعلها) ويحصل التنصيف؛ إذ لا صم لها وعلى الرواية السابعة<sup>٤</sup> لا إشكال في التنصيف.

### [الدعدة] السابعة

يجب المهر المسمّى بدخول الزوج في قبل أو الدبر وإن كان خصياً إذا كان النكاح صحيحاً.

ومهر المثل يجب في مواضع:

في مفوضة البضع أو المهر مع الدخول وموت الحاكم، ولو كان قد حكم أو فرض في مفوضة البضع وجب<sup>٥</sup>، وفي مفوضة المهر إذا مات الحاكم قبل الدخول.

١. حكاه عنه ابن سعيد الحلبي في نزهة الباطر في الأنبياء وبعثاته، ص ١٠٣.

٢. المقتع، ص ٣١٣ وقال: تأخذ منه صداقها.

٣. راجع قواعد الأحكام، ج ٣، ص ٥٤ - ٥٥.

٤. تقدّم في ص ٢٣٩، الرقم ٣.

٥. في «ث، د، هـ» «وجبا» بدل «وجب».

على قول<sup>١</sup>، وفي اختلافهما في تعيين المهر إذا تحالفا، وفي ظهور الصداق مسعياً فيفسخ للعيب، ويحتمل وجوب مثله أو قيمته صحيحاً، ولو أخذت الأرض جواز، وفي تلف الصداق المعين قبل القبض ولا يعلم قدره، وفي الصداق الفاسد، وله أسباب:

الأول: الجهالة، كعبد مبهم أو ثوب.

الثاني: عدم قبوله الملك، كالحر والخمر والغنزير.

الثالث: أن يكون مفضوياً مع العلم بالعصب، ولو جهلاً فمثله أو قيمته، ويحتمل مهر المثل أيضاً.

الرابع: أن يشترط شروطاً غير مشروعة؛ فإن ذلك يؤثر في فسخ الصداق والرجوع إلى مهر المثل.

الحامس: أن يتضمن ثبوته نفيه، كما إذا أولد أمة في غير ملكه بركاح أو شبهة ولداً، ثم اشتراها، ثم زوّج<sup>٢</sup> ابنه منها امرأة وأصدقها أمة فيفسد المهر؛ لأنه يتضمن دخول أمة في ملكه، فتعتق عليه، فلا تكون صداقاً.

السادس: العقد على المولية بدون مهر المثل.

السابع: أن يعقد لابه الصغير بزيادة على مهر المثل، إلا أن تقول بضمن الأب الزائد. ويشكل أيضاً بأنه يدخل في ملك الابن فليس للأب التبرع به.

الثامن: مخالفة الأمر، فيزيد عما أذن له الزوج أو ينقص عما أذنت له الزوجة. ويحتمل في الأول ثبوت الخيار للزوج في الفسخ، لا بمعنى خيار من عقد له الفضولي.

وتظهر الفائدة: لو سكنت؛ فإنه يبطل خياره ويلزم العقد، بخلاف عقد الفضولي، فإنه يشترط في اللزوم تلفظه بالإجازة.

التاسع: أن يأذن الولي للمسعيه، فيزيد على مهر المثل ويدخل بها؛ فإنه يجب مهر

١. قاله العلامة في قواعد الأحكام، ج ٣، ص ٨٢.

٢. كذا في «د»، «و»، وفي سائر النسخ «تزوج».

المثل، سواء قلنا بصحة الكاح أو فساد

العاشر. مخالفة الشرط في الصداق كالعقد على ثوب على أنه يساوي مائة فظهر  
يساوي خمسين، ويحتمل الرجوع إلى ما طن.

الحادي عشر: شرط الخيار في الصديق، فيتخير الفسخ فيه، وهذا يمكن أن  
لا يعدّ صداقاً فاسداً.

الثاني عشر: لو عقد الذميان على فاسد وترافعا بعد الإسلام وقبل التقابض، فإنه  
قيل بوجوب القيمة عندهم<sup>١</sup> ويحتمل مهر المثل، وكذا لو ترافعا ذميّين<sup>٢</sup> قبل القبض.  
الثالث عشر: لو قال: «زوّجتك أمتي على أن تزوّجني ابنتك» وتكون رقبة الأمة  
صداقاً للبنت، فإنه يصحّ العقدان؛ إذ لا تشريك فيما يرد عليه العقد، ويشتهر مهر  
المثل.

الرابع عشر: لو زوّح عبده بامرأة وجعل رقبته صداقاً لها - وقلنا بصحة الكاح -  
فإنه يفسد المستى ويجب مهر المثل أيضاً.

ويثبت أيضاً مهر المثل بوطء الشبهة، كما تقدّم ذكر أنواعه<sup>٣</sup>.  
ومنها: وطء المرتن بطن الإباحة، وبوطء الإكراه، وقيل: وبوطء الأمة البغي،  
وبوطء الأمة المشتراة فاسداً<sup>٤</sup>.

ويثبت فيما إذا أرضعت الكبيرة ضرّتها الصغيرة فإنّ النكاح يفسخ وتفرم  
الكبيرة للزوج ما غرمه للصغيرة من المهر كلّهُ أو نصفه، ولو لم يكن ستى شيئاً  
فمهر المثل، فيرجع بمهر المثل على المرضعة، ويحتمل ضمان المرضعة لها مهر  
المثل ابتداءً.

وكذا لو شهدا عليه بطلاق زوجته ثمّ رجعا قبل الدخول احتمل ضمانهما مهر

١. راجع شرائع الإسلام ج ٢، ص ٢٦٨؛ والمجموع شرح المهدّب، ج ١٦، ص ٣٢٢ و٣٣٤.

٢. كذا في النسخ، والصحيح: «لو ترافع ذميّان».

٣. تقدّم في ص ٢٢٤.

٤. قال به الشيرازي في المهدّب، ج ٢، ص ٨٠؛ والنووي في المجموع شرح المهدّب، ج ١٦، ص ٣٨٥ باختلاف  
في العبارة.

المثل، بل وبعد الدخول، وكذا لو شهدا برضايع محرّم ثم رجعا، وكذا بغيره من الأسباب المحرّمة ويرجعان.

وهنا صور مشكلة:

الأولى: إذا تداعى زوجيّها اثنان فصَدّقت أحدهما فلآخر إحلافها، فلو نكلت وحلف قيل: يغرمها مهر المثل<sup>١</sup>.

الثانية: لو ادّعى عليها بعد ترويجها بغيره<sup>٢</sup> أنّه راحع في العدة فأقرّت لم يقبل منها، وغرمت على احتمال.

الثالثة: لو ادّعت تسمية قدر وقال الروح «لا أعلم» وكان قد زوّجه وكيله أو قال: «أنسيّت» حلف على نفي العلم وبشيت مهر المثل. ويحتمل ما ادّعته؛ إذ لا معارض لها، وكذا لو ادّعت على الوارث وأجاب بنفي العلم.

الرابعة: لو تنازعا في قدره قيل يتقدّم قول الزوج<sup>٣</sup> وهو المشهور. وقيل: يتحالان<sup>٤</sup>، فمهر المثل. ولو كان دعواهما أزيدكم مهر المثل أمكن تقديم قوله، ويحتمل ثبوت مهر المثل.

وكذا لو نقصت دعواهما عنه أحتمل تقديم قولها، وأحتمل مهر المثل.

وهذه الأقسام ذكرها بعض الأصحاب<sup>٥</sup> والأصحّ فيها تقديم قول الزوج.

### فائدة:

الذي بيده عقدة النكاح عندنا هو الأب والجَدّ وقد يكون أيضاً السَيّد في مهر أمته، وليس هو الزوج؛ لأنّ العفو حقيقة في الإسقاط لا التزام ما سقط بالطلاق؛ إذ لا يسمّى ذلك عفواً؛ ولأنّ إقامة الظاهر مقام المضمر مع الاستثناء بالمضمر خلاف الأصل. ولو أريد الزوج لقيل: «أو يعفو عمّا ستحقّ لكم»؛ ولأنّ المفهوم من قولنا:

١. قاله الشيرازي في المهدب، ج ٢، ص ٥١.

٢. قاله الشيخ في المبسوط، ج ٤، ص ٣٠٠.

٣. نسبته الشيخ إلى قوم في المبسوط، ج ٤، ص ٣٠٠.

٤. ذكرها الشيخ في المبسوط، ج ٤، ص ٣٠٠.

«بيده كذا» تصرفه، والزوج لا يتصرف في عقد الكاح إنما كان تصرفه في الوطء، وإنما يتصرف في العقد الآن الولي.

فإن قلت: الزوج كان بيده عقدة النكاح حال العقد.

قلت: هذا معارض بالولي فإنه كان له ذلك فتهاترا وبقيت ولاية الولي الآن وثبوت يده خالية عن المعارض؛ ولأن لمستند إيهن العفو أولاً الرشيدات، فيجب ذكر غير الرشيدات لتستوفي القسمة؛ ولأن قوله تعالى: «إِلَّا أَنْ يَغْفُونَ»<sup>١</sup> استثناء من الإثبات فيكون نفياً، وحمله على الولي يقتضي ذلك، ففيه طرد لقاعدة الاستثناء، ولو حمل على الزوج لكان إثباتاً، فيستثنى من الإثبات إثبات، وهو خلاف القاعدة؛ ولأن قضية العطف الشريك. وعلى ما قلناه يشترك المعطوف والمعطوف عليه في النفي، ولو أريد الزوج لكان إثباتاً، فلا يقع الاشتراك.

فإن قلت: يعارض بما روي عن رسول الله ﷺ في ذلك<sup>٢</sup> بالصريح<sup>٣</sup>. وبأن قضية الأصل عدم تسلط الإنسان على مال غيره (بالغيره). وقلب الرواية لا تنهض حجة، لعدم كونهما من الصحاح، مع إمكان الحمل على أن للزوج أن يفعل ذلك، لا أنه يكون تفسيراً للآية، والمال هنا وإن دخل على الزوجة بفواته نقص إلا أنه معرض لترغيب الزوج أو غيره في تزويجها، فيجبر ذلك النقص ويزيد عليه<sup>٤</sup>.

### [القاعدة الثامنة]

لا يمكن عراء وطء مباح عن مهر إلا في تزويج عبده بأمره، فلو أعتقها فوجهان إن كان قبل الدخول، وإن كان بعده فقد وجب المهر بالعتق.

١. زيادة من «أ، ح».

٢. البقرة (٢) ٢٣٧.

٣. سنن الدار لطفي، ج ٣، ص ٢١٩، ح ١٦٧/٣٧٠١.

٤. في «ح، ك، هـ» بالصريح.

٥. لاحظ الفروق، ح ٣، ص ١٣٨ - ١٣٩.

قيل: وفيما إذا فوّضت بضعها وهما حريّان ويعتقدان ذلك نكاحاً ثمّ أسلما بعد المسيس أو قبله<sup>١</sup>؛ لأنّه قد سبق استحقاق وطء بلا مهر.

ولو تزوّجت السفية بغير إذن وليّه جاهلة ودخل بها، فإنّه قيل: «لا مهر لها»<sup>٢</sup>، والأصحّ الوجوب. نعم، لو كانت عالمة سقط على الأقرب، وحينئذٍ يتصور أن يكون مباحاً بالنسبة إليه إذا كان جاهلاً.

ويطرد هذا في كلّ موضع تكون الشبهة من جانب الواطئ مع علمها، ويحتمل في السفية وجوب مهر مثلها؛ لاستناده إلى عقد ويؤخذ منه إمّا في الحال أو بعد فكّ العجز؛ لأنّه كالجنابة، ويحتمل وجوب أقلّ متمول.

تنبيه: هل يسقط المهر بعد وجوبه في تزويج رقيق مالِك، أو لم يمسّه الوجوب؟ الأقرب الثاني؛ لامتناع أن يستحقّ على ماله مالاً. ولو صرح السيد بتفويض بضع أمته صحّ العقد. فلو اعتق قبل الدخول ثمّ دخل بها فعلى الأقرب لا شيء عليه، وعلى الآخر يجب؛ إذ يجب مهر المثل بالوطء في المفوضة لا بالعقد وهو حينئذٍ حرّ.

ويحتمل أن لا شيء، لأنّ التصريح باستعويض كالتصريح؛ إذ تزويج الأمة هما لا يكون إلّا خالياً عن مهر. وإذا قلنا: أنّ لعقد إباحة<sup>٣</sup> سقط هذا البحث.

فرع: لو زوّج رقيقه ثمّ باع الأمة قبل المسيس فأجاز المشتري العقد ففي وجوب مهر المثل هنا نظر، من استناده إلى العقد الذي لم يوجب مهرأ، وقد استحقّ الوطء بلا مهر، والأصل بقاء ما كان، ومن أنّ الإجازة كالعقد المستأنف. ويمكن بناؤه على أنّ الإجازة كاشفة أو جزء من السبب، فعلى الأوّل لا يجب شيء، وعلى الثاني يجب.

١. لم نعر على قائله

٢. نسبّه الشيخ إلى قوم في الميسوط، ج ٤، ص ٢٩٣ وقال «هذا أقوى» وإن قال قيل ذلك: إن دخل بها فلها مهر مثلها.

٣. بمعنى أنّ التزويج في رقيق مالِك ليس عس حقيقة تزويج، بل هو إباحة صرفة.

## [القاعدة التاسعة]

لا يجب بالوطء الواحد إلا مهر واحد، وربما فرض أزيد في صور:  
الأولى: لو وطئ أمة بشبهة وفي أثناء الوطء باعها المولى، فكان تمام الوطء  
في ملك المشتري الثاني، فيحتمل وجوب مهر واحد يقسم بينهما أو يختص به  
الأول، ويحتمل وجوب مهرين؛ لأن الوطء صادف الملكين، ولو انفرد ذلك القدر  
لاوجب مهراً كاملاً

أما لو وطئ في ملك أحدهما فترع في ملك الآخر فالظاهر أنه لا شيء للثاني؛  
لأنه لا يستوي وطناً. وعلى هذا يتصور تعدد المهور بتعدد الملك مع دوام الوطء.

الثانية: إذا قلنا بضمان منفعة البضع باعوات لو وطئ الأب روحه ابنه لشبهة فعله  
مهر لها، ومهر لابنه؛ لانفساخ الكاح.

الثالثة: إذا تزوج الأب بامرأة وابنه بامتهاء فصبقت امرأة كل منهما إلى الآخر  
خطأ ووطئها، انفسخ الكاحان، وعلى البادئ منهما مهر الموطوءة بالشبهة ونصف  
مهر لزوجه؛ لانفساخ عقدها قبل المسس بسبب من جهته، وعلى الآخر مهر  
للموطوءة

وهل يجب عليه شيء لزوجه التي سبق وطؤها من غير روجها؟ يحتمل  
وجوب نصفه؛ لأن الفرقه ليست من جهته في الحمله، فحينئذ يرجع به على البادئ  
فيغرم البادئ على هذا بوطء واحد مهراً ونصفي مهر.

الرابعة: لو تزوج امرأتين في عقدين ووطئ إحداهما ثم ظهر أن إحداهما أم  
الأخرى، وكان الوطء للمتأخرة في العقد، فإنه يجب لها مهر للمشبهة، ويجب  
للمتقدمة نصف المسمى؛ لأن الفسخ بسببه ولو سبق وطء السابقة في العقد فلا  
إشكال؛ لبطلان عقد الأخرى.

الخامسة: لو وطئ الصغيره أو اليائسه في حال الزوجية، وطلق حال الوطء

ولم يعقّب بالنزع وجب بوطء واحد لامرأة واحدة مهران، الأول المسمّى والثاني مهر المثل. ولو قدر أنّه عقد عقداً جديداً وجب مسميان، وهكذا. وقد ينازع في تسمية هذا الوطء واحداً، وفي صحّة الطلاق على هذه الحالة.

### [القاعدة] العاشرة

لا يسمع من المرأة دعوى عتّة الزوج في صور:  
الأولى: أن يكون صغيراً؛ إذ لا حكم لكلامه، ولا قطع ببقاء عتّته بعد بلوغه.  
الثانية: أن لا يكون مجنوناً؛ لمثل ما قلناه. ولأنّه قد يدّعي بعد الإفاقة الإصابة.  
الثالثة: الأمة لو تزوّج بها حرّاً؛ لأنّها لو سمعت لبطل النكاح؛ إذ من شرط صحّته خوف العنت على قول<sup>١</sup>.

### [القاعدة] الحادية عشرة

الأمّ أولى بالحضانة مدّة الرضاع في الذكر والأنثى؛ وقيل<sup>٢</sup>: سبع سنين في الأنثى<sup>٣</sup>. وقد يرجع غير الأمّ عليها في صور.  
الأولى: أن تكون ناقصة بكفر ولو ردّة أو رقية ولو متجدّدة بسببها أو إقرارها، وكذا لو كانت مبهضة، فالأب أولى.  
الثانية: أن تكون غير مأمونة مع كون الأب مأموناً.  
الثالثة: إذا تزوّجت.  
الرابعة: لو امتنعت الأمّ من الحضانة صار الأب أولى، ولو امتنعا معاً فالظاهر إجبار الأب.

الخامسة: لو سافر الأب قيل: له استصحاب الولد وتسقط حضانة الأمّ<sup>٤</sup>.

١. قاله الشيخ في المبوط، ج ٤، ص ٢١٤؛ والشيرازي، في المذهب، ج ٢، ص ٥٨.

٢. زيادة من «ج».

٣. قال به الشيخ، في النهاية، ص ٥٠٣-٥٠٤؛ والعلامة في مختلف الشريعة، ج ٧، ص ٣٠٧، المسألة ٢١٧.

٤. قاله الشيرازي في المذهب، ج ٢، ص ٢٢٠؛ والغزالي في الوحي، ج ٢، ص ١٢٣.



فرع: لو كان بها جذام أو برص وخيف العدوى أمكن كون الأب أولى؛ لقوله عليه السلام: «فَرَّ من المجدوم فرارك من الأسد»<sup>١</sup> وقوله عليه السلام: «لا يورد مريض على مصيغ»<sup>٢</sup>، ويحتمل بقاء حضانتها؛ لقوله عليه السلام: «لا عدوى ولا طيرة»<sup>٣</sup>.  
 ووجه الجمع بين الأخبار الحمل على أن ذلك لا يحصل بالطبع، كاعتقاد المعطلة والجاهلية وإن جاز أن الله تعالى يخلق ذلك المرض عند المخالطة.

### [القاعدة] الثانية عشرة

أسباب الفرقة في النكاح كثيرة، كطلاق، والخلع، والمبارأة، والفسخ لعيب أو تجدد إسلام، أو كفر، أو نعتد عتق الأمة، ولرصاص، والمصاهرة، والوطء لشبهة، وسبي الزوجين أو الزوج الصغير، واسترقاق الزوج الكبير، والإسلام على أكثر من أربع، أو على الأختين، وملك أحد الزوجين صاحبه، واللعان، وجهل سبق أحد المعدين في وجه، ويحمل المراجعة، وتوثن النصرانية تحت مسلم، أو تهودها، أو تنصر الوثنية أو تهودها، والتدليس، وفقد الزوج بعد البحث عنه<sup>٤</sup>، وإعساره بالنفقة في قول<sup>٥</sup>، والموت، والإقصاء على قول<sup>٦</sup>.

وكثير من هذه يستند بها الروجار وفي اللعان يحتاج إلى الحضور عند الحاكم أو المتحكم.

والظهار والإيلاء ليسا فرقة وإنما يؤديان إلى الطلاق بعد مرافعة الحاكم، وكذا في الإعسار بالنفقة يحتاج إلى الحاكم.

١. مسند أحمد، ج ٣، ص ١٩٠، ح ١٤٢٩.

٢. صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٧٤٣-١٧٤٤، ح ١٧٤٤/٢٢٢١ و١٠٥.

٣. صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٧٤٤، ح ١٧٤٤/٢٢٢٢ و١٠٧، ص ١٧٤٦، ح ١٧٤٦/٢٢٢٣ و١١٣.

٤. زيادة من «أ، ح».

٥. قاله القرافي في الفروق، ج ٣، ص ١٤٥؛ والعراني في الوجيز، ج ٢، ص ١١٨؛ والشيرازي في المهذب، ج ٢، ص ٢٠٩.

٦. قال به الشيخ في النهاية، ص ٤٨١؛ وابن حمزة في الوسيطة، ص ٢٩٢.

تنبيه: لا تلاقي بين الزوجين بعد بعض هذه لأسباب، كاللعان، والرضاع، ووطء الشبهة بالمحصنة<sup>١</sup>، وطلاق العدة إذا بكحها رحلان، وإلقضاء، وقد يتوقّف على تزويج غيره كفى التحليل.

### [القاعدة] الثالثة عشرة

ينقسم الطلاق إلى ما عدا المباح من الخمسة:  
فالواجب طلاق المؤلّي والمظاهر وإن كان لوجوب تخييراً.  
ومنه: طلاق الحَكَمين بإذن الزوجين إذا تعدّر الصلح.  
والمحرّم الطلاق البدعي.  
والمستحتم طلاق من خاف أن لا يقيما حدود الله، أو مع الريبة الظاهرة.  
والمكروه ما سوى ذلك ولا مباح فيه؛ لقول النبي ﷺ: «أنقض الحلال إلى الله الطلاق»<sup>٢</sup>

فرع: لو قسم بين الزوجات فلقاً حاءت توبة طلق صاحبتهما قبل بالتحريم<sup>٣</sup>؛ لأنّ فيه إسقاط حقّها.

### [القاعدة] الرابعة عشرة

ينقسم الطلاق إلى بائن، ورجعي، والبائن سنة والرجعي ما عداه.  
وضبطه بعضهم فقال: كلّ من طلق طلاقاً مستعقياً للعدة ولم يكن بعوض ولم يستوف عدد الطلاق، تثبت له الرجعة<sup>٤</sup> وهو يتم على وجوب العدة على الصغيرة واليائسة، وعلى عدمه؛ لأنّا إن قلنا بوجوبها فهو رجعي وإلا فهو بائن،

١ زيادة من «ح».

٢. سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٥٥، ح ٢١٧٨.

٣. قال به الشيخ في المبسوط، ج ٤، ص ٣٣٢.

٤. قاله الفرّابي في الوجيز، ج ٢، ص ١٧٤، والوسيط في المذهب، ج ٥، ص ٤٥٧.

فلا يكون مستعقبا للعدة.

وأورد عليه من طلق مخالعة ثم تزوجها في العدة ثم طلق قبل المسيس؛ فإنها تعود إلى العدة الأولى أو تستأنف مع أنه غير رجعي<sup>١</sup>. وكذا لو وطئها بشبهة فاعتدت، ثم تزوجها في العدة وفعل ما قلناه.

وأجيب بأن الطلاق في الموضعين لم يستعقب عدة، بل ترجع إلى عدتها الأولى<sup>٢</sup>. وهذا يتم إن لم نقل بالاستئناف، وإن قلنا به - مع بغيره - فيجواب بأن استعقابه العدة ليس بسبب الطلاق، بل هو مسبب عن الوطء السابق على هذا العقد. وأورد أيضاً من طلق الزوجة رجعية ثم عاشرها في العدة معاشرة الأزواج؛ فإنه لا تنقضي عدتها عند كثير من العامة ومع ذلك لا رجعة له ولو طلقها لحقها الطلاق. وهذا الحكم ضعيف؛ لأنه إن حصل منه في هذه المدة لمس أو تقبيل أو وطء فهو رجعة وإلا فلا عبرة بالمعاشرة.

وأورد على عكسه إذا تزوج امرأة وطلقها بعد المسيس فأنت بولد لأقل من ستة أشهر من حين العقد لم تنقض عدتها به، وله رجعتها بعد وضع الحمل<sup>٣</sup>. وهو واه؛ لأن الرجعة هنا ليست بعد العدة في طلاق رجعي، إذ وضع الحمل لا تنقضي به العدة هنا؛ لعدم تكونه منه، فالرجعة وافعة في العدة. وأورد أيضاً إذا وطئ امرأة بشبهة فحملت ثم تزوجها وأصابها ثم طلقها فوضعت حمل الشبهة، فإن عدة الشبهة قد انقضت وله الرجعة، وكذا لو وطئ أمته بالملك فحملت ثم أعتقها وتزوجها ثم وطئها فطلقها فوضعت حمل ملك اليمين ممن له العدة وله الرجعة بعد الوضع في الموضعين<sup>٤</sup>.

١. ذكره الشيخ في المبسوط، ج ٥، ص ١٢٥٠ والخلاف، ج ٥، ص ٦٦، المسألة ١٧؛ والعلامة في قواعد الأحكام، ج ٣، ص ١١٤٩ ومختلف الشيعة، ج ٧، ص ٥٠٤، المسألة ١٤٤.

٢. نسبته الشيخ إلى قوم في المبسوط، ج ٥، ص ١٢٥٠ والخلاف، ج ٥، ص ٦٦، المسألة ١٧؛ والعلامة في قواعد الأحكام، ج ٣، ص ١١٤٩ ومختلف الشيعة، ج ٧، ص ٥٠٤، المسألة ١٤٤ والقول به لمعتمد بن الحسن كما في المجموع شرح المذهب ج ١٨، ص ١٩٦.

٣. قاله الشيخ في المبسوط، ج ٥، ص ٢٧٠ و٢٧٢ باختلاف يسير.

٤. راجع المبسوط، ج ٥، ص ٢٧٠.

وأجيب بمنع الرجعة هنا، كيف؟ وهما داخلتان تحت قوله تعالى: «وَأُولَئِكَ الْأَحْصَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ»<sup>١</sup>.

## وهذه قواعد تتعلق بالقضاء

### قاعدة (١١٧)

#### في ضبط ما يحتاج إلى الحاكم

كل قضية وقع النزاع فيها بين اثنين فصاعد في إثبات شيء لأحدهم أو نفيه، أو كيفيته، وكل أمر مجمع على ثبوته وتعين الحق فيه، ولا يؤدي انتزاعه إلى فتنة بجوز انتزاعه من دون الحاكم، ولو لم يتعين حاز في كسورة المقاصدة.

ومن المرفوع إلى الحاكم كل أمر فيه اختلاف بين العلماء، كثبوت الشبهة مع الكثرة، أو احتيج فيه إلى التقويم كالأرش وتقدير السفقات، أو إلى ضرب المدة كالإيلاء والظهار، أو إلى الإلقاء كاللعان ولقصاص نفساً أو طرفاً، والحدود والتعزيرات مطلقاً، وقد يقبّد القصاص بخوب فتنه أو فساد، وحفظ مال الغياب، كالودائع واللقطات.

فائدة:

يجوز عزل الحاكم في مواضع:

الأول: إذا ارتاب به الإمام فإنه يعزله؛ لحصول حشية المفسدة مع بقائه.

الثاني: إذا وجد من هو أكمل منه؛ تقديماً للأصلح على المصلحة.

قال النبي ﷺ: «من ولي من أمور المسلمين شيئاً ثم لم يجتهد لهم وينصح

١. راجع المبسوط، ج ٥، ص ٢٧٠.

٢. الطلاق (٦٥) ٤.

لم يدخل الجنة معهم»<sup>١</sup>.

الثالث: مع كراهية الرعيّة له وانقيادهم إلى غيره وإن لم يكن أكمل إذا كان أهلاً؛ لأنّ نصبه لمصلحتهم، فكأنّما كان الصلاح أتمّ كان أولى.

ولا يجوز عزله لتولية الأنقص؛ لمنافاته للمصلحة. وهي جوازه بالمساوي وجهان: نعم، كما يتخير بينهما ابتداءً، ولا - وهو الأقرب - لما فيه من إدخال الفضاضة عليه بغير سبب. ولا يعارض بأنّ فيه نفعاً للمولى؛ لأنّ دفع الضرر أقدم من جذب النفع، وحفظ الموجود أولى من تحصيل المفقود. وأولى بالمنع جواز عزله اقتراحاً مع قطع النظر عن البديل؛ لأنّ ولايته ثبتت شرعاً، فلا تزول تشهياً

### قاعدة (١١٨)

يجوز للأحاد مع تعذر الحكم توليه أسرار المصرفات الحكمة على الأصح<sup>٢</sup>، كدفع ضرورة اليتيم؛ لمعوم: «وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى»<sup>٣</sup>. وقوله ﷺ: «وَاللّٰهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ»<sup>٤</sup>. وقوله ﷺ: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ»<sup>٥</sup>. وهل يجوز قبض الزكوات والأحماس من الممتنع وتفرقتها في أربابها، وكذا بقية وظائف الحكم غير ما يتعلّق بالدعاوي؟ فيه وجهان. ووجه الجواز ما ذكرناه؛ ولأنّه لو منع ذلك لفاتت مصالح صرف تلك الأموال وهي مطلوبة لله سبحانه. قال بعض متأخري العامة.

لا شك أنّ القيام بهذه المصالح أتمّ من ترك هذه الأموال بأيدي الظلمة يأكلونها بغير حقّها، ويصرفونها إلى غير مستحقّها؛ فإنّ توقّع إمام يصرف ذلك في وجهه، يحفظ المتمكّن تلك الأموال إلى حين تمكّنه من صرفها إليه وإن ينس من ذلك.

١. رواه مسلم في صحيحه، ج ١، ص ١٢٦، ح ١٤٢/٢٢٩ باختلاف يسير

٢. راجع قواعد الأحكام في مصالح الأناس، ابن عبد السلام، ص ٦٤

٣. لقمان (٥)، ٢.

٤. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٨٢، ح ٢٢٥

٥. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٩٧، ح ٥٢/١٠٠٥.

كما في هذا الزمان - تعين صرفه على الفور في مصارفه؛ لما في إيقاعه من  
التفريط، وحرمان مستحقه من تعجيل أخذه مع ميسر حاجتهم إليه<sup>١</sup>.  
ولو ظفر بأموال مفصولة حِفْظُهَا لأربابها حتى يصل إليهم، ومع اليأس يتصدق بها  
عنهم ويضمن<sup>٢</sup>. وعند العامة تصرف في المصالح العامة<sup>٣</sup>.

## قاعدة (١١٩)

### في تحقيق المدعي والمنكر

وفيه<sup>٤</sup> عبارات ملخصها يرجع إلى أن المدعي من يدعي خلاف الظاهر، أو الذي  
يخلى وسكوته، والمنكر بإزائه.

وقد يتفق في صور كثيرة اجتماع الدعوى والإنكار في كل من المتداعيين،  
وتتفق العبارتان في كثير من الصور، فمن ادعى على زيد ديناً أو عنناً، وقد يختلفان<sup>٥</sup>  
في صور:

منها: قول الزوج: «أسلمنا معاً قبل المسيس» وقالت المرأة: «على التعاقب فلا  
نكاح بيسا» فعلى الظاهر الزوج هو المدعي؛ لأنه يخالفه وإلا فهي المدعية؛ لأنها لو  
سكتت تركت واستمر النكاح، بخلاف الزوج؛ فإنه لو سكت لم يترك؛ لأنه يحاول  
بسكوته استبقاء النكاح والنزاع واقع في الانقاساخ.  
ولو قال الزوج هنا: «أسلمت قبلي فلا نكاح ولا مهر» وقالت: «أسلمنا معاً» أخذ  
الزوج بقوله في الفرقة، وأما المهر، فإن فسرنا بالظاهر فهي المدعية فيحلف الزوج،  
وإلا فهو المدعي فتحلف هي.

١. قاله ابن عبد السلام في قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ص ٦٤.

٢ و٣. راجع قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ابن عبد السلام، ص ٦٤.

٤. كذا في «ح»، وفي سائر النسخ: «فيها».

٥. في «ح»: «يتخالفان».

واعترض بتصديق الودعي في الرد وتلف مع أنه مخالف للظاهر<sup>١</sup>.  
وأحيب بأن هنا أصلاً وهو بقاء الأمانة. فإن المودع ائتمنه ثم ادعى عليه الخيانة.  
فيصير الودعي منكراً فيقدم قوله<sup>٢</sup>.  
ورتب الإصطخري من العامة على لظهور وإخفاء عدم سماع دعوى رجل من  
السفلة على عظيم القدر ما يبعد وقوعه. كما إذا ادعى الخسيس أنه أقرض مَلِكاً  
مالاً، أو نكح ابنته، أو استأجره لسياسة دوابه<sup>٣</sup>.  
ورده الأكثر بأن فيه تشويش انقواعد، فلا تعويل عليه. وقد مر مثله<sup>٤</sup>.

### قاعدة (١٢٠)

#### في تقسيم الدعوى

وهي تنقسم إلى الصحيحة والفاصلة والكاذبة والمجتملة، والرائدة والناقصة.  
والصحيحة إما دعوى استحقاق عين أو منفعة أو شيء في الدمة، وإما دعوى  
معارضة بما يضر بالمدعي ويطل دعواه ويدخل في دعوى الاستحقاق دعوى  
القصاص، والحد، والنكاح، والرد بالعيب.  
والفاصلة قد يعود الفساد إلى المدعي، كما إذا ادعى الكافر ابتداءً نكاح مسلمة،  
أو المسلم نكاح وثنية، وقد يعود الفساد إلى المدعى به، كدعوى الخمر والميتة  
ومالاً يتموّل، والأقرب قبول دعوى الكافر الحمر المحرمة. وقد يعود الفساد إلى  
سبب الدعوى، كدعوى الكافر شراء عبد مسلم أو مصحف.  
وأما الكاذبة، فكدعوى معاملة ميت أو جبايته بعد موته، أو ادعى وهو بمكة أنه

١. راجع الوجيز، القراني، ج ٢، ص ٢٥٧.

٢. راجع الوجيز، القراني، ج ٢، ص ٢٥٧.

٣. ذكره القراني في الفروق، ج ٤، ص ٨٢؛ والشبح معتمد علي في تهذيب الفروق، المطبوع مع الفروق، ج ٤،  
ص ١٢٨؛ وابن عبيد السلام في قواعد الأحكام في مصالح الأناس، ص ٢٨٠ من غير نسبة إليه.

٤. تقدم في ص ٢٢٢ وما بعدها، القاعدة ١١٦.

تزوج فلانة أمس بالكوفة.

وأما الدعوى المجهولة، فكقوله: «لي عليه شيء» وإن سمعنا الإقرار بالمجمل؛ لأن المدعى مقصر في حق نفسه، والمقر مقصر في حق غيره، فيطالب بالبيان. وقد تسمع الدعوى المجهولة في الوصية والإقرار له، وفرض المهر في المفوضة، وثواب الهبة المطلقة؛ لأن ذلك يمكن تقديره والمطلوب تقديره.

وأما الزائدة، فقد تكون الزيادة مفيدة، كقوله: «لي عليه مائة درهم من ثمن خمر»، وقد تكون لاغية، كقوله: «أشريت منه على أن لي أن يقيطني إذا استقلت»، وقد تكون مؤكدة، كقوله: «لي عليه مائة درهم من ثمن مبيع صفته كذا وكذا»، وقد تسمى التي قلها أيضاً مؤكدة، وتكون اللاغية، مثل قوله: «أشريت منه في الدكان الفلاني» أو «وعليه ثوب أبيض».

وأما الناقصة، فإما في الصفة، كقوله: «لي عده دابة» ولم يصفها، فيسأله الحاكم عن الصفة. ولو قال: «لي عليه ألف درهم» لم يعمل على غالب نقد البلد، كالبيع؛ لأن أسباب المعاملات لا تنحصر في ذلك البلد.

وأما ناقصة في الشرط، فكدعوى عقد النكاح من غير أن يذكر بلوغ النكاح ورشده أو صدوره عن وليه، فيستفصله الحاكم. ويكفي في دعوى المهر أو استحقاق إجراء الماء على سطح العير أو في ساحتها، تحديد ما منه وما فيه.

ويحتمل تقديره بالذراع أو الحد المعين، والشهادة به تابعة، بل أولى؛ لأن الشهادة أعلى شأنًا من الدعوى.

### قاعدة (١٢١)

كلما كان المدعى به حقاً فلا ريب في سماعه، وإن كان ينفع في الحق ففيه صور: الأولى، دعوى فسق الشهود أو كذبهم وعلم المدعى بذلك، والأقرب الحلف، فإن نكل حلف الخصم وبطلت الشهادة. أما دعوى فسق الحاكم فأبعد؛ لأنه يثير فساداً.



الثانية: دعوى الإقرار بالمدعى به، والحنف قوي.

الثالثة: دعوى إحلاف المدعى قبل هذه الدعوى، فإن قلنا به وقال المدعى: «قد أحلفني أنني لم أحلفه» لم تسمع؛ لأدائه لي عدم التناهي، وتضييع مجالس الحكام الرابعة: دعوى القاذف زني المذفوف.

الخامسة: قيل: لو قال للقاضي: «حكمت لي» فأنكر لم تسمع الدعوى، ولو توقفت انتظار ريثما<sup>١</sup> يتذكر، وليس له أن يأمره بالحكم، فلو قال للخصم: «أحلف على أنك لا تعلم أنه حكم لي» ففي السماع وجهان. ولا ريب في عدم سماع الدعوى على القاضي والشاهد بالكذب، لإبائه منصفهما عن ذلك، وأدائه إلى الفساد.

### قاعدة (١٢٢)

لا يحكم بالنكول على الأقوى إلا في عشرة<sup>٢</sup> مواضع:

الأول: دعوى المالك إيدال النصاب أو الإخراج أو عدم الحول، الأصح أنه مسموع بغير يمين<sup>٣</sup>. ولو قلنا باليمين فنكّل أخذ سنة الحق، فهو إما قضاء بالنكول، وإما قضاء عند النكول؛ لأن قصبة ملك لمصاب أداء الزكاة، فإذا لم يأت بحجته أخذت منه.

وقال بعضهم: إذا كان المستحقون محصورين وقلنا بتحريم النقل حلفوا وأخذت منه<sup>٤</sup>. وهو بعيد.

وقيل: عند نكوله يحبس حتى يقر أو يحلف<sup>٥</sup>.

١. ريثما: مقدار مهلة من الزمان. راجع لسائر العرب، ج ٢، ص ١٥٧، «ريت».

٢. تنص القواعد الفقهية، ص ٥٠٦ وفيه «إلا في مواضع» بدل «إلا في عشرة مواضع» ولعله الصحيح؛ لأن المصنف ذكر هنا أحد عشر موضعاً.

٣. القول للشيخ في المبسوط، ج ٨، ص ٢١٢ وأما القول غير الأصح أيضاً حكاه الشيخ عن بعض في ضمن المسألة.

٤. قاله الشريفي في مني المحتاج، ج ٤، ص ٤٧٩.

٥. قاله العراقي على وجه في الوجيز، ج ٢، ص ٢٦٢ ونسبه الشيخ إلى آخرين في المبسوط، ج ٨، ص ٢١٤.

وقيل: بل يخلّى<sup>١</sup>.

وقيل: إن كان بصورة المدعى، كقوله: «أخرجت» أو «بادلت» أخذت منه عند النكول، وإن كان بصورة المنكر، كقوله: «لم يخل الحول» أو «ما في يدي لمكاتبي» ترك<sup>٢</sup>.

الثاني: إذا وجد القاضي في تذكرة ميّت لا وارث له: «لي على فلان كذا» فادّعى به، فأنكر ونكل عن اليمين، ففيه الحكم، والحبس، والإعراض. وربما خفف الإعراض هنا؛ لأنّ اليمين هنا واجبة قطعاً.

ورجّح بعضهم القضاء بالنكول أو عنده في الأولى<sup>٣</sup> دون هذه؛ لأنّ هناك وجوباً محققاً ولم يظهر مستقط<sup>٤</sup>.

ومثل هذا: لو ادّعى الوصي أنّ الميّت أوصى للفقراء، فأنكر الوارث ونكل. الثالث: الذمي إذا ادّعى الإسلام قبل الحول وانتهمه العامل أو قال: «أسلمت بعد الحول» على القول بأنّ الجزية لا تسقط هنا فإنه يحلف. فلو نكل فالأوجه.

الرابع: إذا ادّعى الأسير استعجال الشعر بالدواء، وقلنا: الإثبات أمانة على البلوغ لا عينه قيل: «يحلف»<sup>٥</sup> فلو نكل لم يقتل، بل إمّا أن يحبس أو يطلق. والحلف هنا مشكل؛ لعدم ثبوت بلوغه، وهو الذي ذكره الأصحاب.

الخامس: لو ادّعى باطر الوقف أو المسجد ونكل المدّعى عليه، فيه الأوجه. وقيل: تردّ اليمين عليه<sup>٦</sup>، وليس بشيء؛ إذ لا يحلف لإثبات مال غيره.

١. ذكره العراقي على وجه في الوجيز، ج ٢، ص ٢٦٢ بقوله: «ويترك على وجه».

٢. قاله الشيخ في المبسوط، ج ٨، ص ٢١٢-٢١٣ والصلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٥، ص ١٨٢.

المسألة ٦٥٣٦ باختلاف في العبارة؛ والشريفي في مني المحتاج، ج ٤، ص ٤٧٩.

٣. أي في دعوى المالك لينال نصاب الزكاة أو الإخراج أو عدم الحول.

٤. راجع المبسوط، ج ٨، ص ٢١٢-٢١٤ ومني المحتاج، ج ٤، ص ٤٧٩.

٥. قاله العراقي في الوجيز، ج ٢، ص ٢٦١ وميد «فإنه» لم يحلف قتل»؛ وراجع أيضاً المبسوط، ج ٨، ص ٢١٤؛

والشريفي في مني المحتاج، ج ٤، ص ٤٧٦.

٦. راجع مني المحتاج، الشريفي، ج ٤، ص ٤٧٩؛ وبمبسوط، ج ٨، ص ٢١٤.

وقيل: إن كان ذلك بسبب بادره<sup>١</sup> بنفسه ردّت، وإن كان بإتلاف المدعى عليه لم تردّ<sup>٢</sup>. وهما ضعيفان.

السادس: إذا ادعى ولد المرتزق الاحتلام وطلب الرزق فالأقرب تصديقه من غير يمين، وإلا دار؛ ولأنّه إن كان كاذباً فكيف يحلف وهو صبي؟ وقيل: يحلف عند التهمة، فإن نكل لم يثبت في المرتزقة<sup>٣</sup>. وهذا الموضع ليس من القضاء بالنكول وإنما هو ترك الحكم؛ لعدم قيام حجة.

السابع: إذا نكل الزوج عن يمين الإصبة بعد العنة، ففي حلف المرأة وجه؛ لإمكان علمها بالقرائن، فإن لم نقل به قصي بالنكول. الثامن: لو قُتل من لا وارث له وهناك لوث أو لبس أحلف المنكر، فإن نكل فيه ما تقدّم<sup>٤</sup>.

الناسع: لو ادعت تقدّم الطلاق على الوضع وقال: «لا أدري» لم يقنع منه بذلك، بل إمّا أن يحلف يميناً جازمة، أو يسكل فتحلف هي، فإن نكلت فعلها العدة. ولبس قضاء بالنكول عند بعضهم<sup>٥</sup>؛ بل لأن الأصل بقاء النكاح وآثاره، فيعمل به حتى يثبت رافع. العاشر: لو نكل المقدوف عن اليمين على عدم الزنى قيل يقضى عليه بالنكول<sup>٦</sup>. وقيل بل تردّ اليمين<sup>٧</sup>، وهو وجه إن سمعنا بدعوى في الأصل: «إد النص أن لا يمين في حدّ»<sup>٨</sup>.

الحادي عشر: إذا ادعى الولي مالاً للمولى عليه فأنكر المدعى عليه ونكل عن اليمين أحتمل القضاء بالنكول وانتظار أهنية المدعى له.

١ في «أ، ت، م»: «بأشيرة».

٢ قاله الشريفي في معنى المحتاج، ج ٤، ص ٤٧٩.

٣ قال به القرابي في الوجيز، ج ٢، ص ٢٦١ و٢٦٢: الشريفي في معنى المحتاج، ج ٤، ص ٤٧٦ و٤٧٩.

٤. تقدّم في ص ٢٥٢.

٥ و٦. لم نشر عليه.

٧. قال به الشيخ في المبسوط، ج ٨، ص ٢١٦.

٨. دعائم الإسلام، ج ٢، ص ٤٦٦، ح ١٦٥٤.

## قاعدة (١٢٣)

البينة حمّة شرعيّة، والبحث فيها في مواضع:

الأول: إقامتها على تملك ما في يده للتسجيل والأقرب جوازه

الثاني: إقامتها بعد دعوى الخارج لدفع ليمين، يحتمل القبول؛ لأنّ اليمين مخوفة وفيها تهمة، وإقامة الودعي البينة على الرد والتلف وإن قبل قوله فيهما، ويحتمل عدمه؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «البينة على المدعي واليمين على من أنكر»<sup>١</sup> والتفصيل قاطع للشركة.

الثالث: إقامتها بعد إقامة الخارج بيّته وقبل تعديلها.

الرابع: إقامتها بعد تعديلها وقبل الحكم.

وهذان مهنيان على تقديم الداحل على الخارج أو بالعكس. وقيل: بتعارض البيّتين ويحكم للدخل بيده<sup>٢</sup>، فعلى هذا يحذف، ويحتمل وجوب الحلف وإن قضيا بالبيّنة، لتأكيدهما.

الخامس: إقامتها بعد القضاء للخارج وقبل التسليم، فالظاهر أنّها من باب بيّنة ذي اليد؛ لأنّها باقية حساً

السادس: إقامتها بعد الحكم والتسليم إلى الخارج فيحتمل السماع؛ لأنّ اليد إنّما أزيلت لعدم الحجّة، وهي قائمة الآن. ويحتمل عدمه؛ لأنّ القضاء لا ينقض إلاّ بقطعي ولأنّ الأول صار خارجاً. هذا إذا صرّحت بيّته بالملكيّة قبل القضاء، واعتذر بغيبته، أو غفلته عنها وشبهه. ولو شهدت مطلقة فهي بيّنة خارجة، فلو رجّحنا بالخروج احتمل الترجيح بها؛ لأنّ البيّنة لا توجب زوال الملك عتاً قبل الشهادة، واحتمل التصريح بالخروج؛ لاحتمال استمادها إلى اليد السابقة.

١. السنن الكبرى، البيهقي، ج ١٠، ص ٤٢٧، ح ٢١٢٠١.

٢. قاله القزالي في الوجيز، ج ٢، ص ٣٦٤ باختلاف في التعبير.

فتحصّلنا<sup>١</sup> منها على ثلاثة أوجه. إن صرّحت بالتقدّم فهي داخلة، وإن صرّحت بالتأخّر فهي خارجة، وإن أطلقت وقف لحكم.

### قاعدة (١٢٤)

اليمين إمّا على النفي وهي وظيفة السكر المشار إليها في الحديث<sup>٢</sup>. وإمّا على الإثبات وهي في اللعان إن جعلناه يميناً، والقسامة من المدّعي، ومع الشاهد الواحد في موضعه، واليمين المردودة على المدّعي بالردّ أو بالكول، ويمين الاستظهار، ولها موارد: الميث، والصبي، والمجنون، وغائب مع البيّنة

ومن صور الغيبة أن يدّعي المشتري أن غائباً معيّناً ياعه هذا وأقبضه الثمن ثمّ ظهر به عيب، وأنّه فسخ البيع، ويتم البيّنة على ذلك، ومن منع الحكم على الغائب يصبّ الحاكم له وكيلًا، ثمّ يحلفه بعد قيام البيّنة والمعسر يحلف مع بيّنته احتياطاً للعمال الخفي عن البيّنة. والأقرب توقّفها على استدعاء الخصم، كغيرها من الأيمان.

ولو ادّعى العين الوطء قبلاً، فأقامت بيّنة على البكارة، فقال: «لم أبالغ فعادت البكارة» حلفت على أنّها البكارة الأصلية، أو على عدم الإصابة وفسخت فإن نكلت حلف، وإن نكل قيل: لها الفسخ ويكون نكوله كحلفها<sup>٣</sup>. ويحتمل عدم الفسخ؛ لأنّه يضرب نكولها بنكوله والأصل بقاء لعصمة. ويمين دعوى المواطأة على القبالة.

وقيل: لو ادّعى الجاني شلل العضو، وأقام الآخر البيّنة على سلامته حلف معها أيضاً إذا كان باطناً، دفعاً لاحتمال خفي<sup>٤</sup>.

١. في «أ» كذا «تتخلّصنا».

٢. تقدّم في ص ٢٥٩، الهامش ١.

٣. ذكره ابن قدامة في المعني والشرح الكبير، ج ٧، ص ٦١٤-٦١٥، المسألة ٥٥٤٤.

٤. لم يشر عليه.

## قاعدة (١٢٥)

ليس بين شرعية الإحلاف وبين قبول الإقرار تلازم وإن كان غالباً؛ إذ يقبل إقرار الصبي بالبلوغ ولا يقبل يمينه؛ لأنه يؤدي إلى نفيه، ويقبل يمين المستحرج<sup>١</sup> في نفي العبودية، ولا يقبل إقراره بها بعد دعواه الحرية.

فإن قلت: طلب الإحلاف لتوقع الإقرار فإذا انتفى انتفى الإحلاف؛ لعدم فائدته. قلت: الغاية في الإحلاف أعم من ذلك؛ لأنه قد ينكل فيحلف المدعي على رقبته، فيغرم القيمة إن قلنا اليمين مردودة كالإقرار، وإن قلنا كالبيّنة ثبت رقبته.

والأصل فيه أن من فوت ماله أو غيره على آخر ثم رجع فإن كان متاً لا يستدرك - كالعتق، والقتل، والطلاق - غرم، وإن كان متاً يستدرك - كالإقرار بالعين، والشهادة بالملك - فالأقرب الغرم أيضاً للمحيلولة.

## قاعدة (١٢٦)

الحلف دائماً على القطع، وهو ينقسم إلى إثبات ونفي، وكلاهما إما من فعله أو فعل غيره، فالأقسام أربعة، يحلف على نفي لعلم في واحدة منها، وهي الحلف على نفي فعل غيره، والباقي على البت.

وهنا سؤال وهو أن النفي المحصور تجوز الشهادة به، كما لو شهد أنه باع فلاناً في ساعة كذا، وشهد آخراً بأن المشتري في تلك الساعة كان ساكناً، أو شهد<sup>٢</sup> أنه قتل فلاناً في وقت كذا، فشهد آخراً أنه كان في تلك الحالة ساكن الأعضاء

١. في «أ» «د»، «المخبره بدل «المستحرج» والمستحرج هو الذي يدعي الحرية على ما حكاه السيد الحكيم عن بعض الحواشي.

٢. في «أ»، «ت»، «ح»: «شهاد».

جميعها، أو أنه لم يكن عند المقتول في تلك الساعة، وصوره كثيرة، والشهادة إن لم تكن أبلغ من اليمين فلا أقل من المساواة.

وجوابه: إذا قدر أن النفي محصور يمكن العلم به التزمنا بحلف النافي لفعل غيره على البت أيضاً.

وهنا مسائل:

الأولى لو ادعى عليه جناية بهيمة وأنكر حلف على البت؛ لأن البهيمة لا ذمة لها، وضمان المالك لها ليس لمحرد فعلها، بل لتقصيره في حفظها وهو من أفعال نفسه.

الثانية: لو أنكر جناية عبده قيل - يحلف على نفي العلم جرياً على القاعدة<sup>١</sup>، وربما بني هذا على أن حناية العبد هل تتعلق بمحصن الرقبة، أو بها وبالذمة جمعاً، بمعنى أنه يتبع بها بعد العتق؟ فعلى الأول يحلف المولى على البت، كالبهيمة؛ لأنه يحاصم عن نفسه، وعلى الثاني - وهو ظاهر الأصحاب - يحلف على نفي العلم؛ لأن للعبد ذمة تتعلق بها الحقوق، والرقبة كالمرتبة بها.

الثالثة: لو ادعى عليه موت مورثه سمعت في موضع السماع، فلو أنكر حلف على نفي العلم إن ادعاء عليه، كما يحلف على نفي غصبه وإتلافه، ويحتمل الحلف على البت؛ لكثرة اطلاع الوارث على ذلك ويحتمل الفرق بين حضوره وعييته عند الموت المدعى به، والأصحاب على الأول.

الرابعة: لو قال المشتري من الوكيل: «أنت تعلم أن المالك<sup>٢</sup> أذن لك في تسليم المبيع قبل قبض الثمن» فالظاهر أنه يحلف على نفي العلم، ويحتمل حلفه على البت؛ لأنه يثبت لنفسه استحقاق ثبوت اليد على المبيع حتى قبض الثمن، ويضعف: بأن ذلك ثابت له بحكم اليد، فلا يحتاج إلى إثباته.

١. قاله العلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٥، ص ٧٠، الرقم ٦٥٠٩.

٢. في «م» ن، «البائع»، وفي «أ»؛ «البائع المالك».

الخامسة: لو ادعى البائع حدوث عجز عن تسليم المبيع وعلم المشتري به، قيل: يحلف المشتري على البت<sup>١</sup>؛ لأنه يمينه يستبقي وجوب تسليم المبيع إليه.

السادسة: لو مات عن ابن، فادعى آخر البتوة وعلم أخيه، فأنكر حلف على نفي العلم. وقيل: على البت<sup>٢</sup>؛ لأن الأخوة رابطة تجمع بينهما، فهو حالف على نفي فعل نفسه.

السابعة: لو أنكر أحد الزوجين الرضاع لمدعى به حلف على نفي العلم، فإن نكل حلف الآخر على البت، لأنها يمين مثبتة. وقيل: يحلف الزوج على البت بخلاف الزوجة<sup>٣</sup>.

والفرق: أن في يمين الزوج تصحى "د في الماضي وإثبات استباحته في المستقبل، فكانت على البت تغليطاً، ويمين الزوجة لبقاء حق ثبت بالعقد ظاهراً، فيقع فيه بنفي العلم

وهذا فرق ضعيف، ويمكن فيهما اعتبار البت؛ لأنه ينفى حرمة يدعيها المدعي، فيحلف على البت.

### قاعدة (١٢٧)

كل ما جازت الشهادة به جاز الحلف عليه وما لا فلا؛ لمعوم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾<sup>٤</sup>. وزعم بعضهم أن مجال اليمين أوسع<sup>٥</sup>؛ لأنها في الغالب مستندة إلى النفي للأصل فتعتضد به، فيجوز له الحلف على ما يراه بحفظ أبيه

١. راجع تذكرة الفقهاء، ج ١١، ص ٢٨٤، المسألة ٥٣٨ باختلاف يسير.

٢. ذكره النووي في المجموع شرح المهذب، ج ٢، ص ٣٣٠ ولم يذكر الحلف على البت أو على نفي العلم بل قال: القول قول الأخ مع يمينه.

٣. قال الغزالي في الوجيز، ج ٢، ص ١١٣ باختلاف في التعمير؛ والعلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٣، ص ٤٥٨، الرقم ٤٩٨٧.

٤. الإسراء (١٧) ٣٦.

٥. حكاه ابن قدامة عن القاضي في المغني والشرح الكبير، ج ١٢، ص ١٣، الرقم ٨٣٣٨.



في دفتره إذا غلب على ظنه، وكذا لو أخبره ثقه بقتل فلان أباه أو غصبه منه وإن لم تجز له الشهادة به. وهو مردود عندنا.

### قاعدة (١٢٨)

لا يجوز الحلف لإثبات مال الغير وختلف في مواضع:  
الأول: لو امتنع المعلن من الحلف مع شاهده<sup>١</sup> بدين له قيل: يحلف الغرماء<sup>٢</sup>.  
الثاني: لو مات مديون فقام له شاهد بدين فلورثة الحلف، فلو امتنعوا قيل:  
يحلف العريم<sup>٣</sup>.

ومنهم من فرق بأن نكول المعلن عن اليمين يورث ريبة ظاهرة؛ لأنه المستحق بالأصالة، وأما ورثة الميت فقد يخفى عليهم أحواله ويكون الغرماء مطلعين عليها.  
وأيضاً فزريم الميت في محل اليأس من كلف الميت، بخلاف غريم المعلن فإنه في مقام الرجاء<sup>٤</sup>.

الثالث: الصورتان بهما ولكن لا يشاهد هناك بل نكول الغريم ولو لم يدع المعلن ولا الوارث فالأقرب أن للغرماء الدعوى وإن لم يكن لهم الحلف

الرابع: لو أحبل الراهن الجارية وأدعى إذن المرتهن فنكل حلف الراهن، فإن نكل توجه إحلاف الأمة؛ لأن لها حقاً في الجملة.  
الخامس: لو أوصى لأم ولد بعد فوجد مقتولاً بعد الوفاة وهناك لوث حلف الورثة<sup>٥</sup>، فإن نكلوا ففي حلفها وجهان.

١. في «ك»، «م». «شهادة شاهده بدل شاهده».

٢. راجع المذهب، الشيرازي، ج ١، ص ٤٢٤ - ٤٢٥.

٣. سبه الشيرازي إلى الشاعية في المذهب، ج ١، ص ٤٢٤ - ٤٢٥؛ وهو خلاف القاعدة؛ وراجع الوجيز، الفرالي، ج ١، ص ٢٣٨؛ وج ٢، ص ٢٥٢، وفيهما «عنه قولاً».

٤. قاله الشيرازي في المذهب، ج ١، ص ٤٢٤ - ٤٢٥.

٥. في «ح»: «الوراث».

## قواعد الجنائيات

وهي تسع:

## [القاعدة الأولى]

ينقسم القتل بانقسام الأحكام الخمسة.

فالواجب، قتل الحرابي إذا لم يسلم، والذمي إذا لم يلتزم ولم يسلم، والمرتكب عن فطرة مطلقاً، وعن غيرها إذا أصر، والمحارب إذا لم يتب قبل القدرة عليه، وفي اشتراط قتله الغير خلاف<sup>١</sup>، والزاني المحض، والزاني بالإكراه، وبالمحارب، واللائط، وأصحاب الكهائر بعد التعزيرات، والتمرس إذا لم يمكن الفتح إلا بقتله وإن كانوا غير مستحقين لولا<sup>٢</sup>.

والحرام قتل المسلم بغير حق، والذمي والمعاهد، والمستأمن، ونساء أهل الحرب وصبيانهم إلا مع الضرورة، وقتل الأسير المأخوذ بعد انقضاء الحرب، والمكروه، قتل الغازي أباه.

والمستحب، قتل الصائل<sup>٣</sup> إذا كان الدفع أولى من الاستسلام عندهم، والأقرب وجوبه عندنا، ولو كان الدفاع عن بضع محرم، أو عن قتل مؤمن ظلماً، فهو واجب، والمباح، القتل قصاصاً، ولو خيف من استبقائه أذى أمكن جعله مستحباً، ومن المباح من مات بالحد أو بالقصاص في الطرف.

أما قتل الخطأ فلا يوصف بشيء من الأحكام؛ لأنه ليس بمقصود.  
وأما شبه العمد، فقد يوصف بالحرمة فيما إذا ضربه عدواناً لا بقصد القتل، ولا بما

١ قال الشيخ المفيد يجوز قتله في المقنعة ص ٨٠٤ وبس يدريس في السرائر، ج ٢، ص ٥٠٥. والبيقعة من الأصحاب على عدم جواره.

٢ في «وج»، «المقاتل»، والصائل. المهاجم. راجع النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٣، ص ٦٦، «صول».

يقتل غالباً، وقد لا يوصف، كالضرب لتأديب على أن الضارب عدواناً الوصف في الحقيقة؛ لضربه لا للقتل المتولد عنه.

### [القاعدة] الثانية

ينقسم القتل باعتبار سببه إلى أقسام:

الأول: ما لا يوجب قصاصاً ولا دية ولا كفارة ولا إثماً، وهو القتل الواجب والمباح إلا قتل المسلم حين الترس<sup>١</sup>؛ فإنه يجب به الكفارة.

الثاني: ما لا يوجب الثلاثة الأول ولكنّه يأنم، وهو قتل الأسير إذا عجز عن المشي، وقتل الزاني المحصن وشبهه بغير إذن الإمام.

الثالث: ما يوجب القصاص والكفارة، وهو قتل المكافئ من المسلمين عمداً عدواناً.

الرابع: ما يوجب الدية والكفارة، وهو شبه العمد والخطأ، وقتل الوالد ولده.

الخامس: ما يوجب الدية ولا يوجب كفارة، وهو قتل الذمي.

السادس: ما يوجب الكفارة لا الدية، وهو قتل عبد نفسه إذا كان مسلماً، وقتل الإنسان نفسه.

أما قتل الذمي المرتد فالأقرب أنه يوجب القصاص وحده؛ لأنه معصوم الدم بالنسبة إليه.

### [القاعدة] الثالثة

يعتبر في القصاص نفساً وطرفاً المماتة لا من كلّ وجه، بل في الإسلام والحرية والكفر والرقية، وفي العقل، واعتبار الحرمة، ويمنع منه الأبوة.

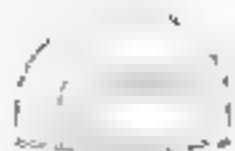
ولا يعتبر التساوي في الأوصاف المرضية، كالعلم والجهل، والقوة والضعف، والسمن والهرال ونحوها، وإلا لانسد باب القصاص، ومن ثم قتل الجماعة بالواحد، واقتص من أطرافهم مع الرد عندنا؛ حسماً لتواطئ الجماعة على قتل واحد أو قطع طرفه.

## [القاعدة الرابعة]

المشهور بين الأصحاب أَنَّ الواجب في قتل العمد بالأصالة القصاص، وأنَّ الدية لا تثبت إلا صلحاً وقال ابن الحنيد<sup>١</sup>: لوليِّ المقتول عمداً الخيار بين أن يستقيد أو يأخذ الدية أو يعفو<sup>٢</sup> ويلوح ذلك من كلام ابن أبي عقيل<sup>٣</sup>، وهذا يحتمل أمرين:

أحدهما: أَنَّ الواجب هو القصاص والدية بدل عنه؛ لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى﴾<sup>٤</sup>.

والثاني: أَنَّ الواجب أحد الأمرين من القصاص والدية، وكلُّ منهما أصل، كالواجب المخير؛ لقول النبي ﷺ: «من قتل له قتيل فهو بخير<sup>٥</sup> النظرين، إمّا يؤدي وإمّا يقاد»<sup>٥</sup>



ويتفرع فروع:

الأول: إذا عفا الولي عن القود مطلقاً فعلى المشهور يسقط القود والدية، وعلى التفسير الثاني للعول الثاني تجب الدية، وعلى التفسير الأول له يحتمل سقوط الدية؛ لأنَّ البدلية تتحقق باختياره و لم يذكرها ويحتمل وحويها؛ لأنَّ عفو المستحق كعفو الشارع؛ فإنَّ كلَّ موضع عفا الشرع عن القصاص لعدم الكفاءة وجبت الدية.

الثاني: إذا قال «عفوت عمّا وجب لي بهذه الجناية» أو «عن حقي فيها» أو «عمّا أستحقّه» وشبهه فعلى المشهور سقطت المطالبة أصلاً ورأساً، وعلى الآخر الأقرب ذلك أيضاً؛ لشمول اللفظ.

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٢٨٦، المسألة ٢

٢. راجع ما حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٢٨٦ و ٢٨٧، المسألة ٢.

٣. البقرة (٢): ١٧٨.

٤. في «أ. ح. ك.» «مخير بين أمرين»، وفي «ث.» «يخير» وفي «ن.» «مخيرين»، وما أثبتناه من «م.» وهو مطابق لما في البخاري.

٥. صحيح البخاري، ج ٦، ص ٢٥٢٢، ح ٦٤٨٦.

ويحتمل على التفسير الأول بقاء الدية؛ لأنها إنما تجب إذا استبدل بها عن القود، ولم يستبدل فهو كالعفو عما لم يجب.

الثالث: لو قال: «عفوت عن القصاص والدية» فهذا كالذي قبله، وأولى في سقوطهما؛ للتصريح، ويتوجه فيه الاحتمال الآخر.

الرابع: لو قال «عفوت عن القصاص إلى الدية» فعلى المشهور يعتبر رضى الجاني، فإن رضى وإلا فالقصاص بحاله، وعلى الآخر تحب الدية حتماً.

الخامس: لو قال «عفوت عن الدية» فعلى المشهور لا أثر لهذا العفو، وعلى الآخر إن فسرنا بالبدلية صحَّ العفو عن دية ويبقى القصاص. فلو مات الجاني قبل القصاص والعفو عنه فهل للمستحق طلب لدية؟ يحتمل المنع؛ لعفوه عنها، والثبوت؛ لقوات القصاص بغير اختياره فله بدله، وهذا يتوجه على القول المشهور أيضاً، بمعنى أنه إذا عفا عن الدية ثم مات المقتول يرجع بها في تركته، على ما قاله بعض الأصحاب<sup>١</sup>، ولكنهم لم يذكروا العفو عن الدية وهذا يبيى على أن العفو عن الدية لعفو، وأما لو قلنا هو مراعى صحَّ العفو؛ إذ انتقل<sup>٢</sup> الحق إليه، وهو بعد وإن فسرنا القول الثاني بأحد الأمرين وقد سمعنا عن الدية فهل له الرجوع إليها والعفو عن القصاص؟ فيه احتمالان:

أحدهما - وهو الأصح - المنع، كما أنه لو عفا عن القصاص، لم يكن له الرجوع إليه.

وثانيهما: الجواز؛ لما فيه من استبقاء نفس الجاني والرفق به

السادس: إذا عفا على مال من غير جنس الدية وشرط رضى الجاني فإن رضى فلا كلام على القول المشهور، وأما على الآخر، فعلى البدلية يثبت المال، وعلى أحد الأمرين الأقرب ذلك أيضاً.

السابع: لو قال «عفوت عنك» وسكت فعلى المشهور وتفسير البدلية الأقرب صرفه إلى القصاص؛ لأنه الواجب ويبقى في الدية ما سبق، وعلى أحد الأمرين

١. قال به العلامة في قواعد الأحكام، ج ٣، ص ٦٤٨

٢. في «ث، ح، م» «إذا انتقل» بدل «إذا ينتقل»

يمكن صرفه إلى القصاص؛ إذ هو المعتاد في العفو والاتق به، والأقرب استفساره، فأيهما قال بني عليه، كما مر. وإن قال: «لم أقصد شيئاً» احتمل الصرف إلى القصاص، وأن يقال له: «أصرف الآن إلى ما تشاء».

الثامن: لو قال «اخترت القصاص» فعلى المشهور زاده تأكيداً، وعلى البدلية له الرجوع إلى الدية لو عفا عن القصاص إليها، وعلى أحد الأمرين هل له الرجوع إلى الدية؟ هو كما لو صرح بالعفو عن الدية، بل أولى بالرجوع.

التاسع: إذا عفا المفلس عن القصاص سقط، وأما الدية فعلى المشهور لا شيء، وعلى البدلية إن عفا على مال ثبت، وتعلق به حق الغرماء، وإن عفا مطلقاً أو على أن لا مال، فإن قلنا: مطلق العفو يوجب الدية وجبت هنا عند الإطلاق، وأما العفو مع نفي المال فالأقرب صحته؛ لأن طلب لعمال تكسب، ولا يحب عليه التكسب على القول به، وأما على أحد الأمرين إذا عفا عن القصاص ثبتت الدية، سواء صرح بإثباتها أو نفيها أو أطلق.

العاشر: لو عفا الراهن عن الجاني عمداً على الرهن على غير مال، فقضية كلام الأصحاب صحة العفو، وقال الفاضل: هو كفو المحذور<sup>١</sup>، يعني المفلس، وقد سبق تنزيله<sup>٢</sup>.

قيل: وبفترقان بأن المفلس لا يكلف تعجيل القصاص أو العفو؛ ليصرف المال إلى الغرماء؛ لأن ذلك اكتساب وهو غير واجب عليه، والراهن يجبر على القصاص أو العفو على مال؛ ليكون المرتهن على تثبيت من أمره<sup>٣</sup>.

ومنهم: من بناء على أن الواجب إن كان القود عيناً لم يجبر، وإن كان أحد الأمرين أجبر على استيفاء ما شاء<sup>٤</sup>، فلملّه يختار استيفاء الدية<sup>٥</sup> فتتعلق حقوق

١. قاله العلامة في قواعد الأحكام، ج ٢، ص ١٢٥.

٢. تقدم قيل هنا في الفرع التاسع.

٣. قاله العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ١٤، ص ٦٠، المسألة ٩.

٤. ذكره الشيخ في المبسوط، ج ٢، ص ٢٢٩ - ٢٣٠.

٥. في «م» «أحدهما» فلملّه يختار الدية بدل «استيفاء ما شاء»، فلملّه يختار استيفاء الدية.

الغرماء بها. وربما احتمل أن يتعين عليه أخذ الدية، ليصرفها في الدين<sup>١</sup>.  
 الحادي عشر: لا ريب أن الصلح على زيد من الدية من جنسها أو من غير جنسها  
 جائز على القول المشهور، وعلى البدلية وجهان. نعم: لتعلقه باختيار المستحق،  
 فجازت الزيادة والقيصة، كموض الخلع ولثاني: لا؛ لأن العدول عن القصاص يوجب  
 الدية، فلا تجوز الزيادة عليها. وأما على أحد الأمرين، فقد نطقوا بالمنع؛ لأنه زيادة  
 على القدر الواجب، فكأنهم جعلونه ربا، وهو مبني على أفراد الربا في المعاوضات.

### تنبيهان:

الأول: إذا عفا الولي إلى الدية فهي دية المقتول لا القاتل؛ لأن العافي أحبا للقاتل  
 بإسقاط حقه من مورثته، ومن أحبا غيره ببدل شيء استحق بذل المبدول، كمن أطعم  
 مصطرا في مخمصة، فإنه يستحق عليه بذل الطعام  
 الثاني: ولو مات العاني قبل **(يعو والقصاص)** أو قتل ظلماً أو بحق وأوحينا الدية  
 في تركه، فهي أيضاً دية المقتول عندنا لا القاتل؛ لأنه العائت على الورثة بالأصالة

### [القاعدة الخامسة]

قد يعرض ما يمنع من أخذ الدية، كمن عفا عن القصاص إليها على المذهبين،  
 وله صور:

الأولى: لو قطع من الجاني ما فيه دية - كاليدين أو الرجلين - قيل: يكون  
 مضموناً عليه بالدية<sup>٢</sup>، فليس له القصاص في النفس حتى يؤدي إليه الدية، ولو عفا  
 عن القصاص لم يكن له أخذ الدية؛ لاستيفائه ما يوازها.

الثانية: لو قطع يدي رجل فقطع يدي مقاطع قصاصاً ثم سرى القطع في المقتص

١ في «م» «في الدين إليهم» بدل «في الدين»

٢ في «أ»: «قطعوا» بدل «نطقوا».

٣ قال به العلامة في قواعد الأحكام، ج ٣، ص ٦٤٩

فمات، فلولي قتل الجاني، ولو عفا لم يكن له دية؛ لاستيفائه ما يقابلها.  
الثالثة: الصورة بحالها ولكنه أخذ دية اليدين ثم سرت، فلولي قتله قصاصاً بحرّ الرقبة، ولو عفا فلا دية؛ لأنّ دية الطرف تدخل في دية النفس وقد استوفاهما المجني عليه كاملةً.

الرابعة: لو قطع ذمي يدي مسلم فاقتص منه ثم سرت إلى المسلم فلولي القصاص، وإن عفا إلى الدية فله دية تنقص عن دية الذمي. وقال بعضهم: لا دية<sup>١</sup>. ويضعف بعدم استيفاء ما قابل دية المسلم.

الخامسة: لو قطعت امرأة يدي رجل فاقتص منها ثم سرت إليها، ثم سرت إلى نفسه<sup>٢</sup>، فليس له مع العفو سوى نصف الدية.

السادسة: لو قطع يديه فسرى إلى نفسه فقطع الولي يدي الجاني فلم يمت فله قتله؛ تحقيقاً للمماثلة. فلو مات قبل حرّ الرقبة لم يؤخذ من تركته شيء؛ لأنه لما فات المحل ثبت له دية واحدة وقد استوفى بها قابلها

وأورد المحقق نجم الدين<sup>٣</sup> على هذه الأحكام أنّ للنفس ديةً بأفرادها وما استوفى وقع قصاصاً عن الجنائية، فلا يكون مانعاً من القصاص ولا الدية<sup>٤</sup>.

السابعة: لو قطع يدي عبد يساوي ألف دينار ثم أعتقه السيّد ومات بالسراية فلولوثة القصاص والعفو عنه مجاباً؛ لأنّ أرض الجناية كان في ملك السيّد، فيكون له، ولا يمكن تعذّده بتعذّد المستحقّين، فليس لهم مال هنا أيضاً

### [القاعدة السادسة]

كلّ من لم يباشِر القتل لم يقتص منه إلّا في نحو تقديم الطعام المسموم إلى الضيف

١. في هذه من النسخ في هامش النسخة التي حقّقها السيّد الحكيم «يد» وما أئبناه مطابق لنسخة في هامش الكتاب، كما هو مطابق للمبسوط، ج ٧، ص ٦٤.

٢. ذكره الشيخ عن بعض في المبسوط، ج ٧، ص ٦٤.

٣. عبارة «ثم سرت إلى نفسه» من «ج».

٤. شرائع الإسلام، ج ٤، ص ٢١٧.



وأمره بالأكل منه أو سكوته، وكذا لو دعاه إلى بئر لا يعلمها، وكذا لو شهدا عليه بالقتل فقتل ثم رجعا وقالوا: «تعمدنا»؛ فإنه يقتصّ منهما، وكذا لو ثبت أنّهما شهدا زوراً وقالوا: «تعمدنا».

### [القاعدة السابعة]

اعتبر بعضهم في القود تكافؤ المجني عليه والجاني في جميع أزمّة الجرح إلى الموت، فلو تخلّل ردّة بين الإسلاميين فلا قصاص؛ لأنها شبهة<sup>١</sup>.  
وقضّل الشيخ في المبسوط أنّه إن كان لم تحصل سرّاية في زمان الردّة، فالقود، وإن حصلت فلا قود؛ لأنّ وجوبه مستند إلى الجنّاية، وكلّ السرّاية وبعضها هدر<sup>٢</sup>.

وقوى المحقّق بجم الدين - تبعاً لآبي الجعيد<sup>٣</sup> والشيخ في الخلاف<sup>٤</sup> - ثبوت القصاص<sup>٥</sup>؛ لأنّ الاعتبار في الجنّاية بحال استقرارها وهو حثث مسلم. قلت: ربما حصلت المباشرة في المفصل؛ لأنّ أزمّة الجرح القاتل لا تنفك عن سرّاية غالباً وإن خفيت.

وكذا يعتبر في حلّ أكل الصيد ذلك حتّى لو رمى إلى صيد ثم ارتدّ ثم أسلم ثم أصابه لا يحلّ؛ لأنّ الأصل في الميتات الحرمة.

وكذا في تحمّل العاقلة يعتبر الطرفان ولو واسطة؛ لأنها جارية على خلاف الأصل من حيث إنّها مؤاخذه بجنّاية الغير، فاحتيط فيها بطريق الأولى، كما احتيط في القود، وفيها الكلام السالف عن الشيخين<sup>٦</sup>، وقطع المحقّق بتضمين العاقلة<sup>٧</sup>

١. مسبه النووي إلى قول في المجموع شرح المذهب، ج ١٨، ص ٣٥٥-٣٥٦.

٢. المبسوط، ج ٧، ص ٢٦.

٣. حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٤٥١، المسألة ١٣١.

٤. الخلاف، ج ٥، ص ١٦٤-١٦٥، المسألة ٢٥.

٥. شرائع الإسلام، ج ٤، ص ١٩٨ قال فيه: «أشبهه» ولم يقن. دأقوى.

٦. أي الشيخ الطوسي وابن الجعيد.

٧. شرائع الإسلام، ج ٤، ص ٢٧٢.

ولم يفصل، وكأنه أحاله على ما ذكره في لعمد<sup>١</sup>  
وقد قيل: إذا رمى في حال إسلامه طائراً ثم ارتد ثم أسلم ثم أصاب السهم إنساناً  
أن الدية على عاقلته المسلمين، ويكتفى بإسلامه في الطرفين<sup>٢</sup>.  
وهذا بناء على أن المرتد يرثه بيت المال، وعدنا أن ميراثه لورثته المسلمين،  
فعلى هذا لو أصاب مرتداً لعقله المسلمون من أقربائه.  
أما الدية، فالاعتبار بها حال التلف، فلو رمى حريئاً أو مرتداً ثم أسلم فأصابه  
السهم في حال إسلامه وجبت الدية.

### [القاعدة الثامنة]

كل جنابة تلزم جانبها إلا في ضمان الخطأ على العاقلة، وضمان جنابة الصبي  
على الأنفس مطلقاً؛ لأن عمده خطأ.  
وقيل: في الأعمى كذلك<sup>٣</sup>، ولم يثبت، ولا جنابة الصبي على صيد في الإحرام أو  
فعل بعض محفلوراته، فإنه يلزم الولي.

### [القاعدة التاسعة]

كل جنابة لا مقدر لها ففيها الأرش تحقيقاً كما في الرقيق، وتقديراً كما في  
الحر.  
والتقدير غالباً أنه يتبع العدد، ففي جميع ما في البدن منه واحد - عينا كان أو  
منفعة - الدية، وتوزع الدية على ما زاد بالسوية غالباً، ففي الاثنين الدية، وفي الثلاثة  
والأربعة والعشرة.  
واستثنى من الاثنين الحاجبان والترقوتان، ومن العشرة الأظفار.

١. شرائع الإسلام، ج ٤، ص ١٩٨.

٢. قاله المحقق في شرائع الإسلام، ج ٤، ص ٢٧٥.

٣. قاله الشيخ في النهاية، ص ٧٦٠.

وفي الشجاج في الرأس والوجه من عشر الدية إلى ثلثها، وفي البدن بنسبتها إلى الرأس.

وفي كسر عظم من عَصُو خُمس دية العضو، فإن صلح بغير عيب فأربعة أخماس دية كسره، وفي موضحته ربع دية كسره، وفي رصه ثلث دية العضو، فإن برئ بغير عيب فأربعة أخماس دية رصه، وفي فكّه من العضو بحيث يتعطل العضو ثلثا دية العضو فإن صلح بغير عيب فأربعة أخماس دية فكّه.

وفي إحداث شلل في العضو ثلثا ديته، وفي قطع كل عضو أشلّ ثلث ديته، وفي الزائد ثلث دية الأصلي من الأسنان والأصابع.

وتلحق بذلك قواعد أربع.

### [القاعدة الأولى]

لا يفتر من الكفار على كفره غير أهل الكتاب بشرائط الدمة، وللمرتدة خصائص المؤاخدة بأحكام المسلمين، والأمر بقضاء فائت العباداة إذا قبلت منه التوبة، وعدم صحة نكاحه ابتداءً، وعدم إقراره على نكاحه المستدام إلا أن يعود في العدة، وعدم الإقرار على دينه إن قلنا بعدم الإمهال للتوبة، وإلا أقرّ بقدره لا غير، ودمه هدر بالنسبة إلى المسلم، وزوال ملكه بنفس الردّة إن كان عن فطرة، والحجر على ماله مطلقاً، ومسعه عن تزويج رقيقه وأولاده الأصاغر، وعدم صحة سبيه وفدائه، والمنّ عليه، وعدم إرثه قريبه لو مات وكان ارتداده عن فطرة، وفي غيرها نظر، والمراعاة محتملة. وعدم صحة تصرفاته بالبيع والهبة والعتق وشبهها، فتكون باطلة في الفطري، وموقوفة في المملّى، وعدم إقرار ولد المرتدين على كفره، وعدم جواز استرقاق هذا الولد على قول<sup>١</sup>، وقسمة أموال الفطري في الحال، واعتداد أزواجه عدة الوفاة، وعدم قبول عوده إلى الإسلام.

١. نسبه الشيخ إلى قوم في المبسوط ج ٧، ص ٢٨٦، وقال المحقق في شرائع الإسلام، ج ٤، ص ١٧١ هو هذا أولى.

## [القاعدة الثانية]

أموال الحربي فيء للمسلمين، ولا يجب أن يدفع الإمام إلى أهل الحرب مالاً إلا في مواضع، كافتكاك الأسرى من المسلمين إذا لم يمكن إلا به، وكردّ مهر الحربي عليه إذا هاجرت امرأته مسلمة، وكدفع مال إليهم ليكفّوا عند العجز عن مقاومتهم.

## [القاعدة الثالثة]

كل من وطئ حراماً بعينه فعليه الحدّ مع لعن بالتحريم إلا في مواضع، كوطء الأب جارية ابنه، أو الغانم جارية السفنم على قول<sup>١</sup>. وقيد<sup>٢</sup> بالعين؛ ليخرج نحو وطء الحائض، والمحرمة، والمولى منها، والمظاهرة، وزوجته المعتدة من وطء الشبهة

## [القاعدة الرابعة]

كل أمر مجهول فيه القرعة بالنصر<sup>٣</sup> ولها موارد منها: بين أنمة الصلاة عند الاستواء في المرجحات، وبين أولياء الميت في تجهيزه مع الاستواء، وبين الموتى في الصلاة والدفن مع الاستواء في الأفضلية أو عدمها، وبين المزدحمين في الصف الأول مع استوائهم في الورد، وكذا في انقعود في المسجد أو المباح، وكذا في الحيابة، وإحياء الموات، وفي الدعاوي، والدروس إلا أن يكون منهم مضطراً لسفر، أو امرأة، وبين الزوجات في الأسفار، وفي الابتداء لو سبق إليه زوجات<sup>٤</sup> دفعة، وبين الموصى بعقدهم، أو المنجّز من غير ترتيب، وعند تعارض البيّتين، أو تعارض الدعويين.

١ قال به الشيرازي في المذهب ج ٢، ص ٢٠٩

٢ في «ح» «قيدنا»

٣ الفقيه ج ٢، ص ٩٢، ح ٣٣٩٢: تهذيب الأحكام ج ٦، ص ٢٤٠، ح ٥٩٣: النهاية، ص ٣٤٦.

٤ في «ك، م» «زوجتان»

ولا تستعمل في العبادات في غير ما ذكرنا، ولا في الفتاوى والأحكام المشتبهة إجماعاً.

ثم هنا قواعد:

### [القاعدة الأولى]

الأحكام اللازمة باعتبار جماعة قد تكون موزعة على رؤوسهم، وقد تكون موزعة باعتبار تعلّقتهم، وكذا الحكم المعلق على عدد قد يوزع على ذلك العدد، وقد يوزع على صنف ذلك العدد، ولا ضابط كلياً هاهنا يشمل الجميع.

بعم، قد يشترك بعضها في ذلك، فكانت قاعدة في الجملة

فالشعراء والمنقاسمون تكون الأنصباء والمؤن تابعة إمّا للرؤوس أو للأنصباء وهو قوي، وأقوى في الشععة ما إذا ورث جماعة شقفاً عن واحد، لأنهم يأخذون لمورثهم، ثم يتلقونه لأنفسهم.

ويحتمل أن يقال: يأخذون لأنفسهم؛ لأن الميت لا يملك شيئاً.

ويضعف بأنهم يمنعون حينئذ لتأخر ملكهم عن الشراء؛ إذ ملكهم بالإرث المتأخر عن الشراء، ولا يحمل على حد القذف حيث هو ملكهم بالسوية؛ لأن الحدود على غير مجاري المعاملات.

فالشركاء في عبد إذا اعتق جماعة منهم تقوم حصص الرق بينهم بالسوية قاله بعض الأصحاب<sup>١</sup>، ويحتمل على الحصص.

ولو استأجر دابة لقدر فزاد فتلفت فهي كيفية ضمانها الوجهان.

وكذا لو زاد الحداد<sup>٢</sup> أو ضرب جماعة واحداً ضرباً متفاوتاً في العدد فمات أو جرحوا فالمشهور بين الأصحاب التساوي هنا، ولا اعتبار بعدد الضربات والجراحات. ويمكن الفرق بأن السياط مضبوطة باعتبار وقوعها على ظاهر البدن والجراحة

١. قاله الشيخ في المبسوط، ج ٦، ص ٥٦.

٢. في «أ» ح، «ن»: «الجلاد» بدل «الحداد».

غير مضبوطة؛ لأنها ذات غور ونكاية في الباطن لا يعلم قدره.  
تنبيه: إذا تعذر كمال الإجارة وزع المستى بسببه المستوفى إلى الباقي بحسب القيمة.

وقد يشكل بعضها في صنعة الحساب، كما لو استأجر لحفر بئر عشرة طولاً، ومثلها عرضاً، ومثلها عمقاً فحفر خمس أذرع في خمس وتعذر إكمال العمل؛ لموته مع تعيينه في العقد، أو لصلابة الأرض؛ فإن نسبة المحفور إلى المستأجر نسبة الثمن؛ وذلك لأن مضروب الأولى ألف ذراع، ومضروب لثانية مائة وخمسة وعشرون ذراعاً. هذا بحسب العدد، فإن فرض تساوي الأذرع في الأجرة كان الواجب ثمن الأجرة، وإلا وجب التوزيع بحسب القيمة أيضاً.

### (القاعدة الثانية)

النكاح عصمة مستعادة من الشرع <sup>بغير زوالها على إذن الشرع</sup>، كما استفيد حصولها منه.

والمتفق عليه عند الأئمة قوله: «طالق»، <sup>عليه نصير عليها وقوفاً على المتيقن</sup>، وتمسكاً بأصل الحل.

وللجمهور اختلاف عظيم واضطراب كثير فيما عدا هذه الصيغة حتى أن في قوله: «أنت حرام» أحد عشر قولاً<sup>١</sup>.

فقال ابن عباس على ما نقل عنه: يمين مغلطة<sup>٢</sup>.

وابن جبير: عتق رقبة<sup>٣</sup>.

والشعبي: كتحريم المال لا شيء فيه؛ بقوله عز وجل «لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ»<sup>٤</sup>.

١. راجع الفروق، ج ١، ص ٤١.

٢. حكاه عنه ابن رشد في بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٧٧، والقرافي في الفروق، ج ١، ص ٤١.

٣. حكاه عنه القرافي في الفروق، ج ١، ص ٤١.

٤. حكاه عن الشعبي ابن رشد القرطبي في بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٧٧، والقرافي في الفروق، ج ١، ص ٤١.

والآية في المائدة (٥): ٨٧.

وقال إسحاق: كفارة ظهار قبل الوطء<sup>١</sup>.  
والأوزاعي: له ما نوى وإلا فيمين يكثر!<sup>٢</sup>  
وسفيان: إن نوى واحدة فبائنة أو الثلاث فالثلاث، أو اليمين فاليمين، أو لا فرقة ولا يميناً فكذبة لا شيء فيها<sup>٣</sup>.  
وأبو حنيفة: إن نوى الطلاق فواحدة، وإن نوى اثنتين أو الثلاث فواحدة بائنة، وإن لم ينو فكفارة يمين وهو مؤل<sup>٤</sup>.  
ومالك: في المدخول بها ثلاث، وينوي في غير المدخول بها<sup>٥</sup>.  
والشافعي: لا يلزمه شيء حتى ينوي واحدة، فتكون رجعية، وإن نوى تحریمها بغير طلاق لرمته كفارة يمين ولا يكون مؤلياً<sup>٦</sup>.  
وقال بعض متأخري المالكية

مضى التحريم لغة السمع، وقوله «فوت عليّ حرام» إخبار عن كونها ممنوعة، فهو كذب لا يلزم فيه إلا النوبة في الباطن، والتحرير في الظاهر. كسائر أنواع الكذب ليس في مقتضاها لغة إلا ذلك، وكذلك «خلت» معناه لغة الإخبار عن العلل وأنها فارغة، وليس في اللفظ التعرض لما هي منه فارغة، وكذلك «بائن» معناه لغة المعارفة في الزمان أو المكان، وليس فيه تعرض لزوال المعصية فهي إخبارات صرفة ليس فيها تعرض للنطق بالبتة من جهة اللغة، فهي إما كاذبة وهو المالبس، أو صادقة إن كانت معارفة له في المكان ولا يلزم بذلك طلاق، كما لو صرح وقال: «أنت في مكان غير مكاني» و«حببت علي غاريك» معناه الإخبار بذلك، وأصله في الراعي إذا فصد التوسعة على برعية جعل حبيلها على غاريها وهو الكتفان حتى تنتقل كيف شاءت<sup>٧</sup>

١- ٣. حكاه عنه القرافي في الفروق، ج ١، ص ٤١.

٤. حكاه عنه القرافي في الفروق، ج ١، ص ٤١.

٥. حكاه عنه ابن رشد القرطبي في بداية المجتهد ج ٢، ص ٧٧؛ والقرافي في الفروق، ج ١، ص ٤١.

٦. المهذب، الشيرازي، ج ٢، ص ١٠٦؛ وحكاه عنه ابن رشد القرطبي في بداية المجتهد، ج ٢، ص ٧٧؛ والقرافي في الفروق، ج ١، ص ٤١.

٧. قاله القرافي في الفروق، ج ١، ص ٤٢.

ثم ذكر بعد ذلك أنه راجع إلى النية والعرف؛ بناءً منهم على صحة الكنايات عن الطلاق.

وليس بشيء؛ لأن الكناية من باب المجاز واللفظ يحمل على حقيقته لا على مجازة، والحمل على اليمين كذلك؛ لعدم حقيقتها الشرعية، وعن النبي ﷺ: «الطلاق والعتاق أيمان الفساق»<sup>١</sup>.

### [القاعدة الثالثة]

كل معلق على شرط فإنه يتوقف التأثير أو الوجود عليه، كالظهار المعلق على الدخول، يشترط فيه تقدم الدخول ليقم الظهار.

وعد يعلق الشرط على شرط آخر أيضاً، إلى مراتب، فيشترط وجود تلك الشرائط مترتبة، كما في قوله تعالى: «وَأَمْرًا تُؤْمِنُ إِنْ رَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا»<sup>٢</sup>، وقوله تعالى: «وَلَا يَنْفَعُكُمْ بَعْضُكُمْ إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ»<sup>٣</sup> ويسميه الحياة اعترض الشرط على الشرط. ومثل قول ابن دريد:

فإن عثرت بعدها إن وألت<sup>٤</sup> نفسي من هاتا فقولاً لا لعا<sup>٥</sup>  
وقول آخر أنشده بعض النحاة:

أن تستغثوا بنا أن تذعروا تجدوا<sup>٦</sup> منا معاقل عز زانها الكرم<sup>٧</sup>  
والمشهور بين النحاة والفقهاء أن كل شرط لا حق فإنه شرط في السابق، فيجب تقدمه عليه، والآيتان والشعر صريح في ذلك وإن كان في الآية الأولى يحتمل أن تكون الإرادة متأخرة؛ لأنها كالقبول لهبتها والقبول متأخر عن الإيجاب. ويحتمل

١. لم نثر عليه بهذا اللفظ إلا في الفروق، ج ١، ص ٧٦.

٢. الأحزاب (٣٣) ٥٠.

٣. هود (١١) ٢٤.

٤. وأل. يأل. وأل. لجا. راجع الصحاح، ج ٣، ص ١٨٣٨. مؤل.

٥. المقصورة الدريدية، ص ٤، يقال للمأثر. لمألك. دعاء له بأن يتمش الصحاح، ج ٤، ص ٢٤٨٣، «لعو».

٦. هو ابن مالك النحوي كما سبه إليه القرافي في الفروق، ج ١، ص ٨٣.



أن يقال: إن إرادة النبي ﷺ تعلقت بإرادة إلهية منها؛ لعلمه ذلك من قصدها<sup>١</sup>.  
 فلو قال: «إن أعطيتك إن وعدتك إن سألتني فأنت علي كظهر أمي» اشترط أن  
 تبدئ بالسؤال ثم بعدها ثم يعطيها، كنه قال: سألتني فوعدتك فأعطيتك.  
 فعلى هذا، لو تقدم الشرط الأول في الوقوع على الثاني لم تكن مظهرة، وعند  
 بعضهم أنه لا يبالي بذلك<sup>٢</sup>؛ إذ المقصود هو اجتماع الشرطين وحرف العطف مراد  
 هنا، كما هو مراد في «جاء زيد جاء عمرو»، ولو أنه أتى «بالواو» كان الفرض  
 مطلق الاجتماع.

ويرد أن التقدير خلاف الأصل ولشروط النفوية أسباب، يلزم من وجودها  
 الوجود ومن عدمها العدم، بخلاف الشروط العقلية، كالحياة مع العلم، والشرعية  
 كالطهارة مع الصلاة، والعادية كصب السلم مع صعود السطح؛ فإنه لا يلزم من  
 وجودها وجود شيء، وإن كان التأثير موقوفاً عليه، إذ لا يلزم من الحياة العلم، ولا  
 من الطهارة الصلاة، ولا من صب السلم الصعود. نعم، هي متلازمة في العدم، وإذا  
 كانت الشروط اللعوية أسباباً فمن ضرورتها التقدم على مسبباتها، وظاهر أنه قد  
 جعل الطهارة معلقاً على الإعطاء، فوجب تقدم الإعطاء عليه، وأنه قد جعل الإعطاء  
 معلقاً على الوعد، فيجب تقدم الوعد عليه، وجعل الوعد معلقاً على السؤال، فيجب  
 تقدم السؤال عليه؛ لأن شأن الأسباب ذلك، كالدلوك في الصلاة.

### [القاعدة الرابعة]

#### من تكميل ما سبق

الفرق بين السبب والشرط - مع توقف الحكم عليهما كما في اعتبار النصاب  
 والحوال مع أن النصاب يستلزم سبباً وحوال شرطاً - هو أن الشرع إذا رتب الحكم

١. لاحظ الفروق، ج ١، ص ٨٢.

٢. حكاه القرافي عن المالكية وإمام الحرمين الجويني والشافعية في الفروق، ج ١، ص ٨٢.

٣. في «ث»، «م»؛ «بأنه».

٤. ذكر الأيراد القرافي في الفروق، ج ١، ص ٨٢ وأجاب عنه أيضاً.

عقيب أوصاف فإن كانت كلها مناسبة في ذاتها قلنا: الجميع علّة، فلا نجعل بعضها شرطاً وبعضها علّة، كترتب القصاص على انقضاء العمد العدوان؛ لأنّ الجميع مناسب في ذاته وإن كان البعض مناسباً في ذاته، والآخر مناسباً في غيره، سمي الذاتي سبباً والغيري شرطاً، كالنصاب؛ فإنه مشتمل على لغنى ونعمة الملكية في نفسه، والعول مكمل لنعمة الملكية بالتمكّن من التنمية<sup>١</sup> طويلاً.

### [القاعدة الخامسة]

الفرق بين أجزاء العلّة والعلل المجتمعة أنّ لحكم إذا ورد بعد أوصاف رتب على كلّ وصف منها بانفراده فهي علل، كأسباب لوضوء، وإجبار البكر الصغيرة؛ فإنّ الصغر كافٍ إجماعاً، والبراءة كافية على قول جماعة من الأصحاب<sup>٢</sup> وإن كان ترتبه على الجمع لا على كلّ واحدة، فالعلّة واحدة مركبة وتلك أحزائها، كما في القتل العمد العدوان مع التكافؤ.

والفرق بين حزم العلّة وحزم الشرط يعرف ممّا سبق، كحزم النصاب وكحزم العول<sup>٣</sup>.

### فائدة:

فرض العين شرعيّة للحكمة في تكراره، كالمكتوبة، فإنّ مصلحتها الخضوع لله عزّ وجلّ، وتعظيمه، ومناجاته، والتدبّل له، والمثول بين يديه، والتفهم لخطابه، والتأدّب بأدابه، وكلّما تكرّرت الصلاة تكرّرت هذه المصالح الحكميّة.

أمّا فرض الكفاية، فالفرض إبرار الفعل إلى الوجود، وما بعده خال عن الحكمة، كإنقاذ الغير.

١. في «ك»: «القيمة» وفي «ن»: «التنمية» كما في الفروق، ج ١، ص ١٠٩.

٢. منهم الصدوق في الهداية، ص ٢٦٠؛ والشيخ في النهاية، ص ٤٦٥؛ وابن أبي عقيل كما حكاه عنه العلامة في

مختلف الشيعة، ج ٧، ص ١١٤، المسألة ٥٦؛ وابن البرّاج في المهذب، ج ٢، ص ١٩٢.

٣. تقدّم أنّها في القاعدة الرابعة؛ وراجع الفروق، ج ١، ص ١٠٩ و ١١٠.

ولا ينتقض بصلاة الجنازة؛ لأنَّ انْعِزْضَ منها الدعاء له، وبالمرة يحصل ظنُّ الإجابة، والقطع غير مراد، فلا تبقى حكمة في الدعاء بعد ذلك<sup>١</sup>؛ لخصوصية هذا الميت. وإنما قيدنا به «الخصوصية» لأنَّ لأحياء على الدوام يدعون للأموات لا على وجه الصلاة.

#### فائدة:

إنما جعل السجود للصنم كفراً ولم يجعل للأب ومن يراد تعظيمه من آدميين كفراً؛ لأنَّ السجود للصنم يجعل على وجه العبادة له، بخلاف الأب؛ فإنه يراد به التعظيم.

فإن قلت: فقد قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾<sup>٢</sup> فهو كالْتَقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ تعالى بتعظيم الأب.

قلت: هذه حكاية عن قوم منهم، فعل بعضهم يعتقد غير هذا.

فإن قلت: فهؤلاء كفار قطعاً وهم قائلون بالتقرب إلى الله تعالى.

قلت: حاز أن يكونوا مقتصرين على عبادة الأصنام لهذه الغاية، ولو أن عابداً جعل صلاته وصيامه لتعظيم آدمي كان مثلهم؛ ولأنَّ التقرب إلى الله ينبغي أن يكون بالطريق الذي نصبه الله تعالى للمتقرب<sup>٣</sup> ولم ينصب الله عبادة الأصنام طريقاً للتقرب، وجعل تعظيم الأب والعالم طريقاً للتقرب وإن كان غير جائز تعظيمه بهذا النوع من التعظيم إلا أنه لا يؤول إلى «كفر باعتبار أنه قد أمر بتعظيمه في الجملة».

#### [القاعدة السادسة]

كل من اعتقد في الكواكب أنها مدبرة لهذا العالم وموجدة ما فيه، فلا ريب أنه كافر وإن اعتقد أنها تعمل الآثار المنسوبة إليها، والله سبحانه هو المؤثر الأعظم، كما

١. في «ك.م.» «ذلك».

٢. الزمر (٣٩): ٣.

٣. في «ح.» «التقرب».

يقوله أهل العدل<sup>١</sup> فهو مخطئ؛ إذ لا حياة لهذه الكواكب ثابتة بدليل عقلي ولا نقلي، وبعض الأشعرية يكفرون هذا، كما يكفرون لأوّل<sup>٢</sup>.

وأوردوا على أنفسهم عدم إكفار المعتزلة وكلّ من قال بفعل العبد، وفرّقوا بأنّ الإنسان وغيره من الحيوان يوجد فعله، مع أنّ التذلل والعبودية ظاهرة عليه، فلا يحصل منه اعتضام لجانب الربوبية بخلاف الكواكب؛ فإنّها غائبة عنه، فربما أدّى ذلك إلى اعتقاد استقلالها وفتح باب الكفر<sup>٣</sup>.

أمّا ما يقال بأنّ استناد الأفعال إليها كاستناد الإحراق إلى النار وغيرها من العاديّات، بمعنى أنّ الله تعالى أجرى عادته أنّها إذا كانت على شكل مخصوص أو وضع مخصوص تفعل ما ينسب إليها ويكون ربط المسبّبات بها كربط مسبّبات الأدوية والأعذية بها مجازاً باعتبار الربط لعادي، لا الفعل الحقيقي، وهذا لا يكفر معتقده، ولكنّه مخطئ أيضاً وإن كان أقلّ خطأ من الأوّل؛ لأنّ وقوع هذه الآثار عندها ليس بدائم ولا أكثرى<sup>٤</sup>.

### قاعدة (١٢٩)

الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء، وبيع المطلق ومطلق البيع أنّ البيع المطلق هو البيع العامّ قضيّةً للام الجنسيّة، فوصفه بالإطلاق يفيد أنّه لم يقبّد بما ينافي العموم من شرط أو صفة أو غير ذلك من لواحق العموم، ومطلق البيع هو القدر المشترك بين أفراد البيع وهو مسمّى البيع لصادق بفرد من أفرادهِ ثمّ أُضيف إلى البيع؛ ليتميّز عن باقي المطلقات، كمطلق لإجارة، ومطلق المكاح، ومطلق جميع الحقائق، فالإضافة للتمييز فقط.

فعلى هذا، يصدق أنّ مطلق البيع حلال إجماعاً، ولا يصدق أنّ البيع المطلق

١ ذكره القرافي من المعتزلة في الفروق، ج ١، ص ١٢٦.

٢ و٣. حكاه القرافي عن ابن عبد السلام في الفروق، ج ١، ص ١٢٦.

٤ ذكره القرافي في الفروق، ج ١، ص ١٢٦-١٢٧.

حلال إجماعاً؛ لأنَّ بعض أفراد حرام إجماعاً، ويصدق زيد له مطلق المال، ولا يصدق أنَّ له المال المطلق.  
وفي هذا نظر يبيِّن.

فائدة:

كُلُّ الأعمال الصالحة لله تعالى فَلَيْمَ جاء في الخبر: «كُلُّ عمل ابن آدم له إلا الصوم، فإنه لي، وأنا أجزي به»<sup>١</sup> مع قوله عليه السلام: «أفضل أعمالكم الصلاة»<sup>٢</sup>، وكتب عمر إلى عماله: أنَّ أهمُّ أموركم عندي الصلاة<sup>٣</sup>.  
وأجيب بوجوه:

منها: أنَّه اختصَّ بترك الشهوات والملذات في الفرح والبطن، وذلك أمر عظيم يوجب التشريف<sup>٤</sup>.

وأجيب بالمعارضة بالجهاد؛ فإنَّ فيه ترك الحياة فضلاً عن الشهوات، وبالحج؛ إذ فيه الإحرام، ومتروكاته كثيرة<sup>٥</sup>.  
ومنها: أنَّه أمر خفي لا يمكن الإطلاع عليه، فلذلك شرف، بخلاف الصلاة والجهاد وغيرهما<sup>٦</sup>.

وأجيب بأنَّ الإيمان والإخلاص وأفعال القلب الحسنة خفية مع تناول الحديث إياها<sup>٧</sup>.

ومنها: أنَّ خلاء الجوف تشبيهه بصفة الصمدية<sup>٨</sup>.  
وأجيب بأنَّ طلب العلم فيه تشبيه بأجل صفات الربوبية وهي العلم الذاتي، وكذلك الإحسان إلى المؤمنين، وتعظيم الأولياء والصالحين، كلُّ ذلك فيه التخلُّق

١. الغصال، ج ١، ص ٤٥، باب الاثنين (للصائم فرحتان)، ج ٤٢، وفيه «غير الصيام».

٢. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٠٢، ح ٢٧٨.

٣. ذكره القرافي في الفروق، ج ١، ص ١٣٣.

٤. أجاب به القرافي في الفروق، ج ١، ص ١٣٣.

٥-٨. ذكره القرافي في الفروق، ج ١، ص ١٣٣.

تشبيهاً بصفات الله تعالى<sup>١</sup>.

ومنها: أن جميع العبادات وقع للتقرب بها إلى غير الله تعالى إلا الصوم؛ فإنه لم يتقرب به إلا إليه وحده<sup>٢</sup>.

وأجيب بأن الصوم يفعله أصحاب استخدام الكواكب<sup>٣</sup>.

ومنها: أن الصوم يوجب صفاء العقل وتفكير بواسطة ضعف القوى الشهوية بسبب الجوع، ولذلك قال ﷺ: «لا تدخل الحكمة جوفاً ملئ طعاماً»<sup>٤</sup>، وصفاء العقل والفكر يوجبان حصول المعارف الربانية التي هي أشرف أحوال النفس الإنسانية<sup>٥</sup>.  
وأجيب بأن سائر العبادات إذا واطب عليها أورثت ذلك، وخصوصاً الصلاة، قال الله تعالى: «وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهَبْنَهُمْ مِّمَّا كَانُوا يُحِبُّونَ»<sup>٦</sup>، وقال تعالى: «يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنَقُوا آلَ اللَّهِ وَءَامَنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ»<sup>٧</sup> في الظلمات<sup>٨</sup>.

وقال بعضهم: لم أر فيه فرقاً تقريباً إلى العين، ويسكن إليه القلب<sup>٩</sup>.

ولقائل أن يقول: هب أن كل واحد من هذه الأجوبة مدخول فيه بما ذكر، فلم لا يكون مجموعها هو الفارق؛ فإنه لا تجتمع هذه الأمور المذكورة لغمر الصوم؟ وهذا واضح<sup>١٠</sup>.

### قاعدة (١٣٠)

اللفظ الدال على الكلّي لا يدل على جزئي معيّن، فيكفي في الخروج من العهدة الإتيان بجزئي منها في طرف الثبوت، وفي طرف النفي لا بد من الامتناع الكلّي من

١. لم نثر عليه إلا في الفروق، ج ١، ص ١٢٢.

٥. ذكرها القرافي في الفروق، ج ١، ص ١٢٢.

٦. المنكحوت (٢٩): ٦٩.

٧. الحديد (٥٧): ٢٨.

٨. ذكره القرافي في الفروق، ج ١، ص ١٢٢.

٩. قاله القرافي في الفروق، ج ١، ص ١٢٤.

جميع الجزئيات<sup>١</sup> واللفظ الدال على الكل لا يكفي في طرف الثبوت الإتيان بجزء منه، مثل «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشُّهُرَ فَلْيُصْفَهُ»<sup>٢</sup> لا يكفي بعضه، بخلاف «فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ»<sup>٣</sup>؛ فَإِنَّ المحرّر لأية رقبة كانت آت بالمأمور به

ويتفرع على ذلك: جواز التيمم بالحجر والسبخة؛ لقوله تعالى: «صَعِيدًا طَيِّبًا»<sup>٤</sup>، ويصدق ذلك على أقل مراتبه.

وقصر الحضانة على سنتين التي هي سن الرضاع؛ لأن قوله ﷺ: «أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَكْهَي»<sup>٥</sup> يفيد مطلق الأحقية، فيكفي أقل مراتبها، ولا يحمل على الأعلى وهو البلوغ، ولا ينافي الإطلاق تقييد الحكم بعدم النكاح، لأنه أشار بهذه الغاية إلى المانع، أي أن نكاحها مانع من ترتب الحكم على سسه، والمانع وعدمه لا مدخل لهما في ترتب الأحكام، بل في عدم ترتبها، لأن تأثير المانع منحصر في أن وجوده يؤثر في عدمه لا عدمه في الوجود، فبقي قضية لفظ «الأحقية» بحالها في اقتضائها أول ما يطلق عليه.

وقصر تحريم الفرقة أيضاً على سن الصبي؛ لأن قوله ﷺ: «لَا تُؤْلَهُ وَالِدَةٌ عَلَى وَلَدِهَا»<sup>٦</sup> وإن كان عاماً في الوالدات باعتبار الكبر في سياق النفي، وعاماً في المولودين باعتبار إضافته على رأي القائل بعمومه<sup>٧</sup>، وعاماً في الأرمسة؛ لأن «لا» لنفي الاستقبال على طريق العموم، كقوله تعالى: «لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى»<sup>٨</sup>، فهو بالنسبة إلى أحوال الولد مطلق؛ لأن العام في الأشخاص والأزمان لا يلزم أن يكون عاماً في الأحوال

١. عبارة «من جميع الجزئيات» من «ح».

٢. البقرة (٢)، ١٨٥.

٣. المائدة (٥)، ٨٩؛ المجادلة (٥٨)، ٣.

٤. النساء (٤)، ٤٣؛ المائدة (٥)، ٦.

٥. في «ث، ك، ن»، «سن العرل» بدل «سنتين التي هي».

٦. سن أبي داود، ج ٢، ص ٢٨٣، ح ٢٢٧٦.

٧. السنن الكبرى، البيهقي، ج ٨، ص ٨، ح ١٥٧٦٧، وفيه «عن» بدل «على».

٨. لاحظ الفرق، ج ١، ص ١٣٨.

٩. طه (٢٠)، ٧٤٠، الأعلى (٨٧)، ١٣٠.

والاكتفاء في الرشد بإصلاح المال حملاً على أقل مراتبه، وهذا أظهر في الدلالة مما قبله؛ لاقتراح تينك بما احتيج إلى الجواب عنه به.

واستدل بعض العامة على الاقتصار في حكاية الأذان على حكاية التشهد؛ فإن قوله <sup>١</sup> «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول» مطلق، فحمل على مطلق المماثلة وهو صادق على التشهد، فيكون كافياً <sup>٢</sup>.

قلت: هذا يناقضه قولكم بصوم المرد المضاف و«مثل» مضاف <sup>٣</sup>.

#### فائدة:

استثني من هذه القاعدة ما أجمع على اعتبار أعلى المراتب فيه وهو ما نسب إليه تعالى من التوحيد والتنزيه وصفات الكمال. وما أجمع على الاكتفاء فيه بأقل المراتب، كالإقرار بصيغة الجمع؛ فإنه يحمل على أقل مراتبه.

والفرق أن الأصل تعظيم جانب الرتبة بالقدر الممكن والأصل براءة ذمة المقر، قال الله تعالى: «وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ» <sup>٤</sup>.

وقال النبي <sup>٥</sup>: «لا أحصي ثناءً عليك»، والباقي هو المحتاج إلى دليل.

ولك أن تقول: محل النزاع هو الجاري على الأصل، وكذلك الإقرار، وأما تعظيم الله تعالى، فهو دليل من خارج اللفظ، فلا يخرج القاعدة عن حقيقتها.

### قاعدة (١٣١)

قد تقدم تقسيم الحقوق <sup>١</sup>، ويزيد هنا أن المراد بحق الله تعالى إما أوامره الدالة

١. صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٨٨، ح ١١/٢٨٤.

٢. قاله به مالك في المديونة الكبرى، ج ١، ص ٦٠.

٣. لاحظ الفروق، ج ١، ص ١٣٨، أي إذا أخيف المرد أدد التعميم كما في إضافة «لا تؤلوه والدته على ولدها» قالوا بتعميمه.

٤. الأنعام (٦)، الزمر (٣٩)، ٦٧.

٥. صحيح مسلم، ج ١، ص ٣٥٢، ح ٢٢٢/٤٨٦.

٦. تقدم في ص ٢٠٢ وما بعدها.



على طاعته أو نفس طاعته؛ بناءً على أنه لو لا الأمر لما صدق على العبادة أنها حق لله؛ أو بناءً على أن الأمر إنما يتعلق بها؛ لكونها في نفسها حق الله تعالى، وعليه تبه في الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ<sup>١</sup>.

وعن أهل البيت عليه السلام: «حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً»<sup>٢</sup>. ويتفرع على اعتبار أن الأمر هو حق لله أن حقوق العباد المأمور بأدائها إليهم مشتملة على حق الله تعالى؛ لأجل الأمر لوارد إليهم معاملة<sup>٣</sup> أو أمانة<sup>٤</sup> أو حذاً<sup>٥</sup> أو قصاصاً<sup>٦</sup> أو دية<sup>٧</sup> أو غير ذلك.

فعلى هذا، يوجد حق الله تعالى بدون حق العبد، كما في الأمر بالصلاة<sup>٨</sup>، ولا يوجد حق العبد بدون حق الله تعالى.

والضابط فيه أن كل ما للعبد إسقاطه فهو حق العبد، وما لا فلا، كتحرير الربا<sup>٩</sup> والفرار<sup>١٠</sup>؛ فإنه لو تراضى اثنان على ذلك لم يخرج عن الحرمة؛ لتعلق حق الله تعالى به؛ فإن الله تعالى إنما حرّمهما؛ صوناً لِمَالِ الْعِبَادِ عَلَيْهِمْ (وحفظاً له عن الضائع، فلا تحصل المصلحة بالمعقود عليه، أو تحصل مصلحة بررة<sup>١١</sup> وبإزالتها مفسدة كبرى، ومن ثمّ مع العبد من إتلاف نفسه وماله؛ ولا اعتبار برضاه في ذلك. وكذلك حرّمت السرقة<sup>١٢</sup>

١ صحيح البخاري، ج ٢، ص ١٠٤٩، ح ٢٧٠١، وفيه «دون حق الله»، التوحيد، الصدوق، ص ٢٨، باب ثواب الموحدين، ح ٢٨.

٢ الفقيه، ج ٢، ص ٦١٨، ح ٣٢١٧ باختلاف.

٣ منها: الآية ٢٩ من النساء (٤).

٤ منها: الآية ٢٧ من الأنفال (٨).

٥ منها: الآية ٢ و٤ من النور (٢٤).

٦ منها: الآية ١٧٨ و١٧٩ من البقرة (٢) و٤٥ من المائدة (٥).

٧ منها: الآية ٩٢ من النساء (٤).

٨ منها: الآية ٤٣ من البقرة (٢).

٩ منها: الآية ٢٧٥ من البقرة (٢).

١٠ راجع السنن الكبرى، البيهقي، ج ٥، ص ٥٥٢، ح ١٠٨٤٦ و١٠٨٤٧.

١١ في «ح» «مأذرة».

١٢ منها: الآية ٣٨ من المائدة (٥).

والغصب؛ صوناً لماله، والقذف؛ صوناً لعرضه، والزنى؛ صوناً لنسبه، والقتل والجرح؛ صوناً لنفسه، ولا يعتبر فيه<sup>١</sup> رضى العبد.

### فائدة:

لو اجتمع مضطران فصاعداً إلى الإنفاق، وليس هناك ما يفضل عن أحدهما قَدَم واجب النفقة، فإن وجبت نفقة الكل قَدَم الأقرب فالأقرب، فإن تساويا فالأقرب القسمة، ولو كان الكل غير واجبي النفقة في الأصل فالأقرب تقدم المخشي تلفه، فإن تساوا واحتمل تقديم الأفضل، ولا يعارض الإمام غيره البتة.

ولو كان عنده ما لو أطمعه أحد المضطرين لعاش يوماً، ولو قسمه بينهما لعاش كل منهما نصف يوم، فالظاهر القسمة؛ لمعوم قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾<sup>٢</sup>؛ ولتوقع تنعيم حياة كل منهما.

وهل القسمة في مواضعها على الرؤوس<sup>٣</sup> أو على سَدَّ خَلَّةِ الجوع؟ احتمال ويرجح الثاني أنه أدخل في العدلية إذ يجب عليه مع القدرة إشباعهما مع اختلاف قدر أكلهما، فليكن كذلك مع العجز. فعلى هذا، لو كان عنده رغيف وله ولدان وثلاثة نصف شبع أحدهما، وثلاثة نصف شبع الآخر ورَّعه عليهما أثلاثاً، وعلى الرؤوس نصفين.

ولو كان نصفه يشبع أحدهما ونصفه نصف شبع الآخر قسم أيضاً أثلاثاً. والضابط القسمة على الشبع، ونعني به سَدَّ خَلَّةِ الجوع الذي لا يصبر عليه لا التملُّي. ونبه على ذلك قسمة الغنائم للفارس ضعف الراجل باعتبار حاجته وحاجة فرسه.

### فائدة:

أظهر القولين في نفقة الزوجة أنها غير مقدرة، بل الواجب سَدَّ الخَلَّةِ، كالأقارب؛

١. في «ث»، «لا»، «لا يعتبر فيه».

٢. النحل (١٦)، ٩٠.

لقول النبي ﷺ لهند: «خذي ما يكميك وولدي بالمعروف»<sup>١</sup>، ولم يقدر بالمدين أو بالمدة.

والتقدير بالحب ومؤونة الطحن والإصلاح رد إلى الجهالة؛ لأن المؤونة مجهولة، فيصير الجميع مجهولاً.

قالوا: النفقة بإزاء ملك البضع فتكون مقدرة؛ لأصالة التقدير في الأعواض<sup>٢</sup>. قلنا: نمنع ذلك، بل هي بإزاء التمكين، ولهذا تسقط بعدمه، وإنما قابل البضع المهر، فالنفقة فيها كنفقة العبد المشتري، إذ الثمن بإزاء رقبته، والنفقة بسبب ملكه. قال بعض العامة ردّاً على فريقه القائل بالتقدير:

لم يهد في السلف ولا في الخلف أن أحد أنفق الحب على زوجته مع مؤونة إصلاحه، فالقول به يؤدي إلى أن كل من مات يكون مشغول الدمة بنفقة الزوجة؛ لأن المعاوضة على الحب الذي أوجبه مما تأكله الزوجة من الحبوب واللحم وغيرهما رياءً، ولو جاز كونه عوضاً لم يبرأ من النفقة إلا بعد صلح أو تراخي من الجانبين. وما يلزم أن نحدد نطق زوجته على العادة ثم أوصى بإفائها نفقتها حباً من ماله، ولا حكم حاكم بذلك على أحد الأزواج<sup>٣</sup>.

## قاعدة (١٣٢)

### تتعلق بحقوق الوالدين

لا ريب أن كل ما يحرم أو يجب للأجانب يحرم أو يجب للأبوين، ويستفادان بأمور:

الأول: تحريم السفر المباح بغير إذنهما، وكذا السفر المندوب. وقيل بجواز سفر التجارة وطلب العلم، إذا لم يمكن استيفاء التجارة والعلم في

١. سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٧٦٩، ح ٢٢٩٢.

٢. ذكر ابن عياد السلام القول بتقدير النفقة عن الشامي في قواعد الأحكام في مصالح الأئمة، ص ٥٦.

٣. قاله ابن عياد السلام في قواعد الأحكام في مصالح الأئمة، ص ٥٦.

بلدهما<sup>١</sup>، كما ذكرناه فيما مر<sup>٢</sup>.

الثاني: قال بعضهم: يجب عليه طاعتهما في كل فعل وإن كان شبهة، فلو أمراه بالأكل معهما من مال يعتقد شبهته أكل؛ لأن طاعتهما واجبة وترك الشبهة مستحب<sup>٣</sup>.  
الثالث: لو دعواه إلى فعل وقد حضرت الصلاة فليؤخر الصلاة وليطعهما؛ لما قلناه.

الرابع: هل لهما منعه من الصلاة جماعة؟ الأقرب أنه ليس لهما منعه مطلقاً، بل في بعض الأحيان بما يشق عليهما مخالفته، كالسعي في ظلمة الليل إلى العشاء والصبح.  
الخامس: لهما منعه من الجهاد مع عدم لتعيين؛ لما صح أن رجلاً قال: يا رسول الله! أبايعك على الهجرة والجهاد، فقال: «هل من والدك أحد حي؟» قال: نعم، كلاهما. قال: «أقتبني الأجر من الله تعالى؟» قال: نعم. قال: «فارجع إلى والدك فأحسن صحبتهما»<sup>٤</sup>.

السادس: الأقرب أن لهما منعه من فرض الكفاية إذا علم قيام الغير أو ظن؛ لأنه يكون حينئذ كالجهاد الممنوع منه.

السابع: قال بعض العلماء لو دعواه في صلاة النافلة قطعها<sup>٥</sup>؛ لما صح عن رسول الله ﷺ: «أن امرأة نادت ابنها، وهو في صومعته، فقالت: يا جريج، فقال: اللهم! أمي وصلاتي، فقالت: يا جريج افعال: اللهم أمي وصلاتي، فقالت: لا تموت حتى تنظر في وجوه المؤمنين»<sup>٦</sup> الحديث وفي بعض الروايات أنه ﷺ قال: «لو كان جريج فقيهاً لعلم أن إجابة أمه أفضل من صلاته»<sup>٧</sup>. وهذا الحديث يدل على

١. ذكره الشيرازي في المذهب ج ٢، ص ٢٩٤؛ والقرافي في الفروق، ج ١، ص ١٤٥ و ١٤٦؛ والقرافي في إحياء علوم الدين، ج ٢، ص ٢١٨ باختلاف في التعبيرات.

٢. تقدم في ص ٢٠٩.

٣. قال به القرافي في إحياء علوم الدين، ج ٢، ص ٢١٨ باختلاف في التعبيرات.

٤. صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٩٧٥، ذيل الحديث ٦٧٥٤٩.

٥. قال به القرافي في الفروق، ج ١، ص ١٤٤.

٦. صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٩٧٦-١٩٧٧، ج ٧/٢٥٥٠ و ٨.

٧. شعب الإيمان للبيهقي، ج ٦، ص ١٩٥، ج ٧٨٨٠ باختلاف يسير.

قطع النافلة لأجلها، ويدلّ بطريق الأولى على تحريم السفر؛ لأنّ غيبة الوجه فيه أكثر وأعظم وهي كانت تريد منه النظر إليها والإقبال عليها.

الثامن: كفّ الأذى عنهما وإن كان قليلاً بحيث لا يوصله الولد إليهما، ويمنع غيره من إيصاله بحسب طاقته.

التاسع: ترك الصوم ندباً إلا بإذن الأب، ولم أقف على نصّ في الأمّ.

العاشر: ترك اليمين والعهد إلا بإذنه أيضاً ما لم يكن في فعل واجب أو ترك محرم، ولم أقف في النذر على نصّ خاصّ إلا أن يقال: هو يمين يدخل في النهي عن اليمين إلا بإذنه.

تنبيه: برّ الوالدين لا يتوقّف على الإسلام؛ لقوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَلَدَيْهِ حُسْنًا﴾<sup>١</sup>، ﴿وَإِنْ جَاهِدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾<sup>٢</sup> وهو نصّ.

وفيه دلالة على مخالفتهما في الأمر بالمعصية وهو كقوله عليه السلام: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»<sup>٣</sup>.

فإن قلت: ما تصنع بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَلُوهُنَّ أَنْ يَكُنَّ أَرْزَاجَهُنَّ﴾<sup>٤</sup> وهو يشمل الأب، وهذا منع من المباح، فلا تكون طاعته واجبة فيه، أو منع من المستحب، فلا تجب طاعته في ترك المستحب.

قلت: الآية في الأزواج، ولو سلّم انشمول أو التمسك في ذلك بتحريم العضل، فالوجه فيه أنّ للمرأة حقّاً في الإعفاف والتصون، ودفع ضرر مدافعة الشهوة، والخوف من الوقوع في الحرام، وقطع وسيلة الشيطان عنهم بالنكاح، وأداء الحقوق واجب على الآباء للأبناء، كما وجب العكس. وفي الجملة النكاح مستحبّ وفي

١. العنكبوت (٢٩) ٨.

٢ لقمان (٣١) - ١٥.

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٦٢١، ح ٣٢١٧؛ وج ٤، ص ٣٨١، ح ٨٨٣٥.

٤. البقرة (٢) ٢٣٢.

تركه تعرّض لضرر ديني أو دنيوي، ومثل هذا لا يجب طاعة الأبوين فيه.

### قاعدة (١٣٣)

كُلُّ رَحِمٍ يُوصَلُ لِلْكِتَابِ<sup>١</sup> وَالسُّنَّةِ<sup>٢</sup> وَالْإِجْمَاعِ عَلَى التَّرغِيبِ فِي صَلَةِ الْأَرْحَامِ.  
وَالْكَلَامُ فِيهَا فِي مَوَاضِعَ:

الأول: ما الرحم؟

الظاهر أنّه المعروف بنسبه وإن بقُد وإن كان بعضه أكد من بعض، ذكراً كان أو أنثى.  
وقصره بعض العامة على المحارم الذين يحرم التناكح بينهم إن كانوا ذكوراً وإناثاً،  
وإن كانوا من قبيل يقدر أحدهما ذكراً والآخر أنثى، فإن حرم التناكح فهو الرحم.  
واحتج بأنّ تحريم الأختين إنما كان لما يتصنّن من قطيعة الرحم<sup>٣</sup>، وكذا تحريم  
الجمع بين العمّة والخالة، وابنة الأخ والأخت مع عدم الرضى عمدنا، ومطلقاً عندهم  
وهذا بالإعراض عنه حقيقة؛ فإنّ الوضع اللغوي يقتضي ما قلناه<sup>٤</sup>، والعرف أيضاً،  
والأخبار دلّت عليه وفيها تباعد بآية كثيرة، وقوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ  
تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾<sup>٥</sup>، عن عليّ عليه السلام: «أنّها نزلت في بني أمية»  
أورده عليّ بن إبراهيم عليه السلام في تفسيره<sup>٦</sup> وهو يدلّ على تسمية القرابة المتباعدة رحماً.

الثاني: ما الصلة التي يخرج بها عن القطيعة؟

والجواب، المرجع في ذلك إلى العرف؛ لأنّه ليس له حقيقة شرعية، ولا لغوية  
وهو يختلف باختلاف العادات، ويعدّ المنازل وقربها.

١ البقرة (٢) ٨٣ و١٧٧ و٢١٥، النساء (٤) ٣٦: القمل (١٦) ٩٠، النور (٢٤) ٢٢

٢ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٩٨٠ - ١٩٨٢، ج ١٦، ٢٥٥٤ - ٢٢/٢٥٥٨، الكافي، ج ٢، ص ١٥٠ - ١٥٧  
صلة الرحم، ج ١ - ٣٣.

٣ حكاية القرافي في الفروق، ج ١، ص ١٤٧ عن بعض العلماء.

٤ لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٣٣، «رحم».

٥ محمد (٤٧) ٢٢.

٦ تفسير عليّ بن إبراهيم، ج ٢، ص ٢٨٢، ديل الآية ٢٢ من سورة محمد (٤٧).

## الثالث: بم الصلة ؟

والجواب، قال رسول الله ﷺ: «يَلُومُوا أَرْحَامَكُمْ وَلَوْ بِالسَّلَامِ»<sup>١</sup> وفيه تنبيه على أن السلام صلة، ولا ريب أنه مع فقر بعض لأرحام وهم العمودان تجب الصلة بالمال. ويستحب لباقي الأقارب، ويتأكد في نوارث، وهو قدر النفقة، ومع الغنى فبالهدية في بعض الأحيان بنفسه أو برسوله، وأعظم الصلة ما كان بالفس، وفيه أخبار كثيرة<sup>٢</sup>، ثم بدع الضرر عنها، ثم بجلب لنفع إياها، ثم بصلة من يجب وإن لم يكن رحمًا للواصل، كزوجة الأب والأخ ومولاه، وأدناها السلام بنفسه، ثم برسوله، والنداء بظهر الغيب، والثناء في المحضر.

## الرابع: هل الصلة واجبة أو مستحبة ؟

والجواب، أنها تنقسم إلى الواجب وهو ما عرج به عن القطيعة؛ فإن قطعة الرحم معصية، بل قيل، هي من الكبائر<sup>٣</sup>، والمستحب ما زاد على ذلك.

وتطافرت الأخبار بأن صلة الأرحام تزيد في العمر<sup>٤</sup>، فأشكل هذا على كثير من الناس باعتبار أن المقدرات في الأزل والمكتوبات في اللوح المحفوظ لا تتغير بالريادة والنقصان؛ لاستحالة خلاف معلوم الله تعالى، وقد سبق العلم بوجود كل ممكن أراد وجوده، وبعدم كل ممكن أريد بقاءه على حالة العدم الأصلي، أو إعدامه بعد إيجاده، فكيف يمكن الحكم بزيادة لعمر ونقصانه بسبب من الأسباب ؟

١ أي ندوها بصلتها النهاية في عرب الحديث والأثر ج ١، ص ١٥٣، «بلل»، وفي «أ، ح، م، ن»، «صلوا».

٢ مشكاة الأنوار، ص ١٦٦، الفصل الخامس عشر، وفيه: «صلوا».

٣ راجع الكافي، ج ٢، ص ١٥٠ وما بعده، باب صلة الرحم ومشكاة الأنوار، ص ١٦٥-١٦٦، الفصل الخامس عشر، وتهذيب الفروق، المطبوع في هامش الفروق، ج ١، ص ١٦٦.

٤ قاله النووي في شرح صحيح مسلم، ج ١٦، ص ١١٣، والشيخ محمد علي السالكي في تهذيب الفروق، المطبوع مع الفروق، ج ١، ص ١٥٩.

٥ راجع الكافي، ج ٢، ص ١٥٠ وما بعده، باب صلة الرحم، ومشكاة الأنوار، ص ١٦٦، الفصل الخامس عشر، وتهذيب الفروق، المطبوع في هامش الفروق، ج ١، ص ١٦٦.

٦ ذكرها القرافي في الفروق، ج ١، ص ١٤٧-١٤٨، وشيخ محمد علي السالكي في تهذيب الفروق، ج ١، ص ١٦٦-١٦٧.

واضطربوا في الجواب، فتارةً يقولون: هذا على سبيل الترغيب، وتارةً: المراد به الثناء الجميل بعد الموت<sup>١</sup>، وقد قال الشاعر منتبياً<sup>٢</sup>:

ذكر الفتى عمره الثاني وحاجته ما قاته وفضول العيش أشغال

وقال.

ماتوا فعاشوا بحسن الذكر بعدهم ونحن في صورة<sup>٣</sup> الأحياء أموات<sup>٤</sup>

وقيل: بل المراد زيادة البركة في الأجل، أما في نفس الأجل، فلا<sup>٥</sup>.

وهذا الإشكال ليس بشيء أما أولاً، فلوروده في كلّ ترغيب مذكور في القرآن والسنة حتّى الوعد بالجنة، والنعيم على الإيمان، وبجواز الصراط، والحدود والولدان، وكذلك التوعّيدات بالنيران، وكيفية العذاب؛ لأننا نقول: إنّ الله تعالى علم ارتباط الأسباب بالمسيّبات في الأزل، وكتبه في النوح المحفوظ، فمن علمه مؤمناً فهو مؤمن أقرب بالإيمان أو لا، بُعث إليه نبيّ أو لا، ومن علمه كافراً فهو كافر على التقديرات، وهذا لازم يبطل الحكمة في بعثه الأنبياء والأوامر الشرعيّة، والمناهي ومتعلقاتها، وفي ذلك هدم الأديان.

والجواب عن الجميع واحد وهو أنّ الله تعالى كما علم كمّيّة العمر علم ارتباطه بسببه المخصوص، وكما علم من زيد دخول الجنة جعله مرتبطاً بأسبابه المخصوصة من إيجاده، وخلق العقل له، وبعث الأنبياء، ونصب الألطاف، وحسن الاختيار، والعمل بموجب الشرع. فالواجب على كلّ مكلف الإتيان بما أمر فيه، ولا يتكل على العلم؛ فإنّه مهما صدر منه فهو المعلوم بعينه، فإذا قال الصادق: إنّ زيدا إذا وصل رحمه زاد الله في عمره ثلاثين سنةً ففعل كان ذلك إخباراً بأنّ الله تعالى علم أنّ زيدا يفعل ما يصير به عمره زائداً ثلاثين سنةً، كما أنّه إذا أخبر أنّ

١. لاحظ الفروق، ج ١، ص ١٤٧-١٤٨ وما بعدها، والشيخ محمد عليّ المالك في تهذيب الفروق، المطبوع في

هامش الفروق، ج ١، ص ١٦٦ وما بعدها، وليس فيهما الثناء الجميل بعد الموت

٢. زيادة من «أ.م».

٣. في «أ.م» «جملة».

٤. لم نعث عليه.

٥. نقله القرطبي في الفروق، ج ١، ص ١٤٧ عن بعض العلماء.



زيداً إذا قال: «لا إله إلا الله» دخل الجنة ففعل تبيننا أن الله تعالى علم أنه يقول ويدخل الجنة بقوله.

وبالجملة، جميع ما يحدث في العالم معلوم لله تعالى على ما هو عليه واقع من شرط أو سبب، وليس نصب صلة الرحم زيادة في العمر إلا كنصب الإيمان سبباً في دخول الجنة، والعمل بالصالحات في رفع الدرجة، والدعوات في تحقق المدعو به، وقد جاء في الحديث: «لا تملأوا من ادعاء فإنكم لا تدرون متى يستجاب لكم»<sup>١</sup>، وفي هذا سر لطيف وهو أن المكلف عليه الاجتهاد، ففي كل ذرة من الاجتهاد إمكان سببية لخير علمه الله تعالى، كما قال تعالى: «وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا»<sup>٢</sup>. والمعجب كيف نصب الإشكال في صلة الرحم ولم يذكر في جميع التصرفات الحيوانية مع أنه وارد فيها عند من لا ينمطن للمخرج منه.

فإن قلت: هذا كله مسلم، ولكن قد قال الله تعالى: «وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْبِلُونَهَا»<sup>٣</sup> وقال تعالى: «وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا»<sup>٤</sup>.

قلت: الأجل صادق على كل ما يستحق أجلاً موهبياً أو أجلاً مسيئياً، فيحمل ذلك على الموهبي ويكون وقته، وفاء لحق اللفظ، كما تقدم في قاعدة الجزئي والجزء<sup>٥</sup>.

ويعاب أيضاً بأن الأجل عبارة عما يحصل عنده الموت لا محالة، سواء كان بعد العمر الموهبي أو المسيئي، ونحن نقول كذلك؛ لأنه عند حضور أجل الموت لا يقع التأخير، وليس المراد به العمر؛ إذ الأجل مجرد الوقت، وينتبه على قبول العمر

١. هوالي اللكن، ج ١، ص ٤٤٢، ح ١٦١؛ ولكن قريب منه في عدة الداعي، ص ٢٦ ومابعدا وفيه هكذا.

٢. «ولا تملأوا من الدعاء فإنه من الله بما كان».

٣. الصكوت (٢٩) ٦٩.

٤. الأعراف (٧) ٣٤.

٥. المنافقون (٦٣) ١١.

٥. تقدم في ص ٢٨٥-٢٨٦، القاعدة ١٣٠.

للزيادة والنقصان - بعد ما دلت عليه الأخبار الكثيرة<sup>١</sup> - قوله تعالى: «وَمَا يُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ الْمُعْصِيَةِ وَلَا يُنْقِصُ مِنْ عَذْرَائِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ»<sup>٢</sup>.

### فائدة وسؤال

جاء في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال له رجل: يا رسول الله، من أحق الناس بحسن صحابتي؟ قال: «أنتك»، قال: ثم من؟ قال: «أنتك»، قال: ثم من؟ قال: «أبوك»<sup>٣</sup>. ذكر الأم مرتين، وفي رواية أخرى ثلاثاً<sup>٤</sup>، فقال بعض العلماء: هذا يدل على أن للأم إما ثلثي الأب، على الرواية الأولى، أو ثلاثة أرباعه على الرواية الثانية، وللأب إما الثلث أو الربع.

فاعترض بعض المستضعفين<sup>٥</sup> بأن هنا سوالات:

الأول: أن السؤال بـ «أحق» عن أعلى رتبة<sup>٦</sup> البر، فعرف الرتبة العالية، ثم سأل عن الرتبة التي تليها بصيغة «ثم» التي هي للتراخي الدالة على نقص رتبة الفريق الثاني عن الفريق الأول في البر، فلا بد أن تكون الرتبة الثانية أخفض من الأولى، وكذا الثالثة أخفض من الثانية، فلا تكون رتبة الأب مشتملة على ثلث البر وإلا لكانت الرتب مستوية، وقد ثبت أنها مختلفة، فنصيب الأب أقل من الثلث قطعاً، أو أقل من الربع قطعاً، فلا يكون ذلك الحكم صواباً.

الثاني: أن حرف العطف يقتضي المغايرة؛ لامتناع عطف الشيء على نفسه، وقد عطف الأم على الأم.

١. راجع الكافي، ج ٢، ص ١٥٠ وما بعدها، باب صلة الرحم، ومشكاة الأنوار، ص ١٦٦، الفصل الخامس عشر.

٢. فاطر (٣٥): ١١.

٣. مسند أحمد، ج ٣، ص ٩٨، ح ٨٨٢٨؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٢٠٧، ح ٣٦٥٨ باختلاف يسير.

٤. صحيح البخاري، ج ٥، ص ٢٢٢٧، ح ٥٦٢٦؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٩٧٤، ح ١/٢٥٤٨ و٢؛ الكافي، ج ٢.

ص ١٥٩ - ١٦٠، باب البر بالوالدين، ج ٩.

٥. في «ث. ل. ن.» «المستطيعين».

٦. حكاة القرطبي عن جماعة من العلماء في القروق، ج ١، ص ١٤٩.

٧. في «أ. ح.» «مراتب».

الثالث: أنَّ السائل إنما سأل ثانياً عن غير الأُمِّ، فكيف يجاب بالأُمِّ والجواب يشترط فيه المطابقة<sup>١</sup>؟

وأجاب عن هذين بأنَّ العطف هنا محمول على المعنى، كأنه لما أجيب أولاً بالأُمِّ، قال: فلمن أتوجه بيزي بعد فراغي منها؟ فقبل له: «للأُمِّ»، وهي مرتبة ثانية دون الأولى، كما ذكر أولاً، فالأُمِّ المذكورة ثانياً هي المذكورة أولاً بحسب الذات وإن كانت غيرها بحسب العرض، وهو كونها في الرتبة الثانية من البرِّ، وإذا تغيرت الاعتبارات جاز العطف، مثل: «زيد أخوك وصاحبك ومعلمك».

وأعرض عن الأول كأنه يرى أن لا جواب عنه ثمَّ تبجَّح به<sup>٢</sup>.

قلت: قوله: «السؤال بأحق» ليس عن أكثر الناس استحقاقاً بحسن الصحابة، بل عن أعلى رتب حسن الصحابة، فالعلوُّ منسوب إلى المبرور - على تفسيره حسن الصحابة بالبرِّ لا إلى نفس البرِّ - مع أنَّ قوله: «نقص رتبة الفريق الثاني عن الفريق الأول» مسافٍ لكلامه الأول إن أراد بالفريق المبرورين، وإن أراد بالفريق من البرِّ<sup>٣</sup>، ورد عليه الاعتراض الأول.

وقوله: «الرتبة الثانية أخفض من الأولى» منيَّ على أمرين، فیهما منع.

أحدهما: أنَّ «أحق» هنا للريادة عى من فصلَّ عليه لا أنها للريادة مطلقاً، كما تقرَّر في العريئة من احتمال المعنيين

والثاني: أنَّ «ثمَّ» لما أتى بها السائل لم تراخي كانت في كلام النبي ﷺ للتراخي، ومن الجائز أن تكون للريادة المطلقة، بل هذا أرجح بحسب المقام؛ لأنَّه لا يجب برِّ الناس بأجمعهم، بل لا يستحب؛ لأنَّ منهم البرِّ والعاجر، فكأنَّه سأل عمن له حقٌّ<sup>٤</sup> بعدها؟ فأجيب بها منتهاً على أنَّه لم يفرغ من برِّها بعد؛ لأنَّ قوله: «ثمَّ من» صريح في أنَّه إذا فرغ من حقِّها في البرِّ لمن يبرِّ؟ فنبتَّه على أنَّك لم تفرغ من برِّها بعد؛ فإنَّها

١. هذه الاعتراضات للقراقي في الفروق، ج ١ ص ١٦٩ - ١٥٠.

٢. ذكرهما القراقي في الفروق، ج ١، ص ١٥٠ باختلاف في التمثيل.

٣. في «م»: «المبرور عليه».

٤. في «ن»: ريادة «في البرِّ فأجيب بالأُمِّ، ثمَّ سأله عمن له حقٌّ».

الحقيقة بالبر، فأفاده الكلام الثاني الأمر ببرها، كما أفاده الكلام الأول، وأنها حقيقة بالبر مرتين، ولا يلزم من إتيان السائل بـ «ثم» الدالة على التراخي كون البر الثاني أقل من الأول؛ لأنه بناء على معتقده من انقراض من البر، ثم ظن الفراغ من البر، فأجيب: بأنك لم تخرج منه بعد، بل عليك ببرها؛ فإنها حقيقة به، وكأنه أمره ببرها مرتين، وببر الأب مرة في الرواية الأولى، ومرة ببرها ثلاثاً، وببر الأب مرة في الرواية الثانية، وذلك يقتضي أن يكون للأب مرة من ثلاث، أو مرة من أربع، وظاهر أن تلك الثلاث أو الأربع.

وبهذا يندفع السؤالان الآخران؛ لأنه لا عطف هنا إلا في كلام السائل. سلمنا أن «أحق» للأفضلية على من أضيف إليه، وأن من جملة من أضيف إليه الأب، لكن نمنع أن الأحقية الثانية نافذة عن الأولى؛ لأنه إما استفدنا بقصها من إتيان السائل بـ «ثم»، معتقداً أن هناك رتبة دون هذه، فمسأل عنها فأجاب النبي ﷺ بقوله: «أُمُّكَ» وكلامه ﷺ في قوة «أحق الناس بحسن صحابتك أُمُّكُمْ أحق الناس بحسن صحابتك أُمُّكُمْ»، وظاهر أن هذه العبارة لا تفيد إلا مجرد التوكيد لا أن الثاني أخص من الأول. فالحاصل على التقديرين الأمر ببر الأم مرتين أو ثلاثاً، والأمر ببر الأب مرة واحدة، سواء قلنا: إن «أحق» بالمعنى الأول أو المعنى الثاني.

### قاعدة (١٣٤)

النهي عن الفرر والجهالة - كما جاء في الخبر من نهيه ﷺ عن الفرر، وعن بيع المجهول - في قضية كلام الأصحاب مختص بالمعاوضات المحضة، كالبيع، فهنا أقسام ثلاثة:

الأول: تصرف موجب لتنمية المال وتحصيلها بإزاء عوض محض مقصود

١. الثابت عن النبي ﷺ النهي عن بيع الفرر، لا عن مطلق الفرر والمجهول. راجع عيون أخبار الرضا ﷺ، ج ٢، ص ٥٠، باب فيما جاء عن الرضا ﷺ من الأخبار المتتوعة، ح ١٦٨؛ وسن ابن ماجه، ج ٢، ص ٧٢٩، ح ٢١٩٤ و ٢١٩٥ والسن الكبرى، البيهقي، ج ٥، ص ٥٥٢، ح ٨٤٦ و ١٠٨٤٧، نعم وأرسل العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ١٠، ص ٥١ عن النبي ﷺ أنه نهى عن الفرر

بالذات، كالبيع بأقسامه، والصلح على الأقوى، والإجارة، منفعةً وعوضاً على الأقرب، وهذا لا تجوز فيه الجهالة

الثاني: إحسان محض لا قصد فيه إلى تنمية مال، ولا تحصيل ربح، كالصدقة، والهبة، والإبراء. وهذا لا تضر فيه الجهالة؛ إذ لا صرر في نقصه ولا في زيادته.

الثالث: تصرف الغرض الأهم فيه أمر<sup>١</sup> وراء المعاوضات، كالنكاح؛ فإن المقصود الذاتي فيه هو الألفة والمودة؛ لتحصيل لتحسين من القبائح، وتكثير النسل، ولكن قد جعل الشرع فيه عوضاً؛ لقوله تعالى: «أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ...»<sup>٢</sup>، «وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتِهِنَّ نِحْلَةً»<sup>٣</sup>، فبالنظر إلى الأول جاز تجريده عن المهر وجهالة قدره، وبالنظر إلى الثاني امتنع فيه الغرر الكثير، كالنزوح على عبد أبق غير معلوم، أو بعير شارد غير معلوم، ومن ثم قال الأصحاب: لو تزوجها على خادم أو بيت كان له وسط؛ لقلّة الغرر فيه، وكذلك الخلع يكفي في ماله للمشاهدة؛ لأن البضع ليس عوضاً محضاً، ولهذا كان العالب النزل عنه بغير عوض، كالطلاق.

فرع: لو وهبه المجهول المطلق كشيء، ويحرم لم يصح، وكذا لو وهبه دابة من دوابه أو درهماً من كيسه من غير تعيين، ولكن الجهالة في الكيل أو الوزن أو الوصف لا تضر.

### قاعدة (١٣٥)

لا ريب أن الطهارة والاستقبال والستر معدودة من الواجبات في الصلاة مع الاتفاق على جواز فعلها قبل الوقت، ولا تعاق في الأصول أن غير الواجب لا يجزئ عن الواجب، فأتجه هنا سؤال، وهو أن يقال: أحد الأمرين لازم، وهو إما أن يقال بوجوب هذه الأمور على الإطلاق ولم يقل به أحد، أو يقال بإجزاء غير

١ في «ث. ح. م.»: «أمر».

٢ النساء (٤) ٢٤.

٣ النساء (٤) ٤.

الواجب عن الواجب وهو باطل؛ لأنَّ الفعل إنما يجزئ عن غيره مع تساويهما في المصلحة المطلقة، ومُحال تساوي الواجب وغير الواجب في المصلحة.

وجوابه: إنَّا قد بيَّنا أنَّ الخطاب ينقسم إلى خطاب التكليف وخطاب الوضع، أعني الخطاب بنصب الأسباب، ولا يشترط فيه العلم، ولا القدرة، ولا عدمهما، ولا التكليف؛ لأنَّ معناه قول الشارع: «علموا أنَّه متى وجد كذا فقد وجب كذا أو حرم كذا أو أُبيح كذا أو ندب كذا، ومن ثمَّ حكم بضمان الصبيِّ والمجنون ما أُلْفاه<sup>١</sup> مع عدم تكليفيهما.

وقد يكون خطاب الوضع بالمانع أيضاً، كما يقول: «عدم كذا» عند وجود المانع أو عند عدم الشرط.

إذا تقرر ذلك فالطهارة من باب خطاب الوضع؛ إذ هي شرط في صحَّة الصلاة، وكذلك الاستقبال والستر. وذلك لا يشترط فيه شروط التكليف، من إيقاعه على الوجه المخصوص، فإن دخل الوقت علي المكلَّف وهو موصوف بهذه الأوصاف تمَّ الغرض وصحَّت الصلاة، وإن لم يتَّصف بها<sup>٢</sup> وبعضها، توجه عليه<sup>٣</sup> حينئذٍ خطاب التكليف وخطاب الوضع، وصارت حينئذٍ واجبة.

ولا استبعاد في وجوب الطهارة في حالة دون حالة؛ لأنَّ شأن الشرع تخصيص الوجوب ببعض الحالات دون البعض، وببعض الأرمنة دون البعض.

فإن قلت: أليس ينوي في الطهارة قبل دخول الوقت الاستحباب، وذلك خطاب التكليف؟ فكيف جعلتها من خطاب الوضع؟!

قلت: ذلك وإن احتج إليه في الطهارة فهو غير محتاج إليه في الاستقبال والستر، ولهذا لو اتفق كونه قائماً إلى القبلة وقد لبس ساتر العورة حياء من الناس، أو ألبسه غيره كرهاً أجزأ ذلك في الصلاة.

وأما وقوع الطهارة بنية الاستحباب، فهو باعتبار أنَّها في نفسها مستحبة؛

١. لم نثر عليه.

٢. في «ح. ك.». «إليه» بدل «عليه».

لاستحباب الدوام على الطهارة، ولا امتناع في كون الشيء من خطاب الوضع باعتبار، ومن خطاب التكليف باعتبار، فإذا وجد سبب الوجوب - كدخول الوقت مثلاً على متطهر ندياً - فقد حوّل بالصلة حيثئذٍ من غير أمر بتجديد طهارة؛ لا امتناع تحصيل الحاصل، وإن كان محدثاً جتمع عليه خطاب التكليف بفعل الطهارة وحبواً، وخطاب الوضع، ومن قبله كان عليه خطاب التكليف باستحباب الطهارة، فلا امتناع في ذلك.

وهذا الإشكال اليسير هو الذي ألجأ بعض العلماء إلى اعتقاد وجوب الوضوء وغيره من الطهارات لنفسه، غير أنه يجب وجوباً موسعاً قبل الوقت، وفي الوقت وجوباً مضيقاً عند آخر الوقت. ذهب إلى ذلك القاضي أبو بكر بن العنبري<sup>١</sup>، والجمهور، وحكاها الراري في التصير عن جماعة<sup>٢</sup>، وصار بعض الأصحاب إلى وجوب الفصل أيضاً بهذه المثابة<sup>٣</sup>.

### قاعدة (١٣٦)

للحج والعمرة المتمتع بها معات بحسب الزمان، وميقات بحسب المكان، واتفق الأصحاب على أنه لا يجوز تقديمها على لميقات الزماني، والأكثر على جواز تقديم الإحرام على الميقات المكاني بالذر إذا صادف الزمان، وكذلك جواز تقديم الإحرام على الميقات المكاني في العمرة المفردة الرجبية إذا حيف خروجه قبل إدراك الميقات. فيسأل عن الفرق بين المكاني والزماني مع استوائهما في التوقيت. وأجيب بأن ميقات الزمان مستفاد من قوله تعالى: «الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ»<sup>٤</sup> وقد

١. سببه القرطبي في الفروق، ج ١، ص ١٦٦ إلى القاضي أبو بكر بن الصري و ذكر الشهيد «العنبري» بـ بدل «العنبري» لعله تصحيف من النسخ. وإن كان مراده «أبو بكر بن محمد بن عمر العنبري» فإنه شاعر، ولم يكن من الفقهاء حتى يسبب إليه هذا القول.

٢. التفسير الكبير، ج ٦ (الجزء ١)، ص ١٥٣، ديس الآية ٦ من المائدة (٥).

٣. ذهب إليه العلامة وسببه إلى والده أيضاً في مختلف الشجرة، ج ١، ص ١٥٩، المسألة ١٠٩.

٤. البقرة (٢) ١٩٧.

تقرّر في المريّة والأصول أنّ المبتدأ يجب انحصاره في الخبر والخبر لا يجب انحصاره في المبتدأ<sup>١</sup>، كقوله  $\text{عنه}$ : «تحرّيمها لتكبير وتحليلها التسليم»<sup>٢</sup>، «والشفعة فيما لم يقسم»<sup>٣</sup>، «التحرّيم منحصر في التكبير من غير عكس، والتحليل منحصر في التسليم كذلك، وكذلك الشفعة منحصرة فيما لم يقسم من دون العكس، فحيثنّ زمان الحجّ منحصر في الأشهر، فلا يوجد في غيرها».

وأما ميقات المكان، فماخوذ من قوله  $\text{عنه}$  - لما عدّ المواقيت -: «هنّ لهنّ ولعنّ أتى عليهنّ من غير أهلنّ»<sup>٤</sup>، والضمير هي «هنّ» راجع إلى المواقيت وهو المبتدأ، وفي «لهنّ» راجع إلى أهل المواقيت، فالتقدير: المواقيت لأهل هذه الجهات، أي لإحرام أهل هذه الجهات، فيجب انحصار المواقيت في أهل هذه الجهات ومن أتى عليها من غير أهلها، ولا يجب انحصار إحرام أهل هذه الجهات في المواقيت؛ قضية للقاعدة.

وأجيب أيضاً بأنّ الإحرام قبل الزمان بفضي إلى طول التكليف، فلا يؤمن المكلف من الوقوع في محظورات الإحرام بخلاف المكان. وبأنّ الميقات المكاني يسوغ الإحرام بعده؛ للضرورة، فكذلك يسوغ قبله؛ للضرورة أو النذر بخلاف الزماني؛ فإنّ الإحرام لا يسوغ بعده للتسكين لا لضرورة، ولا لغيرها<sup>٥</sup>.

#### فائدة:

قد سبق الفرق بين تملك المنفعة وتملك الانتفاع<sup>٦</sup>، فالنكاح من باب تملك الانتفاع إذا نسب إلى الزوجة، دائماً كان أو مؤجّلاً، وإذا نسب إلى الأمة فهو من باب تملك المنفعة.

١. المجيب هو القرافي في الفروق، ج ٢، ص ٤٦.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٦٩، باب النوادر، ج ٢: الفقيه، ج ١، ص ٣٣، ح ٦٨.

٣. صحيح البخاري، ج ٢، ص ٧٧٠، ح ٢٠٩٩ و ٢١٠١، وص ٧٨٧، ح ٢١٣٨ باختلاف يسير.

٤. صحيح البخاري، ج ٢، ص ٥٥٤، ح ١٤٥٢ وفيه نص غيرهنّ بدل «من غير أهلنّ».

٥. المجيب هو به القرافي في الفروق، ج ١، ص ١٧٠ - ١٧١.

٦. تقدّم في ج ١، ص ٢١٧ - ٢١٨، القاعدة ١٠٠.



فالقسم الأول لا يجوز فيه تمليك غيره، بخلاف الثاني إلا أن الثاني إنما ملكت المنفعة فيه تبعاً للعين.

ومما يشبه تملك الانتفاع الوكالة بغير عوض، فليس للموكل تمليك انتفاعه بالوكيل لغيره، أما لو وكله بعوض، فهو في معنى الإجارة، فيكون مالكا لمنفعته، فله نقلها في موضع يصح النقل، كالوكالة في بيع أو شراء شهراً مثلاً؛ بخلاف الوكالة في بيع سلعة معينة، أو في تزويج امرأة معينة.

والقراض والمزارعة والمساقاة من قبيل تملك الانتفاع بالنسبة إلى المالك، أما العامل فالحصّة الخارجة يملكها ملك غير لا ملك منعة.

#### فروع:

لو قال: وقفت هذا على العلوية ليسكو فيه، فالظاهر أنه ليس لهم الإجارة؛ لأنه تمليك الانتفاع لا المنفعة، بخلاف ما إذا أطلق ولو شككنا في تناول اللفظ للمنفعة لم تدخل إلا بقرينة عادية أو حالّة.

أما السكى والعمرى، فلا يتصور فيهما تمليك المنفعة، بل الانتفاع، فليس له أن يسكن غيره، بخلاف الوصية بالمسعة، كما لو أوصى له بمنفعة الدار، ولو أوصى له أن يسكن الدار فهو تمليك الانتفاع أيضاً، ويجوز أن يسكن المسكن معه من جرت العادة به؛ قضية للعرف، وأن يدخل إليها ضيقاً وصديقاً لمصلحة.

وكذا الكلام في بيوت المدارس والزُّبُط إنما تستعمل فيما وقفت له، فلا يجوز استعمالها في غيره من خزن، أو إيداع متاع إلا مع قصر الزمان، أو ما جرت العادة به. وكذا لا تستعمل حصر المسجد في غيره، ولا فيه في الفطاء مثلاً؛ لأنها لم توضع لتملك العين ولا المنفعة، بل للانتفاع على الوجه المخصوص

#### قاعدة (١٣٧)

الإذن العام لا ينافي المنع الخاص؛ لأنّ لله تعالى وهب العبيد مالاً، وفوّض أمره إليهم؛ تملكاً وإسقاطاً، فإذا وجد سبب من غير جهتهم في أموالهم لا يكون

قادحاً في زوال حقوقهم إلا أن يكون جارياً لا على طريق المعاوضة، فمن ذلك المأخوذ بالمقاصة من غير جنس الحق مع عدم الطفر بغيره لو تلف فيه وجهان، والأقرب الضمان؛ لأن إذن الشرع فيه عام، والمنع من تصرف غير المالك فيه حق للمالك.

ومنه: المأكول في المخصصة مضمون على الأكل وإن كان مأذوناً فيه على الأقرب. وقائل أن يقول: ليس هذا الإذن من الله تعالى مطلقاً، بل إذن بعوض، فيكون من باب المعاوضات القهرية؛ لأن المالك امتنع في موضع لس له الامتناع.

نعم، ذكر بعض العامة لهذه القاعدة مثالين في الوديعة والعارية:

أنه لو رفع الوديعة من مكان إلى غيره لمصلحة المالك أو انتفع بالعارية لمصلحته وتلفت لم يضمن، ولو سقط من يده شيء عليهما قتلاً أو عاباً يضمن؛ لأن تصرف الإنسان في ماله وإن كان <sup>مجازاً</sup> إلا أنه يأذن عام، وصاحب الوديعة والعارية لم يأذن فيه، بخلاف النحل والانتفاع<sup>١</sup> وهذان لا يمتنان عندنا؛ لأن المعتبر التبريط، فإذا سقط من يده بتعريضه ضمن، وإلا فلا.

### قاعدة (١٣٨)

الحجر على الصبي والسفيه لا يؤثر في الأسباب الفعلية كالاختطاب والاحتشاش، فيملكان بهما، بخلاف الأسباب القولية، كالبيع وغيره؛ لأن الأسباب الفعلية فوائد محضة غالباً، بخلاف القولية؛ فإنها من باب المكايسة والمغاينة، وعقلهما قاصر عن ذلك

وعلى هذا، لو وطئ السفيه أمته فأحبلها صارت أم ولد ويكون وطؤه مباحاً وإن استعقب العتق ولو أعتقها باللفظ لم يصح؛ لأن الطبع وتحصين الفرج يدعوه

١. قال به القرافي في الفروق ج ١، ص ١٩٥-١٩٦.

إلى الوطء، فلا يمنع خوفاً من نقص الشمن أو البدن، فإذا أبيع الوطء ترتب عليه مسبه، ولهذا قيل: السبب الفعلي أقوى؛ لنفوذ من السفه، بخلاف القول<sup>١</sup> وقيل: بل القول أقوى؛ لأن مسبهها يتعمها بلا فصل، كما في العتق، بخلاف الفعلي<sup>٢</sup>.

### قاعدة (١٣٩)

إذا اجتمع أمران أحدهما أخص والآخر أعم فذم الأخص، كما لو وجد المضطر المحرم صيداً وميتة فإنه يأكل الصيد؛ لأن تحريمه خاص وتحريم الميتة عام. ولو اضطر إلى لبس حرير أو نحس، حمل أيضاً لس الحرير؛ لأن تحريم الحرير خاص بالرجل والنحس عام. ومهم من قال: الأخص أولى بالاجتناب وأن الصيد احتص بالمحرم فحنته ويأكل الميتة، وهما قولان للأصحاب<sup>٣</sup>. وفصل بعضهم بالقدرة على الداء، فيأكل الصيد وإلا الميتة<sup>٤</sup>. والمجس يجتنب؛ لأن تحريم الحرير يشمل المصلي وغيره، بخلاف النجس؛ فإنه خاص بالمصلي.

ومن هذا، لو وثبت سمكة فوقعت في حجر أحد راكبيها<sup>٥</sup> كان أولى بها من صاحب السفينة؛ لأن حوزة أخص من حوز صاحب السفينة؛ لأن حوز السفينة يشمل هذا وغيره، وحوز السمكة يختص به.

١ و٢. لم يتر على قائله، ولكن سبه القرقي في الفروق، ج ١، ص ٢٠٤ إلى قائل.

٣. أما القول بأن يأكل الميتة حكاه الشيخ في المبسوط، ج ٦، ص ٢٧٨؛ وحكاه ابن إدريس عن بعض في السرائر، ج ١، ص ٥٦٨؛ وأما القول بأن يأكل الصيد وهو قول تشيخ المفيد في المقنعة، ص ٤٢٨؛ والسيّد المرتضى في جمل العلم والعمل، ص ١١٩؛ والانتصار، ص ٢٥٠، المسألة ١٣٤؛ وللشريد راجع مختلف الشبهة، ج ٤، ص ١٥٤، المسألة ١١١؛ وج ٨، ص ٣٥٤-٣٥٥، المسألة ٥٥.

٤. هو الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٣٤٩؛ والنهاية، ص ٢٣٠.

٥ أي أحد راكبي السفينة.

## قاعدة (١٤٠)

المتناول المغيّر للعقل إمّا أن تغيب معه الحواس الخمس أو لا، والأوّل هو المُرْقَد، والثاني إمّا أن يحصل معه بشوة وسرور وقوّة نفس عند غالب المتناولين له أو لا، والأوّل المسكر، والثاني المفسد للعقل، كالبنج والشوكران.

والنبات المعروف بالحشيشة اتفق علماء عصرنا وما قبله من العصور التي ظهرت فيها على تحريمها<sup>١</sup>، وهل هي لإفسادها فيعزّر فاعلها أو لإسكارها فيحدّ؟ قال بعض العلماء. وهي إلى الإفساد أقرب؛ لأنّ فعلها السبات<sup>٢</sup>، وزوال العقل بغير عريضة حتّى يصير شاربها أشبه شيء بالبهيمة<sup>٣</sup>

ولقائل أن يقول: لا نسلم أنّ الحدّ منوط بالعريضة والنشوة، بل يكفي فيه زوال العقل. وقد اشتهر زوال العقل بها فيتربّط عليه الحدّ وهو اختيار العاضل في القواعد<sup>٤</sup>، وقد حدّ بعضهم السكر لأنّه اختلال الكلام المنظوم وظهور السرّ المكتوم<sup>٥</sup>، وفي المشهور أنّ هذا حاصل فيها. وقال بعضهم:

إنّ أثرها إثارة الغلط الغالب، فصاحب بلفظ يحدث له السبات والصمت، وصاحب السوداء البكاء والجزع، وصاحب دم السرور بقدر خياله، وصاحب الصفراء الحذّة، بخلاف الحمر؛ فإنّها لا تنفك عن الشوة، وتبعد عن البكاء والصمت<sup>٦</sup>. وهذا إن صحّ فلا ينافي زوال العقل بل هو من مؤكّداته.

١. قال الشيخ محمّد عليّ المالكي في تهذيب الفروق، المطبوع بهامش الفروق، ج ١، ص ٢١٦ بأنّها ظهرت في أواخر السنة المائة السادسة.

٢. السبات: نوم خفيّ كالعشية، راجع لسان العرب، ج ٢، ص ٣٧، صبت.

٣. قاله القرافي في الفروق، ج ١، ص ٢١٦ و ٢١٨.

٤. قواعد الأحكام، ج ٣، ص ٥٥٠ من غير تصريح بزواله العقل.

٥. لم نثر على قائله ولكن للاطلاع على آراء الفقهاء، راجع المحمّي والشرح الكبير، ج ١٠، ص ٣٣١، المسألة

٦. قاله القرافي في الفروق، ج ١، ص ٢١٧-٢١٨.

وأما النجاسة، فلا ريب أنها معلقة عسى المسكر المائع بالأصالة، فلا يحكم بنجاسة هذا الثبات، ولو جمد الخمر حكم بنجاسته، كما لو كان مائعاً.  
وقال بعضهم، السكر والنجاسة متلازمان، فإن صح إسكارها حكم بنجاستها؛ عملاً بالعمومات الدالة على نجاسة المسكر<sup>١</sup> وإلا فهي حرام قطعاً لإفسادها، وليست بنجسة.

### قاعدة (١٤١)

قد يكون الشك سبباً في حكم شرعي وقد لا يكون، فالأول إما أن يكون الحكم وجوباً أو تحريماً.

فالوجوب كمن شك هل تطهر أم لا؟ ومن شك في الصلاة في وقتها هل فعلها أم لا؟ وكس شك في إخراج الركاء، فإنه يجب الإخراج

والثاني<sup>٢</sup> كمن شك في الشاة المدكاة والموتة، أو شك في أجنبيته وأخته رضاعاً أو نسباً وإن بعد فرض الشك في النسب.

ففي الوجوب يكون الباوي جازماً بوجود الفعل المشكوك فيه، وقاطعاً بالتقرب إلى باريه سبحانه وتعالى؛ للقطع بسببه، ومن ثم إذا نسي صلاة ولم يعلمها وقلما بوجوب الخمس أو الثلاث لا نقول بأن لناوي متردد في النية، فتبطل نيته، بل هو جازم بحصول سبب الوجوب وهو الشك

وبهذا يندفع قول من قال: تتصور النية في النظر الأول الذي يعلم به وجود الصاع بأن ينوي مع الشك، كما نوى في هذه المواضع؛ لأن الشك هنا غير حاصل؛ للجزم بوجود سببه، فيجب مسببه<sup>٣</sup>. وإن كنا لا نقول بأن جميع أقسام الشك سبب الإيجاب؛ لأن منها ما يلغى قطعاً، كمن شك هل طلق أم لا؟ وهل سها في صلاته أم لا؟

١. راجع الفروق، ج ١، ص ٢١٨؛ وتهذيب الفروق، المطبوع بهامش الفروق، ج ١، ص ٢١٤.

٢. راجع الكافي، ج ٦، ص ٤١٢، باب أن الحمر ينما حرمت لفعلها مما فعل فعل الحمر فهو حمر، ح ١٢؛ وتهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١١٦، ح ٥٠٢.

٣. أي الشك في التحريم.

٤. سبه القرافي إلى بعض العلماء في الفروق، ج ١، ص ٢٢٥.

ولقائل أن يقول: لا نسلم أن الشك سبب في شيء مما ذكر، أما الشك في الطهارة فالوجوب مستند إلى الحدث بشرط وجوب الصلاة، والأصل عدم فعلها، وكذلك الصلاة والزكاة.

وأما التحريم، فسيبه أن اجتناب الحرام واجب ولا يتم إلا باجتنابهما، وكذا نقول: في الصلاة المنسية، فلا يكون الشك سبباً في وجوب شيء مما ذكر. وأما النظر المعترف للوجوب، فليس له قبله أصل يرجع إليه؛ ليكون سبباً في نية الواقعة على طريقة التردد.

نعم، قد عدّ من موجبات سجدي السهو<sup>١</sup> الشك بين الأربع والخمس، ومن موجبات الاحتياط الشك بين الأعداد المشهورة. ورثب على ذلك الشك وجوبه؛ لقول الصادق عليه السلام: «إذا لم تدر أربعاً صليت أم خمساً، زدت أو نقصت، فتشهد وسلم واسجد سجدي السهو»<sup>٢</sup>.

ولقوله عليه السلام: «إذا لم تدر ثلاثاً صليت أو أربعاً وإن وقع رأيك على الأربع فسلم وانصرف وصل ركعتين وأنت جالس»<sup>٣</sup>.

وفي خبر آخر عنه: «إذا اعتدل الوهم بين الثلاث والأربع فهو بالخيار إن شاء صلى ركعة وهو قائم، وإن شاء صلى ركعتين وأربع سجدة»<sup>٤</sup>.

ولقائل أن يقول: الاحتياط خارج من هذا الباب؛ لأن الأصل عدم فعل ما شك فيه، فيكون الوجوب مستنداً إلى هذا الأصل. فيحاط بأنه لو كان الاستناد إلى هذا لما انفصل عن الصلاة بنية وتكبير وتشهد وتسليم وجاز فيه الجلوس.

#### فائدة:

لو صلى ما عدا العشاء بطهارة ثم أحدث وصلها بطهارة ثم ذكر إخلالاً بعضو

١. في «م» زيادة: «إذا لم تدر أثلاثاً صليت أو أربعاً ووقع رأيك على».

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٩٦، ح ٧٧٢، الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٠، ح ١٤٤١.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٢٥٢، باب السهو في الثلاث والأربع، ح ١٧، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٨٤، ح ٧٢٢.

٤. الكافي، ج ٢، ص ٣٥٤، باب السهو في الثلاث والأربع، ح ١٩، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٨٤ - ١٨٥، ح ٧٣٤.

من إحدى الطهارتين، احتمل وجوب خمس بعد الطهارة، ووجوب صبح ومغرب ورباعيتين يطلق في الأولى بين الطهر والعصر، وفي الثانية بين العصر قضاء وبين العشاء أداء إذا كان الوقت باقياً، وإلا كان الجميع قضاءً.

فلو سها عن الوضوء الذي كتف به الآن وصلى الصلوات الخمس أو الأربع، ثم ذكر أنه صلاها بغير وضوء مستأنف، فعلى الأول ليس عليه إلا إعادة العشاء لا غير؛ لأن الإخلال إن كان من طهارته الأولى فهو الآن متطهر وقد صلى بطهارة صحيحة ما فاتته وزيادة، وإن كان من طهارته الثانية فلم يضره هذا التكرار ووجب عليه صلاة العشاء، وأما على الثاني فيحتمل هذا أيضاً، ويحتمل أن يعيد ما عدا الصبح؛ لأنه إذا كانت طهارته الأولى فاسدة وجب عليه لصلاة بيته حازمة، وهنا وقع التردد.

### قاعدة (١٤٢)

التكاليف الشرعية بالمسمة إلى قبول الشرط والتعلق على الشرط أربعة:  
الأول: ما لا يقبل شرطاً ولا تعليقاً، كالإيمان بالله ورسوله وبالأنبياء،  
وبوجوب الواجبات القطعية، وبتحريم المحرمات القطعية.

الثاني: ما يقبل الشرط والتعلق على الشرط، كالعتق، فإنه يقبل الشرط في العتق المسجّر، مثل «أنت حرّ وعليك كذا» ويقبل التعلق في صورتي الدر والتدبير.

الثالث: ما يقبل الشرط ولا يقبل التعلق، كالبيع والصلح والإجارة والرهن؛ لأن الانتقال يفيد الرضى، ولا رضى إلا مع الجزم، ولا جزم مع التعلق؛ لأنه يعرضه عدم الحصول ولو قدر علم حصوله، كالمعلق على الوصف؛ لأن الاعتبار بجنس الشرط دون أنواعه وأفراده، فاعتبر المعنى العام دون خصوصيات الأفراد.

الرابع: ما يقبل التعلق ولا يقبل الشرط، كالصلاة والصوم بالنذر واليعين، فلا يجوز «أصلي على أن لي ترك سجدة»، أو «أن لا احتياط إن عرض لي شك»، والاعتكاف من قبيل القابل للشرط والتعلق، أمّا التعلق، فبالنذر وشبهه، وأما الشرط، فكأن ينوي أن له الرجوع متى شاء أو متى عرض عارض.

## قاعدة (١٤٣)

ارتفاع الواقع لا ريب في امتناعه، وقد يقال في فسخ العقد عند التحالف: «هل الفسخ من أصله أو من حينه؟» ويترتب على ذلك المراءى.

فيرد هنا سؤال، وهو أن العقد واقع بالضرورة في الزمان الماضي، وإخراج ما تضمنه الزمان الماضي من الوقوع محال.

فإن قلت: المراد رفع آثاره دونه.

قلت: الآثار أيضاً من جملة الواقع وقد تضمنها الزمان الماضي، فيكون رفعها محالاً.

وأحيب عن ذلك بأن هذا من باب إعطاء الموجود حكم المعدوم، فالآن تقدّره معدوماً، أي نعطيه حكم عقد لم يوجد.

ومن هذا الباب تأثير إبطال النية في أثناء الصلوة بالنسبة إلى ما مضى في نحو الصلاة والصيام على الخلاف<sup>٢</sup>، فإنه قد تضمن رفع الواقع

ويجاب عنه بأنه من باب تقدير الموجود كالمعدوم، فالآن تقدّره معدوماً، أي نعطيه حكم عقد لم يوجد<sup>٣</sup>، كما قلناه.

وعورض بأنه لو صحّ تأثير هذا العزم هنا لآثر في نية إبطال ما تقدّم من الأعمال الصالحة من أوّل عمره إلى آخره، فيصير هنا في تقدير غير الواقع، ولكان يلزم منه صفة القصد إلى إبطال الأعمال القيحة كلّها؛ إذ لا دليل على اعتبار العزم المتجدّد فيما ذكرتم بالخصوص ولا فارق<sup>٤</sup>.

قال بعض العامة: وهذا متّجه لم أحد له دفعا<sup>٥</sup>.

١. أجاب عنه بعض المتألفين كما في الفروق، ج ٢، ص ٢٧.

٢. راجع للفروق، ج ٢، ص ٢٧.

٣. أجاب عنه القرطبي في الفروق، ج ٢، ص ٢٧.

٤. لاحظ الفروق، ج ٢، ص ٢٧-٢٨.

٥. قاله القرطبي في الفروق، ج ٢، ص ٢٨.



والجواب أن الفرق واقع بين العزم في أثناء العبادة ونيتته<sup>١</sup> بعدها؛ لأن الصلاة والصوم مثلاً لا يعد كل جزء منهما عبادة إلا عند الإتيان بالمجموع، والنية كما هي شرط في العبادة، فهي شرط في أجزائها، فإذا وقع العزم على إبطال النية أو العزم على ما ينافيها بقي الجزء الواقع في تلك الحال وما بعدها بغير نية، فيبطل في نفسه ويبطل ما قبله باعتبار اشتراط<sup>٢</sup> كل منهما بصاحبه اشتراط معية، فيصير ما مضى وإن كان واقعاً في تقدير غير واقع، أو تقول. بطل ما مضى، كما يُبطل الحدث الصلاة، والإفطار الصوم.

فيل ولا يخلو باب من أبواب الفقه عن التقدير<sup>٣</sup>.

### قاعدة (١٤٤)

اعلم أن متعلقات الأحكام قسمان:

مقاصد بالذات، وهي المتصنعة للمصالح والمفاسد في أنفسها

ووسائل، وهي الطرق المفضية إليها، ويحكمها في الأحكام الخمسة حكم المقاصد، وتتفاوت في الفصائل بحسب لمقاصد، فالوسيلة إلى الأفضل أفضل الوسائل، وإلى أقبح المقاصد أقبح الوسائل، وقد مدح الله تعالى على الوسائل، كما مدح على المقاصد، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ﴾<sup>٤</sup> الآية، فأنابهم على ذلك وإن لم يكن بقصدهم إليه<sup>٥</sup>؛ لأنه إنما حصل بسبب التوسل إلى الجهاد الذي هو وسيلة إلى إعزاز الدين الذي هو وسيلة إلى رضوان الرب تعالى. ثم الوسائل على ثلاثة أقسام:

الأول: قسم اجتمعت الأمة على منعه، كحفر الآبار في طرق المسلمين، وطرح

١. في «أ. ح. م.» «نيتته».

٢. في «ك. ن.» «بإشتراط» بدل «باعتبار اشتراط».

٣. راجع الفروق، ج ٢، ص ٢٩.

٤. التوبة (٩)، ١٢٠.

٥. زيادة من «ح. م.».

المعائر؛ لأنه وسيلة إلى ضررهم الحرام، وكذا إلقاء السم في مياههم، وسب الأصنام وما في معناها عند من يعلم أنه يسب الله تعالى أو أحداً من أوليائه، كما قال الله تعالى: «وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ»<sup>١</sup>. ومنه بيع العنب ليعمل خمرًا، والخشب ليعمل صنماً.

الثاني: ما اجتمعت الأمة على عدم منعه، كالمنع من غرس العنب خشية إعصاره خمرًا، ومن عمل السيف خشية قتل مؤمن به.

الثالث: ما فيه خلاف، كبيع العنب على من يعمله خمرًا، والخشب على من يعمله صنماً، وكالبيع بشرط الإقراض والنظرة، أو بيع السلعة على غلامه ليغير بالزائد، وشراء ما باعه نسيئة عند حلول الأجل بنقيصة عن الثمن أو قبله، كما إذا باعه ثوباً بمائة إلى سنة ثم اشتراه منه حالاً بخمسين؛ فإنه في المعنى عاوض على خمسين في الحال بمائة إلى سنة<sup>٢</sup>.

والحق به بعض العامة مسائل كثيرة جداً تبلغ الألف ويسمونها «سد الذرائع»<sup>٣</sup>. منها: تضمين الصنّاع ما تلف في أيديهم؛ سداً لدعواهم التلف، أو الاشتياء بسبب تغيّرها بالعمل فيحلفون عليه.

ومنها: منع القضاء بالعلم؛ سداً لتسلط بعض قضاة سوء على قضاء باطل. وكذلك تضمين حامل الطعام.

### فائدة<sup>٤</sup>:

كل ما كان وسيلة لشيء فيعدم ذلك الشيء عدمت الوسيلة. ويشكل بإمرار المحرم موسى على رأسه، وبوقوف ناظر المشي في موضع العبور.

١. الأنعام (٧): ١٠٨.

٢. لاحظ الفروق، ج ٢، ص ٣٢.

٣. راجع الفروق، ج ٢، ص ٣٢.

٤. في بعض النسخ: «القاعدة». وفي بعضها الآخر: «فوائد».

ويجاب بأنه خرج بقوله عليه السلام: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»<sup>١</sup>. وربما كان المتوكل إليه حراماً والوسيلة غير حرام، كدفع المال إلى المحارب ليكف، ودفع المال إلى الحربي للكف عند العجز عن مقاومتها، أو في فك أسرى المسلمين؛ فإن انتفاعهم بذلك المال حرام، ولكن لما لم يكن مقصوداً للدفع لم يكن الدفع حراماً.

ومما حرم لكونه وسيلة إلى المعصية ترخص العاصي بسفره؛ لأن ترتب الرخصة على المعصية سعي في تكثير تلك المعصية.

ولو قارنت المعاصي أسباب الرخص لم تحرم؛ للإجماع على جواز التيسر للفاسق العاصي إذا عدم الماء، وكذلك افطر إذا أضربه الصوم، والقعود في الصلاة إذا عجز عن القيام؛ لأن الأسباب هنا غير معصية، بل هي عجزه عن الماء أو العبادة، والعجز ليس معصية، فالمعصية هنا مقارنة للسبب لا سبب.

فإن قلت: مساق هذا الكلام أن العاصي يسفره يباح له الميتة؛ لأن سبب أكله خوفه على نفسه لا سفره، فالمعصية مقارنة لسبب الرخصة لا أنها هي السبب. قلت: لا نص فيه للأصحاب، وهذا متجه وإلا لزم أن لا يباح للعاصي ما ذكرناه وهو باطل.

### قاعدة (١٤٥)

النجاسة ما حرم استعماله في الصلاة والأغذية؛ للاستقذار، أو للتوصل إلى الفرار.

فبـ «الاستقذار» تخرج السموم، والأغذية الممرضة.

وبـ «التوصل إلى الفرار» ليدخل الحمر والعصير؛ فإنهما غير مستقذرين، ولكن الحكم بنجاستهما يزيدهما إبعاداً عن النفس؛ لأنها مطلوبة بالفرار عنهما، وبالنجاسة يزداد الفرار، وحينئذ يبقى ذكر الأغذية مستدرَكاً إلا أن تذكر لزيادة البيان، وليبان

موضوع التحريم؛ فإنَّ في الصلاة تنبيهاً على الطواف وعلى دخول المسجد، وفي الأعدية تنبيهاً على الأثرية.

ويقابلها الطاهر وهو ما أبيح ملاسته في لصلاة اختياراً، فحينئذٍ مرجع النجاسة إلى التحريم، ومرجع الطهارة إلى الإباحة وهما حكمان شرعيان.

والحق أنَّ عين النجاسة والطاهر ليسا حكماً، وإنما هما متعلق الحكم من حيث استعمال المكلف، فموضوع الحكم هو فعل لمكلف في النجس والطاهر.

وربما قيل: النجاسة معنى قائم بالجسم يوجب اجتنابه في الصلاة والتناول لعينه<sup>١</sup>. وفيه تنبيه على أنَّ الجسم من حيث هو جسم لا يكون نجساً، وإلاَّ لعنت النجاسة الأحسام، بل لمعنى قائم به من قذرة، أو إبعاد عن الحرام.

وقوله: «لعينه» احترازاً عن الأعيان المفصولة؛ فإنه يجب اجتنابها في الصلاة، لكن لا لعينها، بل باعتبار تعلق حق الغير بها. وعطف «التناول» تحقيقاً للخاصة<sup>٢</sup>. لأنَّ لقائل أن يقول: أكثر محرمات الصلاة حرمت لعينها، كالكلاب، والحدث، والفعل الكثير، والاستدبار، فيكون العبد غير مطهر إلاَّ أنَّ هذه لا تدخل<sup>٣</sup> في تناول أكلاً وشرباً، وذكرهما أيضاً لبيان محل إيجاب الاجتناب.

### قاعدة (١٤٦)

الحدث هو المانع من الصلاة المرتفع بالطهارة. ويطلق أيضاً على نفس السبب الموجب للوضوء.

والمراد بقولهم: «ينوي رفع الحدث»<sup>٤</sup> هو المعنى الأول؛ لأنَّ الثاني واقع والواقع لا يرتفع، والمانع وإن كان واقعاً إلاَّ أنَّ المقصود بالرفع منع استمراره، كما أنَّ عقد

١. راجع الفروق، ج ٢، ص ٣٤-٣٥؛ ومغني المحتاج، ج ١، ص ٧٧.

٢. في «أ»: «للحاجة» بدل «للخاصة».

٣. في «ك»: ح ٢٠: «لا تحرم» بدل «لا تدخل».

٤. أي يقول الفقهاء، كما ذكره العراقي في الفروق، ج ٢، ص ٣٥.

النكاح يرفع استمرار منع الوطء في الأجنبية. وهذا يبين قوة قول من قال برفع التيمم الحدث<sup>١</sup>؛ لأن المنع متعلق بالمكلف وقد استباح الصلاة بالتيمم إجماعاً، والحدث مانع من الصلاة إجماعاً، وقوله ﷺ لحسان لما تيمم وصلى بالناس: «أصليت بأصحابك وأنت جنب؟»<sup>٢</sup> لا استعلام فقهه، كما قال لمعاذ: «هم تحكم؟»<sup>٣</sup>. وأما وجوب استعمال الماء عند تمكُّه منه، فلأن القائل بأنه يرفع الحدث يفيئه<sup>٤</sup> به كما يفيئه<sup>٥</sup> بطريان الحدث<sup>٦</sup>.

### قاعدة (١٤٧)

حكم الحدث متعلق بالمكلف؛ لأن الحدث هو المنع الشرعي، فلا يتعلق إلا بالمكلف، فالقول بأنه يتعلق بالأعضاء<sup>٧</sup> بعيد. وتظهر الفائدة في عدم الحكم بارتفاع الحدث عن العضو بفصله وحده، إذ العضو لا يقال: إنه ممنوع، ولا ريب أن المنع من الصلاة باقي ما بقي لعمدة من الأعضاء، فعلى هذا، لا يجوز له لمس المصحف بالعضو المضمول قبل تمام الغسل والمسح. فإن قلت: ما تقول في وصوء الحنب للنوم، فإنه قد رفع الحدث بالنسبة إلى اليوم؟

قلت: هذا ليس ممّا نحن فيه؛ إذ لا نقول برفع الحدث عن أعضاء الوصوء من دون باقي البدن، ولا رفع هنا حقيقة، وإنما هو تعبد محض، أو لوقوع النوم على الوجه الأكمل بفصل هذه الأعضاء. والظاهر أن تعقب ریح أو بول لا ينقضه؛ إذ

١. قاله القرافي في الفروق، ج ٢، ص ٣٥ والمراد رفع المنع المرتب على السبب للوضوء.

٢. سنن أبي داود، ج ١، ص ٩٢، ح ٣٢٤ باختلاف، وفي الحديث ٣٣٥ نسيه إلى حسان بن عطية نقلاً عن الأوزاعي.

٣. مستند أحمد، ج ٦، ص ٢٢١، ح ٢١٥٩٥.

٤. في «ك. ن.» «يعينه».

٥. في «ك. ن.» «يعينه».

٦. ذكره القرافي في الفروق، ج ٢، ص ١١٦-١١٧.

٧. حكاه القرافي عن بعض العلماء في الفروق، ج ٢، ص ١١٥-١١٦.

لم يجعل رافعاً للحدث الأصغر، فيقال فيه: أين معنى وضوء لا ينقضه الحدث؟<sup>١</sup>

### قاعدة (١٤٨)

يجب انحصار المبتدأ في خبره نكرة كان أو معرفة؛ إذ الخبر لا يجوز أن يكون أخص، بل<sup>٢</sup> مساوياً أو أعم، والمساوى منحصر في مساويه، والأخص منحصر في الأعم.

فإن قلت: قد فرّقوا بين «زيد عالم» وبين «زيد العالم»، فجعلوا الثاني للحصر لا الأول، فكيف يتوجّه الإطلاق؟

قلت: الحصر الذي أثبتناه على الإطلاق هو حصر يقتضي نفي النقيض، والذي نفوه عن النكرة هو الحصر الذي ينتهي معه النقيض والضد والمخالف؛ لأنّ قولنا: «زيد عالم» يقتضي حصر «زيد» في مفهوم «عالم» لا يخرج عنه إلى نقيضه، إلا أنّ «عالمًا» مطلق في العلم، فهو في قوة موجبة لجزئية في وقت واحد، فنقيضه سالبة كلية دائمة، أي لا يكون زيد عالمًا في زمان ماضٍ ولا حال ولا استقبال، وهذا المفهوم ينتفي بقولنا: «زيد عالم في وقت ما»، بخلاف ما إذا كان الخبر معرفة؛ فإنه ينتفي كلّ ما خالفه.

ويتفرّع عليه أحكام:

منها: قوله رحمته: «تحرّمها التكبير»<sup>٣</sup>؛ فإنه يفيد انحصار دخولها في حرمة الصلاة بالتكبير دون نقيضه الذي هو عدم التكبير، وضدّه الذي هو الهزء<sup>٤</sup> واللعب والنوم وخلافه الذي هو الخشوع والتعظيم، فلو فعل أحد هذه لم يتحرّم بالصلاة.

ومنها: قوله رحمته: «وتعليقها التسليم»<sup>٥</sup> يقتضي انحصار المحلّ في التسليم دون

١ قال القرافي في الفروق، ج ٢، ص ١١٤: «يلتزم هذا الوضوء لقراء على الطلبة».

٢ في «ح» زيادة «لا بدّ وأن يكون».

٣ الكافي، ج ٣، ص ٦٩، باب النوادر، ح ٢: الفقيه، ج ١، ص ٣٣، ح ٦٨.

٤ في «ث» ح ٢٠: «الهرل»، والهرء: السخريّة والاستهزاء، الصحاح، ج ١، ص ٨٢-٨٤، «هزأ».

٥ الكافي، ج ٣، ص ٦٩، باب النوادر، ح ٢: الفقيه، ج ١، ص ٣٣، ح ٦٨.

نقيضه الذي هو عدمه، ودون ضده وهي أضداد التكبير، ودون خلافه الذي هو الحدث وغير ذلك.

والمراد بالمحلل هنا ما كان مباحاً آخر الصلاة؛ ليخرج سائر مبطلات الصلاة، ونفس التسليم إذا وقع في أثنائها.

وكما اقتضى الحصر في التكبير اقتضى الحصر في الصيغة المعهودة، وهي: «الله أكبر»؛ لأنَّ «اللام» فيه للعهد والمعهود من فعل النبي ﷺ ذلك، فلا يتعد بمعناه، ولا بتعريف الحبر، ولا بتقديمه، ولا بترجمته، لا مع العجز. وكذا الكلام في التسليم.

ومنها: قول النبي ﷺ: «زكاة الجنين زكاة أمه»<sup>١</sup> يقتضي حصر ذكاته في زكاة أمه، فلا يحتاج إلى زكاة أخرى.

لا يقال: هذا مجاز؛ لأنَّ زكاة الأم قري الأعضاء المخصوصة، وهو غير حاصل هنا، فكيف يقتضي أن يكون عين زكاة الجنين كعين زكاة أمه؟  
فقول: إضافه المصدر تخالف إساد الأفعال، فيكفي فيها أدنى ملاسة، ويكون ذلك حقيقة لغوية، كقوله تعالى: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ»<sup>٢</sup>، وكقولنا: «صوم رمضان» ويمتنع أن يقال: «حِجُّ الْبَيْتِ»، أو «صام رمضان»، فاعلين، وكذا يمتنع: «زَكَيْتُ الْجَنِينَ» هنا، ويحوز «زكاة الجنين»

هذا فيمن رواه بالرفع<sup>٣</sup>، ومن رواه بالنصب<sup>٤</sup>، فالتقدير «في زكاة أمه»، أي داخله في زكاة أمه، فحذف حرف الجر وانتصب على أنه مفعول، كقولنا: «دخلت الدار». وقال الموجبون لذكاته: التقدير «أن يذكى ذكاً مثل زكاة أمه» فحذف المضاف مع بقية الكلام وأقيم المضاف إليه مقامه، فنصب<sup>٥</sup>.

١. سنن أبي داود، ج ٣، ص ١٠٤، ح ٢٨٢٨، سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٠٦٧، ح ٣١٩٩، الجامع الصحيح، ج ٤، ص ٧٢، ح ١١٧٦.

٢. آل عمران (٣) - ٩٧.

٣. القول برفع «زكاة» الثانية للمالكية والشافعية، لعدم احتياج الجنين إلى الزكاة. راجع الفروق، ج ٢، ص ٤٦.

٤. القول بنصب «زكاة» الثانية للحنفية؛ لعدم جوبر أكله بذكاة أمه. راجع الفروق، ج ٢، ص ٤٦.

٥. راجع الفروق، ج ٢، ص ٤٦.

ولا يخفى ما فيه من التعسف، وعدم موافقه لرواية الرفع.

### قاعدة (١٤٩)

لا يتعلّق الأمر والنهي والدعاء والإباحة والشرط والجزاء والوعد والوعيد والترجي والتمني إلّا بمستقبل، فمتى وقع تشبيه بين لفظي دعاء أو أمر أو نهي، أو واحد مع الآخر فإنما يقع في مستقبل.

وعلى هذا خرّج بعضهم الجواب عن السؤال المشهور في قوله ﷺ: «قولوا: اللهم صلّ على محمّد وآل محمّد، كما صلّيت على إبراهيم، وبارك على محمّد وآل محمّد، كما باركت على إبراهيم»<sup>١</sup>، وفي رواية «كما صلّيت على إبراهيم وآل إبراهيم»<sup>٢</sup> بأن التشبيه يفيد كون المشبه به أقوى في وجه الشبه، أو مساوياً.

والصلاة هنا الثناء أو العطاء أو التحيّة<sup>٣</sup> التي هي من آثار الرحمة والرضوان، فيستدعي أن يكون عطاء إبراهيم أو الثناء عليه فوق الثناء على محمّد (صلّى الله عليهما) أو مساوياً له، وليس كذلك وإلّا لكان أميّض منه، والواقع خلافه<sup>٤</sup>. فإنّ الدعاء<sup>٥</sup> إنّما يتعلّق بالمستقبل، وببيّنات<sup>٦</sup> كان الواقع قبل هذا الدعاء أنّه أفضل من إبراهيم، وهذا الدعاء يطلب فيه زيادة على هذا الفصل مساوية لصلاته على إبراهيم، فهما وإن تساويا في الزيادة، إلّا أنّ الأصل المحفوظ خالٍ عن معارضة الزيادة.

وأجيب أيضاً بأنّ المشبه به المجموع المركّب من الصلاة على إبراهيم وآله، ومعظم الأنبياء هم آل إبراهيم، والمشبه الصلاة على نبيّنا وآله، فإذا قوبل آله بآل إبراهيم رجّحت الصلاة عليهم على الصلاة على آله، فيكون الفاضل من الصلاة على

١ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٩٣، ح ٩٠٤.

٢ صحيح البخاري، ج ٢، ص ١٢٣٢، ح ٣١٩٠؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٩٣، ح ٩٠٦.

٣ في «ك، م، ن»: «المنحة».

٤، حكاه القرافي ص ابن عبد السلام في القروى، ج ٢، ص ٤٨-٤٩.

٥ «فإنّ الدعاء» جواب عن السؤال المشهور.



آل إبراهيم لمحمد، فيزيد به على إبراهيم<sup>١</sup>.

ويشكل بأن ظاهر اللفظ تشبيه الصلاة على محمد بالصلاة على إبراهيم، وتشبيه الصلاة على آله بالصلاة على آل إبراهيم؛ تطبيقاً بين المسمّين والآل، فكل تشبيه على حدته، فلا يؤخذ من أحدهما للآخر

وأجيب بأن التشبيه إنما هو في صلاة له على آل محمد وصلاته على إبراهيم وآله، فقوله: «اللهم! صل على محمد» عني هذا منقطع عن التشبيه.

وفي هذين الحواش هضم لآل محمد<sup>٢</sup> وقد قام الدليل على أفضلية علي<sup>٣</sup> على خلق من الأنبياء<sup>٤</sup>، وهو واحد من الآل، فيكون السؤال عند الإمامية باقياً بحاله وأجيب أيضاً بأنه تشبيه لأصل الصلاة بالصلاة لا الكمية بالكمية، كما في قوله تعالى: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ»<sup>٥</sup>، فالمراد في أصله لا في قدره ووقته<sup>٦</sup>.

ويشكل بأن «الكاف» للتشبيه وهو محذوف، أي صلاة مماثلة للصلاة على إبراهيم، وظاهر أن هذا ينصي المساواة، إذ المثلان هما المتساويان في الوجوه الممكنة<sup>٧</sup>. وأجيب أيضاً بأن الصلاة بهذا اللفظ جارية في كل صلاة على لسان كل مصل إلى انقضاء التكليف، فيكون الحاصل لمحمد بالنسبة إلى مجموع الصلوات أضعافاً مضاعفة<sup>٨</sup>.

ويشكل بأن التشبيه واقع في كل صلاة تذكر في حال كونها واحدة، فالإشكال قائم<sup>٩</sup>. وقد يجاب بأن مطلوب كل مصل المساواة لإبراهيم في الصلاة، فكل منهم طالب صلاة مساوية للصلاة على إبراهيم، وإذا اجتمعت هذه المطلوبات كانت زائدة على الصلاة على إبراهيم<sup>١٠</sup>.

١. أجاب به ابن عبد السلام كما في الفروق، ج ٢، ص ٤٩.

٢. راجع بصائر الدرجات، ج ١، ص ٢٢٧ - ٢٣١، باب في أمر المؤمنين<sup>١١</sup> وأولو العرم أيهم أعلم، ج ١ - ٦، وباب في أنتم أفضل من موسى والنضر، ج ١ - ٥.

٣. البقرة (٢)، ١٨٣.

٤ - ٨. راجع الفروق، ج ٢، ص ٤٨ وما بعدها؛ وإدراك تشويق، المطبوع مع الفروق، ج ٢، ص ٤٨ وما بعدها؛ وتهذيب الفروق، المطبوع في هامش الفروق، ج ١، ص ١٠١ وما بعدها؛ وج ٢، ص ٧١ وما بعدها.

قلت: كل هذا بناءً على أنَّ صلاتنا عليه ﷺ تفيده زيادةً في رفع الدرجة، ومزيد الثواب، وقد أنكر هذا جماعة من المتكسبين<sup>١</sup> وخصوصاً الأصحاب، وجعلوا هذا من قبيل الدعاء بما هو واقع؛ امثالاً لأمر الله تعالى<sup>٢</sup> وإلا فالنبي ﷺ قد أعطاه الله من الفضل والجزاء والتفضل ما لا تؤثر فيه صلاة مصلٍّ وجدت أو عذمت، وفائدة هذا الامتثال إنما تعود إلى المكلف، فيستفيد به ثواباً، كما جاء في الحديث: «من صلى عليّ واحدة صلى الله عليه بها عشراً»<sup>٣</sup>.

فحينئذٍ يظهر ضعف الجواب الأول من طلب المنافع في المستقبل؛ فإنَّ هذا كله في قوة الإخبار عن عطاء الله تعالى.

وحينئذٍ يكون جواب التشبيه للأصل بالأصل سديداً، ويلزمه المساواة في الصلاتين، ولكن تلك أمور موهبية، فجاز تساويهما فيها وإن تفاوتتا في الأمور الكسبية المقتضية للزيادة؛ فإنَّ الجزاء على الأعمال هو الذي يتفاضل به العمال، لا المواهب التي يجوز نسبتها إلى كل واحد تفصلاً، خصوصاً على قواعد العدالة.

وهب أنَّ الجزاء كله تفضل، كما يقوله لأشعرية<sup>٤</sup>؛ إلا أنَّ الصلاة هنا موهبة معضة ليست باعتبار الجزاء، فالذي يسمى جزاءً عند العمل وإن لم يكن مسبباً عن العمل هو الذي يتفاضلان فيه، وهذا واضح.

### قاعدة (١٥٠)

يظهر من كلام المرتضى<sup>٥</sup> أن قبول العبادة وإجزائها غير متلازمين، فيوجد

١. لم يشر على قولهم.

٢. إشارة إلى الآية ٥٦ من الأحزاب (٣٣) وهي ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾.

٣. صحيح مسلم، ج ١، ص ٣٠٦، ح ٧٠/٤٠٨؛ التصغير الكبير، ج ١٢ (الجزء ٢٥)، ص ٢٢٩، وفيهما: «مرة» بدل «واحدة» ذيل الآية ٥٦ من الأحزاب (٣٣).

٤. حكاه عنهم الشهرستاني في الملل والنحل، ج ١، ص ١٠٢.

٥. الانتصار، ص ١٠٠، المسألة ٩.

الإجزاء من دون القبول دون العكس وهو قول بعض العامة<sup>١</sup>؛ لأن المجزئ ما وقع على الوجه العامور به شرعاً، وبه يخرج عن العهدة وتبرأ الذمة، ويسمى فاعله مطيعاً، والقبول ما يترتب عليه الثواب.

والذي يدل على انفكاكه مد [وجوه].

[الأول]: سؤال إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام استقبل<sup>٢</sup> مع أنهما لا يفعلان إلا فعلاً صحيحاً مجزئاً<sup>٣</sup>.

وفيه نظر؛ لأن السؤال قد يكون للواقع كما سلف<sup>٤</sup>، وكالذي بعده «وَبَيْنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ»<sup>٥</sup> وقد كانا مسلمين

[الثاني]: وقوله تعالى: «فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يَقْبَلْ مِنَ الْآخَرِ»<sup>٦</sup> مع أنهما معاً قريباً، فلو كان عمله غير صحيح لمثل بعدم صحة<sup>٧</sup>.

وفيه نظراً لإمكان التعبير عن عدم الإجزاء بعدم القبول، لأنه غايته.

[الثالث]: وقول النبي صلى الله عليه وآله: «أَمَّا مَنْ أَسْلَمَ وَأَحْسَنَ فِي إِسْلَامِهِ فَإِنَّهُ يَجْزِي بِعَمَلِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ»<sup>٨</sup> شرط في الجزاء أن يحسن في إسلامه، والإحسان هو التقوى<sup>٩</sup>.

وفيه نظر؛ إذ الظاهر أن الإحسان هو العمل بالأوامر على شرائطها وأركانها وارتفاع موانعها ونحن نقول به.

[الرابع]: وقوله صلى الله عليه وآله: «إِنَّ مِنَ الصَّلَاةِ لِمَا يَقْبَلُ نَفْسَهَا وَتُثْبِتُهَا وَرَبِّهَا، وَإِنْ مِنْهَا لِمَا

١. قاله القرافي في الفروق، ج ٢، ص ٥١.

٢. إشارة إلى الآية ١٢٧ من البقرة (٢) وهي «... رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ».

٣. قاله القرافي في الفروق، ج ٢، ص ٥٢.

٤. تقدم آنفاً.

٥. البقرة (٢): ١٢٨.

٦. المائدة (٥): ٢٧.

٧. ذكره القرافي في الفروق، ج ٢، ص ٥١.

٨. صحيح مسلم، ج ١، ص ١١١، ح ١٨٩/١٢٠ و ١٩٠ باختلاف بسيط.

٩. قاله القرافي في الفروق، ج ٢، ص ٥٢.

يلفّ كما يلفّ الثوب الخلق فيضرب بها وجه صاحبها<sup>١</sup>، مع أنّها مجزئة عند الفقهاء، إلّا من شدّد من بعض فقهاء العامة<sup>٢</sup> ومن الصوفيّة<sup>٣</sup>.

وفيه نظر؛ لأنّه يمكن أن يكون ذلك مع استحقاق الثواب لكنّه ناقص. أمّا حديث النصف إلى العشر، فظاهر. وأمّا الملفوفة، فكفاية عن حرمانه عن معظم الثواب. كيف وقد حصل نيّة التقرب وهي مقتضية للثواب مع تمام العمل؟ ويمكن أن يراد بالملفوفة هنا غير المجزئة؛ لاشتغالها على نوع من الخلل.

[الخامس] : ولأنّ الناس مجمعون على الدعاء بقبول الأعمال، فلو كان القبول هو الإجزاء لم يحسن إلّا قبل الشروع في العمل، بمعنى تيسير الشرائط والأركان وارتفاع الموانع وهم يسألون قبل وبعد<sup>٤</sup>.

وفيه نظر؛ لأنّ السؤال قد يكون لزيادة القبول، أي زيادة لازمة، أعني الثواب، أو على سبيل الانقطاع إلى الله تعالى.

[السادس] : وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَبْتَلِيُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾<sup>٥</sup>، فظاهره أنّ غير المتقي لا يقتل الله منه مع أنّ عبادته مجزئة بالإجماع<sup>٦</sup>.

وفيه نظر؛ لأنّ بعض المفسرين قال: يراد «من المؤمنين»<sup>٧</sup>؛ لأنّ الإيمان هو التقوى، قال الله تعالى: ﴿وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى﴾<sup>٨</sup>.

سلّمنا، لكنّ المراد من المتقي في ذلك العمل بحيث لا يكون ذلك العمل على غير التقوى، كما يحكي عن الشيخ أبي جعفر مؤمن الطاق أنّه مرّ ومعه بعض رؤساء

١. لم نثر عليه في المصادر الموجودة ولكن ذكره القرطبي في الفروق، ج ٢، ص ١٥٣ ومن المتأخرين عن الشهيد ذكره الشهيد الثاني في التنبيهات المليّة، خمس المصنّفات الأربعة، ص ٢٢٨.

٢-٤. ذكره القرطبي في الفروق، ج ٢، ص ٥٣.

٥. المائدة (٥): ٢٧.

٦. ذكره القرطبي في الفروق، ج ٢، ص ٥١.

٧. راجع الكتاب، ج ١، ص ١٦٢٤ وتفسير البضاوي، ج ١، ص ٤٢٤؛ دليل الآية ٢٧ من المائدة (٥) مع احتلال في التفسير.

٨. الفتح (٤٨): ٢٦؛ وراجع أيضاً الفروق، ج ٢، ص ٥١.

العامة في سوق الكوفة على بائع رمان، فأخذ العائى منه رمانتين اختلاصاً، ثم مرّ على سائل فدفع إليه واحدة، ثم التفت إلى أبي جعفر، فقال: عملنا سيّتين وحصلنا عشر حسنات، فربعنا ثمانى حسنات، قل له «أخطأت» **«إِنَّمَا يَنْتَظِرُ اللَّهُ مِنْ الْمُشْكِينِ»**<sup>١</sup>»<sup>٢</sup>.

### قاعدة (١٥١)

الفعل يوصف بالأداء والقضاء بحسب الوقت المحدود، ولا يوصف به ما لا وقت له محدود.

فعرّف الأداء بـ «أنّه إيقاع الفعل في وقته المحدود له شرعاً»<sup>٣</sup>.

والقضاء بـ «أنّه الإيقاع خارج وقته المحدود له شرعاً»<sup>٤</sup>.

وأورد أنّ الواجبات الفورية - كالحسبة، والنصح، وردّ المصوب، وإنقاذ الغريق، والأمانات الشرعيّة، والودعة والعارية إذ **يُطْلَبُ** فإنّ الشرع حدّها زماناً للوفوع، فأوله زمان التكليف، وآخره الفراغ منها بحسبها في طولها وقصرها، فيصدق عليها المحدود شرعاً مع انتفاء الأداء والقضاء عنها في الوقت وبعده، وكذلك مقتضى الطلب إذا جعلنا الأمر للفور<sup>٥</sup>.

والجواب بمنع التحديد هنا؛ لأنّ المراد بالمحدود ما ضربه الشارع وقتاً مخصوصاً للعبادة بحسب المصلحة الباعثة عليه، لا يتقدّم ولا يتأخّر، ولا يزيد ولا ينقص، وما ذكر المصلحة فيه راجعة إلى الأمور أو إلى الأمور به لا بحسب الوقت، وهو قابل للتقدّم والتأخّر، والزيادة والنقصان؛ فإنّ الحسبة تابعة لوقوع

١ المائدة (٥)، ٢٧.

٢ تفسير الإمام العسكري، ص ٤٤ - ٤٥، ح ٢٠؛ الاحتجاج، ج ٢، ص ٢٨٦ - ٢٨٧، ح ٢٤٣٠.

٣ عرّفه القرافي في الفروق، ج ٢، ص ٥٦.

٤ كذلك عرّفه القرافي في الفروق، ج ٢، ص ٥٦.

٥ أورده القرافي في الفروق، ج ٢، ص ٥٦؛ والشيخ محمد عليّ المالكي في تهذيب الفروق، المطبوع في هاشم الفروق، ج ٢، ص ٧٩ وما بعدها.

المنكر أو ترك المعروف في أي وقت اتفق، وزمانها يقتصر ويطول، والتكليف بالحج يتبع الاستطاعة وحصول الرفقة.

فإن قلت: يلزم أن يكون استدراك رمضان للفائت في سنة الفوات موصوفاً بالأداء؛ لأن الله تعالى قد جعل له وقتاً موسعاً محدوداً بالرمضان الثاني.

قلت: لما كان يصدق عليه أنه فعل في غير وقته المحدود في الجملة كان قضاء<sup>١</sup>، والتحديد بالسنة أمر اقتضاء الأمر الثاني بالقضاء لا على معنى أنه بعد السنة يخرج وقته، بل بمعنى وجوب المبادرة فيها، ولأ فوقته بحسب الإجزاء العمر، وهذا هو معنى غير المحدود.

### قاعدة (١٥٢)

القضاء يطلق على معان خمسة:  
الأول: بمعنى الفعل والإتيان به، لومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ﴾<sup>٢</sup>. ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ﴾<sup>٣</sup>.

الثاني: المعنى السابق<sup>٤</sup>.

الثالث: استدراك ما تعين وقته إتماً بالشروع فيه، كالاغتلاف، أو بوجوبه فوراً، كالحج إذا أفسد؛ فإنه يطلق على المأتي به ثانياً قضاء وإن لم ينو به القضاء.

الرابع: ما وقع مخالفاً لبعض الأوضاع المعتبرة فيه، كما يقال في من أدرك ركعتين مع الإمام: «يقضي ركعتين بعد التسليم»، ولو حمل هذا على المعنى الأول أمكن، ولكن إنما يتأتى على الرواية المتضمنة لصيرورة آخر الصلاة أولها<sup>٥</sup> بحيث يأتي بالركعتين الأخيرتين من العشاء الآخرة جهراً؛ فإن وضع الشريعة أن يكون الجهر

١. في «ث» ن. «أداء».

٢. الجمعة (٦٢)، ١٠.

٣. البقرة (٢)، ٢٠٠.

٤. أي المقابل للأداء وقد تقدم تعريفه في القاعدة السابقة.

٥. تهذيب الأحكام ج ٢، ص ٤٧، ح ١٦٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٣٨، ح ١٦٨٧.

قبل الإخفات، وكما يقال في السجدة ولشَّهَد «يقضى بعد التسليم».

الخامس: ما كان بصورة القضاء المصطلح عليه في أنه يفعل بعد خروج الوقت المحدود، ومنه قولهم في الجمعة: «تقضى ظهراً»، وهو أولى من حمله على المعنى الأول؛ لأنَّ الأول لغوي محض. وأمّا هذا، ففيه مناسبة للمعنى الشرعي، وخصوصاً عند من قال: «الجمعة ظهر مقصورة»<sup>١</sup>

#### فائدة:

لا يجتمع الأداء والإثم فيه، وما ورد من أن «تأخير الصلاة إلى آخر الوقت إنما يجوز لذوي الأعداء فيأثم غيرهم»<sup>٢</sup> محمول على التغليظ، وكذا ما ورد من أن «أول الوقت رضوان الله، وآخره عفو الله»<sup>٣</sup>. وإن سلّم يجمع الإثم

### قاعدة (١٥٣)

قسم بعضهم الواجب إلى الكلّي على الإطلاق وإلى الكلّي الذي يقال فيه: إنه «واجب فيه» أو «به» أو «عليه» أو «عنده» أو «منه» أو «عنه» أو «مثله» أو «إليه»<sup>٤</sup>

وذلك لأنَّ خطاب الشرع قد يتعلّق بجزئي، وقد يتعلّق بكلّي - وهو القدر المشترك بين أفراد الجنس - دون خصوصيّة الأفراد، والمتعلّق بالجزئي، كالأمر بالشهادتين، والتوجّه إلى الكعبة.

فالواجب الكلّي مطلقاً هو المختار.

و«الواجب فيه» هو الموسّع و«الواجب به» ينقسم إلى سبب الوجوب، وآلة

١. راجع المجموع شرح المذهب، ج ٤، ص ٥٢٦ وقال: «هو قول بعض أصحابنا»

٢ الكافي، ج ٣، ص ٢٧٤، باب المواقيت أوّلها وآخرها، ونصلها، ج ٣، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٩، ح ١٢٤،

الاستبصار، ج ١، ص ٢٤٤، ح ٨٧٠

٣ الفقيه، ج ١، ص ٢١٧، ح ٦٥١

٤ قسمه القرافي في الفروق، ج ٢، ص ٦٧.

الفعل، مثال الأول «مطلق الزوال سبب وجوب الظهر في أي يوم كان»، و«مطلق الإلتلاف سبب لوجوب الضمان»، و«مطلق منك النصاب سبب لوجوب الزكاة»؛ إذ لا خصوصية للذهب والفضة مثلاً في ذلك، فالمنصوب سبباً إنما هو المطلق الذي هو قدر مشترك بين المصعب.

ومثال الآلة «مطلق الماء في الوضوء والغسل»، و«مطلق التراب في التيمم»، و«مطلق الساتر في السترة»، و«الجمار في الرمي»، و«إشاعة في الذبح»<sup>١</sup>، و«الرقبة في العتق». وبهذا يجاب عن مغالطة، وهي أن يقال: «المدعى أن الوضوء من هذا الإناء واجب؛ لأن الوضوء واجب بالإجماع، ولا يجب من غيره بالإجماع، فيجب منه، وإلا لانتفى الوجوب»، أو يقال: «الستر بهذا الثوب واجب في الصلاة؛ لأن الستر في الصلاة واجب بالإجماع» إلى آخره<sup>٢</sup>.

والجواب، قولكم «إن الوضوء واجب بالإجماع» مسلم، ولكنه واجب بمطلق الماء، وهو القدر المشترك بين هذا الإناء وبين غيره، فإذا انتفى الوجوب عن غير ذلك الإناء بالإجماع، لا يتعين ذلك الآلية للوجوب بل يتعين القدر المشترك بين هذا الإناء وغيره، والخصوصيات ساقطة من لبن.

ومثال «الواجب عليه» فرض الكفاية؛ فإنه واجب على مطلق المكلفين.

ومثال «الواجب عنده» دوران الحول في الركاة، وعدم الحيض في الصلاة؛ فإن الوجوب بالسبب عند عدم الحيض وغيره من الموانع، وكذا عدم الماء؛ فإن التيمم يجب عنده لا به، وكذا أكل الميتة عند عدم المباح؛ إذ السبب في وجوب الأكل حفظ النفس عند عدم المباح، وعدم الغصلة الأولى من خصال الواجب المرتب، كالظهار؛ فإن السبب هو الظهار، فيجب به الصوم عند عدم العتق.

ومثال «الواجب منه» كالجنس المخرج منه الزكاة غنماً أو إبلأ أو نقداً أو قوتاً في الفطرة أو كفارة.

١. إضافة من «ث، م».

٢. أورد هذه المغالطة القرامى في الفروق، ج ٢، ص ٧٨ وأجاب عنها بما ذكره المصنف.



ومثال «الواجب عنه» وهو جنس الممول في آخر شهر رمضان، أي ولد كان، وأية زوجة كانت، وأي ضيف كان.

ومثال «الواجب مثله» كل متلف له مثل مضمون، وجزاء الصيد.

ومثال «الواجب إليه» كالليل في الصوم، والمعتبر جنس الغروب ودخول الليل في أي ليلة اتفق، وكالوصول إلى مشاهدة الجدران، أو سماع الأذان للمسافر، وكالنهاية في العدد.

فهذه عشرة اشتركت كلها في تعلق لوجوب بمعنى كلّي واختصاص كل واحد منها بخصوصية.

### قاعدة (١٥٤)

التخيير في الكفارات تخيير<sup>١</sup> شهوة، وتخيير الإمام بين العدا والاسترفاق والمن في الأسير، وبين الفعل والصلب والقطع مخالفاً تخيير أصلح للمسلمين، وكذا في التعزيرات.

والأقرب أن تخيير شهر المحبوس من هذا القبيل، وكذا تخيير المرأة للسنة أو السبعة إذا كانت متحيرة، مع أن ظاهر الأخبار أنه بحسب الشهوة<sup>٢</sup>، وكذا تخيير المكلف<sup>٣</sup> في الحقائق وبنات اللبن في موضع إمكان الإخراج. وقد يقع التخيير بين المباحات والمستحبات.

### قاعدة (١٥٥)

الواجب أفضل من الندب عالياً؛ لاختصاصه بمصلحة زائدة، وتقولته في

١. في «ج» «م» زيادة «محرر».

٢. الكافي، ج ٢، ص ٨٧، باب جامع في العائض والمستحاضة، من الحديث ١: تهذيب الأحكام، ج ١،

ص ٣٨٢، ضمن الحديث ١١٨٢

٣. أي المكلف بأداء الزكاة.

الحديث القدسي: «ما تقرب إلي عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه»<sup>١</sup>.

وقد تخلف ذلك في صور: كالإبراء من الدين النذب، وإنظار المعسر الواجب. وإعادة المنفرد صلاته جماعة؛ فإن الجماعة مطلقاً تفضل صلاة المنفرد بسبع وعشرين درجة، فصلاة الجماعة مستحبة وهي أفضل من الصلاة التي سبقت وهي واجبة.

وكذلك الصلاة في البقاع الشريفة؛ بأنها مستحبة وهي أفضل من غيرها من مائة ألف إلى اثنتي عشرة صلاة.

والصلاة بالسواك، والخشوع في الصلاة مستحب، ويترك لأجله سرعة المبادرة إلى الجمعة وإن فات بعضها مع أنها واجبة؛ لأنه إذا اشتد سعيه منعه الانتهاز<sup>٢</sup> عن الخشوع.

وكل ذلك في الحقيقة غير معارض لأصل الواجب وزيادته؛ لاشتماله على مصلحة أزيد من فعل الواجب لا بذلك القيد.

### قاعدة (٥٦)

الأغلب أن الثواب في الكثرة والفتنة تابع لمعمل في الزيادة والنقصان؛ لأن المشقة أصل التكليف المؤدي إلى الثواب ومداره. فكلما عظمت عظم وقد تخلف ذلك في صور تنقسم قسمين:

أحدهما: أمران متساويان وثواب أحدهما أكثر، كتكبيرة الإحرام مع باقي التكبيرات، وكذبح الهدي والأضحية وللضيف<sup>٣</sup>. وكالصلاة في مسجدين أحدهما أكثر جماعةً وقربهما والبعد واحد، وكسجدة لتلاوة مع سجدة الصلاة، وركعتي النافلة مع ركعتي الفريضة، وهو كثير.

١ صحيح البخاري، ج ٥، ص ٢٢٨٤ - ٢٢٨٥، ح ١٦١٣٧، على الشرائع، ج ١، ص ٢٢، باب علّة الخلق واختلاف أحوالهم، ح ٧ باختلاف يسر.

٢ الانتهاز، الغتنام الفرصة. راجع الصحاح، ج ٢، ص ٩٠٠، «نَهَزَ»، وفي «ك. ط. ع.» «شغله الانتهاز».

٣ كذا في النسخ.

الثاني: أمران متفاوتان والأقلّ منهما أكثر ثواباً، كتسبيح الزهراء عليها السلام مع أضعافه من التسبيحات، وكالصيام ندباً في الحضر والسفر وقد ورد في الخبر عن النبي صلى الله عليه وآله: «من قتل الوزغة في الضربة الأولى فله مائة حسنة، ومن قتلها في الثانية فله سبعون حسنة»<sup>١</sup>.

قالوا: لأنّ الوزعة حيوان ضعيف، فحمة الدين تقتضي قتلها بضربة واحدة؛ فإذا لم يحصل ذلك دلّ على ضعف العزم<sup>٢</sup>.

### قاعدة (١٥٧)

كلّما كان في السافلة وجه زائد يترجّح به على الفريضة جاز أن يترتب عليه حكم زائد على الفريضة، ولا يلزم من ذلك أفضليتها عليها؛ لاشتغال الفرائض على مزايا تنفخر تلك العزّة في جمعتها ليست حاصلة في المواعيل ومن هذا يترتب تفضيل الأنبياء عليهم السلام على الملائكة عليهم السلام وإن كان للملائكة منزلة دوام العبادة بغير فتور.

وكما ورد في الخبر عن النبي صلى الله عليه وآله: «إِذَا أَدَّى الْمُؤَدِّنُ أَدْبَرَ الشَّيْطَانِ وَلَهُ ضَرَاظٌ» - إلى قوله -: «فَإِذَا أَحْرَمَ الْعَبْدُ بِالصَّلَاةِ جَاءَهُ الشَّيْطَانُ، فَيَقُولُ لَهُ: أَذْكَرَ كَذَا، أَذْكَرَ كَذَا حَتَّى يَضِلَّ<sup>٣</sup> الرَّجُلُ، فَلَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى<sup>٤</sup>» مع أنّ الأذان والإقامة من وسائل الصلاة المستحبة، والمقاصد أفضل من الوسائل؛ وخصوصاً الواجبة.

فائدة:

روي عن النبي صلى الله عليه وآله: «من صام رمضان وأتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر»<sup>٥</sup>

١. صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٧٥٨ و ١٧٥٩، ح ١٤٦/٢٢٤٠ - سنن أبي داود، ج ٤، ص ٣٦٦، ح ٥٢٦٢.

٢. راجع الفروق، ج ٢، ص ١٢٣.

٣. في بعض المصادر: «حَتَّى يَضِلَّ» أي يجعله في طغيه وعشيه ويهتو منه.

٤. صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٩١ - ٢٩٢، ح ١٩/٣٨٩، وفيه: «حَتَّى يَضِلَّ» ويهتو أنه أصبح.

٥. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٨٢٢، ح ٢٠٤/١١٦٤ باختلاف.

وفيه مباحث:

الأول: لِمَ قال «رمضان» وقد قال الله تعالى: «شَهْرُ رَمَضَانَ»<sup>١</sup> وفي الحديث: «لا تقولوا: رمضان»<sup>٢</sup>؟

وجوابه: إنما قيل؛ للتنبيه على جواز ذلك اللفظ وإن كان غيره أولى منه.  
الثاني: هل هذه السنة مرتبة على صيام مجموع الشهر أو يكفي صوم شيء منه، أو لا يترتب أصلاً؟

وجوابه: أن الظاهر ترتبها على مجموع الشهر؛ لما ذكره في عدل صيام الدهر. ويحتمل عدم الترتب أصلاً؛ لأنها أيام معينة للصوم، فلا يختلف فيها الحال.  
الثالث: لِمَ قال: «بست» والأيام مذكرة؟

وجوابه: للجري على قاعدة الكلام العربي في تغليب اللبالي على الأييام، كقوله تعالى: «وَعَشْرًا»<sup>٣</sup> وكقوله: «إِنْ لَيْسَ إِلَّا يَوْمًا»<sup>٤</sup> بعد قوله: «إِنْ لَيْسَ إِلَّا عَشْرًا»<sup>٥</sup>.

الرابع: لِمَ قال: «من سؤال؟» وهل له مرتبة على غيره من الشهور؟  
وجوابه: لعلة رفق بالمكلف باعتباره أنه حديث عهد بالصوم، فيكون دوامه على الصوم أسهل من ابتدائه بعد انقطاعه.

الخامس: هل هي بعد العيد بغير فصل أم لا؟ ولو آخرها عن العيد هل يأتي بها أو لا؟

وجوابه: أن الأفضل عندنا أن تلي العيد بلا فصل؛ لما قلناه، ولو آخرها فالظاهر بقاء الاستحباب؛ لشمول اللفظ.

السادس: لِمَ خصّ العدد بست دون غيرها؟  
وجوابه: لقوله تعالى: «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا»<sup>٦</sup>؛ فيكون مع رمضان

١. البقرة (٢): ١٨٥.

٢. الكافي، ج ٤، ص ٦٩، باب في النهي عن قول رمضان بلا شهر، ح ١، الفقيه، ج ٢، ص ١٧٢-١٧٣، ح ٢٠٥٣.

٣. البقرة (٢): ٢٣٤: «وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمْ وَيَسْأَلُونَ أَرْوَاحًا يَتَخَصَّ بِأَنْفُسِهِمْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

٤. طه (٢٠): ١٠٤.

٥. طه (٢٠): ١٠٣.

٦. الأنعام (٦): ١٦٠.

ثلاثمائة وستين يوماً وذلك سنة كاملة.

السابع: لِمَ قال: «فكأنما» ولم يقل: «فكأنه»؟

وجوابه: لأنَّ المراد تشبيه الصوم بالصوم، ولو قال: «فكأنه» لكان تشبيهاً للصائم بالصوم وليس بمراد.

الثامن: كيف يتصور أن يكون هذا لقدر معادلاً لصوم الدهر وهو جزء منه؟ فكيف يساوي الجزء الكل؟

وجوابه: أنَّ لصائم هذه مثل ثواب صيام<sup>١</sup> الدهر مجرداً عن المضاعفة، أي أضعاف هذه مثل استحقاق صوم الدهر، أو المراد أن لو كان في غير هذه الملة فإنَّ الأضعاف إنما جاءت في هذه الملة<sup>٢</sup>.

التاسع: هل المشي به كيف اتفق أو كونه على حالة مخصوصة؟

وجوابه: بل المراد صوم الدهر خمسة أسداسه فرص وسدسه نفل، كما كان المشي بهذه النسبة، فله بالحسنة من الواجب عشر أمثالها من الواجب، وبالحسنة من المندوب عشر أمثالها من المندوب.

العاشر: هل المراد دهر هذا الصائم أو مطلقاً؟ فإن كان الأول فهلاً قال: «دهره»؟ وإن كان الثاني فلا يتوجه الجواب عن أسداس.

وجوابه: أنَّ المراد دهر الصائم، و«أل» عوض عن المضاف إليه.

الحادي عشر: هل فرق بين هذه الستة وبين ستة الأيام في الآية الأخرى<sup>٣</sup>؟ وجوابه: نعم؛ لأنَّ هذه الستة قد ثبت حكمها، وأما ستة الخلق، فقيل: لأنَّ الستة أول عدد تام، ونعني بالعدد التام الذي إذا اجتمعت أجزاؤه تقوّم منها ذلك العدد، كالنصف والثالث والسادس، وقد يكون العدد ناقصاً وهو الذي إذا اجتمعت أجزاؤه تنقص عنه، كالأربعة؛ فإنَّ لها نصفاً وربعاً ينقص عنها، وقد يكون رائداً وهو الذي تزيد أجزاؤه.

١ هي «كأنه» «صائم».

٢ كذا ذكره القرافي في الفروق، ج ٢، ص ١٩٢.

٣ هي الآية ٥٤ من الأعراف (٧) و ٣ من يونس (١٠) و ٧ من هود (١١) و ٤ من الحديد (٥٧) وهي: «وَاللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّكَ تَعْلَمُ الْغُيُوبَ».

كالأثني عشر، والعدد التام أحسن الأعداد كإنسان خلق سوياً، والناقص كإنسان ناقص عضواً، والزائد كإنسان خلق بيد زائدة<sup>١</sup>.

### قاعدة (١٥٨)

الصلاة أفضل الأعمال البدنية؛ لأنَّ تصرفات العباد أربعة:

[الأول:] حقُّ الله، كالمعرفة.

[الثاني:] وحقُّ العبد وهو ما تمكَّن من إسقاطه، وإلا فكلُّ حقِّ العبد فهو حقُّ

الله عزَّ وجلَّ، كأداء الدين، وردَّ النصب ولودية.

[الثالث:] وحقُّهما، والمغلب فيه جاسب لعبد، كالزكاة، والصدقة، والكفَّارات،

والمندورات، والضحايا، والهدايا، والأوقاف، والوصايا.

[الرابع:] وحقُّ الله تعالى ورسوله والعباد، كالآذان

والصلاة مشتملة على الجميع، فحقُّ الله كالنية والأذكار، والكفَّ عن الكلام

والمنايات، وحقُّ الرسول وآله عليهم السلام وهو الصلاة عليهم، والشهادة لرسول الله صلى الله عليه وآله

بالرسالة، ولهم بالإمامة، وحقُّ المكلف وهو دعاؤه لنفسه ولهم<sup>٢</sup> بالهداية.

وفي القنوت وغيره يجوز الدعاء له ولهم بما شاء، وفي السلام يسلم عليهم بعد

السلام على النبي وعليهم، ومن ثمَّ ورد: «صلاة فريضة أفضل من عشرين حجة»<sup>٣</sup>.

وفي خبر آخر: «ألف حجة»<sup>٤</sup>.

وعن النبي صلى الله عليه وآله: «واعلموا، أنَّ خير أعمالكم الصلاة» رواه العامة<sup>٥</sup> والخاصة<sup>٦</sup>، وما

١. نسب القرافي إلى بعض الفضلاء في الفروق ج ٢، ص ١٩٤.

٢. أي للعباد.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٢٦٥-٢٦٦، باب فضل الصلاة، ج ٧، الفقيه، ج ١، ص ٢٠٩، ح ٦٢٠، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٣٦-٢٣٧، ح ٩٢٥.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٠، ح ٩٥٣.

٥. سنن أبي ماجه، ج ١، ص ١٠١-١٠٢، ح ٢٧٧.

٦. الجعفریات، ضمن قرب الاستاد ص ٦٢، ح ١٨٠ باختلاف يسير.

في الأذان والإقامة من «حيّ على خير العمل» صريح في ذلك.  
فإن قلت: هذا معارض بأن الأفضلية تتبع الأشقيّة، وبأن النبي ﷺ لما سئل أيّ الأعمال أفضل؟ فقال: «إيمان بالله»، قيل: ثم ماذا؟ قال: «جهاد في سبيل الله»، قيل: ثم ماذا؟ قال: «حجّ مبرور»<sup>١</sup>، ومن البعيد كون صلاة الصبح أفضل من حجة مبرورة، فضلاً عن العدد المذكور، وكون نافلتها أفضل من حجة مسنونة، وأبعد منه أفضلية الصلاة التي لا كثير تحتمل عمل فيها على الجهاد الذي فيه بذل النفس في سبيل الله.

قلت: أمّا الإيمان، فخرج بقولنا: «الأعمال الدنيّة»، فلا كلام فيه، ولهذا قالوا: «ما تقرّب العبد إلى الله بشيء بعد المعرفة أفضل من الصلاة»<sup>٢</sup>.  
وأما الحجّ، فلعلّ المعارضة بين الصلاة الواجبة والحجّ المندوب، أو بين المتفصل به في الصلاة وبين المسنوق في الحجّ مع قطع النظر عن المتفصل به في الحجّ، أو يراد به أن لو حجّ في ملّة غير هذه الملّة.  
وأما الصلاة المندوبة، فيمكن أن لا يرد أن الواحدة أفضل من الحجّ، إذ ليس في الحديث إلا الفريضة.

وأما حديث: «خير أعمالكم الصلاة»، فيمكن حمله على المعهودة وهي الفرائض، ويؤيده الأذان والإقامة؛ لاختصاصه، أو نقول، لو صرف زمان الحجّ والعمرة في الصلاة المندوبة كان أفضل منهما، أو يختلف بحسب الأحوال والأشخاص، كما نقل أنده ﷺ سئل أيّ الأعمال أفضل؟ فقال: «برّ الوالدين»<sup>٣</sup>، وسئل أيّ الأعمال أفضل؟ فقال: «الصلاة لأوّل وقتها»<sup>٤</sup>، وسئل أيضاً أيّ الأعمال أفضل؟ فقال «حجّ مبرور»<sup>٥</sup>، فيختصّ بما يليق بالسائل من الأعمال، فيكون لذلك السائل

١. صحيح مسلم، ج ١، ص ٨٨، ح ١٣٥/٨٢.

٢. الكافي، ج ٢، ص ٢٦٤، باب في فضل الصلاة، ح ١١، الشفيع، ج ١، ص ٢١٠، ح ٦٣٤، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٣٦، ح ٩٣٦ أحد المصنف هاهنا بمفاهيم الأحاديث.

٣ و٤. صحيح مسلم، ج ١، ص ٨٩، ح ١٣٧/٨٥.

٥. صحيح مسلم، ج ١، ص ٨٨، ح ١٣٥/٨٢.

والدان محتاجان إلى بزه، والمجانب بالصلاة يكون عاجزاً عن الحجّ والجهاد، والمجانب بالجهاد في الخبر السابق يكون قادراً عليه، كذا ذكره بعض علماء العامة<sup>١</sup>، دفعاً للتناقض بين الأخبار.

### قاعدة (١٥٩)

مذهب الأصحاب أن مكة (شرفها الله تعالى) أفضل البقاع<sup>٢</sup>، وهو مذهب أكثر الجمهور، وخالف فيه بعضهم<sup>٣</sup>.

لنا: وجوب الحجّ والعمرة إليها، وتعظيم ثواب الحاجّ والمعتمر، قال النبي ﷺ: «من حجّ هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمته»<sup>٤</sup>، وقال: «الحجّ المبرور ليس له جزاء إلا الجنة»<sup>٥</sup>، وقال أهل البيت ﷺ: «من أراد دنياً وآخرة فليؤم هذا البيت»<sup>٦</sup>. ولو كان لمالك داران فالزم عيبه ورعيته بقصد إحداهما حتماً، ووعدهم على ذلك جراً عظيماً، لقطع كل عاقل بأن تلك الدار أضرّ عنده من الأخرى. ولاختصاص الكعبة الشريفه بتقبل الأركان والاستلام، وذلك يدلّ على الاحترام والتعظيم.

ولحديث: الرحمة المائة والعشرين لطائفين والمصلين والناظرين<sup>٧</sup>. ولأنّ الله جعلها حرماً آمناً في الحاهلية والإسلام. وأنّ مبدأ الإسلام فيها.

١. ذكره ابن عبد السلام في قواعد الأحكام في مصالح الأناس، ص ٥٢.

٢. في «الك»: «أشرف البقاع وأفضلها» بدل «أفضل البقاع».

٣. ذهب مالك وعدة من أصحابه وابن جري إلى تفضيل المدينة على مكة، راجع قواعد الأحكام في مصالح الأناس، ابن عبد السلام، ص ١٣٧ والقوانين الفقهية، ص ١٤٠.

٤. صحيح البخاري، ج ٢، ص ٥٣ ح ١٤٤٩، وص ٦٤٥ و ٦٤٦، ح ١٧٢٣ و ١٧٢٤ باختلاف يسير، صحيح مسلم، ج ٢، ص ٩٨٣، ح ٤٣٨/١٣٥٠.

٥. صحيح البخاري، ج ٢، ص ٦٢٩، ح ١٦٨٣، صحيح مسلم، ج ٢، ص ٩٨٣، ح ٤٣٧/١٣٤٩.

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٢١٩، ح ٢٢٢٤، دعائم الإسلام، ج ١، ص ٢٩٥.

٧. الكافي، ج ١، ص ٢٤٠، باب فضل النظر إلى الكعبة، ح ١٢، الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٧، ح ٢١٥٥.



ومولد رسول الله ﷺ، ومولد أمير المؤمنين ﷺ بها.<sup>١</sup>  
 والكعبة الشريفة، وحج الأنبياء السالفين إليها.  
 وأقام النبي ﷺ بها ثلاث عشرة سنة وبالمدينة عشراً.  
 وبأن التعظيم والاحترام تختص بهما الكعبة فوق غيرها.  
 ولوجوب استقبالها في الصلاة ومواضع لعبادة، واستدبارها والانحراف عنها عند  
 التبرُّز. ولا يعارض باستقبال بيت المقدس؛ لأنه كان مدة قليلة وانقطع، والناسخ  
 لا بد وأن يكون أكثر مصلحة من المنسوخ غالباً.  
 ولكونها لا تدخل إلا بالإحرام  
 ولتحريم حرمة صيداً وشجراً وحشيشاً، ومن دخله كان آمناً.  
 وبأنها ميوأ إبراهيم وإسماعيل،  
 وبأنه بعثها في كل سنة ستمائة ألف فإن أعوزوا تصموا من العلائكة.  
 وبأن الله حرّمها يوم خلق السماوات والأرض، والمدينة لم تحرم إلا في زمان  
 النبي ﷺ.  
 ولتحريم دخول مشرك إليها؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا يَتْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ  
 هَذَا﴾<sup>٢</sup>.  
 ويتأكد الفضل بأنه تعالى عبر عنها بـ «الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ»<sup>٣</sup>، فجعلها كلها مسجداً.  
 ولأن البيت الحرام أول بيت وضع للناس.  
 ولوصفه بالبركة والهدى<sup>٤</sup>.  
 ولقوله ﷺ: «مكة حرم الله وحرم رسوله، الصلاة فيها بمائة ألف، والدرهم فيها  
 بمائة ألف»<sup>٥</sup>، وروي «بعشرة آلاف»<sup>٦</sup>.

١. في «ألف» زيادة «وأعظم الصحابة رضوان الله عليهم»

٢. التوبة (٩)، ٢٨.

٣. آل عمران (٣)، ٩٦ وهي «إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْمُسْلِمِينَ»

٤. الكافي، ج ٤، ص ٥٨٦، ح ١

٥. ذكره الشيخ في الخلاف، ج ٢، ص ٤٥١، المسألة ٣٥٨

واحتج الآخرون بأن المدينة أفضل؛ لأنها موضع استقرار الدين، ومهاجرة سيد المرسلين، وظهور دعوة الإيمان، وبها دفن سيد الأولين وآخرين، وكمل الدين، ووضع اليقين، والمنقول من سنة النبي ﷺ أثبت المسقولات.

ولإقامة أعظم الصحابة بها، وموت جماعة منهم ومن الأئمة فيها.

ولما روي أن النبي ﷺ قال: «المدينة خير من مكة»<sup>١</sup>.

ولأن النبي ﷺ دعا لها بمثل ما دعا إبراهيم لمكة<sup>٢</sup>

وقوله ﷺ: «اللهم إنيهم أخرجوني من أحب البقاع إلي فأسكنني في أحب البقاع إليك»<sup>٣</sup>، والأحب إلى الله (عز وجل) أفضل، والأنبياء مستجابو الدعوة.

وقوله ﷺ: «لا يصبر على لأوائها وشذتها أحد إلا كنت له شفيعاً أو شهيداً إلى يوم القيامة»<sup>٤</sup>.

وقوله ﷺ: «إن الإيمان ليأرز إلى المدينة كما تأرز الحية إلى حجرها»<sup>٥</sup>، أي تأوي.

وقوله ﷺ: «إن المدينة تنفي خبيثها كما ينفي الكبر خبيث الحديد»<sup>٦</sup>.

وقوله: «ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة»<sup>٧</sup>.

والجواب: ما ذكرناه أوضح دلالة، والوجوه الأول فيها دلالة على التعظيم، أما على الأفضلية، فلا.

١ في «ث. م. ر.» «بأن المدينة موضع» ولي «ك. ط.» «لأن المدينة أفضل بأن المدينة موضع» بدل «بأن المدينة أفضل لأنها موضع».

٢ المصباح الكبير، ج ٤، ص ٢٨٨، ح ٤١٥٠، الكامل ليس عدي، ج ٦، ص ١٩١، دبل ترجمة معتد بن عبد الرحمن، ١٦٦٧/٤٥.

٣ تقدم ذكره في ص ٢٢٢، الهامش ٢.

٤ ذكره ابن عبد السلام في قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ص ٣٩.

٥ مستد أحمد، ج ٢، ص ٢٩٢، ح ٦١٣٩.

٦ صحيح البخاري، ج ٢، ص ٦٦٣ - ٦٦٤، ح ١٧٧٧، صحيح مسلم، ج ١، ص ١٣١، ح ٢٣٣/١٤٧.

٧ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٠٠٦، ح ٤٨٨٧/١٣٨٢ باختلاف.

٨ للكافي، ج ٤، ص ٥٥٢، باب المنبر والروضة ومقام النبي ﷺ، ح ١: تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٧، ح ١٧.

باختلاف ١ وفي نسيم الرياض، ج ٣، ص ٥٢٣، «ما بين بيتي ومنبري...» وفي رواية «بين قبري ومنبري».

وأما الخيرية، فهي مطلقة، فتحتمل الخيرية في سعة الرزق، أو المتجر، أو سلامة المزاج، أو في ساكني هذه وساكني تلك.

وأما دعاء النبي ﷺ، فيحمل على المصرح به فيه، وهو الصاع والمد<sup>١</sup>. والمراد بأحب البقاع إليك بعد مكة؛ لأنه كان قد يس من دخولها في ذلك الوقت، فلم يرد إلا مكاناً يرجو دخوله إليه.

ويجوز أن يكون معنى الأحيية لها، الأحيية لأهلها باعتبار اشتغالها عليهم<sup>٢</sup>. وقد كان إذ ذاك رسول الله ﷺ فيها يرشد الخلق إلى الله تعالى، فانقضى التبليغ عن الله بغير واسطة بموته ﷺ وإن كان قد أسد المحبة إليها، فالمراد أهلها، كقولنا: «الأرض المقدسة»، أي من فيها، و«لواد المقدس»، أي قد شرفته الملائكة والكليم ﷺ.

والصبر على اللأواء دليل على الفضل، والكلام في الأفصل؛ ولأنه مطلق بحسب الزمان، فيحمل على زمانه ﷺ، والكون معه نصراً<sup>٣</sup>، ويؤيده خروج أكابر الصحابة إلى البلاد، كعلي ﷺ.

وأما الأرز، فهو عبارة عن تزدد المسلمين في حال حياته ﷺ واجتماعهم وانضمامهم إليها، فلا بقاء لهذه الفضيلة بعد موته ﷺ، وكذا حديث «الكبير» مخصوص بزمانه ﷺ؛ لخروج أكابر الصحابة منها.

وأما الروضة، فقد يلزم بأنها أفضل من سائر أجزاء المدينة ولا يلزم من ذلك أفضليتها على مكة؛ لأن مكة كلها رياض الجنة، ففي الخبر عن أهل البيت ﷺ: «الركن اليماني على ترعة من ترع الجنة»<sup>٤</sup>.

قلت: ولا أرى لهذا الاختلاف كثير فائدة؛ فإن أفضلية البقاع لا تكاد تتحقق

١. راجع صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٠٠٠، ح ٤٧٣/١٣٧٣ ومعه «اللهم أبارك في عمرته، وبارك لنا في مدينته،

وبارك لنا في صاعته، وبارك لنا في مدنا» وح ٤٧٤/١٣٧٣.

٢. كذا في «لك» وفي سائر النسخ «عليها».

٣. لم يشر على حديث بهذه العبارة في مجامع الحديث ولا في مجامع أهل السنة، لعل المصنف أحد بمفهوم الحديث، ولكن في الكافي، ج ٤، ص ٤٠٩، باب الطوبى واستلام الأركان، ح ١٢ و ١٥ حديثان قريبان معنا ذكرهما.

بالمعنى المشهور من كثرة الثواب وغايته أنه يجعل العامل فيه أكثر ثواباً من غيره. وقد تظاهرت الأخبار بأفضلية الصلاة في مكة على المدينة وغيرها من البلدان<sup>١</sup>، ولا ريب في اختصاصها بأعمال الحج، ومنها الطواف الذي هو من أفضل الأعمال.

وقد روى الأصحاب أيضاً أفضلية الصدقة فيها على غيرها حتى أن الدرهم بمائة ألف درهم فيها، رواه خالد القلانسي عن الصادق عليه في الخبر الذي فيه أن: «الصلاة فيها بمائة ألف صلاة»<sup>٢</sup>، وجعل في لمدينة «الصلاة بعشرة آلاف، والدرهم بعشرة آلاف»<sup>٣</sup>. وعن علي بن الحسين زين العابدين عليه: «تسبيحة بمكة أفضل من خراج العراقيين ينفق في سبيل الله ومن ختم القرآن بمكة لم يمت حتى يرى رسول الله صلى الله عليه وآله ويرى منزله في الجنة»<sup>٤</sup>.

وفي هذا إيماء إلى أن باقي الأعمال تتضاعف فيها، وقد جاءت الرواية بحظم الذنب أيضاً في مكة حتى قيل: «من الإلحاد فيها شتم الخادم»<sup>٥</sup>، وكل هذا يدل على شرف البقعة بحيث يتزايد فيها ثواب الأعمال على الأعمال.

وزعم بعض مغاربة العامة أن الأئمة أجمعت على أن البقعة التي دفن فيها رسول الله صلى الله عليه وآله أفضل البقاع<sup>٦</sup>.

ونازعه بعض العلماء في تحقق الأفضلية هنا أولاً، وفي دعوى الإجماع ثانياً<sup>٨</sup>.

١. راجع صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٠١٢-١٠١٤، ح ١٣٩٤-١٣٩٦/٥٠٥-٥١٠.
- ٢ و ٣. الكافي، ج ٤، ص ٥٨٦، ح ١، وفيه «حلاله بدل فداده» الفقه، ج ١، ص ٢٢٨، ح ٦٨٠، وفيه: «خالد بن ماد القلانسي»: تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣١-٣٢، ح ٥٨.
٤. الفقه، ج ٢، ص ٢٢٧، ح ٢٢٦٠؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٦٨، ح ١٦٤٠.
٥. راجع الكافي، ج ٤، ص ٢٢٧، باب الإلحاد بمكة والبيات ولم تذكر على حديث يعثر من عظم الذنب في مكة.
٦. راجع الكافي، ج ٤، ص ٢٢٧، باب الإلحاد بمكة والبيات، ح ٢، وفيه «ضرب الخادم في غير ذنبه».
٧. قاله القاضي عياض في تيسير الرياض في شرح الشفاء، ج ٣، ص ٥٣١؛ وحكاها عنه القرافي في الفروق، ج ٢، ص ٢٣٢ بأن الأئمة أجمعت على أن البقعة التي ضمت أعضاء رسول الله صلى الله عليه وآله أفضل البقاع.
٨. حكاها القرافي عن بعض الشافعية في الفروق، ج ٢، ص ٣٣٢؛ وأيضاً راجع تيسير الرياض في شرح الشفاء، ج ٣، ص ٥٣٠-٥٣٢.

## فائدة:

ولغير<sup>١</sup> مكة والمدينة مواضع تتفاوت بالفضيلة، كالكوفة، وبيت المقدس، والمشاهد الشريفة، وخصوصاً العائر المقدس على ساكنه السلام حتى قد جاء في الحديث عنهم عليهم السلام: «قري كعبة، لولا بقعة تسمى كربلاء ما خلقتك، فلما ابتهجت كربلاء، قال لها: قري كربلاء، لولا من يدفن فيك ما خلقتك»<sup>٢</sup>.

وبعد ذلك المساجد، وتتفاوت بكثرة لجماعات، وما صلى فيه نبي أو وصي نبي أفضل من غيره.

ثم الثغور وأفضلها أشدها خطراً، ثم مجالس الذكر والعلم، وذلك باعتبار شرف الطاعة المفعولة فيها لا باعتبار أجرامها<sup>٣</sup>، أو أعراض قائمة بها.

وكذلك قد وقع التفضيل بين الأرملة، كشهر رمضان، والجمع، والأيام الأربعة<sup>٤</sup>، والليالي الأربع<sup>٥</sup>، وأزمة الأغسال



## قاعدة (١٦٠).

حرّم الأصحاب أخذ الأجرة على القضاء والإقامة والأذان، وجوّزوا الرزق من بيت المال.

فيسأل عن الفرق بينهما وكلاهما عوض عن تلك الأفعال

فيجاب: بأن الرزق إحسان ومعروف، وإعانة من الإمام على قيام بمصلحة

١. في «ح. م.». «غيره بدل «غير».

٢. كامل الزيارات ص ٤٤٩ - ٤٥٠. الباب ٨٨، ح ٢/٦٧٥.

٣. في «ح. م.». «أجزائها».

٤. هي يوم العدير - الثامن عشر من ذي الحجة - ويوم دحو الأرض - الخامس والعشرون من ذي القعدة - ويوم التبعث - السابع والعشرون من رجب - ويوم ولادة النبي صلى الله عليه وآله - السابع عشر من ربيع الأول - راجع الوسيلة، ص ١٤٧.

٥. هي الليلة الأولى من رجب و ليلة النصف من شعبان و ليلة النضر و ليلة النحر على ما رواه الشيخ في مصباح المتبهجت ص ٦٤٨ عن علي عليه السلام «كان يعجبه أن يخرج نفسه أربع ليال في السنة - وعدة هذه الأربعة».

عامة، وليس فيه معاوضة.

وفارق الإجارة بأن الارتزاق جائز والإجارة لازمة، وبأنه يجوز زيادته وتقصه بحسب المصلحة بخلاف الإجارة، ويجوز أيضاً تغيير جنسه وتبديله بخلاف مال الإجارة، وبأنه يصرف في الأهم من المصالح فالأهم، ولأن مال الإجارة يورث بخلاف الرزق.

ولو قيل بأنه معاوضة للمسلمين أمكن؛ لأن العمل للمسلمين فالعوض منهم، وإنما لم تجعل إجارة؛ إبقاء لها على الجواز، واقتداء بالسلف

فائدة:

كل عبادة أريد بها غير الله تعالى ليراء الناس فهي المشتملة على الرياء، سواء أريد مع ذلك الله تعالى بها أو لا. أما لو كان للعمل غاية دنيوية، شرعية أو أخروية فأراد الإنسان مع القرية، فإنه لا يسمى رياءً، كطلب الغازي الجهاد لله وللغنمة، وقرأه الإمام للصلاة والتعليم، وتلاوة آية من القرآن بقصد القراءة والتفهم، وتحسين الصلاة من المقتدى به ليقفدي به الناس.

ومنه : صلاة الفريضة في المسجد، وإظهار الزكاة الواجبة، وكذا مرید الحج والتجارة، أو الصيام<sup>١</sup> ليقطع عنه شهوة النكاح، أو ليصح جسمه؛ فإن الخبر دالٌّ عليهما<sup>٢</sup>.

ومنه : الوضوء للتبرّد مع القرية أو التنظيف معها. فالضابط: أنه كل ضميّة يقصد بها العبد منفعة لازمة للعبادة، لا يريد بها اجتلاب نفع من الناس، ولا دفع ضرر عنه لا من حيث العبادة، فلو قصد دفع الضرر بعبادة<sup>٣</sup> للثقة لم يكن رياءً.

وكذا لو قصد دفع الضرر بتركه الصلاة والصيام.

١. في «ح» «الصائم».

٢. الكافي، ج ٤، ص ١٨٠، باب النواذر، ح ٢.

٣. في «ح» «كمباداة الثقة» وفي «م» «كمباداة للثقة» بدل «عبادة للثقة».

## قاعدة (١٦١)

الحكمة في إباحة الأربع دون ما زاد في الدوام، والإباحة مطلقاً في غيره من المتعة وملك اليمين، وقد كان في شرع موسى ﷺ جائزاً بغير حصر؛ مراعاة لمصالح الرجال، وفي شرع عيسى ﷺ لا تحل سوى الواحدة؛ مراعاة لمصلحة النساء، فجاءت هذه الشريعة المطهرة مراعية لمصلحتين، والتزويج الدائم مظنة للتضرر بالشحناء والعداوة بسبب المنافسة<sup>١</sup> الدائمة، وكان غاية صبر المرأة على ذلك العدد<sup>٢</sup> اعتبرت الأربع.

أما الإماء فإِنَّهنَّ للخدمة غالباً والوطء بالتبعية، وذُلَّ الرقَّ يمنعهنَّ من المنافسة المولدة<sup>٣</sup> للشحناء، والحرائر وإن خدمن إلا أنَّ الخدمة فيهنَّ بالتبعية، وأنفة الحرَّة تمنعهنَّ من الصبر على المنافسة<sup>٤</sup> وأما المتعة؛ فلكونها إلى أحلِّ محصونٍ سهل فيه الحطب، لأنَّ كلاً من الزوجين ينتطره، فلا تعظم فيه الشحناء<sup>٥</sup>، هذا مع عدم وجوب الإنفاق والمساكنة اللذين هما منار آخر للشحناء، وربما رادا على منار الاستمناح أو قارباها. وإنما أبيح للبيِّ ﷺ الريادة؛ إظهاراً لشرفه ومزيته على أمته؛ أو للوثوق به بعهده، وإلھام أزواجه الصبر على لوازم الضرائر؛ كراماً له.

## قاعدة (١٦٢)

تحرم على الرجل ساء أصوله وفصوله، وفصول أوّل أصوله، وأوّل فصل من كلّ

١ في «ح، ك، م» «المساكنة».

٢ في «ن» زيادة «ولهذا».

٣ في «ث، ح» «المساكنة المؤكدة».

٤ في «ح، ك، م» «المساكنة».

٥ في «ث، ك، ن» «ولا تعظم فيه الشحناء».

أصل، ويحرم عليه مثله رضاعاً.

ويحرم بالمصاهرة أصول زوجته مطلقاً، وفصولها مع الدخول.

ويحرم جمعاً الأختان مطلقاً، والعمة والخالة مع بنت المنسوبة إليهما بالوصفين، إلا مع رضاهما.

ويحرم على المرأة ما حرم على الرجل عيناً إذا فرض ذكراً، وعلى الخنثى المشكل التزويج مطلقاً.

ويحرم الزنى السابق ووطء الشبهة ما حرّمه الصحيح. واللواط أمّ الموطوء فعاليةً، وابنته فنازلةً، والأخت فحسب، واللعان وشبهه، وطلاق التسع للمدة.

والوثنية تحرم على المسلم مطلقاً، والكتابية دواماً ابتداءً، والخامسة في الدوام على الحرّ من الحرائر، والثالثة من الإماء عليه، وينعكس في العبد.

والمبعض عبد بالنسبة إلى الحرائر، وحرّ بالنسبة إلى الإماء، والمبعضة كذلك، والإفضاء ما دامت غير صالحة، فإن صلحت فمِلان<sup>١</sup>.

### قاعدة (١٦٣)

يجوز الجمع بين عقدين مختلفين حكماً، ما في الروم والجواز، كالبيع والجمالة والشركة، أو في المكايسة والمسامحة، كالبيع والتكاح، أو في التشديد وامتناع الخيار وجوازه، كالبيع والصرف، أو في الفرر وعدمه، كالبيع والقراض والمساواة.

ومنع بعضهم من جواز هذه الستة - ويجمع أوائل أسماؤها «جص مشنق»<sup>٢</sup> - اعتباراً بتنافيها، وجوّزوا اجتماع البيع والإجارة؛ لاشتراكهما في اللزوم<sup>٣</sup>.

لنا أنّ ذلك في قوّة عقدين، فيعطى كلّ منها حكمه الشرعي.

١. تقدّم ذكره في ص ١٠٣ و ٢٢٨.

٢. الجهم للجمالة، والصاد للصرف، والميم للمساواة، والشين لشركة، والون للتكاح، والظاف للقراض. راجع للفروق، ج ٣، ص ١٤٢.

٣. نسبته القرطبي إلى جمع من الفقهاء في الفروق، ج ٣، ص ١١٤٢ وذكره الشيخ محمد عليّ في تهذيب الفروق، المطبوع في هامش الفروق، ج ٣، ص ١٧٧-١٧٨.



## قاعدة (١٦٤)

كل ما جازت الوكالة فيه فتبرع به الغير، فإن كان فعلاً وقع موقعه، كرتة الوديعة والغصب وقضاء الدين ونفقة الزوجة ولأقارب واليهائم والحج والصوم والصلاة عن الميت والزكاة عنه.

وإن كان عقداً وقف على الإجازة، كآثار العقود والفسوخ. ومن الأفعال ما يقف أيضاً على الإجازة، كقبض دين الغير من المديون، وقبض أحد الشريكين من الغريم، وقبض المبيع عن المشتري والتمس عن البائع، وقبض الرهن عن المرتهن على احتمال، وكذا قبض الموهوب عن المتهب. وإن كان إيقاعاً بطل، كالطلاق والعق.

وكل ما لا يحوز التوكيل فيه لا يجري من المتبرع، كالإيمان والطهارة<sup>١</sup> والقسم<sup>٢</sup> والقسم<sup>٣</sup>.

## قاعدة (١٦٥)

كل عدّه لا يشترط فيها العلم بأنها عدّة إلا في المتوقّى عنها زوجها، وفي المسترابة بعد مضيّ تسعة أشهر.

أمّا في المتوقّى عنها، فللحداد؛ إذ هو المقصود. وأمّا في المسترابة، فلأنّ الأوّل كان لحاية الاستبراء من الحمل لا للاعتداد، ولأنّ الغالب في العدد التحدّد المحض، كاعتداد الصغيرة واليائسة وغير المدخول بها عدّة الوفاة، وكمن غاب عن زوجته سنين فحضر ثمّ طلقها قبل المسيس.

وقال بعض العامة: إنّما وحب ثلاثة أشهر بعد التبرّص؛ لأنّا نعلم بأسها بعدها.

١ في «ك، ن» «الطهارة».

٢. أي الممين.

٣. أي القسم بين الزوجات.

وقد قال الله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَمْسُكُ مِنَ النِّجَاسِ﴾ الآية<sup>١</sup>، رتب الاعتداد على اليأس، فلا يحصل قبله، كسائر الأسباب والمسببات<sup>٢</sup>.  
وهذا غير مستقيم؛ لأنه لا يعلم بمضي هذا القدر يأس المرأة، كيف وقد تبقى سنين بغير حيض ثم تحيض؟

### قاعدة (١٦٦)

الفرق بين العدة والاستبراء أن العدة تجامع العلم ببراءة الرحم بخلاف الاستبراء، ومن ثم لم تستبرأ الصغيرة ولا اليائسة ولا الحامل من زنى، ولا من غاب عنها سيدها مدةً تحيض فيها، ولا أمة المرأة على الأظهر.  
ولو كان البائع محرماً للأمة - كما يتفق بالمصاهرة، أو الرضاع على خلاف فيه - فالأقرب عدم وجوب الاستبراء؛ صوناً للمسلم عن الحرام.  
ولما كان الأغلب<sup>٣</sup> في الاستبراء براءة الرحم لا التعمد اكتفي فيه بقراءة واحد بخلاف العدة.  
وحيض الحبلى نادر ولو قلنا به.

### قاعدة (١٦٧)

الملك حكم شرعي مقدّر في العين أو المنفعة يؤثر تمكين المضاف إليه من الانتفاع به، والعوض عنه من حيث هو كذلك.  
وإنما كان حكماً شرعياً؛ لأنه يتبع الأسباب الشرعية  
وأما أنه مقدّر؛ فلأنه يرجع إلى تعلّق خطاب الشرع والتعلّق أمر اعتباري، بل يقدر في العين والمنفعة عند حصول الأسباب المحصّلة له.

١ الطلاق (٦٥). ٤.

٢ قاله القرافي في الفروق، ج ٢، ص ٢٠١-٢٠٢ وهو قول جماعة كمالك وأحمد والشافعي.

٣ ما أثبتناه من نصد القواعد الفقهية، ص ٤٤٠، وفي سائر النسخ «المقلب» بدل «الأغلب».

والتقييد بالانتفاع؛ ليخرج تصرف الوصي، والوكيل، والحاكم مع عدم تحقق الملك.

والتقييد بالعوض؛ لتخرج الإباحة، كما في الضيف، والمار على الشجرة العثمة على خلاف<sup>١</sup>، ويخرج الاحتصاص في المسجد والرباط والطرق ومقاعد الأسواق؛ فإن هذه لا تملك فيها مع التمكن الشرعي من التصرف.

والتقييد بالحيثية؛ ليخرج عنه ما يعرض من مانع المحر على المالك؛ فإن الملك يقتضي ذلك من حيث هو هو وإنما تختلف لمانع، ولا تنافي بين الإمكان الذاتي والامتناع الغيري.

ولا يرد النقص بملك المالك؛ لأنه لا يسمى ملكاً حقيقياً. وكذا الضيافة؛ إذ الأصح أنه لا تملك ولا بالمضغ<sup>٢</sup>، ولا بالوقف<sup>٣</sup> عند من قال بملك الموقوف عليه؛ لأن الانتفاع حاصل به في الجملة، والاعتياض قد يحصل في صورة بيع الوقف

ولا مالك الانتفاع دون المنفعة<sup>٤</sup>، كالمسكن؛ لأن ذلك لا يعد ملكاً حقيقياً.

وعلى هذا الملك من الأحكام الخمسة، أعني الإباحة وله اعتبار يلحقه بالوضع؛ إذ هو سبب في الانتفاع، إلا أنه غير المصطلح عليه؛ إذ الضابط في خطاب الوضع ما كان متعلماً بأفعال المكلفين لا على وجه الاقتضاء والتحجير، ولو صلحت السببية هنا لجعله من خطاب الوضع لكان أكثر الأحكام منه؛ إذ الكاح - مثلاً - سبب في الحل، والحل سبب في وجوب حقوق الزوجية التي هي سبب في أمور أخرى، والدلوك سبب في وجوب الصلاة والوجوب سبب لاستحقاق الثواب بالفعل والعقاب بالترك، وسبب تقديمه على غيره من المندوبات.

١. القول بجواز استعادة المار عن الثمرة للشيخ في النهاية، ص ١١٧، وابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ١٢٢٦ والصدوق في العتق، ص ١٣٧١ وأبو الصلاح الحلبي في الكافي في الفقه، ص ١٣٢٢ ولكن ذهب إلى عدم جوازه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٥٦ المسألة ٢١

٢. أي حتى بالمضغ؛ لأن الضيافة بإباحة لا تملك خلافاً للشمسية.

٣. أي لا يرد النقص بالوقف بناء على أنه ملك الموقوف عليه، كما ذكره التراقي في العروة، ج ٣، ص ٢١٢.

٤. نسبة الشيرازي إلى بعض أصحابه في المذهب، ج ١، ص ٥٧٨

٥. أي لا يرد النقص على ما ذكره تعريفاً لملك بمالك، لا انتفاع دون المنفعة.

## قاعدة (١٦٨)

الذمة معنى مقدر في المكلف قابل للالتزام والإلزام، فلا ذمة للصبي والسفيه إلا عند إتلاف مال الغير، أو جناية السفيه مطلقاً، وللعبد ذمة.

ويسلب الصبي والسفيه ذمة الإلزام والالتزام بنحو البيع والضمان والحوالة والصداق، إلا أن يكون عقد السفيه عن إذن الولي، أو يكون للصبي مال حال عقد النكاح إن قلنا: يتعلق بذمته، وإن قلنا: يتعلق بماله، وكذا ما أتلف، فلا ذمة له أصلاً. ولكن يشكل الإتلاف من الصبي حال عدم ماله؛ فإنه يؤخذ منه متى صار له مال، فلا بد من متعلق في حال الصغر.

ويمكن أن يقال: التعليق هنا مقدر، بمعنى أنه إذا بلغ وجب عليه الغرم، أو وليه قبل بلوغه.

وأما أهلية التصرف، فمغايرة للذمة، لأن السني بها قبول يقدره الشارع في المحل، ولا يشترط فيه سوى البلوغ ومن جعل للمميز تصرفاً<sup>١</sup> اكتفى بالتمييز. ولا يشترط في الأهلية ملك المتصرف فيه؛ لأن عقد الفصولي صادر من أهله، غاية ما في الباب أن ذلك شرط في لزوم.

والحاصل: أنه لا يشترط في الأهلية التذمم؛ فإن الوصي والوكيل والحاكم وأمينه لهم الأهلية، ولا يتعلق بدمهم<sup>٢</sup> شيء، وكذلك ولي النكاح له أهلية العقد على المولى عليه، والنكاح لا يتصور نبوته في اذمة.

والظاهر أن الذمة وأهلية التصرف من خطاب الوضع من باب إعطاء المعدوم حكم الوجود؛ وذلك لأنه لا شيء قائم بالمحل من الصفات الموجودة، كاللون والطعم، وإنما هو نسبة مخصوصة يقدرها صاحب الشرع موجودة عند سببها، كما يقدر الملك في العتق عن الغير؛ ولذلك تذهب هذه الشقادر بذهاب أسبايها، وتثبت بثبوتها.

١. يجب إليه المالكية وهو مختار القراني راجع الفروق، ج ٣، ص ٢٢٧ و ٢٣٢.

٢. في ذلك: «في ذمتهم».

ويجوز أن يقدرا من خطاب التكليف؛ لأنّ معناهما إباحة التصرف بالإلزام والالتزام.

### قاعدة (١٦٩)

الفرر لغة: ما له ظاهر محبوب وباطن مكروه قاله بعضهم<sup>١</sup>، ومنه قوله تعالى: «مَنْعُ الْفُرُورِ»<sup>٢</sup>.

وشرعاً: هو جهل الحصول.

وأما المجهول، فمعلوم الحصول، مجهول الصفة، وبينهما عموم وخصوص من وجه؛ لوجود الفرر بدون الجهل في العبد الآبق إذا كان معلوم الصفة من قبل أو بالوصف الآن. ووجود الجهل بدون العزء كما في المكيل والموزون والمعدود إذا لم يعتبر، وقد يتوغل في الجهالة، كخبر لا يدرك أذهب أم فضة أم نحاس أم صخر. ويوجدان معاً في العبد الآبق المجهول صفته:

ويتعلق الفرر والجهل تارة «بالوجود»، كالمبد الآبق، وتارة «بالحصول»، كالعبد الآبق المعلوم وجوده، والطير في الهواء، و«بالجنس»، كحب لا يدري ما هو، وكسلعة من سلع مختلفة، و«بالنوع»، كعبد من عبيده، و«بالقدر»، كالمكيل الذي لا يعرف قدره، والبيع إلى مبلغ السهم، و«لتعيين»، كتوب من ثوبين مختلفين، وفي «البقاء»، كبيع الثمرة قبل بدو الصلاح عند بعض الأصحاب<sup>٣</sup>.

ولو شرط في العقد أن يبدو الصلاح لا محالة كان غرراً عند الكل، كما لو شرط صيرورة الزرع سنبلًا.

والفرر قد يكون ممّا له مدخل ظاهر في العوضين وهو ممتنع إجماعاً، وقد

١. حكاه القرطبي عن القاضي عياض في الفرق، ج ٢، ص ٣٦٦.

٢. آل حمران (٣): ١١٨٥، الحديد (٥٧): ٢٠.

٣. راجع الكافي في الفقه، ص ٢٥٦؛ والمقنع، ص ٣٦٦؛ والنهاية، ص ٤١٤ - ٤١٥؛ والمبسوط، ج ٢، ص ١١٢ والخلاف، ج ٣، ص ٨٥، المسألة ١٢٠؛ والوسيلة، ص ٢٥٠؛ ومختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢٢١، المسألة ١٩١.

يكون ممّا يتسامح به لقلته، كأش الجدار، وقطن الجبّة، وهو معفو عنه إجماعاً، وكذا اشتراط العمل، وقد يكون بينهما وهو محلّ الخلاف في مواضع الخلاف، كالجزاف في مال الإجارة، والمضاربة، والثمرة قبل بدوّ الصلاح، والابق بغير ضميّة.

## قاعدة (١٧٠)

المصالح على ثلاثة أقسام:

ضروريّة، كنفقة الإنسان على نفسه.

وحاجيّة، كنفقته على زوجته.

وتماميّة، كنفقته على أقاربه؛ لأنّها من تنمّة مكارم الأخلاق

والأولى مقدّمة على الثانية، كما أنّ الثانية مقدّمة على الثالثة.

والسّلم من التماميّة، لأنّه من تمام المعاش - وكذلك المراجعة، والمساواة

والمضاربة وبيع الغائب - وإنّما اشترط فيه قبض الثمن في المجلس؛ حذراً من بيع

الكالّي بالكالّي، أي أنّ البائع والمشتري كلّ منهما يكلاً صاحبه، أي يراقبه لأجل،

فيكون اسم فاعل للمتعاقدين. ويجوز أن يكون اسماً للدين؛ لأنّ الدين يحفظ

صاحبه عند الفلاس عن الضياع، وعلى هذا هو اسم فاعل للدين. ويجوز أن يكون

اسم مفعول، كالدافق. وعلى التفسيرين الآخرين لا حذف في الكلام، وعلى التفسير

الأول في الكلام إضمار تقديره «بيع مال الكالّي بمال الكالّي»؛ لاستحالة ورود البيع

على المتعاقدين.

وعلى كلّ تقدير فهو مجاز من باب تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه؛ لأنّ حال

العقد ليس هناك كالّي، ومن فسّر بيع الكالّي بالكالّي ببيع دين في ذمّة واحد بدين

للمشتري في ذمّة آخر فهو حقيقة؛ لحصولهما حال العقد.

ولا بدّ من كون المسلم فيه قابلاً للنقل حتّى يكون في الذمّة، فلا يجوز السلم في

الدار والعقار.

## قاعدة (١٧١)

القرض عقد صحيح مستقل.  
وعند بعض العامة هو بيع يخالف الأصول في ثلاثة أوجه:  
عدم القبض في المجلس في قرض نقدين.  
وسلف المعلوم في المجهول إن قلنا بضمان المثل في القيمي  
وبيع ما ليس عنده في المثليات<sup>١</sup>.  
واحتتمل هذه المخالفات: تحصيلاً لمصلحة المعروف إلى العباد.  
ومن ثم امتنع إذا جرّ نفعاً إلى المقرض؛ لخروجه عن إسداء المعروف.

## قاعدة (١٧٢)

الفرق بين «الثبوت» و«الحكم» أن الثبوت هو نهوض الحجّة، كاليقظة وشبهها  
السالمة عن المطاع، والحكم إنشاء كلام هو إرغام أو إطلاق يترتب على هذا  
الثبوت. وبينهما عموم من وجه؛ لوجود لثبوت بدون الحكم في نهوض الحجّة قبل  
إنشاء الحكم، وكثبوت هلال شوال، وطهارة الماء ونجاسته، وثبوت التحريم بين  
الزوجين برضاع ونحوه، والتحليل بعقد أو ملك، ويوجد الحكم بدون الثبوت،  
كالحكم بالاجتهاد، ويوجدان معاً في نهوض الحجّة و«الحكم» بعدها.

## قاعدة (١٧٣)

المعتبر في علم الشاهد حال التعمّل، ولا يشترط استمراره في كثير من الصور،  
كالشهادة بدين، أو ثمن مبيع، أو ملك لو ارتب مع إمكان أن يكون قد دفع الدين وثن  
المبيع وباع الموروث. وكالشهادة بعقد بيع أو إجارة مع إمكان الإقالة بعده، والمعتمد

١ قاله القرافي في الفروق، ج ٤، ص ٢.

في هذه الصور إنما هو الاستصحاب.

أما الشهادة على النسب والولاء فإنها مع القطع؛ لامتناع انتقالهما، وكذا الشهادة على الإقرار؛ فإنه إخبار عن وقوع النطق في الزمان الماضي. أما الشهادة بالوقف، فإن معنا بيعه فهو من قبيل القطع.

### فائدة:

الموارد التي عنها الحكم: الإقرار، وعدم الحاكم، والشاهدان فقط، والشاهدان واليمين، والشاهد فقط، والمرأة فقط، والمرأتان فقط، والثلاث والأربع، والمرأتان واليمين، والأربعة الرجال، والثلاثة والمرأتان، والرجلان وأربع النسوة، والنكول مع رد اليمين، ورد اليمين فيحلف المدعي، ولقسامة، وأيمان اللعان، واليمين وحدها في صورة التحالف، وشهادة الصبيان في الجراح بالشروط، والمعاهد في الخص<sup>١</sup> والد والتصرف.

### قاعدة (١٧٤)

يفرق بين الحد والتعزير من وجوه عشرة:

الأول: في عدم التقدير في طرف القنة، ولكنه مقدّر في طرف الكثرة بما لا يبلغ الحد. وجوّزه كثير من العامة؛ لأنّ عمر جلد رجل زور كتاباً عليه، ونقش خاتماً مثل خاتمه مائة، فشقق فيه قوم، فقال: «أذكرني الطعن وكنت ناسياً»<sup>٢</sup> فجلده مائة أخرى ثمّ جلده بعد ذلك مائة أخرى<sup>٣</sup>.

الثاني: استواء الحر والعبد فيه.

الثالث: كونه على وفق الجنايات في العظم والصغر بخلاف الحد؛ فإنه يكفي فيه

١. النقص: البيت من القصبه راجع الصحاح، ج ٢، ص ١٠٣٧ ولسان العرب، ج ٧، ص ٢٦، «خصص».

٢. هنا من الأمثال يضرب في تدكّر الشيء بهمه. راجع مجمع الأمثال، ج ١، ص ٢٧٩، «ذكر».

٣. ذكره القراني في الفروق، ج ٤، ص ١٧٨ والمرور على ابن رابطة.



مسمى الفعل، فلا فرق في القطع بين سرقة ربع دينار وقنطار، وشارب قطرة من الخمر وجرّة مع عظم اختلاف مفاصلهما.

الرابع: أنه تابع للمفسدة وإن لم يكن معصية، كتأديب الصبيان والبهائم والمجانين استصلاحاً لهم. وبعض الأصحاب يطلق على هذا التأديب<sup>١</sup>.

أمّا الحنفي، فيحدّ بشرب النبيذ وإن لم يسكر؛ لأنّ تقليده لإمامه فاسد؛ لمنافاته النصوص عندنا، مثل «ما أسكر كثيره فقليله حرام»<sup>٢</sup>، والقياس الجليّ عندهم<sup>٣</sup>، وتردّ شهادته؛ لنفسه.

الخامس: إذا كانت المعصية حقيرة لا تستحقّ من التعزير إلاّ العقير وكان لا أثر له البتّة، فقد قيل: لا يعزّر<sup>٤</sup>؛ لعدم الفائدة بأفيل، وعدم إيّاحة الكثير؛

السادس: سقوطه بالنوبة، وفي بعض الحدود خلاف<sup>٥</sup>، والظاهر أنّه إنّما يسقط بالتوبة قبل قيام البيّنة.

السابع: دخول التخيير فيه بحسب أنواع التعزير، ولا نخير في الحدود إلاّ في المحاربة.

الثامن: اختلافه بحسب الفاعل والمفعول والجناية، والحدود لا تختلف بحسبها.

التاسع: لو اختلفت الإهانات في البلد روعي في كلّ بلد عاداته العاشر: أنّه يتنوّع إلى كونه على حقّ له تعالى، كالكذب، وعلى حقّ العبد محضاً، كالشتم، وعلى حقّهما، كالجناية على صلحاء الموتى بالشتم.

ولا يمكن أن يكون الحدّ تارةً لحقّ الله، وتارةً لحقّ الآدمي، بل الكلّ حقّ الله تعالى إلاّ القذف على خلاف فيه<sup>٦</sup>.

١ ذكره الشيخ في النهاية، ص ٧٣٢.

٢ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٨، ص ٥١٤-٥١٥، ج ١٧٣٩٠-١٧٣٩٤.

٣ أي لمنافاته للقياس الجليّ على الخمر عندهم، راجع للفروق، ج ٤، ص ١٨٠.

٤ حكاه القرافي عن الجويني في الفروق، ج ٤، ص ١٨١.

٥ راجع للفروق، ج ٤، ص ١٨١ قال: «التعزير يسقط بالتوبة والحدود لا تسقط بالتوبة على الصحيح إلاّ العراة».

٦ أي الاختلاف في أن المعلن فيه حقّ الله أو حقّ العبد. راجع للفروق ج ٤، ص ١٨٢.

## قاعدة (١٧٥)

محدثات الأمور بعد عهد النبي ﷺ تنقسم أقساماً، لا يطلق اسم البدعة عندنا إلا على ما هو محرم منها.

أولها: الواجب، كتدوين القرآن والسنة إذا خيف عليهما التفات<sup>١</sup> من الصدور؛ فإن التبليغ للقرون الآتية واجب إجماعاً، وللآية<sup>٢</sup> ولا يتم إلا بالحفظ، وهذا في زمان الغيبة واجب، أما في زمان ظهور الإمام، فلا؛ لأنه الحافظ لهما حفظاً لا يتطرق إليه خلل.

وثانيها: المحرم، وهو كل بدعة تناولتها قواعد التحريم وأدلتها من الشريعة، كتقديم غير الأئمة المعصومين عليهم، وأحدهم مناصبهم، واستتار ولاية الجور<sup>٣</sup> بالأموال، ومنعها مسحها، وقتال أهل الحق، وتشريدهم وإبعادهم، والقتل على الظنة، والإلزام ببسطة الفساق والمقدم عليها، وتحريم مخالفتها، والفصل في المسح، والمسح على غير القدم، وشرب كثير من الأشربة، والجماعة في النوافل، والأذان الثاني يوم الجمعة، وتحريم المتعتين، والبهني على الإمام، وتوريث الأبعاد، ومنع الأقارب، ومنع الخمس أهله، والإفطار في غير وقته، إلى غير ذلك من المحدثات المشهورات. ومنها بالإجماع من الفريقين، المكس، وتولية المناصب غير الصالح لها بهذا أو إرث وغير ذلك.

وثالثها: المستحب، وهو ما تناولته أدلة الندب، كبناء المدارس والربط. وليس منه اتخاذ الملوك الأهبة ليُعظموا في النفوس. اللهم إلا أن يكون ذلك مرهبا للعدو. ورابعها: المكروه، وهو ما شملته أدلة الكراهية، كالزيادة في تسبيح الزهراء عليها السلام، وسائر الموظفات<sup>٤</sup>، أو النقيصة منها، والتسعم في الملابس والمأكول بحيث يبلغ

١. في «أ» ح، «م» «التلف».

٢. لمعنه يقصد بها الآية ١٢٢ من التوبة (٩)، والآية ٣٩ من الأحزاب (٣٣).

٣. في «أ» ن «زيادة عليهم».

٤. الموظفات: المقدرات. راجع لسان العرب ج ٩، ص ٣٥٨، «وظف».

الإسراف بالنسبة إلى الفاعل، وربما أدى إلى التحريم إذا استتصر به وعياله.  
وخامسها: المباح وهو الداخل تحت أدلة الإباحة، كنخل الدقيق، فقد ورد أن  
أول شيء أحدثه الناس بعد رسول الله ﷺ اتخاذ المناخل<sup>١</sup>؛ لأنّ ليس العيش  
والرفاهية من المباحات فوسيلته مباحة<sup>٢</sup>.

### قاعدة (١٧٦)

الغيبة محرمة بنصّ الكتاب العزيز<sup>٣</sup> والأخبار<sup>٤</sup>، وقال ﷺ: «الغيبة أن تذكر من  
المرء ما يكره أن يسمع». قيل: يا رسول الله! وإن كان حقاً؟ قال: «إن قلت  
باطلاً فذلك البهتان»<sup>٥</sup>.

وهي قسمان: ظاهر وهو معلوم، وخفي وهو كثير، كما في التعريض مثل: «أنا لا  
أحضر في مجالس الحكماء»، «أنا لا أكل أموال الأتام»، أو فلان ويشير بذلك إلى  
من يفعل ذلك، أو «الحمد لله الذي نزلنا عن كذا» يأتي به في معرض الشكر  
ومن الخفي الإيحاء والإشارة إلى نقص في الغير وإن كان حاضراً، ومنه: «لو فعل  
كذا كان خيراً» أو «لو لم يفعل كذا لكان حسناً». ومنه: التنقص بمستحق العيبة لينبه  
به على عيوب آخر غير مستحق للغيبة.  
أما ما يخطر في النفس من نقائص الغير، فلا يعدّ غيبة؛ لأنّ الله تعالى عفا عن  
حديث النفس<sup>٦</sup>.

١. نخلت الدقيق غرلته، المتخل ما يحل به. راجع مختار الصحاح، ص ٦٥١، «نخل».

٢. راجع الفروق، ج ٤، ص ٢٠٤-٢٠٥.

٣. وهو قوله تعالى في الحجرات (٤٩) ١٢٠: ﴿وَلَا يَغْتَابَ الْغَائِبُونَ﴾.

٤. راجع الكافي، ج ٢، ص ٣٥٦ وما بعدها، باب الغيبة وانتهت.

٥. الظاهر أنّ الشهيد أخذ بمفهوم الحديث؛ إذ لم يشر على حديث بهذه العبارة في المصادر الروائية الشافعة  
والعامة، ولكن قريب منه في سنن أبي داود، ج ٤، ص ٢٦٩، ح ٤٨٧٤؛ وسنن الدارمي، ج ٢، ص ٢٩٩، الباب ما  
جاء في الغيبة؛ وقال الشيخ محمد علي المالكي في تهذيب الفروق المطبوع في هامش الفروق، ج ٤، ص ٢٢٩،  
كذا رواه ولكن في الأصل «أن تذكر في المرء ما يكره»، مسمع.

٦. راجع صحيح مسلم، ج ١، ص ١١٦-١١٧ ح ١٢٧/٢٠١-٢٠٢.

من الأُخفى أن يذم نفسه بذكر طرائق غير محمودة فيه أو ليس متَّصفاً بها؛ لينبته على عورات غيره.

وقد جُوِّزَت صورة الغيبة في مواضع سبعة.  
الأوّل: أن يكون المقول فيه مستحقاً لذلك؛ لتظاهره بسببه، كالكاfer، والفساق المتظاهر، فيذكره بما هو فيه لا بغيره.  
ومنع بعض الناس من ذكر الفاسق وأوجب التعزير بقذفه بذلك الفسق<sup>١</sup>، وقد روى الأصحاب تجويز ذلك<sup>٢</sup>.

قال العامة: حديث «لا غيبة لفاسق» أو «في فاسق»<sup>٣</sup> لا أصل له<sup>٤</sup>. قلت: ولو صحّ أمكن حمله على النهي، أي خبر يراد به النهي. أمّا من يتفكّه بالفسق وينبجّع به في شعره أو كلامه فتجور حكاية كلامه. الثاني: شكاية المتظلم بصورة ظلمه، كقول المرأة عند النبي ﷺ: «إنّ فلاناً رجل شحيح»<sup>٥</sup>.

الثالث. النصيحة للمستشير لقول النبي ﷺ لفاطمة بنت قيس حين شاورته ﷺ في خطأها: «أمّا معاوية فرجل صعلوك لا مال له، وأمّا أبوجهم فلا يصح العصا عن عاتقه»<sup>٦</sup>. هذا مع مسيس الحاجة إلى ذلك والاختصار على ما ينبّه به المشير. وكذا لو علم دخول رجل مع من لا يوثق بدينه أو ماله أو نفسه جاز له تحذيره منه، وربما وجب، بأن يقع التحذير المجرد عن الغيبة ولا جاز ذكر عيب فعيب حتّى

١ حكاة القرافي عن بعض العلماء في الفروق، ج ٤، ص ٢٠٨ ولم يذكر التعزير إلّا أن يقال: إذا كانت الغيبة حراماً لمن ارتكبها فلا بدّ أن يعزّر.

٢. الأماي، الصلوق، ص ٤٢، ج ٢، المجلس العاشر.

٣. في معجم الكبير، الطبراني، ج ١٩، ص ٤١٨، رقم ١١٠١١ «ليس للفاسق غيبة» وفي الفروق، ج ٤، ص ٢٠٨: «في فاسق» وفي تهذيب الفروق، المطبوع في هاشم الفروق، ج ٤، ص ٢٣١ «الفاسق» وفي فاسق.

٤ حكاة القرافي في الفروق، ج ٤، ص ٢٠٨ عن جماعة بأنّه لم يصحّ.

٥ صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٣٢٨، ج ٢/١٧٤

٦. صحيح مسلم، ج ٢، ص ١١١٤، ج ٣/١٤٨٠

ينتهي؛ لأن حفظ نفس الإنسان وماله وعرضه واجب.

وليقتصر على العيب المنوط به ذلك لأمر، فلا يذكر في عيب التزويج ما يخل بالشركة أو المضاربة أو المزارعة أو السفر، بل يذكر في كل أمر ما يخل بذلك الأمر ولا يتجاوز.

الرابع: الجرح والتعديل للشاهد والراوي، ومن ثم وضع العلماء كتب الرجال وقسموهم إلى الثقات والمجروحين، وذكروا أسباب الجرح غالباً ويشترط إخلاص النصيحة في ذلك بأن يقصد في ذلك حفظ أموال المسلمين، وضبط السنة المطهرة، وحمايتها عن الكذب، ولا يكون حامله العدوة والتمصّب. وليس له إلا ذكر ما يخل بالشهادة والرواية منه، ولا يتعرض لغير ذلك، مثل كونه ابن ملاحنة أو شبهة.

الخامس: ذكر المبتدعة وتضائفهم الفاسدة وآرائهم المضلّة، وليقتصر على ذلك القدر.

قال العامة: من مات منهم ولا شيعة به تعظمه ولا خلف كتباً تقرأ<sup>١</sup> ولا ما يخشى إفساده لغيره، فالأولى أن يستر بستر الله عزّ وجلّ، ولا يذكر له عيب البتّة، وحسابه على الله عزّ وجلّ<sup>٢</sup>، وقد قال الله: «اذكروا محاسن موتاكم»<sup>٣</sup>، وفي خبر آخر: «لا تقولوا في موتاكم إلا خيراً»<sup>٤</sup>.

السادس: لو اطلع العدد الذين ثبت بهم الحدّ أو التعرير على فاحشة جاز ذكرها عند الحكم بصورة الشهادة في حضرة الماعل وغيبته.

السابع: قيل: إذا علم اثنان من رجل معصية شاهداها فأجرى أحدهما ذكرها في غيبة ذلك العاصي جاز<sup>٥</sup>؛ لأنّه لا يؤثر عند السامع شيئاً، والأولى التنزّه عن هذا؛ لأنّه

١. «أ. ح. م.» «كتاباً يقرأه بدل كتباً تقرأ».

٢. قال به القرافي في الفروق، ج ٤، ص ٢٠٨.

٣. سنن أبي داود، ج ٤، ص ٢٧٥، ح ٤٩٠٠، الجامع الصحيح، ج ٣، ص ٣٢٩، ح ١٠١٩.

٤. في لبّس التقدير، ج ٦، ص ٣٩٤، ح ١٧٦٥ «لا تذكروا هلكاكم إلا بخير» وفي رواية: «موتاكم إلا بخير».

٥. ذكره القرافي في الفروق، ج ٤، ص ٢٠٨ باختلاف في التعبير.

ذكر له بما يكره لو كان حاضراً؛ ولأنه ربما ذكر بها أحدهما صاحبه بعد نسيانه، أو كان سبياً لاشتهارها.

### قاعدة (١٧٧)

الكبر معصية كبيرة<sup>١</sup>، والأخبار في ذلك كثيرة<sup>٢</sup>، قال رسول الله ﷺ: «لن يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من الكبر»، فقالوا: يا رسول الله! إن أحدنا يحب أن يكون ثوبه حسناً ونعله حسناً؟ فقال: «إن الله جميل يحب الجمال، ولكن الكبر بطر الحق وغمص الناس»<sup>٣</sup>.

بطر الحق: رده على قائله<sup>٤</sup>، والغمص - بالصاد المهملة - الاحتقار<sup>٥</sup>، والحديث مؤول بما يؤدي إلى الكفر أو يراد أن لا يدخل الجنة مع دخول غير المتكبر، بل بعده وبعد العذاب في النار.

وقد علم منه أن التجمل ليس من الكبر في شيء -  
وفسّم بعضهم التحمل بانقسام الأحكام الخمسة.

فالواجب: كتجمل الزوجة عند إرادة الزوج منها ذلك، وتجمل ولاة الأمر إذا كان طريقاً إلى إرهاب العدو.

والمستحب: كتجمل المرأة لزوجها ابتداءً، وتجمله لها، والولاة لتعظيم الشرع، والعلماء لتعظيم العلم.

والعزم: التجمل بالحرير للرجال، وتجمل الأجنبي للأجنبية ليزني بها.

١. زيادة من ذلك.

٢. راجع صحيح مسلم، ج ١، ص ٩٢، ح ١٤٧/٩١ - ١٤٩، والجامع الصحيح، ج ٤، ص ٣٦٠ وما بعدها، ح ١٩٩٨ - ٢٠٠١، والكنافي، ج ٢، ص ٢٠٩ وما بعدها، باب الكبر.

٣. صحيح مسلم، ج ١، ص ٩٢، ح ١٤٧/٩١، الجامع الصحيح، ج ٤، ص ٣٦١، ح ١٩٩٩.

٤. لسان العرب، ج ٤، ص ٦٩، «بطر».

٥. لسان العرب، ج ٧، ص ٦١، «غمص».

والمكروه: لبس ثياب التجميل وقت لمهنة، ووقت الحداد في المرأة إذا لم يؤدَّ إلى الزينة.

والمباح: ما عدا ذلك وهو الأصل في التجميل. قال الله سبحانه: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ رِبَّةً أَلَّهِ أَلَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ، وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾<sup>١</sup>.

وقال بعضهم: قد يجب الكبر على الكفار في الحرب وغيره.

وقد يندب قليلاً لبدعة المبتدع إن كان طريقاً إليها<sup>٢</sup>. ولو قصد به الاستتباع وكثرة الاتباع كان حراماً؛ إذا كان الغرض به الرياء.

وقال آخر: التواضع للمبتدع أولى<sup>٣</sup> في استجلابه<sup>٤</sup>، وأدخل في قمع بدعته.

والعجب: استعظام العبد عبادته، وهذا معصية، وما قدر العبادة بالنسبة إلى أقلَّ نعمة من نعم الله تعالى؟ وكذا استعظام لعالم علمه وكلَّ مطيع طاعته حتى ينسب بذلك إلى التكبر.

والفرق بينه وبين الرياء أنَّ الرياء مقارنٌ للعبادة والعجب متأخر عنها، فتنفسد بالرياء لا بالعجب.

ومن حقَّ العابد والورع أن يستقلَّ فعله بالنسبة إلى عظمة الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾<sup>٥</sup>، ويتهم نفسه في عمله، ويرى عليه الشكر في التوفيق له. قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَةٌ﴾<sup>٦</sup>.

وأما التسميع المبهى عنه في قول النبي ﷺ: «من تسمع تسمع الله به يوم القيامة»<sup>٧</sup> فهو من لوازم العجب؛ إذ هو التحدث بعبادة والطاعة والكمال؛ ليُعظم في أعين

١. قسمه القرطبي في الفروق، ج ٤، ص ٢٢٦، والآية في لأعرابي (٧)، ٣٢.

٢. قاله القرطبي في الفروق، ج ٤، ص ٢٢٦.

٣. قاله القرطبي في الفروق، ج ٤، ص ٢٢٧.

٤. في أ، م: «لاستجلابه» بدل «في استجلابه».

٥. الأنعام (٦) ٩١.

٦. المؤمنون (٢٣) ٦٠.

٧. صحيح البخاري، ج ٥، ص ٢٣٨٢ - ٢٣٨٤، ح ٦١٢٤؛ ج ٦، ص ٢٦١٥، ح ١٧٣٣؛ صحيح مسلم، ج ٤،

ص ٢٢٨٩، ح ٢٩٨٦ - ٢٩٨٧/٤٧ - ٤٨، وفيهما «سَمِعَ» بدل «تَسْمَعُ».

الناس، فأول ما يحصل في نفسه العجب ويتبعه التسميع.

### قاعدة (١٧٨)

المداهنة في قوله تعالى: «وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيْدُهِشُونَ»<sup>١</sup> معصية.  
والتقية غير معصية.

والفرق بينهما أنَّ الأول تعظيم غير المستحق؛ لاحتلاب نفعه، أو لتحصيل صداقته، كمن يشي على ظالم بسبب ظلمه ويصوره بصورة العدل، أو مبتدع على بدعته ويصورها بصورة الحق.

والتقية: مجاملة الناس بما يعرفون وترك ما يكرهون؛ حذراً من غوائلهم، كما أشار إليه أمير المؤمنين عليه السلام<sup>٢</sup>.

وموردها غالباً الطاعة والمعصية، فمجاملة الطالم فيما يعتقده ظالماً والفاسق المنتظر بفسقه اتقاء شرهما من باب المداهنة الجائزة، ولا يكاد يستقى تقية.

قال بعض الصحابة: «إنا لكثير<sup>٣</sup> في وجوه أقوام وإن قلوبنا لتلعهم»<sup>٤</sup>.  
ويبني لهذا المداهن التحفظ من الكذب؛ فإنه قل أن يخلو أحد من صفة مدح. وقد دل على التقية الكتاب والسنة، قال الله تعالى: «لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاتُوا»<sup>٥</sup>.

وقال الله تعالى: «إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَظُلْمُهُ مُطْغَيْنٌ»<sup>٦</sup>، وقال الأئمة عليهم السلام:

١. الفلم (٦٨): ٩.

٢. التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام، ص ٣٥٤، ح ٢٤٢، ذيل الآية ٨٢ من البقرة (٢)، باختلافه.

٣. الكثير: يذو الأسنان عند التبتسم. كاشرة إن ضحك في وجهه وبسطه لسان العرب، ج ٥، ص ١٤٢، «كثرة».

٤. حكاية القرافي عن أبي موسى الأشعري في التفروق، ج ٤، ص ٢٣٦.

٥. آل عمران (٣): ٢٨.

٦. النحل (١٦): ١٠٦.



«تسعة أعشار الدين التقية»<sup>١</sup>.

وقالوا عليه السلام: «من لا تقية له لا دين له، إن الله يحب أن يعبد سرّاً كما يحب أن يعبد جهرّاً»<sup>٢</sup>.

وقالوا عليهم السلام: «امضوا في أحكامهم ولا تشهروا أنفسكم فتقتلوا»<sup>٣</sup>.

وكتب الكاظم عليه السلام إلى علي بن يقطين بتعليم كيفية الوضوء على ما هو عليه العامة فتعجب من ذلك ولم يسعه الامتناع ففعل ذلك أياماً، فسعي به إلى الرشيد بسبب المذهب فشغله يوماً بشيء من الديون في الدار وحده، فلما حضر وقت الصلاة تحسّس عليه، فوجده يتوضأ كما أمر، فسرى عن الحليفة<sup>٤</sup> واعتذر إليه، فكتب إليه بعد ذلك الإمام عليه السلام: أن يتوضأ كذا وكذا، ووصف له الوضوء الصحيح<sup>٥</sup>.

وفتاوى أهل البيت عليهم السلام مشحونة بالتقية<sup>٦</sup>، وهو أعظم أسباب اختلاف الأحاديث



تنبيهات:

الأول: التقية تنقسم بانقسام الأحكام الخمسة

فالواجب، إذا علم أو ظنّ نزول الضرر بتركها به، أو ببعض المؤمنين.

والمستحب، إذا كان لا يخاف ضرراً عاجلاً، ويتوهم ضرراً آجلاً أو ضرراً سهلاً،

أو كان تقية في المستحب، كالترتيب في تسبيح الزهراء عليها السلام، وترك بعض فصول الأذان.

والمكروه، التقية في المستحب حيث لا ضرر عاجلاً ولا آجلاً، ويخاف منه

١ الكافي، ج ٢، ص ٢١٧، باب التقية، ح ٢ فيه «في التقية».

٢ الكافي، ج ٢، ص ٢٢٣-٢٢٤، باب الكتمان، ح ٨ مع اختلاف يسير.

٣ التقية، ج ٣، ص ٣ ح ٣٢٢١ فيه «ماقصوا» بدل «امضوا».

٤ في «أ» ح «فسر الحليفة» بدل «فسرى عن الحليفة».

٥ ذكره الشيخ السعيد في الإرشاد، ج ٢، ص ٢٢٧-٢٢٩ باب ذكر طرف من دلائل أبي الحسن موسى عليه السلام وآياته وعلاماته ومبجراته.

٦ راجع الكافي، ج ٢، ص ٢١٧ وما بعدها، باب التقية ١ ووسائل الشيعة، ج ١٦، ص ٢٠٣-٢١٨، الباب ٢٤ و ٢٥ من أبواب الأمر والنهي.

الالتباس على عوامّ المذهب.

والحرام، التقيّة حيث يأمن الضرر عاجلاً وآجلاً، أو في قتل مسلم. قال أبو جعفر عليه السلام: «إنّما جعلت التقيّة ليحقن بها الدماء فإذا بلغ الدم فلا تقيّة»<sup>١</sup>.

والمباح، التقيّة في بعض المباحات التي ترجعها العامة ولا يحصل بتركها ضرر. الثاني: التقيّة تبيح كلّ شيء حتّى إظهار كلمة الكفر، ولو تركها حينئذٍ أثمّ إلّا في هذا المقام ومقام التبرّي من أهل البيت عليهم السلام؛ فإنّه لا يأثمّ بتركها، بل صبره حينئذٍ إمّا مباح أو مستحبّ، وخصوصاً إذا كان متّناً يقتدى به.

الثالث: الذريّة أيضاً تنقسم بانقسام الأحكام الخمسة باعتبار ما هي وسيلة إليه؛ لأنّ الوسائل تتبع المقاصد.

فالواجب، ما وقى به دمه وماله، ولا طريق إلّا به، وكذا إذا كان طريقاً إلى دفع مظلمة عن الغير وهو مسلم أو معاهد.

والمستحبّ، ما كان طريقاً إلى المستحبّ، كأنّ يحسن خلقه للظالم ليحسن خلقه.

والمكروه، ما كان لمجرّد خور<sup>٢</sup> في الطبع لا لدفع ضرر.

والحرام، ما كان طريقاً إلى زيادة شرّ الظالم وترغيبه في الظلم، ومحرّضاً للمداهن على الانهماك في المعاصي، والمثابرة<sup>٣</sup> عليها. والمباح ما عدا ذلك.

### قاعدة (١٧٩)

يجوز تعظيم المؤمن بما جرت به عادة لزمان وإن لم يكن منقولاً عن السلف؛ لدلالة العمومات عليه، قال الله تعالى: «ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمْ شَعْبَهُ اللَّهُ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى

١. المعاصن، ج ١، ص ٤٠٤، ح ٩١٤؛ الكافي، ج ٢، ص ٢٢٠، باب التقيّة، ح ١٦.

٢. الخور: بالتحريك... الضعف وفي بعض النسخ «خوار» لسان العرب، ج ٤، ص ٢٦٢، «خور».

٣. في ذلك: «المثابرة» وهي «ح»؛ «المشاهرة» وفي «أ» «المشاورة».

الْقُلُوبِ»<sup>١</sup>، وقال تعالى: «ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمِ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ»<sup>٢</sup>.

ولقول النبي ﷺ: «لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، ولا تقاطعوا، وكونوا عباد الله إخواناً»<sup>٣</sup>.

فعلى هذا، يجوز القيام والتعظيم بالحناء وشبهه، وربما وجب إذا أدى تركه إلى التباغض والتقاطع، أو إهانة المؤمن. وقد صحَّ أن النبي ﷺ قام إلى فاطمة ؑ، وقام إلى جعفر ؑ لما قدم من الحبشة<sup>٤</sup>. وقال للأتصار: «قوموا إلى سيدكم»<sup>٥</sup>. ونقل أنه ﷺ قام لعكرمة بن أبي جهل لما قدم من اليمن فرحاً بقدمه<sup>٦</sup>.

فإن قلت: قد قال رسول الله ﷺ «من أحبَّ أن يتمثل الناس له أو الرجال<sup>٨</sup> قياماً فليتبوأ مقعده من النار»<sup>٩</sup>.

ونقل أنه ﷺ كان يكره أن يقام له، فكانوا إذا قدم لا يقومون؛ لعلمهم كراهته ذلك، فإذا فارقهم قاموا حتى يدخل منزله؛ لما يلزمهم من تعظيمه<sup>١٠</sup>.

قلت: «تمثل الرجال قياماً» هو ما يصنع الجبابرة من إرامهم الناس بالقيام في حال قعودهم إلى أن تنعصي مجلسهم، لا هذا القيام المخصوص بالمصير زمانه. سلّمنا، لكن يعمل على من أراد ذلك تجترأ وعلواً على الناس، فيؤاخذ من لا يقوم له بالعقوبة. أمّا من يريد دفع الإهانة عنه والقبضة به فلا حرج عليه؛ لأن دفع الضرر عن النفس واجب.

١. الصحيح (٢٢) ٣٢

٢. الصحيح (٢٢) ٣٠

٣. صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٩٨٣، ح ٢٢٢/٢٥٥٩-٢٤١

٤. سنن أبي داود، ج ٤، ص ٣٥٥، ح ٥٢١٧

٥. ذكره الشيخ الصدوق في الهداية، ص ١٥٣؛ وما معناه ما ورد في المقنع، ص ١٣٩-١٤٠، باب صلاة جعفر بن أبي طالب ؑ وثوابها، والقرافي في الفروق، ج ٤، ص ٢٥٢.

٦. سنن أبي داود، ج ٤، ص ٣٥٥، ح ٥٢١٥ و٥٢١٦، قاله النبي في سعد بن معاذ الأنصاري.

٧. ذكره القرافي في الفروق، ج ٤، ص ٢٥٢

٨. في «أ، ك، م، ن، ث»: «النساء أو الرجال».

٩. سنن أبي داود، ج ٤، ص ٣٥٨، ح ٥٢٢٩؛ الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٩٠-٩١، ح ٢٧٥٥

١٠. للجامع الصحيح، ج ٥، ص ٩٠، ح ٢٧٥٤؛ وراجع لتفريقه، ج ٤، ص ٢٥٢.

وأما كراهيته<sup>١</sup>، فتواضع لله، وتخفيف عسى أصحابه، وكذا تقول: ينبغي للمؤمن أن لا يحب ذلك وأن يؤاخذ نفسه بمحبة تركه إذا مالت إليه؛ ولأن الصعابة كانوا يقومون كما في الحديث<sup>٢</sup>، ويبعد عدم علمه بهم مع أن معلوم يدل على تسويغ ذلك. وأما المصافحة، فتأبته من السنة<sup>٣</sup>، وكذا تقبيل موضع السجود<sup>٤</sup>. وأما تقبيل اليد، فقد ورد أيضاً في الخبر عن رسول الله<sup>٥</sup>: «إذا تلاقى الرجلان فتصافحا تعانت ذنوبهما، وكان أقربهما إلى الله أكثرهما بشراً»<sup>٦</sup>. وفي الكافي للكليني<sup>٧</sup> في هذه المقامات أخبار متكررة<sup>٨</sup>. وأما المعانقة، فجائزة أيضاً؛ لما ثبت من معانقة النبي<sup>٩</sup> جعفر<sup>١٠</sup>، واختصاصه به غير معلوم وفي الحديث أنه قبل بين عيني جعفر<sup>١١</sup> مع المعانقة<sup>١٢</sup>. وأما تقبيل المعارم على الوجه، فحائز ما لم يكن لريبة أو تلذذ

### قاعدة (١٨٠)

اليمين لغة يطلق على ثلاثة معانٍ: الجارحة<sup>١</sup>، والقوة والقدرة<sup>٢</sup> ومنه «وَالسُّنُوتُ مَطْلُوبَتٌ يَتَمَيَّنُهُ»<sup>٣</sup>، والحلف المطلق. وقوله تعالى: «فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًا بِالْيَمِينِ»<sup>٤</sup> يحتمل الأوجه الثلاثة.

١. لم نثر عليه في المصادر الروائية، ولكن ذكره القرافي في الفروق، ج ٤، ص ٢٥٢.
٢. راجع سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٢٢٠، ج ٣٧٠٢ و٣٧٠٣ والكافي، ج ٢، ص ١٧٩ وما بعدها، باب المصافحة، ج ١-٢١.
٣. راجع الكافي، ج ٢، ص ١٨٥، باب التقبيل، ج ١.
٤. لم نثر عليه في المصادر الروائية ولكن ذكره القرافي في الفروق، ج ٤، ص ٢٥٢.
٥. راجع الكافي، ج ٢، ص ١٨٥-١٨٦، باب التقبيل.
- ٦ و ٧. الاتصال، ج ٢، ص ٤٨٤، أبواب الاثني عشر، ج ٥٨.
٨. المصباح المنير، ج ٢، ص ٦٨١، «اليمين».
٩. لسان العرب، ج ١٣، ص ٤٦١، «يمين».
١٠. الزمر (٣٩)، ٦٧.
١١. الصافات (٣٧): ٩٣.

وأما عرفاً، فلها معنيان:

أشهرهما: الحلف بالله وبأسمائه؛ لتحقيق ما يمكن فيه المخالفة، أو لاتقاء ما توجهت الدعوى به أو إثباته.

وإنما تخصصت بـ«الله» شرعاً؛ لأنَّ لحلف يقتضي تعظيم المقسم به، والعظمة المطلقة لله؛ ولقوله ﷺ: «من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليذر»<sup>١</sup>، ومن ثمَّ كره الحلف بغير الله، وحرم بالأصنام وشبهها؛ فعنه ﷺ «لا تحلفوا بآبائكم ولا بالطواغيت»<sup>٢</sup>.

المعنى الثاني: تعليق الجزاء على الشرط على وجه البعث على الشرط أو المنع منه، أو لترتب عليه مطلقاً وهو المستعمل في الطلاق والعتاق عند العامة وهو مجرد اصطلاح؛ إذ لم يقل عن أهل اللغة مثله، قاله بعضهم<sup>٣</sup>، بحلاف المعنى المشهور؛ فإنه يشتمل على المعاني الثلاثة اللغوية. أمَّا لحلف، فظاهر. وأمَّا القوة؛ فلأنَّ فيه تقوية الكلام وثوقه. وأمَّا الجارحة؛ فلأنَّهم كانوا إذا تحالفوا أخذ بعضهم بأيدي بعض، واسمَّ ذلك في أيمان البيعة



فائدة:

اليمين أقسام:

الأول: منعقدة، وهي الحلف على المستقبل فعلاً أو تركاً مع القصد إليه.

الثاني: لاغية، وهي الحلف لا مع القصد على ماضٍ أو آت.

الثالث: يمين الغموس، وهي الحلف على الماضي أو الحال مع تعمّد الكذب.

وسمّيت غموساً؛ لأنها تغمس الحالف في الإثم أو في النار. وفي رواية هي من الكبائر<sup>٤</sup>، وفي أخرى «اليمين الغموس تدع الديار بلاقع»<sup>٥</sup>، ولا كفارة فيها؛ لقوله

١ مستد أحمد، ج ٢، ص ٧٧-٧٨، ح ٤٥٧٩ باختلاف بسيط.

٢ مستد أحمد، ج ٦، ص ٥٤ ح ١٢٠١٠١ السس الكبرى، الجوهري، ج ١٠، ص ٥١، ح ١٩٨٢٧.

٣ قاله القرافي في الفروق، ج ١، ص ١٧٧، وابن الشاذلي في إبدار الشروق، المطبوع مع الفروق، ج ١، ص ١٧٧.

٤ الكافي، ج ٢، ص ٢٨٦، باب الكبائر، ح ٢٤.

٥ ثواب الأعمال وعقاب الأعمال، ص ٢٦٩ و ٢٧٠، عذاب من يحلف بالله كاذباً، ح ٤-٤؛ باختلاف وفيه: «اليمين الكاذبة».

تعالى: «بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ»<sup>١</sup>. والعقد لا يتصور إلا مع إمكان الفعل، ولا حل في الماضي؛ ولعدم ذكر الكفارة في الحديث.

الرابع: ما عدا ذلك، كالحلف مع الصدق على الماضي أو الحال.

### قاعدة (١٨١)

إنما يجوز الحلف بالله أو بأسمائه الخاصة، فالأول: مثل «و الواجب وجوده»،  
والأول الذي ليس قبله شيء»، و«فألق الحبة» و«بارئ النعمة».

والثاني: مثل قولنا «والله» وهو اسم للذات؛ لجريان الصوت عليه. وقيل: هو اسم للذات مع جملة الصفات الإلهية؛ فإذا قلنا «الله» فمعناه الذات الموصوفة بالصفات الخاصة، وهي صفات الكمال ونعوت الجلال، وهذا المفهوم هو الذي يعبد ويوحّد، ويتره عن الشريك والتظير، والصدّ والندّ والمثل، وأما سائر الأسماء، فإنّ آحادها لا تدلّ إلا على آحاد المعاني من علم وقسرة<sup>٢</sup> أو فعل منسوب إلى الذات مثل قولنا: «الرحمن»؛ فإنّه اسم للذات مع اعتبار الرحمة، وكذا «الرحيم» و«العليم» و«الخالق» اسم للذات مع اعتبار وصف وجودي خارجي.

و«القدّوس» اسم للذات مع «وصف سلمي» أعني القدس الذي هو التطهير عن النقائص. و«الباقي» اسم للذات مع نسبة وإضافة أعني البقاء وهو نسبة بين الوجود والأزمنة؛ إذ هو استمرار الوجود في الأزمنة. و«الأبدي» هو المستمرّ مع جميع الأزمنة المستقبلية، فالباقي أعمّ منه. و«الأزلي» هو الذي قارن وجوده جميع الأزمنة الماضية المحقّقة والمقتّرة.

فهذه الاعتبارات تكاد تأتي على الأسماء الحسنی بحسب الضبط، ونشر إليها إشارة خفيفة:

١. المائدة (٥): ٨٩.

٢. ذكره القرطبي في الترويق، ج ٣، ص ٥٦-٥٧.

فـ«الله» قد سبق آنفاً.

و«الرحمن» و«الرحيم» اسمان للمبالغة من رحم، كغضبان من غضب، وعليم من علم.

والرحمة لغة: رقة القلب، وانعطاف يقتضي التفضل والإحسان<sup>١</sup>. ومنه الرحيم؛ لانعطافها على ما فيها، وأسماء الله تعالى إنما تؤخذ باعتبار الغايات، التي هي أفعال دون العبادي والتي هي انفعال.

و«المَلِك» المتصرف بالأمر والنهي في الأمورين أو الذي يستغني في ذاته وصفاته عن كل موحود، ويحتاج إليه كل موجود في ذاته وصفاته.

و«الْقُدُّوس» ذكر.

و«السلام» ذو السلامة في ذاته عن العيب، وفي صفاته عن كل نقص وآفة، مصدر وصف به للمبالغة.

و«المؤمن» الذي آمن أولسأؤه عذابه، أو المصدق عباده المؤمنين يوم القيامة، أو الذي لا يخاف ظلمه، أو الذي لا يتصور<sup>٢</sup> من ولا أمان إلا من جهته.

و«المهيمن» القائم على خلقه بأعمالهم وأرزاقهم وأجالهم.

و«العزیز» الغالب القاهر، أو ما يتمتع الوصول إليه.

و«الجَبَّار» القهار والمتسلط، أو المغني من الفقر من «جَبَرَه» أي أصلح كسره، أو الذي تنفذ مشيئته على سبيل الإخبار في كل أحد ولا تنفذ فيه مشيئة أحد.

و«المتكبر» ذو الكبرياء وهي الملك، أو ما يرى الملك حقيراً بالنسبة إلى عظمته.

و«البارئ» هو الذي خلق الخلق بريئاً من الاضطراب.

و«الخالق» هو المقدر.

و«المصور» أي من قد صور المخترعات.

وتحقيق هذه الثلاثة أن كل ما يخرج من العدم إلى الوجود يفتقر إلى اختراع أولاً، ثم إلى الإيجاد على وفق التقدير ثانياً، ثم إلى التصوير بعد الإيجاد ثالثاً.

- و«الفقار» هو الذي أظهر الجميل وستر لقيح.
- و«الوهاب» المغطي كل ما يحتاج إليه لكل من يحتاج إليه.
- و«الرازق» خالق الأرزاق والمرزقة وموصلها إليهم.
- و«الخافض الرافع» هو الذي يخفض الكفار بالإشقاء، ويرفع المؤمنين بالإسعاد.
- و«المعز المذل» هو الذي يؤتي الملك من يشاء وينزعه ممن يشاء.
- و«السميع» الذي لا يعزب عنه إدراكه مسموع خفي أو ظاهر<sup>١</sup>.
- و«البصير» الذي لا يعرب عنه ما تحت الثرى، ومرجعها<sup>٢</sup> إلى العلم لتعاليه سبحانه عن الحاسة والمعاني القديمة.
- و«الحليم» الذي يشاهد معصية العصاة، ويرى مخالفة الأمر ثم لا يسارع إلى الانتقام مع غاية قدرته.
- و«المعظم» الذي لا تحيط بكنهه العقول.
- و«العلي» الذي لا رتبة فوق رتبته.
- و«الكبير» ذو الكبرياء في كمال الذات والصفات.
- و«الحفيظ» الحافظ لدوام الموجودات، والمزيل تضاد العنصريّات، يحفظها عن الفساد.
- و«الجليل» الموصوف بصفات الجلال من الغنى والملك والقدرة والعلم والتقدّيس عن النقائص.
- و«الرقيب» هو العليم الحفيظ.
- و«المجيب» الذي يقابل مسألة السائل بإسعافه، والداعي بإجابته، والمضطّر بكفايته.
- و«الحكيم» العالم بتفاصيل الأشياء بأفضل العلوم.
- و«المجيد» الشريف ذاته، الجميل أفعاله.
- و«الباعث» محيي الخلق في النشأة الأخرى.

١. في «ت» ن: «خفي أو ظهر» بدل «معي أو ظاهر».

٢. أي السميع والبصير.



و«الحميد» هو المحمود المثنى عليه بأوصاف الكمال، أو المثنى على عباده بطاعتهم له.

و«المبدئ المعيد» الموجد بلا سبق مادة ولا مدة، والمعيد لما فنى من مخلوقاته بالعرش في يوم القيامة.

و«المحيي<sup>١</sup> المميت» الخالق للموت ولحياة.

و«الحي» الدراك الفعال.

و«القيوم» القائم بذاته، وبه قيام كل موجود في إيجاده وتدبيره وحفظه.

و«الماجد» مبالغة في المجد.

و«التواب» ميسر أسباب التوبة لعباده، وقابلها منهم مرة بعد أخرى.

و«المنتقم» القاصم ظهور المعصاة، والشديد العقاب للطغاة

و«العفو» الذي يمحو السيئات، ويتجاوز عن المعاصي.

و«الرؤوف» ذو الرأفة، وهي شدة الرحمة

و«الوالي» الذي دبر أمور الخلق ووليها، ملئاً بولايتها، أو المالك للأشياء المستولي عليها.

و«الغني» في ذاته وصفاته، والمغني لجميع خلقه.

و«الفتاح» الحاكم، أو الذي بعنايته يفتح كل مغلق.

و«القابض الباسط» هو الذي يوسع الرزق على عباده، ويقتره بحسب الحكمة.

ويحسن القرآن بين هذين الاسمين ويطاثرهما، ك: «الخافض والرافع» و«المعز

والمذل» و«الضار والنافع»؛ فإنه أنبأ عن القدرة، وأدل على الحكمة، فالأولى لمن

وقف<sup>٢</sup> بحسن الأدب بين يدي الله تعالى أن لا يرد كل اسم عن مقابله؛ لما فيه من

الإعراب عن وجه الحكمة.

و«الحكم» الحاكم لمنعه الناس عن الظلم.

و«العدل» ذو العدل، وهو مصدر أقيم مقام الاسم.

١، في «ح. م.» زيادة «هو».

٢ كذا في «أ»، وفي سائر النسخ، «وقف».

و«اللطيف» العالم بغوامض الأشياء ثم يوصلها إلى المستصلح بالرفق دون العنف، أو البرّ بعباده الذي يوصل إليهم ما ينتفعون به في الدارين، ويهيئ لهم أسباب مصالحهم من حيث لا يحتسبون.

و«الخبير» العالم بكنه الشيء المطلع على حقيقته.  
و«الغفور» و«الشكور» مبنيان للمبالغة. أي تكثر مغفرته، ويشكر يسير الطاعة.<sup>١</sup>  
و«المقيت» المقتدر، أو خالق القوت وموصله إلى البدن.  
و«الحسيب» المحاسب، أو المكافئ، فعيل بمعنى مُفْعِل - كألِيم بمعنى مؤلم - من قولهم: أحسبني أي أعطاني ما كفاني  
و«الواسع» الغني الذي وسع غناؤه سائر عبادته، ووسع رزقه جميع خلقه. وقيل: هو المحيط بكل شيء.<sup>٢</sup>

و«الودود» المحبّ لعباده، وبحوز أن يكون بمعنى مقبول. أي مودود<sup>٣</sup> في قلوب أوليائه بما ساق إليهم من المعارف. وأظهر لهم من الأنطاف.  
و«الشهيد» الذي لا يغيب عنه شيء.

و«الحق» المتحقق وجوده، أو الموجد للشيء على ما تقتضيه الحكمة.  
و«الوكيل» هو الكافي أو الموكل إليه بجميع الأمور. وقيل: الكفيل بأرزاق العباد.<sup>٤</sup>

و«القوي» الذي لا يستولي عليه الضعف والعجز في حال من الأحوال.  
و«المتين» هو الشديد القوة الذي لا يعتريه وهن، ولا يمسه لغوب.<sup>٥</sup>  
و«الولي» القائم بنصر عباده المؤمنين، أو المتولي للأمر القائم به.  
و«المحصي» الذي أحصى كل شيء بعلمه، فلا يعزب عنه مثقال ذرة ولا أصغر.

١. في «ك»: «الطاعات» وفي «ن»: «طاعته».

٢. راجع لسان العرب، ج ٨، ص ٣٩٢، «وسع».

٣. في «ت»: «ن»، «ن»: «مودة».

٤. نسبة اليه في أي سليمان في الأسماء والصفات، ج ١، ص ١٤٣، جناح أبواب ذكر الأسماء....

٥. اللغوب: التعب والإعياء. لسان العرب، ج ١، ص ٧٤٢، «لغوب».

و«الواجد» أي الغني من الجدة، أو أندي لا يموزه شيء، أو الذي لا يحول بينه وبين مراده حائل من الوجود.

و«الواحد الأحد» يدلّان على معنى الوحدانية وعدم التجزؤ. وقيل: الفرق بينهما أنّ «الواحد» هو المنفرد بالذات لا يشابهه أحد.

و«الأحد» المتفرد بصفاته الذاتية بحيث لا يشاركه فيها أحد<sup>١</sup>.

و«الصمد» السيّد الفائق في السؤدد الذي تُضَمَّدُ إليه الحوائج، أي يُضَمَّد إليه الناس في حوائجهم.

و«القادر» الموجد للشيء اختياراً.

و«المقتدر» أبلغ لاقتضائه الإطلاق، ولا يوصف بالقدرة المطلقة غير الله تعالى.

و«المقدّم والمؤخّر» المنزل للأشياء في منازلها وترتيبها في التكوين والتصوير، والأزمة والأمكنة على ما تقتضيه الحكمة.

و«الأول والآخر» أي لا شيء قبله ولا معه ولا بعده.

و«الظاهر» أي بآياته الظاهرة الباهرة الدالة على ربوبيته ووحدانيته، أو العالي الغالب من الظهور، بمعنى العلوّ والغلبة، ومنه قوله عليه السلام: «أنت الظاهر فليس فوقك شيء»<sup>٢</sup>.

و«الباطن» الذي لا يستولي عليه توهم الكيفية، أو المحتجب عن أبصارنا ويكون معنى الظاهر: المتجلّي لبصائرنا. وقيل: هو العالم بما ظهر من الأمور، والمطلع على ما بطن من الغيوب<sup>٣</sup>. وينبغي أن يقرن بين هذين الاسمين أيضاً.

و«البرّ» هو العطوف على العباد الذي عمّ برّه جميع خلقه، ببرّ المحسن بتضعيف الثواب، والمسيء بالعفو عن العقاب، وبقبول التوبة.

و«ذو الجلال والإكرام» أي العظمة، أو اغناء المطلق، والفضل العام.

١ ذكره البيهقي في الأسماء والصفات، ج ١، ص ٦١، جامع أبواب ذكر الأسماء...

٢ تصمد أي تقصد. لسان العرب، ج ٣، ص ٢٥٨، «صمد».

٣ صحيح مسلم، ج ٤، ص ٢٠٨٤، ح ٦١/٢٧١٢.

٤ حكاية البيهقي عن الخطّابي في الأسماء والصفات، ج ١، ص ٦٦، جامع أبواب ذكر الأسماء....

و«المقسط» العادل الذي لا يجور.

و«الجامع» الذي يجمع الخلاق ليوم القيامة، أو الجامع للمتباينات، والمؤلف بين المتضادات، أو الجامع لأوصاف الحمد والثناء.

و«المانع» أي يمنع أولياءه، ويحفظهم، ويحوطهم، وينصرهم من «المنعة»، أو يمنع من يستحق المنع، والحكمة في منعه، واشتقاقه من «المنع»، أي الحرمان؛ لأن منعه سبحانه حكمة، وعطاءه جود ورحمة، أو الذي يمنع أسباب الهلاك والنقصان بما يخلقه في الأبدان والأديان من الأسباب المعدة للحفظ.

و«الضار النافع» أي خالق ما يضر وينفع.

و«النور» المنور مخلوقاته بالوجود والكواكب والشمس والقمر واقتباس النار. أو نور الوجود بالملائكة والأنبياء، أو دبر الخلاق بتدبيره.

و«البدیع» هو الذي فطر الخلق مبتدعاً لا على مثال سبق.

و«الوارث» هو الباقي بعد فناء الخلق، وترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك.

و«الرشيد» الذي أرشد الخلق إلى مصالحهم، أو ذو الرشيد، وهو الحكمة؛ لاستقامة تدبيره، أو الذي تتساق تدبيراته إلى غايتها.

و«الصبور» هو الذي لا تحمله العجلة على المسارعة إلى الفعل قبل أوانه<sup>١</sup>، أو الذي لا يعاجل بعقوبته العصاة؛ لاستغنائه عن التسرع؛ إذ لا يخاف الفوت.

و«الهادي» لعباده إلى معرفته بغير واسطة، أو بواسطة ما خلقه من الأدلة على معرفته هدى كل مخلوق إلى ما لا بد له منه في معاشه ومعاذه.

و«الباقي» هو الموجود الواجب وجوده لذاته أزلاً وأبداً<sup>٢</sup>.

وقد ورد في الكتاب العزيز في الأسماء لحسن «الرب»<sup>٣</sup> وهو في الأصل بمعنى التربية، وهي تبليغ الشيء إلى كماله شيئاً فشيئاً، ثم وصف به للمبالغة، كالصوم،

١. عبارة «هو الذي... قبل أوانه» زيادة من «ح، م».

٢. في «أ، ث، ك، ن» زيادة «والصبور هو الذي لا تحمله العجلة على المسارعة إلى الفعل قبل أوانه» وقد تقدمت هذه الزيادة قبل هذا.

٣. الكتاب العزيز مشعور بكلمة «الرب» وهو في كل مكان من أسمائه الحسنى.

والعدل. وقيل هو نعت من «ربه يربه فهو رب» ثم سمي به المالك؛ لأنه يحفظ ما يملكه ويرثه. ولا يطلق على غير الله إلا مقيداً، كقولنا «رب الضيعة»<sup>١</sup> ومنه قوله تعالى: «أَرْجِعْ إِلَى رَبِّكَ»<sup>٢</sup>.

و«المولى» هو الناصر والأولى بمخلوقاته، والمتولي لأمرهم.

و«النصير» مبالغة في الناصر.

و«المحيط» أي الشامل علمه.

و«الفاطر» أي المبتدع من الفطرة وهو الشق. كأنه شقّ العدم بإخراجها منه.

و«العلام» مبالغة في العالم<sup>٣</sup>.

و«الكافي» أي يكفي عباده جميع مهامهم. ويدفع عنهم مؤذياتهم.

و«ذو الطول» أي الفضل، بترك العقاب المستحق عاجلاً وأجلاً لغير الكافر.

و«ذو المعارج» ذو الدرجات التي هي مصاعد الكلم الطيب والعمل الصالح، أو

التي يترقى فيها المؤمنون، أو في الجنة.

فائدة:

مرجع هذه الأسماء والصفات عندنا وعند المعتزلة إلى الذات<sup>٤</sup>؛ وذلك لأن مرجع

هذه الأسماء إلى الذات والحياة والقدرة ولعلم والإرادة والسمع والبصر والكلام.

والأربعة الأخيرة ترجع إلى العلم والقدرة، والعلم والقدرة كافيان في الحياة،

والعلم والقدرة نفس الذات، فرجعت جميعها إلى الذات إما مستقلة أو إليها مع

السلب، أو الإضافة، أو هما، أو إليها مع وحدة من الصفات الاعتبارية المذكورة، أو

إلى صفة مع إضافة، أو إلى صفة مع زيادة إضافة، أو إلى صفة مع فعل وإضافة، أو

إلى صفة فعل، أو إلى صفة فعل مع إضافة زائدة.

١. قاله الزمخشري في الكشاف، ج ١، ص ١٠، ديل الآية ٢ من الطائفة (١).

٢. يوسف (١٢): ٥٠.

٣. في «ث» «العالم».

٤. راجع الفروق، ج ٢، ص ٥٦-٥٧.

فالأول هو «الله» ويقرب منه «الحق».  
 والثاني مثل: «القُدّوس» و«السلام» و«الغني» و«الأحد».  
 والثالث كـ «العليّ» و«العظيم» و«الأوّل» و«الآخر».  
 والرابع كـ «الملك» و«العزیز».  
 والخامس كـ «العليم» و«القدير».  
 والسادس كـ «الحليم»<sup>١</sup> و«الخبير» و«الشهيد» و«المحصي».  
 والسابع كـ «القويّ» و«المتين».  
 والثامن كـ «الرحمن» و«الرحيم» و«الرؤوف» و«الودود».  
 والتاسع كـ «الخالق» و«البارئ» و«المصوّر».  
 والعاشر كـ «المجيد» و«اللطيف» و«الكریم».

فائدة :

هذه كلّها ورد بها السمع<sup>٢</sup>، ولا شيء منها يوهّم نقصاً؛ فلذلك جاز إطلاقها على الله تعالى إجماعاً، أمّا ما عداها فينقسم أقساماً ثلاثة:  
 الأوّل: ما لم يرد به السمع ويوهّم نقصاً، فيمتنع إطلاقه إجماعاً، نحو «العارف» و«العاقل» و«الفطن» و«الذكيّ»؛ لأنّ المعرفة، قد تشعر بسبق فكرة، و«العقل» هو المنع عمّا لا يليق، و«الفطنة» و«الذكاء» يشعران بسرعة الإدراك لما غاب عن المدرك، وكذا «المتواضع» لأنّه يوهّم الذلّة و«العلامة» فإنّه يوهّم التأنّيث، و«الداري» لأنّه يوهّم تقدّم الشكّ.  
 وما جاء في الدعاء من قولهم: «لا يعلم ولا يدري ما هو إلّا هو»<sup>٣</sup> يوهّم جواز هذا، فيكون مرادفاً للعلم.  
 الثاني: ما ورد به السمع ولكن إطلاقه في غير مورد يوهّم النقص، كما في قوله

١ في «أ. ح. د.» «الحكيم».

٢ راجع الأسماء والصفات، البيهقي، ج ١، ص ٢٢ وما بعدها، باب بيان الأسماء.

٣ راجع المصباح، الكفعمي، ص ١٤٦، دعاء يوم السبت.

تعالى: «وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ»<sup>١</sup>. وقوله: «اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ»<sup>٢</sup>. فلا يجوز أن يقال: «يا مستهزئ». أو «يا ماکر» أو بحلف به.

وكذا منع بعضهم من أن يقال: «اللهم! امكر بفلان»<sup>٣</sup> وقد ورد هذا في دعوات المصباح<sup>٤</sup>. أما «اللهم! استهزئ به»، أو «لا تستهزئ به»، ففيه الكلام.

الثالث: ما خلا عن الإيهام إلا أنه لم يرد به السمع، مثل: «السخي» و«النجي» و«الأزيجي»<sup>٥</sup>. ومنه: «السيد» عند بعضهم<sup>٦</sup>. وقد جاء في الدعاء كثيراً<sup>٧</sup>. وورد أيضاً في بعض الأحاديث: «قال السيد لكریم»<sup>٨</sup> فالأولى التوقف عما لم تثبت التسمية به وإن جاز أن يطلق معناه عليه إذا لم يكن فيه إيهام.

وضابط الحلف بالأسماء الاختصاص أو الاشتراك مع أغلبية الإطلاق على الله تعالى.

#### فائدة:

لوقال: «واسم الله» فالأقرب عدم الاعتقاد<sup>٩</sup> لأن الاسم معايير للمسمى على الصحيح ومن قال: بأن الاسم هو المسمى<sup>١٠</sup> يلزمه الاعتقاد: فكأنه حلف بالله قيل: وموضع الخلاف هو في المركب من «ا، س، م» لا في مثل قولنا: «حجر» و«نار» و«ذهب» و«فضة» وغيرها من لأسماء؛ إذ لا يقال: لفظ «الحجر» هو عين

١ آل عمران (٣): ٥٤.

٢ البقرة (٢): ١٥.

٣ ذكره القرطبي في العروق ج ٣، ص ٥٧.

٤ مصباح المتعبد، ص ٥٠٧، الرقم ٥٨٦.

٥ «الأزيجي» بفتح الأول وسكون الراء وفتح الياء وكسر الحاء الواسع المخلق المنبسط إلى المعروف. انظر لسان العرب، ج ٢، ص ٤٦٧، «ريح».

٦ حكاية القرطبي عن أبي الحسن الأشعري ومالك وجمهور الفقهاء في الفروق، ج ٣، ص ٥٧.

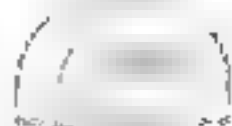
٧ مصباح المتعبد، ص ٦١، ٢٦١، ٢٨٤، ٢٨٢، ٣٨٩، ٤٠١، ٥٨٢، ٦٠٥، ٦٤٩، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٤١، ٧٥٢، ٧٧٣، ٨٢٩، ٧٨٩.

٨ الفقيه، ج ٢، ص ٢٧٢ و٢٧٣، ح ٢٤٢١.

٩ حكاية القرطبي عن صاحب المنهاج الأندلسي في العروق، ج ٣، ص ٥٩.

الحجر حتى يؤذي من تَلَفَّظَ به، أو لفظ «لنار» عين النار حتى يحترق من تكلم به<sup>١</sup>. وفي التحقيق لفظ «اسم» موضوع للقدر المشترك بين الأسماء، وأنَّ مسماه لفظ لا معنى.

والظاهر أنَّ الخلاف ليس مقصوداً على لفظ «اسم» بل مطرد، ولكنه يرجع إلى الخلاف في العبارة؛ وذلك لأنَّ الاسم إن أُريدَ به اللفظ فغير المسمَّى قطعاً؛ لأنَّه يتألف من أصوات مقطعة سيَّالة، و يختلف باختلاف الأمم والأعصار، ويتعدَّد تارةً ويتحدُّ أخرى والمسمَّى ليس كذلك. وإن أُريدَ بالاسم الذات فهو المسمَّى، لكنه لم يشتهر في هذا المعنى إلَّا أن يكون من ذلك قوله تعالى: «تَبَرَّكَ اسْمُ رَبِّكَ»<sup>٢</sup> وهو غير متعين؛ لجواز إطلاق التنزيه على الألفاظ الدالة على الذات المقدَّسة، كما تنزه الذات. وإن أُريدَ بالاسم الصفة ينقسم إلى ما هو المسمَّى وإلى غيره.



فائدة:

الألف واللام في قولنا: «القدير» و«العليم» و«الرحمن» و«الرحيم» يمكن أن تكون للعهد؛ لأنَّ كلَّ مخاطب يعهد هذا المدلول، ويمكن أن تكون للكمال، مثل قولهم: «زيد الرجل» أي الكامل في الرجوليَّة، قاله سيويده<sup>٣</sup>. فعلى هذا «الرحمن» الكامل في الرحمة، و«العليم» الكامل في العلم. ولا بدَّ في الإيمان كلَّها من القصد عندنا وإن كانت بلفظ صريح.

### قاعدة (١٨٢)

النِّية تكفي في تقييد المطلق وتخصيص العام وتعيين المعنى والمطلقة والفريضة المنويَّة وتعيين أحد معاني المشترك، وفي صرف اللفظ عن الحقيقة إلى المجاز.

١. حكاة القرافي عن ابن السكيت البطليوسي في الفروق، ج ٣، ص ٥٩.

٢. الرحمن (٥٥): ٧٨.

٣. حكاة عنه القرافي في الفروق، ج ٣، ص ٦٠.



كقوله: «والله لأصلين» وعنى به ركعتين، أو: «لا كلمت رجلاً» وعنى به زيدا، وتخصيص العام، مثل «والله لا ليست ثوباً» وعنى به قطناً أو ثوباً بعينه. ولا تكفي النية عن الألفاظ التي هي أسباب، كالفقود والإيقاعات.

ولو قال: «لا أكلت» أثرت النية في مأكّل بعينه إذا أراد، أو في وقت بعينه إذا قصده؛ لأنّ اللفظ دالّ عليه بالالتزام، وقد وقع مثل ذلك في القرآن، قال الله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾<sup>١</sup>، مع قوله في الآية الأخرى: ﴿إِلَّا كَانُوا عَنْهُمْ مُعْرِضِينَ﴾<sup>٢</sup>، أي لا يأتيهم في حال من الأحوال إلّا في هذه الحالة من لهوهم وإعراضهم، فقد قصد إلى حالة اللهو والإعراض بالإثبات وإلى غيرها من الأحوال بالنفي. والأحوال أمور خارجة عن المدلول المطابقي، مع أنّها عارضة غير لازمة، فإذا أثرت النية في لموارض ففي اللوازم بطريق الأولى.

ولقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾<sup>٣</sup> والمدلول المطابقي هما متعذرا لأنّ التحريم لا يتعلّق بالأفعال إنّما يتعلّق بالأفعال المتعلقة بها، وهي الأكل والانتعاع بالجلد وسجود، فقد قصد بالتحريم من غير لفظ يدلّ على ذلك، بل لأدلة خارجة، فإن كانت هذه الأفعال لازمة فالمطلوب، وإن كانت عارضة فبطريق الأولى؛ لأنّ تصرف النية في اللارم أقوى من تصرفها في العارض؛ لأنّ اللازم يفهم من الملزوم، بخلاف العارض.

ومنه قوله ﷺ في الحديث القدسي: «ما تردّد في شيء أنا فاعله كتردّي في قبض روح عبدي المؤمن يكره الموت وأكره مساءته ولا يكون إلّا ما أريد»<sup>٤</sup>؛ فإنّ التردّد على الله تعالى محال غير أنّه لما جرت العادة أن يتردّد من يعظم الشخص ويكرمه في مساءته، نحو الولد، والصدّق، وأن لا يتردّد في مساءة من لا يكرمه

١. في «أ»: «لا كلمت».

٢. الأنبياء (٢١): ٢.

٣. الشعراء (٢٦): ٥.

٤. المائدة (٥): ٣.

٥. الكافي، ج ٢، ص ٣٥٢، باب من أدى المسلمين وحترهم، ج ٧ و ٨، صحيح البخاري، ج ٥، ص ٢٣٨٤.

٢٣٨٥، ج ٦١٣٧ باختلاف قهها.

ولا يحظمه، كالعدو، والحية، والعقرب، بل إذا خطر بالبال مساءته أوقعها من غير تردد، فصار التردد لا يقع إلا في موضع التعظيم والاهتمام، وعدمه لا يقع إلا في مورد الاحتقار وعدم المبالاة.

فحينئذ دلّ الحديث على تعظيم الله تعالى للمؤمن، وشرف منزلته عنده عز وجل، فعبر باللفظ المركب عما يلزمه، وليس مذكوراً في اللفظ، وإنما هو بالإرادة والقصد، فكان معنى الحديث «منزلة عبدي المؤمن عظيمة، ومرتبته رفيعة»، فدلّ على تصرف النية في ذلك كله.

وقد أجاب بعض من عاصرناه عن هذا الحديث بأن التردد إنما هو في الأسباب، بمعنى أن الله تعالى يظهر للمؤمن أسباباً يغيب ظنه على دنو الوفاة ليصير على استعداد تام للآخرة، ثم يظهر له أسباباً تبسط في أمله، فيرجع إلى عمارة الدنيا بما لا بد منه، ولما كانت هذه بصورة التردد أطلق عليها ذلك استعارة؛ إذ كان العبد المتعلق بتلك الأسباب بصورة المتردد أسند التردد إليه تعالى من حيث إنه فاعل للتردد في العبد. وهو مأخوذ من كلام بعض القدماء الباحثين عن أسرار كلام الله تعالى أن التردد في اختلاف الأحوال لا في مقدر الآجال<sup>١</sup>.

وقيل: إنه تعالى لا يزال يورد على المؤمن سبب الموت حالاً بعد حال؛ ليؤثر المؤمن الموت، فيقبضه مريداً له، وإيراد تلك الأحوال المراد بها غاياتها من غير تعجيل بالغايات من القادر على التصجيل، يكون تردداً بالنسبة إلى قادري المخلوقين فهو بصورة المتردد وإن لم يكن ثم تردد<sup>٢</sup>.

ويؤيده الخبر المروي أن إبراهيم عليه السلام لما أتاه ملك الموت ليقبض روحه وكره ذلك أخره الله تعالى إلى أن رأى شيخاً هماً يأكل ولعابه يسيل على لحيته فاستفزع ذلك وأحب الموت<sup>٣</sup>، وكذلك موسى عليه السلام<sup>٤</sup>.

١. لم نثر عليه، ولكن ذكر القرافي ما يقرب منه وسبه إلى العلماء في الفروق، ج ٣، ص ٦٩.

٢. قاله أبو سليمان الخطابي على ما حكاه عنه البيهقي في الأسماء والصفات، ص ٦٦٨، باب ما جاء في التردد.

٣. علل الشرائع، ج ١، ص ٥٣، الباب ٣٦، ح ١١ الأسماء والصفات، البيهقي، ص ٦٦٧، باب ما جاء في التردد.

٤. علل الشرائع، ج ١، ص ٨٩ و ٩٠، الباب ٦١، ح ١، الأسماء والصفات، البيهقي، ص ٦٦٤-٦٦٥، باب جاء في

## قاعدة (١٨٣)

ثبت عندنا قولهم عليه السلام: «كلّ أمر مجهول فيه القرعة»<sup>١</sup>؛ وذلك لأنّ فيها عند تساوي الحقوق والمصالح ووقوع التنازع؛ دعماً للضغائن والأحقاد، والرضى بما جرت به الأقدار، وقضاء الملك الحبار.

ولا قرعة في الإمامة الكبرى؛ لأنّها عندنا بالصّ وقد تقدّم ذكر مواردّها<sup>٢</sup>.

وإنّما روعيت في العبيد ولم يشع<sup>٣</sup> لعتق فيهم؛ لوجوه:

الأول: ما روي أنّ رجلاً أعتق ستّة ممالك له في مرضه لا مال له غيرهم، فجزّأهم النبي عليه السلام، فأقرع بينهم، فأعتق اثنين وأرقّ أربعة<sup>٤</sup>.

الثاني: إجماع التابعين على ذلك، مثل زين العابدين عليه السلام<sup>٥</sup> وقوله عندنا حجة، وعمر بن عبد العزيز، وخارحة بن زبد، وأبان بن عثمان، وابن سيرين، وغيرهم، ولم يُنقل في عصرهم خلاف في ذلك<sup>٦</sup>.

الثالث: أنّ في الاستسعاء مشقّة وصرراً على العبد بالإلزام، وعلى الوارث بتأخير الحقّ، وتعجيل حقوق العبيد، والأصول تقتضي تصرف الوارث في الثلثين عند تصرف الموصى له في الثلث.

الرابع: أنّ المقصود من العتق تفرّغ المعتق في الطاعات، ووجوه الاكتساب وهو لا يحصل إلّا بالإكمال، والتجزئة تمنع ذلك في الحال، وقد تستمرّ في المآل. احتجّوا بقوله (عليه الصلاة والسلام): «لا عتق إلّا فيما يملك ابن آدم»<sup>٧</sup>.

١. الفقيه، ج ٣، ص ٩٢، ح ٢٣٩٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٤٠، ح ٥٩٣ وفيه: «كلّ مجهول فيه القرعة».

٢. تقدّم ذكره في ص ٢٧٥.

٣. في ذلك: «لم يسع».

٤. سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٧٨٥-٧٨٦، ح ٢٣٤٥؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ١٠، ص ٤٨٥، ح ٢١٤٠٦-٢١٤٠٧.

٥. لم يشر عليه.

٦. ذكره القرافي في الفروق، ج ٤، ص ١١٢، ولم يذكر زين العابدين عليه السلام بل قال: وغيرهم.

٧. مس أبي داود، ج ٢، ص ٢٥٨، ح ٢١٩٠ مع الاختلاف.

والمريض لا يملك سوى الثلث وهو شائع في الجميع، فينفذ عتقه فيه<sup>١</sup>.  
والخبر<sup>٢</sup> حكاية حال في عين لا عموم لها. و«اثنان»<sup>٣</sup> يحتمل أن يكونا شائعين  
لا معيّنين؛ لقضاء العادة باختلاف قيمة العبيد، فيتعذر غالباً أن يكون «اثنان» معيّنان  
ثلث ماله.

ولأنّ القرعة على خلاف القرآن؛ لأنها من الميسر وخلاف القواعد؛ لأنّ فيه<sup>٤</sup>  
تحويل الحرّية بالقرعة.

ولأنّه لو أوصى بثلث كلّ واحد صحّ وحمل على الإشاعة، فكذا إذا أطلق قياساً  
عليه وعلى حال الصّحة.

ولأنّه لو باع ثلث عبده كان مشاعاً ولحق أقوى من البيع؛ لأنّ البيع يلحقه  
الفسخ، والعتق لا يلحقه الفسخ، فهو أولى بعدم القرعة؛ لأنّ فيها تحويل العتق.

ولأنّه لو كان مالكا لثلثهم فأعتقه لم يجمع ذلك في اثنين منهم والمريض لا يملك  
غير الثلث، فلا يجمع في إعتاقه؛ إذ لا فرق بين عدم الملك والمنع من التصرف.

ولأنّ مورد القرعة ما يجوز التراضي عليه؛ لأنّ الحرّية حال الصّحة لما لم يجوز  
التراضي على انتقاضها لم تجز القرعة فيها، والأموال يجوز التراضي فيها، فتدخل  
فيها القرعة<sup>٥</sup>.

وأحيب بأنّ العتق لم يقع إلّا فيما يملك؛ لأنّ ملكه ينحصر في الاثنين  
والخبر في تمهيد قاعدة؛ لقوله<sup>٦</sup> «حكمي على الواحد حكمي على الجماعة»<sup>٧</sup>.  
والحمل على اثنين شائعين باطل وإلّا لم يكن للقرعة معنى، واتّفاق القيمة قد  
كان واقعا في تلك القضية.

١. ذكرها القرافي في الفروق، ج ٤، ص ١١٢ أي عدم جوار قرعة فيما أوصى بهم وإنما يعتق من كلّ واحد ثلثه  
ويستسمى في باقي قيمته للورثة حتّى يؤدّها فيعتق وهو قول أبي حنيفة.

٢. تقدّم في ص ٣٧٨، الهامش ٤.

٣. في الخبر «أعتق اثنين وأرق أربعة».

٤. أي في الإلزام.

٥. ذكر هذه الوجوه القرافي في الفروق، ج ٤، ص ١١٢-١١٣.

٦. ذكره القرافي في الفروق، ج ٤، ص ١١٣.

وليست القرعة من الميسر هي شيء؛ لأنه قمار والقرعة ليست قماراً؛ لإقراع النبي ﷺ بين أزواجه<sup>١</sup>، واستعملت القرعة في الشرائع السالفة بدليل قوله تعالى: ﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ﴾<sup>٢</sup>، وقوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ أَفْلَحَ هُمُ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾<sup>٣</sup>. وليس هنا نقل الحرية وتحويلها؛ لأن عتق المريض لا يستقر إلا بموته مع الشرائط؛ ولهذا لو طرأ الدين المستوعب بطل، وغير المستوعب يقدم. وفرق بين الوصية والبيع وبين العتق؛ لأن الغرض من العتق التخليص للطاعة والتكسب، والغرض من البيع والوصية لتملك وهو حاصل مع الإشاعة، بخلاف العتق؛ فإنه لا تحصل غايته إلا بتكميله، وقد قدمنا أنه لا تحويل في العتق. والفرق بين مالك الثلث فقط وبين هذا عدم التنازع فيه، بخلاف صورة الخلاف. ولا نسلم أن العتق لا يجري فيه التراضي؛ لأنه لو رضي الوارث بتنفيذ الوصية عتق الجميع<sup>٤</sup>.

### قاعدة (١٨٤)

لا يكلف المدعي بيئته في مواضع  
دعوى الدم؛ لتأييده باللوث  
واللعان، لتعذر إقامة البيئته هنا غالباً.  
وتلطيخ الفراش بالأنساب والأنساب أمر مهم فاكثفي فيه بقول الزوج؛ ليصون  
نفسه عن هذه الوصمة العظيمة؛ ولأن العادة درء الفاحشة عن الزوجة مهما أمكن،  
فحيث أقدم على ذلك مع أيمانه قدمه الشرع.  
وتقديم قول الأمانة في دعوى التلف؛ لثلا يقل<sup>٥</sup> قبول الأمانة مع إمساس

١ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٧٨٦، ح ٢٣٤٧، المنى لتكري، البيهقي، ج ١٠، ص ٤٨٥-٤٨٦، ح ٢١٤٠٨.

٢ الصافات (٣٧): ١٤١.

٣ آل عمران (٢): ٤٤.

٤ أجاب به القرافي في الفروق، ج ٤، ص ١١٣-١١٤.

٥ في «أ» ح. «ن» «ثلاً يستعوا من» بدل «ثلاً يقل».

الضرورة إليها، سواء كانت أمانتهم من جهة مستحق الأمانة كالوديعة، أو من قبل الشرع، كالوصي والمعتق، ومن ألقت الريح ثوباً إلى داره.

ويقبل قول الحكماء في الأحكام، والجرح والتعديل؛ لئلا تفوت المصالح المترتبة على الولاية والحكم. وتقديم يمين الغاصب في دعوى التلف للضرورة؛ إذ لو لم تسمع لخلد في السجن فيستضر، أو يطلق مع إلزام العين وهو متعذر مع إنكاره، أو لا مع إلزام العين، فيضيع حق المالك.

ودعوى الودعي في الرد؛ لئلا يزهد الساس في قبول الوديعة. ودعوى من ثبت صدقه، كالمصومين. والكل محتاجون إلى اليمين إلا هذا.

### قاعدة (١٨٥)

إنما تجوز المقاصة أو أخذ العين المدعى بها مع قطع المدعي بالاستحقاق، فلو كان ظاناً أو متهماً لم يجز، وكذا إذا كانت المسألة من المختلف فيه والغريم مقلد، كمن وهب منجراً في مرض موته ولا يخرج من ثلث ماله، أو عليه دين مستوعب، أو وهب ولم يقبض، أو باع جرفاً، أو باع صرفاً واقتربا قبل القبض. نعم، لو حكم له بذلك حاكم ترتب المقاصة والاستقلال بأخذ العين مع الشروط المعلومة.

ولا يجوز الاستقلال بالتعزير؛ لأن تقديره موطئ بنظر الحاكم. ولو أدى إلى انتهاك العرض وخوف سوء العاقبة، كما لو وجد عين ماله وخاف أن ينسب إلى السرقة بأخذها فمرض نفسه لسوء القالة ووخامة العاقبة أمكن القول بالتحريم.

أما الوديعة، ففيها قولان<sup>١</sup> مستندان إلى روايتين، وقد روي عن النبي ﷺ «أد الأمانة إلى من ائتمنك، ولا تخن من خانك»<sup>٢</sup>، وروي عنه ﷺ أنه قال لهند: «خذي ما

١. لقول يسمع المقاصة في الوديعة لمالك، والقول بجوازها بشافعي راجع القروني، ج ٤، ص ٧٧ و ٧٨.

٢. الجامع الصحيح، ج ٣، ص ٥٦٤، ح ١٢٦٤؛ الفقيه، ج ٣، ص ١٨٦، ح ٣٧٠١ باختلاف يسير.

يكفيك وولدك بالمعروف»<sup>١</sup>، ومال الرجل كالوديعة عند المرأة.

### قاعدة (١٨٦)

اليَدُ تقبل الشدَّةَ والضعف؛ إذ هي عبارة عن القرب والاتصال، فكلُّما زاد تأكَّدت اليَدُ، فأبلغها ما قبض بيده، ثمَّ ما علَّه من الثياب والمنطقة والنعل، ثمَّ البساط المبسَّط تحته، أو الدابة تحته، ثمَّ تحت حمله، ثمَّ ما هو سائقها أو قائدها، ثمَّ الدار التي هو ساكنها؛ إذ هي دون الدابة؛ لاستيلانه في الدابة على جميعها، ثمَّ الملك الذي يتصرَّف فيه

ولو تنازع ذو يدٍ ضعيفة وقويَّة، كالراكب مع اسائق أو قابض اللجام، أو تنازع ذو الحمل مع غيره قدَّما ذا اليَدِ القويَّة. ويمكن أن يقال: الترجيح هنا ليس بقوة اليَد بل بإضافة التصرُّف إليها.

فرع: لو كانت دابَّة في يد اثنين و يد عبد أحدهما فهي نصفان مع التنازع ولا عبرة بيد العبد، سواء كان مأذوناً في التجارة<sup>٢</sup> أو لا؛ لأنَّ الملك منتفٍ عنه، فالعبرة بيد المولى.

#### فائدة:

إذا دعي إلى الحاكم ويعلم براءة ذمَّته لا تجب الإجابة إلَّا أن يخاف فتنه، ولو كان المدعى به عيناً وسلَّمها لم تجب الإجابة وكذا لو كان معسراً أو<sup>٣</sup> علم أنَّه يحكم عليه بجور بل ربما حرم كما في انقصاص والحد؛ لأنَّه تعرض بالنفس إلى الإتلاف. ولو كان الحقُّ موقوفاً على الحاكم، كأهل المولى والمظاهر والعين تخير الزوج بين الطلاق فتسقط الإجابة، وبين الحضور.

١. سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٧٦٩، ح ٢٢٩٣

٢. زيادة من «ث، ن».

٣. كذا في «ث، ن» وفي سائر النسخ: «و».

أما الحكم المختلف فيه، فتجب الإجابة إن دعاه الحاكم، ولا تجب بدعاء الخصم.

ومن عليه دين أو عين وجب تسليمه إلى المدعي، ولا يكلفه إثباته عند الحاكم؛ لأنَّ المظل ظلم، والمحاكم ربما يسقط محلّه عند معاملته، ويجلب إليه التهمة. ولا يجب التراجع إلى الحاكم في النفقات؛ إذ هي عندنا مقدّرة بما يسدّ الخلة، ولا عبرة بتقدير الحاكم فيها.

### قاعدة (١٨٧)

ضابط الحبس: توقّف استخراح الحقّ عليه وبشئت في مواضع: الجاني إذا كان المجنيّ عليه غائباً أو وليّه؛ حفظاً لمحلّ القصاص. والممتنع من أداء الحقّ مع قدرته عليه. والمشكل أمره في العسر واليسر بقا كانت الدعوى مالا، أو علم له أصل مال ولم يثبت إعساره فيحبس، ليعلم أحد الأمرين. والسارق بعد قطع يده ورجله في مرتين، أو سرق ولا يد له ولا رجل. قيل: ومن امتنع من التصرف الواجب عليه الذي لا تدخله النيابة، كتعيين المختارة والمطلقة، وتعيين المقرّ به من العيين أو الأعيان، وقدر المقرّ به عيناً أو ذمة، وتعيين المقرّ له<sup>١</sup>، والمتهم بالدم ستة أيام<sup>٢</sup>. فإن قلت: القواعد تقتضي أنّ العقوبة بقدر الجناية، ومن امتنع عن أداء درهم حبس حتّى يؤدّيه، فربما طال الحبس، وهذه عقوبة عظيمة في مقابلة جناية حقيرة. قلت: لمّا استمرّ امتناعه قوبل بكلّ ساعة من ساعات الامتناع بساعة من ساعات الحبس، فهي جنایات متكرّرة وعقوبات متكرّرة.

١. قاله ابن عبد السلام في قواعد الأحكام في مصالح الأمام، ص ١٨٧، والقرافي في الفروق، ج ٤، ص ٨٠ باختلاف في المثال.

٢. قاله الشيخ في النهاية، ص ٧٤٤، وثبه ابن البراج في المهذب، ج ٢، ص ٥٠٣.



## قاعدة (١٨٨)

كلّ من ادّعى على غيره سُمِعَت دعواه وطولب باليمين مع عدم البيّنة، سواء علم بينهما خلطة أم لا؛ لعموم قوله عليه السلام: «البيّنة على المدّعي واليمين على من أنكر»<sup>١</sup>، وقوله عليه السلام: «شاهدك أو يمينه»<sup>٢</sup>؛ وإمكان نبوت الحقوق بدون الخلطة، فاشتراطها يؤدّي إلى ضياعها؛ ولأنّها واقعة نعم بها للبوي، ولو كانت الخلطة شرطاً لعلمت ونقلت، ولا يعارض بأنّها لو لم تكن شرطاً لعلمت؛ لأنّ النقل إنّما يكون لما يخرج عن الأصل لا لما تقرّر على الأصل.

احتجّ مشرط الخلطة بأنّ بعض الرواة<sup>٣</sup> أورد في الحديث بعد قوله: «واليمين على من أنكر»، «إذا كانت بينهما خلطة»<sup>٤</sup>.

قلنا: هذه الزيادة لم تثبت، كلف والحديث من المشاهير وليس فيه هذه الزيادة؟ وإنّما هي شيء اختصّ به مشرط الخلطة وهو محنون.

وبما روي عن عليّ عليه السلام: «لا يمدّي العاكم على الخصم إلا أن يعلم بينهما معاملته»<sup>٥</sup>، ولم يرو له مخالف، فكان إجماعاً.

قلنا: أهل بيته أعرف بأحواله ولم يدكروا هذا؛ ولأنّ وقائمه المأثورة وأحكامه المشهورة خالية عن كلّ هذا، ولو كان شرطاً لذكر في كلّها أو بعضها.

وبأنّه لو لا ذلك لاجترأ السفهاء على ذوي المروّات والهيئات، فادّعوا عليهم بدعاوي فاضحات، فإن أجابوا افتضحوا، وإن صالحوها على مال ذهب مالهم.

قلنا: القواعد الكلّية لا تقدح فيها العوارض الجزئية، وكم قد انقضت الأعصار

١. الخلاف، ج ٢، ص ١٤٨، المسألة ٢٣٦، المبسوط، ج ٨، ص ١٢٥٦، النسخ الكبرى، السبهي، ج ١٠، ص ٤٢٧، ج ٢١٢٠١.

٢. صحيح مسلم، ج ١، ص ١٢٢، ج ٢٢١/١٢٨.

٣. هو سحنون عبد السلام بن سعيد التنوخي كما ذكره القرافي في الفروق، ج ٤، ص ٨١.

٤. حكاة القرافي في الفروق، ج ٤، ص ٨١ عن سحنون.

٥. ذكره القرافي في الفروق، ج ٤، ص ٨١.

ولم تحصل هذه الفروض.

قالوا: فعل عثمان ذلك وصالح بمال<sup>١</sup>.

قلنا: فيه دليل على عدم اشتراط الخلطة.

ثم نقول: يلزمكم الدور إن جعلتم القاعدة كئيبة؛ لأنه لا يمدى عليه حتى يعلم بينهما خلطة، والخلطة لا تكاد تعلم إلا بالإثبات الموقوف على الدعوى الموقوف سماعها على تقديم الخلطة فيتوقف الشيء على نفسه.

فإن قالوا: قد تعلم بإقرار الخصم.

قلنا: حضور الخصم غير واجب لسماع هذه الدعوى، فكيف يعلم إقراره؟ واستثنى بعضهم من اعتبار الخلطة مواضع: الصانع، والمتهم بالسرقة، والوديعة، والعارية، والقائل عند موته: «لي عند فلان دين»<sup>٢</sup>. وهذا كله تحكّم.



### قاعدة (١٨٩) ...

كل كافر لا تسمع شهادته ولو على مثله إلا في الوصية مع عدم هدول المسلمين؛  
للآية<sup>٣</sup> وعلى أحد قولي الشيخ<sup>٤</sup>، وتجاوز على القول الآخر<sup>٥</sup>.  
للاول قوله تعالى: «فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ الْقِدَافَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ»<sup>٦</sup>. وقال  
رسول الله ﷺ: «لا تقبل شهادة عدوّ على عدوّه»<sup>٧</sup>؛ ولأن ردّ شهادة الفاسق تستلزم

١. ذكره القرطبي في الفروق، ج ٤، ص ٨٦.

٢. حكاه القرطبي عن أبي عمران المالكى في الفروق، ج ٤، ص ٨٢.

٣. هي الآية ١٠٦ من المائدة (٥): «... أَوْ أَخْرَاجُوا مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ...»

٤. قاله في المبسوط، ج ٨، ص ١٨٧.

٥. قاله في النهاية، ص ٣٣٤.

٦. المائدة (٥)، ١٤.

٧. لم نثر على رواية بهذه العبارة ولكن روى الشيخ في الخلاف، ج ٦، ص ٢٩٦، المسألة ٤٣ بضאות السنن

الكبرى، البيهقي، ج ١٠، ص ٢٤١، ح ٢٠٨٦٦ باختلافه.

ردّ شهادته، وهو ثابت بقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾<sup>١</sup>، وفي قوله: «منكم» اشتراط الإسلام.

وعنه عليه السلام «لا تقبل شهادة أهل دين على غير أهل دينه إلا المسلمين؛ فإنهم عدول عليهم وعلى غيرهم»<sup>٢</sup>.

ويشكل بأن مفهومه قبول شهادتهم على أهل دينهم. ولأن من لا تقبل شهادته على مسلم لا تقبل على غيره، كالعبد عند بعض الأصحاب<sup>٣</sup> وعند العامة<sup>٤</sup> وهذا إلزام.

للاخر<sup>٥</sup> آية المائدة<sup>٦</sup> وإذا قبلت شهادته على المسلمين فعلى أنفسهم أولى. ولما ثبت أن رسول الله عليه السلام رجم اليهودي واليهودي لما جاءت اليهود بهما وذكروا رناهما<sup>٧</sup>، والظاهر أنه رجمهما بشهادتهم. وقد روى الشعبي أنه عليه السلام قال: «إن شهد منكم أربعة رحمتها»<sup>٨</sup>. ولأن الكافر يزوج ابنته بالولاية ويؤمن؛ لآية القنطار<sup>٩</sup>.

ولما رواه سماعه عن الصادق عليه السلام في شهادة أهل الملة قال: «لا تجوز إلا على أهل ملتهم، فإن لم يوجد غيرهم جازت شهادتهم في الوصية؛ لأنه لا يصح ذهاب حق أحد»<sup>١٠</sup>.

١. الطلاق (٦٥)، ٢.

٢. رواه الشيخ في الخلاف، ج ٦، ص ٢٧٤، المسألة ٢٢، الحارثي الكبير، ج ١٧، ص ٦٢.

٣. حكاها العلامة عن ابن أبي عقيل في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٥١٢، المسألة ٨٦.

٤. عدم قبول شهادة العبد رأي أكثر العامة ولكن أجاره بعضهم كشرح ورذارة بن أوفى وابن المسفر والظاهرية. راجع قوانين الأحكام الفقهية، ص ٢٢٥، والسنن الكبرى للطبرقي، ج ١٠، ص ٢٧٢، ذيل الحديث ٢٠٦٠٨.

٥. القول الآخر هو قول أبي حنيفة حكاها القرافي في الفروع، ج ٤، ص ٨٥.

٦. هي الآية ١٠٦ من المائدة (٥).

٧. من ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٥٤، ج ٢٥٥٧.

٨. الجواهر النقي، ضمن السنن الكبرى، ج ١٠، ص ١٦٢.

٩. هي الآية ٧٥ من آل عمران (٣) ﴿وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ رَبًّا قَامَةً يَقْنَطَارِ يُؤَدُّونَ إِلَيْكَ...﴾

١٠. الكافي، ج ٧، ص ٣٩٨، باب شهادة أهل الملل، ج ١٢، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٥٢، ج ٦٥٢ مع اختلاف فيها.

ولرواية ضريس الكناسي عن البقره في شهادة أهل الملة على غير أهل ملتهم، فقال: «لا، إلا أن لا يوجد في تلك لحال غيرهم، فإن لم يوجد غيرهم جازت شهادتهم في الوصية؛ لأنه لا يصلح ذهاب حق امرئ مسلم ولا تبطل وصيته»<sup>١</sup>.

والجواب: الجواز في الوصية؛ للضرورة، كما أشار إليه الحديثان<sup>٢</sup>.  
ونقل أن اليهوديين اعترفوا بالزنى<sup>٣</sup>. ونقل أنه إنما رجمهما بالوحي؛ لأن الرجم لم يكن حداً للمسلمين حينئذٍ والتوراة لا يجوز الاعتماد عليها؛ لتحريفها<sup>٤</sup>.  
والفرق في الولاية أن وازع الولاية طبيعي بخلاف الشهادة، فإن وازعها ديني.  
وعن آية الأمانة: أنها لا تستلزم قبول الشهادة مع أن فيها قولهم: «لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيَّاتِ سَبِيلٌ»<sup>٥</sup> ومن أين لنا أن هذين الشاهدين لا يقولان هذا القول<sup>٦</sup>؟  
وعارض الجميع بقوله تعالى: «لَا يَخْشَوْنَ أَصْحَابَ النَّارِ وَأَصْحَابَ الْجَنَّةِ»<sup>٧</sup>.  
وقوله تعالى: «أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَوْا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ»<sup>٨</sup>.

وفيه نظر، لأن الاستواء غير حاصل على تقدير قبول شهادتهم على أهل الذمة؛ لأن المسلم مقبول الشهادة على الإطلاق، وشهادة هؤلاء مقصورة على أهل ملتهم.  
وزعم بعض العامة: أن آية المائدة منسوخة بقوله تعالى: «وَأَشْهِدُوا ذُوَى عَدْلِ مِّنْكُمْ»<sup>٩</sup>. ولم يثبت مع أن المائدة من آخر القرآن نزولاً.

١ الكافي، ج ٧، ص ٣٩٩، باب شهادة أهل الملل، ج ٧، ع ١٧، ع ١٧، ص ٢٥٢، ج ٦، ص ٦٥٤.

٢ الحديثان المتقدمان آنفاً.

٣ ذكره القرافي في الفروق، ج ٤، ص ٨٦.

٤ ذكره القرافي في الفروق، ج ٣، ص ١٢٧، وج ٤، ص ٨٦.

٥ آل عمران (٣): ٧٥.

٦ راجع مجمع البيان، ج ١، ص ٤٦٣، ديل الآية ٧٥ من آل عمران (٣).

٧ العنبر (٥٩): ٢٠.

٨ الجنابة (٤٥): ٢١.

٩ حكاه القرافي عن المالكية في الفروق، ج ٤، ص ٨٦ بقوله «قال الأصحاب ... والآية في الطلاق (٦٥)، ٢».

## قاعدة (١٩٠)

يجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إجماعاً، وهل هما عقليتان أو سمعيتان، وعلى الكفاية أو على الأعيان؟ قولان أقربهما أولهما<sup>١</sup>، عن النبي ﷺ: «لتأمرن بالمعروف ولتنهين عن المنكر، أو ليوشكن أن يبعث الله عقاباً منه، ثم تدعونه فلا يستجاب لكم»<sup>٢</sup>، وروى الأصحاب قريباً من معناه<sup>٣</sup>.

ومن شروطهما، أن لا يؤدي الإنكار إلى مفسدة، كارتكاب منكر أعظم منه، مثل أن ينهاء عن شرب الخمر فيتوَّجَّب للقتل ونحوه، والعلم بوجه الفعل في نفسه.

وبأن هذا الفعل موصوف بالوجه، فلا إنكار فيما اختلف فيه العلماء اختلافاً ظاهراً، إلا أن يكون المتلبس يعتقد تحريم ما فعل، أو وحوط ما ترك والمنكر موافق له في اعتقاده.

واختلال هذه الشروط يحرم النهي والأمر إلا بالقلب فيما إذا علم كونه منكراً، ويشترط أن يجوز التأثير ولو مع تساوي الاحتمالين، ولا يشترط العلم ولا غلبة الظن. أمّا لو علم عدم التأثير أو غلب طئه عليه، فإنه يسقط الوجوب لا الجواز والاستحباب.

وأن يأمن على نفسه وماله ومن يجري مجراه، وهذا يمكن دخوله في الشرط الأول وهذا يسقط الجواز أيضاً، إلا أن يكون المأخوذ منه مالاً له، فيجوز تحمّل الأمر والسماحة به.

١ قال جمع من الفقهاء: أنهما واجبان سمعاً، منهم أبو الصلاح في الكافي في الفقه، ص ٢٦٤؛ والشيخ في الاقتصاد، ص ١٤٦؛ وقال ابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٢٢، أنهما واجبان عقلاً، ونسبه إلى الشيخ الطوسي. وأيضاً قال الشيخ الطوسي: أنهما واجبان على الأعيان. وبه قال ابن حمزة. راجع الاقتصاد، ص ١٤٧، والرسالة، ص ٢٠٧؛ وقال السيد المرتضى: إنهما واجبان على الكفاية، نسبه إليه ابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٢٢؛ وقال العلامة في قواعد الأحكام، ج ١، ص ٥٢٤ الأول في النفاس، آخرى ١ وراجع أيضاً الفروق، ج ٤، ص ٢٥٥-٢٥٦. ٢ الجامع الصحيح، ج ٤، ص ٤٦٨، ح ٢١٦٩ باختلاف يسير. ٣ الكافي، ج ٥، ص ٥٦، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ح ١٣ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٧٦، ح ٢٥٢.

## قاعدة (١٩١)

مراتب الإنكار ثلاث تتعاكس في الابتداء:

فبالنظر إلى القدرة والعجز: «اليد»<sup>١</sup>، فإن عجز فباللسان، فإن عجز فبالقلب.

وبالنظر إلى التأثير يقتصر على القلب وللمقاطعة وتغيير التعظيم، فإن لم ينجح  
فالقول: مقتصراً على الأيسر فالأيسر، قال الله تعالى: «فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئَلَّا تُعْلِيَهُ يَتَذَكَّرُ  
أَوْ يَخْشَى»<sup>٢</sup>، وقال تعالى: «وَلَا تُجْنِدُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالْبَيِّنَاتِ»<sup>٣</sup>.

ثم بالقلب وأضعف الإنكار القلبي؛ لقوله ﷺ: «س رأي منكم منكراً فليغيره بيده،  
فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وليس وراء ذلك شيء من الإيمان»<sup>٤</sup>  
ويروى «وذلك أضعف الإيمان»<sup>٥</sup>.

والمراد بالإيمان هنا الأفعال، ومنه قوله ﷺ: «الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها  
شهادة أن لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق»<sup>٦</sup>. وهذه التجزئة إنما تصح  
في الأفعال.

وأقوى الإيمان الفعل باليد ثم اللسان ثم القلب؛ لأن اليد تستلزم إزالة المفسدة  
على الفور، ثم القول؛ لأنه قد تقع معه الإزالة، ثم القلب؛ لأنه لا يؤثر، وإذا لحظ عدم  
تأثيره في الإزالة، فكأنه لم يأت إلا بهذا النوع الضعيف من الإيمان.

وقد سمي الله تعالى الصلاة إيماناً بقوله: «وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ إِيمَانَكُمْ»<sup>٧</sup> أي

١ أي إن كان الأمر والنهي قادراً والمأمور والمستهي عاجزاً فالإنكار باليد، فإن عجز عنه فباللسان، فإن عجز عنه  
أيضاً فالإنكار بالقلب.

٢ طه (٢٠): ١٤.

٣ العنكبوت (٢٩): ٤٦.

٤ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٣٠، ح ١٣٠١٢ باختلاف بسيط.

٥ صحيح مسلم، ج ١، ص ٦٩، ح ١٧٨/٤٩ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٣٠، ح ١٤٠١٣ الجامع الصحيح، ج ٤،  
ص ٤٦٩ - ٤٧٠، ح ٢١٧٢ باختلاف يسير فيها.

٦ صحيح مسلم، ج ١، ص ٦٣، ح ٥٨/٣٥ باختلاف يسير.

٧ البقرة (٢): ١٤٣.

صلا بكم إلى بيت المقدس.

فروع:

الأول : لا يشترط في المأمور والمهي أن يكون عالماً بالمعصية، فينكر على المتلبس بالمعصية بصورة تعريفه أنها معصية ونهيه عنها وكذا المتناول للمعصية، فإنه ينكر عليه، كالبلغاة؛ لأنّ المعتر ملبسته لمفسدة واجبة الدفع، أو تاركاً لمصلحة واجبة الحصول، كنهى الأنبياء ﷺ عن ذلك في أول البعثة<sup>١</sup>، وقد كان المتلبسون غير عالمين بذلك، ولأنّ الصبيان والمجانين يؤذّبون ولا معصية، وربما أدى الأدب إلى القتل، كما في صورة صولهم على دم أو بصع لا يدفعون عنه إلا بالقتل ومن هذا الباب لو سمع العدل أو الفاسق عفو الموكل عن القصاص وأخبر الوكيل بعفوه فلم يقبل منه، فللمشاهد الإنكار و يدفع لهذا الوكيل عن القصاص ما أمكن به، ولو أدى إلى قتله فإشكال

وكذا لو وحد أمته بيد رجل زلجيم أنه اشتراها من وكسله فأراد البائع وطءها لنكذبه في الشراء أو أخذها فله دفعه عنها، وهذا المثال ليس من باب الإنكار، بل من باب الدفاع عن المال والبضع.

الثاني : يجبان<sup>٢</sup> على الفور إجماعاً، فلو اجتمع جماعة متلبسون بمنكر أو ترك معروف واجب أنكر عليهم جميعاً بفعل واحد، أو قول واحد إذا كان ذلك كافياً في الغرض، مثل : «لا تزناوا»، «صلوا»

الثالث . الأمر بالمندوب والهي عن لمكروه مستحبان ولكن ليس فيهما تعنيف ولا توبيخ ولا إرغال صرر؛ لأنّ الضرر حرم، فلا يكون بدلاً عن المكروه، وهو من باب التعاون على البر والتقوى<sup>٣</sup>، وكذلك من وحده يفعل ما يعتقده الواجد قبيحاً، ولا يعتقد مباشره قبحه ولا حسنه مع تقارب المدارك، أو يعتقد حسنه لمدرك

١. منهم يحيى بن زكريّا، فإنه نهى عن ترويع الرعية وتؤنن. راجع الفروق، ج ٤، ص ٢٥٨، وتهذيب الفروق،

المطبوع في هامش الفروق، ج ٤، ص ٢٨٢ يبدو أن الشهيد أخذ منهما؛ إذ نص عبارة الشهيد مذكور فيهما

٢. أي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٣. إشارة إلى آية التعاون في سورة المائدة (٥) ٢

ضعيف، كاعتقاد الحنفي<sup>١</sup> شرب النبيذ؛ فإنه يسكر عليه. أمّا الأول، فبغير تعنيف، وأمّا الثاني، فكفيرة من المنكرات.

الرابع : لو أدى الإنكار إلى قتل المسكر حرم ارتكابه؛ لما سلف<sup>٢</sup>. وجوزّه كثير من العامة؛ لقوله تعالى ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ نَّبِيٍّ قَتَلَ مَقْتُلًا كَثِيرًا﴾<sup>٣</sup> مدحهم بأنهم قتلوا بسبب الأمر بالمعروف والهي عن المنكر. وهذا مسلّم إذا كان على وجه الجهاد.

قالوا: قُتل يحيى بن زكريّا<sup>٤</sup> لنهيه عن تزويج الربيبة<sup>٥</sup>. قلنا: وظيفة الأنبياء غير وظائفنا.

قالوا: قال رسول الله ﷺ: «أفصل الجهاد كلمة حقّ عند سلطان جائر»<sup>٦</sup>. وفي هذا تعريض لنفسه بالقتل، ولم يفرق بين الكلمات<sup>٧</sup> هي نصّ في الأصول أو الفروع، من الكبائر أو الصفات<sup>٨</sup>؟

قلنا: محمول على الإمام أو نائبه أو يادنه أو عليّ من لا يظنّ القتل. قالوا: خرج مع ابن الأشعث جمع عظم من التابعين في قتال العجاج لإزالة ظلمه وظلم الخليفة عبد الملك ولم ينكر ذلك عليهم أحد من العلماء<sup>٩</sup>. قلنا: لم يكونوا كلّ الأئمة ولا علماء أنهم ظنوا القتل، بل جوزوا التأثير ورفع المنكر، أو جاز أن يكون خروجهم بإذن إمام وأحب الطاعة، كخروج زيد بن عليّ<sup>١٠</sup> وغيره من بني عليّ<sup>١١</sup>.

١. راجع الفروق، ج ٤، ص ٢٥٧.

٢. تقدّم في ص ٢٨٨.

٣. آل عمران (٣): ١٤٦.

٤. ذكره القرطبي في الفروق، ج ٤، ص ٢٥٨؛ والشيخ حسين المالكي في تهذيب الفروق، المطبوع ضمن الفروق، ج ٤، ص ٢٨٢.

٥. الكافي، ج ٥، ص ٥٩ - ٦٠، باب الأمر بالمعروف ١٠، ح ١٦: تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٧٧ - ١٧٨، ح ٢٦٠. وفيهما: «كلمة عدل عند إمام جائر»؛ س ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٢٩ و ١٣٣٠، ح ٤٠١١ و ٤٠١٢ باختلاف يسير.

٦. ذكره القرطبي في الفروق، ج ٤، ص ٢٥٨.

٧. ذكره القرطبي في الفروق، ج ٤، ص ٢٥٨، ومن ذكر كلّ ما جاء في القاعدتين المتقدمتين.

٨. راجع عيون أخبار الرضا<sup>١٢</sup>، ج ١، ص ٢٢٥ - ٢٢٦، ح ١.



## قاعدة (١٩٢)

كلّ يمين خولف مقتضاها نسياناً أو جهلاً أو إكراهاً فلا حنت فيها؛ لظاهر «رُفع عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه»<sup>١</sup>؛ ولأنّ البعث أو الزجر المقصود من اليمين إنّما يكونان مع ذكر اليمين، ضرورة أنّ كلّ حالف إنّما قصد بعثه أو زجره باليمين، وذلك إنّما يكون عند ذكرها وذكر المخلوف عليه حتّى يكون تركه لأحل اليمين، وهذا لا يتصور إلّا مع تقصد إليها والمعرفة بها، فإذا جهل اليمين في صورة النسيان أو المخلوف عليه في صورة الجهل، لم يوجد المقصود من اليمين، وهو الترك لأجلها، فخرجنا عن اليمين، إذ لا يقصد حالف من الناس الامتناع حال الجهل والنسيان، وكذا حال الإكراه، بل أولى، لأنّ الداعية حال الإكراه ليست للفاعل على الحقيقة، بل نشأت عن أسباب الإكراه التي هي مستندة إلى غيره، فلم تدخل هذه الحالة أصلاً في اليمين، والتقصّد باليمين البعث على الإقدام أو المنع منه، والبعث إنّما يقع في الأفعال الاختيارية، لا امتناع بعث المرء نفسه على ما يعجز عنه، كالصعود إلى السماء؛ ولقوله<sup>٢</sup>: «لا طلاق في إغلاق»<sup>٣</sup>، فيحمل غيره عليه، وهذا إلزام.

فرع إذا قلنا بعدم الحنت هنا هل تجعل اليمين أم لا؟ يظهر من كلام الأصحاب انحلالها، فلو خالف مقتضاها بعد ذلك لم يحنت؛ لأنّ المخالفة قد حصلت والمخالفة لا تتكرر.

ويحتمل أن تبقى اليمين؛ لأنّ الإكراه والنسيان لم يدخل تحتها؛ لما قلناه<sup>٤</sup>.

١. الكافي، ج ٢، ص ٤٦٣، باب ما رُفع عن أمتي؛ وفيه «وضع عن أمتي»؛ الفقيه، ج ١، ص ٥٩، ح ١٣٢، فيه: «وضع» بدل «رُفع» وبدل «ما استكرهوا» بما أكرهوا عليه.

٢. الإغلاق الإكراه؛ لأنّ المكره معلق عليه في أمره ومصيق عليه. راجع لسان العرب، ج ١٠، ص ٢٩١، «إغلاق».

٣. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦٥٩ - ٦٦٠، ح ٢٠٤٦ باختلافه.

٤. تقدّم أنّما مستنداً بحديث الرفع وهو عدم الحنت بما حالف مقتضاه نسياناً أو جهلاً أو إكراهاً.

فالواقع بعد ذلك هو الذي تعلّقت به اليمين.  
والأول أقرب؛ لأنه لو نذر عتق أمته إن وطئها ثم باعها وعادت إليه انحلّ النذر؛  
لِلرواية الصحيحة عن محمد بن مسلم، عن أحدهما <sup>١</sup>.  
وقد توقف فيها ابن إدريس <sup>٢</sup> والفاضل <sup>٣</sup> وهي أبلغ في الانحلال من المسألة  
المتقدمة، فلا يلزم من القول بها القول بتلك.  
وقد صرح الأصحاب في الإيلاء بأنه لو وطئ ساهياً أو مجنوناً أو لشبهة بغيرها  
بطل حكم الإيلاء، وهي يمين صريحة. وكذا لو كانت أمة فاشتراها وأعتقها، أو كان  
عبداً فاشتريته وأعتقته.

### قاعدة (١٩٣)

ضابط النذر أن يكون طاعة لله، مقدوراً للناذر  
فعلى هذا، لا تنعقد نذر المباح، لتجرده عن الطاعة.  
وقيل: يلحق باليمين في اعتبار الأولوية <sup>٤</sup>، فعلى عدم انعقاده يشكل تعيين الصدقة  
بمال مخصوص؛ لأن المستحب هو الصدقة المطلقة وخصوصية المال مباحة، فكما  
لا تنعقد لو حصلت الإباحة فكذا إذا تضرعت لنذر، ويحقق الإشكال تجويز بعض  
الأصحاب <sup>٥</sup> فعل الصلاة المندورة في مسجد فيما هو أزيد مزية منه، كالحرام  
والأقصى مع أن الصلاة في المسجد سنة وطاعة، فإذا جازت مخالفتها لطلب  
الأفضل فتعين الصدقة بالمال المعين، وعدم إحزاء الأفضل منه مشكل.

١. الفقه، ج ٣، ص ١١٥، ح ٣٤٤٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢٢٦، ح ٨١٤.

٢. السرائر، ج ٣، ص ١٢.

٣. مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٥٢ و ٥٣، المسألة ١١.

٤. لم نشر على قائله ولكن قال ابن إدريس في السرائر، ج ٣، ص ٦٤: «فليعمل ما الأولى به فعله» والعلامة في

قواعد الأحكام، ج ٣، ص ٢٨٥: «أو مباح يترجح فعله...»

٥. قال به فخر المحققين في أجوبة مسائل ابن زهرة في صلاة التدر (المخطوطة). راجع هامش النسخة التي حققها

السيد المعكم من هذا الكتاب. وقال به المؤلف في الدروس الشرعية، ج ٢، ص ١٥١.

ولعل الأقرب عدم جواز المخالفة في الموضعين؛ لمصوم وجوب الوفاء بالنذر<sup>١</sup> أما على القول بانعقاد نذر المباحات مظهر، وأما على الآخر؛ فلأن الصدقة والصلاة لما كانتا طاعتين لله وقد شحّصهما نذر بمال معيّن ومكان معيّن تعلّقت الطاعة بذلك المال والمكان، فيكون تخصيص لمال والمكان مستفاداً من تخصيص الطاعة المذكورة.

والأصل فيه أن المندوبات وإن كانت طاعةً فهي من حيث هي لا يتصور فيها الوجود فضلاً عن الطاعة، بل إنما تصير موجودةً بمشخصاتها من زمان ومكان ومحلّ وماعل، فإذا تعلّق النذر بهذا الشخص انحصرت الطاعة فيه كما تنحصر عند فعلها في متعلقاتها، فلا يحزى غيرها، ولأنّه لو فتح هذا الباب لم يكن النذر وسيلةً إلى التعيّن حتّى في الصوم والحج؛ لأنّه يقال: الصوم في نفسه طاعة، وكذا الحج، وأما تخصيصه بيوم مخصوص، أو سنة معصورة فهو من قبيل المباح، ولما كان ذلك باطلاً فكذا يبطل العدول عن المبحّل المندور والمكان المندور كما يتعيّن الرمان لذلك.

سؤال: المعلوم أن الدب لا يساوي الواجب في المصلحة التي وجب لأجلها، وإذا كان أصل المندور الدب فكيف يساوي الواجب في المصلحة حتّى يجب مع أنّه فعل خاصّ قبل النذر وبعده؟

وبعبارة أخرى، الأفعال لها رجوه واعتبارات تقع عليها لأجلها تكون موصوفةً بالأحكام الخمسة، فكيف جار انغلاب أحدها إلى الآخر؟ والنذر قالب؛ لأنّه يجعل المكروه حراماً والدب واجباً، وعلى نقول بنذر المباح يجعله واجباً أو حراماً بحسب تعلّق النذر بفعله أو تركه.

وبعبارة أخرى، الأوقات والأحوال متساوية في قبول العبادة<sup>٢</sup>، لا خصوصيّة فيها

١ المسج (٢٢): ٢٩ «وَلَسَوْفَ نُؤَدُّوهُمُ»؛ ولأنّ حديثه راجع تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٣١٠، ح ١١٤٩.

والاستبصار، ج ٤، ص ٤٦، ح ١٥٧.

٢ في «أ، ك» «العبادات».

إلا في الأوقات والأحوال التي جعلها الله تعالى سبباً؛ لاقتضاء المصلحة ذلك، كأوقات الخمس، وككسوف الشمس، والزلزلة، وكالموت فيما يترتب عليه، وإذا تعلّق النذر بوقت خاص، أو حال خاص - كيوم الجمعة، أو هبوب الريح، أو قدوم زيد - صار ذلك سبباً ولم يكن قبل ذلك سبب، وقد علم أنّ السببية أيضاً تابعة للمصلحة، فمن أين نشأت هذه المصالح بسبب النذر؟ وكذا نقول في العهد واليمين، وسببية الأحوال في غاية البعد عن القواعد الشرعية؛ لأنها قد لا يتصور كونها عبادة، كطيران غراب، بخلاف نقل المندوب إلى الواجب؛ فإنه على كلّ حال عبادة تقرب فيها المصلحة بالزيادة، أمّا هذا، فإنه أنشئت فيه المصلحة إنشاءً.

والجواب عن الجميع واحد؛ وهو أنّه ليس من الممتنع أن تنشأ في الندب بسبب النذر مصلحة يساوي بها الوجوب، وتنشأ في تلك الأمور سببية بالنذر تلحق بالأسباب المتأصلة بسبب النذر، ولا يجب علينا بيان تلك المصلحة على التفصيل؛ لأنّا لمّا علمنا أنّ النذر موجب وعلمنا أنّ الإيجاب يتبع خصوصيات المصالح علمنا هنا تحقق خصوصية مصلحة الوحوب، مع جوار كون المصلحة المحصلة للوجوب هي الخلق الكريم الذي هو الوفاء بالوعد، والأدب مع الرب سبحانه وتعالى، حيث قرنه باسمه الشريف، والأدب هو المقصود بالتكليف عاجلاً، كما أنّ الثواب مقصود آجلاً.

ويجوز أيضاً أن يصير النذر جاعلاً<sup>١</sup> للفعل المندوب<sup>٢</sup> في الوقت المخصوص لطفاً في بعض الواجبات العقلية أو لسمعية، فيجب كما وجبت السمعية؛ لكونها ألقافاً.

وينبّه عليه أنّ الشيء إذا صار واجباً زاد اهتمام المكلف بفعله، والحرص على تحصيله، وذلك ممّرّن على الاهتمام بواجب آخر، ومعرّض عليه، قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى \* وَصَدَّقَ بِالْحُمْنَى \* فَسَنِيَرُهُ لِلْهَسْرَى﴾<sup>٣</sup>، وكذلك الكلام

١. في «ح. ك. م.» : «عاجلاً».

٢. في «أ. ث. ح.» : «المندوب».

٣. الليل (٩٢) : ٥-٧.

في الانقلاب إلى الحرام فيه ما ذكر من الوجوه.

ومن هنا يظهر جواز نذر فعل الواجب وترك الحرام؛ لأنَّ الاهتمام حينئذٍ يكون أتم، وعقد الهمة بهما فعلاً وتركاً أقوى، فيدخلان في حيز لطف جديد بالنسبة إلى ما كانا لطفاً فيه.

فإن قلت: لا يجب في اللطف البلوغ إلى أقصى غايته وقد كان اللطف حاصلًا قبل فعل النذر فلم يصادف النذر ما يحتاج إليه من اللطف، فكيف تجب المندوبات أو ينعقد نذر الواجبات؟

قلت: ذلك في التكليف الأصلي، أمّا لتابع لاختيار المكلف بأن يصيره لطفاً فلا مانع منه؛ لأنَّ زيادة التقرب حاصلة به بالضرورة، فسمي اللطف متحقق فيه، وكان المانع من الوحوب التخفيف عن المكلف، فإذا اختار المكلف الأثقل لنفسه فلا مانع حينئذٍ من وصفه بالوجوب؛ ولأنَّه لا مانع في الحكمة أن يقول النبي للمكلف: إذا اخترت الفعل الفلاني فقد جعله الله لطفاً لك في الواجب الفلاني وهو المطلوب.

## وهذه قواعد في العبادات

### قاعدة (١٩٤)

كلُّ الأجسام على الطهارة إلا العشرة المشهورة<sup>١</sup>.

وكلُّ الحيوان على الطهارة إلا الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما والكافر.

وكلُّ الميتات على النجاسة إلا ما لا نفس له كالسمك والجراد، والجنين بذكاة<sup>٢</sup> أمه.

١. هي البول، والفاصل من غير المأكول، والدم، والمني من ذي النفس، والميتة، والكلب، والخنزير البربان والكافر، والمسكر، والفقاع.

٢. في تأ، م، «والمذكاة».

وأما الصيد المقتول بمحدد أو كلب معلّم فمذكّي، وكذا المجروح من الحيوان؛ لاستعصائه وتردّيه، ولو في غير موضع الذكاة.  
وكلّ الحيوانات تقبل التذكية إلا النجس منها عيناً والآدمي والحشرات وقيل: تقع على الحشرات الذكاة<sup>١</sup>.

### قاعدة (١٩٥)

كلّ دم يمكن أن يكون حيضاً فهو حيض تجانس أو اختلاف. وتتعلّق بالحيض أحكام:

منها: ما يترتب عليه، وهو البلوغ، والعسل، والمدة، والاستبراء، وقبول قولها فيه، وسقوط فرض الصلاة، وعدم صحّة الصوم وعدم ارتفاع الحدث، وجواز الاستنابة في الطواف على قول<sup>٢</sup> مخرّج لم أقف فيه.  
ومنها: ما يحرم بسببه، وهو الصلاة، والصوم، والاعتكاف، ودخول المسجد، وقراءة العزائم، ومسّ كتابة المصحف، وفي سجدة المزمّمة قولان<sup>٣</sup>.  
ومنها: ما يكره، وهو كتب المصحف، وحمله، ولمس هامشه، وقراءة ما عدا العزائم.

ومنها: ما يحرم على الزوج، وهو الطلاق، والوطء قبلاً، والمباشرة لما بين السرة والركبة عند بعض الأصحاب<sup>٤</sup>.

ومنها: ما يجب، وهو الاستبراء عند تجويز الانقطاع، وقضاء الصوم.

١. قاله المالكية، راجع المدوّنة الكبرى، ج ٢، ص ٦٤؛ وبإية المجتهد ج ١، ص ٤٦٣؛ والفروق، ج ٣، ص ٩٨.  
٢. قاله فخر المحقّقين في أجوبة المسائل النهائيّة، ص ٢٠. راجع هامش النسخة التي حقّقها السيّد الحكيم من هذا الكتاب.

٣. القول بالجواز للشيخ في المبسوط، ج ١، ص ١١٤؛ وبطلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٨٥، المسألة ١٠٣؛ والقول بعدم الجواز للشيخ في النهاية، ص ٢٥؛ وحكاه العلامة عن أبي الجنتيد في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٨٥، المسألة ١٠٣؛ بأشراط الطهارة.

٤. حكاه المحقّق عن المرتضى في المعتبر، ج ١، ص ٢٣٤؛ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٨٥، المسألة ١٣٠.

ومنها: ما يستحب، كالوضوء، والجلوس في المصلى، وذكر الله تعالى بقدر زمان الصلاة.

### قاعدة (١٩٦)

كل النجاسة مانعة من صحة الصلاة، لا في مواضع: ما لا تتم الصلاة به وحده، ودون الدرهم البغلي من الدم، وثوب امرئية للصبي، والحروح والقروح الدامية<sup>١</sup> عند تعذر إزالتها عن البدن، وكذا عن الثوب إذا اضطر إلى لبسه، وكذا لو لم يضطر على قول التخسير بينه وبين العري<sup>٢</sup>، وإذا جهلها ولم يعلم حتى خرج الوقت، - وقيل - لا يعيد مطلقاً<sup>٣</sup> - وإذا نسيها وخرج الوقت، وأثار الاستجمار إن حكمنا بنجاستها.

هائدة:

الأذان مستحب للخمس وقد عارض له ما يخرجه عن ذلك إما بعدم وقوعه صحيحاً، كأذان غير المميز من الطفل والمجنون، وقبل الوقت في غير الصبح، وأذان الكافر، وغير المرتب، وأذان السكران الذي لا تحصيل له. وإما بكراهته، كأذان الجماعة الثانية قبل تفرق الأولى، وكعصري عرفة والجمعة، وعشاء المشعر<sup>٤</sup>.

وإما بعروض<sup>٥</sup> مبطل له، كالارتداد، والإغماء إذا طال الزمان، والسكوت الطويل، وعروض الجنة أو السكر، أو الكلام الكثير في أثنائه الذي يخرجه عن الموالاة، والإغماء والنوم مع الطول، وترك شيء من كلماته عمداً.

١. في «ث» له، ن: «الدائمة» بدل «الدائمة».

٢. راجع المنفي والشرح الكبير، ج ١، ص ٦٦٦ المسألة ٨٢٥ القول به لأبي حنيفة.

٣. نسبة العلامة إلى الشيخ في تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٤٩٠، ذيل المسألة ١٣٠ ولم تشر عليه في كنهه إلا ما في ذيل الحديث ٦٤٢ من الاستبصار، ج ١، ص ١٨٤، وهو عدم الإعادة خارج الوقت لا مطلقاً.

٤. في «ث» ه: «المرادقة».

٥. في «ن» زيادة «صانع».

أما الطهارة والاستقبال والذكورية وشبهها، فشروط كماله.

### قاعدة (١٩٧)

كل مكلف دخل عليه وقت الصلاة وجبت عليه بحسب حاله، ولا عذر في تأخيرها عن وقتها إلا في مواضع: كالمكره على تركها حتى أنه يمنع من فعلها بالإيماء، والناسي، والمشغول عنها بدفع صائل عن نفس أو بضع، أو بإيقاظ غريق، أو بالسمي إلى عرفة أو المشعر في وجه، أو فاقد الطهور. ولا يؤخر لعذر من لا تنتهي النوبة إليه في البئر إلا في آخر الوقت، أو النوبة في الثوب بين المرأة، أو المحبوس في بيت لا يمكن القيام فيه، أو راكب سفينة لا يمكنه الخروج منها، ولا المقيم العادم للماء، بل يصلون في الوقت بحسب الحال.

### قاعدة (١٩٨)

ضابط ما يشترط في إمام الصلاة كماله، وإيمانه، وعدالته، وطهارة مولده. وباقي شرائطه إضافية، كالقيام بالإضافة إلى القائمين، والذكورة بالنسبة إلى الرجال.

وينقسم الأئمة إلى أقسام سبعة:

الأول: من لا تجوز إمامته، وهو الصبي غير المميز، والكافر، والفاسق، والمجنون، والمحدث، والجنب، ونجس الثوب أو البدن مع إمكان الإزالة، والحائض، والنفساء، والمستحاضة لا مع فعلها فرضها وهذا مع علم المقتدي بحالهم، فلو ظن الكمال أجزاء إلا في الجمعة إذا اعتبرنا كون الإمام من العدد، أو كان تمام العدد به.

الثاني: من تجوز إمامته لقبيل دون قبيل، وهو الأثمي، واللاحن، والخنثى، والمرأة، والمؤوف اللسان، والصبي المميز.

الثالث: من تجوز إمامته في صلاة دون صلاة وهو العبد مستثنى منه الجمعة على



قول<sup>١</sup>، وكذا الأجدم والأبرص، والمسافر على قول من لا يوجب على المسافر لو حضر الجمعة<sup>٢</sup>.

الرابع: من تكره إمامته، كالأجدم والأبرص، والمتيمم بالمتطهرين، والمسافر بالحاضرين، ومن يكرهه المأموم.

الخامس: من تجوز إمامته مع أن غيره أفضل منه، كالعبد، والمبغض، والمكاتب، والمدير، والمكفوف، ومراتب الأقرب والأفقه إلى آخرها.

السادس: من تجب إمامته وتقديمه، بمعنى تحريم تقديم غيره عليه، وهو إمام الأصل ﷺ إلا لعذر.

السابع: من تستحب إمامته، وهو ما عد هذه الأقسام.

فائدة:

كل واحدة من الصلوات الخمس لا بد لها إلا الطهر، فقد قيل: الجمعة بدل منها فهي في المعنى ظهر مفصورة<sup>٣</sup> لمكان الخطتين.

وقيل: بل الجمعة صلاة على حالها<sup>٤</sup> وهو الأقرب.

وتظهر الفائدة في عروض ما يمع من إدراك ركعة مع تلبسه بها، فعلى البدلية يتمها ظهراً. والأقرب اشتراط نية العدول، كما يعدل المسافر من القصر إلى التمام وإن اتحد عين الصلاة إلا أن المسافر ينوي لإتمام، وهذا يحتمل فيه ذلك.

ويحتمل أن يوجد العدول ليسري إلى أول الصلاة.

وعلى الاستقلال فلا ريب في عدم وقوعها ظهراً من غير نية.

وهل تقبل العدول؟ يحتمله كباقي الصلوات، وعدمه؛ لمخالفتها بالنوع، وأنها قد حكم ببطلانها، فكيف تنقلب صحيحة؟

١ و٢. قاله الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ١٤٣ وبين حمرة في الوسيلة، ص ١٠٣.

٣. ذكره النووي في المجموع شرح المذهب، ج ٤، ص ٥٢١ وسبه إلى بعض الأصحاب.

٤. قال به العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ١٢، المسألة ٢٧٧؛ والنووي في المجموع شرح المذهب، ج ٤،

## قاعدة (١٩٩)

الأصل في الأسباب عدم تداخلها، وقد استثنى منها مواضع:  
 منها: أسباب سجود السهو، فحكم جماعة منهم ابن الجنيّد بتداخلها<sup>١</sup> ومع قوله  
 بكونه قبل التسليم للنقيصة<sup>٢</sup>. يزول التداخل في صور:  
 الأولى: لو سجد للسهو للنقيصة ثم سها بعده قبل التسليم أعاده، كما لو تكلم  
 بعده ناسياً إن قال بوجوب التسليم وكلامه فيه محتمل.  
 ويبعد هنا كون السهو للنقيصة؛ لأنه لم يبق فعل يتصور فيه النقيصة، وأن يكون  
 قبل التسليم.

الثانية: لو سها للنقيصة ثم سجد في صلاة القصر ثم عن له المقام بعده فالظاهر  
 أنه تصحّ النية؛ لعدم التسليم والخروج من الصلاة، وحيتّز لو سها بعد ذلك سجد له،  
 ويحتمل أيضاً إعادة سجوده الأول؛ لأنه لم يقع آخر الصلاة.

الثالثة: لو كانت الفريضة مسبقة فعُدل إلى السابقة بعد التشهد وكانت أزيد  
 عدداً منها ثم سها فإنه يسجد، ويجيء في الأول الإعادة أيضاً، ويحتمل في  
 الموضعين عدم العدول؛ لأنّ سجود السهو حائل ويلزم<sup>٣</sup> زيادة صورة سجدتين  
 متواليتين في الصلاة، إلا أن نقول: المبطل زيادة الركن وهذا ليس بركن وإنما هو  
 بصورته.

ويتفرّع على اغتفار<sup>٤</sup> هذا الزائد فروع:

أحدها: لو شك هل سها أم لا فسجد جاهلاً بالحكم ثم علم في الصلاة؟ فعلى

١. لم نثر على أحد قال بالتداخل غير الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ١٢٣. وقال: «إن قلنا ... لا يتداخل ... كان  
 أحوط» ولم نثر على قول ابن الجنيّد.

٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ١٢٦. المسألة ٢٩٩؛ وذكره ابن إدريس في السرائر، ج ١،  
 ص ٢٥٨ عن بعض الأصحاب ولم يذكر أحداً.

٣. في «م» : «لا يلزم».

٤. في «ك، م» : «اعتقاده».

القول بالاعتذار<sup>١</sup> ينبغي أن يسجد ثانياً؛ لأنَّه الآن قد زاد سجوداً فيسجد له.  
 الثاني: لو ظنَّ أنَّه سها فسجد ثمَّ تبَيَّن له بعده أنَّه لم يسه فالأقرب السجود  
 حينئذٍ؛ للزيادة، ويحتمل ضعيفاً عدمه؛ بناءً على أنَّ السجود كما جبر غيره يجبر نفسه.  
 الثالث: لو ظنَّ أنَّ سجوده بسبب نقيصة سجدة فسجد ثمَّ تبَيَّن له أنَّ الفائت تشهد  
 - مثلاً - احتمل أنَّه لا يعيد؛ لأنَّ القصد جبر الخلط الواقع في الصلاة، والتعيين لغو،  
 واحتمل الإعادة؛ لأنَّه لم يجبر ما يحتاج إلى الجبر، وهذا نظير الإشكال فيما إذا نوى  
 رفع الحدث والواقع غيره غلطاً.

### قاعدة (٢٠٠)

الزكاة إمَّا أن تتعلَّق بمال أو لا، والثاني زكاة الفطرة، والأوَّل إمَّا أن يكون تعلُّقها  
 بعينه أو بماليتها، والأوَّل زكاة الأعيان، والثاني زكاة التجارة.  
 ثمَّ إمَّا أن يعتبر فيها الحول أو لا، والثاني اتِّساع ركاء الفطرة والعَلاب.  
 ثمَّ هي إمَّا أن تتعلَّق بالعين أو بالذمَّة، والثاني زكاة الفطرة والأوَّل ما عداها، إلَّا  
 في موضعين: وهما عند التفريط أو التمكُّر من الإخراج، فتعلَّق بالذمَّة.  
 وقد تصير الفطرة متعلِّقة بعين إذا عزلها عند عدم المستحقِّ، فلو تلفت حينئذٍ لا  
 يتفريط فلا ضمان، وبالعزل أيضاً تصير المتعلِّقة بالذمَّة من المالِية متعلِّقة بالعين، فلو  
 فُرِط في المعزول تعلَّقت بالذمَّة، وهكذا.

### قاعدة (٢٠١)

كلُّ ما يشترط فيه الحول لا بدَّ من بقاء عينه، فلو عوَّض بجنسه أو بغيره من  
 الزكوي استأنف إلَّا زكاة التجارة؛ فإنَّ الأقرب فيها البناء. أمَّا لو اشترى بنقد ليس من  
 مال التجارة فالأصحَّ أنَّه لا بناء هنا.

## قاعدة (٢٠٢)

لا تجتمع الزكاتان في عين واحدة؛ للحديث<sup>١</sup>، وقد يتخيل الاجتماع في مواضع، منها: العبد المتخذ للتجارة تجب فطرته وزكاة التجارة. ومنها: من معه نصاب وعليه بقدره دين، فإنه على القول بوجوب زكاة الدين على مؤخره<sup>٢</sup> تجب عليه الزكاة في النصاب، وعلى المدين. ومنها: زكاة الشجرة من نخل التجارة، فإنه على القول بأن نتاج مال التجارة منها<sup>٣</sup> تتعلق الزكاة بالشجرة عيناً وقيمة. وعند التحقيق ليس هذه من الشئ في شئ، أما الأول: فلأن مورد زكاة العطرة في ذمة السيد لا عين العبد، وأما الثاني: فلأن مورد زكاة الدين ذمة المدين لا أعيان أمواله، وأما الثالث فلمدم اتحاد الوقت.

## قاعدة (٢٠٣)

كلام الشيخ في المبسوط أن كل من وجبت نفقته على الغير وجبت عليه فطرته إذا كان المنفق من أهل الوجوب<sup>٤</sup>. وهذا يخرج منه المطلقة العامل إن قلنا: إن النفقة للحمل، وفي الأجير الذي اشترط النفقة على المستأجر، والعبد الموقوف على المسجد أو الرباط أو الثغر، أو العبد الذي لبيت المال؛ فإن نفقتهم واجبة إما على جهات المسجد أو الثغر، وإما على بيت المال، وفي الحقيقة ذلك للمسلمين؛ فإن لنفقة في المعنى واجبة على المسلمين.

١. ذكره الهروي في غريب الحديث، ج ١، ص ٩٨ وهو قوله: «لا تنفي في الصدقة» التي بالكسر والقصر. أن

يفعل الشئ، مرتين. النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ١، ص ٢٢٤، «تنفي».

٢. قال به الشيخ في النهاية، ص ١٧٦، ولمزيد الاطلاع راجع مختلف الشريعة، ج ٣، ص ٣٤، المسألة ٦.

٣. قاله الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٢٢٢.

٤. المبسوط، ج ١، ص ٢٣٩ و ٢٤٠.

ولا فطرة للعبد المشترك بين جماعة عند بعض الأصحاب<sup>١</sup>.  
وقال آخرون تجب بالعصص<sup>٢</sup>.

وربما لرم منه وجوب فطرة عبد المسجد في بيت المال؛ بناءً على أنه كمال المسلمين.

تنبيه: ظاهر بعض الأصحاب اعتبار الإنفاق لا وجوب الإنفاق، وهو اختيار الفاضل في المختلف<sup>٣</sup>، فلو عصى بتركه أو تحملها عنه المنفق عليه سقط الوجوب.

فحينئذ تبقى القاعدة كل من أنفق على غيره ووجبت فطرته عليه، سواء كانت النفقة مستحقة أو مستحبة أو لا.

وظاهر ابن إدريس<sup>٤</sup> أنها تجب بسبب الذي من شأنه أن ينفق عليه<sup>٥</sup> وإن لم تجب، وقد يفهم هذا من كلام الشيخ في المبسوط، لأنه أوجب فطرة الولد الصغير وإن كان موسراً محتجاً بعموم قولهم<sup>٦</sup>: «يخرجها عن نفسه وولده»<sup>٧</sup>.

وابن إدريس يوجب فطرة الزوجة الناشئة والممستع بها<sup>٨</sup>؛ عملاً بقولهم<sup>٩</sup>: «... والزوجة»<sup>١٠</sup>.

فالقاعدة على هذا القول «كل من ينفق عليه أو دخل في مسعى من شأنه أن ينفق عليه» تجب فطرته.

وأهلية الوجوب مراعاة في جميع هذه القواعد.

١. قاله الصدوق في الهداية، ص ٢٠٥.

٢. قال به جماعة: منهم الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٢٤١، والسلامة في قواعد الأحكام، ج ١، ص ٣٥٨، وتحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٤٢٤، المسألة ١٤٦٣.

٣. اختاره العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٤٩، المسألة ١١٧ وقال: «أن الفطرة تابعة للنفقة».

٤. السرائر، ج ١، ص ٤٦٦.

٥. المبسوط، ج ١، ص ٢٣٩ و ٢٤١، وراجع العنبر، ج ٢، ص ١٨١، ج ٢٠٨٢ باختلاف وفيه، «أن تطلي عن نفسك... وولده».

٦. السرائر، ج ١، ص ٤٦٦ و ٤٦٨.

٧. الفقيه، ج ٢، ص ١٨١، ج ٢٠٨١.

## قاعدة (٢٠٤)

الإخلال بالفعل لا يستعقب القضاء إلا بأمر جديد، وقد نصّ على قضاء عبادات واستدراكها، ولكن يعرض ما يمنع من وجوبه في صورة:  
 كمن فاتته شهر رمضان لمرض استمرّ به إلى رمضان آخر؛ فإنه لا قضاء عليه، وكذا الشيخان العاززان، وذو الطّاش.

وكذا من نذر أن يصلي جميع الصلوات في أول أوقاتها، فإنه لو أخلّ به ثم صلى في آخر الوقت سقط القضاء.

ومن نذر صوم الدهر وفاته شيء منه لا يقضي لعدم زمانه، ولكن قيل: يفدي عنه<sup>١</sup>.  
 وكذا من نذر الحج في كل عام وفاته عام، فإنه لا يقضي، ويمكن وجوب الاستبجار عنه.

وإذا دخل مكّه بغير إحرام ناسياً أو متعمداً، فإن الظاهر أنه لا يجب التدارك، ولو وجب فليس قضاءً للأوّل، بل هو واجب مستقلّ لأجل كونه الآن خارج الحرم.  
 ولو نذر أن يتصدّق بما فضل عن قوته كل يوم ثمّ فضلت فضلة فأتلفها، فكلّ ما فضل بعدها في الأيام المستقبلّة واجب عن يومه لا عن الغرم؛ فإذا لم يكن له مال فات التدارك.

ولو نذر أن يعتق كلّ عبد يملكه فملك ولمّا يعتق حتّى مات ففي وجوب الإعتاق نظر؛ لأنّهم انتقلوا إلى الوارث إلا أن يقال: تعلّق بهم وجوب الإعتاق، فلا يجري فيهم الإرث إلا مع الحجر، كالمرهون وتركه المديون.

ومما لا يستدرك: نفقة القريب وإن قدرها الحاكم، وهذا داخل في القاعدة.  
 وكذا زكاة الفطرة إذا قلنا بعدم قضائها، وكذلك الجمعة والعيدان.

١ التتوي في المجموع، ج ٦، ص ٣٩١ ونسبه إلى أبي المناس بن سريج، وقريب منه في قواعد الأحكام، العلامة.

ج ٢، ص ٢٨٩.

٢ في هـ، ح، ٤٥٠: طنا.

## قاعدة (٢٠٥)

الأسباب بالنسبة إلى المسببات وحدة وكثرة أربعة أقسام:  
اتحادهما، وكثرتهما، وتعّد السبب بأشخص واتحاد المسبب، واتحاد السبب  
وتعّد المسبب، فيكون الشيء الواحد سبباً في حكمين فصاعداً وهو كثير، كتعمّد  
الإفطار في نهار شهر رمضان يوجب انقضاء والكفارة والتعزير.  
والحامل والمرضع القضاء والفدية.  
والسرقة الغرم والقطع.  
والقذف لقريب المخاطب يوجب الحد والتعزير.  
وقتل الصيد المملوك يوجب حقّ الله تعالى وحقّ المالك.

## قاعدة (٢٠٦)

كلّ من تجاوز الميقات غير محرم مع كونه مخاطباً بالنسك يعود إليه مع التعمّد،  
ومع التعمّد يبطل إلّا في صورة ذكرها بعض الأصحاب وهو النائب في الحجّ الذي  
استريح العمره أنّه يحرم من أدنى العلّ ويحرّنه<sup>١</sup>  
وفيها مناقشة مع التعمّد؛ لأنّ القاعدة كلّية، واستثناء هذه يحتاج إلى دليل.  
فإن قيل: هذه من خصوصيات النائب.  
قلت: فالمطالبة بالدليل باقية.

فائدة :

للحرم حرمة متأكّدة ظهر أثرها في موضع:  
وجوب الحجّ والعمره إليه، وتحريم الصيد فيه، وعضد شجره، وإخراج المستأمن

١. ذكره الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٣٢٣-٣٢٤ والعلامة في قواعد الأحكام، ج ١، ص ١٤١٣ وتذكره الفقهاء،  
ج ٧، ص ١٤٢-١٤٤، المسألة ١٠٨.

به، وتحريم دخوله بغير إحرام إلا في المتكرّر وفي الناقص عن شهر، واختصاصه بمناسك الحجّ إلا وقوف عرفة، وتحريم دخوله على المشركين، وتحريم دفنهم فيه، واختصاصه بالنحر والذبح لما يجب بالإحرام، وتقليظ الدية على من قتل فيه خطأ، وتحريم لقطته إلا لمنشد، واختصاص مسجده بالمضاعفة في الصلاة إلى ما لا يساويه غيره، وأنّه لا هدي على أهله وإن تمتعوا في قول<sup>١</sup>، واختصاصه بالاستقبال تبعاً للكعبة الشريفة.

### قاعدة (٢٠٧)

ضابط النذر كونه مقدوراً للناذر، وطاعة لله تعالى أو مباحاً تساوى طرفاه أو رجح طرف الالتزام. فنذر المعصية باطل، وكذا فعل المكروه، وترك المستحب، وترك الواجب، وكذا ترك مباح فعله أرجح، وبالعكس. ويسعد نذر فعل الواجب، وترك الحرام، وهو من الكفايات أولى بالانعقاد. وقد يباح بالنذر ما لولاه لم يباح، كالإحرام قبل الميقات، والصوم الواجب سقراً.

## قواعد في العقود

### قاعدة (٢٠٨)

لا يجوز تعليق انعقاد العقود على شرط، سواء كان مترقياً قطعاً معلوم الوقت - وهو المعبر عنه بالصفة - أو غير معلوم الوقت، أو كان غير مقطوع الترقب إذا لم يعلم المتعاقدان وجوده، مثل «إن كان وكيلي قد اشتراه فقد بعته بكذا»<sup>٢</sup> أو «إن كان أبي

١. قال به الشيخ في الخلاصة ج ٢، ص ٢٧٢، المسألة ٤٢؛ والشيخ في المذهب، ج ١، ص ٢٧١، والنووي في

المجموع شرح المذهب، ج ٧، ص ١٦٩.

٢. في «ت» زيادة «أو إن كان لي».



قد مات فقد زوّجتك أمته». أو «إن كانت موكلتي قد انقضت عدتها فقد زوّجتكها». أو «إن كان أحد من نسائك الأربع مات فقد زوّجتك ابنتي».

أمّا لو علما الوجود، فإنّ العقد صحيح ولا شرط، وإن كان بصورة التعليق ولا نظر إلى كونهما ينكرانه أو أحدهما إذ كان معلوماً، كإنكار الموكل الإذن في شراء شيء معين، أو بثمن معين.

ولو قال: «بعتك بمائة إن شئت» فهذا تعليق بما هو من قضاياه؛ إذ لو لم يشأ لم يشتر.

ووجه المنع النظر إلى صورة التعليق

ولا فرق بين تعليق العقد أو بعض ركانه، مثل: «بعتك عبدي بمثل ما باع به فلان قرينه»<sup>١</sup> وهما غير عالمين، وحمده على حواز الإهلال كإهلال الغير<sup>٢</sup> قياس من غير جامع.

وكذا لو زوّجه امرأة يشك أنّها محرّمة عليه أو محللة فيظهر أنّها محللة، فإنّه باطل؛ لعدم الجرم حال العقد وإن ظهر حلّها.

وكذا الإيقاعات كلّها، كما لو خالغ امرأة أو طلقها وهو شاك في زوجيتها، أو ولي نائب الإمام قاضياً لا يعلم أهليته وإن ظهرت الأهلية.

ويخرج من هذا بيعة مال مورثه لطلبه حياته فيان موته؛ لأنّ الجزم هنا حاصل، لكن خصوصيّة البائع غير معلومة.

وإن قيل بالبطان أمكن؛ لعدم القصد إلى نقل ملكه.

وكذا لو زوّج أمة أبيه فظهر ميتاً.

أمّا لو باع صبرة بصيرة فظهر تماثلهما في القدر متجانسين أو متخالفين، أو تخالفهما متخالفين ولم يتمانعا؛ فإنّ الشيخ جوزّه<sup>٣</sup>، والأقرب منعه؛ للفرق الظاهر حال العقد.

١ في «م» «فرسه»، وفي ضد القواعد الصفيّة، ص ٣١٧، «قرينه» بدل «قرينه».

٢ أي أن يهلّ الحاج كإهلال غيره، وهو مأخوذ من فعل أمير المؤمنين عليه السلام حينما جاء من اليمن وأهل وقال: «إهلال

كإهلال نبيك»، راجع المبسوط، ج ١، ص ٣١٧.

٣ المبسوط، ج ٢، ص ١١٩.

## قاعدة (٢٠٩)

يشترط كون المبيع معلوم العين ولقدر والصفة، فلو قال: «بعتك عبداً من عبيد» بطل؛ لأنه غرر يمكن اجتنابه بسهولة. واحترز به عن أس<sup>١</sup> العائظ، فإنه وإن كان غرراً إلا أنه لما شقّ الاطلاع عليه اكتفي فيه بالتبعية؛ ولأنه قد تصحّ الجهالة تبعاً وإن لم تصحّ أصلاً؛ ولأنّ العقد يحتاج إلى مورد يتأثر به في الحال، كما في النكاح، ولا تأثير هنا في الحال، وخصوصاً إذا قيل بصحة حين التعيين، فيكون في معنى تعليق العقد، وأنه باطل.

فإن قلت: العتاق والطلاق يصحان مع الإيهام فلم لا يصحّ هنا؟ قلت: لأنّ فيهما معنى الفكّ والحلّ، وتفويض التعيين إلى المباشر لا يلزم منه تنازع، بخلاف صورة التراجع، ولأنّ الغرض من البيع الانتفاع بالمبيع عقيب العقد وهو غير ممكن هنا؛ لتوقفه على التغيير وأيضاً فإنّ الشرع بعث لتسميم مكارم الأخلاق ومحاسن الخصال، والعقلاء يختارون ثمّ يعقدون غالباً. واستنبط الشيخ في الخلاف من مسأله بائع العبد قيدفع عبيد للتعبير جواز بيع عبد من عبيد<sup>٢</sup>.

وهو بعيد أصالة ومأخذاً، أمّا أصالة، فلما قلناه<sup>٣</sup>، وأمّا مأخذاً، فلاّنه لا تلازم بين انحصار الحقّ بعد البيع في عبيد، وبين صحة إيراد العقد على عبد من عبيد.

## قاعدة (٢١٠)

يشترط كون المبيع ممّا يتموّل، فلا يصحّ انعقد على ما لا يتموّل؛ لعدم الانتفاع به.

١. الأس: أصل البناء ومبتدأ شيء. لسان العرب، ج ٦، ص ٦، «أس».

٢. الخلاف، ج ٣، ص ٣٨، المسألة ٥٤.

٣. ذكره أمّا من أنّ فيهما معنى الفكّ والحلّ وتفويض التعيين إلى المباشر.

كحبة دخن، وكالغُشَار<sup>١</sup>؛ لأنَّ بذل المال في مقابلتها سفه.

أمَّا ما خرج عن التمول بكثرتة، كبيع الماء على شاطئ نهر والحجارة في جبل مملوء منها فصحيح؛ لأنَّه منتفع به في لجملة وقد يتعلَّق الغرض بنفع البائع بالتمن بغير منه.

ولو باع جزءاً مشاعاً ممَّا يملك بجزء مشاع مساوٍ منه لآخر.

قيل: يبطل<sup>٢</sup>؛ لعدم الفائدة. وقيل: يصح<sup>٣</sup> والفائدة في مواضع:

وهي أنَّه لو كان موهوباً لم يرجع فيه؛ لأنَّه تصرف، ولو كان ذا خيار حصل به الفسخ أو الإجازة، وعدم رجوع البائع فيه إذا أفلس؛ لأنَّه غير ماله، ولو كان صداقاً لزوجته ففعلت به<sup>٤</sup> ذلك، [ثمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدَّخُول] رجوع الزوج بقيمة نصفه لا به، ولو كان أجرة فأنفسخت لم يرجع المؤجر إلى تلك العين، بل إلى بدله.

ولقائل أن يقول: هذا مبني على النقل والانتقال، وفيه ما فيه؛ إذ لا شيء يشار إليه لأحدهما حتَّى ينقل

فإن عورض بأنَّ العَشِيرَيْنِ <sup>(١)</sup> لو تَنَازَعَا فِي عَيْنٍ وَأَمَّا سِتَّةٌ يَفْضَى لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمَا فِي يَدِ صَاحِبِهِ.

أجيب بنقل الكلام إليه وأنَّه مبني على ترجيح الخارج، وبأنَّ يد كل واحد منهما موردها غير يد الآخر، فكأنَّه حكم بنزع يده وإثباتها على ما في يد الآخر، فإن تخيل هذا فرقاً، وإلا منعنا حكم الأصل، وقلنا: على تقديم بيئته الداخل لا إشكال، وعلى تقدير تقديم بيئته الخارج هما متعارضتان فتساقطتا فاستقرَّ يد كل واحد منهما على ما فيها.

١. الغُشَار: ما يبقى على المائدة مثلاً حبر له كذلك زردية من كل شيء. راجع الصحاح، ج ٢، ص ٦٤٥، «غشَر».

٢. نسبة النووي في المجموع شرح المذهب، ج ٩، ص ٢٥٧ و ٢٨٧ إلى الشافعية، وراجع أيضاً تذكرة الفقهاء، ج ١٠، ص ٢٣٣، المسألة ١١٤.

٣. قال به النووي في المجموع شرح المذهب، ج ٩، ص ٢٥٧، والعلامة في تذكرة الفقهاء، ج ١٠، ص ٢٣٣، المسألة ١١٤.

٤. في هـ: «فعلت فيه».

٥. بين المعنويين لم يرد في النسخ، وقد ذكره العلامة وتووي في المصدرين السابقين.

## قاعدة (٢١١)

كل عقد تقاعد عن نفوذه في النقل والانتقال باطل؛ ومن ثم لم يصح بيع الحر ولا الشراء به، وكذا كل ما لا يملك وأم الولد ولوقف ونكاح المحرم والإجارة على العمل المحرم، وكذا المبيع المجهول والتمن المجهول.

## قاعدة (٢١٢)

كل عقد شرط فيه خلاف ما يقتضيه مع كونه ركناً من أركانه فإنه باطل، كالبيع وتسليم المبيع إلى المشتري، والتمن إلى البائع، أو الانتفاع بأحدهما للمنتقل إليه. وإن لم يكن من أركانه ولكنه من مكملاته، كاشتراط نفي خيار المجلس والحيوان، فعندنا<sup>١</sup> يصح؛ لأن لزوم العقود هو المقصود الأصلي والخيار عارض، ومنعه بعضهم<sup>٢</sup>؛ لأن الفرض بإدخال الخيار هنا التروّي، واستدراك الفائتات فهو من مقاصد العقد، فاشتراط الإخلال به إخلال بمقاصد العقد.

قلنا: هو مقصود بالقصد الثاني لا الأول

ومثله لو شرط رفع خيار العيب.

ولو شرطاً<sup>٣</sup> رفع خيار الفبن أو خيار الرؤية أو خيار تأخير الثمن ففيه نظر.

## قاعدة (٢١٣)

الأصل في البيع اللزوم، وكذا في سائر العقود، ويخرج عن الأصل في مواضع لعل خارجة، فالبيع يخرج إلى الفسخ أو الانفساخ بأمر منها: أقسام الخيار المشهورة، وخيار قوات شرط معين أو وصف معين، أو

١. راجع تذكرة الفقهاء ج ١٠، ص ٢٤٦

٢. قاله الشيرازي في المذهب ج ١، ص ٢٤٢ ونسبه أيضاً إلى أبي إسحاق.

٣. في «أ» ح « شرطه ».

عروض الشركة قبل القبض، وتلف المبيع المعتبر أو الثمن المعتبر قبله أو في زمان الخيار إذا كان الخيار للمشتري وإن قبضه، والإقالة، والتحالف عند التخالف في تعيين المبيع أو تعيين الثمن أو تقديره على قول<sup>١</sup>، وتفريق الصفقة، والإخلال بالشرط، وخيار الرجوع عند الإفلاس.

وأما سائر العقود، فمنها: ما هو لازم من طرفيه، كالنكاح، والإجارة، والوقف، والصلح، والمزارعة، والمساواة، والهبة في بعض الصور<sup>٢</sup>، والضمان بأقسامه إلا الكفالة، وفي المسابقة قولان<sup>٣</sup>.

ومنها: ما هو جائز من طرفيه وهو الوديعة، والعارية، والقراض، والشركة، والوكالة، والوصية، والقرض، والجمالة، والهبة في بعض صورها<sup>٤</sup>، لانتظام المصالح بجوازها، وإلا لرغب عنها أكثر الناس، بل مشقة بلزومها.

ويلحق بالوكالة ولاية القضاء والوقف والمصالح المعتبرة من قبل القاضي. وقبل: لا يجوز عزل القاضي أقراً، فيكون لازماً من طرف، وأما عزل نفسه فجائز عند وجود من هو بالصفقة لا عند عدمه.

ومنها: ما هو لازم من طرف وجائز من آخر، وهو الرهن، وكفالة البدن، وعقد الذمة والأمان.

قيل: والهبة من ذي الرحم أو مع القرية أو مع التعويض أو مع التصرف<sup>٥</sup>، ويظهر اللزوم من الطرفين؛ إذ لا يجب على الواهب القبول بفسخ المتهب؛ لأنه ملك جديد.

١. قاله الشيرازي في المذهب ج ١، ص ٣٨٨.

٢. ذكرها الشيخ في الخلاف، ج ٢، ص ٥٥٥، المسألة ١١، والعلامة في مختلف الشريعة، ج ٦، ص ٢٣٥ وما بعدها، المسألة ٥.

٣. القول باللزوم لابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ١٤٩، والقول بالجواز للشيخ في المبسوط، ج ٦، ص ٣٠٠، والخلاف، ج ٦، ص ١٠٥، المسألة ٩، والعلامة في مختلف الشريعة، ج ٦، ص ٢٦٩، المسألة ١٧٧.

٤. راجع مختلف الشريعة، ج ٦، ص ٢٣٠، وما بعدها، المسألة ٢.

٥. قاله ابن عبد السلام في قواعد الأحكام في مصالح الأئمة، ص ٦٣.

٦. قال به الشيخ في النهاية، ص ٦٠٢-٦٠٣، ولمزيد لاطلاع راجع أيضاً مختلف الشريعة، ج ٦، ص ٢٢٧، المسألة ١ وما بعدها.

وأما الكتابة، فقد قال ابن حمزة رحمته بجوازها مشروطة من الطرفين ومطلقة من طرف العبد<sup>١</sup>، والشيخ<sup>٢</sup> وابن إدريس على لزوم المطلقة من الطرفين والمشروطة من طرف السيد<sup>٣</sup>، والفاضلان على لزومهما من طرفيهما<sup>٤</sup>، ومنها: ما يكون في مبدأه جائزاً ثم يؤول إلى اللزوم كالهبة بعد القبض وقبل أحد الأربعة السابقة<sup>٥</sup>، والوصية قبل الموت والقبول، وتلزم بهما.

فوائد:

### [ الفائدة الأولى:

الأقرب أن الخلاف في لزوم المساقفة والرماية وجوازهما مختص بغير المحلل؛ إذ له الفسخ، ويحتمل طرده فيه.



### [ الفائدة الثانية:

يدخل خيار الشرط في جميع العقود اللازمة إلا النكاح والوقف، وأما خيار المجلس، فيختص بالبيع وأقسامه، وليست الإجارة بيعاً عندنا. وقد منع الشيخ من ثبوت خيار الشرط في الصرف؛ محتجاً بالإجماع<sup>١</sup> ولا يدخل خيار التأخير في غير البيع. أما خيار الغبن، فيمكن إلحاقه بالصلح والإجارة، وكذا خيار الرؤية، بل وبالمزارعة والمساقاة. وخيار العيب يدخل في الجميع.

١. الوسيلة، ص ٣٤٥.

٢. المبسوط، ج ٦، ص ٩١.

٣. السرائر، ج ٢، ص ٢٩.

٤. هما المحقق والعلامة راجع شرائع الإسلام، ج ٢، ص ١٩٦ ومختلف الشيعة، ج ٨، ص ١٢٣، المسألة ٧٤.

٥. أي هبة ذي الرحم، مع القرية والتعويض والتصرف.

٦. المبسوط، ج ٢، ص ٧٩.

أما الأرض، فيختص بالبيع، ويحتمل دخوله في الصلح والإجارة.

### [الفائدة الثالثة:]

قد يجعل خيار الشرط العقد لازماً في وقت، جائزاً في آخر ثم يلحقه اللزوم بعد ذلك، كما إذا اشترط رد الثمن في أجل، فإن ترك لزوم البيع، وهذا حوازي بين لزومين، وقد يشترط الخيار شهراً بعد شهر العقد؛ فإن الأقرب جواره، وهذا لزوم بين جوازين؛ لأن خيار المجلس ثابت فيه ثم يلزم العقد بعد لتفرق حتى يدخل الأجل المشروط.

### [الفائدة الرابعة:]

لا يدخل الخيار في الإقاعات بأقسامها إلا العتق على رواية<sup>١</sup>، والوقف على خلاف<sup>٢</sup>.



### قاعدة (٢١٤).

كل عقد بيع فإنه يثبت فيه خيار المجلس وإن كان بيع الولي من المولى عليه على الأقرب، وكذا لو اشترى جماً في الحر لشديد، ووجه عدم تلعه بمضي الزمان. قلنا: التلف لا يمنع من نفوذ الخيار.

ولو اشترى من ينعق عليه فكذلك، ويحتمل عدم؛ لانعاقه، فميم يفسخ؟ ويحتمل بناؤه على الملك، فإن قلنا: الملك في زمن الخيار للبائع ثبت الخيار قطعاً ثم ينعق عليه بافتراقهما، وإن قلنا بالوقف فكذلك إلا أننا نتيين بالافتراق أنه عتق بالشراء. وإن قلنا بملك المشتري فلا خيار له، بل للبائع، وحينئذ يتوقف الحكم بمقتبه

١. الكافي، ج ٦، ص ١٧٩، باب الشرط في العتق، ح ٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢٢٢، ح ٧٩٥.

٢. قال للشيخ المفيد في المقننة، ص ٦٥٢ بعدم الخيار في الوقف إلا ما استثناء؛ وابن إدريس في السرائر، ج ٣، ص ١٥٦ قال بعدمه مطلقاً؛ ولكن العلامة في مختلف الشبهة، ج ٦، ص ٢٤٩ وما بعدها، المسألة ٢٤ قال بما قال به المشهور

حتى يفترقا، ثم يتبين عتقه بالعقد، ويحتمل عتقه بالشراء، وحينئذٍ هل ينقطع خيار البائع؟ نظر. فإن قلنا ببقائه أغرمه القيمة.

ولو اشترى العبد نفسه من سيده وجوزناه فلا خيار له؛ لأنه كالكتابة. وثبوتة قوي، وينزل على ما تقدم.

ولو اشترى من أقر بحرّيته كان فداءً من جهته وبيعاً من جهة البائع، فله الفسخ دون المشتري، ويحتمل ثبوت الخيار لهما بناءً على صورة البيع.

### قاعدة (٢١٥)

ينقسم الخيار بحسب الفور والتراخي إلى أنواع ثلاثة:

الأول: ما هو على التراخي، كخيار العيب، وخيار الاشتراط، وخيار الشرط، وخيار الحيوان، وخيار التأخير، وخيار المولى فيها بين الصبر على الزوج وإيرامه بالفتة أو الطلاق، وخيار أحد الزوجين إذا طلق قبل الدخول وقد زادت العين زيادة متصلة، أو نقصت بين أخذ نصف العين أو نصف القيمة في صورة النقيصة للزوج، وبين دفع العين أو نصف القيمة للزوجة في صورة الزيادة، وخيار ولي الدم بين العفو والتصاص، وبين أخذ الدية والعفو، وخيار الأمة إذا كانت تحت عبد وأسلمت وهو كافر ثم عتقت في العدة، وكذا لو أسلم الروح وهي كافرة ثم عتقت في العدة، وخيار المستأجر إذا تعيّبت العين المستأجرة، وخيار المرأة عند إعسار الزوج بالنفقة، وخيار الفسخ عند التحالف إن قلنا بعدم لانسأخ به، وخيار التصرية على الأقرب إلى ثلاثة أيام، وخيار الفسخ بالمنة إلا بعد السنة، وخيار المسلم عند انقطاع المسلم فيه على احتمال.

الثاني: ما هو على الفور، كخيار الغيب، وخيار التدليس في البيع والنكاح، وخيار العيب في الزوجين إلا العدة، وفي التحقيق هو على الفور؛ لأن محله بعد الثبوت، ولا يكون إلا بعد انقضاء السنة. والأخذ بالشمعة على الأقوى، وعتق الأمة تحت عبد



أو حرّ على المشهور - إلا فيما ذكر<sup>١</sup> - وخيار الرؤية، وتفريق الصفقة وتجدد الشركة.

الثالث: ما فيه إشكال، وهو خيار البائع في الرجوع في عين ماله بإفلاس المشتري وخيار التلقي، والأقرب الفورية فيهما.

### قاعدة (٢١٦)

كل خيار في عقد فائه يزلزله، وهل تلحق أحكام العقد به حتى يجعل مدة الخيار كابتداء العقد؟ ظاهر كلام الشيخ<sup>٢</sup> ذلك، وهو من فروع وقت الانتقال، فمن قال بانتضاء الخيار<sup>٣</sup> فالعقد غير مستقل، ولهذا جاز الفسخ، ومن قال: بالعقد<sup>٤</sup> فقد تمّ بالإيجاب والقبول

وتظهر الفائدة في أمور:

الأول: لو زاد في الثمن أو نقص (أو في الأجل) أو في شرط الخيار اعتبر ذلك حتى على الشفيع وله.

الثاني: لو اقترن بالعقد شرط مفسد ثم حذفه في المجلس ففيه الوجهان، والأقرب عدم الصحة بحذفه.

الثالث: لو لم يعبأ أجلاً في السلم وعيّن في المجلس ففيه الوجهان.

الرابع: لو باع الوكيل فحضر من يريد في المجلس، فإن جعلنا الخيار كابتداء العقد انفسخ بنفسه، وإلا وجب على الوكيل الفسخ، فإن لم يفسخ، احتل قوياً

١ وهو ما إذا كان له مائة دينار وأمة قيمتها مائة دينار فزوجها في حال مرضه بمائة دينار ثم أعتقها، لم يكن لها الفسخ قبل الدخول؛ لأنها إذا فسخ سقط مهرها؛ لأن الفسخ من جهتها وإذا سقط المهر عجز الثلث عن عتقها فسقط خيارها، فيؤدي إثبات الخيار إلى إسقاطه فسقط راجع المبسوط، ج ٤، ص ٢٥٨ والمهذب، الشيرازي، ج ٢، ص ٦٦.

٢ راجع المبسوط، ج ٢، ص ١٨٢ والخلاف، ج ٣، ص ٢٢، المسألة ٢٩

٣ قال به الشيخ في الخلاف، ج ٣، ص ٢٢، المسألة ٢٩

٤ قال به الشافعي راجع المجموع شرح المهذب، ج ٩، ص ٢١٣.

الانقاساخ؛ لأنه تصرف على خلاف مصلحة الموكل، وكذا في خيار الشرط.

الخامس: لو دفع الغاين التفاوت فيه الوجهان.

السادس: لو أسلم إليه ما في ذمته إلى أجل فالأقوى البطلان، ولو كان حالاً، فإن لم يقبض المسلم فيه قبل التفرق بطل؛ لأنه بيع دين بدين وإن قبضه في المجلس، فإن قلنا كالعقد صح فكأنهما عقداً بعد القبض والاحتتمل البطلان؛ لأنه من القواعد المقررة أن قبض المسلم فيه ليس بشرط في المجلس، والعقد قد وقع على المسلم فيه، فهو دين بدين يبطل، فلا ينقلب صحيحاً بالقبض في المجلس. ومثله بيع عين موصوفة بصفات السلم هل يشترط قبض ثمنها في المجلس أو يكفي قبض العين الموصوفة أو يبطل من أصله؟

وكذا الوبايع الربوي بمثله موصوفين من غير أجل هل يبطل أو يصح مطلقاً أو يراعى القبض في المجلس لهما جميعاً أو لأحدهما؟ صرح متأخرو الأصحاب<sup>١</sup> أنه لا يشترط التقابض في المجلس إلا في الصرف، فحتمت<sup>٢</sup> بطل بيع الدين بالدين بقبض أحدهما.

### قاعدة (٣١٧)

ضابط الوكالة بحسب المتعلق أن كل فعل تعلق غرض الشارع بإيقاعه لا من مباشر بعينه يصح التوكيل فيه، [كالعقود كلها، والفسوخ، والعارية، والإيداع، والقبض والتقبض، وأخذ الشفعة، والإبراء، وحفظ الأموال، وقسمة الصدقة، واستيفاء القصاص والحدود، وإثبات الحقوق، وحدود الآدميين، والطلاق، والخلع، والتدبير، والدعاوي كلها.

وما تعلق غرض الشارع بمباشرة فلا يصح، كالقسم بين الزوجات، وقضاء العدة، والقاضي. أما العبادات، ففيها تفصيل يأتي<sup>٢</sup>.

١. منهم ابن إدريس في الفرائد، ج ٢، ص ٢٦٥، والمحقق في شرائع الإسلام، ج ٢، ص ١٤٢ والعلامة في تحرير

الأحكام الشرعية، ج ٢، ص ٣١٢، المسألة ٣٢٠٥.

٢. يأتي في ص ٤٣٤، القاعدة ٢٣٧، وما بين المقومين ثم يرد في النسخ، وأضعاها من ضد القواعد الفقهية.

ولا ريب أن كل خيار يرجع إلى المصلحة لا يتعلق فيه الفرض بمباشر بعينه.  
وأما الخيار العائد إلى الشهوة والإرادة فيحتمل أنه متى تعلق الفرض بإيقاعه من مباشر بعينه، كخيار من أسلم على أزيد من أربع أو على الأختين، فلا يصح فيه التوكيل، ويحتمل الجواز؛ لأنه لا يزيد على التوكيل في التزويج.  
وخيار الرؤية فيه ترؤع إلى كل واحد من القسمين، ولعل الأقرب جواز التوكيل فيه، ومن ثم اختلف في جواز التوكيل في لإقرار<sup>١</sup>.  
ثم هذا التوكيل تارة يجعل المشيئة إلى لوكيل فيكون كما لو شرط له الخيار في العقد والخطب فيه. أما لو عيّن له الجهة المختارة، فالجواز أظهر، بل يمكن أن يجعل بالتعيين مختاراً لما عيّنه الموكل.

### قاعدة (٢١٨)

قصية الأمر الفور عند بعض الأصحاب<sup>٢</sup>. وعند آخرين صالح له والتراخي<sup>٣</sup> وهنا أمور:

الأول: أداء الصلاة، ويظهر من كلام بعض الأصحاب أنه على الفور، ولكنه يعني عن ذنب من آخر<sup>٤</sup>.

الثاني: قضاء الصلاة الفائتة، والأكثر على أنه على الفور، سواء كان عمداً أو نسياناً؛ لعذر أو لا، اتحدت أو لا، والأقرب لتراخي.

١ قال الشيخ بجوازه في العلامة، ج ٢، ص ٣٤٤، المسألة ٥: وعدم جوازه في النهاية، ص ٣١٧؛ وقال العلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٢، ص ٢٧، الرقم ٤٠٢٦ لتوكيل في الإقرار على إشكال؛ وهكذا بعدم جوازه قال ابن سريج والتفأل في فتح المبر، ضمن المجموع، ج ١١، ص ٨.  
٢ كالشيخ في العدة في أصول الفقه، ج ١، ص ٢٢٧، والبحري حكاه عن أصحاب أبي حنيفة في المستند، ج ١، ص ١١١.  
٣ منهم: ابن زهرة في غنية التروع، ج ٢، ص ٢٩٤، والمحقق في معارج الأصول، ص ٦٥؛ والعلامة في تهذيب الوصول، ص ٩٩.  
٤ قال به الشيخ المفيد في المقنعة، ص ٩٤.

الثالث: استتابة المرتد، والمروي أنه إلى ثلاثة أيام<sup>١</sup>.

الرابع: دفع الزكاة والخمس والحج وكل حق لآدمي غير عالم به، أو عالم مطالب على الفور.

الخامس: لو تحجر أرضاً أو حفر معدناً ولمّا يتم يطالب بإتمام الإحياء أو رفع اليد، والأقرب أنه ليس على الفور.

السادس: حق الاستمتاع للرجل إذا طالب به في موضع المطالبة على الفور، وهو داخل فيما سلف<sup>٢</sup>، وكذا حقها منه في الأربعة الأشهر، وحق القسم والنفقة، والبناء عليها<sup>٣</sup> لو طلبه أمهلت بقدر التنظيف والتهيئة لا غير.

السابع: نفي الولد، قيل: على الفور<sup>٤</sup>، والأقرب التراخي، فله نفيه ما لم يقر به.

الثامن: لو ذكر الشفع غيبة الثمن أو المدعي غيبة البيعة أجل ثلاثة أيام.

التاسع: لو سأل المؤلي والمظاهر الانتظار بعد انقضاء المدة لم ينظر إلا أن يذكر عدراً، فيؤخر إلى انقضائه.

العاشر: إذا أعسر الزوج بالفقعة **وقلنا لها الفسخ** تقدم حكمه<sup>٥</sup>.

الحادي عشر: إذا سكنت المدعي عليه عن الحوالب، قيل: تردّ اليمين على

المدعي في الحال، أو يقضى بالتكول<sup>٦</sup>، وقيل بل يقول له الحاكم ثلاثاً<sup>٧</sup>.

الثاني عشر: المتهم بالدم، قيل: يحبس ستة أيام<sup>٨</sup>.

الثالث عشر: إذا ردّت اليمين على المدعي وطلب الإمهال فالأقرب إجابته

ولا تقدير لإمهاله.

١ الكافي، ج ٧، ص ٢٥٨، باب حد المرتد، ج ١٧، الفقه، ج ٣، ص ١٤٩، ح ٣٥٥٠؛ تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ١٣٨، ح ١٥٤٦ الاستبصار، ج ٤، ص ٢٥٤، ح ٩٦١

٢ تقدم في الأمر الرابع.

٣ أي الحول بها.

٤ قاله الشيرازي في المذهب، ج ٢، ص ١٥٧.

٥ تقدم في ص ٤٦٥.

٦ و٧ قاله الشيخ في المبسوط، ج ٨، ص ١٦٠، والشري في المذهب، ج ٢، ص ٣٨٨؛ والعلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٥، ص ١٤٥، الرقم ٦٤٦٨.

٨ قال به الشيخ في النهاية، ص ٧٤٤؛ وابن البراج في المذهب، ج ٢، ص ٥٠٣.

## قاعدة (٣١٩)

الأجل قسمان:

أحدهما: ما قَدَّرَ بأصل الشرع، وهو البوغ، والحمل، والرضاع، ومدة صلاحية للحيض ابتداءً وانتهاءً، والمدة والاستبراء، والهدنة<sup>١</sup> في بعض الصور، وحول الزكاة، والمكاسب في الخمس، واللقطة، وخيار المجلس، وخيار التصرية، ومدة مقام المسافر، ومدة السفر الذي يكون مسافة، وأقل الحيض وأكثره، وأكثر النفاس، وأقل الطهر، واستبراء الجلالة، ومدة وطء الزوجة، والإيلاء، والظهار، والعنة، وانتظار عود السن والعقل، واستتابة المرتد، وثمان الشفع، والبيعة كما مرَّ<sup>٢</sup> وتخريب الزاني، وتخصيص البكر والثيب، ومطلق القسم، واستيفاء دية العمد والخطأ والشبيه، ومدة قضاء رمضان، وأشهر الحج، وصوم الكفار<sup>٣</sup> وصوم شهر رمضان، ومطلق الصوم، ومدة الحضنة، وطلب المفقود ومدة العرح للشاهد

الثاني: ما قَدَّرَهُ المكلَّفون وهو أقسام:

الأول: ما يصح ولا يجب ويشترط علمه وهو أجل ثمن المبيع، والرهن، والضمان، والتقدير فيهما للإيفاء، وانصداق، والسكنى، والحبس.

الثاني: ما يجب ويشترط تقديره، وهو أجل المتعة، والكتابة، والسلم على خلاف<sup>٤</sup>، والإجارة الزمانية، والمزارعة، ولساقاة.

الثالث: ما لا يصح، وهو النسيئة في الربوي، والدين بمثله، والقرض، وتأجيل الانتقال في الأعيان، مثل: «بعتك الدار سنة».

الرابع: ما لا يدخل الأجل فيه، فإن ذكر فيه مجهولاً لم يؤثر، وإن علم أثر، وهو

١. في «ت، ح، م»: «الهدنة».

٢. تقدّم في ص ٤١٩ تقديره بثلاثة أيام.

٣. قال ابن الجوزي تجاوز تأخر تسليمه إلى ثلاثة أيام فصعباً من وقت الصفة خلافاً لبقية الفقهاء. قراجع مختلف الشيعة، ج ٥، ص ١٦٤، المسألة ١١٩.

في الوكالة، والشركة، والمضاربة.  
والخامس: ما يصح معلوماً ومجهولاً، وهو التفدير في الجزية<sup>١</sup>، والعارية،  
والوديعة، والجزية خاصة؛ لاختصاصها بالرجال دون النساء.

### قاعدة (٢٢٠)

كل دين حال لا يتأجل إلا في صور:  
منها: اشتراط أجله في لازم<sup>٢</sup>.  
ومنها: الإيصاء بتأجيله، كما يصح الإيصاء بإسقاطه.  
ومنها: إذا ضمن الحال مؤجلاً إلى مدة، أو رهنه على دين وشرط بيعه واستيفاء ثمنه  
بعد مدة، وليس هذا من قبيل المشروط في اللازم إذ لا لزوم للرهن من جهة المرتهن.  
ومنها: إذا نذر عند شرط أو تبرعاً أن لا يقترض دينه من فلان إلا بعد مدة معينة،  
وهذا يتحل بدفع المديون قبلها<sup>٣</sup>.

### قاعدة (٢٢١)

كل شرط إما أن يقتضيه العقد أو لا، ولأول، مؤكد، والثاني إما أن يكون مصلحةً  
للبيع أو المشتري، أو لهما، كشرط الرهن، والضمن<sup>٤</sup> بالثمن، والإشهاد، أو يشترط  
كونه صانعاً، أو ضمان الدرك، أو اشتراط العيار لهما.  
أو لا يكون من مصلحتهما، فإما أن لا يتعلق به غرض، كشرط أن لا يلبس الخز،  
أو يصلي النوافل، أو لا يأكل اللحم، فالشرط لاغٍ؛ لأن فيه منعاً عن المباح، وإيجاب  
ما ليس بواجب، وهل يفسد العقد؟ فيه وجهان.

١. في «ك» : «التفدير في الجزية».

٢. أي في عقد لازم.

٣. في «م» زيادة: «إن أبي العير».

٤. في «ج، ك» : «الضمن».

وإن تعلّق به غرض لأحدهما، فإنّما أن ينافي مقتضى العقد فيفسد ويُفسد، كشرط أن لا يبيع أو لا يطاء، أو لا يقبض المبيع إلا اشتراط العتق؛ فإنّه جائز؛ لحديث بريرة<sup>١</sup>. وإنّما أن لا ينافي العقد، كشرط خياطة ثوب، وقرض مال فيصحّ عندنا. والشرط في النكاح ينقسم هذه القسمّة إلّا أن شرط ما لا ينافي العقد كشرط عدم التزويج والتسرّي، أو عدم الطلاق لا يبطل العقد قطعاً، وفي إبطاله المهر وجهان. ولو شرط عدم الطلاق أو عدم الوطء أو البينونة بعد الوطء أو عدداً معيّناً منه لا غيره بطل العقد.

ولو شرط الطلاق بعده فوجهان في عقد، ويبطل الشرط قطعاً. وربما احتل أن شرط عدد معيّن في الوطء إنّما يبطل إذا كان المشترط الزوجة، أمّا لو كان المشترط الروح، فإنّه حقّ له، فلا يبطل به، وليس بشيء؛ لأنّ الوطء حقّ للزوجة أيضاً في الوقت المعين. أمّا لو شرط عليها أن لا يزيد (على الواجب) مكن الصعّة، وكذا لو شرطت عليه النقص عن الواجب.

ولو شرط أحدهما الرادة على الواجب فإن كان الزوج فهو لاغ، وإن كانت الزوجة فالأقرب أنّه كذلك؛ لأنّ الرائد حقّ له يصنع فيه ما شاء.

### قاعدة (٢٢٢)

كلّ شرط تقدّم العقد أو تأخّر عنه فلا أثر له. وقد يظهر أثره في مواضع منها: لو تواطنا على شرط فنسياء حين العقد فالأقرب أن العقد باطل. ومنها: ما لو شاهد القرية بجميع حدودها ومزارعها وساوّم عليها كذلك ولم يذكره حال العقد، فإنّه ينصرف إليه قلبه بعض الأصحاب<sup>٢</sup>.

١. الكافي، ج ٦، ص ١٩٨، باب الولاء لمن أعتق، ج ٤: تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢٥٠، ح ٧-٩، صحيح مسلم، ج ٢، ص ١١٤١-١١٤٥، ح ١٥٠٤ و ١٥٠٥/١٥٠٥، ٨، ١٠، ١٢ و ١٥.

٢. قاله العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ١٢، ص ٥٧، المسألة ٧٤.

ومنها: بيع التلجئة، وهو المواطأة على صورة بيع ثم يبيع وقد تواطنا على الفسخ؛ ليمنع الظالم من استهلاك العين؛ فإنه يحتمل التأخير، وأن يكون العقد باطلاً. ومنها: كل اثنين تواطنا على صورة عقد وفي أنفسهما ردّه بعده، وفي الأخبار ما يدل على بطلانه<sup>١</sup>. ومنها: التدليس قبل العقد في النكاح على قول<sup>٢</sup>.

### قاعدة (٢٢٣)

كل عقد على عوضين لا بدّ فيه من القبض في الجملة من الجانبين، ولكن القبض في المجلس يختلف، فهنا أنواع أربعة: أولها: لا يشترط فيه، وهو غالب العقود. وثانيها: ما يشترط فيه قبض الموضين وهو الصرف، ولا يلحق به الطعام بالطعام وإن كانا موصوفين. وثالثها: ما يشترط فيه قبض الثمن وهو السلم. ورابعها: ما يشترط فيه قبض أحدهما، وهو بيع الموصوف بموصوف، سواء كانا ربوتين أو لا. ولعل الأقرب ترجيح قبض الثمن فيه على قبض المثلث؛ لأنه لم يعهد اشتراطه.

### قاعدة (٢٢٤)

الأصل في العقود الحلول، ولها بالنسبة إلى الأجل أقسام أربعة. أولها: ما يشترط فيه الأجل وقد سلف<sup>٣</sup>.

١. لم نثر عليه.

٢. قال القزالي في الوجيز، ج ٢، ص ٢٣ السبب الثاني: المرور، ومهما يشترط في العقد ... فاختلف الشرط ففي صفة العقد قولان.

٣. تقدم في ص ٤٢١.



وثانيها: ما يبطله الأجل وقد مرّ أيضاً<sup>١</sup>، كالربوي  
 وثالثها: ما فيه خلاف أقرب جواز لحلول وهو السلم.  
 ورابعها ما يجوز فيه حالاً ومؤجلاً وهو معظم العقود.  
 وكل ما يبطله الأجل يمتنع السلم فيه إن اشترطنا الأجل وإلا فإن قبض الثمن أو  
 أحدهما على ما مرّ<sup>٢</sup> صح.  
 وقد يتصور أجل مع التفاضل في المجلس، فإن كان ربوياً بجنسه فالأقرب  
 البطلان، وإن كان صرفاً فالأصحاب قاطعون بالمنع  
 وكذا لو جعل الثمن المسلم فيه أجلاً وقبضه في المجلس.

### قاعدة (٢٢٥)

كل ما نكال أو يوزن ذهب كثير من الأصحاب إلى تحريم بيعه قبل قبضه،  
 وخصه بعضهم بالطعام<sup>٣</sup>؛ لما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «من ابتاع طعاماً فلا يبعه  
 حتى يقبضه»<sup>٤</sup>. وقد جاءت أحاديث في ذلك عامة<sup>٥</sup>، والعموم لا يخصص بذكر  
 بعضه، ولا يمكن أن يكون هما من باب حمل المطلق على المقيد؛ لما تقدّم<sup>٦</sup> من أن  
 الحمل إنما هو في الكلّي لا الكلّ.  
 بل العمدة في ذلك قضية الأصل من أن المالك مسلّط على التصرف بأنواعه  
 خرج عنه الطعام، أو المكيل والموزون، فيبقى ما عداه على الأصل، ولم أقف على  
 قائل من الأصحاب بالإطلاق.

١. تقدّم في ص ٤٢٠

٢. تقدّم في ص ٤١٦-٤١٧

٣. منهم الشيخ في المبسوط، ج ٢، ص ١١٩-١٢٠ والعلاف ج ٣، ص ٩٧، المسألة ١٥٨ وابن البرّاج في  
 المهذب، ج ١، ص ١٣٨٥ وابن حمرّة في الوسيلة، ص ٢٥٢ والعلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٢،  
 ص ٣٣٨، الرقم ٣٢٧٣؛ وتذكره الفقهاء، ج ١٠، ص ١٢١-١٢٢، المسألة ٦٦.

٤. صحيح مسلم، ج ٣، ص ١١٥٩-١١٦٢، ح ١٥٢٥-١٥٢٩/٢٩-٤١

٥. راجع سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٨١ و٢٨٢، ح ٣٤٩٢-٣٤٩٧

٦. تقدّم في ص ١٢٨، القاعدة (٣٠)

وعَلَّله العامة بضعف الملك قبل القبض<sup>١</sup>؛ لأنَّه لو تلف افسخ البيع، وبتوالي الضمانين في شيء واحد؛ فإنَّه يكون مضموناً على البائع الأوَّل للمشتري<sup>٢</sup>، وعلى المشتري الأوَّل للمشتري الثاني، وبأنَّه إذا لم يقبضه كان من ضمان البائع وقد حرَّم النبي ﷺ: ربح ما لم يضمن في رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده<sup>٣</sup>. وقد استثنى المانعون صوراً يجوز بيعها قبل القبض<sup>٤</sup>.

كالأمانات؛ لتعام الملك، وعدم ضمانها على من هي في يده. والمملوك بالإرث إلا أن يكون المورث اشتراه ولم يقبضه، ولو اشترى من ابنه الصغير شيئاً فمات قبل قبضه وهو وارث جميع ماله جاز بيعه قبل قبضه؛ لأنَّه بحكم المقبوض.

ورزق الجند إذا عبَّه لواحد، والظاهر أنَّه لا يملك إلا بالقبض وسهم الغنيمة بعد الإفراز إن قلنا بالملك الحقيقي، وكذا لو انحصر الغانمون فباع قدر نصيبه المعلوم إن قلنا بملك الغنيمة بالاستيلاء وإن لم تقسم. والوصية، وغلة الوقف، والموقوف إذا رجع فيه. وأما الصيد، فإنَّ إثباته في الحيالة وشبهها قبض حكمي.

وكذا يصح بيع المقبوض مع العير وهو مضمون عليه، كالعارية مع اشتراط الضمان، والمستام، والشراء العاسد، ورأس مال السلم؛ لو فسح المسلم لانقطاعه، وكذا إذا فسخ البائع لإفلاس المشتري ولما يقبض.

وأما المضمون بعقد معاوضة، كالبيع، والصلح، ونمن المبيع المعين، والأجرة، والعوض في الهبة، فإنَّه ممنوع عند العامة<sup>٥</sup>، إلا في بيعه من البائع؛ فإنَّ فيه وجهاً

١. علَّله النووي في المجموع شرح المذهب ج ٩، ص ٢٦٦.

٢. في «ث، د، م»، «البائع الأوَّل على المشتري» بدل «على البائع الأوَّل للمشتري»، والنصواب ما أعتناه؛ وفي المجموع شرح المذهب ج ٩، ص ٢٦٦ «مضموناً للمشتري الأوَّل على البائع الأوَّل، والثاني على الثاني».

٣. مستد أحمد، ج ٢، ص ٢٧٢، ح ٦٦٢٢؛ الجامع الصحيح، ج ٣، ص ٥٣٥-٥٣٦، ح ١٢٣٤.

٤. راجع المبسوط، ج ٢، ص ١٢٠؛ وقواعد الأحكام، ج ٢، ص ٨٦-٨٧؛ وتذكرة الفقهاء، ج ١٠، ص ١٢٢، المسألة ٦٦.

٥. راجع المجموع شرح المذهب ج ٩، ص ٢٦٦.

ضعيفاً بالجواز؛ مبتتاً على أن عتة البطلان توالي الضمانين؛ إذ لا توالي هنا.  
ومنهم من قال: إن الخلاف مختص بغير جنس الثمن، أو به بزيادة أو نقصان وإلا  
فهو إقالة بلفظ البيع<sup>١</sup>.

وظاهر الأصحاب أمران:

أحدهما: أن هذا الحكم مختص بالبيع في طرف المبيع أولاً، ثم بالبيع ثانياً، فلو  
ملكه بغير بيع ولم يقبضه صح، ولو ملكه يبيع ثم عاوض عليه بغير البيع - كالصلح،  
والإجارة، والكتابة - صح، إلا الشيخ في المبسوط<sup>٢</sup>؛ فإنه منع الإجارة والكتابة.  
الأمر الثاني: أن غير المكيل والموزون لا حرج فيه على حال إلا ما ذكره الشيخ  
من الكتابة<sup>٣</sup>، فسقطت هذه التعريعات على ذلك. وكذا ما ملك بالإقالة<sup>٤</sup> أو القسمة،  
لأنهما ليستا بيعاً عندنا، ومالا صدق ولشفعة.

أما ثمن المبيع المعين فيمكن استحباب الخلاف فيه؛ لأن كل واحد منهما في  
معنى البائع.

والثمن هو النقد إن كان هناك نقد، وإلا فما اتصلت به «الباء». وقيل: هو ما  
اتصلت به «الباء» مطلقاً<sup>٥</sup> وهو قوي.  
وقيل: النقد مطلقاً<sup>٦</sup>.

فائدة:

لو تصرف المشتري فيما اشتراه قبل قبضه، فإن كان مكيلاً أو موزوناً وقلنا  
بالمع، فإن تصرف بالبيع فهو باطل؛ لتحقيق الهي عنه لمصلحة لا تتم إلا بإبطاله.

١. حكاة النووي عن المتولي من الشافعية في المجموع شرح المذهب، ج ٩، ص ٢٦٦.

٢. راجع المبسوط، ج ٢، ص ١٢٠ وذكر به موارد فيها تقدم وقال إلا فيما لا يصح بيعه قبل القبض.

٣. المبسوط، ج ٢، ص ١٢٠ وذكر لها أيضاً أقساماً راجع ص ٨٢.

٤. الإقالة بيع عند المالكية على القول المشهور وبعض الزيدية وأحد قولي الشافعي وبعض العنابلة. راجع

القواعد في الفقه الإسلامي، ص ٣٧٩.

٥. حكاة النووي عن القفال في المجموع شرح المذهب، ج ٩، ص ٢٧٣.

٦. قال به النووي في المجموع شرح المذهب، ج ٩، ص ٢٧٣.

وبغيره صحيح. وفي المختلف: أنه لا يلزم من النهي هنا البطلان<sup>١</sup>. وفي رواية يختص التحريم على من يبيعه بريح<sup>٢</sup>، أما التولية، فلا. أما التصرف فيه بغير البيع، كالعتق، والوقف، والإصداق، والرهن، والإقراض، والصدقة، والتزويج فجائز.

### قاعدة (٢٢٦)

كل ما جاز بيعه جازت هبته وبالعكس إلا في مسائل، وهي قسمان: الأول: فيما تجوز هبته ولا يصح بيعه، كالآبق، والمغصوب، والضال، وهبة الكلب وإن معنا من بيع ما عدا كلب الصيد، ولحوم لأضاحي، وجلودها إذا كانت واجبة، والثمرة المختلطة بعد البيع وقبل القبض، وكذا اللقطة. الثاني: ما يحوز بيعه ولا تجوز هبته، وهو الموكفوف في الذمة كالمسلم فيه، فلا يصح «وهبتك صاع حنطة موصوف» ثم يعيته ويقبضه، والدين في ذمة الغير على خلافه<sup>٣</sup>، والمريض في ماله بمن المثل، وكذا مال المحجور عليه.

### قاعدة (٢٢٧)

لا يدخل في ملك إنسان شيء قهراً إلا الإرث، والوصية للحمل إن قلنا بعدم احتياجه إلى القبول، ومطلق الوصية إن قلنا إن القبول كاشف، والوقف على قوم معينين ونسلهم إذا قبل الأول منهم، والجهات العامة إن قلنا بملك المسلمين، والغنime إن قلنا: تملك بالاستيلاء، والركاة إن قلنا بالشركة، وكذا الخمس إلا أنه

١. مختلف الشبهة، ج ٥، ص ٣٠٥، المسألة ٢٧٩.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٣٦-٣٧، ح ١٥٢، قرب الإسناد، ص ٢٦٥، ح ١٠٥٢.

٣. القول بجواز الدين لأكثر العلماء كما ذكره العلامة في مختلف الشبهة، ج ٥، ص ٣٩٦، المسألة ١٢، والقول بعدم جوازه لا ين إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٣٨-٤١ ولكن بالفرق بين من هو عليه وغير من هو عليه فأجاز في الأول ومنع من الثاني.

فيهما ملك لجميع المستحقين ويصرف إلى البعض؛ لتعذر العموم، ونصف الصداق إذا انتصف، وكله إذا ارتدت، والمبيع إذا تلف قبل القبض وقلنا بالملك الضمني، وكذا الثمن المعين لو تلف قبل القبض، وثمن الشقص إذا تملكه الشفيع، والشقص المتقوم هي الرقيق إذا عتق الشقص الآخر، والمبيع إذا رد على البائع بأحد أسباب الفسخ، وكذا الثمن المعين إذا فسخ البائع، وأرش جناية الخطأ وعمده، والعمد المضمون بالأرض.

وفي النذر لمعين أو لمبهم<sup>١</sup> ترد.

وأما الماء والثلج المجتمعان في داره أو الكلاً النابت في أرضه، فالظاهر أنه أولوية لا ملك.

فائدة:

المراد بملك الملك أن يتعد سبب يقتضي المطالبة بالتحريك فهو يعد مالكا من حيث الحملة؛ تزيلا للسبب منزلة المصيب، كميزانه الغنيمة، والاستحقاق بالشفعة، والحضور على كثر أو مال مباح وحق الشفعة، وظهور ربح مال المضاربة إن قلنا يملك بالإنضاض<sup>٢</sup>.

### قاعدة (٢٢٨)

كل ما صح بيعه صح رهنه، وما لا فلا.

وقد يتصور ما يصح بيعه ولا يصح رهنه، وهو الدين والمنفعة عند الشيخ حيث حكم بأن الإجارة بيع في بعض المواضع من المبسوط<sup>٣</sup>، والآبق.  
وما يصح رهنه ولا يصح بيعه وهو الطعام المشتري قبل قبضه عند الشيخ<sup>٤</sup>.

١. في «ن، ط»: «المعين أو المبهم» بدل «لمعين أو لمبهم».

٢. الإخصاص. ما ظهر وحصل من المال راجع لسان العرب، ج ٧، ص ٢٢٧، «مضى».

٣. المبسوط، ج ٢، ص ١٢٠.

٤. المبسوط، ج ٢، ص ١١٩-١٢٠.

## قاعدة (٢٢٩)

كل رهن فائته غير مضمون إلا في مواضع:  
ضابطها التعدي والتفريط اللاحق أو الضمان السابق إن قلنا: إن الرهن لا يزيله.

## قاعدة (٢٣٠)

كل ما جاز الرهن عليه جاز ضمانه، وكل ما لا يحوز الرهن عليه لا يصح ضمانه،  
إلا في ضمان الدرك؛ لأنه لو رهن عليه فالغالب أن المبيع لا يخرج مستحقاً، فيتأبد  
الرهن وهو غير جائز.

وفيه نظر؛ لأن التأيد غير مقصود وإنما هو عارض، وكثير من الرهون يتأخر فيها  
وفاء الدين طويلاً، ولا يقدح ذلك فيه. على أن هذا التأيد غير لازم؛ لجواز فسخ  
المرتهن واستبداله رهنًا مكانه أو ضمناً  
ويمكن أن يقال: إذا مضى مدة حصل فيها اليأس من الخروج مستحقاً انفك الرهن.

## قاعدة (٢٣١)

حجر الصغير والمجنون للنقص، وحجر المفلس للحفظ للغرماء لا للنقص، وكذا  
حجر العبد للحفظ على السيد.

وحجر السفه متردد بين الأمرين هل هو لنقصه أو لحفظ ماله؟ فإن قلنا: لنقصه  
سلبت عبارته أصلاً ورأساً، وإلا سلب استقلاله وهو الوجه، فعلى هذا، يصح أن  
يتوكل لغيره، وأن يباشر عقود نفسه بإذن وليه، وقبل إقراره بما لا يوجب ماله.  
ويفتقر الحجر عليه إلى حكم الحاكم، ولا يفتقر في زواله إلى حكمه.  
وقيل: يتوقف فيهما<sup>١</sup>.

١. قال به الشيخ في المصوطة، ج ٢، ص ١٢٨٦ وذكره لكاسني في بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٢٥٤ ونسبه إلى أبي يوسف.

وقيل: يثبت بغير حكمه، ولا ينتفي إلا بحكمه<sup>١</sup>.

### قاعدة (٢٣٢)

كل عبارة لا يتم مضمونها إلا بإيجاب وقبول فهي عقد، وما لا يحتاج إلى القبول من العبارات فهو إيقاع أو إذن مجرد.

والوديعة ليس القبول الممهور شرطاً فيها، فهل هي عقد أو إذن مجرد؟  
تظهر فائدته: فيما لو عزل الودعي نفسه، فعلى العقد تبطل وتبقى أمانة شرعية، وعلى الإذن، لا تبطل.

وفيما إذا شرط فيها شرطاً فاسداً فإنها تفسد، فإن قلنا: هي عقد فلا بد من عقد جديد، فإن لم يعقد فهي أمانة شرعية. وإن قلنا: مجرد إذن، لغا الشرط وبقيت وديعة، وإن سمي القبول الفعلي قبولاً رالم هذا التحريح<sup>٢</sup>، وجزم بأنها عهد.  
وربما خرج ضمان الصبي الوديعة بالإتلاف على الوجهين، فعلى العقد لا يضمن، كما لو باع منه أو أقرضه، وعلى الإذن يضمن. أمّا لو مرط فيها أو تعدي لا غير فتلفت، فوجهان مرتبان، فإن قلنا بعدم لضمان هناك، فهنا بطريق الأولى، وإن قلنا: هناك بالضمان أمكن عدم الضمان هنا؛ لأن التعريط من قبل المالك.

### قاعدة (٢٣٣)

كل عارية أمانة، إلا في مواضع:

استعارة الذهب والفضة، والمحرم صيداً، ومن الغاصب، ومن المستعير غير المأذون، أو من المستأجر مع شرط الاستيفاء بنفسه، وعند التعدي والتسريط، أو

١ قال به العلامة في إرشاد الأذهان، ج ١، ص ٣٩٧ وفيه «يثبت حجر السفيد بحكم الحاكم لا بمجرد سفهه على إشكال ولا يزول إلا بحكمه».

٢ في «ح» «و» «الترجيح».

اشتراط الضمان، أو الاستعارة للرهن على الأقوى، ومن جعله من باب الضمان بالعين فلا ضمان على المستعير.

### قاعدة (٢٣٤)

مورد الإجارة العين لاستيفاء المنفعة؛ لأن المنافع معدومة.

وقيل: المورد نفس المنفعة<sup>١</sup> لأن الموقوف عليه ما صح استيفاؤه بالعقد، وتسقط العاقد على التصرف فيه، وذلك هو المنفعة، ولأنه تحوز إجارة المرهون من الرهن، وارتهاج المستأجر العين المستأجرة من لمؤجر، فلو كان مورد الإجارة العين لزم أن يتوارد على عين واحدة عقدان لازمان وأنه محال.

قبل: وتظهر الفائدة في إجارة العيني بجنسه ولا نظر إلى الريادة والنقصه إن جعلنا المورد المنفعة، وإن جعلناه العين<sup>٢</sup> المنع.

وقيل: هذا الخلاف غير متحقق؛ فإن للقائل بالعين لا يعني بها أنها تملك بالإجارة كما في البيع، بل لاستفاء المنفعة منها، والقائل بالمنفعة لا يقطع النظر عن العين، بل له تسليمها وإمساكها مدة الانتفاع<sup>٣</sup>.

وأجيب بأن المنع من إجارة العيني بجنسه يجعل الخلاف فيه محققاً<sup>٤</sup>. ولقائل أن يقول: هذا المانع ممن ظن أن الخلاف متحقق، ومن لم يظن<sup>٥</sup> فلا يكون منعه حجة عليه.

١. قال به العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٩١ (الطبعة المحرقة) وأبو حنيفة ومالك والشافعية وأكثر الشافعية.

راجع فتح العزيز، المطبوع في هامش المجموع، ج ١٢ ص ١٨٣.

٢. قاله العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٩٣-٢٩٤ (الطبعة المحرقة).

٣. قاله الرافعي في فتح العزيز، المطبوع في هامش المجموع، ج ١٢، ص ١٨٥-١٨٦ وفيه ما ذكره العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٩١ (الطبعة المحرقة).

٤. قال به العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٩٣.

٥. عبارة «ومن لم يظن» زيادة من «ث» ح، ك.



وربما خرج عليه جواز بيعها من المستأجر، فيصح على تغاير المورد لا على اتحاده.

فرع:

لو أجر قريبه عيناً فمات فورئها المستأجر فالأقرب أنها لا تبطل؛ لعدم نفوذ الإرث في المنفعة.

وقال بعضهم: تبطل؛ لأنه يستوفي المنفعة الآن بملكه فاستغنى عن الإجارة فتفسخ. كما لو زوجه أمته فمات فورئها لزوج؛ فإن الكاح يبطل<sup>١</sup>.

قلنا. الفرق أن مورد الكاح البضع، وهو منفعة لا يصح نقلها بغير عقده الخاص، وهو أضعف من عقد الإجارة؛ بدليل عدم وجوب تسليمها نهائياً فيه.

ويترتب على ذلك ما لو ورثه اثنان، فإن قلنا بالبطلان بطلت في حصته وله الخبر؛ لتبعض الصفقة، فإن فسح رجع بالنسبة في التركة، وإن أجاز فنصف الأجرة دين في التركة. فتسلم حصته بمسقطها، ونصيب شريكه مسلوب المنفعة فيرجع على شريكه فيرجع أخوه بقدر النقص حتى يساويه، فلو لم يكن سوى العين المستأجرة أخذ منها بقدر ما تحلف له، فيلزم انقضاء الأجرة فيه، فدور فيستخرج بطريقه.

وكذا لو كان له مال غيرها لا يعي بالمرجوع به مع احتمال عدم رجوع الأخ؛ لاستناد النقص إلى فعل المورث في حال الحياة، فلا حرج<sup>٢</sup> عليه فيه.

وحينئذٍ يحتمل إجراؤه مجرى الوصية، فيكون بمثابة من أوصى بتخصيص أحد ورثته، فينفذ من الثلث مع عدم الإجارة.

### قاعدة (٢٣٥)

هل الطارئ في مدة الإجارة من الموانع كالمقارن في الإبطال<sup>٣</sup>؟ يتضح

١. قال به العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٢٩ (الطبعة الحجرية) ونسبه أيضاً إلى الحنابلة والشافعية.

٢. في طبعه: «خرج».

٣. في «أ.ت.م» «البطلان».

ذلك بنصب مسائل:

الأولى: لو أجر الموقوف عليه مدةً ممتدةً في الأثناء فيه وجهان: بقاء الإجارة؛ للزومها في الأصل، كما لو أجر ملكه، والأقرب البطلان؛ لأن المنافع انتقلت إلى غيره بعد موته لا عنه، بل كأنها عن الواقف فتبيّن أنه تصرف فيما لا يملكه.

الثانية: لو استأجر مسلم دار حربي في دار الحرب ثم غنمها المسلمون لم تبطل الإجارة؛ لأن المنافع كالأعيان مملوكة ملكاً تاماً.

(ولو سببت زوجته انفسخ النكاح في الحال على الأقرب؛ لأن البضع مستباح ولا يملك ملكاً تاماً) <sup>١</sup>، ولهذا لا يضمن باليد المحرّدة بخلاف المنفعة.

ويحتمل التبرّص بالمدة؛ رجاء لإسلامه وعتقها.

الثالثة: لو أجر الوليّ الطفل مدةً فبلغ ورشد في الأثناء أو أجر ماله يحتمل البقاء؛ لأن تصرفه كان للمصلحة فيلزم. وحينئذٍ هل له خيار الفسخ؟ نظر.

ويحتمل البطلان؛ لتبني خروج هذه المدة عن الولاية وهو الأقرب، ومثله لو أجر مال المجنون فأفاق.

الرابعة: لو أجر أمّ ولده أو مدبره ثم مات فيه الوجهان.

الخامسة: لو أحر عبده ثم أعتقه لا تبطل الإجارة؛ لأن الإزالة هنا مستبعدة إلى السيد وقد كان تصرفه سابقاً، فلم يصادف العتق هذه المنافع، وحينئذٍ لا خيار له؛ لأن السيد تصرف في ملكه، فلا يعترض عليه، ولا يرجع على السيد بالأجرة، لمثل ما قلناه، وكما لو زوج أمته واستقرّ المهر ثم أعتقها.

### قاعدة (٢٣٦)

كلّ ما جازت الإجارة عليه مع العلم تجوز الحماله عليه مع الجهل. وهل تجوز مع العلم؟ الأقرب الجواز بطريق الأولى.

١. عبارة «ولو سببت... ملكاً تاماً» من «ك» وسقطت من سائر النسخ.

## قاعدة (٢٣٧)

لمتعلق الوكالة ضابطان:

أحدهما: ما سلف<sup>١</sup>. والآخر كل من صح منه المباشرة لشيء صح منه التوكيل فيه، وما لا تصح فيه المباشرة يمنع التوكيل فيه.

وقد يتخلف<sup>٢</sup> في صور:

فمن الأول: العبادات بأسرها إذا كانت بدنية وشبهها، كالإيمان، والتذور، والإيلاء، واللعان، والقسامة، وتحمل الشهادة وأدائها، والطهار، منجزاً أو معلقاً.

وفي الاحتياز والالتقاط وجهان، مبنيان على تملك المباحات بالعبارة أم بالنية ومنه: تعيين المطلقة المبهمة، والمعتق المبهم، وتعيين المختارة من المسلمات، ولو عتين واحدةً ووكل في تعيينها للطلاق أو للاختيار فالأقرب الصحة والوكالة، مع أنه لا يصح منه المباشرة إلا مع الأذن صريحاً أو قهوى.

وكذلك العبد والسفيه إذا أذن لهما في النكاح بائناً ولم يوكل؛ لأنهما في معنى الوكيلين وإن كان مصلحة العقد تعود إليهما.

وفي الوصي خلاف<sup>٣</sup>، والأقرب الجواز، والعبد المأذون كالوكيل.

أمّا لو وكل أحد المتعاقدين صرفاً في قبض، فإنه يصح، ولكن يشترط قبضه في حضرة الموكل، فلا يعدّ هذا من هذه المسائل.

وأما ما يجوز التوكيل فيه ولا تصح مباشرة، فمميز عندنا وقوعه، لأنهم يذكرونه في توكيل المرأة في عقد النكاح، ولا يصح منها مباشرة، وكذا الأعمى في الشراء

١. تقدّم في ص ٣٦٧-٣٦٨، القاعدة ٢١٧.

٢. كذا في «أه» وفي سائر النسخ «يختلف».

٣. قال بجواز الشيخ في النهاية، ص ٦٠٧؛ وتبعه ابن أبي عمير كما في مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٣٥٤. المسألة ١١٢٩ وابن البراج في المهذب، ج ٢، ص ١١٧ قال بعدم جوازه الشيخ المفيد في المقنعة، ص ٦٧٥-٦٧٦؛ وتبعه أبو الصلاح في الكافي في الفقه، ص ٣٦٦؛ وابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ١٨٥ و١٩١-١٩٢ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٣٥٤. المسألة ١٢٩.

والبيع، والولي في القصاص حذراً من الزيادة في الواجب تشقياً، وفي الدور الحكمي، كما إذا قال لزوجته: «كلما طلقتك ثلاثاً فأنت طالق قبله ثلاثاً» إذا قيل يلزم الدور؛ فإنه يمتنع عليه التطبيق إلا بالتوكيل فيه.

وكذا لو قال لوكيله: «كلما عزلتك فأنت وكيلني» فليوكل في عزله.

وتوكل المرأة في توكيل رجل يلي عقد النكاح وإن لم يصح منها مباشرة.

وقد يؤولون ما روي من تزويج عائشة بنت أخيها عبد الرحمن في غيبته<sup>١</sup> بجواز أن يكون أحوها وكُلها في أن توكل رجلاً في تزويج ابنته<sup>٢</sup>. أو وكُل مُحِلٍّ محرماً في أن يوكل مُحِلًّا في تزويج. وعلى هذا يجوز أن يوكل المسلم ذمياً أن يوكل مسلماً في شراء عبد مسلم أو مصحف، أو وكُل مسلم ذمياً أن يوكل مسلماً على مسلم. وجميع هذه الصور - إلا الثلاث الأخيرة - عندنا باطلة، وأما تلك، فمحتملة.

### قاعدة (٢٣٨)

يجوز أن تسلب مباشرة فعل عن نفسه مع جواز أن يكون وكيلاً فيه لغيره، كالسفيه والمرتد، وكالعبد في قبول النكاح لغيره أو إيجابه حيث لا ضرر على السيد فيه. وكذا ذو الأربع لا يملك التزويج بخامسة، ويتوكل لغيره في مطلق التزويج. وكذلك غير خائف العنت لا يعقد على الأمة لنفسه على قول<sup>٢</sup>، ويجوز لغيره.

### قاعدة (٢٣٩)

كل من قدر على إنشاء شيء قدر على الإقرار به إلا في مسائل أشكلت وهي: ولي المرأة الاختياري لا يقبل إقراره.

١. راجع السنن الكبرى البيهقي، ج ٧، ص ١٨٢، ح ١٣٦٥٢.

٢. أورد البيهقي في السنن الكبرى البيهقي، ج ٧، ص ١٨٣ تأويلاً آخر وهو أن عائشة مهدت تزويج بنت أخيها ثم توكلت عقد النكاح غيرها. فأضيف التزويج إليها لإذنها وتبليغها نساءه.

٣. قاله الشيخ في الخلاف، ج ٤، ص ٣١٣، السألة ٨٦؛ والمبسوط، ج ٤، ص ٢١٤.

وكذا قيل: في الوكيل إذا أقر بالبيع وقبض الثمن أو الشراء أو الطلاق أو الثمن أو الأجل<sup>١</sup>.

ولو أقر بالرجعة في العدة لا يقبل منه مع أنه قادر على الإنشاء.  
وقيل: يقبل<sup>٢</sup>.

وكذا كل من لا يقدر على إنشاء لا يقبل إقراره إلا في من أقر على نفسه بالرق؛ فإنه يقبل مع جهالة نسبه، ولا يقدر على أن ينشئ في نفسه الرق.  
وعندهم المرأة تقر بالنكاح ولا تمكن من إنشائه<sup>٣</sup>.

والقاضي المعزول إذا أقر بأن ما في يد الأمين تسلمه مني وهو لفلان، فقال الأمين: «تسلمته منك ولكم لغير فلان» قبل قول القاضي. وهذه يعاين بها<sup>٤</sup> عندهم، فيقال: رجل يده على مال لا يقبل إقراره، ويقبل إقرار غير ذي اليد فيه.

ومسألة المرأة ممسوعة عندنا؛ لأنها قادرة على الإنشاء، ومسألة القاضي مشككة.



### قاعدة (٢٤٠)

كل إقرار إنما يعمل فيه بالمتيقن ويطرح المشكوك فيه، كما لو أقر أنه وهبه وملكه ثم أنكر القبض؛ لإمكان توكفه - إلا مع القرينة القوية، كما لو أقر لمسجد أو لحمل وأطلق، فإنه يحمل على الممكن. وكذا من أقر بدراهم وفسرها بالناقصة عن الشرعية إذا اتصل اللفظ، وكذا بالناقصة عن وزن البلد مع الاتصال.

١. حكاة النووي في المجموع، ج ١٤، ص ١٦٠ - ١٦٣ وسبه إلى الشافعي في أحد قوليهِ وابن سريج أيضاً في أحد وجهيه ولكن باختلاف في الأمثلة.

٢. قاله المحقق في شرائع الإسلام، ج ٣، ص ٢٠ وللشرازي في المهذب، ج ٢، ص ٧٠ - ٧١ و١٣٢ - ١٣٣.

٣. راجع قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ابن عبد السلام، ص ٣٢٣.

٤. كذا في «لك» وفي سائر النسخ. «بقاياتها» والصواب ما أثبت إذ هو بمعنى إثبات شيء لا يُعْتَدَى له يقال، عييت يأمرني، إذا لم تهتد لوجهه وللمعاينة: أن تأتي بشيء لا يُعْتَدَى له راجع الصحاح، ج ٤، ص ٢٤٤٣، «عي».

مسألة: لو أقرّ لغيره بمال أمكن تنزيله على سبب يمنع من الرجوع كالبيع، وعلى ما لا يمنع من الرجوع، كالهبة، فهل ينزل على المانع من الرجوع أو يستفسر ويقبل تفسيره تنزيلاً على أقلّ السببين؟  
ووجه الأول أصالة بقاء الملك للمقرّ له.

### قاعدة (٢٤١)

كلّ من أنكر حقّاً لغيره ثمّ رجع إلى الإقرار قبل منه.  
ووقع الشكّ فيما لو ادّعى عليها زوجيّة فقالت «زوّجني الوليّ بغير إذني وقد أبطلته ثمّ رجعت إلى الإقرار» أو: «انقضت عدّتي قبل الرجعة ثمّ رجعت» وهنا أقوى في صحّة الرجوع؛ لأنّ الأصل عدم انقضاء المدة هنا، والأصل هناك عدم النكاح.

### قاعدة (٢٤٢)

كلّ إيجاب فقبوله بعد موت الموجب باطل إلّا في الوصيّة، وكلّ ذي قبول إذا مات بطل العقد إلّا في الوصيّة؛ لأنّ وارثه يقوم مقامه على الأقرب.

### قاعدة (٢٤٣)

الغالب في أنّ الوصيّة بما فيه نفع لمعيّن يتوقّف على قبوله إلّا إذا أوصى بعقّ عبده وهو يخرج من الثلث، أو بإبراء عريمه من دينه، أو بقضاء دين فلان، أو بقضاء الأسير.

وفي الوصيّة للدابة بالعلف وجهان.

## قواعد منها ما يتعلق بالإرث

الموروث كل مال أو تابع للمال أو حق عقوبة  
ولا ينتقل النكاح وتوابعه؛ لأن الزوج إنما ملك أن يستفع، ولم يملك المنفعة،  
كما سبق<sup>١</sup>.  
وكذا ما يرجع إلى الشهوة، كخيار من أسلم على أزيد من أربع. أمّا لو طلق  
إحدى زوجاته ومات فقيل: يعين الوارث<sup>٢</sup>، وهو بعيد.  
وكذا لا ينتقل حق اللعان إلى وارث الزوج، ولا إلى وارث الزوجة إلا في رواية<sup>٣</sup>.  
وكذا حق الرجوع في الهبة على الأقرب لا ينتقل؛ إذ الموهوب غير موروث.  
وفي الولاء وجهان، من حيث إنه كالنسب، والنسب غير موروث؛ ولأنه لا ينتقل  
إلى جميع الورثة.

## قاعدة (٢٤٤)

أسباب الإرث ثلاثة: النسب، والنكاح، والولاء. والمراد به مطلق كل واحد منها.  
ووجه الحصر أن الأمر المشترك بين جميع الأسباب التامة، إمّا أن يمكن إبطاله  
أو لا والأول المكاح. وإن لم يمكن إبطاله، فإمّا أن يقتضي التوارث من الجانبين، فهو  
القربة، أو من أحدهما، وهو الولاء.  
وإنما قلنا: «إن المراد المطلق من كل واحد» لأن أحد الأسباب القربة، والأم  
لا ترث الثلث في حال، والسدس في آخر بمطلق القربة، وإلا لثبت مثله في الابن

١. تقدّم في ص ٢١٧ و ٢٠٤.

٢. حكاه الشيرازي في المذهب ج ٢، ص ١٢٩.

٣. راجع تهذيب الأحكام ج ٨، ص ١٩٠، ج ٦٦٤.

والبنات؛ لوجود مطلق القرابة فيهما، وإنما ترث بخصوص كونها أمّاً، ويردّ عليها في مواضع الردّ بالقرابة، والبنات ترث النصف لا بالقرابة المطلقة، بل بخصوص كونها بنتاً، والردّ عليها بالقرابة المطلقة، فلكلّ وارث سبب خاصّ مركّب من خصوصيّة البنات - مثلاً - وعموميّة القرابة، وكذلك الزوج ليس له النصف بمطلق النكاح، وإلاّ لكان للزوجة النصف؛ لوجود مطلق النكاح فيها، بل بخصوص كونه زوجاً مع عموم النكاح، فسببه أيضاً مركّب، وكذلك الزوجة.

فحينئذٍ إن أريد بالأسباب التامة فهي أكثر من ثلاثة؛ لتعددتها بحسب الوارث، وإن أريد بها<sup>١</sup> الناقصة فالخصوصيّات كثيرة، فلهاذا قلنا: «المراد به المطلق».

### قاعدة (٢٤٥)

الأصل في الميراث النسبي التولد، فمن ولد ثمّ حصّاً ترتب عليه طبقات الإرث. وفي الميراث السببي الإنعام بالعتق أو الضمان أو الولاية العامة. والنسب مقدّم؛ لأنّه أصل الوجود ثمّ العتق، لأنّه أصل في وجود العتق لنفسه، ثمّ الضامن؛ لأنّه منعم خاصّ، ثمّ الإمام.

### قاعدة (٢٤٦)

كلّ قاتل يمتنع من الإرث، ولا يمتنع من يتصل به؛ لقوله تعالى: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى»<sup>٢</sup>، إلاّ في موضع واحد، وهو ما إذا قتل المعتق عتيقه وللمعتق ابن؛ فإنه يحتمل هنا عدم إرثه؛ لأنّ الابن لم يحصل له الولاء إلاّ بعد موت أبيه، وأبوه قد زال ولاؤه، فكيف يتوصّل يزائل؟ ويحتمل ثبوته؛ لأنّ قضيّة الولاء أن ينتقل عن الأقرب إلى الأبعد مع عدم الأقرب، والمعتق هنا بحكم المعدوم.

١. ما أقيمت من نضد القواعد الفقهية، ص ٤٤٦، وفي سائر النسخ «به» بدل «فيها» وهو سهو.

٢. الأنعام (٦): ١٦٦؛ الإسراء (١٧): ١٥؛ قاطر (٣٥): ١٨؛ الرمر (٣٩): ٧.



ومثله لو هرب المعتيق - وكان كافراً - إلى دار الحرب فاسترقّ وله ولد عندنا ثم مات العتيق فهل يرثه ولده؛ لأنّ المعتيق في حكم المهدوم، أو يكون لبيت المال؟ فيه الوجهان.

### قاعدة (٢٤٧)

للإرث أسباب وموانع وشرائط قلّ من ذكرها، وبالحدود يعرف ذلك، كما قيل: عند الاختلاف في الحقائق تحكم الحدود<sup>١</sup>.

ولمّا كان السبب هو الذي يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم، والشرط هو الذي يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده الوجود، والمانع هو الذي يلزم من وجوده العدم، ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم؛ تبين أنّ للإرث أموراً هي شرائط له:



موت المورث

وتقدّم موته على موت الورثة

ووجود الوارث حالة الموت وإن لم تحلّ الحياة بشرط انفصاله حيّاً وإن لم يكن مستقرّاً الحياة.

والعلم بالقرب.

ويكفي في تقدّم الموت التقدير، كما في الفرقى والمهدوم عليهم

وألحق بعضهم العلم بالدرجة التي اجتماعاً فيها؛ ليخرج ما إذا مات رجل من قرشي لا يعلم له قريب؛ فإنّ ميراثه للإمام، مع أنّ كلّ قرشي ابن عمّه؛ لفوات شرطه الذي هو العلم بدرجة، فما من قرشي، لا غيره يمكن أن يكون أقرب منه<sup>٢</sup>، وتورث جميعهم متعذّر، فكان المال للأولى بالناس من أنفسهم.

١. في «أ. ح. ن.» : «يحكم بالحدود بدل «تحكم الحدود».

٢. ذكره القرافي في الفروق، ج ٤، ص ١٩٩ ناسباً إلى الفضلاء.

٣. ألحقه القرافي في الفروق، ج ٤، ص ٢٠٠.

## قاعدة (٢٤٨)

يتصوّر دور الولاء في موضعين:

الأول: لو تزوّج عبد بمعتقة فأولدها ابناً فاشترى عبداً فأعتقه، فاشترى عتيق الابن أباً الابن وأعتقه ثبت له الولاء عليه، وثبت له على ولده الولاء؛ لانجرار الولاء من مولى الأم إلى مولى الأب، فكلّ من الابن وعتيقه مولى لصاحبه.

الثاني: إذا أعتق الدمي عبداً ثم لحق المعتق بدار الحرب فاسترقّ ثم أسلم العتيق وملك سيده بالشراء أو السبي أو غيرهما فأعتقه فالولاء دائر.

## قاعدة (٢٤٩)

الإرث يكون من الجانبين وهو الأغلب حتى إنّه لا يوجد في السب عندنا إلا دائراً ما لم يحصل مانع، كالكفر؛ فإنّ المسلم يرث الكافر من غير عكس.

أمّا باقي الأسباب، فتدور تارة، وتكون من أحد الجانبين أخرى.

أمّا الزوجان، فيتوارثان في الدائم إجماعاً، وأمّا في المتعة، فيحسب الشرط.

وأمّا العتق، فالمنعم يرث العتيق دائماً، ولا ينعكس إلا في الولاء الدائر<sup>١</sup>.

وابن بابويه جعل في ولّاء العتق توارثاً من الجانبين<sup>٢</sup>.

وأمّا ضمان الجريرة، فإن دار دار الولاء والإرث وإلا فلا. وأمّا يرث الإمام، فهو غير دائر.

## قاعدة (٢٥٠)

لا يرث أبعد مع أقرب إلا في مسألة الأجداد وأولاد الإخوة؛ فإنّه لو كان له إخوة

١. الذي تقدّم في القاعدة السابقة.

٢. الفقيه، ج ٤، ص ٣٠٥-٣٠٦، باب ٦٤١، ميراث الموالى.

للأم، وأجداد أدنون لأب، وأجداد أعلون للأم فالظاهر أنهم يرثون؛ لأنهم لا يرثون  
أقرباء الأب بحال، وكذا لو كان له أجداد للأم، وأولاد أخ للأم، وأجداد لأب وإخوة  
لأب أو إخوة لأب بغير أجداد لأب، فإن التلث يقتسمه الأجداد للأم، وأولاد الأخ  
للأم، والتلثان للإخوة للأب، وللأجداد للأب إن كانوا، وإلا فلا إخوة للأب.

### قاعدة (٢٥١)

لا يحجب الأبعد الأقرب إلا في مسألة ابن عم لأب وأم مع عم للأب، فابن العم  
للأبوين أولى. ويتفرع عليه مسائل:

الأولى: اجتماعه مع الزوجين.

الثانية: تعدد ابن للعم.

الثالثة: تعدد العم للأب.

الرابعة: تعدد هما.

والظاهر في الأربع أن الصورة بحالها.

الخامسة: بنت العم للأبوين مع العم لأب.

السادسة: ابن العم للأبوين مع العمّة لأب.

السابعة: بنت العم للأبوين مع العمّة لأب.

الثامنة: أن يضاف إليهما خال أو خالة أو عمّة.

والظاهر الرجوع إلى مراعاة القرب في كل هذه الصور.

التاسعة: أن يكون أحدهما خنثى.

العاشرة: أن يكونا خنثيين.

ويتحقق الإشكال، فهنا يحتمل تعبّر الصورة وهو الظاهر، ويحتمل أنه يفرض

ذكراً فيحجب فبرث المال، ويفرض أنثى، فلا يكون له شيء فيأخذ النصف مع العم  
لأب، وعلى هذا.

ومما يمنع الأقرب فيه الأبعد الأخ للأم؛ فإنه يمنع ابن الأخ للأبوين عند أكثر

الأصحاب، وقال ابن شاذان رحمته: «للأخ من الأم السدس والباقي لابن الأخ». محتجاً باجتماع السبين<sup>١</sup>.

وعورض بأن الأخ للأب يمنع ابن الأخ للأبوين مع قيام السبين<sup>٢</sup>.

### قاعدة (٢٥٢)

ضابط القرب والبعد عند القرابة إلى الميت، فمن كان أقل عدداً فهو أقرب. وقد تخلف هذا في أولاد الأولاد فنارلاً مع الأبوين؛ فإنهم يرثون مع أنهم يعدون في القرب إلى الميت بواسطة أو أكثر، والأبوان يتقرَّبان بأنفسهما. والعمدة في ذلك ثلاثة أوجه:

الأول: أنه قول أكثر من الأصحاب، وربما كان إجماعاً.

الثاني: أن ولد الولد ولد حقيقة، ولا اعتبار بالوسائط.

الثالث: الأخبار في ذلك: روى عبد الرحمن بن الحجاج، عن الصادق عليه السلام، أنه قال: «ابن الابن إذا لم يكن من صلب الرجل أحد قام مقام الابن، وابنة البنت إذا لم يكن من صلب الرجل أحد قامت مقام البنت»<sup>٣</sup>. وهذا يشمل صورة النزاع. وذهب الصدوق ابن بابويه رحمته إلى أن الأبوين يحجبانه<sup>٤</sup>؛ عملاً بالقاعدة؛ ولمفهوم خبر سعد بن أبي خلف: «أن ابن الابن يقوم مقام الابن إذا لم يكن للميت ولد، ولا وارث غيره»<sup>٥</sup> والوالدان وارث غيره فهو المراد هنا، أو داخل في المراد.

وأجاب الشيخ هنا بأن المراد بالغير هنا ابن الميت الذي هو والد لهذا الابن،

١. راجع الفقيه، ج ٤، ص ٢٧٥ و ٢٧٧، ذيل الحديث ٥٦٢٤.

٢. خالفه الصدوق في الفقيه، ج ٤، ص ٢٧٥ و ٢٧٦، ذيل الحديث ٥٦٢٤.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٣١٧ و ٣١٨، ح ١١٤١ الاستبصار، ج ٤، ص ١٦٧، ح ٦٣٣.

٤. قاله في المقنع، ص ١٤٩٠ والفقيه، ج ٤، ص ٢٦٩، ذيل الحديث ٥٦٢٢.

٥. الكافي، ج ٧، ص ٨٨، باب ميراث ولد الولد، ح ١؛ الفقيه، ج ٤، ص ٢٦٨، ح ٥٦٢١؛ تهذيب الأحكام، ج ٩،

ص ٣٦٦، ح ١١٣٧؛ الاستبصار، ج ٤، ص ١٦٦، ح ٦٢٩.

ويتقرب هذا الابن به<sup>١</sup>.

وتحقيقه أن لفظ «وارث» نكرة موصوفة تصدق على أقل ممكن، وهو صادق هنا، فلا حاجة إلى «غيره»، وحملها على العموم لا وجه له. وفيه نظر؛ لوقوع النكرة في سياق النفي فتعم. والحق الجواب بالإجماع؛ فإنه سبق الصدوق وتأخر عنه. ومثله توريث الأجداد مع أولاد الأولاد عند الصدوق<sup>٢</sup>؛ نظراً إلى المساواة في الرتبة، فللجد مع بنات البنت السدس؛ عملاً بما رواه سعد بن أبي خلف، عن أبي الحسن الكاظم<sup>٣</sup>؛ في بنات بنت وجد. «للجد السدس، والباقي لبنات البنت»<sup>٤</sup>. وردّه الشيخ بأنه قد ثبت قيام ولد الولد مقام الولد، والولد يحجب الجد، فكذا ما قام مقامه.

والخير قال فيه ابن فضال: أجمعت العصابة على ترك العمل به<sup>٥</sup>. ولو صحّ ربهما حمل على الاستحباب طبعاً<sup>٦</sup>، إلا أن الطعنة إنما هي من الأبوين.

### قاعدة (٢٥٣)

الصحيح من العبادات والعقود قد ذكر رسمهما، وكذا الفاسد منهما. وترتب على الفاسد أمور آخر شرعية؛ منها: الضمان، وهو تابع لأصله، فكل ما يضمن صحيحه يضمن فاسده، وما لا فلا؛ لأن المالك دخل على ذلك. ومنها: الزوائد؛ فإنها للناقل؛ لأنها تابعة للأصل. نعم، يرجع المشتري في صورة

١ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٣١٧، ديل الحديث ١١٤٠، الاستبصار، ج ٤، ص ١٦٧، ذيل الحديث ٦٣٢

٢ الفقيه، ج ٤، ص ٢٨٧، ديل الحديث ٥٦٥٣

٣ الفقيه، ج ٤، ص ٢٨١، ح ٥٦٣٦ باختلاف.

٤ قاله في الاستبصار، ج ٤، ص ١٦٤، ذيل الحديث ٦٣٢.

٥ الطعنة: الزيادة على حقه كما قال: فإن السدس الآخر طعنة به أي أنه زيادة على حقه. لسان العرب، ج ١٢،

ص ٣٦٥، «طعم».

الشراء الفاسد بما اغترمه، وله ما زاد بعمله عيناً كان أو صفة؛ لعذره بقروره إن كان البائع عالماً، وبتسليط الشرع إتياء إن كان البائع جاهلاً؛

وفاسد العقود التي يقصد فيها الأعمال، كالإجارة، والمزارعة، والمساواة، والقراض يثبت فيها أجره المثل؛ لأنه عمل محترم، فلا يكون ضائعاً وإلا لكان أكل مال بالباطل، ويكون ذلك الشرط - الذي كان تابعاً للصحة - لاغياً.

ولا يثبت في القراض والمساواة قراض المثل ومساواة المثل، سواء كان سبب فساد القراض بالعروض، أو الأجل أو التضمن للعامل، أو إيهام النقص، أو كونها بدين يقبضه من أجنبي، أو على أنه لا يشتري إلا بالدين فاشترى بالنقد، أو على أنه لا يشتري إلا سلعة معينة لما لا يكثر وجوده فاشترى غيرها، أو على أن يشتري عبد فلان بمال القراض ثم يبيعه ويتجر بمنه، أو لا في المضاربة.

وسواء كان في المساواة سبب الفساد ظهور الثمرة، أو شرط عمل المالك، أو اجتماعها مع البيع، أو مساواة سنتين <sup>(على جزءين مختلفين)</sup>، أو اختلافهما فحلها أو نكلا أو لا.

وبعض العامة يحكم في السبع النسي في المضاربة<sup>١</sup> والخمس التي في المساواة<sup>٢</sup> بقراض المثل ومساواة المثل، وفيما عداها بأجرة المثل؛ محتجاً بأن أسباب الفساد إذا تأكدت بطلت الحقيقة بالكلية، فكان له لأجرة، وإن لم تتأكد اعتبر بمثله في القراض والمساواة. وهو مطالب بأمرين: كون هذه الأسباب متأكدة، وكون المتأكد مزيلاً للحقيقة وغيره لا يزيلها<sup>٣</sup>.

### قاعدة (٢٥٤)

لا يجوز أن يجمع لواحد بين العوض والمعوض عندنا وإلا لكان أكل مال

١. حكاه القرافي عن القاضي عياض في الفروق، ج ١، ص ١٤ فيه سبع صور مستثناة.

٢. حكاه القرافي عن أبي طاهر من المالكية في الفروق، ج ١، ص ١٥.

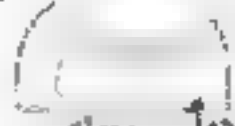
٣. ذكره القرافي في الفروق، ج ١، ص ١٥.

بالباطل؛ إذ أكله بالحق أن يدفع عوضاً ويأخذ معوضاً؛ ليرتفع الضرر عن المتعاقدين، وينتفع كل واحد بما بذل له.

وقد وقع الإجماع على أنه لا يجوز أن يكون للبائع الثمن والمثمن، ولا للأجير المنفعة والأجرة، ولا للزوج البضع والمهر.

ومنه: نسبة الأرض إلى الثمن مثل ما بين القيمتين؛ إذ لو نسب إلى القيمة أدى في بعض الصور إلى الجمع بين العوض والمعوض، كما لو اشتراه بمائة فيقوم صحيحاً بمائتين، ومعيباً بمائة فأباً لو رجعا بما بين القيمتين لرجع بمائة فيملك العوض والمعوض.

ومنه: من وجد عين ماله عند مفلس، وقد جنى عليها؛ فإنه يرجع بمثل الجنابة من الثمن لا بالحماية نفسها؛ حذراً من ذلك، كما لو كان ثمنه مائة فقلعت عينه وهي تساوي مائتين؛ فإنه لو رجع بأرض الجنابة لرجع بمائة، بل يرجع بمثل نسبته، فيرجع بخمسين.



وقد ذكر بعض العامة صوراً ثلاثاً مستتاة.

إحداها: الأجرة على الجهاد باستتجار القاعد المجاهد أو العمالة له<sup>١</sup> وشرط بعضهم أن يكون الأجير والمستأجر من ديوان واحد<sup>٢</sup>. ومنعه أكثرهم؛ لأن المجاهد يحصل له ثواب الجهاد، فلو أخذ عليه أجرة اجتمع العوض والمعوض. والتحقيق فيه أن هنا صوراً أربعا:

الأولى: أن يتعين عليهما الجهاد باجتماع الشرائط فيهما، والإجارة هنا ممتنعة؛

الثانية: أن لا يتعين عليهما؛ لاتصافهما بأحد الموانع، والإجارة هنا جائزة.

قوله: «للخارج ثواب المجاهد».

قلنا: إن أردت لأنه مجاهد عن نفسه، فالتقدير أنه لم يتعين عليه، وإن أردت لأنه مجاهد في الجملة فلا نسلم أن أصل ثواب الجهاد له، وإن كانت الأضعاف له، كأجير الحج، فلا يلزم اجتماع العوض والمعوض.

١. قالها القرطبي في الفرق، ج ٣، ص ٢-٣.

٢. حكاه القرافي عن مالك في الفرق، ج ٣، ص ٣.

الثالثة: أن لا يتعين على الأجير ويتعين على المستأجر. والإجارة هنا باطلة؛ لوجوب خروجه بنفسه، إلا أن يستأجره ويخرج، فيكون من قبيل الثاني.

الرابعة: أن يتعين على الأجير ولا يتعين على المستأجر والإجارة هنا باطلة؛ لما ذكره من العلة.

وأما التفصيل بالديوان فتحكم.

الثانية: عقد المسابقة، يحصل بالعمل لتعامل ثواب الاستعداد للقتال، أو الهداية لممارسة<sup>١</sup> النضال، فكان ينبغي أن لا يأخذ عليه عوضاً؛ حذراً من اجتماع العوض والمعوض، ولكنه لما لم يكن واحياً في نفسه وهو قابل للنيابة، فإذا بذل أجنبي عوضاً أو بذل من بيت المال كان الجعل في الحقيقة لعمل مصلحة من مصالح المسلمين، فكان المتسابقين مشغولان بالعمل للمسلمين، فجاز أن يأخذوا عليه عوضاً.

وكذا لو كان العوض منهما أو من أحدهما على ذلك<sup>٢</sup> كان بذل المال في مقابلة تلك المصلحة؛ لأن جلب الغنم ودفع الغرم يبعث العزم على ذلك، فيكون أبلغ في نفع المسلمين من المباشرة من غير رهن.

الثالثة: الأجرة على الإمامة يلزم منها ذلك المعذور؛ لأن الصلاة نفع له، فلو أخذ عنها عوضاً لاجتماع العوضان له.

وخرجوها على أن الأجرة بإزاء ملازمة المكان المعين، وهو مغاير للصلاة<sup>٣</sup>. ومنهم من اعتبر الأذان، فيجعل الأجرة عليه خاصة<sup>٤</sup>؛ لأنه غير لازم له، فصحت الأجرة عليه.

وهذه الصور في الحقيقة غير مخالفة للقاعدة، كما ترى، ونحن نمنع الإجارة على الإمامة؛ لأنه لا عمل زائداً على الصلاة الواجبة؛ ولما ذكره من اجتماع العوضين.

١. في «ح، م»: «والهداية بممارسة» بدل «أو الهداية لممارسة».

٢. «على ذلك» زيادة من «أ، م».

٣. خرجهما القرافي في الفروق ج ٣، ص ٢ وحكاها أيضاً عن جماعة.

٤. نسيه القرافي إلى بعض المالكية في الفروق ج ٣، ص ٢.



## قاعدة (٢٥٥)

كل صلاة اختيارية تتعين فيها فاتحة لكتاب ولا تتم إلّا بها، إلّا أن يسهو عنها، فإن كانت ركعة أو ركعتين فلا بدل لها، فرضاً كان أو نفلاً، وإن كانت أكثر من ذلك تخير في التسبيح في الزائد.

وابن أبي عقيل<sup>١</sup> يرى في السنة جواز قراءة في الركعة الثانية من حيث قطع في السورة التي قرأها مع الحمد في الركعة الأولى<sup>٢</sup>، وهو نادر.

ولا تتعين سورة من السور للقراءة إلّا ما ذكره ابن بابويه<sup>٣</sup> وأبو الصلاح في الجمعة والمنافقين لظهرها وجمعتها<sup>٤</sup> وينبغي أن يكون أولى بالتعين، كما قاله أبو الصلاح مع الخبر الصحيح عن أبي الحسن<sup>٥</sup> بعده<sup>٦</sup>.

ولا شيء من الفرائض يحزى فيه التبعض عند من أوجب السورة<sup>٧</sup> إلّا صلاة الآيات، وفي تعين الحمد ناساً في الركعة الواحدة فيها لو لم يقض قولان<sup>٨</sup> أقربهما الوجوب.

واحتررنا بالاختيارية عن صلاة جاهل لفاتحة<sup>٩</sup> مع ضيق الوقت، وعن المصلي بالتسبيح في شدة الخوف.

وألحق بهما ابن إدريس<sup>١٠</sup> ذا الحدث أدائم إذا لم يتمكن من الفاتحة لتوالي الحدث؛ فإنه يجتزئ بالتسبيح أربعاً في جميع الركعات، قال: فإن لم يتمكن لتوالي

١. حكاها العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٧٦، المسألة ٩٨.

٢. المتنع، ص ١٤٧، الفقيه، ج ١، ص ٣٠٧، ذيل الحديث ٩٢٢.

٣. الكافي في الفقه، ص ١٥٢.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٧، ح ١٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤١٤، ح ١٥٨٦.

٥. منهم الشيخ في الخلاف، ج ١، ص ٣٢٥، المسألة ٨٦ والسيد المرتضى في الانصاف، ص ١٤٦، المسألة ٤٣؛

وأبو الصلاح العلي في الكافي في الفقه، ص ١١٨؛ وابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٢٢١ و٢٢٢.

٦. قال ابن إدريس بعدم وجوبه في السرائر، ج ١، ص ٣٢٤؛ وباقي عماتنا قالوا بوجوبه. راجع مستهل المطلب،

ج ٦، ص ٩٢ وقال: «هو مخالف لفتاوى الأصحاب».

٧. في «م»: «الجاهل بالفاتحة».

الحدث فليقتصر على مرة واحدة في قيامه، ومثلها في ركوعه وسجوده<sup>١</sup>.  
وهذا التخفيف لم تقف لغيره عليه، وردّه أولى، بل إن كان مبطوناً تَوْضِئاً وبنى، والظاهر  
أنّه مع التوالي يسقط الوضوء إلّا في افتتاح الصلاة، وإن كان سلساً استمرّ مطلقاً إلّا  
أن يكون فيه فترات يمكن فعل جميع الصلاة فيها، وقد حرّرناء في كتاب الذكرى<sup>٢</sup>.

### قاعدة (٢٥٦)

إذا كان الفعل موصوفاً بالوجوب وله هينات يقع عليها، وجب كلّ واحد منها  
تخييراً، وجاز أن يوصف بعضها بالاستحباب؛ لكماله، ويكون الاستحباب راجعاً  
إلى اختيار تلك الهيئة لا إلى نفسها، وله صور:  
منها: العهر في صلاة الجمعة إجماعاً، وفي الظهر على قول مشهور، موصوف  
بالاستحباب، وهو صفة للقراءة الواجبة.  
ومنها: الجهر بالبسملة في مواضع الإخفات كذلك.  
ومنها: استحباب قراءة سورة بعتها في الفريضة مع وجوب أصل السورة.  
ومنها: الجهر للإمام بالأذكار والإخفات للمأموم؛ فإنّه يوصف بالاستحباب مع  
وجوب أصله، ولو جعل الجهر صفة زائدة على الإخفات بحيث تكون<sup>٣</sup> نسبة  
الإخفات إلى الجهر كنسبة البعض إلى الكل لم يكن من هذا الباب.  
ومنها: الهرولة بين الصفا والمروة موصوف بالاستحباب مع وجوب أصل  
الحركة، وهو السبب في إفتاء بعض الأصحاب بوجوب الجهر بالبسملة<sup>٤</sup> ووجوب  
الهرولة<sup>٥</sup>؛ لأنهم لحظوا أصل الوجوب، ولم ينظروا إلى جواز الانفكاك.

١. السرائر، ج ١، ص ٢٥١ و ٢٥٢

٢. ذكرى الشيعة، ج ٢، ص ١١٨ (ضمن الموسوعة، ج ١).

٣. في «ث»: «وجعل» بدل «تكون».

٤. منهم الحلبي في الكافي في الفقه، ص ١١٧؛ ولبس المزج في المذهب، ج ١، ص ١٩٧ وأيضاً راجع مختلف

الشيعة، ج ٢، ص ١٧١ - ١٧٤، المسألة ٩٤

٥. قال به أبو الصلاح الحلبي في الكافي في الفقه، ص ١٩٦.

ومنها: التسبيح في الركوع والسجود؛ فإن التسبيحة الكبرى موصوفة بالأفضل مع قيام أصل الوجوب بها؛ من حيث اشتغالها على التسبيح أو الذكر المطلق.

### قاعدة (٢٥٧)

لا تكليف على العاقل؛ لأنه في معنى انتائم المرفوع عنه القلم، ووجوب قضاء الصلاة على النائم والغافل والساهي بأمر جديد؛ ولتعذر وقوع ذلك هنا، والأمر بالتحفظ من ذلك مع القدرة عليه غالباً.

وعليه يتخرج عدم وجوب سحود العرائم على السامع مع دلالة صحيح عبد الله ابن سنان عن الصادق عليه السلام.

وكذا باقي أسباب العقوبات إذا صدرت بحال العفلة إلا ما كان من قبيل الإتلاف، كإتلاف مال الغير أو البضع أو الصيد في الإجماع أو الحرم، ولا خلاف في عدم توجه الإثم وإن وجب الضمان.

### قاعدة (٢٥٨)

الأصل في هيئات المستحب أن تكون مستحبة؛ لامتناع زيادة الوصف على الأصل وقد خولف في مواضع:

منها: الترتيب في الأذان، وصفه الأصحاب بالوجوب.

ومنها: رفع اليدين بالتكبير في جميع تكبيرات الصلاة، وصفه السيد المرتضى بالوجوب<sup>١</sup>.

ومنها: وجوب القعود في النافلة أو القيام تخيراً إن قلنا بعدم جواز الاضطجاع، وهذا وترتيب الأذان الوجوب بمعنى الشرط.

١. الكافي، ج ٢، ص ٣٦٨، باب عزائم السجود، ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٩١، ح ١١٦٩.

٢. الانتصار، ص ١٤٧، المسألة ٤٥.

ومنها. وجوب الطهارة للصلاة المندوبة، ويسمى الوجوب غير المستقر.

### قاعدة (٣٥٩)

السنة ترادف المستحب غالباً، كما يراد به التطوع والتفل والإحسان، وقد أطلق على الواجب في مواضع:

منها: ما روي: «التشهد سنة»<sup>١</sup>. و«عسل من الأموات سنة»<sup>٢</sup>.

وقول ابن بابويه: «الفنوت سنة واجبة، من تركها متعمداً في كل صلاة فلا صلاة له»<sup>٣</sup>.

وقول الشيخ في رمي الجمرات: «إنه مسنون»<sup>٤</sup> فتره ابن إدريس بالوجوب<sup>٥</sup>. وكل هذا يراد به الثبوت بالسنة، فصار لفظ السنة من قبيل المشترك.

### قاعدة (٣٦٠)

قد غيّب الشارع العبادات بنهايات مخصوصة، ككفية الصيام بالليل<sup>٦</sup>، والفعل بالمرافق<sup>٧</sup>، والمسح بالكعبين<sup>٨</sup>، والوقوف بالموقفين بنهاياتهما<sup>٩</sup>. والظاهر دخول الغاية في المغنى إذا لم ينفصل بفصل محسوس، ويكفي مستى الغاية.

ومن العبادات ما غايته آخر أفعاله، كالطواف والسمي وإن كان تحقق الآخر

١. الفقه، ج ١، ص ٣٣٩ - ٣٤٠، ح ٩٩٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٥٢، ح ٥٩٧، وص ١٥٧ - ١٥٨، ح ٦١٧.

٢. الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام، ص ٨٢. وقال: «المرص من ذلك غسل الجبابة... والباقي سنة».

٣. الفقه، ج ١، ص ٣١٦، ذيل الحديث ٩٣٢.

٤. الجمل والحدود، ضمن الرسائل العشر، ص ٢٣٤.

٥. السرائر، ج ١، ص ٦٠٦.

٦. البقرة (٢): ١٨٩.

٧. المائدة (٥): ٦.

٨. البقرة (٢): ١٩٨ - ٢٠٣.

موقوفاً على جزء زائد من المطاف والمسمى.

ومن الأول: الانحناء في الركوع والسجود.

ومن الثاني: الصلاة، فإن غابتها آخر أفعالها، ويظهر من كلام العلماء أنه لا يكفي انقضاء أفعالها في الخروج منها، بل لابد من محل وهو التسليم بعينه على الأصح من قولي الأصحاب<sup>١</sup>؛ فإن اتفق الخروج بغيره من حدث وشبهه سقط التسليم؛ لوجود المخرج، فاستغني عنه.

ويمكن حمل صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام في المحدث قبل التسليم أن صلاته تامة<sup>٢</sup> على ذلك، ولا يكون فيه دلالة على نفي وجوب التسليم مطلقاً، وإنما يلزم ذلك لو كان التسليم واجباً وجزءاً، أما إذ كان واجباً لا جزءاً لأجل الخروج من الصلاة فلا يلزم ذلك.

وكذا قول النبي صلى الله عليه وآله: «إنما صلاتنا هذه تكبير وقراءة وركوع وسجود»<sup>٣</sup> لا ينافي وجوب التسليم؛ لأنه عدّ أجزاء الصلاة، والتسليم ليس جزءاً. وكذا صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام في من صلى خمساً: «إن كان قد جلس في الرابعة قدر التشهد تمت صلاته»<sup>٤</sup> لا يلزم منه عدم وجوب التسليم؛ للاستغناء عنه بالركعة الرائدة المنافية.

فإن قلت: هب أن التسليم ليس جزءاً، لكن التشهد جزء قطعاً، فلا تكون الصلوة مستندة إلى الإتيان بالمنافي بدلاً عن التسليم، بل إلى أنهما ليسا ركناً، وترك

١. للأصحاب فيه قولان، قول الأول بوجوب التسليم في الصلاة وهو للسيد المرتضى في جعل العلم والعمل من ١٦٢ والانتصار، ص ١٥٤، المسألة ١٥٢ والمصالح الناصرية، ص ٢٠٨ - ٢٠٩، المسألة ٨٢؛ وأبي الصلاح الحلبي في الكافي في الفقه، ص ١١٩ وسأله في المراسم، ص ١٦٩ وابن زهرة في غية التروع، ج ١، ص ٨١؛ وابن أبي عقيل كما في المعتبر، ج ٢، ص ٢٣٣ نقلاً عنه، والعلامة في منتهى المطالب، ج ٥، ص ١٩٨.

والقول الثاني بعدم وجوبه بل استحبابه وهو للشيخ المفيد في المغنّة، ص ١٣٩؛ والشيخ في النهاية، ص ١٨٩؛ وابن البراج في المذهب، ج ١، ص ٩٩؛ وابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٢٤١؛ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٩١، المسألة ١٠٩؛ وغير المحققين في إيضاح الفوائد، ج ١، ص ١١٥.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢٠، ح ١٣٠٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٤٥، ح ١٣٠١.

٣. صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٨١ و٢٨٢، ح ١٣٢/٥٣٧؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٤٥، ح ٩٢٠ باختلافه.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٩٤، ح ٧٦٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٧٢، ح ١٤٣٦.

غير الركن لا يبطل الصلاة.

قلت: هذا أيضاً لا ينافي وجوب التسليم؛ إذ لا يلزم من نفي ركنيته نفي وجوبه؛ لأنَّ انتفاء الأخص لا يلزم منه انتفاء الأعم، على أنَّ الجلوس بقدر التشهد جاز أن يكون مصاحباً للتشهد، فلم يتخف سوى التسليم، واستغني عنه بالإتيان بالمنافي.

فظهر بذلك كله ضعف متمسك القائل بندب التسليم<sup>١</sup>، وبقاء أدلة الوجوب خالية عن معارض.

### قاعدة (٣٦١)

إذا دلّ دليل على حكم لم يكف به إلا بعدم المعارض؛ لأنَّ وجود المقتضي مع وجود المانع لا أثر له، وخصوصاً إذا كان ذلك الدليل فاصراً في كنفته الدلالة عن المعارض، فلا يجوز أن يجعل مدلول ما عارضه مدلولاً له وإلا لكان قد أقيم منافي الشيء مقام ذلك الشيء وهو غير تجانز.

ومن هذا يظهر أنه لا يمكن الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾<sup>٢</sup> على وجوب التسليم على النبي ﷺ في الصلاة؛ لأنَّ الإجماع واقع على خلاف الدليل؛ إذ الإجماع حاصل على استحبابه فيها، وتكرره وفوريته، والآية - لو سلم كونها في التسليم عليه ﷺ - لم تدلّ على التكرار، ولا على الفورية، ولا على كونه في الصلاة، فكيف يجوز أن يجعل ما أجمع على مسافته للدليل مورداً له؟

### قاعدة (٣٦٢)

إذا تعارض العام والخاص بني العام على الخاص، ومن صور استحياب الجهر

١ القائل بندبه هو الشيخ المفيد في المقتعة، ص ١٢٩، وشيخ في النهاية، ص ١٨٩، وابن البراج في المهذب ج ١، ص ١٩٩ وابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٢٣١ و ٢٤١.  
٢ الأحزاب (٣٣)، ٥٦.

في القنوت؛ لأن قول الصادق عليه السلام: «انقنوت كله جهار»<sup>١</sup> خاص، وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «صلاة النهار عجماء»<sup>٢</sup> عام، وكذا قول الصادق عليه السلام: «السنة في صلاة النهار الإخفات»<sup>٣</sup>. ومنها: لو سلم وتكلم لظنه تمام الصلاة فهذا كلام وتسليم وقعا عمداً وطريق العموم أن تعتمدهما مبطل للصلاة إلا أنه معارض بأخبار صحاح<sup>٤</sup> تتضمن خصوصية هذا بالصحة على أن لمانع أن يمنع من تسمية ذلك تعمداً. ومنها: كون الأكل والشرب مفسدين للصلاة؛ فإنه خرج في الوتر بدليل خاص وهو خبر سعيد الأعرج عن الصادق عليه السلام<sup>٥</sup>.

### قاعدة (٢٦٣)

إذا حكم الشرع باتحاد شيئين لا يمكن فيهما الاتحاد وجب العمل على المماثلة والمساواة، كما في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ذكاة الجنين ذكاة أمه»<sup>٦</sup>، وكما في قول الصادق عليه السلام: «هي خطبتي الجمعة: هي صلاة حتى ينزل الإمام»<sup>٧</sup>، وهو أولى من حمل الصلاة على الدعاء؛ لعدم شمول الدعاء جميع الخطبة، وتقييدها بـ «حتى» مصرح بالتسمية المستوعبة لها؛ ولأنه قال في الحديث: «إنما جعلت الجمعة ركعتين من أجل الخطبتين، فهي صلاة حتى ينزل الإمام»<sup>٨</sup>، وهذا تصريح بإرادته المعنى الشرعي.

١. الفقيه، ج ١، ص ٣١٨، ح ٩٤٤.

٢. ذكره السرخسي في المبسوط، ج ١٥، ص ١٨٤ والرويان في بحر المذهب، ج ٢، ص ٢٠٥-٢٠٦ وابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٣، ص ١٨٧، «عجم»؛ ولكن قال العجلوني في كشف الغطاء، ج ٢، ص ٣٦، ح ١٦٠٩، إنه ليس بحديث بل هو من كلام بعض الفقهاء وقيل إنه من كلام الحسن البصري.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨٩، ح ١١٦١؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣١٣، ح ١١٦٥ باختلاف.

٤. راجع الكافي، ج ٣، ص ٣٥٥، باب من تكلم في صلاته، ح ١٠، وتهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٩١-١٩٢، ح ٧٥٧، و ص ٣٤٦-٣٤٧، ح ١٤٣٨، و ص ٣٥٢، ح ١٤٦١.

٥. الفقيه، ج ١، ص ٤٩٤، ح ١٤٢٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢٩-٣٣٠، ح ١٣٥٤.

٦. مسند أحمد، ج ٢، ص ٤٢٩، ح ١٠٩٥٠؛ الجامع الصحيح، ج ٤، ص ٧٢، ح ١٤٧٦.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢-١٣، ح ٤٢.

## قاعدة (٢٦٤)

الأسباب تؤثر في مسبباتها، ولا يجب دوام سببها بدوامها إذا امتثل الأمر فيه. والواجبات الموسعة بحسب الأوقات من هذا القبيل؛ فإن الوقت سبب، ويكفي إيقاع الفعل في جزء منه، ومن ثم اكتفي في صلاتي الكسوف والخسوف بالمرّة مع أن أصل الأمر لا يدل<sup>١</sup> على التكرار.

ويظهر من كلام المرتضى<sup>٢</sup> وأبي الصلاح<sup>٣</sup> وسائر وجوب الإعادة ما دام السبب<sup>٤</sup>، كأنهم يذهبون إلى أن الوجوب مغيى بركة النور، أو ذهاب الخوف، فيكون الكسوف سبباً لوجوب الصلاة، ودوامه سبباً أيضاً، ويدرم من هذا إثبات سببية لم يدل عليها النص بإحدى الدلالات.

هنا قلت: المشهور استحباب الإعادة والمنع قائم قلت: جاز أن يكون ابتداء الكسوف سبباً في الوجوب، ودوامه سبباً في الاستحباب، كما أن الزوال سبب في وجوب اليوميّة، وطلب الجماعة لمن صلى منفرداً سبب في استحبابها.

## [قواعد تتعلق بأحكام الصلاة]

## قاعدة (٢٦٥)

الموالاتة في الصلاة شرط في صحتها؛ لأن النبي ﷺ صلاها كذلك فيقطعها الفعل الكثير في أثنائها، وقد عرض ما يخرجها عن الشرطيّة في مواضع منها: المبطلون إذا فجأه الحدث؛ فإنه يتوضأ ويبنى.

١. في «لله» «يدل».

٢. جمل العلم والعمل، ص ٨١.

٣. الكافي في الفقه، ص ١٥٦ ولم يذكر إعادتها في صلاة الخوف.

٤. المراسم، ص ٨١.



ومنها: من سلم على نقص من صلاته ثم ذكر وقدرناه علي بن النعمان الرازي عن أبي عبد الله عليه السلام<sup>١</sup>، والحسين بن أبي العلاء<sup>٢</sup>، وعبيد بن زرارة عنه عليه السلام بسند آخر<sup>٣</sup>، وأبلغ منه ما رواه عمّار بن موسى عنه عليه السلام «بني ولو بلغ الصين ولا يعيد الصلاة»<sup>٤</sup> واختاره محمد بن بابويه، ونقل عن يونس بن عبد الرحمن إعادة الصلاة بذلك، ولم يرتضه<sup>٥</sup>. ومنها: من كان في الكسوف فخشى فوت الحاضرة؛ فإنه يقطع الكسوف ثم يأتي بالحاضرة ثم يني على صلاة الكسوف. ذهب إليه أعيان الأصحاب رحمهم الله، وقد رواه في الصحيح محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام<sup>٦</sup>، وابن أبي عمير بسنده أيضاً عنه عليه السلام<sup>٧</sup>.

ومنها: إذا لزمه احتياط ففعله ثم ذكر النقص فإنه يجزئ، مع أنه قد تخلل النيّة والتكبير والتشهد والتسليم، وربما تخشّ فعل آخر غير ذلك.

### قاعدة (٢٦٦)

ضابط الجماعة أن يكون المقتدى فيه فرضاً أو أصله فرضاً أو بصفة ما أصله

١. الفقيه، ج ١، ص ٢٤٧، ح ١٠١٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٨١، ح ٧٢٦، الاستبصار، ج ١، ص ٤٧١، ح ١٤١١ باختلاف.

٢. الكافي، ج ٢، ص ٢٨٢، باب الرجل يدرك مع الإمام بعض صلاته...، ح ١١١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٨٣، ح ٧٣١ و ج ٣، ص ٢٧١، ح ٧٨٢، الاستبصار، ج ١، ص ٣٦٧-٣٦٨، ح ١٤٠٠ باختلاف.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٨٢، ح ٧٢٩، الاستبصار، ج ١، ص ٣٦٧، ح ١٣٩٩ باختلاف.

٤. الفقيه، ج ١، ص ٢٤٧، ح ١٠١٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٩٢، ح ١٧٥٨، الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٩، ح ١٤٢٧ باختلاف بسيط.

٥. حكاه العلامة عن المقنع في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٩٦، المسألة ٢٧٩ ولكن في المقنع، ص ١٠٥ قال: «وإن صلّيت ركعتين ثم قمت فذهبت في حاجة فلا أعد الصلاة ولا تبني على ركعتين» وما ذكره العلامة مخالف لما في المقنع ويبدو أن الشهيد أحده من مختلف الشيعة ولم ينتبه على خطأ العلامة في نقله فتوى ابن بابويه.

٦. ذهب إليه أبو الصلاح الحلبي في الكافي في الفقه، ص ١٥٦ وابن حمزة في الوسيلة، ص ١١٢ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٩٨، المسألة ١٨٣.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٥٥، ح ٣٣٢.

٨. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٩٣-٢٩٤، ح ٨٨٨.

الفرض، كالاستسقاء، ولا يتخلف الاستحباب في ذلك، كما لا يتجاوز الاستحباب.  
وخالف في الأمرين قوم.

وذهب ابن بابويه في صلاة الكسوف إلى أنها تصلّى جماعة مع استحباب  
الاحتراق، وفردى لا معه<sup>١</sup>.

واعتمدا على قول الصادق عليه السلام في رواية ابن أبي يعفور: «إذا كسفت الشمس  
والقمر كلّها فإنه ينهي للناس أن يفزعوا إلى إمام يصلي بهم، وإن كسف بعضه فإنه  
يجزئ الرجل أن يصلي وحده»<sup>٢</sup>.

وهو دالٌّ على تأكد الجماعة في احتراق لكل أكثر من البعض، لا على النفي  
بالكلية، والجماعة لا ينكر تأكدها في بعض دون بعض؛ فإن الجمعة والعيدين تجب  
فيهما الجماعة، وفي الفرائض أكد من النواقل التي تستحب فيها الجماعة.

والمفيد يقول في قضاء الكسوف يقول أبي بابويه<sup>٣</sup>.  
وذهب أبو الصلاح إلى استحباب الجماعة في صلاة العدير، وفي كلامه إيماء إلى  
أن النبي صلى الله عليه وآله فعل ذلك<sup>٤</sup>.

#### فائدة:

ذهب المرتضى<sup>٥</sup> وابن الجبيل<sup>٦</sup> وابن أبي عقيل رحمهم الله إلى أن المنبر يعمل  
بين يدي الإمام في صلاة الاستسقاء إلى الصحراء<sup>٧</sup>، وبه رواية عن قرّة<sup>٨</sup>، عن

١. حكاه عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٩٩، المسألة ٦٨٤ وقول أبي جعفر الصدوق. راجع المقنع، ص ١٤٣.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٩٢، ح ٨٨١ باختلاف بسيط.

٣. المقنعة، ص ٢١١.

٤. الكافي في الفقه، ص ١٦٠.

٥. لم نشر عليه في كتبه وهو قوله في كتابه الصباح حكاه عنه ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ١٣٢٥ والعلامة

في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٢٧، المسألة ٢٣٠.

٦ و ٧. حكاه عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٣٨، المسألة ٢٣٠.

٨. في بعض النسخ قرّة كما في المصدرين.

الصادق عليه السلام<sup>١</sup>. وأنكر ذلك متأخرو الأصحاب<sup>٢</sup>. ولم نقف لهم على رواية سوى عموم: «أنها كصلاة العيد»<sup>٣</sup>.

### قاعدة (٢٦٧)

كل النوافل ركعتان بتسليمة إلا الوتر، ولا تردد على ركعتين إلا في مواضع ثلاثة نقلت:

إحداها<sup>٤</sup>: صلاة الأعرابي وهي من مراسيل الشيخ عن زيد بن ثابت<sup>٥</sup>.  
وثانيها: صلاة العيد إذا صليت بغير خطبة؛ فإن علي بن بابويه يقول: تصلى أربعاً بتسليمة<sup>٦</sup>  
وثالثها: صلاة جعفر عليه السلام؛ فإن ظاهر أبي جعفر بن بابويه أنها أربع بتسليمة<sup>٧</sup>.

### قاعدة (٢٦٨)

لا يقضى شيء من واجبات الصلاة بعد التسليم سوى السجدة والشهد والصلاة على النبي وآله عليه السلام. وخالف في الصلاة بن إدريس فأسقط قضاءها إلا مع فوات الشهد<sup>٨</sup>.

أما ما يفعل احتياطاً عند الشك، فإنه ليس معلوم الجريئة. ولا يقضى شيء من المندوبات سوى القنوت لو لم يتذكره بعد الركوع؛ فإنه

١ الكافي، ج ٣، ص ٤٦٢، باب صلاة الاستسقاء، ح ١١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٤٨-١٤٩، ح ٣٢٢.

٢ منهم ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٢٢٥ وسه أيضاً إلى بعض الأصحاب.

٣ الكافي، ج ٣، ص ٤٦٢-٤٦٣، باب صلاة الاستسقاء، ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٤٩، ح ٣٢٣.

٤ كذا في النسخ، ولعل الصحيح «أحداها».

٥ مصابح المتجهدين، ص ٣١٧، أعمال الجمعة، ذيل الرقم ٤٢٣.

٦ حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٢٨ المسألة ١٦٦.

٧ المقنع، ص ١٤٠-١٤١ حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٥٣، المسألة ٢٥٢.

٨ السرائر، ج ١، ص ٢٥٧.

يقضيه بعد التسليم في المشهور، وقال ابن الجبدي: «يقضيه في تشهد»<sup>١</sup> وهو نادر، ولو تذكره فعله بعد الركوع؛ للخبر الصحيح عن محمد بن مسلم، عن الباقر<sup>٢</sup> وعليه الأصحاب إلا ابن أبي عقيل؛ فإنه نفى قضاءه بعد الركوع<sup>٣</sup>، وبه خبر صحيح<sup>٤</sup>، لكنه مجهول المسؤول، ولو سلم حمل على نفي وجوب القضاء لا على نفي شرعيته.

### قاعدة (٢٦٩)

كل من فاتته صلاة فريضة نوعيّة لا بدل لها وجب قضاؤها مع تكليفه وإسلامه ولو حكماً، والطهارة من الحيض والنفاس.  
فعلى هذا، يقضي فاقده الطهورين<sup>٥</sup> لأنّ الوقت سبب، ولم يثبت كون التمكن من المطهر<sup>٦</sup> شرطاً في تحقق السببية.  
واجتزأ المفيد<sup>٧</sup> هنا بالذكر في أوقات الصلاة بقدرها عن الأداء والقضاء وهو بدل لم يثبت.

### قاعدة (٢٧٠)

قصر الصلاة قد يكون في الكتم وهو ثابت في المسافرين والخائف، وإن كان حاضراً، سواء كان منفرداً أو في جماعة؛ إذا استوعب العذر الوقت، أو بقي منه ما لا يسع الطهارة وركعة، سواء كان الخائف رجلاً أو امرأة.  
وخالف ابن الجبدي في المرأة، فزعم أنها لا تقصر في الحرب<sup>٨</sup>.

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤١٥، المسألة ٢٩٦.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٠، ح ٩٢٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٤٤، ح ١٢٩٥.

٣. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤١٤، المسألة ٢٩٥.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦١، ح ٩٢٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٤٥، ح ١٣٠٠.

٥. في «ت»: «الطهور» بدل «المطهر».

٦. حكاه العلامة عن رسالة الشيخ المفيد إلى ولده في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٥٨، المسألة ٢٦٩.

٧. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٦٨، المسألة ٣٢٦.

وقد يكون في الكيف وهو كثير كالمرضى والخائف والمضطّر.  
تنبيه: غاية القصر ركعتان سواء كان في السفر أو الخوف.  
وظاهر ابن الجنيّد<sup>١</sup> ورواه ابن بابويه في الصحيح عن حريز عن الصادق: «أنّ  
الخائف مع الإمام يقتصر على ركعة»<sup>٢</sup>، فيكون للإمام ركعتان، ولكلّ فرقة ركعة.

### قاعدة (٢٧١)

كلّ مؤتمّم لا يجوز له التقدّم في الموقف على إمامه إجماعاً مثلاً، والمشهور جواز  
المساواة.

وأوجب ابن إدريس تقدّم الإمام بقليل في الصلاة الاختيارية وفي المرأة<sup>٣</sup>.  
والروايات خالية عن هذا القيد، وقصّة الأصل تنفيه، والتمسك بصحّة صلاة  
الاثنتين لو قال كلّ منهما: كنت بما هنا<sup>٤</sup> يضيقم بجواز توهم كلّ منهما التقدّم.

### قاعدة (٢٧٢)

كلّ ما يضمّ إلى نيّة التقرب ممّا لا ينافي الإخلاص لا يقدح في صحّة العبادة؛  
لحصول الغرض بتمامه، وعدم تحقق الماسي، وله صور  
منها إذا اغتسل غسل الجمعة ونوى مع التقرب التطافة؛ فإنّ الغرض منه النظافة،  
فلا ينافي الإخلاص.

ومنها: إذا أحسن وضوءه أو صلاته قاصداً للاقتداء به في التحسين ابتغاء  
وجه الله تعالى، لا لتحصيل التعظيم له ولثناء عليه، وخصوصاً إذا كان ذلك الفاعل  
مقتدى به.

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٧٠، المسألة ٣٢٩.

٢. للفقهاء، ج ١، ص ٤٦٤ - ٤٦٥، ح ١٣٤٢ باختلاف.

٣. السراري، ج ١، ص ٢٧٧.

٤. كما تمسك به العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٧٨، المسألة ٣٣٩.

ومنها: انتظار الإمام في ركوعه إذا استشعر بمسبوق ليدركه في ركوعه؛ فإن فيه إعانة على صلاة الجماعة المرادة للشارع، ففيه جمع بين قربتين: قرينة الركوع، وقرينة الإعانة.

وتوهم بعض العامة أن ذلك شرك في العبادة<sup>١</sup>. وليس الأمر كما زعم، وإلا لكان تبليغ الرسالة، وتعليم العلم، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر شركاً في الطاعة. وكذلك الأذان والإقامة، وليس كذلك بالإجماع.

ومنها: إعادة المصلي صلاته إذا وجد إماماً أو مؤتمناً وإن كان غرضه الأتم نفع الذي لم يصل بالإمامة له، أو بالانتماء به، وقد قال النبي ﷺ لَمَّا رَأَى رَجُلًا يَصَلِّي مُنْفَرِدًا: «مَنْ يَتَصَدَّقْ عَلَى هَذَا»<sup>٢</sup>. وفي رواية: «مَنْ يَتَجَرَّ عَلَى هَذَا»<sup>٣</sup> فقام رجل فصلى وراءه.

ومنها: انتظار الإمام المؤتم في صلاة الخوف، وهذا يوصف بالوجوب<sup>٤</sup>.



[انتهى كلامه، رفع مقامه]

١. نسبه الشيرازي إلى قول في المذهب، ج ١، ص ١٣٤؛ وابن عبد السلام في قواعد الأحكام في مصالح الأناس، ص ١٠٩ نسبه إلى بعض العلماء.

٢. مستند أحمد، ج ٢، ص ٣٧٢، ح ١٠٦٣٦، وص ٤٣٩، ح ١١٠١٦.

٣. مستند أحمد، ج ٢، ص ٣٧٢، ح ١٠٦٣٦؛ والجامع الصحيح، ج ١، ص ٤٢٧-٤٢٩، ح ٢٢٠.

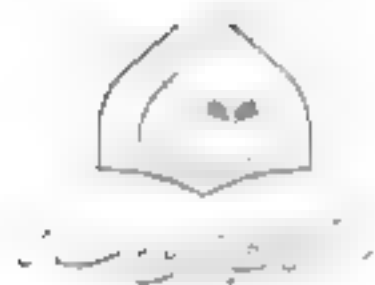
٤. في آخر نسخة «ن»، وهذا آخر ما وجدته من القواعد والفرائد، مسوخة عن نسخة للتسويد بخط ولده ضياء الدين علي بن محمد بن مكّي (دام فضله).



# حاشية القواعد والفوائد

الشيخ بهاء الدين العاملي رحمته الله  
(٩٥٣ - ١٠٣٠)





### بسم الله الرحمن الرحيم

اللهمّ إنّنا نحمدك بلسان الحال والمقال، ونشكرك على ترادف الإنعام والإفضال. ونصلّي على أشرف مظاهر الجلال والجمال، نبيّك محمّد وآله بروج فلّك العصمة والكمال. ونستعينك على رفع جلاباب الغموض والإجمال، عن القواعد الشهيدة التي هي محكّ فحول الرجال، ومعتزك أنظارهم في مضمار القيل والقال. ونسألك تسهيل السلوك في تلك الوهاد<sup>١</sup> والتلال<sup>٢</sup>، فيك الاعتصام وإليك الالتجاء وهليك الاتكال.

قوله. «وشرعاً العلم بالأحكام الشرعية الفرعية» إلى آخره. [ص ٣]  
لعلّ المراد العلم الشرعي، لا القطعي؛ لعدم استقامته بلا تكلف، إلا على التصويب، وعدم عدّ القطعيّات من القطعيّات.  
لكنّ المصنّف (قدّس الله روحه)، حمده عليه في جامع البين<sup>٣</sup> بإرادة قطعية وجوب العمل.

وللكلام فيه مجال واسع.  
وقد يتكلّف بإرادة القطع بالعُكْمِيَّة في الظاهر.  
وكيف كان، فالمراد بـ«الأحكام» إمّا المسائل، فلامها جنسيّة وإن كان ظاهرها

١ التّوَهْدَةُ، الأرض المنخفضة، ج معه وَهْدٌ وَوَهْدٌ، المعجم الوسيط، ج ٢، ص ١٠٥٩، هـ د هـ.

٢ التَّلّ: ما ارتفع من الأرض عمّا حوله، وهو دون الجبل، ج منه تِلَالٌ، وتُتَلَوْنَ، وأتلال المعجم الوسيط، ج ١، ص ٨٧، «تَلَلٌ».

٣. جامع البين، ج ١، ص ٧ (ضمن الموسوعة، ج ١٦).

الاستغراق؛ لجواز التجري عند المصنف، كما صرح به في الذكرى<sup>١</sup>، ودلت عليه رواية أبي خديجة عن الصادق عليه السلام<sup>٢</sup>، ولتعد العلم بالكل أو تعثره ولو بالقوة. وإما الخمسة المشهورة إن عُرف الحكم بطلب الشارع الفعل أو تركه أو تسويته بينهما.

أما على تعريفه المشهور الآتي في القاعدة السادسة؛ ففيه أنه يعطي ظاهراً إلى اتحاده بدليله، بناءً على ما عليه أصحابنا من نفي الكلام النفسي. وأما الأشاعرة فيخصّون الحكم بالنفسي، ودليله باللفظي. والمراد بـ«الأدلة التفصيلية» عندنا: الأربعة المشهورة. أما القياس والاستحسان وما ضاهاهما فليست من مذهبنا.

أما هم فاختلفوا في تعدادها مشهور<sup>٣</sup>.

قوله: «فهو حكم الله تعالى في حقّي». [ص ٣]

هذه العبارة إنما تنطبق بظاهرها على مذهب المصوّبة.

أما على ما هو الصواب من التحطّية، فمصرفه عنه، كما لا يخفى.

قوله: «الحكم الشرعي ينقسم» إلى آخره. [ص ٤]

الأولى تقديم القاعدة السادسة على هذه القاعدة وأختها والقواعد الثلاث المتعقبة لها.

ولا يخفى أن ظاهر كلامه (طاب ثراه) يعطي كون المراد بـ«الأحكام» في تعريف الفقه الخمسة المشهورة. وفيه ما عرفت من الاتحاد.

ويمكن الذب عنه بأن يراد بها الوجوب وأخواته، وبدلائلها الإيجاب وأخواته.

وما زعمه بعض محققي الأشاعرة من اتحادهما ذاتاً واختلافهما اعتباراً<sup>٤</sup>؛ محلّ

١. ذكرى الشيعة، ج ١، ص ٨ (ص الموسوعة، ج ٥).

٢. أنه قال عليه السلام: «انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئاً من قضايانا فاجعلوه بيبكم». لآتي قد جعلته قاضياً». الكافي.

ج ٧، ص ١١٢. باب كراهية الارتجاع إلى فساد الجور، ج ٤، الفقه، ج ٢، ص ٢-٣. ح ٣٢١٩؛ مذهب الأحكام.

ج ٦، ص ٢١٩، ح ٥١٦. وهذه الرواية مشهورة كما قاله المصنف في الذكرى. (منه)

٣. راجع للمستصفي، القزالي، ج ٢، ص ٣٥٠؛ المحصول في علم أصول الفقه، ج ٦، ص ٢٣.

٤. انظر المستصفي، ج ١، ص ١٣٤-١٣٥؛ المحصول في علم أصول الفقه، ج ١، ص ٩٧.

كلام. كيف؟ والإيجاب من مقولة الفعل، ولوجوب من مقولة الانفعال. يقال: أوجب فوجب.

وقد صرح صاحب الشفاء بتباين المقولات<sup>١</sup>.

قوله: «وربما جعل» إلى آخره. [ص ٤]

هذا يستلزم خطاب الوضع. وستكلم فيه في القاعدة السادسة عند تعريف المصنف الحكم.

قوله: «وكل ذلك» إلى آخره. [ص ٤]

الإشارة إلى الأحكام الخمسة على تقدير خروج خطاب الوضع عنها أو دخوله فيها. وعلى هذه الأقسام الأربعة رتب بعض المحققين<sup>٢</sup> من فقهاءنا كتبهم الفقهية، وقد ائتمينا أثرهم في كتابنا الموسوم بالجل المتين<sup>٣</sup>، ولكثهم (قدس الله أرواحهم) ذكروا الوقف والكفارات والعتق والصدقات في قسم الإيقاعات، والمناسبات ذكرها في قسم العبادات. فنعم ما فعل المصنف (طاب ثراه) حيث ذكرها في بعض كتبه<sup>٤</sup> في ذيلها.

قوله: «تنظم ما عدا المباح»: [ص ٤]

أي تنظم في سلك الأحكام الخمسة سواء، وفي بعض النسخ: ينظم أي يشمل. فالموصول مفعوله.

ولا يحفى أن صلاة الحائض وغيرها من الصلوات الفاسدة لا يطلق عليها عندنا اسم الصلاة والعبادة إلا مجازاً. وسيجيء في هذا الكتاب التنبيه عليه، فكأنه (طاب ثراه) أراد بالعبادات ما يشمل المجازية.

قوله: «وإلى الصلاة في الأماكن المكروهة». [ص ٤]

هي المعبر عنها عند بعض المتأخرين بـ«الأقل ثواباً»<sup>٥</sup>.

١. الشفاء، قسم المنطق، ج ١، ص ٧٠-٧١.

٢. كالفاضل المقداد في التقيح للرائع، ج ١، ص ١٤.

٣. الحبل المتين، ج ١، ص ٤١.

٤. كما في الدروس الشرعية، ج ٢، ص ١٣٩ وما بعدها (ضمن الموسوعة، ج ١٠).

٥. راجع جامع المقاصد، ج ٢، ص ٢٧، مجمع الفائدة والبرهان، ج ٢، ص ٤٧.

وأنت تعلم أنَّ الكراهة بهذا المعنى اصطلاح جديد لم يذكره الأصوليون؛ ولعلَّ المصطلحين عليه قصدوا التفصي عن لزوم اجتماع الكراهة والوجوب في الفعل الواحد، مع أنَّ الأحكام الخمسة متضادة.

وقال العلامة (طاب ثراه) في المنتهى:

إِنَّ هَذَا سَوْأً صَبِيحاً هُوَ أَنَّ صَلَاةَ فِي هَذَا السَّكَّانِ لَوْ أُجْرَتْ لاجتمع فيها الضَّدَّانِ، أعني الكراهة والوجوب.

ثمَّ أجاب بصرف الكراهة إلى وصف متفكَّ عن الصلاة، ككون الحنَّام - مثلاً - محللاً للنحاسات والأوساخ وماوى للشيطان<sup>١</sup>.

هذا حاصل كلامه (طاب ثراه)، ولتأمل فيه مجال. فتأمل.

قوله: «فإنَّ عقد البيع - مثلاً - يوصف بالإباحة». [ص ٤]

الأولى إسقاط قوله «يوصف بالإباحة» والإكتفاء بأن يقول: «فإنَّه مترتب على البيع الصحيح» إلى آخره.

قوله: «والحجَّ به». [ص ٥]

أي بثمن المبيع المدلول عليه بسوق الكلام.

وقد يجعل الباء للسببية، فالمرجع المذكور وهو البيع، ولا يساعد عليه الإضمار في «صرفه».

وأراد ببيع راحلة الحاجِّ ما يشمل بيع امكاري وبيع صاحبها لها.

وقيّد بعضهم المنع من بيع ماء الطهارة بوقوعه بعد دخول الوقت؛ لعدم وجوبها قبله<sup>٢</sup>. وهو غير بعيد.

قوله: «الاحتكار والتلقّي والنجش». [ص ٥]

الاحتكار: حبس الأجناس الستة المشهورة<sup>٣</sup>؛ للزيادة في الثمن مع عدم الباذل

١. منتهى المطلب، ج ٤، ص ٣١٢.

٢. راجع منتهى المطلب، ج ٣، ص ١١٢٢؛ البيان، ص ٧٩ (صن الموسوعة ج ١٢).

٣. الحنطة والشعير والتمر والزبيب والسمن والملح.

ووجود الحاجة، سواء استغلها أو شراها وحضه العلامة بالأخير<sup>١</sup>.

والتلقي: الخروج إلى أربعة فراسخ فنارلاً؛ للشراء من قاصدي البلد بدون سعره، أو البيع عليهم بما فوقه، بشرط جهلهم بسعره.

والنجش - بفتح النون وإسكان الجيم وعجم الشين - هو الزيادة في ثمن السلعة ممن لا يريد شراءها لغير غيره. سواء كان بمواطأة البائع أم لا.

قوله: «كالزيادة في وقت النداء، والدخول في سوم المؤمن»، [ص ٥]  
أي الزيادة في الثمن حال نداء الدلال على السلعة لا للفرور، ولو كانت له اجتمعت كراهتان، بل حرمة وكراهة

ويشمل الدخول في سوم المؤمن طلب المتاع الذي يريد أن يشتريه، وبذل متاع لمن أراد الشراء من المؤمن ليعدل إلى شرائه.

قوله: «والإيقاعات»، [ص ٥]

يترتب عليها ما قلنا في العقود، فيرتب على الطلاق - مثلاً - وجوب العدة، وتحريم الاستمتاع بالبائن، وإباحة الرجوع بنصف مهر غير المدخولة، وكراهة ترك الإشهاد على الرجعة، واستحبابه عليها. وأمّا نفس الطلاق فيوصف بما عدا الإباحة، فالواجب كطلاق المظاهر، والمحرم البدعي، والمستحب عند الريبة الظاهرة، والمكروه ما خلا عن هذه الوجوه.

قوله: «وأما المسماة بالأحكام»، [ص ٥]

كأنه أدرج لفظ «المسماة» للإشارة إلى أن إطلاق الأحكام عليها مجرد تسمية، وإلا فالأحكام هي الخمسة المشهورة.

وبعضهم لم يستمها بالأحكام تفصيلاً عن الاشتراك، وسمّاها بـ«السياسات»<sup>٢</sup>، وبعضهم قيدها بـ«الأحكام بالمعنى الأخص»<sup>٣</sup>.

وقوله: «والجنايات» إلى آخره. [ص ٥]

١. نهاية الأحكام في معرفة الأحكام، ج ٢، ص ٥٦٣، انتهى المطلب، ج ٢، ص ١٠٠٧ (الطبعة المحرّرة).

٢ و٣. كالمنصف في ذكرى الشيعة، ج ١، ص ٤٤ (صن الموسوعة، ج ٥).

عطف على «الموجبات». والأولى إيدال التفوذ بالإتفاد. وأراد بـ«التعين» الانحصار، ولو لم يذكره لتم التمثيل أيضاً، فكأنه أراد الوجوب العيني و«الطعمة» عند المصنف إعطاء الأبوين أو أحدهما لأبويهما أو أحدهما سدس أصل التركة إن رادت حصّة المطعم عليه بقدره فصاعداً، فيطعمان معاً إن انفردا بلا حاجب، ومع الأب وحده<sup>١</sup>، ومع البنين أو البنت لا إطعام. واكتفى بعضهم بمطلق الزيادة، فقال بإطعامهما معاً في الأخيرة<sup>٢</sup>. قوله: «وآداب الأطعمة» إلى آخر قاعدة. [ص ٦]

أما آداب الأطعمة والأشربة فكالتسعة، وإشار اليمنى. وأما الذبائح فكعقل أربع البقر وثلاث الغنم.

والمراد بـ«حدود الآدميين» ما هو لحقهم، كحدّ القذف دون ما هو لحق الله، كحدّ الشارب والزاني مثلاً. وأما الكراهة في الأطعمة والأشربة فكأكل لحم الهدد، وشرب لبن الأتن. وفي آداب القاضي كاتخاذ الحاجب وقت القضاء، ومداينة الأخشين فيه. قوله - في القاعدة الثانية<sup>٣</sup> - «لما ثبت في علم الكلام أن أفعال الله تعالى معللة بالأعراض» إلى آخره. [ص ٦]

لقائل أن يقول: تبوت هذه الثلاثة لا يستلزم عود الغرض إلى المكلف، كالغرض من خلق بعض الأفلاك والكوكب والنباتات والحيوانات مثلاً، فالملازمة ممنوعة.

ويمكن الجواب بأنّ الأفعال وإن كان ظاهرها الاستغراق - وهو الثابت في الكلام - لكن يراد هنا بعضها، أعني الإيجاب والتحرير وأخواتهما. فصحت الملازمة. فتأمل.

١ راجع الدروس الشرعية، ج ٢، ص ٢٠٠ (ضمن الموسوعة، ج ١٠) ١ اللزمة الدمشقية، ص ٢٠٢ (ضمن الموسوعة، ج ١٢)

٢ كالعلامة في قواعد الأحكام، ج ٢ ص ٣٦١

٣ كذا في السخطين.

قوله: «المستحبي النفقة». [ص ٦]

لا وجه لذكر: «مستحبي النفقة» هنا كما لا يحفى. اللهم إلا أن يُتكلف بأن غرضه (طاب ثراه) بيان حصول الأغراض الأربعة في كل من الإيجاب والندب، لكنه فصلها في الإيجاب؛ ليقاس عليه الندب، فإن حصول الثواب نفع أخروي، وعدم اكتساب الثواب ضرر أخروي، والآخرا ظاهران.

وكذا لا وجه لاشتراط الانحصار في التكسب؛ لبقاء الوجوب التخيري.

وهذا أهون من الأول.

قوله: «فهو لما يحصل<sup>١</sup> للنفس ترك القوت». [ص ٦]

لعل المراد به ضعف البدن، لا التدب. فلا تغفل.

قوله - في القاعدة الثالثة -<sup>٢</sup>: «كل حكم شرعي يكون العرض الأهم منه

الآخرة». [ص ٦]

ظاهر هذه العبارة غير مستقيم، سواء أريد بالحكم الطلب أو الخطاب؛ إذ العبادة ليست نفس الحكم، فكأنه أراد به المحكوم به، أو في الكلام استخدام.

قوله: «وما جاء في الحديث: الصلوات الخمس كفارة لما بينهن». [ص ٦-٧]

جواب عن سؤال مقدر. ولا يخفى أن كلاً من السؤال والجواب لا وجه له أصلاً.

وإنما يتجه السؤال لو ثبت بهذه الأحاديث أن كل عبادة كفارة. وليس فليس<sup>٣</sup>.

وأما الجواب: فإنما يتم لو كانت الكفارات دائرة مع الذنوب حتى لا يقع من المعصوم. وليس فليس، كبعض كفارات الإحرام.

١. في المطبوعة: «فهو الحاصل» بدل «فهو لما يحصل».

٢. كذا في النسختين.

٣. توضيح ذلك: أن هذا السائل إن ادعى أن كل عبادة كفارة بدني، سواء صدرت عن المعصوم أو غيره، فكلامه هذا ظاهر البطلان، غير مستحق للإحصاء إليه، والجواب عن تقدير تسليمه وأصح الفساد، وإن خصّ التكفير بالعبادة الصادرة عن غير المعصوم، فساد السؤال والجواب غي عن البيان (ص ٦).



قوله: «وكلّ حكم شرعي يكون لغرض الأهمّ منه الدنيا». [ص ٧]  
 هذه الجملة معطوفة على أختها الواقعة في صدر القاعدة الثالثة<sup>١</sup>.  
 وبعض الأحكام مشترك. فالأولى عدم تصديرها بالقاعدة والاكتفاء بالعطف على أختها.

قوله: «سواء كان جلب النفع ودفع الضرر». [ص ٧]  
 أي في كلّ من العبادة والمعاملة. وليس هذا التعميم مختصاً بالمعاملة، كما يتبادر إلى الذهن قبل التأمل.

قوله - في القاعدة الرابعة<sup>٢</sup> - «يسمى معاملة». [ص ٧]  
 هذا الكلام صريح في أنّ الأحكام أيضاً من المعاملة. لكنّ كلامه (قدّس الله روحه) في غير هذا الكتاب يعطي أن إطلاق المعاملة في عرفهم إنّما هو على العقود والإيقاعات فقط دون الأحكام<sup>٣</sup>.

قوله: «فالأوّل: هو ما يدرك بالحواس الخمس». [ص ٧]  
 أراد به «الأوّل» ما كان لحلب<sup>٤</sup> النفع المقصود بالأصالة. سواء كان الغرض الأهمّ منه الدنيا أو الآخرة.

ولا يخفى أنّ التخصيص بـ «ما يدرك بالحواس» - كما يعطيه ضمير الفصل - غير جيّد، إذ الصوم مثلاً غير مدرك بها، وكذا الثبات والخبث والبُغض إذا كان الغرض الأهمّ منه الآخرة أو الدنيا، إلى غير ذلك.

قوله: «فلكلّ حاسة حظّ من الأحكام الشرعيّة». [ص ٧]  
 لا يخفى أنّ الصور خمس وعشرون.

والمصنّف (قدّس الله روحه) لم يذكر إلّا بعضها. وأنا وضعت جدولاً لطيفاً

١. كذا في السختين، ولكن في المطبوعة موجود في صدر القاعدة العامة.

٢. كذا في السختين.

٣. كذا في الشيعة، ج ١، ص ٤٤ (ضمن الموسوعة، ج ٥).

٤. في نسخة «ض». «طلب» بدل «لجلب».

يتضح به جميع الصور، وهو هذا:

	البصر	السمع	الذوق	الشم	اللمس
الوجوب	كالإطلاع على العيوب لتحتل الشهادة	كاستماع الخبثه خطبه الجمعة	كالأكل من يدي	كشم المريض شيئاً للعلاج المنحور <sup>١</sup>	كالوطء بيد الأرملة
المنهية	كالتنظر إلى عورة الأجنبي	كاستماع القبيح والقذاء	كشرب الخمر	كشم قلب المحتكف والمنهية	كالتبول المرأة في الإحرام والاعتكاف
المنهية	كالنظر إلى وجه العالم	كاستماع قراءة القرآن	كشرب من رزم	كشم قلب يوم الجمعة	كمصافحة المؤمن
الكراهة	كالنظر إلى فرج المرأة حال الجماع	كاستماع أكثر من خمسة كلمات من الأجنبية من غير تلفة	كأكل يوم العصر الأجنبي	كشم الترجس الصائم	كالتمس بشهوة الصائم
الإباحة	كإفني أكثر الممرات	كما في أكثر الممرات	كأكل الخمر مثلاً	كشم أكثر الروائح	كما في أكثر التممرات

قوله: «فللسمع الوجوب، كما في القراءة بالجهريّة» [ص ٧]

التقييد بالجهريّة غير محتاج إليه، فإن أقل الإخفات إسماع نفسه.

ولمعه (طاب ثراه) لم يرد القراءة في الصلاة، وإنما أراد من نذر الجهر بقراءة القرآن مثلاً.

ولا يخفى أن المحرم استماع الغناء لا سماعه، فكأنه أراد عن قصد.

قوله: «وللبصر الوجوب، كما في الإطلاع على العيوب». [ص ٧]

كأن يدعى الشاهد إلى تحتل الشهادة بما يوجب جواز الفسخ من الرجل أو المرأة، كالوجاء والهرص مثلاً.

والمراد بـ«التقويم» تقويم العدلين للمعييب ليُعرف قدر الأرض.

قوله: «وأحكام الوطء ومقدماته». [ص ٧]

١. «المنحور» لم يرد في «ش». وهو الأرمق بالسياق، أو يقال «لعلاج المنحور» - بالصم - أي الصدر.

والمراد بـ «أحكام الوطء» أحكامه الخمسة، وموادها متكررة.  
 فالوجوب، كما بعد الأربعة أشهر، وفي الإيلاء، والظهار وإن كان تخييرياً.  
 والحرمة، كزمن الإحرام، وقبل التسع، وبعد الإفضاء.  
 والكرهية، كحال استقبال القبلة واستدبارها، وليلة الخسوف، ويوم الكسوف.  
 والاستحباب، كما في أول ليلة من شهر رمضان.  
 والإباحة فيما عدا الوجوه الأربعة<sup>١</sup>.  
 والمراد بأحكام مقدمات الوطء: حرمتها، كتقبيل الأجنبية، ولمس الزوجة  
 بشهوة في الاعتكاف.  
 واستحبابها، كوضع اليد على ناصيتها عند إرادة الدخول.  
 وإباحتها، كتقبيلها.  
 والمراد بـ «المناكحات» عقودها.  
 واعتذر عن جعل أحكامها من أحكام اللبس، أعني الوطء، فأحكامها كلها  
 أحكام اللبس.  
 فالوجوب كالقسم، والإنفاق، والكفن، والطاعة، وغسلها من الحيض إن حرّمنا  
 الدخول قبله.  
 والحرمة كبت أختها، والعزل عنها بدون رضاها في الثالثة، والخامسة في الحرّ،  
 والثالثة في العبد.  
 والاستحباب كالخطبة، والخطبة ولوليمة، والإشهاد، والإيقاع ليلاً.  
 والكرهية، كالعقد على القابلة المربية، وبناتها، وضرة الأم المربية، وفي العقب.  
 والإباحة فيما خلا عن الوجوه الأربعة.  
 وأشار بقوله: «ثبوتاً وزوالاً» إلى ما يترتب على ثبوت المناكحات، كما ذكرنا،  
 وإلى ما يترتب على روالها، كوجوب الاعتداد، والحداد، والنفقة للحمل، وإباحة  
 الأخت مطلقاً، والبنات مع عدم الدخول، وأخذ نصف المهر كذلك، وتحرير الحرّة

١ في هامش «ص» يحتمل أن يقال ووطء الزوجة مستحبّ بهما عدا الوجوه المذكورة

بدون المحلل في الثلاث، والأمة في الاثنين، إلى غير ذلك.

قوله: «ومما يتعلق باللمس اللباس والأواني» إلى آخره. [ص ٧]

أما اللباس، فكتحريم قميص الحرير - مثلاً - للرجل في غير الضرورة، وللمرأة في الصلاة على قول غير بعيد<sup>١</sup>.

وأما الأواني، فكالشرب من آنية الذهب والفضة، والمفضض مع عدم العزل.

وأراد بـ«إزالة النجاسات» إزالتها عن البدن بماء أو الأحجار ونحوها أو الأرض

قوله: «ويتعلق بالذوق أحكام الأطعمة والأشربة». [ص ٧]

قد تقدم في الجدول ما يتعلق بأحكام الذوق الخمسة

ولا يخفى أنه لا بد لها هنا من ارتكاب مسامحة؛ فإن الوجوب والعزيمة

وأخواتها في الأطعمة والأشربة إنما يتعلق بالأكل والشرب لا بالذوق، وإن كان لازماً للأكل في الغالب.

قوله - في القاعدة الخامسة<sup>٢</sup> - : «وهي ستة». [ص ٨]

وجد الحصر أن الملك إما للعين أو للمسعة، وكل منهما إما بعقد أو بدونه. والعقد

إما بعوض أو بدونه.

قوله: «والوقف». [ص ٨]

أي على ما يمكن منه القبول، لا على نحو المساجد والمشاهد مثلاً.

قوله: «والوصية». [ص ٨]

كما إذا أوصى لشخص خاص، لا إذا أوصى بعقده، أو للفقراء مثلاً.

قوله: «وقبض الزكاة» إلى آخره. [ص ٨]

فيه نظر ظاهر؛ إذ الملك في هذه الثلاثة يحصل بمجرد القبض من دون عقد. فهو

من القسم الثالث لا من الثاني.

ويمكن التفصي بعطف «القبض» على «العين» لا على «الوصية». وهو كما ترى.

١. ذهب إليه الشيخ المذوق في الفقه، ج ١، ص ٢٦٣، فيل الحديث ٨١١.

٢. كما في النسختين.

قوله: «ورجوع البائع في عين ماله ستفليس». [ص ٨]

أي يأخذ عينه من المشتري إذا فُلس، سواء وفي ماله بحقوق الغرماء أم لا. وأراد بقوله: «وللموت» أن عريم الميت أيضاً يرجع بعين ماله، فيأخذه من التركة إذا وقت بحقوقهم لا إذا قُصرت. وللمراد أن البائع مخير في هاتين الصورتين بين أخذ عينه، وبين الضرب مع الغرماء، فهو مسلط على الملك القهري. قوله: «كالوديعة المأذون في نقلها» إلى قوله: «إذا لم يحتج إلى النقل».

[ص ٩]

كلامه هذا مبني على أن مجرد وضع اليد ليس تصرفاً. وأراد بـ«نقلها» تبديل مكانها. وبـ«إخراجها» السفر بها. فهو من عطف الخاص على العام. وقيد الوكالة بـ«المتبرع بها» لتختص المصلحة بالمالك وقيد الوديعة بعدم الحاجة إلى النقل لئلا يستلزم التصرف.

قوله: «وهي أسباب الحجر الستة». [ص ٩]

أعني الجنون، والصغر، والرق، والفلس، والسفه، والمرض المتصل بالموت.

قوله: «إلا في مواضع معدودة». [ص ٩]

كأنه أشار إلى المواضع الثمانية التي أوردها (طاب ثراه) في اللعة، وهي بيعها في ثمن رقبها للإعسار، وعلى من يعتق عليه، وفي أرض حنايتها، وعند العجز عن نفقتها، وإذا مات قريبها منحصراً إرثه فيها، أو مولاها منحصراً تركته فيها ودينه مستغرق، أو غُلقت بعد الارتهان أو بعد تغليس<sup>١</sup>.

وقد زاد بعض متأخري الأصحاب على هذه الصور: اثنتي عشرة صورة أخرى، فبلغت عشرين<sup>٢</sup>.

وللنظر في كثير منها مجال.

قوله: «وحفظ النسب». [ص ٩]

أي عن الاختلاط والانقطاع. وذكر الزنى للأول، وإتيان الذكران للثاني.

١. اللعة الدمشقية، ص ١٣٧ (ضمن الموسوعة، ج ١٢).

٢. ذهب إليه الشهيد الثاني في الروضة للبيهقي، ج ٢، ص ٢٥٧-٢٦١.

قوله: «ما كان مقوّياً» إلى آخره. [ص ٩]

الذب - بالذال المعجمة -: الدفع. وكأنّه اقتصر على ذكر الإمام دون النبي ﷺ؛ نظراً إلى سائس زمانه. والمراد بما يتعلّق به «القضاء» الحبس والتعزيرات وإقامة الحدود.

قوله - في القاعدة السادسة<sup>١</sup> -: «الحكم: خطاب الشرع المتعلّق بأفعال المكلفين». [ص ١٠]

هذا التعريف إلى هنا لبعض الأشاعرة<sup>٢</sup>. ولم يقيّدوا المعروف بالشرعي؛ لانهصار الحكم عندهم فيه.

وأما عندنا فلا بدّ من تقييده به، كما فعله العلامة (طاب ثراه)<sup>٣</sup>. وهم يريدون بالخطاب النفسي، ونحن اللغوي.

وقد تقدّم الكلام فيما ينقضي<sup>٤</sup> به عن اتحاد الحكم ودليله على المذهبين<sup>٥</sup>. ولا ينقض عكسه بالتمرينّيات؛ لأنّ الخطاب للموكلي، ولا بالخواص؛ إمّا لعمل الجمعين على الجسميّة، أو لملاحظته التعلّي بالغير في الخاصّة.

وقد ينقض طرده بنحو قوله تعالى: «وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ»<sup>٦</sup>.

ويُدفع بأخذ الحيثيّة في المكلفين.

وفيه نظر؛ لأنّ الإنكار عليهم في عبادة ما ينحون من حيث التكليف، وأظهر منها النقص بآية «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا»<sup>٧</sup>. وبأخيرتي الزلزال<sup>٨</sup>؛ لصراحة الوعد والوعيد، فإن دفع بإرادة المكلفين بذلك الخطاب منع ثبوت التكليف بغيرها خرجت الإباحة.

١. كما في النسختين.

٢. المحصول في علم أصول الفقه ج ١ ص ٨٩.

٣. تهذيب الوصول ص ٥٠؛ نهاية الوصول إلى علم الأصول ج ١ ص ٨٥-٩١.

٤. كما في النسختين، والصواب «بعضي».

٥. تقدّم في ص ٤٦٦.

٦. الصّافات (٣٧): ٩٦.

٧. النساء (٤): ٩٣.

٨. الزلزلة (٩٩): ٨٧.

وقد زيد على الحدّ بالافتضاء لدفع لنقض بالآيات لإرادة صريحة، فخرجت الإباحة، فزيد أو «التغيير» فخرج خطاب الوضع فزيد «أو الوضع». وقد يرجع إليهما؛ لشمول الافتضاء الضمني، وهو يقتضي عود النقض.

والكلام في هذا الحدّ طويل أوردنا خلاصته في ريدة الأصول<sup>١</sup>، وأطنبنا الكلام في حواشينا على شرح المختصر العضدي<sup>٢</sup>

قوله - في القاعدة السابعة<sup>٣</sup> - : «و صلاًحاً: كل وصف ظاهر» إلى آخره. [ص ١٠]

سيأتي<sup>٤</sup> في هذا الكتاب تعريف المصنف السبب بما هو أكثر بطلاً، وأتم فائدة، وأكثر تحقيقاً من هذا التعريف. وقد أوردنا هناك كلاماً مشبعاً فانتظره

قوله - في القاعدة الثامنة<sup>٥</sup> - «السبب إما معوي أو وقتي». [ص ١٠]  
هذا يقتضي شمول السبب المعوي اللساني، كالعقد والتحريم والقذف والنذر، والجبناني، كالنيات، والأركان، كاللواط والرمي والجنايات.

قوله - في القاعدة التاسعة<sup>٦</sup> - «كالحاسة الموجبة للغسل». [ص ١١]  
بالفتح، كنجاسة البول والغائط مثلاً وأما نجاسة مثل الكلب وأخوه فالظاهر أنها من القسم الأول.

قوله - في القاعدة العاشرة<sup>٧</sup> - : «فإن السفيه لو وطئ أمته» إلى آخره. [ص ١١]  
قد يناقش في كون الوطء هنا سبباً بالمعنى المصطلح؛ إذ لا يلزم من وجوده وجود العتق. فتأمل<sup>٨</sup>.

١ زبدة الأصول، ص ١٠٠-١٠٥

٢ حاشية على شرح المختصر العضدي، مخطوط.

٣ كذا في النسختين.

٤ يأتي بعيد هذا.

٥ كذا في النسختين.

٦ و٧ كذا في النسختين.

٨، لعل وجه التأمل أنه صرح عند تعريف السبب بأن الحكم قد يتعلف عنه لوجود مانع أو قتلان شرط، فيمكن أن يكون ما ذكره من هذا القليل، فلا وجه لمناقشة. (منه \*).

قوله: «ولو وُهب». [ص ١٢]

- بالبناء للمفعول - أي وُهب شيء للعبد، ولا يخفى أنَّ للمناقشة في سببِة المتق والهبة في المسألتين مجالاً، فتدبر.

قوله - في القاعدة الحادية عشرة<sup>١</sup> -: «أقسام السبب والمسبب باعتبار الزمان ثلاثة» إلى آخره. [ص ١٢]

الأولى ذكر الرابع أيضاً، وهو ما يتأخر فيه المسبب عن السبب، كالمحدث الأصغر قبل دخول الوقت، والنوم بعده، والجباية لوجوب الطهارة إن لم نوجب غسلها لنفسه، والسلب - بمحتين -: ثياب المقتول ودرعه ويضته وترسه وسلاحه ودابته المركوبة والمجنوبة.

وقد اختلف علماؤنا في أنَّ استحقاق القاتل له، هل هو موقوف على شرط الإمام أنَّ من قتل قتلاً فله سلبه، أو أنَّ القاتل يحتص به بمجرد القتل؟ والأكثر على الأول<sup>٢</sup>.



قوله: «على قولٍ مشهور». [ص ١٢]

وعليه الشيخ<sup>٣</sup> والصدوقان<sup>٤</sup> والمحقق قسي<sup>٥</sup> المحمدي<sup>٦</sup>؛ لصحيفة زرارة وبكير ابني أعين، والفضيل بن يسار، ومحمد بن مسلم، ويزيد بن معاوية، عن أبي جعفر وأبي عبدالله<sup>٧</sup> في حديث طويل: «إنهما قالَا: «تُعطى الفطرة يوم الفطر فهو أفضل، وهو في سنة من أول يوم يدخل في شهر رمضان...»<sup>٨</sup> إلى آخره.

وقد اشتملت هذه الرواية على أجزاء نصف صاع من الحنطة والشعير، وهو خلاف الإجماع. وهذا يوجب طرحها.

١. كذا في النسختين.

٢. منهم: الشيخ في المبسوط، ج ٢، ص ٦٧، وحكاة عن ابن الجنيد العلامة في سببِة المطلب، ج ١٤، ص ٣٠٢؛ والشهيد الثاني في مسالك الأفهام، ج ٢، ص ٦٠.

٣. النهاية، ص ١٩١، المبسوط، ج ١، ص ٢١٢، الخلاف، ج ٢، ص ١٥٥، المسألة ١٩٨.

٤. المتق، ص ٢١٢، حكاة عن ابن بابويه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٧١، المسألة ١٣٦.

٥. المعتمد، ج ٢، ص ٦١٣.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٧٦، ح ٢٦٥، الاستبصار، ج ٢، ص ٤٥، ح ١٤٧.



والعجب ممن عمل بأولها وأهمل آخرها<sup>١</sup>. وتعام البحث فيها يُطلب من الجهل المتين<sup>٢</sup>.

قوله: «فعلى المقارنة للجزء الأخير من الصيغة»، [ص ١٢] فيه نظر؛ لأننا سواء قلنا بمقارنة إسلام الأب والزوجة للجزء الأخير من كلمة الشهادة، أو لوقوعه بعد إكمالها بلا فصل، فإسلام الابن مسبب عن إسلام الأب، وتحققه متعقب لتحققه. بخلاف إسلام المرأة؛ فإنه مع إسلامه من دون سببه<sup>٣</sup>. فتأمل.

قوله: «ومنها: لو باع السفلس ماله من غرمائه بالدين» إلى آخره. [ص ١٣] الظاهر مبني المسألة على القول بزوال الحجر باتفاق الفرما، وعدم توقفه على مراجعة الحاكم، كما هو مختار العلامة في التذكرة<sup>٤</sup>.

وفي الحكم بصحة البيع على تقدير مقارنة ارتفاع الحجر والجزء الأخير من صيغة البيع إشكال لا يخفى على المتأمل

والقول بعدم الفرق بين القول بالمقارنة والتعقب غير بعيد<sup>٥</sup>

والدور الذي ذكره (طاب ثراه) غني عن البيان

قوله: «وربما جزم بصحة البيع ها هنا» إلى آخره. [ص ١٣] أي سواء قلنا بالمقارنة أو التعقب.

فإن قلت: فما يصنع هذا الجازم بلروم لدور؟

قلت: غرضه أن رضى الفرما بوقوع لبيع مزيل للحجر، فزواله حصل بالرضى القلبي منهم قبل التلقظ بصيغة البيع.

أو نقول: إن إيقاعهم القبول اللطفي رضى بزوال الحجر، ولا يخفى أنه على هذا

١. لم نثر عليه.

٢. لم يتم كتابة الجهل المتين إلى أبواب الزكاة.

٣. في «ش»، «سببته» بدل «سببه».

٤. تذكرة الفقهاء، ج ١٤، ص ٩٤، المسألة ٣١٢.

٥. راجع جامع المقاصد، ج ٥، ص ٢٥٩؛ مفتاح الكرمة، ج ١٦، ص ٣٠٩-٣١٠.

تكون صيغة الإيجاب واقعة قبل زوال الحجر. وفيه ما فيه.

قوله - في القاعدة الثانية عشرة<sup>١</sup> - : «إلا أن ينوي عدم رفع غيره، فتبطل الطهارة». [ص ١٣]

لأنه متلاعب بنيته. وقد يقال بصحة الطهارة وإلغاء هذه الضميمة، نظراً إلى ما قاله (طاب ثراه) من ارتفاع القدر المشترك، وإلغاء خصوصيات الأحداث.

قوله: «ويجري للأصحاب خلاف في تداخل الأغسال المستونة عند انضمام الواجب إليها». [ص ١٣]

قد يفهم من ظاهر كلامه (قدس الله روحه) أن الخلاف بينهم إنما هو عند انضمام الواجب. وليس كذلك؛ فإنهم يختلفون في تداخلها على ثلاثة أقوال: التداخل مطلقاً<sup>٢</sup>، وعدمه مطلقاً<sup>٣</sup>، والتفصيل<sup>٤</sup> بأنه إن انضم إليها واجب تداخلت فيه، وإلا فلا<sup>٥</sup>.

قوله: «وأما الأغسال الواجبة، فالأقرب تداخل أسبابها على الإطلاق». [ص ١٣]

أي سواء أوجبت الغسل وحده أو مع الوضوء.

قوله: «بعد طهرها». [ص ١٣]

وجه التقيد به ظاهر؛ لعدم وجوب الغسل عليها قبله، فلم يرفع الموت تكليفها<sup>٦</sup>.

قوله: «فليس من هذا الباب». [ص ١٣]

أي ليس هناك تداخل أسباب الغسل؛ لبطلان سببية الجنابة والحيض بالموت.

١. كذا في النسختين.

٢. ذهب إليه الشيخ المفيد في الإشراف، ص ١٧ (صص مصنفات المفيد، ج ٩) وابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ١٢٣-١٢٤.

٣. ذهب إليه العلامة في قواعد الأحكام، ج ١، ص ١٧٩، وتحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٨٨، بدون رقم.

٤. في «ش»: «وبالتفصيل».

٥. ذهب إليه ابن حمزة في الوسيلة، ص ٥٦؛ سريد التوضيح راجع مفتاح الكرامة، ج ١، ص ١٠١-١٠٥.

قوله: « فلا يبقى للأسباب المتقدمة أثر » . [ص ١٣]

قد يقال: إنَّ عدم تأثير الأسباب المتقدمة فيما بعد الموت غير بَيِّن، ورفع التكليف عن الميت لا يستلزم رفعه عن وليه، كقضاء أكبر الذكور صلاة أبيه وصومه، فيجوز تداخل الجنابة والموت، والاكتفاء بغسل الموت. فتدبر.

قوله: « وما روي من أنَّه يغسل غسل الجنابة بعد موته » . [ص ١٣]

كَأَنَّ قَائِلًا يَقُول: إذا ارتفع التكليف بغسل الجنابة عن الميت بالموت، فَلَا يَشْيء جاءت الرواية بوجوبه ؟

فأجاب بأنها إنما دلت على وجوبه على الولي وعدم دخوله في غسلي الصدر والكافور. وأما الميت فلا تكليف عليه بشيء من الأغسال.

ولا يخفى ضعف هذا السؤال.

قوله: « ومن التداخل موجبات الإلطاف في يوم واحد » . [ص ١٤]

في العبارة أدنى تسامح. وقيد بالواحد؛ لأنَّ عدم تداخل الكفارة في اليومين مطلقاً إجماعياً.

قوله: « ولم يُظفر به » . [ص ١٤]

بالبناء للمفعول، و«الواو» للحال، واضمير «للسارق» المدلول عليه بالمصدر، فإذا سرق ثلاث مرّات ولم يُظفر به الحاكم إلّا بعد الثلاثة لم يجمع عليه العقوبات الثلاثة - أعني قطع أصابع يمينه الأربعة ورجله اليسرى وتخليده في السجن - بل يقتصر على الأولى فقط، فلو سرق بعدها مرّتين أو مراراً ثمّ ظفر به اكتفي بالثانية، فلو سرق بعدها كذلك لم يُقتل بل يقتصر على الثالثة.

قوله: « والوطء المتعدّد في شبهة واحدة » . [ص ١٤]

فلا يجب على الواطئ سوى مهر واحد، بخلاف ما لو تعدّدت الشبهة.

قوله: « ولا يتداخل مرّات الوطء بالاستكراه » . [ص ١٤]

١. الكافي، ج ٣، ص ١٥٤، باب الميت يموت وهو جنب...، ح ١ - ٢: الفقيه، ج ١، ص ١٥٣، ح ٤٢٥: تهذيب

الأحكام، ج ١، ص ٤٣٢، ح ١٢٨٢ - ١٣٨٤، وفيها: يغسل غسلًا واحدًا

بل يجب بكلّ وطء مهر مثلي، بل لو قيل بوجوبه لكلّ إيلاج عقيب إخراج  
- معاملة للغاصب بأشقّ الأحوال - لم يكن بعيداً.

قوله - في القاعدة الثالثة عشرة<sup>١</sup> - : « كقتل الواحد جماعةً، إمّا دفعةً، كأن  
يسقيهم سمّاً » إلى آخره. [ص ١٤]

إذا علم أنهم ماتوا بسببه دفعةً وكذا سراية الجراح، أمّا في الهدم والفرق فعلم  
ذلك مشكل، لكن لا مناقشة في المثال.

قوله : « على احتمال مخرّج ممّا إذا هرب القاتل أو مات » إلى آخره. [ص ١٤]  
أي أخذ الديات المكّلة بعد قتله، مبنيّ على القول بأخذ الدية من مال القاتل إن  
هرب، أو تركته إذا مات<sup>٢</sup>. أمّا على القول بعدم الأخذ - كما هو مذهب ابن إدريس<sup>٣</sup> -  
فلا أخذ فيما نحن فيه أيضاً.

قوله : « فإنّه تتأدّى بها التحيّة على احتمال » . [ص ١٤]

مبنيّ على أنّ الغرض الاشتغال عند دخول المسجد بما هو معدّ له.  
وذلك يحصل بكلّ من الفريضة ونعيّة المسجد، وغيرها من التوافل.

قوله : « وتكبيرة المأموم » . [ص ١٥]

أي قاصداً بها التحريم وتكبيرة الركوع معاً، ولا يُعد في اجتماع الوجوب  
والندب في فعل واحد من جهتين، كما ذكره في الصلاة على من دون الست وفوقها،  
فإنّ المصلّي ينوي في الصلاة الواحدة الندب من جهة والوجوب من أخرى.

قوله : « كما في توريث عمّ هو خال » . [ص ١٥]

كما إذا تولّد من ابن زيد وبنت زيب غانم، ثمّ تزوّج زيد بزيتب، فولد لها سالم،  
فهو عمّ غانم وخاله.

قوله : « وجدّة هي أخت » . [ص ١٥]

كما إذا كان له بنت اسمها هند، فأولد بنتها ابناً، فهند أخته لأبيه، وجدّته لأُمّه.

١. كذا في النسختين.

٢. ذهب إليه الشيخ في النهاية، ص ١٧٣٦ وابن رهرة في غية الروح، ج ١، ص ٤٠٥.

٣. السرائر، ج ٣، ص ٣٢٩ - ٣٣٠.

قوله: «كتعارض البيّتين». [ص ١٥]

إذا خرج المتداعيان، ولو تشبّها بالقسمة<sup>١</sup>.

قوله - في القاعدة الرابعة عشرة<sup>٢</sup> -: «فشالت الأقوال تداخله إن كان بضربة

واحدة». [ص ١٥]

أو بضريبتين دفعةً، كأن يقطع بهما يده ورأسه معاً. وقيل بالتداخل مطلقاً<sup>٣</sup>. وقيل بعدمه مطلقاً<sup>٤</sup>.

قوله: «وزنى المحصّن». [ص ١٥]

يفتح الصاد، ويراد به هنا البالغ الحرّ، الواطئ بالعقد الدائم أو ملك اليمين لقُبل بالغة متمكناً منه غدواً ورواحاً.

قوله: «فيجتمعان على الشيخ والشيخة». [ص ١٥]

فيجلد كلّ منهما مائة جلدة ثم يُرجم<sup>٥</sup>، وهذا الجمع إجماعي.

أمّا الشاب والشابة فالمرتضى<sup>٦</sup> والمفيد<sup>٧</sup> والفاضلان<sup>٨</sup> وجماعة على الجمع<sup>٩</sup>، لصحيحة زرارة عن الباقر<sup>١٠</sup>، قال: «المحصّن يُجلد مائة ويُرجم»<sup>١١</sup>. والمفرد المعلن باللام للعموم.

والشيخ في النهاية<sup>١٢</sup> وابن رهرة<sup>١٣</sup> ولقطب الراوندي على الرجم لا غير<sup>١٤</sup>.

١. الخارج صدّ المتشبهت. وهو الذي في يده المال

٢. كذا في النسختين.

٣. قال به الشيخ في المبسوط، ج ٧، ص ٢٢؛ توضيح لأقوال راجع مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٤٠١، المسألة ٧٨.

٤. قال به ابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٣٩٦.

٥. الاختصار، ص ٥١٦، المسألة ٢٨٤.

٦. المقنعة، ص ٧٧٥-٧٧٦.

٧. شرائع الإسلام، ج ٤، ص ١٤١-١٤٢، مختلف الشيعة، ج ٩، ص ١٤٩، المسألة ٨.

٨. منهم: سائر في المراسم، ص ٢٥٢؛ والشيخ في التتبع، ج ٧، ص ٤٠٥، دليل الآية ٢ من النور (٢٤)؛ وابن إدريس

في السرائر، ج ٢، ص ٤٤٠.

٩. تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٤، ج ١٢؛ الاختصار، ج ٤، ص ٢٠٠، ج ٧٥٢.

١٠. النهاية، ص ٦٩٣.

١١. غنية التروع، ج ١، ص ٤٢٢.

١٢. فقه القرآن، ج ٢، ص ٣٧٦.

واحتج لهم المصنف (طاب ثراه) بأن ما يوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب أخفهما بعمومه، كما يحكم به الاستقراء. ألا ترى أن كلاً من شرب النجس والمواجهة بما يكره، وسرقة دون الربح، ومماثلة الأجنبية موجب للتعزير مطلقاً. وإذا تحقق في ضمن الخمر والقذف والربح والزنى أوجب الحد فقط، ولم يوجب التعزير، فكذا ما فيه الكلام، فإن الزنى يوجب بإطلاقه الجلد، كما تضمنته الآية الكريمة<sup>١</sup>، وإذا تقيّد بالإحصان أوجب الرجم إجماعاً، وهو أعظم الأمرين، فلا يوجب أخفهما بحكم الاستقراء.

ولا يخفى ضعف هذا الدليل.

قوله: «سبب في الوضوء والغسل». [ص ١٦]

أي كل واحد من الثلاثة سبب لهما.

قوله: «وقذف المحصنة أو المحصن». [ص ١٦]

المراد بـ«الإحصان» هنا أن يكون المَقْنُون مستجماً للأمر الخمسة المشهورة أعني الهلوع، والعقل، والحرمة، والإسلام، والعفة. فإن فقد أحدها فلا حد؛ بل التعزير لا غير.

قوله: «وزنى البكر يوجب الحلد والجزء والتغريب». [ص ١٦]

المراد به الغير المتزوج، والمتزوج الذي لم يدخل.

والمراد بـ«الجزء» حلق رأسه كله وإن لم يكن مرتباً.

وبالتغريب نفيه عن وطنه سنة كاملة.

هذا إذا كان رجلاً، وأمّا المرأة فلا جزء عليها ولا تغريب، بل الجلد لا غير.

قوله: «ومسّ خط القرآن». [ص ١٦]

وكتابتها أيضاً على الأصح، كما وردت به الرواية الصحيحة عن الكاظم<sup>٢</sup>، وإن لم يشتهر العمل بها.

١. النور (٢٤) ٢.

٢. هذه الرواية رواها الشيخ في تهذيب الأحكام [ج ١، ص ١٢٧، ح ٣٤٥] عن علي بن جعفر أنه سأل أحباء موسى<sup>❦</sup> عن الرجل أبطل له أن يكتب القرآن في الألواح والصحيفة وهو على غير وضوء؟ قال «لا» (متنلاً)

قوله: «ودخول المساجد». [ص ١٦]

أراد بالدخول: اللبث.

قوله: «والوطء في الحيض والنفاس». [ص ١٦]

نظم العبارة غير جيد، إذ ظاهرها أن الحدث الأكبر يزيد بتحريم الوطء في الحيض والنفاس.

والأولى أن يقول: «والوطء إن كان حيضاً أو نفاساً» بإعادة اسم كان إلى الحدث الأكبر.

قوله: «والطلاق فيه غالباً». [ص ١٦]

أي وتحريم الطلاق، وقيد به «الغالب» لأن الأغلب أن يكون الزوج حاضراً أو في حكمه، وأن تكون مدحولة حائلاً، فتحریم الطلاق في الحيض أغلبي لا دائمي.

قوله: «إلى أحكام كثيرة». [ص ١٦]

كتحريم الصلاة، ووضع شيء في المساجد، وكراهة الخضاب، وقراءة ما زاد على سبع آيات.

قوله: «وأكثر الأسباب مسببات الكاح». [ص ١٦]

لفظ «أكثر» مبتدأ خبره «الكاح»، و«مسببات» منصوب على التمييز، والضمير في قوله: «فإنه» للشأن أو للكاح. فمن الأحكام المترتبة عليه بمعنى العقد بإباحة الوطء، وتنصيف المهر إن طلق، وتحريم الخامسة.

ومن المترتبة عليه بمعنى الوطء تحريم ابتها ووجوب النفقة إن طلقها رجعيّاً، ولحقوق الولد بشروطه.

وسيجيء تفصيل طويل لكلا النوعين بعد خمس وثلاثين قاعدة تخميناً.

قوله: «في القاعدة الخامسة عشرة<sup>١</sup>»: «السبب قد يكون فعلياً». [ص ١٦]

أراد به ما ليس قولياً، كصيغة البيع ولنكاح، وسيأتي ذكر هذه القاعدة مرة أخرى مع القاعدة التي بعدها بعد أربعين قاعدة تخميناً.

قوله: «وكذلك صدقة التطوع و(زكاة)¹، لقريب والصاحب». [ص ١٧]  
 فيباح تصرف المستحق فيها من غير لفظ. ولو أطلق الصدقة والزكاة لكان أولى.  
 قوله: «وعلاوة الهدى». [ص ١٧]  
 أي علامته الدالة على أنه مذكى ليباح أكل المستحق منه. والمشهور ضرب  
 صفحة سنامه بالنعل المضموسة في دمه، أو كتابة ما يدل على أنه هدي.  
 قوله: «وشد المال على اللقيط» إلى آخره. [ص ١٧]  
 فإن ذلك قرينة على أن المال والدابة والحبمة والفسطاط له، فينفق عليه منها.  
 والفسطاط - بضم الفاء وكسر ها - بيت من الشعر.  
 قوله: «والوطء في مدة الخيار من البائع أو المشتري». [ص ١٧]  
 فإن كان الخيار للبائع فوطؤه فسخ للبيع، أو للمشتري فإيجاب له.  
 قوله: «والوطء في الرجعة». [ص ١٧]  
 أي مدتها.  
 وفي بعض النسخ: «في الرجعة» بالهاء.  
 وقوله: «قطعاً». [ص ١٧]  
 إشارة إلى أنه أقوى دلالة على الرجوع من القول. وقد قيد بعضهم بما إذا كان  
 بقصد الرجوع². وبعضهم بعدم قصد غيره³. ولعل الأول أولى.  
 قوله: «وفي الاختيار». [ص ١٧]  
 إذا أسلم أكثر من الأربع مع الزوج، فيكون وطء الأربع اختياراً لهن، وينفسخ  
 عقد البواقي.  
 وفي بعض النسخ هكذا: «إذا أسلم على أكثر من أربعة من الزوج». وهو من  
 تصرف النساخ.

١. في المتن: «كسوة» بدل «زكاة».

٢. قال به العلامة في قواعد الأحكام، ج ٣، ص ١٣٣ - ١٣٤؛ والمحصل المقتضى في التفتيح للرائع، ج ٣، ص ٣٢٠.

٣. ذهب إليه الشهيد الثاني في مسالك الأفهام، ج ٩، ص ١٨٥؛ لروضة القلبية، ج ٦، ص ٥٠، وفيهما: يحصل بكل واحد منهما.



قوله - في القاعدة السادسة عشرة<sup>١</sup> - : « لا يكفي تسليم العوض في الخلع عن بذلها لفظاً ». [ص ١٧]

ويكفي فيه سؤالها الخلع على كذا.

وقوله: « أو قبولها بعد إيجابه » [ص ١٧] أي إيجاب الخلع أو الزوج. والمراد أنه لا بد من البذل اللفظي، إما قبل الإيجاب أو بعده بلا فصل.

قوله: « لأن الوطء لا يقع إلا في الملك ». [ص ١٧]

الأولى تقييد كونه اختياراً بوقوعه بقصد التملك.

قوله - في القاعدة السابعة عشرة<sup>٢</sup> - : « كنيات الزكاة والخمس في التملك ». [ص ١٧]

أي تملك المستحق العين المدفوعة. وعطف العبادات من عطف العام على الخاص.

ولو قال: « كنيات الزكاة والخمس وابصلا في التملك وبراءة الذمة » لكان أولى. قوله: « فلو اتهمها ». [ص ١٧]

في صدق قولها « أرادت » أو « كرهت » أو « أحببت ». « فالأقرب أنه يحلفها على عدم كذبها، فيقع الظهار. لكن يشكل بما إذا أبقى التهمة بعد الحلف.

قوله: « أو الشرع ». [ص ١٨]

بالرفع، عطف على الحسن، « ولكونهم كذلك » أي من حيث كونهم عبدة أو ثان. قوله: « لأن الطبع يعين على الأول ». [ص ١٨]

أي على عدم محبتها دخول النار وكل السم، فلا يقبل دعواها محبة شيء منها. قوله: « وكذا لو علقه ببغض ما يخالف الحسن ». [ص ١٨]

كبغض الروائح الطيبة، والأطعمة اللذيذة. أو العقل، كبغض المحب المحسن، أو الشرع، كبغض الصلاة.

وقد يقرأ: البغض - بفتح الباء وإهمال العين -.

ومقابلة الحب يقتضي الأول.

قوله - في القاعدة الثامنة عشرة<sup>١</sup> - : «التعليق بالمشيئة يقتضي التلفظ» إلى آخره. [ص ١٨]

فإذا قال: «أنت علي كظهر أمي إن شئت» فلا بد في وقوعه من قولها: «شئت». والأظهر أنه إذا قامت قرينة على إرادتها كفت، ولا يحتاج بعدها إلى تلفظها. أمّا الإشارة فلا ينبغي التوقف في قيامها مقام اللفظ.

قوله: «وفي وقوعه باطناً بالنسبة إليها إشكال». [ص ١٨]  
لا يبعد أن يقال: إن قصد التعليق على اللفظ وقع ظاهراً وباطناً معاً. وإن قصد التعليق القلبي وقع ظاهراً لا غير.

قوله - في القاعدة التاسعة عشرة<sup>٢</sup> - : «فلو أتهمها وكانت مميزة». [ص ١٨]  
أي لو علّق الظهار على مشيئتها وهي صغيرة فقالت: «شئت». فاتهمها بأنها لم تشأ أو بالعكس.

قوله: «ويحتمل عدم اعتبار نية الصبي». [ص ١٨]  
هذا الاحتمال ضعيف، ودليله مدخول، وإدراج المشيئة لا وجه له، ونصب «صحة» بالمفعولية أو على التمييز.

وفي بعض النسخ «صحته» بالإضافة إلى الضمير، وهو من تصرف النسخ.  
قوله: «فإن كان ممّا يتوقف على الإرادة». [ص ١٩]  
كقوله: «إن سجدت لله شكراً» أو «إن حمدت زيدا» مثلاً - فامرأتي علي كظهر أمي» فسجد، أو قال: «زيد فاضل»: لتوقف سجود الشكر على قصده، وتوقف حقيقة الحمد على إرادة التعظيم.

قوله - في القاعدة<sup>٣</sup> - : «ولا يتخصص السببية بأوله كالدلوك مثلاً». [ص ١٩]  
هذا هو المذهب المختار عند الأكثر<sup>٤</sup>.

١ و٢. كذا في النسخين.

٣. كذا في النسخين.

٤. عدة الأصول، ج ١، ص ٣٢٥؛ الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ١، ص ١٤٦-١٤٧؛ غية النزوع، ج ٢، ص ٢٩٨.

وذهب بعض الشافعية إلى التخصيص بأول الوقت، فإن أخرها عنه صارت قضاءً<sup>١</sup>.  
وبعض الحنفية إلى التخصيص بآخره. فإن قَدَّمها عليه فهي نافلة تسقط بها  
الفريضة<sup>٢</sup>.

وقال الكرخي: إذا وقعها في أوله فإن أدرك آخره مكلفاً كانت فرضاً، وإلا فنفل<sup>٣</sup>.  
وذهب الشيخ والسيد المرتضى (رضي الله عنهما) إلى أن دخول الوقت موجب  
لتخيير المكلف بين الفعل والعزم عليه<sup>٤</sup>. ووافقهما جمع من الخاصة<sup>٥</sup> والعامة<sup>٦</sup>. وهو  
قوي كما استدللنا عليه في زبدة الأصول<sup>٧</sup>.

قوله: «وإلا لم يجب على من بلغ بعد دخول الوقت بلحظة». [ص ١٩]  
فيه نظر: فإنَّ للخصم أن يقول إنَّ لقضاء يجب بأمر جديد، ولا يتوقف على  
وجوب الأداء، كقضاء الحائض والمسافر والعريس الصوم.

قوله: «وكذا أجراء أيام الأضاحي». [ص ١٩]  
وهي أربعة بمنى: أولها العيد، وثلاثة بالأمصار  
قوله: «وليست أجراؤه». [ص ١٩]  
الضمير لليوم.

واعلم أن المصنَّف سيميد هذه القاعدة وما بعدها بكلام أبسط من هذا بعد  
أربعين قاعدة تخميناً.

قوله - في القاعدة الحادية والعشرين<sup>٨</sup> -: «إذا كان المانع مختصاً بالحكم». [ص ١٩]

١. المحصول في علم أصول الفقه، ج ٢، ص ١٧٤.

٢. الفصول في الأصول، الجصاص، ج ١، ص ٣٠٧.

٣. حكاة عنه الرازي في المحصول في علم أصول الفقه، ج ٢، ص ١٧٤.

٤. عدة الأصول، ج ١، ص ٢٣٥، الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ١، ص ١٤٦.

٥. كابين زهرة في غنية التروع، ج ٢، ص ٢٩٩، حكاه عن ابن الهراج صاحب المعالم في معالم الدين، ص ٧٤.

٦. حكاة الرازي في المحصول في علم أصول الفقه، ج ٢، ص ١٧٥.

٧. تكلمنا على استدلاله في شرح الزبدة (منه) رجع زبدة الأصول، ص ١٣٣-١٣٥.

٨. كذا في التسخين.

تحقيق هذه القاعدة يقتضي بسطاً في الكلام. فنقول: سيجيء في كلام المصنف (طاب ثراه) أنَّ المانع على ضربين: مانع السبب، ومانع الحكم. فالأول كل وصف وجودي ظاهر منضبط يخل وجوده بحكمة السبب، كالأبوة المانعة من القصاص.

والثاني كل وصف ظاهر منضبط مستلزم لحكمة مقتضاها تقيض حكمة السبب مع بقاء حكمة السبب، كالدين المانع من وحبوب الخمس في المكاسب. قوله: «ومنها: تأثير البتة في الدفع عن الدين المرهون به». [ص ٥٨] كما لو كان على أحد ذئبته رهن دون الآخر، فادعى الراهن كون المدفوع إليه عوض الدين الذي عليه رهن؛ ليفك المرهون بأجمعه إن ساوى المدفوع دينه، أو بعضه إن نقص عنه. هذا إذا لم يشترط كونه رهناً على كل جزء.

ولا يخفى أنَّ في حكم المصنف (قدس الله روحه) بتعليف الراهن إشكالاً؛ لانتفاء القطع في الدعوى. وكيف يمكن الإطلاع على الضمائر؟ ولا يمكن حمل كلامه على دعوى المرتهن إقراره بالتعيين؛ لفساد التعليل حينئذ. وغاية ما يمكن حمله على مذهب من يسمع الدعوى المظنونة الموهومة فيما يحصر الإطلاع عليه.

قوله: «ولو لم يوح حال الدفع ففي التقسيط». [ص ٥٨] قد يجعل القول بالتقسيط أولى؛ لسقوط شيء مما في ذمة المرتهن البتة. ولا ترجيح، لتساوي التفسير<sup>١</sup> فيقسط، كما لو باع ماله ومال غيره. وشيخنا المحقق الشيخ علي (أعلى الله قدره) زيف الوجه الثاني باقتضاء ملك القابض المقبوض وقوعه عن شيء<sup>٢</sup>. وللمبحث فيه مجال واسع، ليس هذا محله. قوله: «لا تؤثر نية المعصية عقاباً ولا ذمّاً» إلى آخره. [ص ٥٨]

١. في «ش» و«التفسير» بدل «التفسير».

٢. جامع المقاصد، ج ٥، ص ٧٦.

غرضه (طاب ثراه) أَنَّ نِيَّةَ المعصية وإن كانت معصيةً، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا وَرَدَتْ الْأَخْبَارُ بِالْعَفْوِ عَنْهَا<sup>١</sup> لَمْ يَتَرْتَبْ عَلَى فَعْلِهَا عِقَابٌ وَلَا ذَمٌّ وَإِنْ تَرْتَبَ اسْتِحْقَاقُهُمَا، وَلَمْ يُرَدَّ أَنَّ قَصْدَ المعصية والعزم على فعلها غير محرم، كما يتبادر إلى بعض الأوهام، حتَّى لو قصد الإفطار مثلاً في شهر رمضان ولم يفطر لم يكن آثماً. كيف؟ والمصنّف مصرّح في كتب الفروع بتأثيره<sup>٢</sup>

والحاصل أَنَّ تحريم العزم على المعصية ممّا لا ريب فيه عندنا، وكذا عند العامة. وكتب الفريقين - من التفاسير وغيرها - مشحونة بذلك، بل هو من ضروريّات الدين. ولا بأس بنقل شيء من كلام الخاصّة والعامة في هذا الباب، ليرتفع به جُلُباب الارتياب.

في الجوامع عند تفسير قوله تعالى ﴿إِنْ السُّعْيَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولٌ﴾<sup>٣</sup>: يقال للإنسان: لِمَ سَعَيْتَ مَا لَا يَحِلُّ لَكَ سَمَاعُهُ؟ وَلِمَ بَصُرْتَ إِلَى مَا لَا يَحِلُّ لَكَ النَّظَرُ إِلَيْهِ؟ وَلِمَ عَزَمْتَ عَلَى مَا لَا يَحِلُّ لَكَ الْعَزْمُ عَلَيْهِ؟ انتهى<sup>٤</sup> وكلامه في مجمع البیان<sup>٥</sup> قَرِيبٌ مِنْ كَلَامِهِ هَذَا.

وقال البيضاوي وغيره من علماء العامة عند تفسير هذه الآية: فيها دليل على أَنَّ العبد مؤاخذ بعزمه على المعصية<sup>٦</sup>. انتهى.

وعبارة الكشف<sup>٧</sup> موافقة لعبارة الطبرسي. وكذا عبارة التفسير الكبير<sup>٨</sup> للفخر.

١ الكافي، ج ٢، ص ٤٢٨، باب من يهجم بالحسنة أو السيئة، ج ١ - ٢، راجع وسائل الشيعة، ج ١، ص ٤٩ وبهذا، باب استحباب نية الخير والعزم عليه.

٢. هاية المراد، ج ١، ص ٢٣٥ (ضمن الموسوعة، ج ١)، الدروس الشرعية، ج ١، ص ١٨٢ (ضمن الموسوعة، ج ٩).

٣. الإسراء (١٧)، ٣٦.

٤. جوامع الجامع، ج ٢، ص ٣٢٨، ذيل الآية.

٥. مجمع البيان، ج ٦، ص ٤١٥، ذيل الآية.

٦. تفسير البيضاوي، ج ٢، ص ٤٤٦.

٧. الكشف، ج ٢، ص ٦٦٦.

٨. التفسير الكبير، الفخر الرازي، ج ١٠، ص ٢١٢.

وقال السيد المرتضى علم الهدى (أنار الله برهانه) في كتاب تنزيه الأنبياء عند ذكر قوله تعالى:

﴿إِذْ هَمَّتْ طَّائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾<sup>١</sup>: إنما أراد تعالى أن الفشل خطر بآلهم، ولو كان الهم في هذا سكار عزمًا لما كان الله وليهما.

ثم قال: وإرادة المعصية والعزم عليها معصية.

وقد تجاوز قوم حتى قالوا: العزم على الكبيرة كبيرة، وعلى الكفر كفر. انتهى كلامه (نور الله مرقدته)<sup>٢</sup>.

وكلام صاحب الكشف في تفسير<sup>٣</sup> هذه الآية مطابق لكلامه (طاب ثراه). وكذا كلام البيضاوي<sup>٤</sup> وغيره.

وأيضاً فقد صرح الفقهاء بأن الإصرار على الصفات الذي هو معدود من الكبائر، إما فعلي وهو المداومة على الصفات بلا توبة، وإما حكمي وهو العزم على فعل الصفات متى تمكن منها.

وبالحمل، فتصريح المفسرين والفقهاء والأصوليين بهذا المطلب أزيد من أن تحصى، والخوض فيه من قبيل توضيح الواضحات. ومن تصفح كتب الخاصة والعامة لا يعثره ريب فيما تلوناه.

فإن قلت: قد ورد عن أئمتنا أخبار كثيرة تشعر بأن العزم على المعصية ليس معصية، كما رواه ثقة الإسلام في الكافي عن زرارة عن أحدهما عليه السلام أنه قال: «إن الله تعالى جعل لآدم في ذريته من هم بحسنة ولم يعملها كتبت له حسنة، ومن هم بحسنة وعملها كتبت له عشرًا. ومن هم بسيئة [ولم يعملها]<sup>٥</sup> لم تكتب عليه، ومن هم بها وعملها كتبت عليه سيئة»<sup>٦</sup>.

١. آل عمران (٢): ١٢٢.

٢. تنزيه الأنبياء، ص ٧٨-٧٩.

٣. الكشف، ج ١، ص ٩-٤، ذيل الآية.

٤. تفسير البيضاوي، ج ١، ص ٢٨٥، ذيل الآية.

٥. أضفناه من المصدر.

٦. الكافي، ج ٢، ص ٤٢٨، باب من هم بالحسنة أو السيئة، ح ١-٢.

وكما رواه عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «إن المؤمن ليهم بالسنة أن يعملها فلا يعملها فلا تكتب عليه»<sup>١</sup>.

والأحاديث الواردة في الكافي وغيره بهذا المضمون كثيرة<sup>٢</sup>.

قلت: لا دلالة في تلك الأحاديث على ما ظننت من أن العزم على المعصية ليس معصية، وإنما دلت على أن من عزم على معصية - كشرب الخمر أو الزنى مثلاً - ولم يعملها لم تكتب عليه تلك المعصية التي عزم عليها. وأين هذا من<sup>٣</sup> المعنى الذي ظننته.

قوله: «فهو غير مؤاخذ بها». [ص ٥٨]

أي غير مُعاقب عليها؛ لأنها معفو عنها.

قوله: «منها ما لو وجد امرأة» إلى آخره [ص ٥٨]

عُدَّ بعضهم من هذه الصور ما لو صلى في ثوب يظن أنه حرير أو معصوب عالماً بالحكم، فظهر بعد الصلاة أنه ممزج أو صاخر. وقرع على ذلك التردد في بطلان صلاته<sup>٤</sup>.

والأولى عدم التردد في بطلانها نعم، يتمشى صحتها عند القائل بعدم دلالة النهي في العبادة على الفساد.

قوله: «وكلاهما تحكّم وتخَرَّص على الغيب». [ص ٥٩]

أي الحكم بفسق متعاطي ذلك وبعقابه عقاباً متوسطاً قولاً بلا دليل.

وفيه: أن دليل الأول مذكور، وسيما على القول بأن العزم على الكبيرة كبيرة. فتأمل.

وتخَرَّص - بالخاء المعجمة والصاد المهملة - أي كذب وتخمين باطل.

قوله: «روي عن النبي صلى الله عليه وآله أن نية المؤمن خير من عمله» إلى آخره. [ص ٥٩]

١. الكافي، ج ٢، ص ٤٢٨، باب من يهم بالعصاة أو السنة، ج ١ - ٢.

٢. راجع وسائل الشيعة، ج ١، ص ٤٩ وما بعدها، باب لشعاب نية الخير والعزم عليه.

٣. في النسخ: «عن»، وهو غير موافق للسياق.

٤. لم نثر على قتله.

هذا الحديث رواه ثقة الإسلام في كتاب الكفر والإيمان من الكافي عن الصادق عليه السلام، قال: قال رسول الله ﷺ: «نية المؤمن خير من عمله، ونية الكافر شر من عمله». وكل عامل يعمل على نيته<sup>١</sup>.

وبعد ورود الحديث بهذه الصفة، لا وجه لتوسط قوله ﷺ: «وربما روي» بين الفقرتين، وجعل الحديث الواحد حديثين.

قوله: «أجيب بأجوبة». [ص ٥٩]

هذه الأجوبة بعضها مختص بالسؤال لأوّل، وبعضها بالثاني، وبعضها مشترك. وأكثرها مدخول معلول.

وأحسن الأجوبة عن أوّل السؤالين ما أوردناه في شرح الأحاديث الأربعين<sup>٢</sup>.

قوله: «منها: أن المراد أن نية المؤمن بغير عمل» إلى آخره. [ص ٥٩]  
لا يخفى أن هذا الجواب لا يطابق شيئاً من السؤالين. أمّا الثاني فظاهر، وأمّا الأوّل: فلأنّ مبناه على أحزمة العمل. ويمكن إصلاحه بوجه لا يحفى على الأذكياء.

قوله: «قلت: المصير إلى خلاف الظاهر» إلى آخره. [ص ٦٠]

كلامه هذا إنما يتم لو انحصر الجواب في هذا أمّا مع وجود غيره، بل ما هو أجود منه فلا.

قوله: «ومنها: أن خلود المؤمن». [ص ٦٠]

هذا الجواب إنما يحسم مادة السؤال الثاني فقط. وحاصله يرجع إلى أن العقاب المرتب على النية المجردة عن العمل قد صار أزيد من العقاب المرتب على العمل بأضعاف مضاعفة، بل لا نسبة للمتناهي إلى غير المتناهي. فقولك: تخلو مجرد النية عن العقاب، باطل. هذا.

ولعمري، إنني لشديد التعجب من المصنّف (قدّس الله روحه) كيف نسب هذا الكلام إلى بعض العلماء، وهو حديث مشهور عن أئمة أهل البيت (سلام الله

١. الكافي، ج ٢، ص ٨٤، باب النية، ح ٢.

٢. الأربعون حديثاً، ص ٤٥٣.



عليهم) في بيان وجه خلود أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار؟! روى ثقة الإسلام في الكافي عن أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام أنه قال: «إنما خلّد أهل النار في النار؛ لأنّ تيّاتهم كانت في الدنيا أن لو خلّدوا فيها أن يمضوا الله أبداً، وإنما خلّد أهل الجنة في الجنة؛ لأنّ تيّاتهم كانت في الدنيا أن لو بقوا فيها أن يطيعوا الله أبداً، فبالتّيات خلد هؤلاء وهؤلاء»<sup>١</sup>.

ثم لا يخفى صراحة هذا الحديث في أنّه قد يترتب العقاب على نفس النّية. فما ذكره المصنّف عليه السلام في الفائدة السابقة من العفو عن نية المعصية يراد به غير هذه الصورة.

قوله: «ومنها: أن النّية يمكن فيها الدوام» إلى آخره [ص ٦٠]

فطبيعة النّية باعتبار استمرارها في أكثر مدّة العمر، خيراً من العمل أو شرّ منه.

ولا يخفى عدم مطابقة هذا الجواب لشيء من السّوالين، كالجواب الأوّل.

قوله: «ومنها: أن النّية لا يكاد يدخلها الرياء والعجب» إلى آخره [ص ٦٠]

هذا الجواب أيضاً لا يطابق شيئاً من السّوالين، وإنما يليق أن يجعل وجهها

لخبرته نية المؤمن وشرّيته نية الكافر.

قوله: «ويرد عليه» إلى آخره [ص ٦٠]

يمكن دفع هذا الإيراد بأنّ كون طبيعة لعمل معرّضة لهما دون النّية كافٍ في

خيريتها

قوله: «ومنها: أن المؤمن يراد به المؤمن الخاصّ». انتهى. [ص ٦١]

هذا الجواب كأخيه في عدم الانطباق، بل يمكن أن يقال: إنه مؤكّد للسّؤال

الأوّل؛ إذ العمل بالتّقية شاقّ على النفس، فتأمل

قوله: «وهذه الأجوبة الثلاثة من السّوانح». [ص ٦١]

كان الأولى طيّ الكشع<sup>٢</sup> عن يرادها، كما لا يخفى.

قوله: «ومنها: أن النّية لا يراد بها» إلى آخره [ص ٦١]

قد سبق هذا الجواب مع ما فيه، فلا وجه لإعادته.

١. الكافي، ج ٢، ص ٨٥، باب النّية، ح ٥

٢. طيّ الكشع: طوى عنه كشعه تركه وأعرض عنه. المعجم الوسيط، ج ٢، ص ٧٨٨، «كشع».

قوله: «ومنها: أن لفظة «خير» إلى آخره. [ص ٦١]

فلفظة «من» على هذا تبعية لا تفضيلية.

وهذا الجواب ينطبق على كل من السؤلين، لكن لا يخفى أن الظاهر المتبادر إلى الأفهام من مثل هذا الكلام التفضيل، وأن التبعض في غاية البعد ويكفي ورود هذا عليه.

قوله: «ومنها: أن لفظة «افعل» إلى آخره. [ص ٦١]

هذا الجواب قريب من سابقه، بل هو هو عند التأمل. وبيت المستثنى في ذم الشيب و«بياضاً» حال من ضمير «بعدت» و«لا يياض له» أي لا يهجة له. و«من الظلم» خبر ثانٍ «لأنت»، وفي عني يجوز تعلقه بـ«أسود»، وليس المراد به اسم التفضيل؛ لأنه لا يشتق من لون، وإن جمعته خبراً ثانياً له فـ«من الظلم» خبر ثالث، ولا ينافي شيئاً من الوجهين تمام الكلام بالخبر الأول؛ لتمامه بالمبتدأ والخبر.

و«أبيض» في البيت الثاني بمعنى ثقي، المرص. و«الحديد» - بالعاء المهملة - السحاب، والمراد وصف الممدوح بالقوة، ثم بالصفاء، ثم بالنورانية.

و«أبيض» في البيت الثالث خبر ثانٍ «لأنت»، ويجوز جعله منادى محذوف حرف النداء، و«بنو أباض» طائفة<sup>١</sup>.

قوله: «لأنه يحتص بالعلاج». [ص ٦٢]

أي بأفعال الجوارح، فلا يطلق حقيقة إلا على ما يؤاؤل بها.

والجواب الأول يرجع إلى منع الاحتصاص، والثاني إلى تسليمه.

قوله: «وقد أجيب أيضاً». [ص ٦٢]

تقرير المصنف (قدس الله روحه) نسبة هذا إلى ابن دريد عجب، فإن مثل هذا الكلام مروى عن الصادق ع، رواه ثقة الإسلام في الكافي عنه ع بعد حديث «نية المؤمن خير من عمله»<sup>٢</sup>، بلا فصل.

١. لا يقدّر بعدت بياضاً لا يياض له - لأنت أسود في عني من ظلم دهبان المستثنى. ص ٣٦؛ والبيان الآخران

موجودان في أمالي السيد المرتضى. ج ٢. ص ٣٦٧

٢. الذي تقدم ترجمته في ص ٤٩٥، الهامش ١.

وكأنه عليه السلام إنما أورد عقيبہ ؛ لأنه مفسر لسابقه .

ولا يخفى أنه إنما يفيد وجه تفضيل النية على العمل ، فلا وجه لجعله جواباً عن السؤال الأول .

والحديث هكذا . عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام . قال . « إنَّ العبد المؤمن الفقير ليقول : يا رب ، ازرقني حتى أفعل كذا وكذا من البرِّ ووجوه الخير . فإذا علم الله عزَّ وجلَّ ذلك منه بصدق نية كتب الله له من الأجر مثل ما يكتب له لو عمله ، إنَّ الله واسعٌ كريم »<sup>١</sup> .

ومن تأمل هذا الحديث لا يرتاب في أنَّ ابن دريد عليه السلام أخذ كلامه منه .

قوله : « وأجاب الغزالي هذا الجواب »<sup>٢</sup> . [ص ٦٢]

والجواب الآتي بعده أيضاً لا ارتباط له بشيء من السؤالين ، فإيراد المصنّف لهما ولأمثالهما في معرض الجواب من الغرائب .

قوله : « وأجيب بأنَّ وجه تفضيل النية » إلى آخره . [ص ٦٢]

لا يحفى أنَّ هذا الكلام إنما يستقيم إذا فُسرَّت « الاستدامة الحكيمية » بالمعنى العدمي المشهور ، أمّا إذا فُسرَّت بالمعنى الوجودي فبقاؤها إلى آخر العمل غير مسلم ؛ لانقراض الفعل المعزوم عليه شيئاً فشيئاً فينصرم العزم شيئاً فشيئاً بتصرّمه ؛ إذ لا عزم على فعل ما قد فعل وانقضى فتأمل .

قوله : « وقد اغتفرت المقارنة في الصيام » . [ص ٦٣]

وجه اغتفارها فيه لزوم العرح من إيجاب مقارنتها لأوله ، فبأنه ممّا لا يكاد يتهسّر .

وقد توقّف بعض علمائنا في أجزاء مقارنتها لطلوع الفجر<sup>٣</sup> ، وكأنّه مبنيّ على تردّده في أنَّ نية الصوم جزء منه أو شرط .

وقد مرَّ الكلام فيه في الفائدة الحادية عشرة .

١ الكافي ، ج ٢ ، ص ٨٥ ، باب النية . ح ٣ .

٢ راجع إحياء علوم الدين ، ج ٤ ، ص ٣٦٦ .

٣ انظر التنقيح الرابع . ج ١ ، ص ٣٥٣ .



سقط عليه والانتقال عنه إلى الآخر.

قوله: «إن غلب المفسدة - بالبناء لباعل - ودُرثت». [ص ٨٣]  
بالبناء للمفعول، أي أزيلت، ففي كل من استيفاء الحد وتركه مفسدة ومصلحة،  
لكن مفسدة تركه أعظم من مفسدة استيفائه فيزال أعظم المفسدتين؛ تحصيلاً لأعظم  
المصلحتين.

قوله: «ومنه: نكاح الحرّ الأمة». [ص ٨٣]  
عند وجود الشرطين، فإن فيه مفسدة من جهة عدم شرف أحد عمودي الولد،  
ومصلحة من جهة إزالة العنت وتكثير النسل مع أن المدار على شرف الوالد.  
قوله: «وقتل نساء الكفار وصبيانهم». [ص ٨٣]  
إذا ترسوا بهم حال قتالهم المسلمين، وكذا لو ترسوا بنساء المسلمين وأطفالهم  
واصطرّ المسلمون إلى قتل الترس.

وقد يتكلف؛ لإدراجهم في العبارة بجعل الإحافه لأدنى ملابسة. وهو بعيد.  
قوله: «ونبش القبور عند الصرورة». [ص ٨٣]  
ذكر الفقهاء؛ لجواز نبشها صوراً  
منها: للشهادة على موته؛ ليرتب حلول دينه، وقسمة تركته، واعتداد زوجته.  
ومنها: إذا دفن في أرض مفضوبة أو كُفّن بمعصوب.  
ومنها: ما لو سقط في القبر ما له قيمة.  
ومنها: ما لو صار رميماً، ويحرم حينئذ تصوير صورة القبر إذا كان في المسئلة  
للدفن.

ومنها: نبشه؛ لتدارك استقباله أو تغسيله أو تيمّمه أو تكفينه أو تغيير كفته الحرير.  
ومنها: ما لو بيعت الأرض المدفون فيها بالإذن، فيجوز نبشه للمشتري.<sup>١</sup>  
وفي هذه الصورة وسابقتها تأمل.  
قوله: «كبيع المصحف». [ص ٨٤]

١. راجع المفهرج، ج ١، ص ٣٠٨-٣٠٩، ذكرى الشيعة، ج ١، ص ٤٦٠ (ضمن الموسوعة، ج ٥)، مسالك الأنهار،

ج ١، ص ١٠٣-١٠٤.

لأنَّ الكافر يستخفَّ به ، وربما ألقاه في أنقاذورات .

قوله : « كالإرث » . [ص ٨٤]

كما لو أسلم عبد الذمي ثم مات قبل إزالة الحاكم تملكه عنه ؛ لعدم الراغب في شرائه - مثلاً - فيزيل ملك وارثه الذمي عنه .  
وقد يقال : لا حاجة إلى توسط الإرث ، فإنَّ كلَّ ذمي أسلم عبده فقد دخل المسلم في ملكه ابتداءً .

قوله : « والرجوع بالعيب » . [ص ٨٤]

وتسببه لدخول المسلم في ملك الكافر يكون بوجهين ؛ لأنَّ الراجع بالعيب إمَّا المسلم وهو ظاهر ، كما إذا ظهر في العبد الذي اشتراه من الذمي عيب يوجب الردَّ . وإمَّا الكافر ، كما إذا باعه بثوب فظهر هو الثوب عيب .  
وعبارته ۞ مؤذية للوجهين ، فهي من أحسن العبارات .

واستشكل بعض علمائنا ردَّ العبد إلى الكافر في هاتين الصورتين ؛ لكونه إدخالاً للمسلم في ملكه . واحتمل الانتقال إلى القيمة وهو غير بعيد . والمصنف ۞ مصرَّ على ردِّه في غير هذا الكتاب أيضاً .

قوله : « وأفلاس المشتري » . [ص ٨٤]

أي مشتري العبد المسلم من الكافر ، فرجع إليه ؛ لما تقرَّر من أنَّ كلاً من الغرماء أحقُّ بعين ماله .

ويحتمل بناءً على ما مرَّ من تعيين صربه مع الغرماء بالثمن فيأخذ بالنسبة ، وتقديمه عليهم بإعطائه الجميع ؛ لاختصاصه من بينهم ببقاء عين ماله .

قوله : « والملك الضمني » . [ص ٨٤]

هذا من جزئيات قاعدة مشهورة بين الفقهاء يتفرَّع عليها فروع كثيرة ، وهي ثبوت الشيء ضمناً مع عدم ثبوته ابتداءً ؛ فإنَّ الكافر إذا قال للمسلم : أعتق عبدك عني ، فأعتقه ، فقد انتقل ضمناً إلى ملكه ؛ إذ لا عتق إلا في ملك مع أنَّ نقله ابتداءً إليه غير جائز .



وكذا الحال لو فسخ نكاحها لارتدادها بخروجها عن النصرانية إلى عبادة الأوثان مثلاً.

وكذا لو أسلمت وطلقها قبل الدخول. لكن في الطلاق ينصف المهر فيرجع نصف العبد إليه. هذا.

وقد يقال: إنَّ تقييد المصنَّف العبد بكونه في يد الزوجة لا حاجة إليه، بل لا وجه له؛ لتملكها له بالعقد وإن كان في يد الزوج. وقد يعتذر له بأنَّه قصد التنبيه على أنَّ المهر كان عبداً معيَّناً؛ لعدم تمشي ذلك في الموصوف. وهو كما ترى.

قوله: «وفي تقويم العبد المسلم على الشريك الكافر». [ص ٨٤]  
بأن يكون العبد مشتركاً بين مسلم وكافر. فإذا أعتق الكافر حصَّته منه سرى العتق، فتقوم حصَّة المسلم على الكافر ويحق كَلُّه، ولا عتق إلا في ملك، فتدخل حصَّة المسلم في ملك الكافر آنأ ما.

قوله: «وفي وطء الذمِّي الأمة المسلمة لشبههم، فإنَّه» إلى آخره. [ص ٨٤]  
اسم «إنَّ» عائد إلى «الولد» المدلول عليه بالوطء، أي يأخذ مولى الأمة فيمته من الواطئ وينعتق، ولا عتق إلا في ملك. والضمير في قوله «مع أنَّه مسلم» يرجع إلى «الولد»؛ لأنَّه تابع لأشرف الطرفين.

قوله: «وشرط عليه رقَّ الولد». [ص ٨٤]

أي شرط الكافر على المسلم.

قوله: «وفيما لو وهب الكافر من مسلم». [ص ٨٤]  
أي وهب الكافر العبد المسلم من مسلم، ثم رجع في الهبة.

قوله: «ولا يبطل بيع العبد بإسلامه». [ص ٨٤]

ذكر هذه المسألة لأدنى مناسبة.

قوله: «وفي قدر زمان قطع الصلاة». [ص ٨٥]

كقولهم: السكوت الكثير أثناء القراءة يقطع الصلاة.

قوله: «وتسمية الحرز». [ص ٨٥]

أي ما يسمَّى حرزاً بحسب العادة، كالصندوق للدرهم، والاصطبل للدابة.



قوله: «ورق الزوجة». [ص ٨٥]

فإن العادة تقتضي استمتاع الزوج بزوجه ليلاً، فتخدم مولاهما نهاراً، جمعاً بين الحقيين.

قوله: «والاستحمام». [ص ٨٥]

فإنما يحوز إطالة المكث فيه بحسب العادة لا أزيد. وكذا صبت الماء فيه.

قوله: «وهبة الأعلى للأدنى عدم استحقاق الثواب». [ص ٨٥]

أي في عدم قصد طلب العوض عقيب الهبة، وهو المعبر عنه بالثواب أمّا الأدنى إذا وهب الأعلى شيئاً فإن العادة قاضية بأن قصده العوض.

قوله: «وفي قدر الثواب عند بعض». [ص ٨٥]

فإن العوض يحصل في الأول بالدعاء والمدح ونحوهما، بخلاف الثاني

قوله: «كالفؤصرة». [ص ٨٥]

يفتح القاف وسكون الواو وفتح الصاد المهملة والراء مخففة ومشددة، وهو المنسوج من سعف النخل، يوضع فيه التمر، كالعدل للحمطة والشعير

قوله: «وفي حلّ الهدى المعلم». [ص ٨٦]

إذا عجز هدي السياق عن المشى ذبحه أو سحره وأبقاه مكانه، ولا يجب الإقامة عنده إلى أن يجد المستحق، وإن أمكنت بغير مشقة، لكن لا بد أن يُعلمه بعلامة يعرف بها أنه مذكّي بأن يغمس نعله في دمه ويضرب بها صفحته أو يكتب رقعة ويضعها عنده. وقد تقدّم هذا في أول الكتاب.

فائدة:

قوله: «أمّا المرض والإباق، فيكفي فيه المرّة». [ص ٨٦]

في الإباق مسلم، أمّا في المرض فننظر فيه مجال. والأظهر عدم كفاية المرّة فيه، بل في المرّتين أيضاً تأمل، بل في الثلاث إذا طال الزمان المتخلّل بينهما، والأولى الرجوع إلى تسميته مرضاً.

قوله: «كاعتیاد قوم قطع الثمرة قبل الانتهاء». [ص ٨٦]

فلا يجب على بائعها في تلك البلاد إيقاؤها على الشجرة إلى وقت بلوغها حدّ كمالها، كما هو العرف العام من عدم قطع الثمرة قبل انتهائها.

قوله: «وقسمة البزار والحارس». [ص ٨٦]

فإن حفظ المتاع منقسم بينهما بحسب العادة، فمحافظة النهارية على البزار والليلية على الحارس، فليس عليه غرامة ما يسرق نهاراً.

قوله: «أما ما ندر، كاعتیاد النساء الحفا في القرى» إلى آخره. [ص ٨٦]

يمكن أن يقال هذا من قبيل العرف الخاص أيضاً، فتردده فيه هناك وجزمه هنا لا وجه له، فلو جرى العادة في بعض القرى بحفاء النساء احتل عدم وجوب النعلين على الزوج، ولعل مراده أن بعض النساء إذا اعتادت المشي حافية لم يجب النعلان، لا إذا كان مشي الناس حفاة عادةً جارية في بعض البلاد.

قوله: «وفي عطلة المدارس». [ص ٨٦]

ويتفرع عليه استحقاق المدرّس والطلبة أيام التعطيل المناوبة المقررة من الوقف، بل يجري الكلام في استحقاق المشاهدة ونحوها أيضاً.

## فائدتان: الأولى:

قوله: «كالاسطرلاب». [ص ٨٧]

استعلام دخول الوقت بـ«الاسطرلاب» مذكور في بعض كتب علمائنا (قدّس الله أرواحهم) كالمنقمة<sup>١</sup> وغيرها<sup>٢</sup>. ومعلوم أن بعض طرقه ظنيّة كالمبني على تحصيل درجة الشمس، ووضعها على خطّ العلاقة. وحيث إنه لا يجوز التعويل في الوقت على الظنّ مع إمكان القطع على الأصحّ؛ وفاقاً للمصنّف (طاب ثراه)<sup>٣</sup>، فالمراد الطريق القطعيّة بأن يؤخذ ارتفاع الشمس من بعد أخرى إلى أن يقلّ عن سابقه.

١. المنقمة، ص ٩٢.

٢. الشيخ في النهاية، ص ١٨٥؛ ابن البراج في المذهب، ج ١، ص ٧٢.

٣. ذكرى الشيعة، ج ٢، ص ٢٩٢ (ضمن الموسوعة، ج ٦)؛ للدروس الشرعية، ج ١، ص ٦٤ (ضمن الموسوعة، ج ٩).

قوله: «والميزان، وربع الدائرة» إلى آخره. [ص ٨٧]

كل من هذين آلة من الخشب أو أحد الفلزات ذات شاقول، لكن الميزان صفحة مربعة تشتمل على بيت أبرة، وإنما يستعمل بها الساعات المعوجة. وربع الدائرة - كاسمها -: صفحة شبيهة بالمثلث خالية عن بيت الأبرة. ويستعمل بها كثير من الأمور التي تُستعمل بالأسطرلاب.

والأشخاص المتمايلة: المراد أظلال الأشخاص على حذف مضاف، ولك أن تجعل الوصف جارياً على غير من هو له، أي المتمايلة أظلالها. ففي أول ميلها عن خطوط أنصاف النهار المستخرجة بالدائرة الهندية أو الزحامة أو غيرها من الأعمال يكون أول وقت الظهر، وقد طوّلنا الكلام في هذا المقام في كتاب الجبل المتين<sup>١</sup> بما لا يوجد في غيره.

قوله: «والمشاهدة بالبصر» - [ص ٨٧]

كزيادة الظل بعد نقصه، أو حدوثه بعد عدمه، كما يتفق في ما نقص عرضه عن الميل الكلي أو ساواه. ولنا مع العلامة (طاب ثراه) في هذا المقام بحث يطلب من الجبل المتين<sup>٢</sup> أيضاً.

قوله: «واعتباره بالأوراد» - [ص ٨٧]

كمن عاداته إذا فرغ من التعقيب الذي اعتاده بعد صلاة الصبح ثم قرأ ثلاثة أجزاء من القرآن أو قضى صلاة عشرة أيام مثلاً، يدخل وقت الظهر فإنه يعول على عاداته. لكن لا يخفى ما في ذلك من الاختلاف؛ لاختلاف الليل والنهار طولاً وقصراً، ولعله لذلك قال ﷺ: في بعض الأحوال، فتأمل.

قوله: «وصياح الديكة، على ما روي» - [ص ٨٧]

إشارة إلى روايتين رواهما الشيخ في التهذيب عن الصادق ﷺ: إحداهما: أن رجلاً من أصحابنا قال له ﷺ: ربما اشتبه الوقت علينا في يوم

١. الجبل المتين، ج ٢، ص ٢٦-٢٩.

٢. الجبل المتين، ج ٢، ص ٢٠.

الغيم؟ فقال ❦: «تعرف هذه الطيور التي عندكم بالعراق يقال لها: الديكة؟» فقال: نعم، قال: «إذا ارتفعت أصواتها وتجاوبت فقد زالت الشمس، أو قال: فصلَّه»<sup>١</sup>.  
والأخرى: أن رجلاً قال له ❦: إني رجل مؤذن، فإذا كان يوم الغيم لم أعرف الوقت؟ قال: «إذا صاح الديك ثلاثة أصوات ولأء، فقد زالت الشمس ودخل وقت الصلاة»<sup>٢</sup>.

وفي سندهما ضعف:

قوله: «كالعلم»، [ص ٨٧]

فإن الحاكم إذا عَلِمَ حَكَمَ بعلمه، ولا يطلب من المدعي بيّنة وإن كانت حاضرة.  
والمراد بـ«العلم» هنا القطع، لا العلم بالمعنى المشهور بين الفقهاء، أعني الظن، كما إذا وجد خطه بمضمونه ولم يتذكر الواقعة.

قوله: «وإخبار المرأة عن حمضها وطهرها»، [ص ٨٧]



إلى هنا تمّ تعلية الشيخ بهاء الدين العاملي ❦



مرکز تحقیقات کتاب و توثیر علوم و پزشکی